



جامعة وهران 2  
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم  
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته على دول المنطقة  
(1979 - 2015)**

مقدمة ومناقشة علناً من طرف  
الطالب: ميسوم إلياس

**أهم لجنة المناقشة**

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر - أ-	جامعة وهران 2	رئيساً
حاج ميلود عامر	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
بوسعادة خيرة	أستاذة محاضرة - أ-	جامعة وهران 2	مناقشاً
حيرش سمية	أستاذة محاضرة - أ-	جامعة وهران 2	مناقشاً
مصباح عامر	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشاً
غربي محمد	أستاذ	المركز الجامعي تيسمسيلت	مناقشاً

السنة: 2018/2019

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

كما أهديه إلى كل من ساندني من أجل إتمام هذه الأطروحة.

الباحث.

# شكر وعرّفان

في المقام الأول أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف على هذا العمل البروفيسور ميلود عامر حاج على قبوله الإشراف عليه وكذا الدعم العلمي والمعنوي اللذان حظيت بهما منه، والتوجيهات والملاحظات القيّمة التي لولاها لما تم هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل وتصحيح ما ورد فيها من الأخطاء وصبرهم علي.

الباحث.

## مُقَدِّمَةٌ

يُعد الصراع من أقدم الظواهر الإنسانية التي عرفتها الأمم والشعوب لا سيَّما في جوانبه السَّياسية، إلى جانب ذلك هو ظاهرةً ديناميكيةً مُتناهية التعقيد؛ فمنذ العصور القديمة إلى غاية وقتنا الحالي لا يزال الصراع بين الدول مُستمرًا، والأدهى والأمر أَنَّهُ يومًا بعد يوم يزداد حِدَّةً وتعقيدًا حتَّى أضحى يُقال إنَّ الصراع هو جوهر السَّياسة عامةً والعلاقات الدولية خاصةً. ويرجع سبب الصراع غالبًا لتضاد المصالح بين الدول كما يقول ريمون أرون (Raymond Aron) أو نتيجة اختلاف الرؤى أو التصورات بينها؛ كما يُعتبر الصراع فعلًا إراديًا يميَّز عن المُنافسة أو التوتر أو الأزمة من حيث الهدف، ذلك أنَّ الصراع يهدف بصفة عامة إلى إحداث الأذى والضرر المادي أو المعنوي أو كلاهما معًا بالآخرين بدون أن يصل إلى مستوى الحرب الساخنة.

ولا يكتفي الصراع بتعدد أطرافه ومستوياته وأبعاده بل يُمكن جدًّا أن تتنوع مظاهره وأشكاله فقد يكون سَياسيًا أو اقتصاديًا أو إيديولوجيًا أو دِينيًا أو عِرقيًا، كما يُمكن للصراع الواحد أن يحمل في طياته عدة صراعات من حيث المستوى والمظاهر. وعلى أرض الواقع تُعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربيّ - الفارسي من أهم بؤر التوتر التي عرفها التاريخ المُعاصر، ومن أكثر المناطق التي عرفت ومازالت تشهد صراعات وحروب، ولعل النصف القرن الأخير من تاريخ هذه المنطقة كان أشدها وطأةً، فالخليج وحده عرف في أقل من أربعة عقود ثلاث حروب بين دُوله وصراعات مازالت قائمة لحد الساعة، أهمها حاليًا الصراع الإيراني - السعودي. وهو موضوع بحثنا، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث كينونة وسيرورة الصراع الإيراني - السعودي الذي يُعد بلا شك - بمعية الصراع العربيّ - الإسرائيلي من الصراعات المُهمّة في الشرق الأوسط، التي تلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا في رسم السَّياسات في ظل الخارطة الإقليمية لهذه المنطقة، فضلًا عن عدم استقرارها. ويُعزز من هذه الوضعية الأخيرة الثقل السَّياسي والاقتصادي والدِّيني للدولتين المُتصارعتين، وكذا الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بشكل عام، إضافةً طبعًا إلى التضارب في التصورات السَّياسية، والأمنية، والاقتصادية بين دُوله. الأمر الذي دفع العلاقات الإيرانية - السعودية لأن تكون عنوانًا لحالة من التوتر والصراع المُستمرين، وكذا الترقب الدائم من دول الجوار والعالم حول مستقبل هذا الصراع وتداعياته.

والحقيقة، أنَّ حالة الصراع المُستمرّة بين إيران والسعودية تُعدّ وضعيةً مُعقّدةً ومُتشابكةً يصعب فهمها أو حلها، إذ هي ليست وليدة ظرف سياسي فقط أو مُرتبطةً بنظام سياسي مُعين، حيث يتحكم في بعض جوانب الصراع عاملي الجغرافيا والتاريخ وما يترتب عنهما من موروث ثقافي وسياسي؛ ناهيك عن شكل وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة، وكذا مكانة ودور النُخبة السياسية الحاكمة وتوجهاتها. وعلى هذا، يُمكن أن ننظر للعلاقات الإيرانية - السعودية من عدة أبعاد، ذلك أنَّ العلاقة بين هذين المنطقتين (شبه الجزيرة العربيّة وبلاد فارس) قديمة جدًا مقارنةً بالعلاقات السياسية والدبلوماسية بالمفهوم الحديث للكلمة. فبينما العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الكيانين السياسيين لم تبدأ إلاّ في مُنتصف عشرينيات القرن الماضي نجد في المقابل العلاقات السياسية التاريخية بين العرب في شبه الجزيرة العربيّة والإمبراطورية الساسانية ترجع إلى عدة قرون خلت قبل ظهور الإسلام.

وتُخبرنا المصادر التاريخية عن النُفوذ الفارسي في البلاد العربيّة، فقد خضعت مملكة الحيرة العربيّة (المناذرة) في جنوب العراق التي كانت تُعتبر إحدى أقوى الممالك العربيّة في زمانها للحكم الساساني، كما خضعت البحرين لهم أيضًا. ووصل نُفوذ الفُرس إلى أقصى جنوب الجزيرة في اليمن في عام 575م أو عام 578م عندما استنجدت بهم الشخصية المعروفة سيف بن ذي يزن لكسر شوكة الأحباش في بلاده.

بعد ظُهور الإسلام كانت الإمبراطورية الساسانية إحدى القوى الدولية التي يُشير إليها القرآن الكريم ضمناً في سورة الروم<sup>(\*)</sup>: "[...] غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿2﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿3﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿4﴾" (1). كما بعث الرسول (ﷺ) برسالة إلى كسرى الثاني يدعوها فيها للإسلام. واستفاد من التقنيات العسكرية الفارسية — عن طريق سلمان الفارسي — في الحرب التي يخوضها ضدَّ خصومه، ومما لا شك فيه أنَّ الإيديولوجية الإسلامية كانت العامل الأساسي في ترجيح الكفة لصالح العرب المسلمين، حيث استطاع المسلمون وضع نهاية للإمبراطورية الساسانية، وضم معظم أراضيها تحت الدولة الإسلامية الناشئة. وبهذا، تحول جزءٌ مهمٌّ من الفُرس الزرادشتيين الذين أسلموا بحلول سنة 245م إلى جزءٍ لا

(\*) نزلت هذه الآيات حسب جاء في تفسير ابن كثير للقرآن الكريم، "حين غلب سابور ملك الفرس على بلاد الشام وما والاها من بلاد الجزيرة وأقاصي بلاد الروم، واضطر هرقل ملك الروم حتى ألجأه إلى القسطنطينية، وحاصره فيها مدة طويلة، ثم عادت الدولة لهرقل". أنظر: الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المجلد 3، ط 1، (دمشق: دار الفحاء، 1414 هـ / 1994م)، ص 560.

(1) القرآن الكريم، سورة الروم، الآيات: 2، 3، 4.

يتجزأ من الحضارية العربيّة - الإسلامية، واستفادة هذه الأخيرة كثيرًا من الحضارة الفارسية المتقدمة مقارنةً بنظيرتها العربيّة في مختلف المجالات والعلوم بحيث تدين الحضارة العربيّة - الإسلامية في نهضتها بالكثير إلى شخصيّات فارسية مُسلمة على غرار البيروني، وابن الهيثم، وابن سينا، والفارابي في المجالات العلمية والفلسفية، والإمام البخاري، ومسلم، والترمذي في مجال العلوم الدّينية، أمّا في مجالات الأدب فنجد ابن المقفع، وأبو قاسم الفردوسي، وعمر الخيام،... وغيرهم.

ولأنّ الفُرس كانوا أهل علم وحضارة وأصحاب تجربة في شؤون المُلك والتنظيم السّياسي والإداري للدولة فقد لعبوا دورًا جوهريًا في الدولة الإسلامية، وتحديدًا في الدولة العباسية التي اتخذت من بلاد فارس مركزًا لدعواتها ضدّ الأمويين، وكانت هنا لبعض الشخصيّات الفارسية لعل أشهرها أبو مسلم الخراساني الذي كان له دورٌ لا ينكره أحد من المؤرخين في توطيد دعائم هذه الدولة، كما كان للمساندة التي لقيها الخليفة العباسي السابع المأمون من أخواله من أهالي خراسان دورٌ كذلك في انتصاره على أخيه الأمين عام 813م. من هذا التاريخ إلى غاية القرن السادس عشر كانت كل العلاقات الفارسية - العربيّة بكل التحولات التي عرفتها والسلالات الفارسية التي أقامت الإمارات والممالك في إطار الدولة الإسلامية السُّنيّة.

أمّا بعد هذا، فإنّ عاملاً آخر عدا العرق دخل كمتغيّر جديدة في توجيه العلاقات الفارسية مع غيرها من الدول العربيّة والإسلامية، ذلك أنّ نشأة الدولة الصفوية (1501 - 1736) في بلاد فارس وتبنيها المذهب الشّيعي الاثنا عشري الذي نشرته بين الناس، إضافة إلى إقامتهم لهوية قومية فارسية جديدة ومتميّزة تحمي إمبراطوريتهم من أية غزوات مقبلة للعرب<sup>(1)</sup>، جعل العلاقات العربيّة - الفارسية تأخذ منحًا مُغايرًا.

إنّ هذه الهوية الإيرانية الجديدة إذن أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين جيرانها وتحديدًا مع الإمبراطورية العثمانية (السُّنيّة). وبعد قرنين من هذا الزمن في الجزيرة العربيّة ظهرت أوّل دولة سعودية ذات إيديولوجية إسلامية سُّنيّة، عُرفت تاريخيًا باسم إمارة الدرعية (1744 - 1818)، والتي حكمها محمد بن سعود. غير أنّ المُميّز في هذه الدولة أنّها كانت أوّل دولة عربيّة حديثة تتبنى إيديولوجية إسلامية سُّنيّة قامت في الجزيرة العربيّة وبالتحديد في منطقة نجد. والحقيقة، أنّهُ لم تكن هناك علاقات سّياسية مباشرة بين هذه الدولة وبلاد فارس سوى فيما يتعلق بمرور الحُجاج الإيرانيين الشّيعية بالطرق المسيطر عليها من طرف الوّهّابيين السعوديين. واستمرت العلاقة بين

(1) بنفسه كي نوش، العلاقات السعودية - الإيرانية منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم، ترجمة: إبتسام بن خضراء (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 16.

السعوديين والفرس على هذا النحو على مرة تاريخ الدولة السعودية الأولى والثانية. وإلى غاية قيام الدولة السعودية الثالثة أين بدأت أولى الاتصالات السياسية بين الملك عبد العزيز والشاه الإيراني رضا خان الذي تمكن عام 1925 من خلع آخر حكام الأسرة القاجارية الشاه أحمد شاه، وأنهى بذلك حكم الدولة القاجارية (1786 - 1925) وأقام مكانها دولة إيران (الدولة البهلوية).

والحال، أنّ العلاقات الإيرانية - السعودية في فترة الدولة البهلوية (1925 - 1979) كانت مزيجًا بين الصراع والمنافسة؛ إذ لا يُمكن اعتبارها علاقات صراعية، وفي نفس الوقت ليست علاقات تعاونية. مردُّ ذلك إلى تلاقي مصالح الطرفين وطبيعة النظامين المتشابهة، ناهيك عن الدور الأمريكي وعلاقة النظامين الاستراتيجية به. بيْد أنّ سنة 1979 وما صاحبها من أحداث داخل إيران والسعودية كانت بداية لصراع مُستديم بين الطرفين مازال مستمرًا إلى يومنا هذا. كما أنّ الانقلاب الذي أحدثته الثورة الإسلامية لم يُغيّر شكل النظام السياسي في إيران فحسب، بل أنتج علاقات مُضطربة مع جيرانها في المنطقة ومع أكبر قوة عالمية لا سيّما بعد دعوات زعيمها بتصدير الثورة ومعادات الأنظمة الحليفة للغرب على رأسها السعودية، وأنّ الجمهورية الإسلامية تُعدّ الأنموذج الوحيد والحقيقي للدولة الإسلامية. ومن هذا التاريخ بدأت ملحمة صراعية طويلة بطاها المملكة الإسلامية والجمهورية الإسلامية مازالت مُستمرة لحد اليوم.

### مُبررات اختيار الموضوع:

إنّ الحالة غير المُستقرة التي يعرفها الخليج جعلت من موضوع الصراع الإيراني - السعودي واحدًا من أكثر المواضيع إثارةً للجدل وفي نفس الوقت محل اهتمام عدد مهم من الباحثين ومادة دسمة يتناولها الإعلام بكل أنواعه وتوجهاته نظرًا لطول فترة الصراع وطبيعته أولًا، وكذا كثرة وتضارب التحليلات والتفسيرات حول أسبابه ثانيًا، إضافة إلى مكانة الدولتين المهمة بدون أن نتجاهل تداعيات هذا الصراع المُدمرة على المنطقة.

يطرح هذا الواقع في حد ذاته تساؤلات وإشكاليات تستدعي البحث حول سبب هذه الصراعات والنزاعات المُستمرة في هذه المنطقة بالذات. فالتحليلات لا تكاد تتقطع عن محاولة تفسير الصراع الدائر في الخليج بين السعودية وإيران. نتج عن هذا رغبة لدينا في دراسة هذا الموضوع بطريقة علمية وأكاديمية بعيدة قدر الإمكان عن التحيز والعمى الإيديولوجي الموجود في الكثير من الدراسات المشابهة لهذا الموضوع.

## أهمية الدراسة:

مع أنّ موضوع الدراسة لا يُمكن اعتباره جديدًا غير أنّه مازال حقلاً خصبًا للبحث والإثراء حيث يسعى الباحث بالأساس لأنّ تكون دراسته أوّلاً: علمية وموضوعية من خلال جعل دراستنا وتحليلنا للصراع قائمين على أسس منهجية سليمة بعيدةً قدر الإمكان عن التحيز والنُصُور النمطي المُسبق الناتج غالبًا عن الأطروحات الإعلامية والتفكير الرغبوي ( Wishful Thinking). ثانيًا: فهم طبيعة النظاميين الإيراني والسعودي، وكذا رصد الأسباب البنيوية للصراع بين الدولتين وتحليلها. ثالثًا وأخيرًا، دراسة أثر المُتغيّرات الجديدة على الصراع ومستقبله في ضوء هذه التحولات الجديدة.

وتتنمي هذه الدراسة من الناحية النظرية إلى عدة فروع علمية ومعرفية انطلاقًا من العلوم السياسية والعلاقات الدولية مرورًا بعلم الاجتماع وعلم النفس السياسي، فهي إذ تحاول بدرجة أولى فك شيفرة الصراع الدائر بين إيران والسعودية بحيث نراها ملزمةً بالمرور عبر العديد من التخصصات، السبب في هذا يُعود إلى طبيعة الظاهرة الصراعية المُعقدة والمُتشعبة، والتي تتطلب دراستها إدراكًا لكل زواياها. أمّا من الناحية العملية، فالدراسة تسعى إلى فهم طبيعة الصراع الدائر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربيّة السعودية في منطقة الخليج العربيّ - الفارسي.

## أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

كما أشرنا سابقًا، فموضوع الدراسة ليس بالموضوع الجديد أو المُستحدث، فقد تناوله بالدراسة والبحث عدد لا يستهان به الباحثين والدارسين في عدة مجالات وتخصصات، أين يصعب على الباحث مهما اتسع اطلاعه تحديد واستقصاء المراجع والكتابات المرجعية لكثرتها وتنوعها، لهذا حاولت قدر المستطاع أن أستعرض الكتابات ومؤلفيها التي أعتقد شخصيًا أنّها أساسية وضرورية في دراسة هذا الموضوع. كما حاولت قدر الإمكان تجنب الكتابات غير المُتخصصة على كثرتها، وأعني بغير المُتخصصة أنّ أصحابها لم تخصصوا فقط في الشأن الإيراني أو السعودي أو الشرق أوسطي ما جعل كتاباتهم أقرب إلى إبداء الرأي منه إلى التحليل العلمي والموضوعي.

وقد قسّمنا هذه الأدبيات كما هو مُتعارف — عليه في وسطنا الجامعي — إلى كتابات مكتوبة باللغة العربيّة، والتي تسمى عادةً بالدراسات العربيّة، وأخرى مكتوبة باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية في حالتنا هذه) على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربيّة:

تُعتبر الدراسات العربيّة في هذا الموضوع كثيرةً وغزيرةً، لعل من المفيد هنا الإشارة إلى أهمها:

- كتاب: **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ل: وليد عبد الحي، الصادر عن مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف (2010). إضافة إلى العديد من المقالات العلمية المهمة لنفس الباحث كتلك الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات.

- كتاب: **التيارات السياسيّة في إيران**، ل: فاطمة الصمادي، الصادر عن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات (2012). فضلاً عن العديد من الدراسات والمقالات لها في هذا الشأن الإيراني.

- أعمال مضايي الرشيد، لعل أبرزها: كتاب: **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين**، الصادر عن دار الساقى (2005)، وكتاب: **تاريخ العربيّة السعودية بين القديم والحديث**، الصادر عن دار الساقى (2009)، وكتاب: **مسألة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد**، الصادر عن دار الساقى (2009). إضافة إلى المقالات المنشورة في مختلف المجالات والصحف.

- كتاب: **المملكة العربيّة السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية**، ل: بول ارتس وغيرد نونمان، ط 2، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة (2013). إضافة إلى كتاب: **العربيّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر**، ل: بول ارتس وكارولين رولانتس، ترجمة: ابتسام الخضراء، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة، (2016).

- كتاب: **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الصادر عن دار الساقى (2006). وكتاب: **جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل**، الصادر عن مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي (2009). ل: طلال عتريسي. كما شارك هذا الأخير في العديد من الكتب الجماعية المهمة حول إيران، على غرار كتاب: **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، تحرير: عزمي بشارة، الصادر عن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات (2012). وكتاب: **أهل السنّة في إيران**، الصادر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث (2012).

- كتاب: **صنّع القرار في إيران والعلاقات العربيّة - الإيرانية** ل: نيفين عبد المنعم مسعد، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربيّة (2001). ويُعد هذا المرجع من

أهم الكتابات العربيّة والأكثر موضوعية فيما يتعلق بالنظام السياسي الإيراني وعملية صنّع القرار فيه.

- ومن الدراسات القيّمة أيضاً نجد كتاب: **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**، ل: غسان سلامة، الصادر عن معهد الإنماء العربيّ (1980)، وهو من المراجع المهمة المكتوبة باللغة العربيّة عن السياسة الخارجية السعودية رغم مرور فترة زمنية طويلة على صدوره.

- من جهة أخرى أصدر أحمد الكاتب —، وهو باحث عراقيّ شيّعي، مُتخصّص في الفكر الشيّعي — عدداً مهمّاً من المؤلفات القيّمة المتحوّرة حول الفكر السياسيّ الشيّعي وجدلية الصراع السنيّ - الشيّعي، لعل أهمّها: كتاب: **تطور الفكر السياسيّ الشيّعي من الشورى الى ولاية الفقيه**، الصادر عن دار الجديد (1998). وكتاب: **الفكر السياسيّ الوهابيّ قراءة تحليلية** الصادر عن مكتبة مدبولي، ط 3، (2008)، كتاب: **السنة والشيعة.. وحدة الدّين خلاف السياسة والتاريخ**، كتاب: **الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟**، كتاب: **جذور الاستبداد في الفكر السياسيّ الوهابيّ: قراءة تحليلية**، ط 4، (2011). كتاب: **لماذا تفرق المسلمون؟ وهل يجب أن يتحدوا؟ الحقيقة والوهم في الخلاف الطائفي**، (2016).

- كتابات فهمي هويدي، وهو من أوائل الكُتاب العرب الذين اهتموا بالشأن الإيراني وزاروا إيران، كما أجرى مقابلات مع أهم الشخصيات السياسية والدينية فيها، يُعتبر كتابيه: **إيران من الداخل**، الصادر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر (1987)، وكتاب: **أزمة الخليج العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق**، الصادر عن دار الشروق (1991)، — على الرغم من قديمهما — مصدرين مهمين حول الوضع الداخلي والحياة السياسية في إيران خلال تلك الحقبة.

## ثانياً: الدراسات الأجنبية:

تتكرر نفس المقولة السابقة عن الدراسات العربيّة مع الدراسات الأجنبية، فهي أيضاً غزيرة ومتنوعة وتُعبّر على عدة توجهات، وإنّ كان التوجه الأنجلوسكسوني عمومًا والأمريكي بالتحديد الغالب عليها، هذا الأخير يُشكّل مصدرًا لا غنى عنه لأيّ باحث يسعى لدراسة الشأن الإيراني أو السعودي، بيد أنّ هذا لم يمنع من وجود العديد من الكتابات لمؤلفين إيرانيين، وأوربيين. ونحاول هنا أن نعرض أهم هذه الأدبيات مع مراعاة التوجهات المذكورة، على النحو الآتي:

- أعمال: جوزيف أ. كشيّشان (Joseph A. Kéchichian)، له عدة كُتب مرجعية حول عملية انتقال السلطة في الخليج والسعودية، أهمّها: كتاب: **الخلاف في العربيّة السعودية**،

الصادر عن: دار الساقي (2003)، وكتاب: **السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربيّة (الجزء الثاني)**، الصادر عن دار نجيب الريس للنشر والتوزيع (2013).

- دراسات: سايمون هندرسون (Simon Henderson)، مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، والمُتخصّص في شؤون الطاقة والدول العربيّة المحافظة (الملكيّة) في الخليج العربيّ - الفارسي. له العديد من الأوراق البحثية المهمة حول السعودية، هذا فضلاً عن المقالات والتحليلات المنشورة غالباً في موقع معهد واشنطن، وهي:

- **After King Fahd: Succession in Saudi**, The Washington Institute (2nd Ed 1995).
- **The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy** (104 p), The Washington Institute (2003).
- **After King Abdullah Succession in Saudi Arabia**, The Washington Institute (2009).
- Simon Henderson & Olli Heinonen ,**Nuclear Iran: A Glossary**, The Washington Institute (2015).

- كِتَابَات: مهدي خلجي (Mehdi Khalaji) الذي يُعد أحد أهم الخبراء في الشأن الإيراني تعتبر مقالاته لا سيّما المنشورة في موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مهمة ومفيدة جداً في فهم السياسة والواقع الإيراني من وجهة نظر إيرانية.

- كتاب: **زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، للباحث الفرنسي: ستيفان لacroix (Stéphane Lacroix)، ترجمة: عبد الحق الزموري، الصادر عن الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر (2012). يتضمّن كتابه هذا معلومات ومعطيات مهمة عن الحياة السياسيّة في السعودية، وأنواع التيارات السياسيّة داخل المملكة وتوجهاتها.

- كتاب: **إيران الثورة الخفية**، ل: تيري كوفيل (Thierry Coville)، ترجمة: خليل أحمد خليل، الصادر عن دار الفارابي (2008).

- وهناك كتاب آخر مهم، للكاتب الأمريكي من أصول إيرانية: ولي رضا نصر (Vali Reza Nasr)، بعنوان: **صحوة الشيعيّة**، الصادر عن دار الكتاب العربيّ (2007)، يُعد هذا الكتاب بمثابة قراءة جديدة للشيعيّة كقوة صاعدة في العالم من وجهة نظرة إيرانية وفق قراءة سياسيّة بعيدة عن الرؤية التاريخية الكلاسيكية. أمّا، في يتعلّق بالكتب التي صدرت حديثاً وتعالج موضوع الدراسة، فقد وقع اختيارنا على الدراسات التالية:

- Payam Mohseni (Editor), **Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era**, (Cambridge: Harvard Kennedy School, 2015).
- Shahram Akbarzadeh & Dara Conduit (Eds). **Iran in the World President Rouhanis Foreign Policy**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

- Mehran Kamrava, **Iran's Intellectual Revolution**, Cambridge University Press, 2008. (Cambridge Middle East Studies (No. 29)).
- Banafsheh Keynoush. **Saudi Arabia and Iran Friends or Foes?**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

### إشكالية الموضوع :

إنّ التساؤل الجوهري الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يدور بالأساس حول الأسباب البنيوية لهذا الصراع، فمعرفة الأسباب الحقيقية وتصور كل طرف في الصراع، سيُمكننا فيما بعد بالقيام بعملية استشراف لمستقبل الصراع بين الطرفين. كما أنّ طبيعة الموضوع الاستقصائية، أيّ البحث في مُشكل ومحاولة فك رموزه وصبر أغواره، تضعنا أمام مجموعة من المُتغيّرات المستقلة، التي أوردناها في الفرضيات مقابل مُتغيّر تابع واحد هو الصراع. وعليه، جاءت إشكالية البحث على الشكل الآتي: **كيف يُمكن تفسير الصراع الإيراني - السعودي؟** ويتفرع عن هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية، التي ارتأينا أن تكون على النحو الآتي:

- ما طبيعة هذا الصراع الحاصل؟
- ماهي السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإيرانية - السعودية في ظل التطورات الراهنة؟

### حدود المشكلة البحثية (الدراسة):

فيما يتعلق بحدود المشكلة أو الدراسة، فقد اعتمدنا التقسيم الكلاسيكي المُعتمدة في البحوث العلمية، حيث للمشكلة البحثية ثلاثة حدود، هي:

- **الحدود الموضوعية:** تتعلق بالصراع بين إيران والسعودية.
- **الحدود الزمانية:** تمتد من الثورة الإسلامية في إيران 1979 وقيام النظام الإسلامي فيها إلى غاية الاتفاق النووي الإيراني 2015.
- **الحدود المكانية:** ترتبط بالصراع الدائر بين إيران والسعودية في منطقة الخليج العربيّ - الفارسي.

### الفرضيات :

كإجابات مُؤقتة على إشكالية الموضوع، قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات التي يعتقد الباحث أنّها الأقرب إلى تفسير الحالة الصراعية الموجودة، وقد حاولنا ترتيبها على مستويين: **أولاً:** الأهمية، حيث هناك أسباب أهم من وجهة نظر الأنظمة من أخرى ولا يُمكن التنازل عنها أو

التفاوض عليها، وفي الجهة المُعاكسة هنالك أسباب قابلة للتفاوض وإمكانية الوصول إلى تسوية بشأنها. **ثانيًا:** الأقدمية، أين ثَمَّة أسباب لها أسبقية زمنية في الصراع، كالصراع حول الهيمنة الإقليمية أو السَّياسة النَّفْطية، اللذان كانا قائمين ومحل خلاف بين إيران والسعودية قبل قيام النظام الإسلامي في إيران في 1979 مثلاً، واستناداً على هذين المُستويين المذكورين جاءت الفرضيات على النحو التَّالي:

- الصراع الإيراني - السعودي هو بالأساس صراعٌ إيديولوجي ما بين الوهابية والاثنا عشرية؛
- الصراع الإيراني - السعودي هو صراعٌ طائفي بين الأقلية الشَّيعية والأكثرية السُّنية؛
- الصراع الإيراني - السعودي هو سَّياسي بحت حول النفوذ والهيمنة أو بمعنى أدق صراع بين المصالح والأهداف المتعارضة للدولتين؛
- الصراع الإيراني - السعودي راجعٌ لتناقض التصور الأمني للمنطقة بين البلدين؛
- الصراع الإيراني - السعودي سببه السَّياسة النَّفْطية المتباينة للبلدين؛
- الصراع الإيراني - السعودي راجعٌ لوجود أقلِّيات عرقيَّة أو دينية في كلتا الدولتين ومحاولة توظيفها من الطرفين؛
- الصراع الإيراني - السعودي راجعٌ للاختلاف في شكل الأنظمة السَّياسية في البلدين (نظام ملكي وراثي محافظ / نظام جمهوري ثوري)؛
- الصراع الإيراني - السعودي سببه محاولة إيران تصدير ثورتها إلى دول الخليج؛
- الصراع الإيراني - السعودي راجعٌ لبرنامج إيران النووي وسعيها للاحتلاك السلاح النووي؛
- الصراع الإيراني - السعودي سببه أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من خلل في بُنية وبيئة النظام الإقليمي.

### المنهجية المتبعة:

كما هو متعارف عليه يُعد المنهج أساس أيِّ عمل أو بحث أكاديمي فمن خلاله يختلف بحث عن آخر وإنَّ تشابهاً في الموضوع. ومن هذا المنطق، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج والإقتربات التي نعتقد أنَّها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلميين ومن تم إلى

دراسة موضوعية. فمن حيث المنهج اعتمدنا بشكل أساسي على خمسة مناهج أساسية: **المنهج الوصفي**، باعتبار الدراسة وصفية بدرجة أولى، **منهج دراسة الحالة**، و**المنهج المقارن** اللذان طبقناهما على كل من الحالة الإيرانية والسعودية. فضلاً عن **المنهج الاستقرائي**، و**المنهج التاريخي** المستخدم بدرجة كبرى في رصد التطور التاريخي للعلاقة بين إيران والسعودية.

بينما كان تركيزنا في هذه الدراسة أكثر على الإقتربات والنظريات السياسية التي تُعنى بتفسير وتحليل الظواهر السياسية بحيث كان كل من نظرية صُنْع (اتخاذ) القرار، والاقتراب النسقي (النظمي) بكل تحولاته، واقتراب النُخبة السياسية مُفيدين جداً في فهم العديد من الأمور والحيثيات، خاصةً على مستوى اشتغال الأنظمة السياسية وصُنْع السياسة. كما كانت نظريات العلاقات الدولية وبالتحديد النظرية الواقعية بمثابة المُرشد في عملية التحليل واستشراف مستقبل العلاقة بين طرفي الصراع لا سيَّما والكثير من مُسلمات هذه النظرية تتوافق مع الصراع الإيراني - السعودي وبيئته الفوضوية.

وبما أنَّ الصراع بين الدولتين يدور في إطار بيئة إقليمية أو كما تُسمى عند البعض ب: النظام الإقليمي الذي يضم العديد من الوحدات والفواعل الدولية وغير الدولية المتفاوتة في القوة والتأثير والمُتباينة مصلحياً والتي لا يُمكن تجاهلها في نفس الوقت في أيّ تحليل سياسي، فإننا وظفنا التحليل الإقليمي النابع من أدبيات المدرسة الإقليمية في العلاقات الدولية. وفضلاً عما سبق كانت نظريات الصراع بصفة عامة والصراع الدولي بصفة خاصة سندا للباحث في فهم دوافع الصراع الدولي بغية إسقاطها بما يتناسب مع الموضوع، كما لا ننسى أن تُشير إلى استعمالنا للاقترب القانوني في بعض الحالات مثلما كان الحال مع الدستور الإيراني أو النظام الأساسي للحكم في السعودية بهدف معرفة التنظيم القانوني للسلطة في كل بلد وصلاحيات صانع القرار فيها ومدى توافقها مع الواقع.

تحديد المصطلحات (\*):

- **الصراع الدولي:** هو تنازع الإرادات القومية والوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها، أهدافها، تطلعاتها، مواردها، وإمكاناتها، ما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف وفي الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، وهنا يحصل الصراع (1). أمّا، لويس كوزر (Lewis A. Coser) فيعرفه بأنّه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم" (2). مع ذلك، فلا وجود لصراع أو نزاع خالص تكون فيه مصالح الخصمين مُتعارضة بشكل كامل إلا في حالات خاصة ونادرة للغاية، تظهر رُبّما في حالة حرب تهدف للتدمير الشامل (3)، ما يجعل إمكانية تسوية الصراعات أو حل الصراعات أو تحويلها أو حتّى إدارتها قائمًا دائمًا.

- **النزاع (Dispute):** يعني وجود طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدي أحد هذه الأطراف على الأقل استعداده ورغبته في حل المشكلة (4).

- **الحرب:** هي التصادم الفعلي بواسطة القوة المسلحة لتناقضات جذرية لم يجد معها استخدام الأساليب الأكثر لينًا والأقل تطرفًا (5).

- **إدارة الصراع (Conflict Management):** يُطلق هذا المصطلح على أيّ وضع يكون فيه الصراع جاريًا مع تجنب أو تلطيف أسوأ ما فيه من إفراط. ومن شأن إدارة الصراع

(\*) أول إشكال نصطدم به أثناء دراستنا لموضوع الصراع هو في تحديد المصطلحات لا سيّما فيما يتعلق بالترقية بين مصطلحي الصراع (Conflict) والنزاع (Dispute)، فيذهب البعض أنّهما يحملان نفس المعنى، ويذهب البعض الآخر أنّهما مختلفان ولكنّ واحد منهما معناه الخاص به. وحسب الرأي الثاني، فالصراع يمكن اعتباره أعمق من النزاع لذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع (Management Conflict) وليس حله (Conflict Resolution) خلافاً للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات.

(1) محمد نصر مهنا وخذون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص 9.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985)، ص 140.

(3) توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2010)، ص 13.

(4) منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3 يوليو (1997)، ص 42.

(5) محمد نصر مهنا وخذون ناجي معروف، المرجع السابق، ص 9.

بشكل خاص السعي لتفادي أو إنهاء العنف بين الأطراف، وتتم إدارة الصراع عادة بواسطة استراتيجيات الردع المتبادل العام، كما يُنظر تقليدياً إلى ميزان القوى على أنه نظام لإدارة الصراع<sup>(1)</sup>. ما يعني أنّ المطلوب في منهج إدارة الصراع احتواء الصراع وتقليل مظاهره العنيفة من دون طموح كبير أو اهتمام حقيقي بحله وإنهائه في المدى المنظور<sup>(2)</sup>. أمّا، جاكوب بيكوفيتشوو (Jacob Bercovitch)، وباتريك. ريغان (Patrick M. Regan) فقد وضعوا تعريفاً يحدد إدارة الصراع بأنّها: "المساعي التي تباشرها الأطراف المعنية ذاتها أو أطراف ثالثة لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين، والإدارة الناجحة للنزاع هي تلك التي تقود إلى حل كلي للقضايا الخلافية بما ينجر عنه من تغير في المواقف والسلوكيات أو على الأقل التوصل إلى تسوية مقبولة أو وقف لإطلاق النار مثلما هو معهود في العلاقات بين الدول"<sup>(3)</sup>.

- حل الصراع (Conflict Resolution): يركز هذا المنهج على مسببات الصراع ومحاولة حلها. وهي مقارنة تطوي على درجة عالية من التحدي في تحليل أسباب وحلول حالات الصراع، ولتحقيق الحل يُعتقد أنّه لا بد للأطراف من إعادة تحديد علاقاتهم بحيث تبين لهم أنّهم إمّا أن يمكنهم تحقيق أهدافهم من دون صراع أو أن يكون بوسعهم إعادة تحديد علاقاتهم بحيث لا تعود أهدافهم تتصادم<sup>(4)</sup>. وتعرف عملية حل الصراع أنّها: "موقف تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية، وقبول وجود الطرف الأخر، وإيقاف جميع أنواع العنف المتبادلة. وهذا يعني أن عملية حل الصراع لا تأتي إلا بعد عملية اندلاع الصراع"<sup>(5)</sup>.

- تسوية الصراعات (Conflict settlement): هو مُصطلح مُزدوج المعنى لانتهاء أو إنهاء حالات الصراع. فقد تتم تسوية الصراع بانتصار أحد الطرفين على الآخر، وينطوي الانتصار بوصفه شكلاً من أشكال تسوية الصراعات على الإخضاع والهزيمة والإذعان. وكان هذا تاريخياً شكلاً هاماً من أشكال التسوية. ويتمثل الشكل الثاني بتغيير طرف أو أكثر من الأطراف الأساسية في الصراع، فقد تكون قيادة جديدة مستعدة لقبول تدبير كان يجده من

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوبنهايم، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 130.

(2) أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع: مراجعة نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 (2012)، ص 68.

(3) Jacob Bercovitch & Patrick m. Regan, "the structure of international conflict management :an analysis of the effects of intractability and mediation", the international journal of peace studies, accessed on 27/08/2015, at: <http://bit.ly/2NqQgvJ>

(4) غراهام ايفانز وجيفري نوبنهايم، المرجع السابق، ص 131.

(5) بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات - الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص 25.

سبقهم في المركز غير مقبول، فهذا النوع من التسويات ينطوي على استعداد الأطراف لقبول الحل الوسط<sup>(1)</sup>. وبمعنى آخر قبول الأطراف المُتصارعة وجود الآخر باعتباره طرفاً قائماً في أية ترتيبات مستقبلية بينهما<sup>(2)</sup>.

- **تحويل الصراع (Conflict Transformation):** ويقوم تحويل الصراع على التعامل مع أطراف الصراع وبيئته أكثر من التعامل مع أسبابه وقضاياها، حيث يقوم على التركيز على التغيير في عقلية وسلوك وإيديولوجية واهتمامات ومصالح المتصارعين، وتغيير بيئة الصراع ومواقف المحيطين فيه كسبيل للوصول إلى حل للصراع؛ لأنّ التركيز على أسباب الصراع ذاته، مع استمرار الأطراف ذاتها لن يؤدي إلى حل، أمّا تغيير أطراف الصراع فيعني العمل على التأثير في توجهات وأفكار القيادات الجماهير<sup>(3)</sup>.

### الصُّعُوبات:

لعل أكثر الصُّعوبات التي واجهها الباحث خلال هذه الدراسة تتمثل في طبيعة الموضوع في حد ذاته المُتشابكة والمُعقدة، حيث يخرج في الكثير من الحالات من طبيعته السياسية إلى عوامل أخرى اقتصادية، ثقافية، نفسية... وغيرها، يتطلب الإحاطة بها وفهمها المزيد من الجهد والبحث. كما أنّ التطور السريع والمكثف في الوقائع والأحداث المرتبط بموضوع البحث بشكل لا يستطيع الباحث تجاهله جعل الباحث لا يلتزم بدقة بالحدود الزمنية للدراسة (1979 - 2015)، مما حتم إعادة صياغة بعض الأفكار والمعلومات عدة مرات كي تتماشى مع التطور الحاصل في الموضوع.

ومن الصُّعوبات أيضاً، كثرة القضايا الخلافية (المُتغيّرات المُستقلة) بين الدولتين وتشعبها، إذ كل قضية في حد ذاتها يُمكن اعتبارها موضوع بحث مستقل. إضافة إلى الصُّعوبة المُرتبطة بالنظاميين الإيراني والسعودي في ذاتهما، فهما يميّزان بعدم الوُضوح وتفضيل السرية والظل في تسيير دواليب السلطة على حساب الشفافية والمؤسسات. كما أنّ كثرة الكِتابات والمراجع في الشأن الإيراني شكل صُّعوبةً من حيث الإحاطة بها جميعاً بينما تقل الدراسات المتعلقة بالشأن السعودي. غير أنّ ما يميّز كل هذا الكِتابات قلة الحياد والموضوعية فيها مما جعل من مهمة الحياد العلمي مهمة شاقة للغاية، لا سيّما أنّ الانحياز عادةً ما يكون من دون وعي مُسبق من الباحث.

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، المرجع السابق، ص 131.

(2) بيتر فالنستين، المرجع السابق، ص 26.

(3) أحمد جميل عزم، "الفلسطيني المُتخيل": منهج تحويل الصراع، وكالة وطن للأخبار، 02 أكتوبر 2014، شوهده

في 06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2LruAit>>

كما أدى عدم الإحاطة باللغة الفارسية إلى حرماننا من الاطلاع على وجهة النظر الإيرانية بشكل جيد، على الرغم أن جزءاً كبيراً من المفكرين الإيرانيين يكتبون باللغة الإنجليزية أو تمت ترجمة كتاباتهم إلى اللغة العربية، كما أن أغلب المواقع الرسمية الإيرانية والصفحات الإيرانية على الأنترنت بها نُسخٌ عربيّةٌ إلّا أنّ عدم الإحاطة باللغة الفارسية يبقى إحدى النقائص والصُّعوبات التي مست البحث.

أمّا هيكله الدراسة، فقد أخذنا بنظام التبويب أين قَسَمْنَاهَا إلى مُقَدِّمَةٌ وبابين وخاتمة، حيث ضمت المقدمة تمهيداً للموضوع إضافة لإشكالية البحث وفرضياته. أمّا **الباب الأول**: فجاء لأسباب موضوعية بحيث يُناقش طرفي الصراع (إيران والسعودية) بدرجة أولى وهذا على مدار فصلين، أين يتعرض في الأول للنظام السياسي الإيراني من خلال دراسة فواعل صُنِعَ القرار فيه، وجاء هذا الفصل نتيجة اعتقادنا أنّهُ من المستحيل الحديث عن أيّة عملية صراعية بصفة علمية دون إدراكٍ لأطرافها، فمعرفة النظام السياسي الإيراني، طبيعته وآليات صُنِعَ القرار فيه، سيُمكننا لا محالة من توقع سلوكياته وتوجهاته السياسية. وقَسَمْنَا هذا الفصل إلى مبحثين فقط، كل مبحث يتضمن عدداً من المطالب والفروع. حيث يدرس **المبحث الأول**، الفواعل الرسمية في صُنِعَ القرار الإيراني، ابتداءً من المرشد، رئيس الجمهورية، مجلس الشورى الإسلامي، السلطة القضائية، وأخيراً، مجالس صُنِعَ القرار. في حين شمل **المبحث الثاني** من الفصل الأول دراسة الفواعل غير الرسمية في صُنِعَ القرار الإيراني، وقَسَمْنَا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: **الأول**، حول القوى الدينية (رجال الدين الشيعة، الحوزة العلمية) ودورها في المجتمع والسياسة الإيرانيين، أمّا **الثاني**، فهو بحث في القوى العسكرية الإيرانية (الحرس الثوري، الجيش النظامي). بينما جاء **المطلب الأخير** للحديث عن القوى الاقتصادية غير الرسمية (البازار، البونباد).

أمّا، **الفصل الثاني** من الباب الأول فيتعلق بالطرف الثاني في المعادلة الصراعية أي النظام السياسي السعودي، وقد اعتمدنا نفس منطق الفصل الأول في تقسيم هذا الفصل، فأوردنا في **المبحث الأول** الفواعل الرسمية في عملية صُنِعَ القرار السعودي، ابتداءً من العاهل السعودي، وكل ما هو مُرتبط به من ولي للعهد وولي لولي العهد، ثم انتقلنا إلى الحديث ما يُسميه النظام الأساسي للحكم بـ: **سلطات الدولة** وهي: السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية والسلطة القضائية. أمّا، الفواعل غير الرسمية في صُنِعَ القرار في المملكة العربية السعودية والتي تضمنها **المبحث الثاني** من الفصل الثاني من هذه الدراسة، فيمكن القول إنّها أخذت حصة الأسد والجزء الأكبر من هذا الفصل نتيجة طبيعة النظام المحافظة والمُغلقة

على نفسها، والتي تُفضل السرية أكثر من الرسميات، إذ تضمن هذا المبحث خمسة مطالب يُمثل كل واحد منها فاعلاً غير رسمي، تسنمها العائلة المالكة، فالمؤسسة الدينية، ثم القبيلة، وصولاً إلى القوى العسكرية والأمنية، وختاماً بالقوة الاقتصادية الضاربة في المجتمع والسياسة السعوديين ألا وهو النفط.

أما **الباب الثاني** من هذه الدراسة فيُعتبر الأهم، أين يرتبط بجوهر الموضوع المدروس مباشرةً وإشكالية البحث، بمعنى أدق تفسير الصراع الإيراني - السعودي من خلال دراسة أسبابه، مستقبلة وكذا تداعياته. لهذا، فقد طغى من حيث الحجم على الباب الأول لأسباب يصعب تفاديها تتعلق بطبيعة الموضوع.

وقسمنا هذا الباب إلى ثلاثة فصول — وهم بدورهم مقسمين إلى مباحث ومطالب وفروع —، أين شمل **الفصل الأول**: العلاقات الإيرانية - السعودية من حيث التطور من خلال لمحة تاريخية - سياسية لمسار وسيرورة هذه العلاقة وأهم المراحل والمحطات فيها مع التركيز على العلاقات بين الدولتين منذ نجاح الثورة الإيرانية حتى الاتفاق النووي، هذا دون إهمال الأحداث والتطورات التي حدثت بعد هذا التاريخ وكانت جوهرية وفارقة في تاريخ العلاقة بين البلدين. أما **الفصل الثاني** من الباب الثاني ف جاء ليدرس أسباب الصراع الإيراني - السعودي والعوامل الكامنة وراء التوتر بين طهران والرياض. بمعنى أدق التحقق من الفرضيات المطروحة، حيث تطرقنا لكل فرضية لوحدها بغية دراستها دراسة موضوعية. ونظراً لوجود عدد مهم من الفرضيات كان هذا الفصل الأطول على الإطلاق في الدراسة وقد تضمن مبحثين، الأول شمل الأسباب الرئيسية للصراع الإيراني - السعودي. أما المبحث الثاني، فضم الأسباب الثانوية أو بالأحرى الفرعية له.

أما **الفصل الثالث** من هذا الباب ف جاء كدراسة لمستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية وتداعيات الصراع بينهما في ضوء المتغيرات الجديدة متكئين فيه على آراء أهم الباحثين في هذا المجال مع إعطاء رأينا وتصورنا الخاص لمستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته.

وبهذا، تكون هذه الدراسة وصلت إلى نهايتها ولم يبق سوى خاتمة هذا البحث التي جاءت عبارةً عن حوصلة وخلاصة لهذا الموضوع، أعقبناها بمجموعة من التوصيات.

## الباب الأول:

### دراسة حول طرفي الصراع

إنّ مما لا شك فيه أنّ أية حالة صراعية دولية تتكون من أطرف تكون وتُشكّل المحور الأساسي للصراع، وكذا محركه والقائمة على توجيهه. وفي هذا المضمار، تُؤكد جل الدراسات المعنية بالصراع الدولي وكيفية حله على جوهرية الأطراف في الصراع، بل يُعتبر بعض الباحثين — أنصار تحويل الصراع (Conflict Transformation) — أنّ إدراك الصراع بشكل حقيقي لا يتأتى دون فهم الأطراف المتصارعة إذ تُعتبر هذه العملية الأخيرة المفتاح الرئيسي لفهم وتفسير الظاهرة الصراعية من جهة، وكذا حل الصراع من جهة مقابلة. ولهذا السبب، يُمكن القول إنّ فهم أطراف الصراع الدولي بغض النظر عن عددهم يُعد في الحقيقة أهم من الصراع في حد ذاته، ذلك أنّ هذا الأخير ما هو سوى نتيجة (مُتغيّر تابع) لمُتغيّرات مُستقلة تكون في الغالب أنظمة سياسية.

وبما أنّ أية عملية صراعية تتكون من طرفين فأكثر، وفي حالة دراستنا تتضمن طرفين أساسيين (إيران والسعودية)، ونظرًا للتعقيد الذي يُحيط بالموضوع المدروس وتشعبه وكثرة المفاهيم وفيه وتداخلها. وحتى تتوفر لنا نظرة شاملة عن الموضوع تجمع بين النظرية السياسية والتحليل السياسي للواقع، ارتأيت أن يكون الباب الأول من هذه الدراسة مُخصصًا لدراسة طرفي الصراع التي أعتقد شخصيًا أنّها تُشكّل أداة جيّدة للتحليل وخطوة ضرورية ومفتاحية لفهم وتفسير الصراع الإيراني - السعودي ومحاولة الاستشراف فيه.

وارتباطًا بما تقدم، جاء الباب الأول من الدراسة ليشمل كل من النظام السياسي الإيراني وغريمه النظام السياسي السعودي من حيث دراسة عملية صُنْع القرار فيهما، أين قَسَمْنَا هذا الباب إلى فصلين يختص كل واحد منهما بطرف صراعي، حيث يتمحور الفصل الأول حول النظام السياسي الإيراني وآليات صُنْع القرار فيه. أمّا، الفصل الثاني فيتعلق بطبيعة الحال بالنظام السياسي السعودي باعتباره الطرف الثاني في المعادلة

الباب الأول:  
دراسة حول أطراف الصراع

---

الصراعية القائمة. كما أورنا في نهاية الباب الأول خلاصة واستنتاجات تتعلق بكل ما ورد ضمنه.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنّع القرار فيه

تُعتبر الدولة الإيرانية قديمة قدم التاريخ البشري، وُلدت في مكان ورقعة جغرافية واحدة لم تتغير ولها بذلك حضارة عريقة، وما النظام السياسي الإيراني الحالي إلا امتداد في جزءٍ منه لهذا التراكم التاريخي والحضاري المُتشعب والمُركب، إذ يجمع أغلب الدراسين وأهم الباحثين على خصوصية النظام السياسي الإيراني وتفردّه عن باقي الأنظمة السياسية في العالم، بيّد أنّ هذا الإجماع ينقلب إلى تباين واختلاف إذا تعلق الأمر بتصنيف وطبيعة هذه الجمهورية الصعبة.

فقد أسفرت الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 عن استبدال الملكية البهلوية بالجمهورية الإسلامية. ويُعد آية الله الخميني مصدر إلهام هذا النظام الجديد، الذي بدأ في صياغة مفهومه ومعالمه أيّ الحكومة الإسلامية في أوائل السبعينيات عندما كان منفيًا في العراق. وكان هدف الخميني الرئيسي من هذا التنظير السياسي إتاحة ممارسة الحكم لرجال الدين المسلمين لا سيّما الشيعة منهم. لهذا نجده يُشير إلى نظريته باعتبارها ولايةً مطلقةً للفقهاء، ولقد أورد الخميني أهم أفكاره السياسية في كتابه المشهور: **الحكومة الإسلامية**. بيّد أنّهُ لم يضع أفكارًا ملموسة حول مؤسسات ووظائف هذه الحكومة الإسلامية التي نظّر لها. حيث قام فيما بعد مجلس الخبراء عند صياغة دستور الجمهورية الإسلامية بترجمة أفكار الخميني إلى هيكل ومؤسسات حكومية ورسمية تتولى إدارة الجمهورية.

والحقيقة، أنّ هدف الثورة الإسلامية 1979 وزعيمها لم يكن إسقاط الدولة الإيرانية بل الاتيان بنظام سياسي جديد لا غربي رأسمالي ولا شرقي شيوعي، وإنّما إسلامي، وقد تم له هذا حيث يُعد نظام الخميني نظامًا فريدًا من نوعه يتميّز بقدر عالي من التعقيد والتناقض، تتناقض يرجع بدرجة رئيسية لحالة الجمع بين النيوقراطية الملائية والديمقراطية كآليتين لممارسة الحكم، أو بمعنى أصح الجمع بين الأصولية والحدّاثية. هذه الازدواجية التي انعكست بشكل مباشر على عمل النظام بحيث حولته لنظام سياسي من الصّعوبة بمكان فهمه مما يدفع أيّ باحث في الشأن الإيراني إلى التساؤل حول طبيعة هذا النظام؟ ومُحددات سياسته؟

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ومن أجل هذا الغرض، نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على النظام السياسي الإيراني من خلال دراسة المؤسسات والبنى التي تشغل ضمنه ووظائفها. وهذا عبر بحث الفواعل الرسمية وغير الرسمية فيه. استناداً لما جاء في أدبيات علم السياسة والنظم السياسية المقارنة من تبيان الفرق بين النسق السياسي (Political System) والنظام السياسي بمعنى (Political Regime)، إذ يشمل الأول كل الفواعل والقوى المشاركة في صنع القرار سواءً كانت رسمية أو غير رسمية. بينما يقتصر الثاني على المؤسسات الرسمية فقط.

وعلى هذا الأساس، نعكف في هذا الفصل الأول على دراسة النظام السياسي الإيراني من خلال تقسيمه إلى مبحثين: الأول: يتعلق بالفواعل الرسمية التي رخص لها الدستور ممارسة وصناعة القرار السياسي. أمّا، المبحث الثاني: فيتعلق بالفواعل والقوى غير الرسمية التي لها دورٌ غير مباشر في صنع القرار السياسية العامة.

## المبحث الأول:

### الفواعل الرسمية في صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية

#### الإيرانية

#### المطلب الأول: القائد (المُرشد)

تملك إيران تاريخاً قديماً على مستوى الدولة والتنظيم السياسي والإداري، وهي منذ أول دولة أُقيمت فيها — المملكة العيلامية في 2800 ق.م — تُحكم من طرف الملوك والشاهات إلى غاية عام 1979 أين تحولت إيران نتيجة ثورة شعبية يتزعمها رجل دّين إلى النظام الجمهوري، لتكون إيران أول جمهورية إسلامية في العالم وفي نفس الوقت أول جمهورية يتربع على هرم السلطة فيها رجل دّين (مُلاي) يسمى القائد الأعلى للثورة.

إنّ القائد أو المُرشد الأعلى للثورة الإسلامية (رهبر معظم انقلاب اسلامي) أو الولي الفقيه وهي كلها مُسميات للشخص الذي يحتل أعلى منصب في الجمهورية الإسلامية ولرجلها الأول وصاحب أكبر السلطات والصلاحيات فيها رغم عدم انتمائه بشكل مباشر لأيّ جهاز تنفيذي أو

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

حكومي؛ صلاحياتٍ يستمدها غالبًا من الجمع كل من الشرعية الدينية (الولي الفقيه) والشرعية الثورية، ذلك أنَّ المرشد يُعد القائد الأعلى للثورة والولي الفقيه في نفس الوقت. على الرغم أنَّ عملية الفصل بين الثورية والشيوعية من الناحية الفلسفية الشيوعية تُعد أمرًا صعبًا، بسبب التداخل القائم بين المفهومين حيث تُمثل الشيوعية في ذاتها ومنذ نشأتها الأولى ثورةً ضدَّ الاستبداد (المستضعفين ضدَّ المستكبرين) حسب وجهة نظر أنصار هذه النظرية.

وعليه، ليس من الغريب أن يستمد **الولي الفقيه العادل** — كما يُسمى دستوريًا — شرعيته من الفكر السياسي الشيعي الجعفري وبالتحديد من اجتهادات وأراء آية الله الخميني المُجدد الفعلي للدولة الشيوعية المعاصرة وصاحب أكبر الإسهامات فيها، ذلك أنَّ التعديلات التي أجراها الخميني على نظرية ولاية الفقيه العامة بحيث أصبحت تُتيح للفقهاء الحكم نيابة عن الإمام الغائب أصبحت تُمثل في الواقع الأساس الديني والفلسفي لسلطات المرشد وصفاته ووجوده (1). ويتضح هذا الربط بين البُعدين الثوري والديني بشكل جلي في الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته والتي يغلب عليها النزعة الدينية. فالمرشد كما حدد الدستور الإيراني (المادة 109)، يجب أن يكون في المقام الأول ذو كفاءة علمية في مجال الفقه أولًا، تسمح له بالإفتاء أو بمعنى أدق مُجتهد، ويتميز بالتقوى والعدالة، وفي المقام الثالث صاحب رؤية سياسية واجتماعية وإدارية.

والجدير بالذكر هنا، أنَّ دستور 1979 كان يشترط في المرشد أن يكون مرجعًا للتقليد أي آية الله على أقل تقدير غير أنَّ التعديل الذي طرأ عليه عام 1989، ألغى هذا الشرط المُسبق واستبدله بشرط أخف منه، حيث اشترط — وفق توصية من الخميني قبل وفاته — في المرشد أن يكون صاحب تكوين فقهي فقط دون النظر إلى رتبته العلمية ما فتح الباب لعلي خامنئي المرشد الحالي لخلافة الخميني كولي فقيه بعد إزاحة آية الله حسين علي منتظري، في حين أنَّ خامنئي لم يكن آنذاك المرجعية الدينية الرئيسية أو أحدها في إيران ولا حتى آية الله، فهو لم يكن سوى حجة للإسلام، وهي مرتبة متواضعة في تراتبية الحوزة الشيعية (2).

وعليه، لم يكن خامنئي إذن يملك أدنى فرصة في تولي منصب القائد في ظل شروط التي وضعها دستور 1979، خاصةً أنَّه كان هناك بعض مراجع الشيعة الكبار على قيد الحياة التي لا

(1) شحاتة محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، رقم السلسلة 191 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 18.

(2) تيبيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل (بيروت: دار الفارابي، 2008)، ص 135

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنّع القرار فيه

يملك الخامنئي آيةً فرصةً لمنافستهم من الناحية الفقهية، أمثال: آية الله العظمى محمد رضا الكلبايكاني، آية الله العظمى محمد علي الأراكي، آية الله أبو القاسم الخوئي، شهاب الدين مرعشي نجفي. لذا اكتفى صاحبنا بالمرجعية السياسية إلى حين وفاة آية الله العظمى الكلبايكاني أين بدأ الترويج له من أجل الجمع بين المرجعتين الدّينية والسياسية<sup>(1)</sup>. وقد شكّلت هذه النقطة منذ ذلك الوقت أكبر نقاط ضعف خامنئي، حتّى بعد حصوله على الرتبة العلمية التي تأهله ليكون مرجعاً للتقليد، فإنّ شرعيته بقت ناقصة دوماً. ناهيك أنّ خامنئي من الناحية السياسية أيضاً لم يكن يملك تلك الموهبة السياسية والقدرة على التعبئة التي كانت عن الخميني أو حتّى رفسنجاني.

يُمارس المرشد صلاحياته لفترة غير محددة فهو يحكم مدى الحياة ما لم يكن مانع يمنعه. فعلى مدى أربعة عقود تقريباً من قيام الجمهورية الإسلامية لغاية الآن تولى هذا المنصب شخصين فقط، الأول: المؤسس آية الله روح الله الخميني (1979 - 1989)، والثاني: علي خامنئي (1989 -). أمّا الجهة المخول لها اختيار المرشد، فهي مناعة من الناحية القانونية بـ: مجلس خبراء القيادة، حيث يُعدّ الجهة الوحيدة فقط في دستور 1989 التي تملك حق اختيار وإقالة المرشد<sup>(2)</sup>، عكس دستور 1979 الذي جعل الاعتراف والقبول من طرف الأغلبية المطلقة من الشعب إحدى طرق تولي منصب المرشد على غرار ما كان مع الإمام الخميني.

ويُنتخب القائد بالتصويت بالإجماع بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الخبراء، مع ذلك ورغم احتكار مجلس خبراء القيادة عملية اختيار المرشد نظرياً وإقالته كما تنص المادة (111) من قانون مجلس الخبراء، غير أنّ هذا لم ينعكس على الواقع العملي بحيث لم يصل خامنئي إلى السلطة بهذه الآلية<sup>(3)</sup>. سبب ذلك راجع للغموض الذي اكتتف هذه العملية، حيث لم يُحدد الدستور الإيراني بشكل واضح الآلية القانونية لتعيين المرشد الأعلى مما جعل دوائر صنّع القرار الخفية تضغط ليكون لها دوراً مهماً في اختيار خليفة المرشد مثلما كان الحال مع اختيار خامنئي خليفة للخميني، إلّا أنّ الوضع تغيّر عما كان في السابق ذلك أنّ دائرة صنّاع القرار هذه المرة — في

(1) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2007)، ص ص 174 - 175.

(2) الجمهورية الإسلامية الإيرانية، "الدستور الإيراني"، الصادر عام 1979، والمعدل عام 1989، المادة (111)، المادة (107).

(3) مهدي خلجي، "وفاة رفسنجاني قد تزيد من دور «الحرس الثوري الإيراني» في الخلافة"، معهد واشنطن، 09

يناير 2017، شوهد في 16 يناير 2017، في: <<https://bit.ly/2IKWzHZ>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

حالة خلافة خامنئي — سوف تكون أصغر بالنظر إلى المدى الذي عزز به خامنئي سلطته خلال فترة حكمه الطويلة<sup>(1)</sup>. وعليه، ليس مُستغرباً ألا يصل المُرشد القادم إلى السلطة وفق الإجراء المُتبع دستورياً، الأمر الذي قد يُشكّل نقطة تحول في تاريخ الجمهورية الإسلامية<sup>(2)</sup>.

ويعود الفضل للخميني ليس في التنظير لمنصب المُرشد فحسب، بل في استمراره من بعده، حيث كان حريصاً على إعطائه بُعداً مؤسسياً دستورياً يتيح له استقراراً أكثر وشرعية أكبر، ولم يكتفي بهذا بل سعى في نفس الوقت إلى تقويته وزيادة نفوذه من خلال جعله متواجداً — بشكل غير مباشر — في كافة مفاصل وأجهزة النظام السياسي. وهذا بالاعتماد على ثلاث استراتيجيات، **أولها:** جعل للمُرشد مندوبين وممثلين عنه في كافة مؤسسات الدولة. **ثانياً:** خلق مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة القديمة لها ولاء للمُرشد. و**ثالثاً:** خلق شبكة من طلاب الحوزة والمدارس الدينية لها ولاء للمُرشد وتعيينهم في المناصب الحساسة كالقضاء وأئمة المساجد<sup>(3)</sup>.

وعلى هذا، يملك المُرشد شبكة كبيرة من العلاقات المُتداخلة والمُتشابكة عبر المندوبين والمُمثلين له في كافة مؤسسات الحكم وخارجها. ويقدر عدد مُمثلي المُرشد بنحو 2000 شخص في جميع قطاعات الحكومة. وفي بعض النواحي، يكون مُمثلو المُرشد الأعلى أكثر قوة من وزراء الرئيس المنتخب، كما أنّ لهم سلطة التدخل في أية قضية. كما يختص المُرشد الأعلى أيضاً بتعيين جميع خطباء الجمعة الذين ينشرون رسالته السياسية وإيديولوجيته إلى الجماهير. وقد كان الخميني مرة أخرى أول من تظن لهذه المسألة الخطيرة والمهمة في الدعاية، فقام بإحياء صلاة الجمعة بعدما كانت معلقة لقرون عديدة في انتظار عودة إمام الزمان. علاوة على هذا يتولى القائد أيضاً تعيين مدرء البونباد، والتي تُعد خاضعة له بشكل مباشر.

كما يحوز المُرشد بين يديه عدداً كبيراً من الصلاحيات والوظائف المؤثرة والمخولة دستورياً له، والتي حددتها المادة (110) من الدستور الإيراني على النحو الآتي<sup>(4)</sup>:

(1) مهدي خلجي، "الخلافة العليا: من سيقود إيران في المرحلة ما بعد خامنئي؟"، معهد واشنطن، 02 فبراير 2012، شوهد في 07 أبريل 2015، في: <<https://bit.ly/2KWocQH>>

(2) مهدي خلجي، "مستقبل الزعامة في المجتمع الشيعي"، معهد واشنطن، 07 فبراير 2017، شوهد في 25 فبراير 2017، في: <<https://bit.ly/2IKWF2j>>

(3) أمل حمادة، المرجع السابق، ص 180.

(4) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (110)، المادة (57).

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

- تَعْيِين السِّيَاسَات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام؛
- الإشراف على حسن إجراء السِّيَاسَات العامة للنظام؛
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام؛
- القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والنفير العام؛
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي؛
- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث؛
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام؛
- إضفاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب؛
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية؛
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية؛
- الإشراف السلطات الحاكمة.

إنّ هذه الصلاحيات صنعت من المرشد بلا شك صانع القرار الأوّل في البلاد، حيث فاقت صلاحياته تلك التي كانت عند الشاه، والتي اتاحها له دستور عام 1906 كما يُردّد منتقدو نظام ولاية الفقيه. وفي نفس الوقت جعلت المرشد لا يخضع إلى حد كبير للرقابة الديمقراطية<sup>(1)</sup>. ويرى المؤرخ الإيراني أروندي إبراهيميان (Ervand Abrahamian) في هذا الصدد أنّ الدستور الإيراني منح القائد الأعلى طيفاً واسعاً من السلطات بحيث حصل الخميني على سلطات دستورية لم تكن مُتخيلةً من قبل الشاهات، فقد نتج عن الثورة الدستورية عام 1906 ملكية دستورية، أمّا ثورة عام 1979، فقد نتج عنها سلطة مطلقة للمرشد شبيهة بسلطة بالزعيم الإيطالي بينيتو موسوليني (Benito Mussolini)<sup>(2)</sup>.

(1) تييرري كوفيل، المرجع السابق، ص 131.

(2) أروندي إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 409 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 225.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

مع ذلك، يجب الانتباه إلى نقطة هنا، ذلك أنّ المرشد لا يُمارس صلاحياته بشكل دقيق أو يتصرف كديكتاتور على غرار ما كان عليه الشاه أو موسوليني بل نجده يتساوى مع كل أفراد البلاد أمام القانون (المادة 107 من الدستور)، حيث يعمل القائد كضابط للتوازنات ومنسق بين أطراف النظام السياسي أكثر منه صانع مباشر للقرار. هذه الاستراتيجية استعمالها الخميني بطريقة بارعة جعلته رجل إجماع لكل الأطياف<sup>(1)</sup>. ويحاول خامنئي السير على إثرها بحيث لا يميل لطرف واحد على حساب الآخرين. وإن كان خامنئي مقارنة بالمرشد الأول أقل كاريزمية وشرعية دينية وسياسية غير أنّه قد نجح إلى حد الساعة في سياسة موازنة القوى بل أظهر فيها براعة منقطعة النظير<sup>(2)</sup>.

ويؤكد الباحث **طلال عتريسي** أنّ مؤسسات صنع القرار المختلفة في إيران لا يمكن أن نعتبرها تسلطية بالمعنى المتعارف عليه، ذلك أنّ العقلية الإيرانية فيها الكثير من الهواجس المتعلقة بالتفرد والاستبداد، بحيث لم يركز الدستور السلطة المطلقة لصالح جهة معينة، فالمرشد يُراقبه مجلس الخبراء نظرياً ويُمكنه إقالته، ما يجعل شبكة العلاقات بين المؤسسات مُتداخلة ومُعقدة إلى حد كبير، بحيث لا تتيح لأيّة مؤسسة أن تنفرد أو تطغى<sup>(3)</sup>. لهذا، عادةً ما يربط المحللون التغيير في سياسة إيران لا سيّما الخارجية منها برؤساء الجمهورية وليس المرشد.

ومن الأسباب التي تجعل المرشد لا يسعى على الأقل إلى إظهار التسلط تلك الظروف التي نشأت فيها الثورة الإسلامية حيث تعتبر ثورةً ضدّ الاستبداد والطغيان مما جعل أية ممارسة من هذا الشكل تمس شرعية الثورة وأسسها. مع ذلك، يرى الكثير من الباحثين في الشأن الإيراني أنّ ولاية الفقيه المطلقة وإن استمرت حتى الآن، فقد أصابها الكثير من الضعف والوهن منذ وفاة الخميني وخلافته من طرف علي خامنئي الفاقد للعديد من نقاط القوة التي كانت لدى سلفه، ما جعله ليس صانع القرار الوحيد، ذلك أنّنا أصبحنا نتكلم على مؤسسة المرشد أو **بيت القائد (بيت رهبري)** بكل ما تحمله المؤسسة من وجهات نظر ومصالح وصراعات داخلية أكثر من الحديث عن قائد مستقل بقراره.

(1) طلال عتريسي، "إيران التاريخ والواقع المعاصر"، ضمن: مجموعة باحثين، **أهل السنّة في إيران**، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 26.

(2) مصطفى اللباد، "نتائج الانتخابات الإيرانية: «فالوده شيرازي»"، **جريدة السفير**، 29 فبراير 2016، شوهد في 25 فبراير 2016، في: <<http://bit.ly/2ufEq0v>>

(3) طلال عتريسي، "إيران التاريخ والواقع المعاصر"، **المرجع السابق**، ص 16 - 17.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ما دفع الباحث المُتخصص في الشأن الإيراني كينيث كاتزمان (Kenneth Katzman) إلى القول إن قوة مؤسسة المرشد تعتمد بشكل واسع على شخصية من يتولاها أكثر من اعتمادها على قدراتها الذاتية الخاصة بها ضمن بنية النظام، لذا يُقال إنَّ خامنئي ورث المنصب من الخميني لكنّه لم يرث القوة والتأثير ذاتيهما. إضافة إلى ذلك تلعب علاقة المرشد بالقوى المؤثرة في النظام لا سيّما رئيس الجمهورية ومؤسسة الحرس الثوري دورًا بارزًا في تحديد قوة وشكل سلطة المرشد ونفوذه<sup>(1)</sup>. يعني هذا أنّ المرشد الأعلى بوصفه أقوى شخصية في البلد لا يمكنه أن يتجاهل القوى الأخرى؛ حقيقةً أنّ القرار في القضايا الرئيسية المتعلقة بأمن البلاد وسياساتها الخارجية في نهاية المطاف يعود للمرشد، غير أنّه يفعل ذلك بعد أن يتشاور مع المراكز الرئيسية للسلطة، فبدون التعاون والتنسيق بين المرشد الأعلى وباقي الشركاء لا يمكن بأي حال من الأحوال الحفاظ على استقرار الجمهورية الإسلامية.

### المطلب الثاني: السلطات الحاكمة

حصر الدستور الإيراني السلطات الحاكمة في البلاد في ثلاث هيئات رسمية وهي: أولاً: السلطة التنفيذية، والتي يُمثلها رئيس الجمهورية وطاقمه الحكومي؛ ثانياً: السلطة التشريعية؛ والتي يُمثلها مجلس الشورى الإسلامي؛ وأخيراً السلطة القضائية، والتي يُمثلها رئيس السلطة القضائية. هذه السلطات رغم استقلاليتها غير أنّها حسب ما ينص عليه الدستور في المادة (57) تشغل تحت إشراف المرشد. ونسعى في هذا المطلب إلى تطرق لكل سلطة على حدة والتعرف على أهم اختصاصاتها ودورها في عملية صنع القرار.

### الفرع الأول: رئيس الجمهورية

ينص الدستور في إيران في مادته الأولى أنّ نظام الحكم فيها جمهوري بيد أنّ هذه الجمهورية تختلف عن كافة جمهوريات العالم، أين رئيس الجمهورية يأتي في المرتبة الثانية بعد المرشد. وفي المقابل، يُعتبر رئيس الدولة (Chef d'État) وأعلى سلطة منتخبة شعبياً، حيث يحكم رئيس الجمهورية لعهد مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد شرط ألا يتولى المنصب لأكثر من عهديتين متتاليتين.

(1) شحاتة محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، المرجع السابق، ص ص 18 - 28.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

تأسس هذا المنصب في 24 أكتوبر 1979، ويعتبر رئيس الجمهورية الإيرانية (رياست جمهوری اسلامی ایران) أثناء ممارسه لمهامه مسؤولاً — حسب المادة (113) من الدستور — أمام ثلاث جهات أساسية، هي: الشعب؛ المرشد؛ ومجلس الشورى؛ بعدما أن كان مسؤولاً أمام الشعب وحده في دستور 1979. رغم هذا، يملك الرجل الثاني في الدولة دوراً مهماً، فإليه يعود مسؤولية تطبيق الدستور وإدارة البلاد بشكل مباشر، ناهيك عن أنه يُعد الرجل الأول في السلطة التنفيذية وممثل البلاد في الداخل والخارج. حيث تتيح له هذه الصفة الأخيرة شهرةً أكبر لدى المجتمع والرأي العام الدوليين تفوق شهرة المرشد. أمّا، فيما يتعلق بصلاحياته فقد تحددت دستورياً على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

— تنفيذ الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية؛

— رئاسة الوزراء، جاء هذا المنصب ليزيد من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية، فلا يخفى أنّ إيران بعد الثورة كانت تعاني من ازدواجية في السلطة التنفيذية من خلال تداخل صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى غاية 1989 أين تم التخلي عن منصب رئيس الحكومة — بموجب الاستفتاء على تعديل الدستور — لصالح رئيس الجمهورية الذي أصبح يجمع بين منصبه وبين رئاسة الوزراء؛

تجدر الإشارة، أنّ منصب رئيس الحكومة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية حتى إلغاء المنصب (1979 - 1989) تولاه خمسة أشخاص، هم: مهدي بازرگان (1979)؛ محمد علي رجائي (1980 - 1981)؛ محمد جواد باهنر (1981)؛ محمد رضا مهدوي كني (1981)؛ مير حسين موسوي (1981 - 1989). أربعة منهم لم تدم فترة عملهم أكثر من سنة كاملة. ما يدل على عدم استقرار ونزاع حول الصلاحيات خاصة مع رئيس الجمهورية، بينما أستمّر الخامس مير حسين موسوي، السياسي ذو النزعة الإصلاحية لحوالي ثماني سنوات طيلة الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، حيث تم إلغاء المنصب بعدها في فترة رئاسة علي خامنئي للجمهورية.

— التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي وعلى نتيجة الاستفتاء؛

(1) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (113)، المادة (134)، المادة (123)، المادة (125)، المادة (126)، المادة (128)، المادة (129)، المادة (136)، المادة (115).

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

- التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى؛
- تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد؛
- تعيين سفراء إيران بالخارج بعد اقتراحهم من قبل وزير الخارجية وتوقيع وتسلم أوراق الاعتماد الخاصة بالسفراء الأجانب؛
- منح الأوسمة الحكومية؛
- تعيين الوزراء وعزلهم.

أمّا، فيما يخص الشروط الدستورية ليتولى منصب رئاسة الجمهورية فقد حددها الدستور حسب ما جاء في المادة (115)، التي نصت أنّهُ: "يُنتخب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوافر لديهم الشروط التالية: أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية. قديراً على تحمل الإدارة. ذا ماضٍ مشرف. تتوافر فيه الأمانة والتقوى. مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية ومذهبها الرسمي للبلاد". وتبين هذه الشروط الدستورية مدى الشحنة الدينية عند النظام كما أنّ تفسير بعض شروط هذه المادة لطالما أثار جدلاً بسبب حرمان المرأة من حق الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. إضافة إلى حرمان الأقليات الدينية من حق الترشح.

إنّ أهم إشكال يُصادف الباحثين في الشأن الإيراني ذلك المُرتبط بحدود تأثير رئاسة الجمهورية في عملية صنع القرار السياسي لا سيّما في السياسة الدولية في ظل وجود المُرشد ذو الصلاحيات الكبرى؛ أي بمعنى أدق: هل حدوث تغيير في رئاسة الجمهورية بغض النظر عن التوجه السياسي لحامل المنصب يعني تحوّلًا في سياسة إيران الإقليمية والدولية أم أنّ الأمر في النهاية بيد المُرشد والدوائر المحيطة به فقط؟

الأکید من الناحية الدستورية على الأقل أنّ رئيس الجمهورية يملك هامشًا لا بأس به من الحركة في تحديد السياسة الخارجية للدولة غير أنّ الأمر يبقى هنا — كما يذهب بعض المُحللين — ليس ثابتًا، وإنّما مرتبطًا بشخصية رئيس الجمهورية ذاتها والكاريزما الخاصة به، وأيضًا علاقته بمختلف القوى المؤثرة في النظام التي يتصدرها المُرشد مما يعني أنّ التأثير المُناط برئيس الجمهورية في السياسة الخارجية يختلف من رئيس لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى ومن قضية لأخرى هذا من جهة. من جهة أخرى، تفرض البيئة سواءً الداخلية أو الإقليمية أو الدولية نفسها في عملية اختيار رئيس الجمهورية، ما نريد أن نبينه هنا أنّ التوافق داخل النظام الإيراني على دعم مُرشح رئاسي تتم حسب المناخ والظروف السياسية القائمة داخل البلاد وفي

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الخارج، ووفق شروط ترتبط برؤية النظام لهذا المناخ وهذه الظروف، وليس كنتيجة لعملية ديمقراطية حر. وكمثال على هذا يمكن الاستشهاد بالدور الذي يُمارسه مجلس صيانة الدستور وعملية الاقصاء التي يُمارسها ضدّ مُرشحين لا يرغب فيهم النظام على الرغم أنّهم كانوا يُشكّلون أحد أقطابه في فترات معينة على غرار محمود أحمد نجاد أو رفسنجاني، ما يعني في النهاية أنّ البيئة السياسية وظروفها بالمفهوم الواسع الكلمة هي التي تحدد في الحقيقة سياسة إيران الدولية وتوجهاتها.

وعلى هذا الأساس، يتم اختيار الرئيس المناسب «المُرشح الصحيح» للظرف المناسب له. بحيث أنّ السياسات في هذه الحالة هي من تصنع بطريقة غير مباشرة الرئيس الإيراني (المُرشح المناسب للظرف) وليس العكس. فالرئيس الإيراني وفقاً لهذا المنطق لا يصنع سياسات إيران الكبرى والمصيرية بل إنّ هذه الأخيرة من تجعله مناسباً للموقع. وعليه، يتم اختيار الرئيس مسبقاً ودعمه من أجل الوصول إلى الرئاسة<sup>(1)</sup>. ويؤكد هذه النظرة طبيعة الشخصيات التي تولت منصب رئاسة الجمهورية بعد الثورة والظروف الداخلية والدولية التي تزامن مع اختيار كل مرشح، حيث يتأكد لنا أنّ طبيعة شاغل هذا المنصب ليست ثابتاً وإنما تتحكم في جزء منها الظروف المحلية والإقليمية والدولية. أين شهدت المراحل الأولى للثورة شخصيّة ذات طابع تكنوقراطي بحت (الرئيس بني صدر)، ليطر التيارات المحافظ بشقيه الأصولي والمعتدل على هذا المنصب بعد ذلك، في حين لم يستطع الإصلاحيون الوصول إلى هذا المنصب سوى مرة واحدة مع الرئيس محمد خاتمي.

ويرى مهدي خلجي (Mehdi Khalaji) أنّ الرئيس الإيراني بشكل عام لا يتمتع بالسلطة التي يتوقعها الكثيرون بما في ذلك في المجال التنفيذي، فهو لا يملك السلطة التي تخوله تغيير عمليات صنع القرار في البلاد، كما أنّ تأثيره ضئيل نسبياً على سياسات الحكومة الخارجية والنووية والعسكرية، وهي السياسات الأهم بالنسبة للعالم الخارجي<sup>(2)</sup>. أمّا، بنفسه كي نوش (Banafsheh Keynoush) التي اشتغلت كمتريجة للرؤساء الإيرانيين، فترى هي الأخرى أنّ

(1) مصطفى اللباد، "الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2017: مشهد تأسيس"، جريدة السفير، 01 أغسطس 2016،

شاهد في 25 فبراير 2017، في: <<http://bit.ly/2KS3HrP>>

(2) مهدي خلجي، "روحاني قد يسلم من الزلزال الانتخابي"، معهد واشنطن، 17 أبريل 2017، شاهد في 18 أبريل

2017، في: <<https://bit.ly/2tOdN2g>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

السياسات العامة لإيران لا تتغير بتغيير رؤساء الجمهورية بمعنى أنّ دورهم يبقى محدوداً للغاية<sup>(1)</sup>.

ولخص الإصلاحى رئيس الحكومة السابق لإيران مير حسين موسوي دور رئيس الجمهورية، بقوله: "إن منصب رئيس الجمهورى هو منصب شرفى شكلى بطبيعته الغرض منه ضمان ألا تحكم إيران من طرف دكتاتور. فرئيس الجمهورية ما هو سوى الموظف الإدارى الأعلى فى البلد، وإن مشكلته ناتجة عن تدخله فى السياسة"<sup>(2)</sup>. أمّا، جيمس جيفرى (James F. Jeffrey) أحد أهم المتخصصين فى الشأن الإيرانى، فىرى أنّ طهران ازدادت عدائيةً منذ إبرام الاتفاق النووى، فى حين أنّ الرئيس المعتدل حسن روحانى الفائز بولاية رئاسية ثانية الذى توقع الكثيرون أن يُغيّر من سياسة إيران العدائية تجاه الخارج لا يستطيع أن يفعل الكثير لتغيير موقفها المتشدد حتى لو أراد ذلك، وينطلق هذا القول من طبيعة هيكل السلطة فى الجمهورية الإسلامية<sup>(3)</sup>. لكنّ محسن ميلانى، الخبير فى الحكومة الإيرانية يرى عكس ذلك، حيث أنّ الرئيس الإيرانى حسب له دورٌ كبير فى وضع السياسة الداخلية، وخاصةً فى المسائل الاقتصادية. كما يُمكن للديناميكية الشخصية له أن تحرك العلاقات الدولية فى اتجاه مختلف. ويُمكن فى هذا الصدد، المقارنة بين رئاسة محمد خاتمي مع محمود أحمدى نجاد، فقد وافق خاتمي مثلاً على تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم فى عام 2003، عكس أحمدى نجاد الذى رفض هذه السياسة. وفى كلتا الحالتين كان المرشد على خامنئي. لهذا السبب، لا يُمكن وصف الانتخابات الرئاسية فى إيران بمجرد مهزلة أو غطاء تتستر فيه دكتاتورية المرشد أي أنّها لا معنى لها<sup>(4)</sup>.

وبطبيعة الحال، فإنّ منصب رئيس الجمهورية يحظى بمكانة مرموقة عند الشعب الإيرانى وعند النظام أيضاً دلالة ذلك نسبة المشاركة العالية التى تعرفها انتخابات الرئاسة منذ تأسيس الجمهورية، وحرص النظام على عدم انقطاعها حتى فى ظروف الحرب القاهرة ضدّ العراق،

(1) صالح حميد، "مترجمة رؤساء إيران: سياسة طهران لم تتغير مع الرؤساء"، العربية.نت، 09 مايو 2014، شوهد فى 03 أغسطس 2016، فى: <<http://ara.tv/vspyg>>

(2) أحمد نوري النعمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979 - 2011 (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002)، ص 138.

(3) جيمس جيفرى، "احتواء إيران؟ حسناً، ولكن يجب الإجابة على هذه الأسئلة أولاً"، معهد واشنطن، 01 يونيو 2017، شوهد فى 18 يوليو 2017، فى: <<https://bit.ly/2slc700>>

(4) Interview by Mohsen M. Milani, Interviewee Greg Bruno, Interviewer, "Iranian Presidents Have a Critical Role in Policymaking", Council on Foreign Relations, 10/06/2009, accessed on 25/02/2018, at: <<https://on.cfr.org/2KUE8GM>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

فقد شهدت إيران اثنا عشر انتخاباً رئاسياً حتى الآن، كان آخرها عام 2017. نسبة المشاركة في كل هذه الانتخابات فاقت 50%. ففي أول انتخابات رئاسية جرت 1980 كانت نسبة المشاركة 67.42%. وفي الثانية التي جرت في 1981 كانت نسبة المشاركة 64.24%. أمّا، الثالثة المقامة في نفس السنة (1981) فوصلت نسبة المشاركة 74.26%. بينما وصلت المشاركة في الرابعة (1985) إلى 54.75%. في حين كانت في الخامسة (1989) 54.59%. أمّا سادس انتخابات رئاسية (1993) فوصلت نسبة المشاركة فيها 50.60%. بينما ارتفعت في السابعة (1997) إلى 79.92%. وفي الثامنة (2001) كانت 66.77%. أمّا الانتخابات الرئاسية التاسعة فقد عرفت جولتين، الأولى عرفت نسبة المشاركة فيها 62.84%، والثانية 59.76%. بينما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية العاشرة (2009) 85.21%، وهي أعلى نسبة مشاركة حتى الآن. في حين عرفت الانتخابات الرئاسية الحادي عشر نسبة مشاركة قدرت بـ: 76.25%. في حين وصلت النسبة في الانتخابات الثانية عشر إلى 73.33% (\*).

أمّا، عدد الرؤساء الذين حكموا الجمهورية الإسلامية فقد وصل إلى غاية وقتنا الحاضر إلى سبعة رؤساء: أبو الحسن بني صدر (1980 - 1981) أول رئيس للجمهورية الإسلامية الذي تم تحتيته من طرف مجلس الشورى بعد فترة قصيرة بسبب ما يُقال عن الصراعات التي كانت بينه وبين التيار المحافظ، خاصةً أن بني صدر كان محسوباً على التيار الليبرالي؛ ثاني رئيس كان محمد علي رجائي (1981 - 1981) الذي تم اغتياله، في حين كل من تبقى من الرؤساء استمروا في المنصب لعهدتين متتاليتين، ابتداءً من: علي خامنئي (1981 - 1989)؛ تلاه: علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989 - 1997)؛ ف: محمد خاتمي (1997 - 2005)؛ ف: محمود أحمددي نجاد (2005 - 2013)؛ إلى غاية حسن روحاني (2013 - 2021). وعموماً، يُعد رئيس إيران من الناحية القانونية ثاني أقوى شخصية في البلاد والوجه العام للجمهورية الإسلامية. ويُمكن أن يكون له تأثير عميق على السياسات الداخلية والخارجية، ناهيك أنَّه من القوى الرئيسية التي يجب على المرشد الأعلى التشاور معها من أجل صياغة السياسة الخارجية لإيران.

(\* للمزيد من التوسع أنظر: فاطمة الصمادي، "إيران والانتخابات: متابعة تحليلية"، مركز الجزيرة للدراسات، (تقارير)، 18 أبريل 2017، شوهد في 28 مايو 2018، في: <<http://bit.ly/2Lg20k7>>. وصالح حميد، "إيران.. روحاني رئيساً لولاية ثانية"، العربية. نت، 08 مايو 2017، شوهد في 28 مايو 2018، في: <<http://ara.tv/yjr3y>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الثاني: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)

يُمثل مجلس الشورى الإسلامي (مجلس شورى اسلامى) في إيران السلطة التشريعية الأولى في البلاد كما جاء في نص الدستور (المادة 58). تأسست هذه الهيئة بعد الثورة مباشرةً لتحل بذلك محل مجلس الشورى الوطني. وهي تعتبر بمثابة مجلس للشعب منتخب بالاقتراع السري والمباشر من طرف المواطنين على غرار ما هو موجود في الديمقراطيات الغربية. ويكون عمر العهدة النيابية الواحدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

يعمل البرلمان الإيراني بنظام الغرفة الواحدة عكس ما كان سائداً أيام حكم القاجاريين والبهلويين أين كان البرلمان الإيراني (1906 - 1979) مقسماً إلى غرفتين (02) : الأولى هي المجلس، وهو بمثابة مجلس للشعب أو الغرفة السفلى، بينما الثانية هي مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى (كاخ مجلس سنا). ويتكون مجلس الشورى الإسلامي حالياً من 290 عضواً يُمثلون 31 محافظة إيرانية (استان) حسب الكثافة السكانية لكل محافظة بحيث يُمثل كل عضو نحو 150 ألف ناخب. أما الأقليات المُعترف بها في إيران (الزرادشت واليهود والمسيحيون)، فهي ممثلة بخمسة مقاعد من أصل 290 مقعد. كما تتم مناقشات المجلس بطريقة علانية بموجب الدستور إلا في الحالات الاستثنائية. كما يُشترط حضور ثلثي العدد الإجمالي للنواب حتى يتم الاعتراف بالجلسات البرلمانية والموافقة على المشاريع واللوائح الداخلية.

وحسب المادة (27) من النظام الداخلي لمجلس الشورى الإسلامي يتم بعد الانتهاء من مراسم اليمين الدستوري، تقسيم أعضاء المجلس بالقرعة بصورة متساوية على خمس عشرة شُعبة. كما تنقسم اللجان البرلمانية في البرلمان الإسلامي إلى لجان تخصصية وأخرى خاصة وفقاً للمادة (85) من دستور إيران، والهدف من تشكّل هذه اللجان هو مناقشة وتمير مشاريع القوانين والاقتراحات المقدمة من الحكومة أو أعضاء البرلمان. وتقسم المادة (49) من النظام الداخلي للبرلمان الإسلامي اللجان التخصصية إلى أربعة عشرة لجنة على النحو التالي: لجنة التعليم والبحوث والتقانة، اللجنة الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية، لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية، لجنة الطاقة، لجنة التخطيط والميزانية والمحاسبة، لجنة الصحة والعلاج، لجنة المجالس والشؤون الداخلية للبلاد، لجنة الصناعات والمناجم، لجنة الإعمار، اللجنة الثقافية، اللجنة القضائية والقانونية، لجنة الزراعة والماء والمصادر الطبيعية. بينما تضمن اللجان الخاصة ست لجان وهي: اللجنة المشتركة، اللجنة الخاصة، لجنة التوفيق، لجنة التحقيق، لجنة تدوين النظام الداخلي لمجلس الشورى

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الإسلامي، وأخيرًا لجنة المادة (90) من الدستور<sup>(1)</sup>. أمّا، فيما يخص صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي، فقد حددها الدستور كما يلي<sup>(2)</sup>:

- سن القوانين في كافة المجالات والقضايا بشرط ألا تتعارض مع أحكام المذهب الرسمي أو الدستور؛

- شرح القوانين العادية وتفسيرها واقتراح مشاريع القوانين، والتصويت على اللوائح القانونية المقدمة من طرف الحكومة؛

- التدقيق والتحقق في جميع شؤون البلاد؛

- منح الثقة للوزراء والحكومة ومساءلتهم؛

- مساءلة رئيس الجمهورية بشرط موافقة ثلثا 3/2 المجلس؛

- الموافق على عمليات الاقتراض أو الإقراض أو المساعدات التي تقدم عليها الحكومة سواء داخليًا أو خارجيًا؛

- المصادقة على الموائيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية؛

- المصادقة على فرض الأحكام العرفية؛

- انتخاب الأعضاء الستة الحقوقيين من مجلس صيانة الدستور.

تجعل هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الشورى من أقوى المؤسسات السياسية في إيران ليس نظريًا فقط، وإنما على أرض الواقع أيضًا إلى درجة جعلت الباحث الفرنسي أوليفيه روا (Olivier Roy) يصف رئيسه بالرجل الثاني في النظام من حيث قوة التأثير بعد المرشد وقبل رئيس الجمهورية<sup>(3)</sup>. رغم ذلك، ومع أنّ مجلس الشورى هيئة مستقلة وله

(1) "النظام الداخلي لمجلس الشورى الإسلامي"، آب / أغسطس 2016، ص ص 20 - 37.

(2) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (71)، المادة (72)، المادة (73)، المادة (74)، المادة (76)، المادة (87)، المادة (89)، الفقرة الأولى، المادة (89)، الفقرة الثانية، المادة (80)، المادة (77)، المادة (79)، المادة (91).

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 88، 112.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

صلاحيات واسعة — كما رأينا — غير أنه يرتبط في عمله التشريعي مع هيئة أخرى تُدعى: **مجلس صيانة الدستور**، بل أن مشروعيته، وهو الهيئة المنتخبة شعبياً لا تتم إلا بوجود مجلس صيانة الدستور. يُعد هذا الأخير هيئة رقابية غير تشريعية إذ تمارس مهمة التقنين والمصادقة بحيث يختص المجلس بمراقبة مدى توافق القوانين التي يسنها البرلمان مع المذهب الجعفري والدستور.

ورغم هذا العائق يتميز مجلس الشورى الإسلامي أنه المؤسسة الوحيدة في النظام التي لا تملك أية سلطة أن تحله مباشرة إلا في حالة انحرافها عن وظائفها القانونية. وذلك بعد إجراء استفتاء للحل. كما لا يُعد مسؤولاً أمام السلطتين التنفيذية والقضائية وإنما تتم مراقبته بواسطة مجلس صيانة الدستور كما أشرنا. غير أن الواقع العملي أتاح للبرلمان هامشاً للمناورة، إذ لا يُعد خاضعاً كلياً لسلطات مجلس صيانة الدستور بحيث يُمكن لمجلس الشورى عدم قبول وجهات نظر خبراء مجلس صيانة الدستور وفي هذه الحالة يرجع الموضوع محل الخلاف إلى سلطة الثالثة تُدعى: **مجمع تشخيص مصلحة النظام**.

وعرفت الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها إلى غاية اليوم عشر دورات انتخابية تشريعية، كانت نسبة المشاركة فيها كلها تزيد عن 50%، كانت أول دورة عام 1980، وآخرها في 2016، وتولى رئاسة المجلس في هذه الدورات العشر، خمسة رؤساء، كان أول هم: **علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1980 - 1989)**؛ **مهدي كروبي (1989 - 1992)**؛ **علي أكبر ناطق نوري (1992 - 2000)**؛ **مهدي كروبي (2000 - 2004)**؛ **غلام علي حداد عادل (2004 - 2008)**؛ **علي لاريجاني (2008 - حتى الآن)**.

ويتميز المجلس عمومًا بسيطرة رجال الدين الشيعة على رئاسته إلى غاية 2004، مع غلام علي حداد عادل، الذي كان أول رئيس للبرلمان من غير المعممين، وبعده علي لاريجاني الرئيس الحالي للبرلمان الإيراني. أما شروط المشاركة في الانتخابات البرلمانية، فهي منطوية بموافقة المؤسسات ذات الصلة بهذا الموضوع. وتنقسم هذه المؤسسات إلى مجموعتين: أولاً، اللجان التنفيذية التابعة للحكومة ووزارة الداخلية، ثانياً، مجلس صيانة الدستور. وتحدد المجالس التنفيذية شروط الواجب توفرها في المترشحين، وفي حالة استوفيت جميع هذه الشروط في المرشح يتم إحالة الموضوع إلى مجلس صيانة الدستور للموافقة عليها.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الثالث: السلطة القضائية

تُشكّل السلطة القضائية في إيران (قوة قضائية إيران) الضلع الثالث والأخير في مثلث السلطات الحاكمة، وهي تعتبر من الناحية الدستورية مؤسسةً مستقلةً مثلها مثل السلطة التنفيذية والتشريعية. غايتها الأساسية الدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وإحقاق مسؤولية إحقاق العدالة. أمّا، مهامها فقد حددها الدستور على النحو الآتي (1):

- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات، والشكاوى والفصل في الدعاوى والخصومات، واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية (الحسبة) الذي يعينه القانون؛
- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة؛
- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين؛
- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتعزيزهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وكذا إصلاح المجرمين.

والى جانب هذه المهام العامة، فإنّ، خصوصية القضاء الإيراني تتمثل في كونه يُعد نفسه قضاءً إسلامياً، وهو يصر على هذه الصيغة العقائدية، حيث جاء ذكرها في ديباجة الدستور التي أكدت على ضرورة تحقيق العدالة الإسلامية من خلال السعي إلى تطبيق عقائدية القضاء وعقائدية مضمون التقاضي (2). أمّا، الهيكل القضائي في الجمهورية الإسلامية، فيضمن أربع درجات، يتربع على قمة هذا السلم رئيس السلطة القضائية، يليه وزير العدل، ورئيس المحكمة العليا، بينما يتذيل هذه الهراركية المدعي العام (النائب العام). ويتم تعيين أعلى مسؤول في هذه السلطة (رئيس السلطة القضائية)، بأمر من المرشد الأعلى الإيراني لفترة تصل إلى خمسة سنوات قابلة للتديد. ويشترط فيه أن يكون من رجال الدين الشيعية حسب ما جاء في المادة (157) من الدستور.

(1) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (156).

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ويُنحى منصب رئيس السلطة القضائية لشاغله صلاحيات كبيرة، حيث يخوله أولاً: القيام بمهمة التحقيق في الذمة المالية للمسؤولين الإيرانيين الكبار بما فيهم القائد (الولي الفقيه) الذي عينه، ورئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء، وزوجاتهم، وأولادهم، قبل تحمّل المسؤولية وبعده. إضافة، إلى اقتراح وزير العدل على رئيس الجمهورية، وإعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية، توظيف القضاة والبت في عزلهم، تنصيبهم، نقلهم، تحديد وظائفهم، وترقيتهم، وتعيين رئيس المحكمة العليا، والمدعي العام للبلاد، اللذان يشترط فيهما أن يكونا أيضاً من رجال الدين الشيعة<sup>(1)</sup>. هذا، إضافة إلى إشرافه على تشكيل ديوان العدالة الإدارية، الغرض منه التحقيق في شكاوى الناس واعتراضاتهم وتظلماتهم من الموظفين أو الدوائر أو اللوائح الحكومية.

بينما تُعد وزارة العدل المرجع الرسمي للتظلمات والشكاوى فقط. ذلك أنّ وزير العدل يتحمل مسؤولية كافة الأمور المرتبطة بالعلاقات بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية مما يعني أنّه مُنسق فقط بين السلطات الحاكمة، غير أنّه يُمكن لرئيس السلطة القضائية أن يفوض إليه أمر الصلاحيات المالية والإدارية، وكذلك الصلاحيات التي تخص تعيين غير القضاة، وفي هذه الحالة تكون لوزير العدل تلك الصلاحيات والوظائف التي تمنحها القوانين للوزراء باعتبارهم أعلى المسؤولين التنفيذيين. أمّا، المحكمة العليا فإلى جانب أن رئيسها يتم تعيينه من رئيس السلطة القضائية لمدة خمس سنوات، فإنّ رئيس السلطة القضائية أيضاً هو من يحدد القواعد التي يتم تشكيل المحكمة العليا على أساسها<sup>(2)</sup>. وفيما يخص المهام الدستورية للمحكمة العليا في إيران، فهي تنحصر في ثلاث مهام أساسية، حددتها المادة (161) من الدستور، بـ: الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم، وتوحيد المسيرة القضائية، وأداء المحاكم لمسؤولياتها القانونية.

ويتكون الهيكل القضائي الإيراني من حيث التنظيم من ثلاثة أنواع من المحاكم: أولاً؛ المحاكم العامة أو القضاء العادي، وثانياً؛ المحاكم الثورية، أمّا الثالثة؛ فهي المحاكم الخاصة. وتقوم المحاكم العامة بدرجاتها المختلفة بالبت في القضاء العام، حيث تحدد اختصاصاتها بالنظر في جميع الدعاوى باستثناء ما يدخل في نطاق اختصاص المحاكم الثورية والخاصة<sup>(3)</sup>. بينما تُعد المحاكم الإسلامية الثورية (دادگاههای انقلاب اسلامی) حالة استثنائية في

(1) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (142)، المادة (160)، المادة (158)، المادة (162).

(2) المرجع نفسه، المادة (173)، المادة (159)، المادة (160)، المادة (161).

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

إيران بحيث استطاعت الاستمرار رغم مرور عدة عقود على الثورة والانتهاكات الكثيرة حول انتهاكها لحقوق الانسان والاعدامات بدون محاكمة. فمنذ الإعلان عن انشاء المحكمة الثورية في فبراير 1979 بأوامر من الخميني — بعد يوم واحد من سقوط النظام الملكي —، وهذا النوع من القضاء يعمل خارج الأطر القانونية والدستورية، واستمر ذلك حتى المصادقة على قانون تشكيل محاكم الثورة في يوليو 1994<sup>(1)</sup>. حيث عدل هذا القانون هيكله القضاء الثوري، وجعله جزءاً من المنظومة القانونية الإيرانية، بالإضافة أنه لأول مرة حدد بشكل دقيق اختصاصات المحاكم الثورية، والتي هي حسب ما جاء في قانون 1994 تشمل المجالات الآتية<sup>(2)</sup>:

- الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي، وتلك التي تقع ضمن نطاق الإفساد في الأرض؛
- إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني، ومرشدها الحالي علي خامنئي؛
- التآمر ضدّ النظام وممارسة التخريب؛ والتجسس؛
- تهريب المخدرات؛ والتربح غير مشروع؛
- القضايا ذات الصلة المادة التاسعة والأربعون<sup>(\*)</sup> من دستور إيران<sup>(3)</sup>؛
- المؤامرة ضدّ جمهورية إيران الإسلامية أو حمل السلاح واستخدام الإرهاب وتدمير المبنى الموجه ضدّ الجمهورية الإسلامية<sup>(4)</sup>.

وتُعد شخصية آية الله صادق خلخالي الأكثر شهرةً عند الحديث عن المحاكم الثورية، وهو الذي ترأسها منذ تأسيسها إلى غاية سنة 1980. كما أنّ صيته تعدى حدود إيران حيث أشتهر

---

(1) محمود الشورى، "عسكرة السلطة القضائية في إيران"، بوابة الفجر، 01 مايو 2017، شوهد في 05 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2PiZcVV>>

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 124.

(\*) تقول المادة (49) من الدستور: "الحكومة مسؤولة عن أخذ الثروات الناشئة عن الربا والغصب والرشوة والاختلاس والسرقة والقمار والاستفادة غير المشروعة من الموقوفات ومن المقاولات والمعاملات الحكومية وبيع الأراضي الموات والمباحات الأصلية، وتشغيل مراكز الفساد وسائر الطرق غير المشروعة، ويجب إعادة هذه الثروات إلى أصحابها الشرعيين، وفي حالة مجهوليتهم تعطى لبيت المال، ينفذ هذا الحكم من خلال التفحص والتحقق والتبوت الشرعي من قبل الحكومة".

(3) Lawyers committee for human rights, "the justice system of the Islamic republic of Iran", **lawyers committee for human rights**, 01/05/1993, accessed on 03/08/2017, at:<<http://bit.ly/2mcOink>>

(4) Lawyers committee for human rights, **Op.Cit.**

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنُّع القرار فيه

في الغرب كثيرًا باسم «القاضي الأحمر» بسبب ما يُقال عن كثرة أحكام الإعدام التي أصدرها ضدَّ كبار المسؤولين في حكومة الشاه وضباط الجيش والاستخبارات الإيرانية (السافاك) والسرعة التي كانت تنفذ بها، وعدم وجود ممثلين للدفاع. فمنذ فبراير عام 1979 وحتى نوفمبر من العام نفسه كانت المحاكم الثورية قد نفذت أحكام إعدام على نحو 550 مسؤولًا، كثير منهم من قوات الاستخبارات (السافاك) والجيش خلال عهد الشاه<sup>(1)</sup>. وخلالي نفسه كان يعتر بأنَّه أصدر أحكام الإعدام بحق 1700 من كبار المسؤولين وجنرالات الجيش في العهد الملكي<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الشأن، يذكر المعارض الإيراني موسى الموسوي بعض التجاوزات — التي يبدو أنَّه بالغ في بعضها — التي ارتكبتها المحاكم الثورية، فيقول: "أَنَّ المحاكم الثورية منذ تأسيسها، حكمت على ما يقرب 40 ألف شخص بالإعدام الذي نفذ فورًا. حجتهم في ذلك أنَّ الأحكام الإسلامية واضحة وليست هناك حاجة للمحاكمات والتحقيقات فيها. كما حكمت على ما يتجاوز 25 ألف شخص بالحبس لفترات طويلة، وصادرت أموال ما يقارب عن 45 ألف شخص، وأعدمت المراهبين (الذين يأخذون الربا)، وحكمت بالرجم على المرأة الحامل من غير زوج، وعلى طفلها بالموت [...] ، إضافة إلى ذلك، لم تسمح للمتهمين الاستنجاذ بمحامي الدفاع واستئناف الحكم، ولم يؤخذ مرور الزمان بعين الاعتبار بذريعة أن الإسلام لا يعترف بهذه الأشياء [...] " <sup>(3)</sup>. وبعد آية الله صادق خلخالي، خلفه آية الله محمد محمدي الكيلاني كرئيس المحاكم الثورية الإسلامية (1980 - 1985)، الذي أشتهر بقضية إصدار أحكام الإعدام ضدَّ أبنائه بتهمة الانتماء إلى منظمة مجاهدي خلق في الثمانينيات من القرن الماضي.

أمَّا الركن الثالث والأخير في مثلث التنظيم الهيكلي القضاء الإيراني، والذي نقصد به المحاكم الخاصة أو القضاء الخاص، فإنَّ هذا النوع من القضاء تكوّن جزءً منه بموجب الدستور وبمقتضى نصوص دستورية، لعل أهمها: محاكم الأسرة التي أشار لها الدستور الإيراني في (المادة 21)، والمحاكم العسكرية التي يحدد الدستور اختصاصها الدستور الإيراني في المادة (172): "يتم تشكيل المحاكم العسكرية وفقًا للقانون للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية الخاصة، أو الأمنية التي يُتهم بها أفراد الجيش، أو الدرك، أو الشرطة، أو قوات حرس الثورة الإسلامي ة، ولكن يتم التحقيق في جرائمهم العادية، أو تلك الجرائم التي تقع ضمن إجراءات وزارة العدل في المحاكم العادية". ومحاكم الصحافة

(1) محمود الشورى، المرجع السابق.

(2) علي نوري زاده، "وفاة خلخالي صاحب قرارات الإعدام ورئيس أول محكمة للثورة الإيرانية"، 28 نوفمبر 2003، شوهد في 13 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2uuVfUo>>

(3) موسى الموسوي، الثورة البائسة، (إ.د. م. د. ن. د. ت. د.)، ص ص 144 - 145.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

التي عالجتها المادة (168) من الدستور: "يتم التحقق في الجرائم السياسية والجرائم المتعلقة بالمطبوعات، في محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين".

في حين أنّ المحاكم الخاصة التي نشأت خارج نصوص الدستور، فلعل أهمها وأشهرها على الإطلاق محكمة رجال الدين، التي نشأة بأمر مباشر من آية الله الخميني لمواجهة بعض رجال الدين المعارضين للنظام، لكنّ أحمد الكاتب لا يعتقد أنّ هذا هو السبب الوحيد لإنشاء مثل هذا النوع من المحاكم بحيث يرى أنّ الإمام الخميني في بداية الثورة رأى تشكيل محكمة خاصة لرجال الدين، وذلك للمرة الأولى في التاريخ الإسلامي لتتنظر في التهم الموجهة إليهم بسرية تامة بعيداً عن آذان وعيون الشعب. بمعنى أصح، فإنّ الهدف منها الحفاظ على مركز وهيبة علماء الدين في المجتمع بحيث لم يكن الإيرانيون يطلعون على الجرائم التي يرتكبها بعض رجال الدين، باستثناء الاثاعات عن تورط هذا الشيخ في قضية اختلاس أو ارتباط ذلك الشيخ بقضية ابتزاز أو عزل ذلك الشيخ بسبب علاقات جنسية غير مشروعة (1).

كان أول من ترأس هذا النوع من المحاكم آية الله أدري بيّد أنّه تم حلها من طرف آية الله منتظري في عام 1984 بعد التجاوزات الكبيرة التي عرفتة إلا أنّها استطاعت الرجوع واستأنفت عملها، حيث ترأسها هذه المرة رجل المخابرات آية الله محمد محمد ريشهري عام 1985. وهذا استناداً على المرسوم الذي أصدره الخميني إلا أنّ القانون المنظم لهذه النوع من المحاكم لم يتم المصادقة عليه إلا في عام 1990 من طرف خامنئي. بعد آية الله محمد محمد ريشهري خلفه حجة الإسلام غلام حسين محسنى ايجئي على رأس هذه المحكمة. وقد حدد هذا القانون اختصاصاتها بالنظر إلى الموضوعات والقضايا التالية (2):

- التأمراً ضدّ القيادة أو توجيه الإهانات لها من قبل رجال الدين؛
- كافة التصرفات والأعمال غير الشرعية التي يرتكبها رجال الدين؛
- كافة المنازعات المحلية المخالفة للأمن العام التي يكون أحد الخصوم فيها من رجال الدين؛
- جميع القضايا التي تدعو القيادة (المُرشد) إلى النظر فيها.

(1) أحمد الكاتب، "إيران: محكمة رجال الدين في مواجهة المرجعيات والإصلاحيين السياسيين"، الوسط، رقم العدد:

365، 25 يناير 1999، شوهد في 11 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2IN2tz3>>

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

والواقع، أنّ محكمة رجال الدين لا تتوانى في محكمة أيّ رجل دين سواءً أكان شيعياً أو غير شيعي يُهدد أمن النظام أو مصلحته، فقد قامت محكمة رجال الدين الشيعة بمدينة قم جنوب العاصمة طهران بإصدار أحكام بالسجن على ستة ن رجال الدين الشيعة بعد إدانتهم بتحريض أنصارهم والمشاركة في الهجوم على السفارة السعودية. وفي المقابل، اعتقلت الشيخ كاك حسن أميني، مفتي أهل السنة والجماعة في كردستان الإيرانية تم عرضه على محكمة رجال الدين في مدينة همدان. أين وجهت محكمة إليه ثلاث تهم، هي الدعاية ضدّ النظام، وتحريض الرأي العام ضده، وزرع الفتنة بين الشيعة والسنة. كما أنّ الغريب في الأمر فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن هذا النوع من المحاكم كونها غير قابلة للنقض (الطعن) أو الاستئناف، كما أن جلساتها سرية.

استناداً لما قيل سابقاً، فإنّ كل الصلاحيات الموجود عند السلطة القضائية الإيرانية، تدعنا نستنتج بدون أدنى شك أنّ الدور الذي يمكن أن تلعبه في الساحة السياسية مؤثّر جداً، حيث أثبت الواقع أنّها تمتلك نفوذاً كبيراً على مجرى الأمور في البلاد، وقدراً كبيراً من حرية التصرف في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى القانون أو المفاهيم الإسلامية، وبصورة خاصة عندما تعتبر حماية مصالح النظام السياسي شيئاً ضرورياً<sup>(1)</sup>. كما أنّ القضاء الإيراني لا يُمكن اعتباره محايداً بل يسيطر عليه جناح معين دون سواه ما يجعله أداة لأضعاف أيّ طرف معارض للخط العام للنظام. كما تخضع السلطة القضائية إلى حد كبير لسيطرة المرشد الأعلى الذي يعين رئيس الجهاز القضائي الذي يعين بدوره رئيس المحكمة العليا ورئيس النيابة العامة.

ويتضح احتكار التيار المحافظ المُتشدّد للسلطة القضائية على عكس التنفيذية أو التشريعية من توجهات الذي تولوا رئاستها بحيث خمسة من أصل خمسة رأسوا السلطة القضائية منذ تأسيس الجمهورية إلى غاية الآن، هم رجال دين شيعة محسوبون على التيار الأصولي. وإذا استثنينا أول رئيس محمد بهشتي الذي تم اغتياله، فإنّ مُعدل بقاء رئيس السلطة القضائية حوالي عشر؛ محمد بهشتي (1979 - 1981)؛ عبد الكريم الموسوي الأردبيلي (1981 - 1989)؛ محمد يزدي (1989 - 1999)؛ محمود الهاشمي الشاهرودي (1999 - 2009)؛ صادق لاريجاني (2009 -). وهم إضافة إلى ذلك مُرشحون بقوة لتولي منصب المرشد.

(1) مهدي خلجي، "عسكرة السلطة القضائية في إيران"، معهد واشنطن، 13 أغسطس 2009، شوهد في 14

أكتوبر 2015، في: <<http://bit.ly/2meaUDK>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ويتولى حالياً صادق لاريجاني رئاسة السلطة القضائية في إيران منذ عام 2009، خلفاً ل: محمود الهاشمي الشاهرودي، ويُعد صادق لاريجاني من المحسوبين على التيار الأصولي ويرشحه البعض لخلافة المرشد خاصةً أنه ينتمي إلى عائلة عريقة في العلوم الدينية، إضافة إلى أن اثنين من أشقائه الأكبر منه والأشهر، رئيس البرلمان الإيراني والمفاوض النووي السابق علي لاريجاني ونائب رئيس السلطة القضائية ونائب وزير الخارجية السابق محمد جواد لاريجاني يملكان علاقات جيدة داخل النظام، بدون أن ننسى شقيقه الآخرين الدكتور باقر لاريجاني، وفاضل لاريجاني. حتى أن مجلة التايم الأمريكية (TIME) وصفت عائلة لاريجاني بأنها: "النسخة الإيرانية من آل كينيدي في أمريكا" (1). ولعل العامل الأهم من كل هذا يتلور في علاقاته الجيدة مع كل من المرشد خامنئي والحرس الثوري الإسلامي، وكذا المؤسسة الدينية وجهاز المخابرات، أين ترتبط أسرة لاريجاني برابط الدم أو الزواج مع أكثر من 24 من آيات الله و12 جنرالاً بالحرس الثوري مما أضاف لها الكثير من النفوذ، وكذلك عشرون عضواً على الأقل من أصل 290 من أعضاء المجلس الإسلامي يرتبطون بعائلة لاريجاني برابط الدم أو الزواج (2).

### المطلب الثالث: مجالس صنع القرار

#### الفرع الأول: مجلس الخبراء (مجلس خبراء القيادة)

تأسس هذا المجلس سنة 1983، ومنذ العام 1985 كان المجلس قد انتخب المرشد المقبل للجمهورية الإسلامية آية الله حسين علي منتظري (1922 - 2009) في حياة الخميني غير أنه أُقيل من طرف نفس المجلس في مارس 1989، بسبب ما يُقال عن صراع الأجنحة داخل النظام، خصوصاً المنافسة التي كانت بين منتظري وبين الرجل القوي داخل النظام رئيس البرلمان آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني، هذا الأخير الذي كان له دوراً حاسماً في تعيين المرشد علي خامنئي.

دُستورياً، يتولى مجلس الخبراء — الذي هو عبارة عن برلمان منتخباً شعبياً بطريقة مباشرة وسرية — ثلاث مهام أساسية حددها الدستور (المادة 107) في: أولاً: تعيين القائد.

(1) "علي لاريجاني.. الدبلوماسي الهادي"، بوابة الحركات الإسلامية، 29 مايو 2016، شوهد في 11 سبتمبر 2017،

في: <<http://bit.ly/2uhphvM>>

(2) المرجع نفسه.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ثانياً: عزله، ثالثاً: الإشراف على أعماله. ويتألف مجلس خبراء القيادة (مجلس خبرگان رهبری) حالياً من 86 عضواً منتخباً شعبياً يجتمعون لمدة أسبوع واحد كل عام، ولا تستند أي اجتماعات الجمعية المجلس — إلى جدول زمني محدد سلفاً، كما لا تزال مداولاتها مغلقة وسرية بحيث لم ينشر تقارير عن اجتماعاته ولا مرة. كما يمكن أن يعقد المجلس اجتماعات استثنائية أو استشارية إذ اقتضت الضرورة<sup>(1)</sup>.

ويُشكّل أعضاء مجلس خبراء القيادة — كما أشرنا أعلاه — المؤسسة القانونية الوحيدة المسؤولة عن تعيين المرشد، ويتميّز أعضاء مجلس الخبراء، بأنّ جميعهم ينتمون لفئة رجال الدين الشيعة (الملاّلي) ممن يحملون على الأقل لقب آية الله. يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات، حيث تُمثّل كل محافظة (استان) من محافظات إيران الـ 31 بعضو واحد داخل هذا المجلس. وفي حالة ما زاد عدد سكانها عن مليون نسمة، فإنّه يحق لها انتخاب ممثل إضافي عن كل 500 ألف شخص.

والحال، أنّ أعضاء مجلس خبراء القيادة رغم كونهم منتخبين شعبياً بيّد أنّ النظام يتحكم بطريقة غير مباشرة في اختيار هؤلاء الأعضاء بحيث لا تُعد الكفاءة في المسائل الفقهية والدينية الشرط الوحيد للترشح بل يتطلب الأمر أيضاً رضا النظام عن المترشح وإثبات هذا الأخير ولاءه له، أين لا يتم قبول الترشح إلى مجلس الخبراء إلا بعد تزكية من طرف مجلس صيانة الدستور. وهذا بعد إخضاع المرشحين لامتحان لإثبات مؤهلاتهم الدينية كما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة لقانون انتخابات مجلس الخبراء أو بعد قبول المرشد لهم دون الحاجة إلى المرور على مجلس صيانة الدستور.

ولم يذكر الدستور الإيراني (المادة 108) الشروط الواجب توفّرها في أعضاء مجلس الخبراء ربّما لترك هامش للمناورة أمام النظام حيث أعطى للمجلس الخبراء الحق في وضع الشروط التي يراها مناسبة بشرط موافقة المرشد عليها. وحسب ما جاء في قانون انتخابات مجلس الخبراء القيادة، فالشروط الواجب توفّرها في أعضائه تنحصر فيما يلي<sup>(2)</sup>:

– الاشتهار بالتدين والوثاقة واللياقة الأخلاقية؛

(1) David E. Thaler [et. Al.], *Mullahs, Guards, and Bonyads an Exploration of Iranian Leadership Dynamics*, RAND Corporation, 2010, p 28.

(2) الموقع الإلكتروني لمجلس خبراء القيادة (بالعربية)، شوهد في 10 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2uH1KUu>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

- الاجتهاد لدرجة أنه يكون قادرًا على استنباط بعض المسائل الفقهية، ويتمكن من تشخيص الولي الفقيه الذي تتوفر فيه شروط القيادة؛
- التمتع برؤية سياسية واجتماعية ومعرفة مسائل العصر؛
- الاعتقاد بنظام الجمهورية الإسلامية في إيران؛
- حسن السيرة ونزاهة الماضي السياسي والاجتماعي؛
- عدم ضرورة كون المرشح للمجلس ساكنًا أو مولودًا في المنطقة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها.

وعلى غرار السلطة القضائية، فإن الميزة الأساسية لمجلس خبراء القيادة ورؤسائه أنه مُسيطر عليه من طرف الجناح الأصولي من رجال الدين الشيعة وعكس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، فإن النساء والأقليات الدينية — بمن فيهم المسلمين غير الشيعة (السنة) — تواجه بحكم الواقع عدم أهليتها للترشح لـ «مجلس الخبراء». حيث تقدمت على سبيل المثال تسع نساء (مدرسات في الحوزة) بطلب الترشح للانتخابات الثالثة لـ «مجلس الخبراء» عام 1997، وعشر نساء للانتخابات الرابعة لـ «المجلس» عام 2006، ولم تحصل أية منهن على موافقة مجلس صيانة الدستور<sup>(1)</sup>. أما انتخاب رئيس المجلس فيتم بشكل سري من طرف أعضاء المجلس ويشترط تحقيق الأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة لم يحصل أي مرشح لمنصب الرئاسة على الأكثرية المطلقة تنتقل الانتخابات إلى الدور الثانية، حيث يتنافس المرشحان الحاصلان على أعلى نسبتيْن في التصويت، وحينها يكفي حصول أحدهما على الأغلبية النسبية للآراء لكي يحصل على الرئاسة. أما انتخاب نائبي رئيس المجلس وعضوي السكرتارية والعضوين المقررين، فيتم بشكل مستقل عن انتخابات الرئاسة، وبشرط الحصول على الأكثرية النسبية فقط<sup>(2)</sup>.

وقد تولى رئاسة مجلس الخبراء من تأسيسه إلى غاية اليوم ستة أشخاص كلهم رجال دين شيعة مقربون من المرشد آية الله خامنئي. وهم: علي مشكيني (1983 - 2007)؛ هاشمي رفسنجاني (2007 - 2011)؛ محمد رضا مهدوي كني (2011 - 2014)؛ محمود الهاشمي الشاهرودي (مؤقت) (2014 - 2015)؛ محمد يزدي (2015 - 2016)؛ أحمد جنتي (2016 - إلى الآن).

(1) باتريك شميدت، "فهم تصويت «مجلس الخبراء» الإيراني"، معهد واشنطن، 16 فبراير 2016، شوهد في 15 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2ujHQiA>

(2) الموقع الإلكتروني لمجلس خبراء القيادة (بالعربية)، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الثاني: مجلس صيانة الدستور (أوصياء الدستور)

يُعتبر مجلس صيانة الدستور من المؤسسات الأساسية داخل النظام الإيراني حتى أنّ المُحلل والباحث السياسي كريم سجادبور (Karim Sadjadpour) يُعده ثاني أقوى مؤسسة في النظام بعد مؤسسة المرشد<sup>(1)</sup>. تتشابه وظيفته إلى حد كبير بالمجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية، فهو مؤسسة رقابية على التشريعات الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي، بل أنّ مشروعية هذا الأخير لا تكتمل إلا بوجود مجلس صيانة الدستور. وعليه، أصبح يُشكّل الحلقة الثانية من السلطة التشريعية في إيران. تم استوحاء فكرة هذا المجلس من التجربة الدستورية لعام 1906 حين كان هناك مجلسٌ يُسمى مجلس الحكماء يضم مجموعة من الفقهاء مهمتهم ضمان إسلامية التشريعات والقوانين. بينما يذهب البعض أنّ فكرة المجلس مأخوذة في الأصل من الدستور الفرنسي الذي أنشأ المجلس الدستوري إبان الجمهورية الخامسة<sup>(2)</sup>. وإضافة إلى التسمية الدستورية لهذا المجلس أي مجلس صيانة الدستور (شورای نگهبان) تُطلق عليه أسماء أخرى، ك: مجلس أمناء الدستور، أو مجلس حراس الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين، أو مجلس المحافظة على الدستور.

يتولى المجلس عمله لفترة محددة بست سنوات. ويتألف من اثني عشرة عضواً، منهم ستة من علماء الدين الشيعة يعيّنهم المرشد، وستة من الحقوقيين المتخصصين يتمّ ترشيحهم من قبل رئيس السلطة القضائية للبرلمان (مجلس الشورى) الذي ينتخبهم. وللمجلس وظيفتين أساسيتين يستمد منهما نفوذه، أولها: أنّه الجهة الوحيدة المختصة والمخولة دستورياً لتفسير أحكام الدستور. وثانيها: السهر على توافق التشريعات والقوانين الصادر عن البرلمان مع مبادئ الإسلام من جهة، والدستور من جهة ثانية. وفي الحالة الأولى: التي يقع فيها تعارض بين التشريعات وبين أحكام الإسلام، فإنّ الفقهاء الستة المعيّنين من قبل المرشد، هم فقط من يملكون الحق الحصري لتحديد هذه المسألة وهذا بالتصويت بالأغلبية. أمّا الحالة الثانية، والتي يكون فيها تعارض مع مواد الدستور، فيكون الفصل في هذا من خلال قرار تصدره أكثرية جميع الأعضاء<sup>(3)</sup>.

(1) كريم سجادبور، "في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008، ص 11.

(2) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط 4 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1991)، ص 155.

(3) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (91)، (92)، (98)، المادة (69).

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

وتتم هذه العملية إجرائيًا بإخطار مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر وتعديل تشريعاته وقوانينه بما يتوافق والشريعة والدستور. وفي حالة عدم التوصل إلى حل وحدوث نزاع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور حول صلاحية القوانين من عدمها، تتولى القضية هيئة أخرى (طرف ثالث) تُعرف باسم: **مجمع تشخيص المصلحة العليا للنظام**، يكون له القول الحاسم والأخير في المسألة المتنازع عليها، وتعتبر قرارته نافذة بعد مصادقة المرشد عليها. وإضافة إلى ما قيل عن الوظيفتين الأساسيتين يتمتع مجلس صيانة الدستور كذلك بصلاحية خطيرة جدًا ومؤثرة للغاية في الحياة السياسية تتمثل في المادة (99) من الدستور الإيراني التي تخول له البث في أهلية أو عدم أهلية المترشحين لكافة الانتخابات (التشريعية، الرئاسية، مجلس الخبراء القيادة، المحلية)، وكذا الإشراف على كافة الانتخابات والاستفتاءات وسلامتها من الناحية القانونية ما يجعل منه أعلى هيئة تحكيم في إيران.

كما أتاح وجود هذا المجلس للفقهاء (المُلاي) ممارسة دورٍ في مراقبة شرعية القوانين وكذا رقابة أخلاقية على المجتمع. ومنه، أصبحت اجتهاداتهم مؤثرة بصورة كبيرة في الواقع العملي والحياة السياسية الإيرانية بحيث باتت حوزة قُوم بشكل غير مباشر طرفًا أساسيًا في تصميم الهيكل التشريعي للبلاد<sup>(1)</sup>. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص منذ وصول خامنئي إلى هرم السلطة، فقد همش أي شخص يحمل لقب آية الله من الذين قد يُشككون في مؤهلاته الدينية، وقام بدلًا من ذلك بتشجيع رجال الدين ذوي الرتب المتدنية الذين يعتمدون عليه وعلى أجهزة النظام للحصول على السلطة السياسية وتحقيق المكاسب المالية<sup>(2)</sup>. ذلك أن مجلس صيانة الدستور الخاضع له يعتبر البوابة الوحيدة التي تُمكن أيّ إيراني من تولي المناصب السياسية من خلال احتكاره دراسة ملفات المتقدمين للترشح للانتخابات.

وعليه، من المستبعد جدًا أن يصل أي شخص مُعارض لتوجهات النظام إلى أي منصب حساس إلا برضى النظام والمرشد. فعلى سبيل المثال لا الحصر: استطاع مجلس الصيانة منع رافسنجاني من الترشح للرئاسيات عام 2013، بعد موقفه من الثورة الخضراء في 2009، كما أقصى المجلس في نفس الانتخابات اسفنديار مشائي المحسوب على الرئيس السابق أحمددي نجاد، الذي كانت له مشاكل عديدة مع التيار المحافظ في ولايته الثانية. كما رُفض أيضًا ترشح حفيد الإمام

(1) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 155.

(2) مهدي خلجي، "اختيار المرشد الأعلى المقبل لإيران"، معهد واشنطن، 04 فبراير 2016، شوهد في 06 يوليو

2017، في: <<http://bit.ly/2L7UZf3>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الخميني حسن الخميني لانتخابات مجلس الخبراء بسبب ما يُقال عن توجهاته الإصلاحية. وفي آخر انتخابات رئاسية 2017، تم إقصاء أحمدني نجاد من الترشح.

وبهذا، تُعد إيران الدولة الوحيدة في العالم التي يتم فيها استبعاد بعض الشخصيات التي سبق تأهلها لتولي مواقع سياسية بارزة من الترشح مجددًا للانتخابات دون أن تكون مدانة قضائيًا. لأنَّ ما يفعله المجلس يُعد في الواقع رسمًا لحدود الحلبة السياسية التي تجري فيها الانتخاب، عبر التحكم المباشر في اختيارات الناخبين. وهكذا ظل طقس الانتخابات الإيرانية ديمقراطيًا من حيث دورية الانعقاد وتحديد مدة الرئاسة، وفاقداً للديمقراطية من حيث التلاعب بحق المواطنين في الترشح وبحق الناخبين في اختيار من يعبر عنهم<sup>(1)</sup>. وفي هذه الحالة، يُعتبر المرشد الجهة الوحيدة التي يمكنها إلغاء قرارات مجلس صيانة الدستور.

### الفرع الثالث: مجمع تشخيص المصلحة العليا للنظام

لقد تم إنشاء هذا الجهاز كطرف ثالث للفصل في النزاع الذي يُمكن أن يقع بين مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) وبين مجلس صيانة الدستور كما أشرنا سابقاً، ففي أواخر ثمانينيات القرن العشرين عرف النظام التشريعي في الجمهورية الإسلامية شلاً كبيراً بسبب الصدمات المُستمرة بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور مما دفع لإنشاء مؤسسة جديدة — بقرار من الخميني في 06 فيفري 1988 — تعمل على رأب هذا الصدع. حيث تنص المادة (112) من الدستور الإيراني أنَّ تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام (مجمع تشخيص مصلحة نظام) يتم بأمر من القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور الإيراني أنَّ قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور في حين لا يوافق مجلس الشورى الإسلامي الإيراني قائلًا بأسبقية مصلحة النظام.

ويُعتبر المجمع هيئةً استشاريةً تتكون حالياً من 44 عضواً ثابتاً بعدما كان 31 عضواً لمدة خمس سنوات، وهم مُعينون كلهم من طرف المرشد ما عدا رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، فإنَّهم ينضمون إلى المجمع بحكم المنصب، كما يُمكن أن يلتحق بعض

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، "على أبواب الانتخابات الإيرانية"، *التجديد العربي*، 13 مايو 2017، شوهد في 07

يوليو 2017، في: <<https://bit.ly/2Ku2Vks>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الأعضاء بشكل غير دائم بالمجمع إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم، كبعض الوزراء مثلاً. وقد عرف المجمع منذ تأسيسه إلى غاية اليوم سبعة مجالس، المجلس الأول (1988 - 1989) وترأسه خامنئي عندما كان رئيساً للجمهورية، حيث كانت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية إلى غاية عام 1997، أين قام المرشد خامنئي بنزعها من رئيس الجمهورية، وإسنادها إلى رفسنجاني أو "الشيخ الرئيس" كما يُلقب داخل إيران، ليظل على رأس المجمع من عام 1989 إلى غاية وفاته في عام 2017؛ ليخلفه محمد علي موحيدي كرمانى بصفة مؤقتة (2017)؛ ثم آية الله محمود الهاشمي الشاهرودي (2017 - حتى الآن)؛ المجلس الثاني (1989 - 1997)؛ المجلس الثالث (1997 - 2002)؛ المجلس الرابع (2002 - 2007)؛ المجلس الخامس (2007 - 2012)؛ المجلس السادس (2012-2017)؛ المجلس السابع (2017 - 2022).

ويرى الرئيس السابق للمجمع أكبر هاشمي رفسنجاني، أنّ خصوصية المجمع تتمثل أنّهُ إذا كان مجلس صيانة الدستور يتمتع بحق النقض (الفيتو)، فإنّ، ميزة المجمع أنّ له الحق في تقليص حق النقض هذا لا سيّما أنّ مجلس صيانة الدستور لم يكن يتمتع بالمرونة والتقدير الكافي لمصلحة النظام التي كانت تطلبها ظروف تأسيس المجمع (الحرب مع العراق). مع العلم، أنّ الأصل في مجلس صيانة الدستور ليس قبول أو رفض القوانين بل أنّهُ يطرح الحكم الشرعي منها فقط، فيما للمجمع تحديد مدى المصلحة فيها<sup>(1)</sup>. أمّا من الناحية العملية أو الواقعية فرغم أنّ الدستور يحصر تدخل المجمع في ظروف استثنائية، يمكن تلخيصها في خمس مهمات أساسية، وهي<sup>(2)</sup>:

- حل النزاع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور؛
- تقديم المشورة للمرشد الأعلى للثورة أثناء تحديده السياسات العامة للنظام؛
- تسير الفترة الانتقالية في حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله إلى غاية تنصيب مجلس القيادة الثلاثي الذي يباشر مهمة تسير الدولة حتّى يتمكن مجلس خبراء القيادة من انتخاب مرشد جديد؛

(1) قدرت الله رحمانى، مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني، ترجمة: دار الولاية للثقافة والاعلام (إيران: دار الولاية للثقافة والإعلام، 2005)، ص ص 168 - 170.

(2) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة 110، المادة 108، المادة 177.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

- اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور ضمن مجلس القيادة الثلاثي (المتكون من رئيس الجمهورية + رئيس السلطة القضائية + فقيه مجلس صيانة الدستور)، وفي حالة عدم قدرة رئيس الجمهورية أو رئيس السلطة القضائية أو كليهما معاً على الاضطلاع بمسؤوليتهما، فإنّ، المجمع يقوم بتعويض أحدهما أو كليهما معاً؛
- التشاور مع القائد في حالة إعادة النظر في الدستور.

والواقع، أنّ المجمع راح يضطلع تدريجياً بدور سياسي متزايد الأهمية إلى درجة وجد نفسه في وضع اتخاذ قرارات وإقرار قوانين لم يكن لها أيّ طابع استثنائي. في حين ينفي رئيس المجمع السابق رفسنجاني هذه الممارسات بهذا الشكل، حيث يقول: "[...] إنّ هذا الكلام صحيح نسبياً خاصة في فترة الحرب أين أطلقت يد المجمع حتّى أصبح يقوم بعملية التشريع بطريقة غير مباشرة، حيث كانت تتيح له الصلاحيات التي تلقاها من الخميني مباشرة تُعدّ يل القوانين أو الغاءها، أي سن قوانين جديدة دون الرجوع لأي طرف، لكن الأمور تغيرت فيما بعد حيث أصبح لازماً أن يعطي القائد موافقته على التّعدّل، وأصبح المجمع يمارس واجباته الدستورية فقط..."<sup>(1)</sup>.

### الفرع الرابع: مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني (SNSC)

تأسس مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني (شورای عالی امنیت ملی جمهوری اسلامی ایران) سنة 1989 على أثر الاستفتاء على تُعدّل الدستور، وقد جاء ليعوض المجلس الأعلى للدفاع المؤسس في سنة 1980. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس، كما يعيّن أمينه العام (السكرتير)، ويتألف مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني حسب المادة (176) من نص الدستور من:

- رؤساء السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية)؛
- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة؛
- مسؤول شؤون التخطيط والميزانية؛
- مندوبان يعيّنان من قبل القائد؛
- وزراء الخارجية والداخلية والأمن (الاستخبارات).
- الوزير المختص في القضية المعنية (طبق مقتضيات الموضوع)؛
- كبار الضباط في الجيش وحرس الثورة.

(1) قدرت الله رحمانی، المرجع السابق، ص ص 170 - 171.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

وتعتبر القرارات التي تصدر عن المجلس وفروعه إلزامية نافذة المفعول بعد مُصادقة القائد عليها. أمّا أهدافه التي حددها الدستور، فهي تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، وذلك من خلال القيام بالمهام التالية<sup>(1)</sup>:

- تَعْيِين السِّيَاسَات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السِّيَاسَات العامة التي يحددها القائد؛
- تنسيق النشاطات السِّيَاسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة؛
- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

إضافة إلى ذلك، تكمن أهمية مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني في أنه بإمكان رئيسه أن يُعلن أيّة قضية أنّها مسألة تتعلق بالأمن القومي (أمننة) ومن ثم إمكانية أن يتحول المجلس إلى حكومة بديلة عند الاقتضاء، على الرغم أنّ المجلس هو أساساً جهاز إداري تقني في المقام الأول فإنّه عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة جوهرية يصبح بمنزلة مركز للتبادل المعلومات عبر الأخذ بمختلف الآراء ووجهات النظر في المؤسسة لرفع مشروع قرار نهائي للمرشد. مع ذلك، تجدر الإشارة أنّ معظم حالات عمل المجلس تقتصر على تولي قضايا السِّيَاسات الأمنية الروتينية بقيادة الأمين العام للمجلس بدلاً من رئيس الجمهورية. كما يُعد المجلس أهم هيئة يستطيع الحرس الثوري من خلالها المساهمة في مجال السِّيَاسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

أمّا، الشخصيات التي ترأست هذا المجلس فيغلب عليها الطابع المعتدل، حيث ترأسه **رفسنجاني (1989-1997)**؛ ثم **خاتمي (1997 - 2005)**؛ ثم **محمود أحمددي نجاد (2005 - 2013)**؛ وأخيراً **حسن روحاني (2013 - حتى الآن)**، بينما تولى أمانته العامة أربع شخصيات، ويُعد الرئيس الحالي روحاني عميد الأمناء العاميين إذ تولى هذا المنصب لفترة 16 سنة خلال فترة الرئيسيين رفسنجاني وخاتمي (1989 - 2005)، وفي فترة الرئيس نجاد تولى الأمانة العامة للمجلس كل من: **علي لاريجاني (2005 - 2007)**؛ و**سعيد جليلي (2007 -**

(1) "الدستور الإيراني"، المرجع السابق، المادة (176).

(2) والتر بوتش، العالم الثالث والإسلام العالمي والبرجماتية: صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، دراسات عالمية 144 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 14.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

(2013)؛ في حين يتولى علي شمخاني منصب الأمانة العامة للمجلس منذ انتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية سنة 2013 إلى وقتنا الحالي.

#### المطلب الرابع: التيارات السياسية في إيران

خلال السنوات الأخيرة من حكم النظام الملكي البهلوي، وابتداءً من عام 1975 تم غلق الساحة السياسية الإيرانية بشكل كامل، ولم يُعد هناك سوى حزب سياسي واحد معترف به يعمل بشكل قانوني (حزب رستاخيز). ومع ذلك، استمرت عدة أحزاب سياسية محظورة قانوناً في العمل سرّاً. وشملت هذه الأحزاب تلك التي دعت إلى التغيير السياسي السلمي وتلك التي أيدت الإطاحة المسلحة والعنيفة ب: محمد رضا بهلوي (1919 - 1980). وبنجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 تم إعادة فتح الساحة السياسية من جديد لكنّ بتحفّظ هذه المرة، حيث تم حظر كافة الأحزاب السياسية أو التنظيمات التي تعارض نهج النظام أو بالأصح خط الإمام الخميني (دانشجویان پیرو خط امام)، لا سيّما تلك التي تتبنى إيديولوجية ماركسية أو شيوعية على الرغم من إسهام هذه الأخيرة في نجاح الثورة ومشاركتها الفعالة في الإطاحة بالنظام البهلوي. وعلى هذا الأساس، تشكلت خارطة حزبية وسياسية في إيران الخمينية تغطي عليها الإسلاموية بالمفهوم الواسع للكلمة، فجرى الحديث عن يمين إسلامي يقابله بطبيعة الحال يسار إسلامي.

وتتميز الحياة السياسية الإيرانية على غرار نظامها السياسي بخصوصية قلما نجدها في باقي دول العالم، حيث ليس من اليسير رسم خارطة حزبية أو سياسية واضحة المعالم حتى بالنسبة للمتخصصين في الشأن الإيراني، وهذا راجع بدرجة كبرى إلى حالة الغموض واللبس التي تحيط بالموضوع، وإلى التداخل والتغيّر المستمرين في الأفكار والمواقع السياسية للفصائل السياسية الإيرانية. ومع أنّ الإيرانيين لا يحبذون تقسيم الخارطة السياسية في بلادهم إلى تيارات وفصائل خوفاً من الصراعات الداخلية وتمزيق النسيج الاجتماعي التي قد تنتج عن هذا التقسيم، ذلك أنّ — كما يعتقدون — الغرب وأعداء الثورة هم مصدر هذا التقسيم المُفتعل، لذا غالباً ما نرى أركان الحكم في طهران ينفون في تصريحاتهم العلنية وجود تيارات أو تكتلات في النظام<sup>(1)</sup>. وإنّ قلت هذه الحالة بمرور الزمن، حيث أصبح جزءاً من النظام يقبل هذا التقسيم رُغمًا عنه ويستعمله في خطاباته وتحليلاته السياسية.

(1) غسان ابن جدو، "إيران... إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مج 21، العدد 235 (1998)، ص 11.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

وعلى هذا الأساس، اخترنا في هذه الدراسة الحديث عن تيارات سياسية عوض أحزاب سياسية، مع أنّ إيران لا تمنع أو تعارض إنشاء الأحزاب السياسية. فالدستور الإيراني في المادة السادسة والعشرون (26) منه ينص بشكل صريح أنّ: "الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط ألا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلاميّة، كما أنّه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في أحدها". بل أنّ إيران تحوي عددًا مهمًا من الأحزاب السياسية الناشطة على الساحة السياسية، غير أنّ أكبر مشكلة تواجه أيّ باحث في هذا المجال، هي صعوبة الفصل بين الأحزاب السياسية الإيرانية من الناحية الفكرية والسياسية. لذا، غالبًا ما يكون تقسيم الخارطة الحزبية والسياسية على أساس التوجهات السياسية والفكرية لا على أساس الانتماءات الحزبية الضيقة. هاته التوجهات السياسية والفكرية التي يُقسمها الباحثون والمحللون إلى ثنائية المحافظ والإصلاحي، الشيء الذي يتناغم حتّى مع الثقافة السياسية والشعبية الإيرانية المبنية على ازدواجية في الكثير من مظاهرها وخطاباتها (يمين / يسار، مستكبرين/ مستضعفين، ثورة / دولة، خير/ شر، حزب الله / حزب الشيطان). على الرغم، أنّ هذا التصنيف هو الآخر غير دقيق وتعتربه الكثير من نقاط الضعف.

### الفرع الأول: في معنى التيارات السياسية في إيران

لا يُعد مصطلح التيارات السياسية (Political Currents) شائعًا في الأدبيات السياسية لا سيّما في ظل وجود أحزاب سياسية ناشطة على الساحة السياسية، فضلًا عن تأثير بروز التعددية الحزبية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة. وتُشير التيارات السياسية من حيث المفهوم عمومًا إلى الاتجاهات الكبرى في الحياة السياسية. أمّا المقصود بها في إيران، فهي ذلك التجمع لكتل دينية وسياسية وثقافية واقتصادية تربط بينها قواسم فكرية أو سياسية أو مصالح مشتركة، لكنّها لا تجتمع بالضرورة على قواعد ثابتة وواحدة<sup>(1)</sup>.

وحسب بعض الآراء تعود قضية التيارات السياسية في إيران إلى منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، أين ظهر هذا المصطلح لأول مرة على الساحة الإيرانية، وكان مُنظرو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (سازمان مجاهدين انقلاب اسلامی) — وهم من الإصلاحيين — المُبادرون إلى ذلك. حيث بدأت على شكل مقالات تحت عنوان: "الاتجاهات

(1) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص 12.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

السياسية"، في صحيفة **عصرما** (أي عصرنا) نصف الشهرية. والواقع، أنّ هذا الطرح كان محل خلاف بين الإيرانيين، فأيده البعض، بينما رده آخرون. فالمساندون له رأوا فيه طرحاً به الكثير من الإبداع السياسي والفكري، لأنّه طرح أفكاراً جديدة مقابل الرأي السائد الذي لا يعترف بوجود تيارات سياسية، فكانت خطوة كبرى في طريق تطور الفكر السياسي في إيران. أمّا، المعارضون والمنكرون أساساً للتقسيم السياسي التياري، فوجهة نظرهم مبنية على أنّ هذا التقسيم وتصنيف التيارات ناتج من فكر الباحثين عن الفتن حتّى ينزلوا الضربات على النظام والثورة بإيجاد التفرقة داخل المجتمع الذي يفرض هذا الأمر<sup>(1)</sup>. وحسب الكاتب الإيراني **حجت مرتجى**، فإنّ أغلب أنصار الاتجاه غير المؤمن بوجود تقسيم تياري يستقرون داخل النظام، وهم يعتبرون أنّ الاختلافات السياسية الموجودة داخل إيران غير مهمة وأساسية ولا ينم عنها بالضرورة تقسيم كالذي ينادي به أنصار العمل التياري، بل هو في الحقيقة أمرٌ مُفتعل من صنع الأجانب<sup>(2)</sup>.

ورغم، هذا التجاذب بين مؤيدٍ ورافضٍ للتقسيم السياسي التياري إلا أنّ التحليل التياري يبقى أمراً واقعاً وحقيقةً سياسية لا يمكن الهروب منها، حتّى بالنسبة لأولئك المعارضين له في الأساس، ولعل سبب ذلك طبيعة الحياة السياسية الإيرانية غير الثابتة والتي تتميز بالضبابية بحيث أنّ الانتماء لحزب سياسي في إيران لا يعني توافقاً على جميع الأفكار والتوجهات على الأقل الأساسية منها كما هو مفروض في الأدبيات الحزبية والسياسية، فالحدود بين الأحزاب مُلتبسة جداً، حتّى أنّه يُمكن أن يكون هناك تناقضٌ كبير جداً في المواقف داخل الحركة الواحدة والحزب الواحد<sup>(3)</sup>. ما يخلق بالضرورة مشكلاً وارتباكاً في التصنيف وأحياناً تناقضاً بين المُحللين. فمثلاً، من الصعب جداً تصنيف علي أكبر هاشمي رفسنجاني (حزب كوادار الإعمار) بالإصلاحي على أنموذج محمد خاتمي، كما لا يُمكن وصفه بالمُحافظ على طراز علي خامنئي مع أنّه من المُستحيل أن يخرج عن حدود هذين التصنيفين.

لهذا السبب، نجد أغلب التحليلات السياسية لوصف الحراك السياسي الداخلي والخارطة الحزبية الإيراني يغلب عليها ثنائية المُحافظ في مقابل الإصلاحي، وقبل هذا اليمين

(1) ستار جبار علي، "الأحزاب والتيارات السياسية في جمهورية إيران الإسلامية: اتجاهاتها وتأثيرها في الحياة

السياسية"، مجلة **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 455، (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 135.

(2) حجت مرتجى، **التيارات السياسية في إيران المعاصرة**، ترجمة: محمد علاوى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2002)، ص 43.

(3) تييري كوفيل، **المرجع السابق**، ص 146.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الإسلامي مقابل اليسار الإسلامي. أين يُعتبر هذا التوصيف الأبسط والأكثر شمولية من حيث فهم الحياة السياسية والحزبية وتوجهاتها في إيران.

#### الفرع الثاني: تيار المحافظين (المبدئيون والمعتدلون)

يجب الإشارة أولاً أنّ لفظ **المُحافظين (Conservatives)** أو الجناح الأصولي أستخدم في الأدبيات السياسية الإيرانية في سياق تاريخي مُعين، لكنّ دلالاته التي تعني أولئك المُتمسكين بنهج الإمام الخميني بشكل صارم والراغبين في الإبقاء على التقاليد الإيرانية كانت حاضرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران إلى غاية يومنا هذا، بل حتّى أيام الشاه أين كان تعبير اليمين التقليدي السائد للدلالة على المُحافظين، والذي كان يعبر عن تحالف المؤسسة الدّينية الشّيعية المُشكلة من رجال الدّين التقليديين والرأسمالية التجارية المُتمثلة في قوى البازار<sup>(1)</sup>.

والحقيقة، أنّ مُصطلح المُحافظين بدلالاته السياسية الحالية والذي يقابله مُصطلح الإصلاحيين يُعد حديث النشأة، فقد ظهر بعد الثورة الخمينية بحوالي عقدين من الزمن، حيث كان قبله كل من مُصطلحي اليمين واليسار الإسلاميين المُستخدمين في الأدبيات السياسية الإيرانية للحديث عن التيارين السياسيين إلى غاية فوز الرئيس محمد خاتمي بانتخابات الرئاسة 1997، أين ظهر مُسمى **الثاني من خرداده**، ومعه مُصطلح الإصلاحيين، الذي استخدمه تيار اليسار الإسلامي لتوصيف نفسه كفصيل سياسي جديدة<sup>(2)</sup>. وفي المقابل، ظهرت تسمية المُحافظين لأول مرة.

ومنذ ذلك اليوم أصبحت وسائل الإعلام سواءً الإيرانية أو الأجنبية تستعمل كلمة المُحافظين للدلالة على رجال السياسة على يمين رقعة الشطرنج السياسي الإيراني، وإنّ كان الواقع لا يُؤكد هذه النظرة قطعاً، إذ لا يُوجد يمين واحد في الساحة السياسية الإيرانية بل هناك عدة اتجاهات في اليمين، فهناك، **اليمين المُتطرف أو المبدئيون (Principlists)**، الذي يضم المجموعات التي تستمد أفكارها مباشرةً من نواب صفوي<sup>(3)</sup>. هذا الأخير، الذي كان من أوائل

(1) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص ص 11 - 12.

(2) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 69 - 70.

(3) تيبيري كوفيل، المرجع السابق، ص ص 144 - 145.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الدعاة إلى الثورة الإسلامية والحكم الإسلامي في إيران، حتى أن اسمه قد جرى ربطه بالعديد من الاغتيالات السياسية لمُثقفين علمانيين ومسؤولين حكوميين (1).

كما تُعد كتابات وأعمال كل من آية الله مصباح يزدي ومحمد جواد لاريجاني — صاحب نظرية أم القرى ونظرية المشروعية الذاتية للحكومة —، فضلاً عن أعمال آية الله عميد زنجاني وصادق حقيقت — صاحب نظرية التقارب ونظرية القيادة الدينية — بمثابة التنظير السياسي لهذا المُعسكر. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة، أن الفكر السياسي الإسلامي في نسخته الإيرانية - الشيعية يُعد أكثر ثراءً وانفتاحاً مقارنةً بنظيره العربي - السني.

والمبدئيون عموماً هم الأحزاب والفصائل الراغبة في الإبقاء على الوضع القائم ومعارضة التغيير في بُنية والمعتقدات الإسلامية التقليدية في إيران. وهم يمتازون عن المحافظين التقليديين بمشاركة أكثر في السياسة وقبولهم التغيير (الثورية) — رغم كونهم محافظين — كطريق لصون المورث الثقافي لهم (2). كما أنهم يجتمعون على ترجيح مبدأ إسلامية النظام على حساب جمهوريته، وهم من أنصار الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة فيه، أي أقرب إلى الليبرالية في الاقتصاد. أمّا، على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فهم مع إيلاء أهمية أكثر إلى العالمين العربي والإسلامي وقضاياهما والعداء للغرب وأمريكا (الشیطان الأكبر).

وهناك اليمين التقليدي، المُترسخ بعمق في الفكر الشيعي العلماني، الذي يرغب أن تبقى طبقة علماء الدين الشيعية منفصلة عن السلطة السياسية، باعتبار هذه الأخيرة أمراً غير جائز دون إمام الزمان حسب المُعتقد الشيعي الاثنا عشري. مع دفاعه في نفس الوقت عن نمط حياة إسلامي تقليدي. إذ يؤيد تطبيق الشريعة بشكل صارم في المجال الاجتماعي والثقافي. أمّا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن اليمين التقليدي يُعد رائد الدفاع عن الملكية الخاصة ويعارض تدخل الدولة في تنظيم العلاقات الاقتصادية. وغالباً ما يلقي المحافظين التقليديين الدعم من رجال الدين الشيعية في حوزة قُم المنتمين إلى التيار التقليدي (الإخباري)، لا سيما الطبقات الدينية الدنيا منهم وكذا البازار. وهم طبقة التجار التقليدية التي شكّلت تاريخياً تحالفاً سياسياً مع المُلّاك فيما عرف بتحالف المسجد والبازار (Mosque-Bazaar Alliance). كما وهناك يمين

(1) كريم سجادبور، "في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية"، المرجع السابق، ص 8.

(2) توفيق السيف، حدود الديمقراطية الدينية، (بيروت: دار الساقى، 2008)، ص 152.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

**براغماتي (Pragmatists)**، الذي ولد على يد الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني عندما انتخب رئيساً للجمهورية الإسلامية سنة 1989.

ولهذا، لا يُعتبر اليمين المحافظ نهجاً واحداً، فقد تجد من يتبنون أفكاراً سياسية ليبرالية وروى ثقافة منفتحة وتصورات دينية معتدلة ومُتسامحة. وفي المقابل، هناك النقيض، حيث يوجد مُتشددين سياسياً ومُتزمين دينياً ومُنعقلين سياسياً واقتصادياً، كما هناك داخل اليمين المحافظ من يناصر التعددية الحزبية بقوة والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، ونجد أيضاً من لا يؤمن بمبدأ الشرعية الجماهيرية والاختيار الشعبي من خلال العملية الديمقراطية<sup>(1)</sup>. وعموماً، فإنّ هناك تيارين محافظين بارزين على الساحة السياسية الإيرانية، الأول التيار المحافظ الأصولي (المبدئيون) أو الجذري بزعماء المُرشد خامنئي، والثاني التيار المحافظ البراغماتي أو المُعتدل، الذي كان رفسنجاني زعيمه، وبين هاتين الكتلتين دارت المنافسة عملياً، غير أنّ وفاة عراب التيار الثاني طرح الكثير من نقاط الاستفهام حول مستقبل هذا الاتجاه بدون زعيمه الروحي ذو الشرعية التاريخية والسياسية الكبيرة، فهل سيتمكن حسن روحاني، وهو ابن هذه المدرسة من تولي زمام هذا التيار؟ الذي طالما سيطر على رأس السلطة التنفيذية في إيران، فعلى مر تاريخ الجمهورية الإسلامية استطاع الفصيل المُعتدل تولى رئاسة الجمهورية على مدار 20 عاماً من بين إجمالي 38 عاماً.

ويتفق التيار المحافظ الأصولي (جناح اصولگرایان) والتيار المحافظ البراغماتي في الغالب في الأفكار والأهداف، فكلهما يسعى لأنّ تكون إيران قوة إقليمية، وكلهما يتبنى نهج الإمام وولاية الفقيه المطلقة، لكنهما يختلفان في الأسلوب والطريق في تحقيقها. ويرى التيار المحافظ بشقيه، والذي تتشابه أفكاره مع أفكار المدرسة الواقعية الجديدة (Neorealist) في العلاقات الدولية<sup>(\*)</sup>، أنّ العالم الذي نعيشه (النظام الدولي) يسوده الصراع المتواصل بين الأقوياء والضعفاء،

(1) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص 12.

(\*) يُعتبر كينيث ن. والتز (Kenneth N. Waltz) (1924 - 2013) رائد الواقعيين الجدد والأب الروحي لها من خلال مؤلفه الشهير: نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics سنة 1979، إضافة كتاب: الإنسان - الدولة - الحرب تحليل نظري، Man, The State, And War: A Theoretical Analysis الصادر في الخمسينيات. وإضافة إلى والتز، يعتبر روبرت غيلبين (Robert Gilpin) (1930-)، جوزيف غريكو (Joseph Grieco)، روبرت جيرفيس (Robert Jervis) (1940-)، جون ميرشايمر (John Mearsheimer) (1947-)، جاك سنايدر (Jack Snyder)، وكذلك، ستيفن والت (Stephen Walt) (1955-) من رواد وأعمد الواقعية الجديدة، والتي بدورها تنقسم إلى اتجاهين: الأول الواقعية الدفاعية، والثاني الواقعية الهجومية.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

فالقوى المفترسة تترصب من أجل الهيمنة على الدول الضعيفة وإملاء شروطها عليها، والعملية الوحيدة في هذا العالم هي القوة العسكرية والنُفوذ من أجل البقاء ونشر قيم النظام إلى خارج الحدود (تصدير الثورة). وعليه، يُعد امتلاك القوة العسكري والنُفوذ أكثر من ضروري بغض النظر عن الوسيلة لأنّ فيهما بقاء النظام واستمراره والحفاظ على قيمه ومبادئه. كما أنّ العقلية المحافظة مقتنعة أنّ الحصول على القوة العسكرية والنُفوذ يطلب تضحيات وجهود كبيرة، فهما لا يتأتيان بالطرق السلمية أو المفاوضات (1).

ورغم أنّ المحافظين سواءً الأصوليون (الإيديولوجيون) أو المعتدلون (البراغماتيون) متفقون على السعي لزيادة قوة إيران ونفوذها والاستفادة من كل الوسائل من أجل الوصول إلى هذه الغاية، غير أنّهم يختلفون في الطريقة والدور الذي يجب أن تلعبه إيران ونوع العلاقات التي يجب أن تقيمها مع جيرانها والعالم، فالمحافظون المؤدلجون أكثر عدوانية وهُجوميون إلى درجة كبيرة، فهم يسعون إلى المواجهة مع الغير أكثر من سعيهم إلى تجنبها معتقدين أنّ المكانة الجيوسياسية والجيواقتصادية لإيران يمنحها عدد من الأوراق الراجعة التي يُمكن أن تلعبها ضدّ أية محاولة من الأعداء (الغرب وحلفاؤه) لتهديد مصالحها، لذلك فهم يميلون أكثر إلى المبالغة في تقدير قوة إيران ومركزيتها وبسيئون فهم العالم الخارجي نتيجة انغلاقهم وعزلتهم (2).

ويتألف فريق المُتشدّدين من كل رجال الدين (المُلاي) والشخصيات العلمانية الذين يرغبون في المحافظة على الوضع الراهن الذي يحُزون فيه على درجة عظمى من السلطة السياسية الرسمية خاصة السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلاً عن الصلاحيات غير المحدودة التي في يد القائد (المُرشد) الذي يُعد بمثابة زعيم هذا التيار. هذا، زيادة على إشرافه على المجالس غير المنتخبة أو مجلس صنع القرار مثل: مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور... إلخ، وكذا وسائل الإعلام الحكومية والمؤسسات الدّينية الخيرية والاقتصادية الملحقة بالدولة المعروف باسم البونيات (Bonyads) (3).

(1) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، 2007)، ص ص 67 - 68.

(2) شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص ص 68 - 69.

(3) أرنج كيشافارزيان، "متنافسون في ظل غياب الديمقراطية: تشتت الصفوة في إيران"، ضمن: مارشا بريشتاين بوسوزني وميشيل بينر انجربست، السلطوية في الشرق الأوسط، ترجمة: طلعت غنين حسن (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 129.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

وتتميز مواقفهم السياسية بالجزرية، كما أنّهم أكثر استفزازية وعدوانية، وفيها الكثير من التحدي للمجتمع الدولي والغرب. بينما تستغويهم الشعبوية (Populism) أكثر على الصعيد الاقتصادي. كما يُمثل المبدئيون أكثر الفصائل اليمينية أدلجة حيث يصرون على العودة الى مبادئ الثورة الإسلامية وإسلامية النظام، وهم بمثابة الحرس الجديد للنظام. وفقاً لذلك، فإنّهم مع السياسات التي تُؤكد على العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والتشديد على الأخلاق والسلوك الشخصي. أمّا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فهم يلتزمون العقيدة الثورية المناهضة للإمبريالية الغربية، لا سيّما تجاه أمريكا وإسرائيل، وأقلّ قبولاً للتسوية أو التفاوض مع العالم الغربي.

أمّا اليمين البراغماتي (المُعتدلون)، فهو يدافع عن مواصلة الانفتاح الاقتصادي وعن سياسة خارجية أقلّ عدوانية. تتشكّل اليمين البراغماتي في البداية من مجموعة تكنوقراطية رفيعة المستوى ملتفتين حول الشيخ الرئيس (رفسنجاني) كما أسلفنا، إضافة لرجال الدين المُعتدلين وجزءٍ من النُخبة التجارية (البازار)، ما يعني أنّهم في الأساس مجموعة نُخبوية انبثقت عن المُحافظين — اليمين وانضم إليها مجموعة من الإصلاحيين المُعتدلين لاحقاً —. حيث استطاعوا التوفيق بين الدين والديمقراطية، وبذلك أصبحوا يُمثلون واقعياً — ومع بمرور الوقت — تياراً أقرب إلى الوسط إن صح التعبير، ولعل هذه النقطة الأخيرة المتعلقة بعدم ثبات هذا التيار في جهة بحيث يتشكّل مرةً يميناً ومرةً يساراً — على حد وصف نقاده —. وبالتالي، فإنّه يخلق بعض الارتباك واللبس من حيث التفريق بين المُعتدلين (اليمين البراغماتي) والإصلاحيين.

وترى هذه المجموعة أنّ على المُلّالي الانضمام إلى الحكومة والنظام، مع محاولة وضع المؤسسات الدينية تحت رقابة السلطات والدولة، كما أنّ البراغماتيين ينتهجون فكراً مؤيداً لانفتاح متدرج على الصعيد السياسي ولبرلة الاقتصاد، وفي نفس الوقت التخفيف من وطأة النظام الأخلاقي الإسلامي على المجتمع<sup>(1)</sup>. وحول هذه الفكرة الأخيرة وجّه مجمع مُدرسي الحوزة العلمية في قمّ المصنف ضمن التيار الأصولي وصاحب النفوذ الواسع داخل النظام سنة 2014 تحذيرات شديدة اللهجة للرئيس الإيراني البراغماتي حسن روحاني بسبب إدلائه بتعليق حول ضرورة عدم فرض الالتزام الديني على المواطنين الإيرانيين بالقوة، إذ قال روحاني في إحدى خطبه: "لا يمكن إرشاد الناس إلى الجنة باستخدام القوة والوسط". واعتبر رجال الدين المحافظون كلام روحاني بمثابة الدعوة إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ركن من أركان الدين في المذهب الشيعي. إذ رد

(1) تييري كوفيل، المرجع السابق، ص ص 191، 197.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

عليه آية الله أحمد خاتمي، وهو خطيب للجمعة في طهران قائلاً: "[...] يقولون دعوا الناس وشأنهم ولا ترشدوهم إلى الجنة بالقوة [...] هل هذا هو الحرص على تطبيق الدين؟ [...] علينا أن نحمي نظامنا الإسلامي [...]"]<sup>(1)</sup>. كما يفضل اليمين البراغماتي تحديث إيران والتعاون أكثر مع المجتمع الدولي وخاصة الغرب وربما الولايات المتحدة. في حين أنهم لا يهتمون كثيراً بالقيام بإصلاحات سياسية على نطاق واسع، ويفضل الكثيرون منهم الأنموذج الصيني للتقدم الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

وتكمن قوة الجناح المحافظ ذو النزعة الجذرية في إيران في امتلاكه لشبكة واسعة من العلاقات المهمة المتشابكة مع مختلف أجهزة النظام ومؤسساته، ناهيك عن جماعات ضغط داخله وخارجه. فالأصوليون غالباً ما يلقون دعماً من الحرس الثوري الإيراني والباسيج اللذان يُشكّلان القوة الضاربة له، وكذا من رجال الدين الشيعة الكبار (مراجع التقليد). إضافة طبعاً إلى سيطرتهم على أهم مؤسسات الدولة، فهم مُنتشرون بقوة في مجلس الشورى، السلطة القضائية، مجالس صنع القرار (مجلس خبراء القيادة، مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص المصلحة العليا للنظام، مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني). كما يُمارس المبدئيون تأثيراتهم على السياسة الإيرانية من خلال المؤسسات الدينية وأيضاً من خلال السيطرة على بعض الجمعيات القوية على غرار رابطة مدرسي حوزة قم (جامعه مدرسين حوزة علميه قم) وجمعية رجال الدين المناضلين.

لكن رغم سيطرة هذا التيار على مؤسسات الدولة ونفوذه الواسع داخل الدولة والمجتمع، غير أنّ الخلافات بين مكوناته قائمة دائماً خاصة بين التيار الأصولي والطبقة الجديدة التي تم تصعيدها من قبل تحالف بيت القائد - الحرس الثوري (المُحافظون الجدد)، والتي مثلها في فترة سابقة الرئيس أحمددي نجاد. حيث أثبتت التجربة التاريخية أنّ وجود هدف مشترك بين أطراف هذا التيار لا يمنع من بروز خلافات حادة بينهم قد تتحول إلى خلافات مُزمنة وجوهرية، فبعد سنتين من حكم نجاد مثلاً بدأت الخلافات بينه وبين المحافظين الأصوليين تظهر إلى العلن بحيث أصبحوا يجاهرون بانتقاداتهم له. كان من تداعيات هذا الصراع داخل بيت الأصوليين أن حصل شقاق داخلي يصعب رأيه، حيث ابتدع الرئيس الإيراني السابق أحمددي نجاد طرْحاً جديداً ما سماه بـ:

(1) هيثم مزاحم، "الحوزة الدينية في قم بين المرجعية وولاية الفقيه"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 02 أكتوبر

2014، شوهد في 23 فبراير 2017، في: <<http://bit.ly/2L13B17>>

(2) Alireza Nader [et. Al.], *The Next Supreme Leader Succession in the Islamic Republic of Iran*, RAND Corporation, 2011, p 13.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

المدرسة الإيرانية أو القراءة الإيرانية للإسلام أو التشيع القومي في سياق رده على انتقادات التيار الأصولي له وتبرئه منه، ليشكل بذلك طيفاً جديداً متجاوزاً مقولات التيار الأصولي<sup>(1)</sup>.

وتعد سرعة الانشقاق وتكوين الكيانات الموازية سمة بارزة لدى التيارات السياسية الإيرانية بشكل عام، فبين عشية وضحاها يمكن أن يلد لنا حزبٌ أصولي مُتشدّد حزباً إصلاحياً، مثلما كان الحال مع نجاد أو مع جمعية رجال الدين المناضلون (جامعه روحانيت مبارز)، الفصيل الأصولي الأشهر على الإطلاق، والذي يضم معظم علماء قم المنخرطين في العمل السياسي من ذوي التوجهات المحافظة المُتشدّدة، فمن رحم جمعية رجال الدين المناضلين ومن نفس القاعدة المُجتمعية خرج إلى الحياة مجمع علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز) عام 1988، ليضم شخصيات أمثال: مهدي كروي، محمد موسوي خويني، علي أكبر محتشمي،... وغيرهم لكن بتوجهات اقتصادية تميل للاقتصاد الحكومي الموجه المؤيد لحقوق العمال بمعنى أفكار اقتصادية أميل للاشتراكية ليصبح فيما بعد من أهم فصائل الإصلاحيين<sup>(2)</sup>، والدعم الأكبر لهم في الانتخابات، على غرار ما كان مع الرئيس خاتمي، وبعده مير حسين موسوي في انتخابات الرئاسة 2009.

ومن الناحية الحزبية يضمن التيار الأصولي عدد كبير من الأحزاب السياسية الناشطة، يُمكن تحديد أبرزها في الساحة على النحو التالي: الجبهة الأصولية (المبدئيون)، الرابطة الإسلامية للمهندسين، أنصار حزب الله، رابطة علماء الدين المناضلين في طهران (جامعة روحانيت مبارز تهران)، الجبهة المتحدة للأصوليين (جبهة متحد أصولكرايان)، جبهة الصمود (جبهة بايداري)<sup>(3)</sup>. أمّا، الأحزاب السياسية المُعتدلة في إيران أو يمين الوسط، فإن أهم من يُمثّلها على الإطلاق هو حزب الرئيس رفسنجاني، الذي أسسه سنة 1996، حيث يُعتبر حزب كوادر البناء (حزب كارگزاران سازندگی) المُجسد الفعلي لأفكار هذا التيار ولأفكار مؤسسه، وإن كان هناك من يُصنّفه — أي حزب كوادر البناء — ضمن الأحزاب الإصلاحية. كما يُعتبر حزب كوادر البناء أكبر كتل سياسي - اقتصادي في إيران، وبالإضافة إلى كوادر البناء يضمن الاتجاه

(1) حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، (ملفات)، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل

2013، شوهده في 22 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2zB5b4G>>

(2) "خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 21 أبريل 2016، شوهده

في 20 أغسطس 2017، في: <<https://bit.ly/2tKXdka>>

(3) ستار جبار علي، المرجع السابق، ص ص 137 - 139.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

المعتدل العديدة من الأحزاب الصغيرة التي تشكلت في عهد الرئيس خاتمي مثل: المشاركة الإسلامي، حزب تضامن إيران الإسلامي، وحزب الحضارة الإسلامية (1).

أمّا نظرة المحافظين المتشددين إلى السعودية، فيعتقدون أنّها تلعب دوراً تواطئياً في العقوبات الدولية المفروضة على الاقتصاد الإيراني، وتتسبب في خسارة إيران نصف صادراتها من النفط، وهي تسعى جاهدة إلى لجم النفوذ الإيراني والقضاء على حلفائه في سورية وحزب الله في لبنان. كما أنّها كانت دائماً جزءاً من المآسي الإيرانية، فقد قامت بدعم صدام حسين بالمال والسلاح ضدّهم، ومولت الجماعات المعارضة والتخريبية الإيرانية، ك: مجاهدي خلق والبلوش الانفصاليين، إضافةً إلى عداؤها للشّيعة الناتج عن عقديتها الوهابية التكفيرية وتحالفها مع أمريكا وإسرائيل أعداء إيران والثورة. بينما ينظر البراغماتيون إلى المملكة على أنّها منافسٌ ينبغي الحذر منها ولكنّها في الوقت ذاته قوة ينبغي التعاطي معها واستمالتها لا استعداؤها عن طريق التقليل من شأنها (2).

ويبدو هذا التوجه الأخير واضحاً على أرض الواقع من خلال مساعي عراب هذا التيار رفسنجاني وبعده خاتمي من أجل تحسين العلاقات الإيرانية - السعودية، حيث شمل توسيع العلاقات الاقتصادية، والسعي لإقامة تعاون أمني مشترك، وقد نجح رافسنجاني المعروف بالبراغماتية السياسية فعلاً أن يحسن العلاقات مع المملكة، حيث كان يرى أنّ من شأن ذلك تحسين الاقتصاد الإيراني وهذا من خلال موافقة الرياض على مسعى إيران داخل الأوبك في رفع حصة إنتاجها من النفط. وعلى هذا الأساس، أجرى الرئيس الإيراني عدة اتصالات مع العاهل السعودي أعقبها تبادل للزيارات الرسمية كان من شأنها إزالة القائم بعد فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (1987 - 1991).

### الفرع الثالث: تيار الإصلاحيين

يختصر البعض الاختلاف بين الإصلاحيين (Reformists) والمُحافظين في إيران بالاختلاف بين ما هو مُنتخب ومن هو مُعين، في إشارة إلى الإصلاحيين الذين بروز كقوة سياسية

(1) بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران، ترجمة: صعيد الصباغ (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000)، ص ص 7 - 8.

(2) عليرضا نادر، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران"، مؤسسة RAND، 2014، ص 5.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

بعد نجاح الرئيس خاتمي في رئاسيات 1997 بنسبة عالية جداً من الأصوات، في مقابل المُعين، وهو الولي الفقيه الذي يلتف من حوله التيار المُحافظ بكل أطيافه وتفرعاته<sup>(1)</sup>. وقبل ظهور مُصطلح الإصلاحيين على الساحة السياسية الإيرانية كان يشار لهذا الاتجاه باليسار الإسلامي، حيث كان يؤيد هذا الاتجاه ولاية الفقيه وتصدير الثورة وسياسة اقتصادية تقوم على تدخل شديد من قبل الدولة، غير أنّ تسعينيات القرن الماضي كانت بمثابة انطلاقة جديدة لليسر الإسلامي، أين بدأت بعض الأفكار الجديدة تطرأ عليه لعل أهمها المطالبة بديمقراطية النظام على الطريقة الغربية وتفعيل أكثر للمجتمع المدني ما شكّل تحولاً في فكر اليسار الإسلامي الذي كان في بدايته يتسم برؤية (Marxist) (نسبة إلى كارل ماركس) وديمقراطية نوعاً ما، إضافة إلى أفكار وخط المفكر الإيراني علي شريعتي.

وبعد فوز الرئيس محمد خاتمي برئاسة الجمهورية في الثاني من خرداد، وهو تاريخ الفوز انتخابات عام 1997 حسب التقويم الفارسي برزت **جبهة الثاني من خرداد**، والتي سعت لمساندة الرئيس خاتمي في إصلاح النظام بجعله أكثر ديمقراطية. ومنه، أُطلق عليهم فيما بعد بالفارسية اسم **إصلاح طالبان** أي الإصلاحيون. أمّا الأحزاب التي رفضت هذا التصور، فعرفوا منذئذ داخل إيران باسم **محافظ طالبان** أي المُحافظون<sup>(2)</sup>. وقد ضم تيار الإصلاح العديد من المثقفين والتكنوقراط الإيرانيين. ولعل أكثر الشخصيات تأثيراً في هذا التيار كان الفيلسوف الإيراني الكبير **عبد الكريم سروش** صاحب كتاب: **القبض والبسط في الشريعة**، ومحسن **كاديفار**. كما يُعتبر **سعيد حجاران** بمثابة المنظر الرئيسي لهذا التيار.

وبمرور الزمن تغيّر معنى مصطلح **إصلاحي** بشكل جذري منذ ذروة الحركة الإصلاحية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبح لا يُشير إلى إيديولوجية واضحة، وإنما إلى أشخاص كانوا على صلة بحكومة خاتمي في أواخر التسعينيات ويرغبون الآن بالعودة إلى الحكم بعد أن تصالحو مع سياسات المرشد بحيث باتوا يصبون تركيزهم في المقام الأول على اكتساب السلطة<sup>(3)</sup>. لذا، يُعتبر التيار الإصلاحي من الناحية العملية والسياسية أكثر تعقيداً من اليمين المُحافظ، إذ

(1) طلال عترسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص 103.

(2) تيري كوفيل، المرجع السابق، ص 146، 190 - 198.

(3) مهدي خلجي، "ماذا يعني أن تكون إصلاحياً في إيران؟"، معهد واشنطن، 10 مارس 2016، شوهد في 21 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2uugBRF>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

يضم في ثناياه أطرافاً عديدة وحركات مُتنوعة ومُتناقضة أحياناً على غرار اليسار الإسلامي الراديكالي، الذي هو عبارة عن تجمعات دينية وسياسية وثقافية تعتبر نفسها الوفية لمبادئ الإمام الخميني ونهجه، وهم مُتشدّدون في السياسة الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة مع أمريكا، ويحتفظون على اقتصاد السوق. مع ذلك، فهم مُتفتحون ثقافياً ودينيّاً. كما يضم جزءاً مهماً من تكنوقراط الدولة الذين شكّلوا حزب كوارد بناء إيران، وأيضاً جماعة المثقفين الدينيين. كما تُعتبر المعارضة الوطنية الليبرالية وفي مقدمتها حركة الحرية نفسها جزءاً من التيار الإصلاحية، على الرغم أنّها لا تُشكّل جزءاً منه ولا تشارك من قريب أو بعيد في حركته السياسية (1).

والحقيقة، أنّ هذه الضبابية التي تكتسي التيار الإصلاحية ليست بالجديدة عليه، إذ لم يكن هذا التيار واضح المعالم إلّا بعد اكتساح الرئيس خاتمي للانتخابات الرئاسية ووصوله إلى هرم السلطة التنفيذية في البلاد. ليعود إلى حالته الأولى بعد خروج خاتمي من الحكم، حيث انحسر المد الإصلاحية وتشتت كثيراً مقارنة بما كان عليه أيام خاتمي، فبعدما خسر الإصلاحيون الانتخابات التشريعية 2004 تحولوا إلى أقلية مقابل المحافظين، وبخروج خاتمي وجلس أحمدني نجاد مكانه 2005 لم يبقى لهم مكان أو تأثير داخل النظام، خصوصاً أنّ مؤسسات النظام الأخرى حكرت على أصحاب العمام من التيار المحافظ الذي يتزعمه القائد (2).

وكانت الانتخابات الرئاسية عام 2009 وما تبعها من تظاهرات الحركة الخضراء بمثابة الانهيار التام للتيار الإصلاحية لا سيما بعد حل جبهة المشاركة واعتقال زعماء الحركة الإصلاحية (مير حسين موسوي وكروبي)، ومنع غالبية الأحزاب الإصلاحية من ممارسة العمل السياسي إلى غاية مجيء حسن روحاني ليضم بين مؤيديه المعتدلين ما تبقى من الإصلاحيين، الأمر الذي أعاد تشكيل خارطة الحياة السياسية من جديد، وإنّ كانت لم تتضح معالمها كلياً إلّا بعد انتخابات الدورة العاشرة لمجلس الشورى الإسلامي عام 2016 (3). التي فاز فيها التيار الإصلاحية والمعتدل، حيث حصد التياران الإصلاحية والمعتدل 41% من المقاعد الـ 290، فيما حصل المبدئيون (المحافظون) على 29% من المقاعد؛ أمّا المرشحون المستقلون ففازوا بثمانية وعشرين من مقاعد (4). كما أسفرت نتائج انتخابات مجالس البلدية الأخيرة عن تفوق للجناح الإصلاحية والمعتدل،

(1) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص ص 12 - 13.

(2) مصطفى اللباد، حدائق الأحرار: إيران وولاية الفقيه، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 302.

(3) "خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016"، المرجع السابق.

(4) "التركيبة السياسية لمجلس الشورى الإسلامي"، قناة العالم، 03 أبريل 2016، شوهد في 25 أغسطس 2017، في:

<<http://bit.ly/2L4i5NN>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

حيث بات الإصلاحيون والوسطيون يسيطرون الآن على الرئاسة والمجالس البلدية الأساسية ويملكون كتلة نافذة في مجلس الشورى مما يؤمن على الأرجح لروحاني دعماً مؤسسياً إضافياً للدفع من أجل تطبيق إصلاحات اقتصادية في البلاد<sup>(1)</sup>، وكذا انتهاج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً.

وعموماً، لا يُمكننا اعتبار الحركة الإصلاحية مُعارضةً للنظام السياسي القائمة أو تسعى إلى تقويضه، إذ أنّ محمد خاتمي يبقى أحد أبنائه الأوفياء المُتَشَبِعِ بمبادئه وثقافته، ويؤكد هو بنفسه هذه الرؤية، حيث يقول: "أن خصائص الحركة الإصلاحية هي إتباع خط الإمام الخميني والثورة والدفاع عن المصالح الإسلامية والتزام الدستور واعتراضنا الأساسي هو على عدم تطبيق الدستور بشكل صحيح"<sup>(2)</sup>. كما أنّ السياسة الخارجية للرئيس خاتمي لم تمثل قطيعة جذرية عن الإدارات السابقة له، رغم ذلك كان تأثير التيار الإصلاحي على السياسة والفكر السياسي الإيراني عميقاً جداً.

والحال، أنّ الإصلاحيين يُشكّلون على أرض الواقع طيفاً واسعاً يصعب حصره وأحياناً مزيجاً غير متجانس من الأفكار السياسية المتداخلة ما بين الوطنية والإسلامية... وهي — أي أفكارهم السياسية — تجتمع بشكل عام على الإيمان بجمهورية النظام كركن أساسي وجوهري ضمن بُنية الدولة الإيرانية الحديثة، وحسبهم، فإن الجمع بين عنصري الجمهورية مع إسلامية النظام يُعد في الحقيقة جوهر الثورة الإسلامية في إيران. وباستثناء بعض القوى الثورية واليسارية، فإنّ، الإصلاحيين يدعون إلى الانفتاح على الغرب والمزيد من الحريات الاجتماعية والتساهل وتبني سياسة وطنية تقوم على مبدأ "إيران أولاً"<sup>(\*)</sup>.

ومن الناحية الحزبية يضمن هذا التيار ما لا يقل عن 15 حزباً أو جمعية سياسية ويناصره الكثير من الجمعيات المهنية والحقوقية، إضافة إلى مؤسسات مختلفة فاعلة في المجتمع الإيراني، وأبرز الأحزاب التي تنصدر هذا التيار هي: **مجمع علماء الدين المجاهدين (المناضلين)** (مجمع روحانيون مبارز)، وهو حزب الرئيس الإيراني محمد خاتمي تأسس عام 1988؛ **جبهة المشاركة الإسلامية** (جبهه مشاركت ايران إسلامی) ويستند هذا الحزب في الكثير من أفكاره وشعاراته على آراء المُفكر الإيراني علي شريعتي، وقد تم حل الحزب في 2010 إثر

(1) تامر بدوي، "بارقة أمل للإصلاحيين في إيران"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 07 يوليو 2017، شوهد في

25 أغسطس 2017، في: <<http://ceip.org/2uGZa0v>>

(2) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المرجع السابق، ص 217.

(\*) هذه المعلومات مسفاة مما نشرته قناة العالم الإخبارية الإيرانية لسان حال النظام الإيراني عن خارطة الأحزاب في إيران ضمن الانتخابات التشريعية 2016.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

مساندته للثورة الخضراء، منظمة تعزيز الوحدة الطلابي (تحكيم وحدة)؛ مجاهدو الثورة الإسلامية<sup>(1)</sup>؛ حزب الثقة الوطنية (حزب اعتماد ملي) الذي أسسه وترأسه مهدي كروبي.

بينما يرى آخرون، أنّ تيار الإصلاحيين ضمّ في البداية 18 حزبًا يساريًا، إضافة إلى ثلاثة تنظيمات كانت تُسمى نفسها تنظيمات الثاني من خرداد، ولكنّها أضحت اليوم تصل إلى 50 حزبًا ومجموعة سياسية وغير سياسية بعضها عضو في الائتلاف بشكل رسمي وبعضها غير عضو في ائتلاف الإصلاحيين لكنّه يعتبر نفسه إصلاحيًا، وكل منها لديه خططه ومشاريعه الخاصة به، وابتعد معظمها عن الطروحات والتوجهات السابقة<sup>(2)</sup>. أمّا في الانتخابات التشريعية 2016، فقد دخل الإصلاحيون بقائمة تضم (19) حزبًا وجمعية، تجتمع كلها ضمن ائتلاف "برجا"، والذي يعني البرنامج الجامع للإصلاحيين، ويقوده المرشح الرئاسي السابق محمد رضا عارف<sup>(3)</sup>.

وعلى أيّ حال، يلقي تحليل الحياة السياسية الإيرانية من منظور ثنائي رواجًا كبيرًا سواءً إعلاميًا أو أكاديميًا حتّى أصبح شبه مسلمة، وهذا رغم عيوبه التي تأتي في بعض الأحيان التعميم غير الصحيح بالمرّة، ومن ثم رسم صورة غير حقيقة ومضللة في بعض الحالات عن الأوضاع القائمة بحيث تكشف الدراسة الأكاديمية للتيارات السياسية داخل إيران أنّ اليمين المحافظ ليس بالضرورة ذلك التيار المُتشدّد في كل القضايا والملفات. وفي المقابل، ليس التيار الإصلاحي دائمًا مُرادفًا للتيار المُعتدل والمُتفتح في كل التوجهات والقضايا. هذا ما يعني أنّ توصيفات المحافظين والإصلاحين النمطية لا تعكس بالضرورة وفي كل الأوقات حقيقة تيارات إيران السياسية، ذلك أنّ هذه التوصيفات تقتصر إلى الدقة ولا تتطابق بالضرورة مع الواقع المُتغيّر باستمرار، فضلًا أنّ حصر الحياة الحزبية والسياسية في فصيلين فقط ينطوي على إقصاء مسبق لوجود تيارات سياسية أخرى.

كما أنّ الحالة الغامضة التي تتميز بهذا الخارطة السياسية الإيرانية تتعكس سلبيًا على فهم إيران والتحليل السياسي المرتبط بها، حيث أنّ الصورة النمطية الثنائية عن المحافظين

(1) شفيق شقير، "التيارات السياسية في إيران.. أبناء الثورة والمعارضة"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <<https://bit.ly/2ILKTFN>>

(2) عماد آبناس، "الانتخابات الرئاسية الإيرانية: قراءة في الخارطة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أبريل 2017، ص 3.

(3) "انفوجرافيك: الأحزاب والانتخابات التشريعية العاشرة في إيران"، قناة العالم، 20 فبراير 2016، شوهد في 25 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2JvDMRb>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

والإصلاحيين ترسم صورةً مسبقةً عن سلوك إيران، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن المحافظين هم عنوان للتشدّد والراديكالية، في حين يُعدّ الإصلاحيون عنوانًا للانفتاح والاعتدال، بينما يُؤكد رصد التيارات السياسية في إيران وأفكارها أنّ هذه الصورة غير دقيقة كليًا بحيث تتميز الخارطة السياسية الإيرانية بقدر كبير من التعقيد وعدم الثبات على الأفكار والمبادئ. هذه الديناميكية والحركية المستمرة التي تعرفها الساحة السياسية الإيرانية هي في النهاية من تخلق حالة الغموض واللبس، وتجعل أيّ تحليل سياسي تجاه إيران يتسم بالصعوبة.

رغم ذلك، قد يُساهم وصول رؤساء جمهورية إيرانيين ذوي نزعة براغماتية على تحسين علاقاتها مع جيرانها، ذلك أنّ التجربة التاريخية أبانت عن أنّ إيران تحت حكم المعتدلين عمومًا تتزح أكثر نحو المصالح الاقتصادية وبناء علاقات اقتصادية ودية مع العالم الخارجي على حساب التزمّت الإيديولوجي المُنعلق الذي عُرفت به منذ الثورة، فوصول الرئيسين رفسنجاني وخاتمي في الماضي — اللذان هما قريبين من حيث التوجه السياسي من الرئيس الحالي روحاني — رسخ فكرة أولوية الاقتصادي على الإيديولوجي. كما أنّ المُتابع للحملات الانتخابية لروحاني وبرنامج الرئاسي سواءً في 2013 أو 2017 نجدها تركز أكثر على القضايا الاقتصادية وليس على السياسة الخارجية. بيد أنّ هذه القاعدة لا تصدق دائمًا، وهذا لعدة اعتبارات: أولها أنّ رئيس الجمهورية في إيران لا يُعدّ صانع القرار الأول في البلاد، وبالتالي، فهو لا يصنّع السياسة العامة للبلاد سواءً الداخلية أو الخارجية. ثانيًا، بُنية النظام السياسي الإيراني المُعقدة والتي يتحكم فيها الأصوليون بشكل عام. ثالثًا، وضع المعتدلين في مجلس الشورى (أغلبية أو أقلية) وتحالفاتهم مع القوى السياسية الأخرى. رابعًا، علاقة رئيس الجمهورية بالمرشد. أمّا خامسًا وأخيرًا، الوضع الإقليمي والدولي القائم المُضطرب أمنياً وسياسياً، والذي يفرض على إيران سياسة معينة.

وأخيرًا، يُمكننا القول أنّ الخطاب الإعلامي عن المحافظين والإصلاحيين لا يعكس بالضرورة الواقع إذا يتطلب الأمر بحثًا أكثر وفهمًا أعمق للحياة السياسية والثقافية في إيران، هذه الأخيرة تُعدّ هي الأخرى مزيجًا معقدًا إلا أنّ إدراكها في النهاية يمكن استعماله كمفتاح لقراءة الخارطة السياسية الإيرانية وتوجهاتها بشكل أفضل.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

جدول رقم (01) يتضمن أهم نقاط الاختلاف بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحي في الجمهورية

#### الإسلامية الإيرانية.

الإصلاحيون (اليسار)	المُحافظون (اليمن)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام المُصطلحات الحديثة في خطاباتهم، مثل: المجتمع المدني حوار الحضارات، الديمقراطية...إلخ.</li> <li>- رفض الشعارات الإيديولوجية المستعملة من طرف التيار المحافظ.</li> <li>- إعطاء دور أكبر للخيار الشعبي الديمقراطي في صنع السياسة العامة.</li> <li>- محاولة التقليل من صلاحيات المرشد أو الغاء المنصب، لحساب رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة الشعب.</li> <li>- محاولة تقليص دور رجال الدين والفقهاء في الحياة السياسية.</li> <li>- الاعتقاد بوجود جوانب ايجابية في الثقافة الغربية والأمريكية، والدعوة إلى الاستفادة منها بالانفتاح على العالم، وعدم التمرکز حول الذات.</li> <li>- أقل تشددًا فيما يتعلق بتطبيق الأخلاق الإسلامية (حجاب، اختلاط)، مع إعطاء هامش أكبر للحريات الفردية والعامة.</li> <li>- التركيز على البراغماتية السياسية في سياسة إيران الخارجية والتقليل من حدة الطابع الإيديولوجي - الثوري المعادي للغير وللغرب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استخدام المُصطلحات ذات البعد الديني والشعبوية في خطاباتهم، مثل: حزب الله، الاستكبار العالي، المستضعفون، الشيطان الأكبر.</li> <li>- التأكيد على الشعارات الإيديولوجية، مثل: الموت لأمريكا، الموت لأعداء ولاية الفقيه... وغيرها.</li> <li>- الإيمان المطلق بولاية الفقيه والتشدد على صلاحيته المطلقة.</li> <li>- رفض التغريب والاعتقاد بمقولة الغزو الثقافي (الناتو الثقافي)، مثل: منع الاختلاط، فرض ارتداء الحجاب على النساء، منع الفضائيات، بحجة الحفاظ على الإسلام.</li> <li>- أكثر تشددًا في السياسة الخارجية والعلاقة مع الغرب.</li> <li>- وضع قيود أمام حرية الإعلام والصحافة، بحجة حفظ النظام.</li> </ul>

المصدر: طلال عترسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص 35. (بتصرف)

## المبحث الثاني:

### الفاعِل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي في الجمهورية

#### الإسلامية الإيرانية

#### المطلب الأول: القوى الدنيوية الشيعية (الملاي والحوزة العلمية)

##### الفرع الأول: عن تبلور الشيعية كإيديولوجية دولة

لقد شكّل الدين في إيران دوماً مكوناً بالغ الأهمية بحيث يُعد من المكونات القومية في الحِقبة الإسلامية وما قبل الإسلامية. ما يعني أنّ الدور الطبيعي الذي لعبه علماء الدين الشيعة إبان الثورة الإسلامية لا يُشكّل بالمعنى الدقيق قطيعة في تاريخ إيران الحديث. غير أنّهُ يجب الاعتراف أنّ هذا التداخل بين الدين والمجتمع الإيرانيين بهذا الشكل الحالي يدين كثيراً لسمات المذهب الشيعي (الاثنا عشري)، ذلك أنّ الترابط بين التشييع وإيران يتقاطع في عدة نقاط، **أولها:** ما يُسمى بـ: المظلومية التاريخية التي تعرض لها الشيعة طوال تاريخهم من طرف السنة، والفرس الذين غزاهم العرب وأذلّوهم. **وثانيها:** علاقة المصاهرة التي حصلت بين الحسين بن علي وابنة آخر ملك ساساني (يزدجرد الثالث) <sup>(1)</sup> المسماة شهر بانو شاه زنان، والتي قيل إنّها أنتجت منه زين العابدين بن الحسين (السجاد)، الابن الناجي الوحيد من واقعة كربلاء.

ومنذ تبني الشاه إسماعيل الصفوي (1487م - 1524م) في أوائل القرن السادس عشر المذهب الشيعي الجعفري وجعله المذهب الرسمي لدولته أخذ يتنامى بشكل ملحوظ نفوذ علماء الدين الشيعة (الروحانيون) <sup>(2)</sup>، بحيث بدأ تدريجياً التخلي عن الرؤية الانتظارية التي تعتبر كل سلطة زمنية غير صالحة مدام لا يقودها الإمام المنتظر والمشاركة أكثر في السياسية لا سيّما أوقات الأزمات،

(1) تيبيري كوفيل، المرجع السابق، ص ص 93 - 108.

(2) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة تغريب...أسلمة...ديمقراطية، (دمشق: دار علاء الدين، 2002)، ص 9.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

وكان من أوائل مظاهر هذه المشاركة حسب حيدر حب الله، مع بعض العاملين (نسبة إلى جبل عامل) الذين تصدّوا للوقوف إلى جانب السلطة الصفوية كالشيخ الكركي (940هـ)<sup>(1)</sup>.

وفي العصر الحديث نجد ما يُعرف بـ: **ثورة التبناك (ثورة التبغ)**، عندما أصدر آية الله العظمى ميرزا محمد حسن الشيرازي المرجع الشيعي الأعلى في ذلك الوقت، فتوى تحرم التدخين والتبغ سنة 1891، حيث أفتى بقوله: "إن استعمال التبناكو والتتن بأيّ نحو كان يعتبر محاربة للإمام صاحب العصر والزمان"، وهذا بغرض كسر الامتياز المجحف الذي أعطته الدولة القاجارية للبريطانيين سنة 1890. والذي نتج عنه احتكار من قبل الشركة البريطانية (Major G. F. Talbot) لعملية شراء، بيع وتصنيع التبغ في بلاد فارس<sup>(2)</sup>، لمدة نصف قرن مقابل 15 ألف جنيه إسترليني للحكومة الإيرانية وربع ¼ الأرباح سنوياً<sup>(3)</sup>. ما أدخل حوالي 20 % من الإيرانيين كانوا يعملون في قطاع التبغ في بطالة، وقلص في نفس الوقت من مقدار الخمس (5/1)، الذي تأخذه المرجعية الدينية الشيعية من المؤمنين الإيرانيين<sup>(4)</sup>. كما أتبع الشيرازي فتواه الأولى بثانية أكثر خطورة، جاء فيها: "إذا لم يُلغ امتياز التبناكو بشكل كامل سوف أعلن الجهاد خلال ثمان وأربعين ساعة". ما أدى في الأخير إلى تراجع الملك القاجاري ناصر الدين شاه عن قراره بعد موجة التظاهر والاضطرابات من طرف الشعب الإيراني.

كما أنّ دور رجال الدين الشيعة في الثورة الدستورية (المشروطة) سنة 1906 لا يستطيع أن يُنكره، حيث تزعمها اثنان من كبار الفقهاء الشيعة في إيران، هما: السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله الذهبهاني، والتي دعمها كذلك كبار مراجع التقليد، لا سيّما الشيخ كاظم الخراساني، والشيخ عبد الله المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني<sup>(5)</sup>. وعلى إثر هذه الحركة تحولت بلاد فارس — كما كانت تُسمى خلال تلك الفترة — إلى أول بلد مسلم يشهد تجربة دستورية. احتل في هذا الأخير رجال الدين الشيعة مكانة مُميّزة جداً، فالمادة الثانية من دستور عام 1906 تنص: "أنّه لا يمر قانون من دون موافق لجنة من العلماء تقرر بأنّه غير مخالف للشريعة، ولا تُعدّل هذه المادة أو تلغى حتى ظهور إمام الزمان"، ما دل على النفوذ والقوة التي كان يتمتع المَلّالي آنذاك.

(1) رحيل دندش، "الحوزة العلمية بين الواقع والمرجعي، حوار مع: الشيخ حيدر حب الله"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 28 ديسمبر 2012، شوهد في 13 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2mtfvIW>>

(2) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، المرجع السابق، ص 9.

(3) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 63.

(4) هيثم الكسواني، "موسوعة مصطلحات الشيعة (حرف التاء)"، الراصد، 09 سبتمبر 2010، شوهد في 20 يوليو

2014، في: <<http://bit.ly/2KVTHhp>>

(5) هيثم مزاحم، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

أمّا في عهد الأسرة البهلوية فقد عرف نفوذ المُلالي بعض الانحصار، ففي عام 1936 ألغيت المحاكم الشرعية ثم قام الشاه رضا بحرمان رجال الدين الشيعية من أهم مواردهم المالية من خلال فرض قانون يلزم تسجيل الوثائق القانونية عند كاتب عدل. كما أتخذ إجراءات ترمي إلى تغيير أحوال المرأة من السماح بالاختلاط وعدم فرض ارتداء الحجاب وحتى فرض لباس أوروبي على الناس ولا يستثنى المُلالي من هذا الإجراء إلا بعد الحصول على ترخيص خاص لإعفائهم من ذلك. كما أنّ عدد طلاب الفقه والعلوم الشرعية المسجلين في المدارس الدينية تراجع بشكل ملحوظ من 5984 طالب إلى 785 طالب ما بين سنتي 1925 و 1941، بسبب إنشاء المؤسسات التعليمية الحكومية. وكانت نتيجة هذه الإجراءات التي أقدم عليها البهلوي الكبير — المعجب بالتجربة الكمالية — أنّها لقيت معارضة شديدة من المُلالي، إذ كانوا يعتقدون أنّهم مستهدفون مباشرةً من وراء هذه الإصلاحات الرامية إلى علمنة المجتمع والتقليل من حضورهم فيه والتضييق عليهم (1).

غير أنّها في نفس الوقت خدمهم بحيث أنّ الإصلاحات التي أطلقها رضا شاه (الثورة البيضاء)، والتي علمنت مهنة المعلم والقاضي. ومنه، حرمت علماء الدين من المداخل والدور الاجتماعي المتأتي من هاتين الوظيفتين، أدت إلى ازدهار التعليمي الديني التقليدي أو ما يُسمى بـ: الحوزات العلمية، وعلى رأسها حوزة قم (2).

### الفرع الثاني: حوزة قم والخمينية وحدة مذهبية واختلاف في الرؤى السياسية

تُعتبر حوزة قمّ من أهم مراكز تخريج رجال الدين الشيعية في إيران والعالم، ففيها تلقى تعليمه وألقى دروسه وبدأ نضالاته ضدّ الشاه أهم شخصية شيعية في وقتنا المعاصر (الإمام الخميني)، ما جعل منها أكبر حوزة على مستوى العالم والأكثر تأثيراً في الشيعية في وقتنا الحالي بعد تراجع تأثير حوزة النجف (مرقد الإمام علي)، خصوصاً أنّ لها رمزية دينية هي الأخرى في قلوب المؤمنين الشيعية (مرقد فاطمة المعصومة)، مع أنّها لا تملك تاريخاً عريقاً مقارنة بحوزة النجف أو المؤسسة الدينية الشيعية في إيران، فتأسسها أو بالأصح إعادة تأسيسها لا يزيد قرن من الزمن فقط — في ظل حكم السلالة القاجارية التي حكمت إيران — على يد عبد الكريم الحائري اليزدي (1859 - 1937) عام 1922م.

(1) تيبيري كوفيل، المرجع السابق، ص 35 - 36، 40.

(2) المرجع نفسه، ص 118.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ويُعود الفضل للعرب من أصول عراقية لتحول قُوم المدينة وليس الحوزة إلى مركز حضاري ثم دُيني، حيث استحوذوا على المجال الاقتصادي في هذه البلدة ليمتد فيما بعد للسيطرة الروحية<sup>(1)</sup>. إن دور الحوزة في تخريج علماء الدين الشيعية بمختلف الرتب ومراجع التقليد وتوحدتهم في صورة مؤسسة دُينية شبه رسمية جعلها تلعب دورًا مؤثرًا في دينامية المجتمع الإيراني والسياسة الإيرانية، غير أن الحوزة لا تخلو من وجود تيارات فقهية وسياسية مختلفة وأحيانًا متناقضة، فانتماء الحوزة إلى التيار المحافظ لا يعني بالضرورة أنها سياسيًا دائمًا مع المحافظين، رغم أن النظام استطاع أن يضمن ولاء آيات الله العظمى ومراجع التقليد، فكلهم جزء منه، وهم عشرون فقط، أما الأكثرية من المَلّالي فهم معارضون للنظام، حيث أن ثمانين فقط ممن يحملون درجة آية الله موالون للنظام من أصل 5000. و2000 من درجة حجة الإسلام من أصل 28000 مع النظام<sup>(2)</sup>.

ويبدو جليًا عدم التوافق هذا أثناء الانتخابات، ففي الانتخابات الرئاسية التي نجح فيها الرئيس الأسبق خاتمي ذو التوجهات الإصلاحية أظهرت النتائج تأييده في مدينة قُوم معقل الحوزة. كما أن موقف الخميني الثوري من الشاه كان لا يتوافق مع موقف الحوزة دائمًا، التي كان يتزعمها آنذاك آية الله حسين البروجردي، والتي كانت تدعو إلى إصلاح للنظام دون تغييره ن خلال تطبيق ما جاء في دستور 1906 المعطل من قبل الشاه<sup>(3)</sup>. وتجدد الإشارة في هذا الصدد أن المَلّالي الشيعية يُعد من الناحية السوسولوجية حالة متفردة، إذ يُشكل في حد ذاته طبقة اجتماعية حقيقة مستقلة مؤسسًا وماليًا عن الدولة والنظام، بفضل نظام الخمس والزكاة والهبات المدفوعة من طرف المؤمنين، وبالإضافة إلى طبيعته الراضية للأنظمة السياسية القائمة، نتيجة الموقف الانتظاري (انتظار عودة المهدي) الذي يتبناه والذي حط من قيمة كل سلطة زمنية. كما أن رجال الدين الشيعية أكثر استقلالية وتمسكًا بالتسلسل الهرمي والتنظيم من رجال الدين السنة. ويدل على هذا ألقاب رجال الدين الشيعية والهراركية (التراتبية) التي تميّز هذه الطبقة مقارنة برجال الدين السنة، أين يمر التعليم الحوزي الشيعي، بثلاث مراحل ويعطى خريج كل مرحلة منها لقبًا علميًا تبعًا لها، ينتج عنه بالضرورة مكانة اجتماعية.

(1) روي متحدة، بردة النبي الدين والسياسة في إيران، ترجمة: رضوان السيد، المشروع القومي للترجمة العدد 481 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 21.

(2) وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2011).

(3) فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 52 - 53.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ويُمكن إيجاز هذه المراحل على النحو الآتي: (1) **مرحلة سطح المقدمات**: تعتبر المرحلة الأولى لطالب الحوزة، ويلقب باسم طالب أو مبتدئ. (2) **مرحلة سطح المتوسط**: يُسمى الدراسة فيها ثقة الإسلام. (3) **مرحلة سطح الخارج**: وهي بمثابة الدراسات العالية للطالب الحوزي، وأول مرتبة فيها بعد التخرج هي حجة الإسلام، ومتى كان حجة الإسلام قادراً وأُجيز للاجتهد أصبح يحمل لقب آية الله، أمّا، المرتبة الأخيرة فهي آية الله العظمى، وفيها يتحول العالم إلى مرجع تقليد. والحقيقة، أنّ هذه التراتبية لدى رجال الدين الشيعة لا سيّما عند اكتسابهم مرجعية التقليد أي امتلاكهم لأنصار ومريدين تدل على سعة نفوذهم السياسي وسط جمهورهم المتدينين تحديداً، والذي قد يُشعر حدود أوطانهم وجنسياتهم، ناهيك أنّ لرجل الدين الشيعي مرتبة دينية تمنحه منزلة اجتماعية، وبالتالي، مداخيل ومكاسب عبر الركائز الاجتماعية القائمة أساساً على قوة جمهوره واتباعه، كما تمنحه أيضاً نفوذاً سياسياً مثلما كان الحال مع الخميني أو موسى الصدر. الأمر الذي يضع الزعيم الديني الشيعي في علاقة صراع مع الزعماء السياسيين حول الجمهور نفسه كمدخل إلى السلطة (1). أمّا حوزة قم، فإنّها تضم حالياً أربعة تيارات كبرى؛ وهي كالتالي (2):

- **التيار الديني الرسمي الولائي (الأصوليون)**: هو التيار المؤيد لمشروع ولاية الفقيه المطلقة الديني - السياسي، وبالرغم من أنّ مراجع التقليد وكبار العلماء في هذا التيار قلة فإنّه الأكثر تنظيماً وتمويلاً وسيطرة في الحوزة، وأيضاً الأكثر تغلغلاً في مؤسسات الدولة. مهمة هذا التيار الرئيسية تخريج طلبة علوم دينية موالين لنظام ولاية الفقيه المطلقة، ثم القذف بهم داخل النظام. ومن أهم زعماء هذا التيار نجد: الخميني، خامنئي، محمد بهشتي، ومرتضى مطهري. إضافة، إلى آية الله مصباح يزدي، ومرجعي التقليد: آية الله العظمى مكارم الشيرازي، وآية الله العظمى حسين نوري همداني.

ويُعد مجمع مُدرسي حوزة قمّ الجناح الأقوى الذي يُمثل هذه التيار، حيث تعاضم نفوذه حتّى قيل إنّ الدستور الإيراني في حقيقته، ما هو إلّا نتاج فكري لعدد كبير من أعضاء مجمع مدرسي حوزة قمّ (3). فقد أصبح مجمع مدرسي حوزة قمّ (رابطة المدرسين في الحوزة العلمية) يغطي على كامل الحوزة العلمية إلى درجة يُخيّل إلى الواحد أنّه أصبح مرادفاً لكلمة الحوزة، ويُعتبر هذا

(1) خليل أحمد خليل، سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني من الشرق الأوسط المعاصر، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص ص 244 - 246.

(2) حسن أحمد العمري، المرجع السابق.

(3) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، المرجع السابق، ص 99.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

المجمع نفسه أكبر تجمع علمائي في الجمهورية الإسلامية، حيث يبلغ عدد أعضائه 52 عضواً، بعضهم مراجع تقليد وعلماء وأساتذة من الصف الأول في الحوزات العلمية، كما أنه يضطلع برسالة خطيرة على صعيد المحافظة على الثقافة الإسلامية ودعمها. حيث يحدد المجمع أهدافه، والسياسات التي يسعى إلى تطبيقها على النحو الآتي<sup>(1)</sup>:

- نشر معارف الإسلام المحمدي الأصيل وتعاليم مدرسة أهل البيت؛
- توفير الظروف المناسبة لحاكمية القرآن الكريم وتعاليم العترة الطاهرة والقيم الإسلامية؛
- تهيئة الظروف المناسبة لإنجاز البحوث في حقل العلوم والمعارف الإسلامية وتوجيهها الوجهة الصحيحة؛
- بذل الجهود من أجل إصلاح المناهج الدراسية في الحوزات العلمية واستكمالها والارتقاء بها؛
- شرح المبادئ العلمية والفقهية التي يقوم عليها النظام الإسلامي وولاية الفقيه؛
- خلق الأرضية الملائمة لإعداد الكوادر الحوزوية التي تحتاجها الجمهورية الإسلامية في إيران؛
- القيام بسائر القضايا الضرورية التي تساهم في تحقيق أهداف رابطة المدرسين في الحوزة العلمية بقم.

والحال، أن مجمع مُدرسي الحوزة أصبح يُشكّل شبه حكومة ظل في إيران من حيث مراقبته لعمل رئيس الجمهورية وحكومته ولإعلام والمؤسسات الأخرى في البلاد، بحيث يحرص المجمع على عدم تجاوز الخطوط الحمر فيما يتعلق بالمسائل الدينية الشيعية، وخاصةً العقائدية منها، على غرار مسألة الإمامة وولاية الفقيه، إضافة إلى الحرص على عدم الإسراف في الحريات الفكرية والإعلامية والسلوك الاجتماعي للمواطنين<sup>(2)</sup>. يساعده في فرض نفوذه هذا كمية الصلاحيات الخطيرة التي بيده ودعم المُرشد له واحتكاره للمشهد الديني، حيث يحدد النظام الأساسي له صلاحيات على النحو الآتي<sup>(3)</sup>:

(1) موقع جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم، "النظام الأساسي جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة

العلمية بقم المقدسة"، شوهد في 05 فبراير 2016، في: <<http://bit.ly/2LbV6zu>>

(2) هيثم مزاحم، المرجع السابق.

(3) موقع جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

- تحديد مراجع الدين والتعريف بهم؛
- تحديد السياسات الكلية والإشراف العالي على المسيرة العلمية والتعليمية لطلبة الحوزات العلمية؛
- الإعلان عن موقفها إزاء الأشخاص الذين يتوفرون على الشروط المطلوبة لتقلد المناصب المهمة في إيران (رئاسة الجمهورية، نواب الشعب في مجلس الشورى الإسلامي، أعضاء مجلس خبراء القيادة)؛
- اتخاذ المواقف إزاء كافة القضايا الضرورية في الجمهورية الإسلامية في إيران وشرحها ودراستها؛
- إصلاح الحوزات ووضع البرامج والخطط اللازمة لها بما يتلاءم ونظام إيران والعالم الإسلامي؛
- تشكيل المجلس الأعلى للحوزات العلمية؛
- وضع البرامج لإعداد وتدريب المناهج اللازمة عبر المجلس الأعلى؛
- وضع البرامج الخاصة بالدعوة ونشر الإسلام في داخل إيران وسائر البلدان الأخرى؛
- وضع البرامج من أجل إعداد الدعاة للداخل والخارج؛
- إصلاح واستكمال المناهج الدراسية للحوزات العلمية وإعداد الطلبة عبر الطرق القانونية؛
- الدفاع العلمي والمنهجي عن الإسلام.

تُتيح هذه الصلاحيات للمجمع التحكم غير المباشر في كافة النظام، ابتداءً من المرشد إلى غاية تحديد مراجع التقليد الذين يكونون غالباً ممن يُساندون النظام بغض النظر عن الكفاءة العلمية لهم، ولعل هذه الصلاحية لحد الآن تُعد الأكثر إثارةً للغط والجدل وسط الإيرانيين، فبعد الثورة مباشرةً أعلن المجمع أنَّ آية الله العظمى محمد كاظم شريعتمداري لم يُعد مرجعاً للتقليد بسبب معارضته لتوجه الثورة ولسياسات الخميني لا بسبب نقص كفاءته العلمية. كما نزل المجمع رتبة يوسف صانعي، وهو من الشخصيات والقامات العملية الكبيرة في المجال الديني من آية الله العظمى

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

إلى حجة الإسلام بسبب دعمه للثورة الخضراء في إيران 2009<sup>(1)</sup>، وعلاقته بأية الله منتظري — الذي توفي في العام نفسه —، حيث توجهت الأنظار إليه كخليفة لمنتظري في معارضة النظام.

– **التيار التقليدي:** يُعرفون أيضًا باسم الإخباريين، يُتمثل هذا التيار في مراجع التقليد ورجال الدين المُصريين على الحفاظ على التقاليد الفقهية للحوزة العلمية، بحيث لا يقمونها أنفسهم في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إذ يُؤمنون بقصر مهام الفقيه في المسائل الدينية فقط دون تدخل في الشؤون السياسية. ومن أهم رواد هذا التيار نجد: آية الله محمود طالقاني. أمّا أهم مراجع التقليد الباقين على قيد الحياة فيه، فنجد: آية الله العظمى حسين وحيد خراساني، وآية الله العظمى موسى شبيري زنجاني.

– **التيار التجديدي:** لا يقبل هذا التيار ولاية الفقيه المطلقة مع أنه لا يعارضها وإنما يدعو إلى تقييد صلاحيات الولي الفقيه. ومن أهم مراجع التقليد في هذا التيار نجد: محمد كاظم شريعتمداري، عبد الكريم موسوي أردبيلي، يوسف صانعي، محمد إبراهيم جناتي، وبيات زنجانوفي، غير أنهم غير معترف بهم من طرف النظام أو بالأصح مجمع مدرسي حوزة قم، الجهة المسؤولة عن تحديد مراجع التقليد في إيران. إنّ رجال هذا التيار يدعمون غالبًا مرشحي التيار الإصلاحية أو الشخصيات المُعتدلة سواءً لانتخابات مجلس الشورى أو انتخابات الرئاسة.

– **التيار الديني - العسكري:** هذا التيار ناتج عن محاولة الحرس الثوري زيادة نفوذه في الحوزة العلمية، وهذا من خلال التنسيق مع ممثلية الولي الفقيه في الحرس وتأسيس مدارس دينية مستقلة خاصة بالحرس لتأهيل رجال دين منهم.

والحال، أنّ هذه الانقسامات داخل المؤسسة الدينية الشيعية انعكست بشكل واضح على مكانتها وقوة تأثيرها على المجتمع، حيث يرى **مصطفى اللباد** أنّ حوزة قم والملاي لم يعودا بالأهمية ذاتها التي كانا عليها في بدايات الثورة وقد تراجع نفوذهما لأسباب كثيرة لصالح مؤسسة الحرس الثوري<sup>(2)</sup>. فقد عرف الملاي في عهد خامنئي تهميشًا أكثر وتقلصًا في الدور عكس عهد الخميني الذي أحاط نفسه بأتباعه من رجال الدين، أين غدت المؤسسة الدينية بشكل عام أقل استقلالًا بعدما أصبحت الحوزات العلمية تعتمد كلية على النظام للحصول على الدعم المالي

(1) آرشد كرمي، "مجمع مدرسي الحوزة العلمية في قم يوجّه تحذيرًا لروحاني"، Al-Monitor، 26 يونيو 2014، شوهد في 09 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2JIHX1X>>

(2) مصطفى اللباد، "مسرح الصراع على السلطة في إيران"، جريدة السفير، 06 يونيو 2016، شوهد في 13 أكتوبر 2016، في: <<http://bit.ly/2ujTrhX>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

والسياسي لا سيّما أنّ عدد مراجع التقليد الكبار ما فتئ يتناقص، زد على هذا أنّ المرشد أصبح المسؤول عن تعيين المجلس الذي يدير الحوزات العلمية الرئيسية والمعاهد الدينية في إيران<sup>(1)</sup>. فعلى الرغم أنّ النظام وقّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة غير أنّه في نفس الوقت لم يتوان عن تقييدها بأجهزة أمنية وقضائية لبسط سيطرته عليها وسلبها استقلالها التاريخي وإتباعها له مالياً وإدارياً. وبالتالي تحويلها إلى مؤسسة رسمية تأتمر بأمره.

وتُعد المحكمة الخاصة برجال الدين الأداة الأكثر شهرةً في تدجين الحوزة لصالح النظام، إذ يصفها نقّادها بمحكمة تفتيش العقائد. وهذا من خلال تجريد الكثير من العلماء الأكثر علمًا وتميزًا من رتبهم العلمية ومناصبهم، ناهيك عن سجنهم أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية<sup>(2)</sup>. حيث يتم استعمالها في وجه أيّ رجل دين يُهدد استقرار النظام، في حين تتم مكافأة الداعمين للنظام بمجموعة واسعة الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية حتّى غديّ المُلالي اليوم الأكثر ثراءً في تاريخ إيران والأقل معارضة للنظام أو الإتيان بما قد ينجم عنه حرمانهم من الكثير المزايا التي بأيديهم<sup>(3)</sup>. وهذا أمرٌ جديد ذلك أنّ المؤسسة الدينية الشيعية في إيران في العقود السابقة لطالما كانت معانقة لهموم الناس وملتصقة بتطلعاتهم، خصوصًا في الحقبة البهلوية بحيث كانت قوة العلماء واستمرار دورهم في المجتمع كان دائمًا منوطًا بمحفظتهم على علاقتهم بالرأي العام<sup>(4)</sup>.

مع هذا، يحظى المُلالي بمكانة هامة داخل النظام الحالي، فهُم على رأس أهم المؤسسات في البلاد، بدءً من المرشد ورئاسة الجمهورية، التي تولها في فترات سابقة رجال دين، أمثال: حجة الإسلام علي الخامنئي، وبعده حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني. كما أنّ الإصلاحية محمد خاتمي يحمل رتبة حجة الإسلام. أمّا، الرئيس الحالي حسن روحاني، فقد درس في حوزة قم وتخرج منها برتبة حجة الإسلام. كما أنّ أغلب المجالس بيد أصحاب العمام، مثل: مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، ومجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور دون أنّ ننسى السلطة القضائية، ومجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون كله من رجال دين، رغم أنّ الثورة الخمينية لم تكن من صنيع القوى الدينية وحدها فقط.

(1) مهدي خلجي، "روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات"، معهد واشنطن، أبريل 2014، شوهد في 12

مارس 2016، في: <<https://bit.ly/2KusX7z>>

(2) راي تقيه، إيران الخفية، ترجمة: ايهم الصباغ (الرياض: دار العبيكان، 2010)، ص 40.

(3) مهدي خلجي، "روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات"، المرجع السابق.

(4) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص 9.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ومنذ نجاح الثورة أصبح الدين عاملاً جوهرياً ومتغلغلاً في عملية صنع القرار الإيراني حيث أنّ رجال الدين الشيعة موجودون على جميع المستويات في جمهورية إيران الإسلامية، وفي المؤسسات الاستراتيجية التي تضمن سيطرتهم. لهذا، عادةً ما يحصر النظام على عدم استعداد المُلالي الكبار، حتّى المعارضين منهم لتوجهاته، فهو يلجأ دائماً إلى سياسة الاستيعاب والاحتواء حيال فُهم والمُلالي كقاعدة عامة إلّا في الحالات التي يرى فيها أنّ هذه المعارضة تُشكّل خطراً على استقراره ومكانته مثلما حصل مع بعض المراجع الكبار أمثال، آية الله منتظري، آية الله طالقاني وآية الله شريعتمداري.

ويبقى، أنّ ما يُميّز المؤسسة الدينية الرسمية الإيرانية أنّها مُحتكرةً من طرف طيف أو جناح معين فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة العلمية، إذ يسيطر التيار الولائي على كل من المؤسسة الدينية والحوزة العلمية. وفي هذا السياق يقول وليد عبد الحي: "أن سيطرة المُلالي على الدولة ومؤسساتها يعتبر أحد أهم مشاكل النظام السياسي في إيران، بحيث أن الشحنة الدينية في النظام السياسي أعلى كثيراً من الشحنة الدينية في المجتمع المحلي والتوجه الدولي، وهو ما يفتح المجال لاتساع الشقة بين الطرفين بقدر ما سيُجبر النظام على التكيف التدريجي مع مستوى شحنة المجتمع" (1).

### المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الإيرانية

لطالما اتسمت — عبر التاريخ البشري الطويل — العلاقة بين العسكر والسلطة السياسية بالترابط والتشابك نتيجة امتلاك القادة العسكريين القوة الصلبة التي تمكنهم من فرض منطقتهم وتصوراتهم، وإيران كحضارة عريقة وقديمة تملك هي الأخرى تاريخاً عسكرياً عريقاً، كما أنّها لن تخرج عن تلك القاعدة التي تحكم العلاقة بين العسكري والسلطة السياسية إلى درجة أنّ جزءاً مهماً من تاريخها ما هو سوى تاريخ لقادة عسكريين كبار، بل ربّما ستزيد عليها نتيجة طبيعة نظامها السياسي وخصوصيته الثورية، ناهيك عن الازدواجية التي تميّز مؤسستها العسكرية.

والحقيقة، أنّ للتاريخ العسكري في إيران حصةً مُعتبرةً من مجد هذه الدولة العريقة سواءً في الحقبة قبل الإسلامية أو بعدها، ففي التاريخ القديم عُرفت بلاد فارس كأحدى أكبر القوى العسكرية والحربية في العالم القديم، والتي سيطرت على جزءٍ مهمٍ منه، وقد ذكر عدد لا بأس بهم من الفلاسفة اليونان عند حديثهم عن الأنظمة السياسية غير الهيلينية (Non-Hellenic)

(1) وليد عبد الحي، "إيران ومؤشرات ذات معنى"، شوهد في 13 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uuvljO>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الإمبراطورية الفارسية كنظام سياسي ذو نزعة عسكرية، كما كانت منافسة حادة بين الرومان والفُرس خلدها القرآن الكريم في إحدى سوره.

أمّا، في الحقبة الإسلامية فقد تمكن العديد من القادة العسكريين الفُرس من إقامة إمارات خاصة بهم بعد ضعف السلطة المركزية على غرار البويهيين والسامانيين. وفي الفترات اللاحقة أيضًا لظالما لعبت القوات المسلحة دورًا مهمًا في إيران منذ توحيدها في عهد السلالة الصفوية (1501 - 1722)، ثم في عهد القاجاريين (1781 - 1925)، الذين استبدلوا الجيوش القبليّة بجيش أكثر حداثة. ويُغزى قيام دولة إيران الحديثة بل حتى تسمية إيران (كانت تُسمى بلاد فارس) إلى أحد القادة العسكريين الكبار الذي تمكن من إسقاط دولة القاجاريين، أين تمكن رضا شاه (بهلوي) من تأسيس أول جيش إيراني حديث ووطني، ناهيك أنه على غرار ابنه اعتمد عليه بشكل كبير في تسيير شؤون البلد واحكام قبضته عليها.

بيد أنّ الثورة الخمينية عام 1979 على الرغم من أنّها كانت تهدف بالأساس إلى تغيير النظام وليس إسقاط الدولة — كما أشرنا سلفًا — إلا أنّها أحدثت تغييرًا في بنية القوات المسلحة الإيرانية من خلال خلق قوة موازية للجيش النظامي بحيث أصبحت القوات المسلحة الإيرانية — في حالة غريبة في العالم — تتألف من مجموعتين متميزتين لكل واحدة منها طبيعتها وخصائصها، وظروفها الخاصة التي ولدت فيها وكذا رؤية مغايرة عن الأخرى، وهما: الحرس الثوري الإيراني، والجيش النظامي. وبين هاتين القوتين تجري المنافسة على التموّج داخل النظام وعلى النفوذ.

### الفرع الأول: حرس الثورة الإسلامية (GRI)

يُعتبر حرس الثورة الإسلامية (سپاه پاسداران انقلاب اسلامي)، المعروف أيضًا باسم حرس الباسداران — والذي يعني جيش الأوصياء — أحد أركان القوة العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفاعلاً أساسياً ومهمًا في السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية، تأسست قوات حرس الثورة الإسلامية عقب الثورة الخمينية مباشرةً وتحديداً في 5 مايو 1979، بمرسوم صادر عن آية الله الخميني. ويُعتبر المرشد القائد الفعلي لها حسب نص الدستور، كما يملك حق تعيين وعزل قادة الحرس وجنرالاته على الأقل نظريًا. ومنذ تأسيسه ومازال الحرس الثوري الإيراني يُشكّل حالةً نادرةً في العالم للقوات الثورية، حيث استطاع الاستمرار في النشاط كقوة ثورية وعقائدية دون فقدان بريقه الإيديولوجي. إضافة إلى هذا يلعب دورًا كثيرة ومميّزة في ظل النظام الإسلامي جعلته يحظى في

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

نهاية المطاف بمكانة خاصة داخل بنية نظام المَلّالي وضمن عملية صنع القرار السياسي؛ عواملٌ كثيرةٌ مُمكن أن تُرجع إليها هذا النجاح رغم كثرة المُعارضين للحرس لعل أهمها حماسه الثوري الذي تمكن من الحفاظ عليه وولاء المُطلق لخط الإمام.

كما أنّ دوره البُطولي إبان الحرب مع العراق وتضحياته التي كانت تُشبه من طرف القادة الدينيين آنذاك بتضحيات الحسين بن علي في موقعة كربلاء زادت من شعبيته لدى العامة والرأي العام الداخلي، بيّد أنّ الحرس الثوري لم يكتف بهذا، فقد طور من نفسه بما يتناسب مع منطق الدولة ومؤسساتها، فحافظ على علاقته بالمرشد، وقذف برجاله المُخلصين في مختلف مؤسسات النظام وتغلغل فيه بشكل منقطع النظير. تحول وتكيف جعل من الحرس الثوري مؤسسةً ضخمةً جدًّا بإمكانيات وميزانية كبيرة تشتغل في عدة مجالات: عسكرية، أمنية، اقتصادية، إعلامية، وحتى دّينية واجتماعية، حتى قيل إنّه أصبح دولة داخل دولة.

والحقيقة، أنّ الحرس ما كان ليكون على هذا الحال لولا بعض الظروف الخاصة التي أحاطه به لعل أهمها تزكية الخميني له، والأهم من هذا كونه كان بمثابة البديل الوحيد للجيش النظامي (الإمبراطوري) فتاريخ الجيش النظامي وموقفه من الثورة الإسلامية جعل الثقة فيه مغامرة كبيرة. حيث كان للجيش النظامي في عهد الشاه دورٌ كبير في القمع والسيطرة التي كان مفروضة على الشعب الإيراني ما جعله يكتسب سمعةً سيئةً عند العامة، وفي خضم الثورة الخمينية بقي الجيش وفيًا ومواليًا للعائلة المالكة ولم تتحرك قواته على الإطلاق ضدّ الشاه<sup>(1)</sup>. شكّل هذا بعد نجاح الثورة حالة من الارتياب والخوف من قيام الجيش بالانقلاب عليها، خاصةً أنّ تجربة حكومة محمد مصدق مازالت في الأذهان، فقرر الخميني تأسيس الحرس الثوري كقوة عسكرية موازية للجيش الرسمي من أجل الحفاظ على الثورة ومقدراتها وكذا محاولة تصديرها.

ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في بداية الأمر بطريقة عشوائية على هيئة مليشيا شعبية ضعيفة التدريب والتنظيم وغير متجانسة بالمرّة تضم حوالي 4000 عضو، إذ يُعد الحرس الثوري في الأصل قوات شبه عسكرية لكنّه فيما بعد نجح في تطوير نفسه لا سيّما سنوات الحرب ضدّ العراق، ليصبح جهازًا عسكريًا مُنظمًا يظهر الالتزام بالشريعة الإسلامية، إضافة لكونه وسيلة

(1) رائد الخمار، "الأرشيف البريطاني: تحالف المَلّالي والطلبة وتجار البازار يسقط الشاه"، القبس الكويتية، 06 يناير

2010، شوهد في 12 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2La5k3r>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

رئيسية لتصدير الثورة الإسلامية<sup>(1)</sup>. وقد أشار الدستور الإيراني في المادة (105) إلى قوات الحرس بوصفها بالجيش العقائدي الذي يسعى للحفاظ على الثورة ومنجزاتها والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الإلهية ونشر حاكمية الله في العالم طبقاً لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما منحت المادة (150) صفة الديمومة لهذه القوات.

وإضافة إلى هذه المهام المنصوص عليها دستورياً، يُحدد قانون الحرس الثوري بعض المهام الأخرى له على الصعيدين الداخلي والخارجي، منها<sup>(2)</sup>:

- حماية الثورة وأمنها وقمع كل القوى المناوئة للثورة؛
- دعم حركات التحرير في العالم وضرب الانفصاليين؛
- حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في العالم؛
- الحفاظ على الحدود من نقل الأسلحة والجواسيس والعلماء؛
- إقامة الدوريات في الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح.

بينما يُشير القائد السابق للحرس الثوري يحيى رحيم صفوي بقوله: "بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، فهي على غرار الثورة الإسلامية وفلسفتها تتميز بأهمية وطابع عالمي يسعى لنصرة كل مستضعفي الأرض ومناهضة المستكبرين، ما يعني أن حدود الثورة الإسلامية هي حدودها، وعلى هذا يملك الحرس شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي، وتركيزاً في كل من لبنان والعراق ودول الخليج"<sup>(3)</sup>. والواقع، أننا لا نعلم بالتحديد عدد العناصر التابع للحرس الثوري حيث ليس هناك أرقام رسمية حول هذا الأمر بسبب ما يتضمنه المجال الأمني والعسكري من سرية والعزلة التي كانت فيها إيران، غير أن بعض الأرقام غير الرسمية تذهب إلى حوالي 125 ألف عنصر. أما تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في لندن فتشير إلى 350 ألف عنصر، في حين يرى معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (CISI) في واشنطن أن عدد أفرادها لا يتجاوز 120 ألفاً<sup>(4)</sup>.

(1) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، ط 3، دراسات مترجمة 3 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1998)، ص 9.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص ص 135 - 136.

(3) نزار عبد القادر، "السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 58 (تشرين الأول 2006)،

شوهده في 25 ديسمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2hAv9s5>>

(4) "تعرف على الحرس الثوري الإيراني"، الجزيرة، 14 أكتوبر 2017، شوهده في 17 مارس 2018، في:

<<https://bit.ly/2KEeJg5>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

كما يُسيطر الحرس على حوالي 200 ألف من المُتطوعين الشباب والكبار ينتظمون في قوة دعم تُعرف باسم **باسيج المستضعفين** (قوات تعبئة المستضعفين) <sup>(1)</sup>. ويتكون الحرس الثوري الإيراني من خمسة فيالق أو وحدات رئيسية، وهي: القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات التعبئة الشعبية (الباسيج) وفيلق القدس (قوات خاصة)، يرأسها مجتمعة حاليًا اللواء محمد علي جعفري <sup>(2)</sup>. كما أنه يختص في حالة غريبة في العالم بحق التجنيد الإجباري.

إنّ تمكن مؤسسة الحرس بمرور الوقت بالقيام بعملية تطوير هيكلية وتنظيمية مُركبة ومُعقدة بدون التضحية بشخصيته الثورية والحماس والاندفاع الثوريين لديه يُعد في حد ذاته أكبر نجاح حققه، كما يُمكن اعتباره مؤشراً من مؤشرات القوة لديه، إلا أنّ المؤشر الأهم لقوة الحرس ونضجه في مجال التنظيم ذلك التطور المتزايد في الأسلحة التي يُزعم أنّه يقوم بصنْعها محلياً <sup>(3)</sup>، حيث استطاع الحرس تطوير الصناعات العسكرية الخاصة به بشكل ملحوظ رغم حالة الحصار المفروضة على إيران، حتّى باتت بعض الأطراف الدولية مُتخوفة من امتلاكه القدرات النووية، خصوصاً أنّه كان ضمن البرنامج النووي الإيراني ومسؤولاً عن حماية المنشآت النووية.

ويملك الحرس الثوري ميّرتين ينفرد بها عن باقي المؤسسات العسكرية في العالم ومن ضمنها الجيش النظامي الإيراني، **الأولى**: كونه يُشكّل قوة سياسية، فالقوات النظامية ذات عقيدة كلاسيكية؛ أي ليس لها توجه سياسي مُحدد، الأمر الذي يجعلها تدين بالولاء لأيّ نظام كان نظراً لتوجهها الوطني الذي اكتسبته خلال عهد العائلة البهلوية. ولا شك أنّ هذه الطبيعة غير المُسيّسة أعطتها إلى حد ما قدرة على البقاء رغم إضعاف نظام الخميني لها بعدما وضعها تحت الرقابة السياسية الشديدة. وفي المقابل، يرى الحرس الثوري أنّ دوره السياسي ليس فقط أمراً مُسموحاً به بل هو جزء من رسالته في الدفاع عن الثورة الإسلامية التي ينص عليها الدستور. أمّا الميزة الثانية: كون مؤسسة الحرس تتمتع باستقلالية مُميّزة نابعة من عدم تسلط أيّة عائلة أو قبيلة أو جماعة إقليمية أو عرقية عليه ما يسمح لها كمؤسسة بتطوير نهجها ومقدرتها على اتخاذ القرارات المتماشية مع مصالحها بدلاً من مصالح الجماعة التي تسيطر عليها عادة. فتتحرك الحرس ككتلة

(1) أروندي إبراهيميان، المرجع السابق، ص 237.

(2) هاني نسيرة، "الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف"، معهد العربيّة للدراسات، 06 نوفمبر 2012، شوهد في 30 يونيو 2016، في: <http://bit.ly/2zB0zvvr>

(3) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 21 - 24.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

منسجمة ومتجانسة يزيد من تأثيره ودوره في عملية صنع القرارات داخل النظام<sup>(1)</sup>. فضلاً عما سبق، يُعتبر الحرس الثوري الإيراني منظمةً مُعقدةً جداً لها علاقات وروابط مع مختلف الطبقات والفئات والجماعات في الداخل كما في الخارج.

إنّ اعتبار الحرس الثوري نفسه المُجسد الفعلي للإيديولوجية الثورية وحاميها بنص الدستور وتركية من الخميني — لا سيّما بعد الفراغ الذي أحدثه حل الجهاز السياسي والحزبي الذي كان يتولى هذه الوظيفة (الحزب الجمهوري الإسلامي) — فسح له المجال واسعاً لاحتكار الشرعية الثورية. وعليه، فالمشاركة في السياسة في هذه الحالة أمرٌ ضروري وحتمي يدخل ضمن مهامه مما جعله بحكم الواقع يدخل في الكثير من الصراعات والمصادمات المباشرة وغير المباشرة مع السياسيين من داخل وخارج النظام، وهذا بغض النظر عن التوجه أو التيار السياسي لهم إذ لا يُعتبر الانتماء إلى التيار المُتشدّد مثلاً عائقاً لتوجيه انتقادات أو عرقلة عمل الحكومة. ويظهر هذا الأمر بشكل جلي لو عُدنا إلى التاريخ قليلاً، فمنذ انتصار الثورة والحرس يلعب دوراً معقداً في الصراعات السياسية كان أولها مع مهدي بازرگان أول رئيس حكومة (1979 - 1980) والمعارض لإنشاء هذه القوة المسلحة أو على الأقل دمجها تحت راية الشرطة أو الجيش النظامي، والذي أُجبر على الاستقالة بعد أزمة الرهائن الأمريكيين.

حيث ذهب بعض المُحللين أنّ قادة الحرس والمُلاي المُحافظين المُسيطرين على المجلس الثوري والمعارضين لسياسة بازرگان لعبوا دوراً فيها بغرض إسقاط الحكومة والمجيء بالأصولي محمد علي رجائي. لكنّ صراع الحرس مع أول رئيس للجمهورية أبو الحسن بني صدر (1980 - 1981) إلى غاية غزله يُعتبر الأخطر في تاريخ الحرس وأكبر لكمة يتلقاها الحرس كما يصفه أحد القادة السابقين للحرس (جواد منصور). فبعد التخلص من بني صدر بتحالف مع المُلاي بدأت وحدات الحرس الثوري حياةً جديدة، اكتسبوا فيها قوة ونفوذ أكثر فقد لاحت لهم الفرصة حينذاك لشن معركة مفتوحة ضدّ المجموعات اليسارية الماركسية والشيوعية للقضاء عليها، وفي جبهات القتال (الحرب مع العراق) جرى تزويدهم بالأسلحة والمعدات بعدما كان يرفض بني صدر تزويدهم بالأسلحة الثقيلة، حيث كان يتقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة بتفويض من الخميني شخصياً، إضافة إلى كونه رئيساً للجمهورية، وفي نفس الوقت تحسنت علاقات الحرس مع الجيش

(1) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 25.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

النظامي، كما أنه استطاع إثبات قدرته في الدفاع عن البلاد والنظام الإسلامي على حد وصف جواد منصورى (1).

التحدي الثاني الذي واجه الحرس بعد بني صدر كان هذه المرة مع رجل دين وسياسي من نوع خاص، هاشمي أكبر رفسنجاني — رئيس مجلس الشورى الإسلامي في تلك الفترة — المحافظ البراغماتي عندما تولى نيابة عن الخميني مهام القائد العام للقوات المسلحة، أين حاول دمج الحرس مع الجيش النظامي من خلال دمج قيادة الأركان لكل القوتين في مقر واحد، ثم محاولته إضعاف الرجل القوي في الحرس محسن رضائي سياسياً من خلال تحميله نتائج الهزائم أمام العراق. غير أن محاولة التطويق هذه لم تتجح في إضعاف أو النني به عن السياسة بل كاد رفسنجاني أن يدفع حياته ثمناً لهذا الأمر سنة 1988، بعد محاولة اغتياله من بعض عناصر الحرس (2). وبعد وصول آية الله علي خامنئي كمرشد جديد للجمهورية (1989 -) أعطى هذا الأخير بُعداً جديداً للحرس الثوري الإيراني لا يقتصر على الداخل فقط، وهذا من خلال إنشاء فيلق القدس (سپاه قدس)، وهو عبارة عن قوات للنخبة، وظيفتها الأساسية تصدير الثورة وخدمة مصالح النظام خارج الحدود الإيرانية، حيث يُعد المسؤول رقم واحد عن عمليات الحرس في الخارج، وكذا التنسيق مع حلفاء إيران على غرار حزب الله اللبناني وحماس والحوثيين. وتذهب بعض الأرقام إلى أن عدد عناصر فيلق القدس ما بين خمسة آلاف (5000) ومائة وخمسون ألف (15.000) عنصر (3).

والحق، أن قوات الحرس الثوري مكلفة بشكل رئيسي بالحفاظ على إسلامية النظام وجمهوريته ومثل ومبادئ الثورة الإسلامية. ومن أجل هذا الغرض نجد الحرس الثوري يجمع بين الأدوار العسكرية التقليدية وغير التقليدية، ناهيك عن التركيز على أعداء الثورة في الداخل والخارج. كما يُعتبر الأداة الأساسية لنشر إيديولوجية الثورة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. وهو مُخلص بشدة لنخبة رجال الدين الإيرانيين المُتشددين لا سيما المُرشد. كما يُعد الرابط الرئيسي لإيران مع وكلائها في الخارج والذين يستخدمهم النظام لتعزيز نفوذه العالمي.

(1) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 81.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص

(3) Anthony Cordesman, Martin Kleiber, *Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities/The Threat in the Northern Gulf*, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 2007, pp 78-79.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ولإنجاز مهامه على أكمل وجه لم يكتفي الحرس بالجمع بين يديه القوة العسكرية الصلبة والدور السياسي الاستراتيجي حتى بدأ يفكر في اقتحام المجال الاقتصادي، فقد لاحظ الكثيرون أنَّ دور الحرس — الجناح الأكثر ولاءً للقيادة الدينية ضمن القوات المسلحة — في المجال الاقتصادي ما فتئ يتزايد يوماً بعد يوم. ففي فترة حكم الرئيس الأسبق أحمددي نجاد مثلاً — والذي قيل إنَّه كان قائداً في الحرس الثوري خلال الحرب العراقية - الإيرانية — توسع مجال نفوذ هذه المؤسسة بشكل كبير. ويبدو أنَّ الدافع من وراء توسيع الدور الاقتصادي للحرس يكمن في توفير المكافآت والهبات للمسؤولين رفيعي المستوى وتأمين دخل أكثر لمساندة الميزانية المخصصة له من قبل الحكومة<sup>(1)</sup>. كما قيل إنَّ الرئيس نجاد أراد تحرير الصناعات الاستراتيجية من النفوذ الأجنبي لا سيما قطاع الطاقة حتى يتسنى للمؤسسات المرتبط بالحرس الحصول على عقود في هذا المجال، على غرار تلك التي حصل عليها في مجال التنقيب على الغاز في أكبر حقل للغاز في العالم غاز الشمال (North Dome).

كما أقام الحرس شركات خاصة بالمشروعات الحكومية من خلال استعمال النفوذ السياسي القوي له للحصول على المشاريع والعروض الأعمال التجارية<sup>(2)</sup>. حيث قُدرت الشركات التابع له بأكثر من مائة شركة عملاقة (منها: تعاونية، مقاولات، تجارية، صناعية،...) تعمل في كافة المجالات القانونية وغير القانونية، أهمها على الإطلاق: شركة خاتم الأنبياء، المُتخصص في المقاولات، المؤسسة التعاونية للحرس الثوري، ومؤسسة كوثران<sup>(3)</sup>. كما يدير الحرس قرابة سبعين رصيفاً بحرياً غير خاضع لسلطة الجمارك ولا تدخل وارداتهم في ميزانية الدولة. كما أقحم الحرس قوات التعبئة "الباسيج" التابعة له إلى السوق عن طريق بيع التجزئة، وافتتح الحرس والباسيج أكثر من ثلاثمائة جمعية استهلاكية تعاونية<sup>(4)</sup>.

والواقع، أنَّ إمبراطورية رجال أعمال الحرس الثوري الإيراني مازالت في توسع من خلال الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد، حتى أنَّ بعض التقارير تذهب أنَّ قوات الحرس الثوري الإسلامي تُشكّل ثلث الاقتصاد الإيراني، ويُعزى نجاح الحرس في تكوين شبكة الأعمال القوية

(1) جمال عبيدي، "مراكز القرار في إيران"، حركة النضال العربي لتحرير الأحواز، 08 أكتوبر 2013، شوهد في

15 يونيو 2015، في: <<https://bit.ly/2MDhqzd>>

(2) كينيث كاتزمان، "إيران: الأدوار الاقتصادية والسياسية لمجموعات البنياد"، شوهد في 13 يونيو 2014، في:

<<http://bit.ly/2Ng9q7J>>

(3) جمال عبيدي، المرجع السابق.

(4) حسن أحمد العمري، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

المرتبطة به بدرجة أولى إلى الحصار والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران، والتي كان الغرض منها إجبار طهران على التخلي عن برنامجها النووي.

كما أدرك الحرس أنّ القوة العسكرية والاقتصادية لا تكتمل ما لم يكن ورائها إعلام خاص وقوي يحميها ويدعم توجهاتها، وبذلك سعى إلى امتلاك والسيطرة على وسائل الإعلام، خصوصاً الجماهيرية منها (تلفزيون، إذاعة، صحافة مكتوبة)، إضافة إلى المواقع الإلكترونية على الأنترنت، حيث يملك الحرس ترسانة إعلامية هامة في إيران تبت بمختلف اللغات، إذ يقدر عدد الفضائيات التابعة له بستة وثلاثون فضائية ناطقة باللغة العربية فقط<sup>(1)</sup>. وتُعد صحيفة **جوان** اليومية اللسان الرئيسي للحرس.

كما يتبع جيش الفضاء الافتراضي الإيراني (Iranian Cyber Army) للحرس الثوري، والذي يُعد أحد أحسن الجيوش الإلكترونية في العالم. ففي العام 2013، ذكر الجنرال الإيراني في الحرس الثوري الإسلامي **محمد حسين سبهر** أنّ إيران لديها رابع أكبر قوة إلكترونية بين الجيوش السيبرانية في العالم، مؤكداً أنّ قوة الحرس الثوري تعتبر التحدي الرئيسي للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة<sup>(2)</sup>. كما اقترح الحرس المجال الديني (التيار الديني - العسكري) من خلال تأسيس مدراسه الدينية الخاصة والتي تتولى تعليم وتدريب عناصره حتى يصيروا في المستقبل ملألي كبار مما يفتح الباب أمامهم لتولي مسؤوليات كبرى في النظام الإسلامي، ناهيك عن الحفاظ على العقيدة الإيديولوجية عند أفرادها، ولعل أشهر مدرسة أنشأها الحرس في هذا المجال حتى الآن هي مدرسة الشهيد فضل الله محلاتي، هذا الأخير الذي كان يشغل منصب ممثل المرشد الأعلى في الحرس الثوري.

أمّا، قادة الحرس فما يُميّزهم هو استمرارهم في مناصبهم لفترات زمنية مُحترمة، لعل أطولها كانت مع **محسن رضائي**، حيث لم يعرف الحرس منذ تأسيسه إلى غاية اليوم سوى أربعة قادة، وهم: **مصطفى تشمران** (1979 - 1981)، **محسن رضائي** (1981 - 1997)، **يحيى رحيم صفوي** (1997 - 2007)، **محمد علي جعفري** (2007 - ). كما أنّ الكثير من قادة الحرس يتقاعدون في سن مبكرة نسبياً — حوالي 50 عاماً — ثم ينضمّون إلى نُخبة إيران السياسية والاقتصادية، على غرار: **محسن رضائي**، **علي شمخاني**... وغيرهم. ففي المجال

(1) جمال عبيدي، المرجع السابق.

(2) Waqas Amir, "Israeli Think Tank Acknowledges Iran as Major Cyber Power, Iran Claims its 4th Biggest Cyber Army in World", **Hack Read**, 18/10/2013, accessed on 02/12/2017, at: <<http://bit.ly/2uuHUM0>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الاقتصادي مثلاً يسيطر عددٌ مهمٌ من القادة السابقين للحرس على صناعات حساسة وثقيلة. نفس الحالة تتكرر في المجال السياسي فمن بين مائة واثنان وخمسون عضواً جديداً في البرلمان الذي تم انتخابهم عام 2004 مثلاً، فإنَّ واحد وتسعون هم أعضاء سابقين في الحرس، كما تمكن محسن رضائي أن يكون أميناً عاماً لمجمع تشخيص مصلحة النظام لفترة زادت عن العقدين (1997 - حتى الآن). كما أنَّ أربعة وثلاثون ضابطاً سابقاً في الحرس احتل مناصب رفيعة في حكومة نجاد، وثلاثة عشر من أصل ثمانية عشر من وزراء حكومة نجاد أعضاء سابقين في الحرس الثوري الإسلامي<sup>(1)</sup>. إضافة، أنَّهم يُشاركون باستمرار في الانتخابات الرئاسية، ففي، الانتخابات الرئاسية 2005 مثلاً كان هناك ثلاثة مُرشحين من الحرس الثوري، وفي الانتخابات الرئاسية 2009 و2013 ترشح محسن رضائي. وبهذا، تكونت شبه قاعدة تقول إنَّ السبيل الرئيسي الذي يستطيع من خلالها شباب طموح من المُوالين لخامنئي دخول الساحة السياسية والترقي إلى أعلى المناصب هو عبر أجهزة المخابرات والحرس الثوري<sup>(2)</sup>.

إنَّ مؤسسة الحرس الثوري تملك حالياً الكثير من النفوذ الداخلي والخارجي، فهي ثالث أكبر مؤسسة بعد الشركة الإيرانية الوطنية للنفط وأوقاف الإمام الرضا في مدينة مشهد<sup>(3)</sup>، كما يُعد الحرس الثوري من أكثر مراكز السلطة المُستقلة في إيران. وإلى جانب كونه الحارس الوفي للنظام الإسلامي، فإنَّ الحرس الثوري الإسلامي كمنظمة سياسية وعسكرية يدير مجموعة من النشاطات الاقتصادية والتجارية ويمارس نفوذاً كبيراً من خلال أعضائه السابقين في فروع السلطة الثلاث وخارجها حيث نجح في تنويع مهماته وزيادة ثقله في المجتمع والاقتصاد والسياسة داخل وخارج إيران.

كما أنَّ تاريخ هذه المؤسسة يوضح بجلاء كيف لعبت — ومازالت تلعب — دوراً سياسياً وأمنياً واقتصادياً إلى جانب دورها العسكري بحيث شارك الحرس في أهم الأحداث والقضايا الحساسة الداخلية والخارجية منها، التي تمس إيران، مثل: الانقلابات، وانتفاضة الأُقليّات، والحرب العراقية - الإيرانية، والحرب الأهلية اللبنانية، وحرب البوسنة والهرسك، وملف إيران النووي، والثورة الخضراء، والتدخل في سورية، ومعركة الموصل 2014، إضافة إلى العمليات العسكرية ضدَّ

<sup>(1)</sup> Ali Alfoneh, "Eternal rivals? The Artesh and the IRGC", *American Enterprise Institute*, 28/11/2011, accessed on 27/02/2018, at: <<http://bit.ly/2L9EkkA>>

<sup>(2)</sup> مهدي خلجي، "عسكرة السلطة القضائية في إيران"، المرجع السابق.

<sup>(3)</sup> هدى النعيمي، "الحرس الثوري ... ذراع إيران الخارجي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 09

يونيو 2014، شوهد في 02 يوليو 2016، في: <<http://bit.ly/2ujJd0I>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). كما استطاع نتيجة لقوته ونفوذه أن يتدخل في شؤون الجيش النظامي بتعيين أحد رجالته **علي شمخاني** قائداً عاماً لقوات البحرية النظامي، ثم وزيراً للدفاع، ثم أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. حتى أن الباحث **راي تقيه** (Ray Takeyh) أصبح يرى أن الحرس الثوري في الوقت الراهن لم يعد أداء لفرض قرارات النظام فحسب، بل يشارك في الكثير من القضايا الحساسة داخل الدولة، خصوصاً ذات الطابع الأمني<sup>(1)</sup>. أما، **كاتزمان**، وهو أوائل الباحثين الذي كتبوا عن الحرس الثوري، فيعتقد أن الحرس بحكم بنيته لم يكن أداة في يد أية جهة، مع أن السياسيين بمختلف توجهاتهم حاولوا السيطرة عليه أو تدجينه لكن بدون جدوى. وحتى المَلالي وإن جمعهم مع الحرس تحالفات وأفكار مشتركة غير أنهم فشلوا أيضاً في السيطرة عليه، يظهر هذا الفشل جلياً من خلال استحداث منصب رسمي يُسمى المشرف على الحرس ثم خُفضت رتبته بعد عام 1982 ليصبح ممثل المرشد لدى الحرس.

بينما يرى رأي مخالف أن خامنئي نجح إلى حد بعيد في السيطرة على الحرس، فمنذ توليه السلطة استطاع أن يحول الحرس الثوري من مجرد قوة عسكرية إلى مجمع ديني وسياسي واقتصادي وثقافي يُسيطر على وسائل الإعلام والنظام التعليمي في البلاد لكنه في نفس الوقت قام بتجيمه من خلال تطهيره زعمائه التاريخيين أو الحرس القديم فيه وتعيين ممثليه الشخصيين في جميع صفوف الحرس، إضافة إلى تعيين نواب القادة بنفسه والذين هم مسؤولون بشكل مباشر أمامه مما جعل أي قائد في الحرس لا يجراً على معارضة سلطة المرشد الأعلى رغم قوة الحرس كمؤسسة<sup>(2)</sup>.

ويعتمد الحرس بحكم موقعهم القوي داخل النظام على سياسة تُسمى بـ: **حافة الهاوية** (Brinkmanship) من أجل الضغط على خصومهم، حيث تتيح له هذه السياسة الحفاظ على صورته الذاتية ومن تم شرعيته الثورية، أين أكدت عدة شخصيات مما يُطلق عليهم تسمية الفصيل الوطني بقيادة رفسنجاني وخاتمي أن الحرس الثوري شكل العقبة الرئيسية أمام تغيير سلوك إيران الراديكالي لا سيما تجاه الولايات المتحدة وحلفائها. وتؤكد التجربة السياسية الإيرانية تصادم الحرس المُستمر مع رؤساء الجمهورية، فقد شهدت علاقة الحرس مع أحمدني نجاد الكثير من التوتر في عهده الثانية رغم كونه كان محسوباً على جناح الحرس، في حين تم نشر في فترة ليست بالبعيدة قائمة برواتب مرتفعة (خيالية) يتقاضها قادة الحرس في الصحف الإيرانية تمت تفسير

(1) راي تقيه، المرجع السابق، ص 49.

(2) مهدي خلجي، "روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات"، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

هذا السلوك من الحرس على أنه محاولة من الرئيس حسن روحاني للتقليل من نفوذهم وإثارة السخط عليهم في ظل الوضع الاقتصادي الهش الذي تعرفه البلاد. حيث ووصف إياهم بـ: "دولة تحمل السلاح داخل الدولة"<sup>(1)</sup>.

إنَّ فُدرَة الحرس على ممارسة النفوذ على السياسات الخارجية والمحلية والأمنية أصبحت لا شك فيها في الوقت الحالي، فالحرس لم يُعد يعمل في الظل أو وراء الستار كما كان في الماضي، حتَّى أنَّ بعض المصادر أصبحت تشير أنَّ المرشد خامنئي عندما يتعلق الأمر بالمسائل السياسية في الشرق الأوسط، فإنَّه أكثر إصغاءً لجعفري وسليمانى أكثر من روحاني أو ظريف.

### الفرع الثاني: جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ARTESH)

على عكس الحرس الثوري لا يحظى الجيش النظامي الذي يُسمى رسمياً جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارتش جمهوری اسلامی ایران) بأيِّ اهتمامٍ سواءً على مستوى وسائل الإعلام أو من طرف الباحثين المتخصصين، كما أنَّ دوره ضمن النظام السياسي منعدم تقريباً داخلياً وخارجياً، هذا الخلل في الأهمية مقارنة بالحرس لا يزال قائماً رغم مرور عدة عقود على الثورة الإسلامية وتبدد أسباب الريبة والخوف من الجيش. والحقيقة، لا يُمكن تفسير هذا الخلل سوى بالعودة إلى تاريخ وبنية كل من الجيش والحرس لا سيَّما أنَّ الجيش النظامي يتفوق على الحرس الثوري من حيث التركيبة العددية بحوالي ثلاثة أضعاف (350.000 للجيش النظامي مقابل 125.000 للحرس)، ومن حيث العتاد الحربي<sup>(2)</sup>.

تأسس الجيش الإيراني الحديث في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على يد رضا شاه المعجب بتجربة كمال أتاتورك في التحديث وإنشاء جيش تركي قوي وحديث، وقد كان لدى رضا شاه بهلوي رؤية لجعل إيران قوة إقليمية كبرى. ولهذا بادر بإرسال آلاف الضباط إلى أكاديميات عسكرية أجنبية واستأجر ضباط غربيين لتدريب القوات المسلحة الإيرانية الصغيرة والمتنامية آنذاك. وقد نجح رضا خان في تطوير الجيش الإيراني

(1) أمير طاهري، "روحاني وترمب: معاً في مواجهة {الحرس الثوري}؟"، الشرق الأوسط، رقم العدد [14101]، 07

يونيو 2017، شوهد في 18 يونيو 2017، في: <<https://bit.ly/2uxt19l>>

(2) Kenneth Katzman , "The Politics of Iran's Regular Army ", Congressional Research Service, 15 /11/2011, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2NLYHHL>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

بشكل جيد، حيث أصبح الجيش أكثر احترافية وغير خاضعة للنفوذ الخارجي إلا أن عيبه الأساسي أنه كان أداة الشاه في قمع الجماهير.

وبعد الثورة الخمينية تغيرت الديناميكيات العسكرية بشكل أساسي بعد أن شكك القادة الجدد في ولاء القوات النظامية المتمخضة عن بقايا الجيش الإمبراطوري، حيث كانت هناك دعوات كثيرة لحله كان مصدر في الغالب رجال الدين المتشددين والشيوعيين، خصوصاً أن 60% من المنتسبين في الجيش الإمبراطوري البري فروا<sup>(1)</sup>. لکنه في النهاية استطاع الصمود والاستمرار وفي نفس الوقت بقي دائماً مهماً، يعود السبب في هذا لأسباب تاريخية تتعلق بتاريخ هذه المؤسسة وتوجهاتها، حيث كان عيب القوات المسلحة النظامية في إيران أنها ولفترة طويلة من تاريخ إيران كانت أنموذجاً للمنظمة التي لا تملك كياناً مؤسساتياً بالمعنى الصحيح للكلمة، فقد كانت خلال عهد الشاه محمد رضا بهلوي كياناً تابعاً له أكثر منها كياناً مستقلاً ذاتياً يكن الولاء للوطن بدل الأشخاص<sup>(2)</sup>. حيث قام الشاه بإغراق كبار الضباط في الجيش بالأموال بغرض ضمان ولاءهم، وفي نفس الوقت حظر الاتصال الشخصي بينهم بهدف منعهم من التآمر عليه. بيّد أن هذه الخطوة الأخيرة قلبت السحر على الساحر كما يُقال، ذلك أن ضعف الاتصال بين قادة الجيش وعلى النقيض مما كان يرجو الشاه من هذه الخطوة ساهم في عجز هؤلاء الضباط على التعاون والتنسيق من أجل إنقاذ عرش الطاووس من السقوط.

كما يُشير تاريخ إيران الحديث — قبل العهد بهلوي — أن المؤسسة العسكرية والأمنية (جيش، شرطة) كان يعتريها الكثير من الضعف والفساد إلى درجة فقد فيها الجيش قدرته التنظيمية وقدرته على حماية الدولة والعرش القاجاري<sup>(3)</sup>، والأدهى والأمر أنه أصبح يخضع للقوى الأجنبية المختلفة (السويد، بريطانيا، روسيا)، وقد شكّلت الاتفاقية البريطانية - الروسية (Anglo-Russian Entente)، سنة 1907 ذروة النفوذ الأجنبي في بلاد فارس في تلك الفترة، أين تم تقسيم إيران إلى منطقتين للنفوذ البريطاني والروسي. حالة الضعف هذه أتاحت الفرصة للجنرالات للقيام بعملية انقلابية — بدعم بريطاني — ضدّ العرش القاجاري سنة 1921.

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 56 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 537.

(2) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 40

(3) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، سلسلة عالم المعرفة: 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 41.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

بعد تنازل رضا شاه عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي أثناء الحرب العالمية الثانية (1941)، فإنّ هذا الأخير لن يخرج عن طريقة والده في الاعتماد الكلي على الجيش من أجل دعم حكمه واستمراره، ففي الخمسينيات كان الجيش المنقذ له بعد حركة انقلابية نفذها ضد حكومة محمد مصدق — بدعم أمريكي - بريطاني هذه المرة — مكنته من اعتلاء عرش الطاووس سنة 1954، وكنوع من رد الجميل نصب الشاه الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً جديداً للوزراء مكان مصدق. وزاد الشاه في نفس الوقت من الاعتماد على الجيش في أحكام قبضته على العرش، حيث ازداد حجم القوات المسلحة بنسبة 11% ما بين سنتي 1972 و1976، أي من 191 ألف إلى 300 ألف جندي، صاحبها ارتفاع في الميزانية المخصصة للجيش، فبعدما كانت حوالي 26% من الميزانية العامة للدولة سنة 1964 ارتفعت إلى أكثر من 30% من الميزانية العامة للدولة عام 1972<sup>(1)</sup>. وبهذا، تمكن محمد رضا من مواصلة عمل والده في تحديث القوات المسلحة وساعده في هذا المسعى استفادته من المعونة الأمريكية وعائدات النفط المتزايدة بحيث أصبح إيران في عهده أكبر وأحسن قوة عسكرية من حيث التجهيز في الخليج العربي - الفارسي خولته أن يلعب دور الشرطي في المنطقة ويؤكد تفوقه العسكري على جيرانه.

ما يُهمنا في هذا السياق، أنّ الرابطة الوثيقة التي أقامها الشاه محمد رضا بهلوي وأسرته المالكة مع الجيش كانت نتيجتها جعل الغضب الثوري موجهاً ضدّ الجيش وجهاز السافاك (SAVAK) بنفس القدر الموجه ضدّ الشاه وسياساته، ذلك أنّ الجيش بقي وفياً للشاه إلى آخر لحظة. هذا الموقف الداعم للحكم الإمبراطوري كانت له ردة فعل قوية بعد انتصار الثورة، حيث وقعت عمليات تطهير واسعة وعنيفة داخل الجيش ضدّ العناصر المؤالية للشاه، وكان من المحتمل جداً أن يتم حله لا سيّما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي حاول بعض الضباط في الجيش القيام بها سنة 1980. حيث جرت هذه المحاولة المعروفة بعملية **نوجة (Nojeh)** برعاية أمريكية، عراقية وأردنية، وقد لعب فيها آخر رئيس للوزراء في عهد الشاه شابور بختيار دور المُنسق والمُنظم لهذه العملية، لكنّها أحبطت وجرى تصفية عدد كبير من أفراد الجيش النظامي على إثرها، كما تم اغتيال بختيار فيما بعد بمنفاه في فرنسا سنة 1991 من قبل حرس الثورة الإيراني.

والحقيقة، أنّه لولا المشاكل التي واجهها النظام الجديد بدءاً بالاضطرابات العرقية الداخلية بعد سقوط نظام الشاه، والتي يُعتبر التمرد الكردي الأهم والأخطر من ضمنها، حيث اندلع هذا التمرد الانفصالي في مارس عام 1979، بعد نحو شهرين من انتهاء الثورة الإيرانية، وقد سبقه

(1) كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، المرجع السابق، ص 42.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

تمردين في عهد الشاه الأول كان سنة 1946 والآخر في سنة 1967. تلاه الحرب مع العراق وعدم جاهزية العناصر الثورية لمواجهة هذا النوع من التمردات والحروب لكان الجيش النظامي في خبر كان، إذ أنّ الظروف الطارئة التي مست النظام الجديد فرضت على الخميني أن يتخذ قراراً بالاحتفاظ به ضمن إطار الجمهورية الإسلامية في أبريل 1979. وعلى هذا الأساس واللحظة التاريخية نجا الجيش النظامي من التصفية واستطاع البقاء ضمن إطار النظام الجديد وكأحد عناصر القوات المسلحة بمعية الحرس الثوري بنص الدستور (المادة 43). حيث يتربع المرشد — باعتباره القائد العام للقوات المسلحة — على رأس مؤسسة الجيش، وإليه يعود تعيين قائده. أما عن مهامه، فهي تقريباً نفس المهام المخولة دستورياً للحرس الثوري، حيث أنّ المهمة الأساسية له تتمحور في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها. كما يُمكن للحكومة زمن السلم أن تستفيد من أفرادها وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء حسب المادة (147) من الدستور الإيراني.

ويتكون الجيش النظامي من أربعة فروع أساسية، هي: القوة البرية، القوة البحرية، القوات الجوية، مقر خاتم الأنبياء للدفاع الجوي. وقد تداول على قيادته منذ تأسيس الجمهورية عشرة (10) قادة، هم: الفريق محمد ولي قرني، اللواء ناصر فريد، اللواء محمد شاكر، اللواء هادي شادمهر، اللواء ولي الله فلاحي، اللواء قاسم علي ظهيرنژاد، الجنرال إسماعيل سهرابي، اللواء علي شهبازي، اللواء محمد سليمي، واللواء عطاء الله صالح.

كما حاول نظام الملالي دمج الجيش النظامي الموروث عن الشاه بتجريده من طابعه العلماني حيث جرت محاولات لأسلمته (Islamiser) وتحويله إلى جيش عقائدي، وجاءت بعض المواد من الدستور لتؤكد هذا التصور والنمط العقائدي على جميع القوات العسكرية، فنجد المادة (144) تقول: "يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً، أي جيشاً ملتزماً بالعقيدة الإسلامية وبالشعب، وأن يضم أفراداً يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية ويعملون بإخلاص من أجل تحقيقها". وقد جاءت هذه المادة لمأسسة عملية التطهير الفكري لأفراد الجيش النظامي بعدما تم الانتهاء من التطهير العضوي، واعتمد النظام لأجل هذه الغاية مجموعة من آليات، منها: إنشاء فروع للتوجيه العقائدي داخل الجيش، وإنشاء نواد إسلامية متعددة الأنشطة، وإيفاد العلماء لإلقاء الدروس الدينية<sup>(1)</sup>.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق،

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

كما أكد الدستور (المادة 145، المادة 150) التميز بين الجيش والحرس الثوري في نقطتين، أولها: دسترة ديمومة الحرس الثوري على حساب القوات العسكرية الأخرى، وثانيها: منع انتساب أي فرد أجنبي إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي، بينما لم يحظر ذلك على قوات الحرس الثوري. ورغم هذه المفاضلة الواضحة بين الجيش النظامي والحرس الثوري استطاع الجيش النظامي أن يفرض نفسه كأمر واقع داخل النظام وتخلص تدريجياً من تلك النظرة المريبة حوله. خصوصاً، بعدما أثبت كفاءة قتالية واحترافية في محاربة العدو العراقي، زد على هذا الدور الكبير الذي قام به رفسنجاني بهدف دمج ضمن مؤسسات الدولة، وكذا استعماله ضد قادة الحرس الثوري المتغوليين. وإن كان الواقع لا يزال يقول إن الحرس الثوري والباسيج يشكل القوة الضاربة للنظام وسيفه الذي يضرب به وحاميه من أعدائه في الداخل والخارج.

وبعد هذا العرض لفرعي القوات العسكرية من حيث خصائصها وظروف نشأتها وتطورها، تتضح لنا الأفضلية التي يتمتع بها الحرس الثوري على حساب الجيش النظامي؛ أفضلية لها عدة أبعاد ومستويات وأيضاً مبررات، وتتضح هذه المفاضلة من حيث موقع ومكانة الحرس والجيش ضمن بنية النظام السياسي، ومن حيث الميزانية والتسليح، إذ تشكل ميزانية الجيش النظامي ثلث (3/1) تلك المخصصة للحرس الثوري رغم الفرق في التعداد. إضافة إلى الأدوار المناطة بهما، وكذا المناطة بقادتهما.

إن هذه المميزات التي تحيط بالحرس الثوري أتاحت له شرعية ثورية سياسية قلما نجدها في العالم، إذ من النادر أن تحافظ القوات الثورية على اشعاعها وتأثيرها بعد مرحلة الثورة. أمّا، الجيش النظامي الإيراني فرغم تفوقه العددي؛ إلا أنه بقي يمارس مهام كلاسيكية وتقليدية بدون أن يكون له دور أو مكانة جوهرية في هيكل نظام المللي، دليل ذلك أن القوات العسكرية النظامية لم تشارك في أية حرب أو مواجهة عسكرية منذ نهاية الحرب مع العراق عام 1988، في حين نجد الحرس يتدخل في كافة الصراعات الإقليمية التي تخوضها إيران، كما يُعد أحد الأدوات الفاعلة في تجسيد الاستراتيجية الإيرانية.

وعلى هذا، نجد الكثير من قادة الحرس يُدلون بتصريحات إعلامية تتنافس كبار المسؤولين السياسيين الإيرانيين مما يعني أن الحرس أصبح لاعباً أساسياً داخل إيران وفي جميع أنحاء المنطقة. بينما الجيش النظامي من الناحية النظرية والواقعية لا يزال على الهامش، ويبقى في المقام الأول أداة دفاعية لجمهورية إيران الإسلامية دون أن يسعى إلى لعب دور سياسي وهو في تناقض حاد مع وضع الحرس الثوري الإيراني. وبالتالي فإنه لا يملك سوى القليل

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

من التأثير في مراكز السلطة السياسية. كما لا نجد أثر لثُخبته في الحياة السياسية أو الاقتصادية، غير أنَّ وجوده يُعد أكثر من ضروري في ظل بقاء الحرس الثوري يتمتع باستقلالية كبيرة وتحت سيطرة مباشرة من عناصر من غير المُلالي بحيث يُمكن اعتبار الجيش يعمل كقوة موازية للحرس الثوري ومنافسه له. ويعود هذا التنافس جزئياً إلى تاريخ الصراعات بين الجيش والحرس الثوري، كما يرتبط أيضاً بتداخل المهام والمسؤوليات بين المنظمتين العسكريتين، ناهيك عن الاختلافات العقائدية. إلا أنَّ العامل الأكبر في بقاء هذه المنافسة يكمن في الرغبة الواضحة للقيادة السياسية في الحفاظ على حالة المنافسة مستديمة كنوع من توازن القوى.

وأخيراً، يُمكننا القول إنَّ تفسير العلاقة القائمة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية بفرعيها في إيران نجدتها في عدة عوامل، منها تلك المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وزعيمه التاريخي، وأخرى مرتبطة بما يكمن أن نُسّميه بـ: **الحدث التأسيسي ( Evénement Fondateur )** من منظور **كارل مانهايم (Karl Mannheim)** واللحظة التاريخية التي عاشها جيل الثورة الإسلامية وقادة النظام، كما تُساهم السوسيولوجية العسكرية لكلا القوتين وكذا تاريخ نشأتها وتطورهما في تفسير جزءٍ مهمٍ من هذه العلاقة المُركبة والمُتشابكة.

### المطلب الثالث: القوى الاقتصادية غير الرسمية

#### الفرع الأول: نُخبة التجار (البازار)

البازار (Bazaar) كلمة فارسية قديمة تعني لغتاً السوق أو التجار، أمّا على أرض الواقع فيشكّل البازار في إيران القوة الاقتصادية غير الرسمية والتقليدية الأولى، والتي تتخذ الأسواق التقليدية مركزاً لنشاطاتها الاقتصادية، ويملك البازار تاريخاً طويلاً جداً يسبق حتى الفترة الإسلامية، إذ تُقدر بعض الأبحاث عمره إلى أزيد من 9000 سنة ق.م، في حين تُشير بعض الوثائق التاريخية أنَّ البازارات قد وجدت في المدن والبلدات الإيرانية منذ 3000 قبل الميلاد<sup>(1)</sup>. ما انعكس عليه وجعله يصنع لنفسه بمكانة مُتميّزة داخل المجتمع الإيراني، إذ يُعد البازاريون القوة الاقتصادية غير الرسمية الأقوى اجتماعياً بعد المؤسسة الدينية الشيعية (المُلالي).

(1) Armin Mehdipour & Hoda Rashidi Nia, "Persian Bazaar and Its Impact on Evolution of Historic Urban Cores- the Case of Isfahan", **The Macrotheme Review**, 2(5), Fall 2013, p13.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنّع القرار فيه

ويعود الفضل في هذا التأثير إلى عاملين أساسيين، أولاً: للقوة الاقتصادية والمالية التي يملكونها، وثانياً: للعلاقة القوية التي ربطتهم بالمؤسسة الدينية ورجالها، حيث تحولت العلاقة بينهما من مجرد علاقة دينية (شيخ ومريد) إلى علاقة سياسية براغماتية وحيوية<sup>(1)</sup>. فبفضل البازاري الذي يدفع الخمس (5/1) والزكاة كون المُلالي الشيعي شخصيته المستقلة ومدراسه الخاصة ومنه نفوذه الاجتماعي والسياسي على عكس رجل الدين السني الذي بقي مرتبطاً مادياً بالسلطة السياسية ما جعل هامش مناوراته السياسية محدوداً. ما يعني في النهاية أنّ أيّ خطر يمس البازاري، هو خطر على المؤسسة الدينية الشيعية والعكس صحيح. زد على هذا، أنّ وطد البازاريون والمُلالي الكبار علاقتهم من خلال عملية المصاهرة بينهما. والحقيقة، أنّ هذه السمة الأخيرة لا تخص بازارات إيران لوحدهم، إذ يُمكن القول إنّ الاقتصاد والدين لطالما تشابكا وشكلا العنصران الأساسيان اللذان تعايشا معاً منذ بداية تأسيس البازارات الإسلامية سواءً في إيران أو مصر أو تركيا...أو غيرها من الحواضر الإسلامية.

إنّ البازار إذن يُشكّل — على حد وصف رسول جعفريان — باختصار المكان الذي يوجد فيه العمل والتجارة والمال والقوة الاقتصادية. وهو يُعد بمثابة مركز لعملية التبادل المنتظمة الذي يجمع كل من المُشترين والبائعة في مكان واحد، وبالتالي، يوثق الأواصر فيما بينهم بتبادل البضائع والخدمات بوسائل مختلفة<sup>(2)</sup>. ويُسيطر البازار في واقع الحال على جزء كبير من التجارية الداخلية الإيرانية (حوالي 75%) ما جعله قوة اقتصادية ضاربة لا يمكن تجاهلها بحيث يتحكم في نحو نصف الواردات. رغم ذلك، يجب ألاّ نتعامل مع البازار ككتلة واحدة، فهو منقسم على نفسه إلى فئات وطبقات تكون مصالحهم في بعض الحالات غير مُنسجمة بل مُتعارضة في بعض الأحيان، فالبرجوازية التجارية الكبيرة والمتوسطة لا تُمثل سوى 15% إلى 30%، ويُشكّل صغار التجار حوالي النصف (50%)، أمّا النسبة الباقية، فتضم العمال والأجراء<sup>(3)</sup>. كما ينقسم جيلياً (Generational)

(1) عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، "إيران وعسكرة البازار"، الشرق الأوسط، العدد 11190، 18 يوليو 2009، شوهد في 02 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2L55GHII>>

(2) خضير البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905 - 1911، (بيروت: شركة المعارف للأعمال، 2012)، ص ص 12 - 25.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، "صنّع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256 (آذار 2001)، ص 85.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنّع القرار فيه

إلى البازاري الأكبر سنًا والأكثر محافظةً والأقل تعليمًا، وإلى البازاري الشاب أو في مقتبل العمر، الأحسن تعليمًا والأكثر انفتاحًا على السوق<sup>(1)</sup>، هذا من جهة.

من جهة أخرى، ينقسم البازار الإيراني حسب وظائفه التي تختلف من مدينة لأخرى، وكذا حسب الحجم والموقع والأهمية. فبعض المدن مثلًا التي كانت تقع إلى جانب طرق التجارة الرئيسية كان لها بازارات أكبر، أمّا التي كانت بعيدة نسبيًا عن هذه الطُرق فتميّزت ببازارات أصغر. وعمومًا، تصنف البازارات في إيران إلى ثلاثة أنواع، على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

- 1) **البازار الدوري (Periodic Bazaar):** ويتميّز بعدم امتلاكه مساحة معمارية مُحددة وثابتة، فهو منتشر في جميع أنحاء المدينة التي تكون بهذا مكانًا لتبادل السلع والتجارة.
- 2) **البازار الحضري (Urban Bazaar):** وهو الأكثر أهمية وتأثيرًا، حيث يُشكّل فضاءً حضريًا شعبيًا يستوعب الأنشطة التجارية جنبًا إلى جنب مع الأنشطة الاجتماعية والثقافية للناس.
- 3) **البازار المحلي (Local Bazaar):** ويُعد نوعًا أصغر من البازار الحضري إذ يختص بمنطقة معينة من المدينة أو البلدة.

والحال، أنّ البازار باعتباره فضاءً عامًا تقليديًا في المدن الإيرانية لطالما استوعب عبر تاريخ إيران الطويل قسمًا كبيرًا من الأنشطة التجارية في الحياة الحضرية. مع مُرور الوقت، أصبحت البازارات جزءًا لا يتجزأ من كل مدينة بحيث لا يُمكن تصور أيّة مدينة إيرانية بدون بازار. وإضافة إلى المهام الاقتصادية التقليدية للبازار، فإنّه يملك أبعاد أخرى مهمة جدًا، مثل: إحياء يوم عاشوراء، وهو يوم مقدس عند الشيعة الاثنا عشرية، فيه كان مصرع الحسين بن علي وأهل بيته على يد الأمويين في سنة 61 هـ - 680 م، حيث تقفل الأسواق كلها دون استثناء. وتضم اليوم هذه الأسواق حسنيات لإحياء هذه المراسيم<sup>(3)</sup>. هذا فضلًا عن تأثيراته على العمارة والتحضر في إيران إلى درجة ارتبط فيها تاريخ البازار وتاريخ التحضر والتمدن في إيران ببعضهما البعض مما يعني أنّ البازار ليس مجرد إطار للتجارة والبيع والشراء، فهو يملك دورًا ثقافيًا واجتماعيًا وأيضًا سياسيًا.

<sup>(1)</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، صنّع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 147.

<sup>(2)</sup> Armin Mehdipour & Hoda Rashidi Nia, Op.Cit, pp 13-14.

<sup>(3)</sup> مجموعة مؤلفين، البازار السوق في التراث الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية (بيروت: مركز الحضارة لنتمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص ص 163 - 164.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

كما شارك البازار بشكل واضح في الأحداث السياسية على مر تاريخ إيران الحديث، ولعل أزمة التبغ أو ثورة التبناك عام 1890 أحسن مثال لدور البازار السياسي والعلاقة بين الدين والاقتصادي، فكما كان المُلالي في الخط الأول من هذا الحراك، كان تجار البازار شديدي المعارضة أيضاً لهذا الاستعمار الجزئي الضار بمصالحهم الاقتصادية، إذ أنّ فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية والإعفاءات الضريبية كانت تهدد استمرار نشاطاتهم<sup>(1)</sup>. ولعب البازار دوراً أيضاً في الثورة الدستورية سنة 1906، والتي حولت بلاد فارس إلى أول بلد مسلم يملك دستوراً أو مشروطة كما يُسميه الإيرانيون، حيث كان تحالف التجار والعلماء يُمثل قوة مستقلة عن الدولة الفاجارية إلى حد بعيد، وكان كل من التوجيه الديني المعارض للدولة والنشاط الاقتصادي مكملين لبعضهما، أين كانت قوانين الشريعة التي يصيغها ويفسرها المُجتهدون الشيعة تنظم السلوك التجاري والاقتصادي للبرجوازية التجارية، وفي نفس الوقت توجه السلوك السياسي لهم<sup>(2)</sup>.

أمّا، رضا شاه (1925 - 1941) فقد اعتبر البازار بمثابة العائق أمام المجتمع الحديث الذي أراد خلقه، وسعى بثتى الوسائل إلى وضع السياسات اللازمة لتقليل من نفوذ البازار. وبالأخص فك التحالف الناشئ بينهم وبين المُلالي، الذي اعتبره خطراً على نظامه. ونفس الأمر مع ابنه محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) الذي أطلق ما يُعرف بـ: الثورة البيضاء (انقلاب سفيد)، وهي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية انطلقت ابتداءً من عام 1963 حتى عام 1978، والتي كان الهدف الأساسي منها تغيير المجتمع والبنى التقليديين.

ويُعد البازار بمعية المُلالي الشيعي أكثر المعارضين للثورة البيضاء والتي جعلتهم يتحالفون ضدّ الشاه، ويظهر هذا التحالف ضدّ الشاه جلياً في العديد من الأحداث المهمة في تاريخ إيران، فقد كان للتجار والأعيان وعلماء الدين بزعامة آية الله كاشاني يدٌ فيما يُعرف بـ: حركة مصدق وتأميم النّفط عام 1951. ولعبت جمعية المؤتلفة (حزب المؤتلفة الإسلامية)، وهي المنظمة التي كانت تجسد التحالف بين رجال الدين والبازارين دوراً في تفعيل حركة الخميني في الستينيات، وينسب إليها بعض عمليات الاغتيال السياسي آنذاك التي مست شخصيات إيرانية كبيرة، منها: رئيس الوزراء حسين

(1) تيبيري كوفيل، المرجع السابق، ص 25.

(2) حامد الغار، "دور العلماء المعارض في السياسية الإيرانية المعاصرة"، ضمن: مجموعة مؤلفين، إيران 1900 - 1980 الثورات المعاصرة، القوى السياسية والاجتماعية، دور الدين والعلماء التسليح وسياسة التوكيل، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1980)، ص 180.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنّع القرار فيه

علي منصور<sup>(1)</sup>. أمّا، الثورة الإسلامية 1979، فقد أسهم فيها البازاريون بشكل واضح، حيث كانوا بمثابة المُمول الرئيسي للمؤسسة الدينية والثورة، إذ تجمع أغلب الكتابات في هذا الشأن على المشاركة الفعالة والقوية للتجار في الثورة الخمينية. حيث كان دورهم مكملاً لفعل الطبقات الفقيرة في المناطق الحضرية (البروليتاريا الرثة) التي كانت معنية بتوفير الجماهير في الشوارع<sup>(2)</sup>.

ويذهب سعيد أمير أرجومانند (Said Amir Arjomand) أنّ البازاريين كانوا أكثر المجموعات الاجتماعية التي حركت أسطورة الحكومة الإسلامية والثورة الإسلامية كما اقترحها رجال الدين المُتشددون<sup>(3)</sup>. ومما عزز هذه الديناميكية البازارية تجاه نظام الشاه أنّ أغلبيتهم كانوا يُكنون الحقد له بسبب تحميله إياهم ضعف الاقتصاد الإيراني وغلاء الأسعار. وقد كتب السفير البريطاني الأسبق في إيران انتوني دايفيد بارسنز (Anthony David Parsons) في: 18 يناير 1979 تقريراً مفصلاً يشرح فيه الوضع الداخلي للبلد، تسلمه وزير الخارجية البريطاني آنذاك دايفيد اوين (David Owen)، حيث وصف الوضع ما بين عامي 1977 و1978، بقوله: "أنّه تميّز بنشأة تحالف بين المُلالي وتجار البازار والطلبة وأئمة المساجد، ولم يترك هذا التحالف فرصة أمام حكومات الشاه إلا واستغلها لإبراز الأخطاء ومهاجمة الحكومة والشاه. هذا فضلاً أن البازار كان يشكل حلقة الوصل بين العاصمة طهران والمناطق الأخرى"<sup>(4)</sup>.

بعد الثورة الخمينية، واصل البازاري موقفه الداعم لرجل الدين - السياسي وبالتحديد السياسي المحافظ الأقل انفتاحاً على الخارج والأكثر ليبرالية، بينما كان أكثر معارضةً للسياسة التي تدعو لتدخل أكبر للدولة في الاقتصاد والانفتاح على العالم مما جعل في الأخير مؤسسة البازار تعرف انقساماً داخلياً بين مُعسكر سياسي موالٍ للنظام وآخر مدني غير موالٍ، بيّد أنّ هذا الانقسام لم يبرز بشكل جلي إلا بعد مرور أكثر من عقد على قيام الثورة، أي بعد انتهاء الحرب العراقية -

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنّع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 156.

(2) بييمان جافاري، "الانقطاع والثورة في إيران"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 23 يوليو 2015، شوهد في 19 أكتوبر 2016، في: <<http://bit.ly/2Ld9nsC>>

(3) Said Amir Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, (New York: Oxford University Press, 1988), p. 106.

(4) رائد الخمار، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الإيرانية، وبشكل أدقّ خلال عهد رئيس الجمهورية الأسبق رفسنجاني<sup>(1)</sup>، وبعده الرئيس خاتمي حيث أدت إدارة الاقتصاد المدمر المتأثر بالحرب العراقية - الإيرانية بقيادة الحكومة إلى تبني سياسات اقتصادية عارضها البازار في المُجمل، لا سيّما تلك السياسات الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي. مع ذلك، يبقى أنّ ميزة البازار أنّه يظل محسوبًا دائمًا على التيار المحافظ بشكل عام، وعلى المرشد بشكل خاص.

واستطاع البازاريون بمرور الوقت تطوير استراتيجية التغلغل المرن داخل النظام السياسي والدولة بغرض ضمان مصالحهم بشكل أحسن، فلم يكتفوا بالعلاقة التقليدية القديمة مع رجال الدين (تحالف المسجد والبازار)، بل طوروا شبكة مهمة من العلاقات المُعقدة داخل النظام. فعلى مستوى النُخبة السياسية مثلًا، استطاع البازار أن يُنتج لنا عددًا لا بأس به السياسيين الإيرانيين وفي مواقع يمكن القول أنّها جيّدة ومؤثرة. لقد كان من بينهم أول رئيس وزراء لإيران الجمهورية مهدي بازركان، الذي كان يُعتبر عراب وزعيم البازارين. وكان أول من استقبل الإمام الخميني بعد عودته من باريس إلى طهران، وتولى عملية نقله من المطار أحد أبناء البازار (ابن تاجر للفواكه في البازار) محسن رفيق دوست، الوزير السابق للحرس الثوري، ورئيس مؤسسة المستضعفين المشهورة.

أمّا، حبيب الله عسكر أولادي، فقد كان وزيرًا للتجارة (1980 - 1984) ثم عضوًا في البرلمان، كما شغل منصب الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامية (1987 - 2004)، ورئيس مؤسسة إمداد الإمام. في حين أنّ أخاه أسد الله عسكر أولادي، هو شخصيّة عالمية، تولى رئاسة الغرف التجارية في إيران وفي العديد من دول العالم، وكان أحد المُفاوضين باسم إيران في الصفقات العالمية، كما تولى كل سعيد أماني، ومحمد مهدي عبد خدائي حقائب وزارية وعضوية في البرلمان بعد قيام الثورة الإسلامية، وترأس تاجر الحديد حاج حسين مهديان صحيفة "كيهان" العريقة بعدما اشتراها بعد 04 أشهر فقط من الثورة الإسلامية، وتُعد "كيهان" من أكبر وأعرق المؤسسات الإعلامية والثقافية في إيران<sup>(2)</sup>. كما يعتبر محمد جواد ظريف وزير الخارجية

(1) يوسف عزيزي، "البازار والنظام الإيراني: جدلية الاقتصاد والسياسة"، مركز الخليج العربي للدراسات

الإيرانية، 30 أبريل 2016، شوهد في 19 أكتوبر 2017، في: <<http://bit.ly/2JvCdCn>>

(2) يوسف عزيزي، "البازار والنظام الإيراني: جدلية الاقتصاد والسياسة"، المرجع السابق.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الإيراني أيضاً أحد النخب التي أنتجها البازار<sup>(1)</sup>، إضافةً إلى فضل الله محلاتي الذي كان والده تاجرًا في البازار (إنتاج وبيع السجاد والأواني).

منذ نجاح الثورة الإسلامية أقام النظام علاقة وثيقة ومتبادلة المنفعة مع الطبقة البازارية خصوصاً أنه كان هناك ميل للتعاون بين البازار والملاي، وبالتالي يفترض أن التوافق الإيديولوجي والعلاقات العائلية بين رجال الدين والبازار ستستمر وتتطور بشكل طبيعي إلى علاقة تعاونية تحت نظام يقوده رجال الدين<sup>(2)</sup>. لقد استطاع البازار أو البرجوازية التقليدية إذن أن يصنع لنفسه مكانةً مميّزة داخل النظام، يضمن من خلالها الحفاظ على مصالحه ونفوذه، إلى درجة دفعت أحد الكتاب إلى وصف العلاقة بين البازار والنظام، بقوله: "أن روح البازار تسيطر على السياسي الإيراني، وعلى السياسة الإيرانية، فكل شيء قابل للتفاوض والتضخيم والتحسين والمناورة وإظهار عدم الرغبة في إبرام الصفقة والتأخير بهدف الحصول على أفضل النتائج ومحاولة بيع حتى الهواء الذي لا يملكونه للحصول على أعلى ثمن. وهناك مفاوضات قبل الصفقة وبعدها ثم بخصوص تنفيذها، وفي أثناء ذلك يفاوض مرة أخرى لتحسين مكاسبه"<sup>(3)</sup>. أمّا الكاتب الأمريكي المتخصص في الشأن السياسي روبرت د. كابلان (Robert D. Kaplan) فيقول: "أنّه إذا أردت أن تفهم إيران وربما حتى مستقبل بعض أجزاء العالم الإسلامي فيجب أن تفهم رجالاً مثل: محسن رفيق دوست"<sup>(4)</sup>.

والحال، أنّ دور البازار السياسي يُعد حالة مُركبة ومُعقدة تكونت عبر تراكم تاريخي طويل وعلاقات مُتشعبة مع كافة أطياف المجتمع وطبقاته مشكلتاً بذلك شبكات تعبئة وعلاقات مصلحة وزبونية (Clientelism) وأيضاً عائلية سمحت له في النهاية بدخول السياسة والمشاركة فيها بقوة، كما أنّ دور البازار السياسي لا يُمكن اعتباره حالة تخص إيران فقط، فالبرجوازية الوطنية إذ صح تسمية البازار بهذا الاسم لعبت في العديد من الدول دوراً نضالياً ضد الاستعمار وكذا دوراً في إنتاج النخب السياسية.

(1) Ali Alfoneh & Reuel Marc Gerecht, "An Iranian Moderate Exposed", **New Republic**, 24 /01/2014, accessed on 13/10/2017, at: <<https://bit.ly/2ILAkZo>>

(2) Arang Keshavarzian, **Bazaar and State in Iran the Politics of the Tehran Marketplace**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 146.

(3) أسامة يمانى، "إيران.. ومفهوم البازار"، **الحياة**، 27 يوليو 2015، شوهد في 20 أكتوبر 2017، في: <<https://bit.ly/2NiArIn>>

(4) Robert D. Kaplan, "A Bazaari's World", **The Atlantic**, March 1996, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2L7tBqR>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الثاني: البونيات (Bonyads)

البونيات أو بنياد بالفارسية كلمة تعني باللغة العربية المؤسسة، وفي الاصطلاح هي منظمات شبه حكومية تستخدم كآليات لتقديم المساعدة، والخدمات، والصدقة لأفراد الفئات الأقل حظوة في النظام، ما يسهل فيما بعد توظيفهم ودمجهم في الأجهزة العسكرية والأمنية وفي البيروقراطية الحكومية<sup>(1)</sup>. وتتخذ البونيات غالبًا طابع المؤسسات الخيرية أو الوقفية.

تاريخيًا، لعبت البونيات دورًا هامًا عقب سقوط الشاه من خلال تملك وإدارة المؤسسات المؤممة بعد الثورة. حيث تكونت في البدء كمؤسسات دينية - خيرية لتسيير أموال وأملك النظام البائد المصادرة، واستطاعت مع مرور الوقت أن تتحول إلى مؤسسات ضخمة تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني<sup>(2)</sup>. وتخضع البونيات مباشرة إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وتقدم تقاريرها مباشرة إليه وفي نفس الوقت لا تخضع لأي نوع من الرقابة الحكومية أو البرلمانية، كما لا تندرج تحت قانون المحاسبة العمومية، حيث تُعد حاليًا عبارة عن اتحادات شركات معفاة من الضرائب، ومن ثم ليس بحاجة للكشف عن أصولها أو أنشطتها<sup>(3)</sup>.

والواقع، أنَّ شبه الاستقلال هذا عن الدولة الذي يُميّز مؤسسات البونيات يُعود في جزء منه إلى نظام الوقف الإسلامي أو الحبوس (Habous)، فحتّى قبل الثورة الإسلامية كان يتم استغلال مثل هذا النوع من المؤسسات غير الربحية من طرف الشاه كوسائل لأغراض سياسية أو شخصية أو لأهداف ثقافية مما يعني أنَّ البونيات يُشكّل تقليدًا طويلًا في إيران وليست ظاهرة جديدة. أمّا، مؤسسات البونيات الحالية أي تلك التي ولدت مع الثورة الخمينية، فهي زيادة على طابعها الخيري غير الربحي، تُعتبر منتجات إيديولوجية ومؤسسية للثورة الإسلامية، وقد توسعت بمرور الوقت لتصبح قوى ومراكز اقتصادية مؤثرة جدًا في مجالاتها الخيرية والإيديولوجية<sup>(4)</sup>. ويُمكن تقسيم مؤسسات البونيات الإيرانية من حيث الهدف إلى صنفين: الأولى هي المؤسسات الخيرية ذات البُعد

(1) منشور دراج، "الدور الاقتصادي والسياسي للبونيات"، ضمن: مجموعة باحثين، التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، تقرير موجز رقم 10 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 25.

(2) راي تقيه، المرجع السابق، ص 56.

(3) إدارة البحوث والدراسات، "القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 أكتوبر 2015، شوهد في 19 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2NayzjX>>

(4) William Bullock Jenkins, "Bonyads As Agents And Vehicles Of The Islamic Republic's Soft Power", In: Shahram Akbarzadeh & Dara Conduit, *Iran In The World President Rouhani's Foreign Policy*, ( New York: Palgrave Macmillan, 2016), pp 156-157.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الاقتصادي، والتي تهدف إلى إعادة توزيع العائدات الاقتصادية على الجماهير، وبالخصوص الفقراء والمحرومين واليتامى ومعطوبي الثورة والحرب... إلخ. ولعل أهم مؤسسات تتدرج ضمن هذا التصنيف نجد: مؤسسة المستضعفين، مؤسسة الشهيد، مؤسسة 15 خرداد، مؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسة جهاد البناء، أمّا، الثانية فهي المؤسسات الخيرية ذات البعد الثقافي والعقائدي مثل: مؤسسة الفارابي للإنتاج السينمائي، مؤسسة التبليغ الإسلامي، مؤسسة رسالات، ... وغيرها (1).

والحال، أنّ البونيات عرف تطوراً وتوسعاً كبيرين حيث بلغت القوة الاقتصادية له درجة كبيرة من القوة والنفوذ، جعلت بعض التقديرات تذهب أنّ مؤسساته تساهم بما يتراوح ما بين 33% - 40% من إجمالي الناتج المحلي الخام الإيراني، وتوظف ما لا يقل عن خمسة ملايين من الإيرانيين من أصل أربعة وعشرون مليون من القوى العاملة، وتوفر خدمات الرعاية الاجتماعية لعدة ملايين، ومن ثم فهي تستقطب جمهوراً كبيراً من الفئات الهشة والمتوسطة، وهي قادرة في أيّ وقت على حشدهم بسهولة في حالة احتاجت لذلك (2). ما يعني أنّها تحولت إلى أداة ووسيلة جيّدة وفعالة في الحشد والتعبئة الجماهيرية.

كما أنّ هذه المؤسسات غير الرسمية أصبحت تمثل الجانب الآخر من الاقتصاد الإيراني غير الرسمي، والذي يُمثل على الأقل من 10% إلى غاية 20% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ومع أنّ مؤسسات البونيات كانت الغرض منها أساساً إعادة توزيع الثروة غير المشروعة التي تراكمت قبل الثورة في أيدي الانتهازيين وأنصار الشاه وعائلته على حساب الجماهير الفقيرة، غير أنّها منذ وفاة الخميني تخلت شيئاً فشيئاً عن مهامها الاجتماعية من أجل الأنشطة التجارية والاقتصادية المباشرة، والسياسية غير المباشرة.

وتتألف البونيات من حوالي 1200 شركة، وهي بذلك تُشكّل أعظم كارتل (Cartel) اقتصادي في التاريخ، على حد وصف أحد رؤسائها السابقين (3). وحتى وقت قريب كانت معظم هذه المؤسسات الخيرية معفاة من الضرائب ورسوم الاستيراد ومعظم اللوائح الحكومية إلى غاية عام 2002، أين رفع البرلمان الإيراني الإعفاء الضريبي من البونيات، كما تمكن العديد منها من الحصول على قروض بالعملة الأجنبية المدعومة وقروض منخفضة الفائدة من المصارف

(1) أمل حمادة، المرجع السابق، ص 186.

(2) إدارة البحوث والدراسات، "القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني"، المرجع السابق.

(3) Robert D. Kaplan, Op.Cit.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

الحكومية. كل هذا دون أدنى مسؤولية أمام البنك المركزي الإيراني أو وزارة المالية أو أية مؤسسة حكومية أخرى (1).

ومع أنّ البونيات يتكون من عدد كبير من المؤسسات والكيانات كما أشرنا سابقاً، غير أنّ مؤسسة المقهورين وذوي الاحتياجات الخاصة أو مؤسسة المستضعفين (بنياد مستضعفان) كما تُسمى أيضاً تُعد الأشهر داخل وخارج البلاد. تأسست هذه المؤسسة وفق المرسوم الصادر عن الإمام الخميني والمؤرخ ب: 28 فبراير 1979. وفي 05 مارس من نفس العام أسند الخميني مهمة الإشراف عليها لمجلس مختار من قبله يتكون من: خامنئي، علي أكبر بحرمانی، محمد بهشتي، آية الله الأردبيلي، أحمد جلاي، علي أصغر المسعودي، وعزت الله ساحبي (2). وقامت هذه المؤسسة الضخمة على أنقاض مؤسسة "بهلوي" (بنياد بهلوي) بعدما قام النظام الجديد بمصادرة أموال النشاه وحاشيته ورجال النظام السابق وجمع كل المؤسسات الاقتصادية والتجارية والعقارات والبنوك وغيرها التابعة لهم، ومن ذلك اليوم ومؤسسة المستضعفين تُعد إحدى أكبر وأغنى المؤسسات الاقتصادية في إيران، ولها نفوذ كبير في كل أرجاء البلاد وخارجها (3).

وتُعد مؤسسة المُستضعفين أكبر شركة قابضة في الشرق الأوسط حيث توظف أكثر من 200 ألف موظف حسب بعض التقديرات، ولديها أكثر 350 من الشركات التابعة. أمّا، أصولها فتتخطى أكثر من 10 مليار دولار (4). بينما ترى بعض التقديرات الأخرى، أنّها تُوظف ما يصل إلى 400,000 عامل، ولها العديد من الممتلكات العقارية، منها: فندقي حياة (Hyatt)، وهيلتون (Hilton) السابقين في طهران؛ كما تملك شركة للمشروبات الغازية زام - زام (بيبيسي سابقاً)، وهي من أكثر الشركات نجاحاً في إيران. إضافة، إلى خط للشحن الدولي، وشركات لإنتاج النفط والإسمنت والنسيج، وكم هائل من الأراضي الزراعية والعقارات الحضرية (5). هذا فضلاً على امتلاكها اثنين من أهم وأعرق الصحف الإيرانية اليومية ويتعلق الأمر بصحفتي **اطلاعات** (أسست سنة 1927). و**كيهان** (أسست سنة 1943).

(1) Paul Klebnikov, "Millionaire Mullahs", *Forbes*, 07/21/2003, accessed On 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2zyKvdz>>

(2) الموقع الإلكتروني لمؤسسة المستضعفين، شوهد في 17 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2zKX1Xj>>

(3) تراب حق شناس، "مؤسسات اقتصادية إيرانية: هل هي دولة ... داخل الدولة؟"، *الحياة*، 12 سبتمبر 2000،

شوهد في 18 فبراير 2018، في: <<https://bit.ly/2tYC3hp>>

(4) إدارة البحوث والدراسات، "القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني"، *المرجع السابق*.

(5) Paul Klebnikov, *Op.Cit.*

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

ومن بين المؤسسات الأخرى للبيونيات ذات النّقل الاقتصادي ما يُعرف بـ: مؤسسة ضريح الإمام الرضا (حرم امام رضا) أو كما تُسمى العتبة الرضوية المقدسة، ومقرها في مدينة مشهد في شمال شرق إيران وبالتحديد في خراسان، تُشكّل هذه المؤسسة أكبر وقف إسلامي في العالم، ويقال إنّها المؤسسة الأكثر نفوذاً في إيران<sup>(1)</sup>. وحسب الموقع الإلكتروني الرسمي لها، فإنّها تشمل كل المؤسسات والمراكز والإدارات الثقافية والزراعية والصناعية والصحية التابعة للحرم الرضوي المطهر، وهي مسؤولة بشكل رسمي عن إدارتها<sup>(2)</sup>. وتملك هذه مؤسسة التي تُعنى بإدارة أوقاف الإمام الثامن لدى الشيعة الاثنا عشرية مساحات عقارية حضارية شاسعة في الجهات الأربع لإيران، إضافة إلى الفنادق والمصانع والمزارع والمحاجر إلى درجة لا يعرف بدقة قيمة أصولها، في حين يقدر بعض الاقتصاديين الإيرانيين أنّها لا تقل عن 15 مليار دولار أو تزيد عن ذلك، خصوصاً، وأنّها تتلقى على الدوام تبرعات ملايين الحجاج الشيعة إلى ضريح الرضا.

ويرى الباحث الألماني ويلفريد بوختا (Wilfred Bouchta)، أنّ مؤسسة الإمام الرضا تعتبر أكبر مالك للأراضي في مقاطعة خراسان — ووفقاً للتقرير السنوي للمؤسسة للفترة ما بين سنة 1993 - 1994 — حيث تمتلك في خراسان واحدها أكثر من 2900 ميل مربع من الأراضي، و90 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة. وقد بلغت قيمة هذه العقارات أكثر من 20 مليار دولار أمريكي، كما تتبعها شبكة من المصانع والمؤسسات والمنشآت والأصول الزراعية والجامعات والمعاهد والخدمات، ويعمل فيها أكثر من 15 ألف شخص. حيث تُعد أكبر رب عمل (Patron) في المحافظة والتي يصل رقم أعمالها إلى 130 مليون دولار سنوياً<sup>(3)</sup>. ناهيك أنّها توظف تبرعات الحجاج الذي يصل عددهم إلى أكثر من مليوني زائر سنوياً حسب ما أشار إليه الموقع الإلكتروني للعتبة الرضوية المقدسة، لا سيّما إذ علمنا أنّ ضريح الرضا يُعد أقدس مكان ديني في إيران. ويتولى حالياً الإشراف على العتبة الرضوية حجة الإسلام إبراهيم رئيسي، وهذا بعد آية الله عباس واعظ الطبسي الذي توفي سنة 2016، والذي استمر في هذا المنصب منذ 1980 بعد تزكية الإمام الخميني له، وقد ترشح إبراهيم رئيسي كمرشح مستقل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة 2017 ضدّ حسن روحاني واحتل المرتبة الثانية بنسبة 39.71%.

(1) مهدي خلجي، "روحاني قد يسلم من الزلزال الانتخابي"، المرجع السابق.

(2) الموقع الإلكتروني للعتبة الرضوية المقدسة، شوهد في 19 أكتوبر 2016، في: <<https://bit.ly/2KDd0e9>>

(3) Wilfried Buchta, **Who Rules Iran?: The Structure of Power in the Islamic Republic**, Washington: The Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenauer Foundation, 2000, p 76.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

والواقع، أنَّ نفوذ البونيات ولم يُعد يقتصر على الداخل الإيراني فقط، فمنذ بداية التسعينيات بدأت هذه المؤسسات التجارية الكبرى في التوسع والاستثمار خارج إيران لتمتد إلى آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا مما أتاح لإيران المزيد من القوة الناعمة في الخارج المتأتية من المجموعة الواسعة من المصالح والأنشطة في مجال التجارة، الأعمال الخيرية، الترويج الثقافي والإيديولوجي، ووسائل الإعلام<sup>(1)</sup>. ويزعم البعض أنَّ الشركات التابعة لصندوق مؤسسة المقهورين وذوي الاحتياجات الخاصة وفرت غطاءً للمخابرات الإيرانية في الخارج لمساعدتها في استكمال برنامجها النووي<sup>(2)</sup>. وبالإضافة إلى القوة الناعمة التي يُشكلها البونيات، فإنَّه يُشارك أيضاً في دعم استراتيجيات وأنشطة القوة الصلبة الإيرانية، مثل: حزب الله اللبناني، حماس الفلسطينية، والحوثيين في اليمن، وغيرها من الجماعات، لا سيَّما وأنَّ هذه القوى تحظى بشعبية كبيرة في المجتمع التي تعيش فيه. وعليه، تُكون Genesis داخل هذه المجتمعات — بصورة غير مباشرة — جبهة داخلية تدعم إيران وتوجهاتها السياسية. ناهيك أنَّ مؤسسات البونيات توفر غطاءً مدنياً جيِّداً لنشاط الحرس الثوري الإيراني، وفي نفس الوقت تكون الحكومة الإيرانية في حل من تحمل تبعات هذه الأفعال باعتبار هذه المؤسسات غير حكومية فهي تُمثل نفسها لا الحكومة الإيرانية. (أنظر قضية الكاتب سلمان رشدي).

وحسب غريغوري سوليفان (Gregory Sullivan)، المُتحدث باسم مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، فإنَّ، هذه المؤسسات الخيرية تعتبر الأداة المثالية والمفضلة للنظام الإيراني، حيث تعمل في الظل لتنفيذ السياسة الخارجية الإيراني مما يتيح له الوصول إلى أهدافه بدون أن يتحمل العواقب<sup>(3)</sup>. بينما يرى كينان مورتان (Kenan Mortan) أنَّ مؤسسات البونيات على غرار الحرس الثوري هي كذلك عبارة عن مؤسسات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطات الدينية التي تديرها في واقع الأمر، ومن خلالها يُدلي المُلالي في السلطة بدلهم في أغلب صفقات الإنتاج والتجارة<sup>(4)</sup>.

ويُعتبر هذا الكلام صحيحاً، ذلك أنَّ هذه المؤسسات تُعتبر تابعة للمرشد مباشرة، كما أنَّها تملك صلات وعلاقات متشعبة مع البازار والحوزة العلمية والحرس الثوري. ويُعتبر محسن رفيق

(1) Ibid, P 156.

(2) إدارة البحوث والدراسات، "القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني"، المرجع السابق.

(3) Paul Klebnikov, Op.Cit.

(4) كينان مورتان، "إيران واقتصاد المُلالي الفاشل"، Project Syndicate، 25 فبراير 2010، شوهد في 19 أكتوبر

2016، في: <<http://bit.ly/2uicbyi>>

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

دوست وزير الحرس الثوري السابق ورئيس مؤسسة المستضعفين أحسن مثال على العلاقة المركبة بين البازار والحرس الثوري والبونيات وصناعة القرار في إيران، حيث تمكن ابن تاجر الخضروات والفاكهة في بازار طهران من أن يكون على رأس الحرس الثوري، ثم مديرًا لمؤسسة المستضعفين أثناء رئاسة رفسنجاني، إلى غاية عام 1999 أين تولى إدارة مؤسسة نور، التي تفيد التقارير أنها تمتلك عقارات سكنية كثيرة وتقدر أرباحها بنحو 200 مليون دولار من استيراد الأدوية والسكر ومواد البناء<sup>(1)</sup>. كما استطاع أن يكون أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية في إيران بعد مروره طبعًا على مجلس صيانة الدستور، الذي يستعمل كأداة لرفض أي شخص غير مرغوب فيه.

لقد أصبح البازار والبونيات — بحكم الواقع — يُشكّلان جزءًا مُكْمَلًا للنظام السياسي إلا أن هذا الأخير وإن كانت تجمعها علاقة تكاملية ومصلحية مع كل من البازار والبونيات، فإنها — أي العلاقة — ليست على نمط واحد، إذ يمكن أن نعتبرها مزيجًا بين التعاون وعدم الرضا والضغط. فقد يتحول البازار مثلًا من الدعم والمساندة للنظام إلى جماعة ضغط تسعى لحماية مصالحها. ولعل هذه النقطة الأخيرة تُشكّل أهم الفوارق بين البازار والبونيات، فالبازار بحكم تاريخه الطويل وعلاقاته المُتَشَعِّبة، والأهم من ذلك استقلالته المالية وتأثيره الاقتصادي يُعد أقل خضوعًا للنظام السياسي رغم مشاركته في قيامه باعتباره أحد الأطراف الأساسية في الثورة الخمينية، واستمراره من خلال انتاج النُخب السياسية الموالية للنظام، إلا أنه أقرب للحليف أو الشريك الأصغر في العملية السياسية منه إلى الأداة أو الجهاز رغم إمكانية قيامه بهذا الدور، حيث تؤهله امكانيته لهذا الأمر. أمّا، البونيات فهو إحدى نتائج الثورة وفي نفس الوقت أداة يتحكم فيها النظام لخدمه أهدافه وغاياته مما يجعله خاضعًا للنظام بشكل مباشر من خلال تابعيته المباشرة للمرشد الذي يتولى تعيين وعزل رؤساء ومدراء هذا الكارتل الاقتصادي الأكبر في العالم، والذين يكونون في الغالب من رجالات النظام الثقافات.

وعموماً، يملك كل من البازار والبونيات دورًا مؤثرًا في السياسة الإيرانية حيث تتيح لهما تركيبتهما الجامعة بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا السياسي هامشًا واسعًا للمناورة والتأثير السياسيين، ومنه التغيير السياسي إذا تطلب الأمر، حيث يملكان قدرة هائلة على تعبئة الجماهير من مختلف الشرائح والطبقات وتوجيهها.

(1) Frederic Wehrey [et. Al.], *The Rise Of The Pasdaran Assessing The Domestic Roles Of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps*, The RAND Corporation, 2009, pp 59-66.

## الفصل الأول:

### النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه

---

وبهذا، نكون قد انتهينا من عرض مُرتكزات عملية صنع القرار السياسي لدى الطرف الصراعي الأول، وعليه، فإننا في الفصل المُوالي سوف نتطرق إلى الطرف الآخر في هذا المسلسل الصراعي الطويل، ألا وهو النظام السياسي السعودي.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

تُعد الدولة السعودية حالةً مُتميّزة في التاريخ العربي الإسلامي، فلا نجد على الأقل في ثرائنا دولة استطاعت أن تكرر نفسها في أكثر من تجربة سياسية ناجحة وفي فترات زمنية مختلفة، حيث استطاع السعوديون تكرار نفس الأنموذج الدولاتي الخاص بهم في عدة مناسبات وفي فترات ومراحل متباينة. وعلى هذا الأساس، يصح وصف النظام السياسي السعودي أنَّه ظاهرة مُتميّزة في التاريخ العربي - الإسلامي، على الرغم من أنَّ الدولة السعودية الأولى كما تذكر بعض المصادر التاريخية والمراجع المرتبطة بهذا الشأن تشكَّلت على أساس وجود سلطتين مستقلتين (السلطة الزمنية والسلطة الروحية)، فلم يكن آل سعود الشريك الأوحد في التأسيس للدولة بل تقاسموا هذا الإنجاز مع العلماء الوهابيين. هذه الشراكة التي تحولت لصالح آل سعود مع الوقت على الرغم أنَّ الأمور في البدء كانت لصالح الطرف الآخر.

وبالعودة للتاريخ السياسي للدولة السعودية، فإننا نجدنا حتى الآن قامت على ثلاث مناسبات، كانت أوّل هذه الكيانات الدولاتية السعودية في منطقة نجد في القرن الثامن عشر، وعرفت تاريخياً باسم إمارة الدرعية التي حكمها محمد بن سعود كأول أمير سعودي إنَّ صح التعبير. استمرت هذه الدولة لأكثر من نصف قرن (1744 - 1818) وتداول على حكمها ثلاثة أمراء إلى جانب محمد بن سعود، أمّا عملية انتقال السلطة آنذاك فكانت تتم غالباً بطريقة عمودية من الأب إلى الابن البكر، أين تولى الحكم بعد بن سعود، الذي حكم من سنة 1744 إلى غاية سنة 1765 ابنه عبد العزيز (1765 - 1803)، ثم خلفه سعود بن عبد العزيز آل سعود (1803 - 1814)، وأخيراً عبد الله بن سعود آل سعود (1814 - 1818). في وقت تمكن فيه العثمانيون من إسقاط الدولة السعودية الأولى بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا قبل أن يستقل بشكل رسمي بولاية مصر عن الدولة العلية (الباب العالي).

أمّا الدولة السعودية الثانية، فقد كانت محاولة لإعادة إقامتها مباشرةً بعد سقوط الأولى على يد أحد أئمة آل سعود. هذه المرة على يد تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود، الذي

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ينحدر من الفرع الجانبي للعائلة المالكة، كان هذا في سنة 1919. بيد أن الأمر لم يستمر طويلاً بحيث لم يحتفظ بالحكم سوى سنوات قليلة وتوجب عليه أن ينتظر بعض السنوات الأخرى حتى يعود إلى سدة الحكم. تُعد هذه الدولة أضعف من حيث الاستقرار مقارنة بسابقتها وبلاحقتها، حيث عرفت عدة صراعات داخلية بين حكامها التي انعكست سلبياً على كيان الدولة وكانت سبباً رئيسياً في سقوطها. بينما الأمر المُحدث فيها، فهو أن عاصمة الدولة تحولت إلى الرياض بعدما كانت الدرعية.

كان الصراع داخل البيت السعودي كبيراً وظاهراً في هذه الدولة حيث تولى الحكم أزيد من عشرة حكام في مجموع عمرها الذي يقارب عمر الدولة الأولى، وكان انتقال السلطة يتم عادةً بعد تصفية الأمير السابق إما بالقتل أو النفي بعد الحرب. ويعتبر الكثير من المؤرخين أن تركي بن عبد الله يُعد المؤسس الحقيقي للدولة السعودية الثانية، رغم أنه لم يكن ينتمي إلى الفرع الحاكم الذي يلتزم بانتقال السلطة بطريقة عمودية. والذي جعل الحكم في سلالة الابن الأكبر لمحمد بن سعود، عبد العزيز بن محمد مثلما كان الحال في الدولة السعودية الأولى. لكن تركي استطاع في النهاية بعث الدولة ومن تم نقل السلطة إلى جناح العائلة الفرعي، وهم الذين ينحدرون من سلالة عبد الله بن محمد سعود.

وفي سنة 1891، نتيجة لضعف الدولة السعودية الثانية وكثرة الخصومات بين أفراد الأسرة، استطاعت أسرة آل الرشيد أن تحل محلها، أين أنشأت إمارة حائل (1834 - 1921) بينما اتجه جزءٌ مهم من آل سعود إلى المنفى في الكويت. ومن الكويت انطلق أحد أحفاد تركي بن عبد الله ليؤسس الدولة السعودية الثالثة، وهي لحد الآن الأهم والأكبر من حيث المساحة الجغرافية ومن حيث التنظيم من بين كل دول آل سعود، إذ أنها استطاعت تطبيق مفهوم الدولة القومية لأول مرة في تاريخ المنطقة، قومية أطلق عليها اسم العائلة.

لقد عرف النظام السياسي السعودي الذي لم يتغير كثيراً منذ نشأته الأولى تجارب تاريخية مهمة ومريرة في نفس الوقت، غير أنه استطاع العودة (Restoration) في عدة مرات، ابتداءً من الدولة السعودية الأولى (1744 - 1818)، مروراً بالدولة السعودية الثانية (1818 - 1891)، ووصولاً إلى النظام السياسي الحالي (1932 -). كل هذه الخبرات جعلت من هذا النظام السياسي ذو مميزات خاصة، ونظاماً مُعقداً تصعب عملية دراسته، زد على هذا السرية وعدم الشفافية التي أحاط بها نفسه، فأمرهم سر بينهم على حد وصف إحدى الباحثات في الشأن السعودي دواليب الحكم وصناعة القرار داخل المملكة. تدفعنا هذه الوضعية للتساؤل عن طبيعة هذا النظام السياسي وكيفية اشتغاله؟ وهذا ما نسعى للإجابة عليه ضمن هذا الفصل من خلال

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الاعتماد على نفس المنهجية المعمول به في الفصل الأول أي دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار السياسي.

## المبحث الأول:

### الفواعل الرسمية في صناعة القرار السياسي في المملكة العربية

### السعودية

#### المطلب الأول: العاهل ونوابه (ولي العهد ولي ولي العهد)

#### الفرع الأول: العاهل (الملك السعودي)

تأسست المملكة العربية السعودية بشكل رسمي عام 1932، على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، المعروف في الغرب باسم ابن سعود (Ibn Saud)، ومن سنة 1902 إلى غاية الإعلان الرسمي عن المملكة عرفت هذه الدولة عدة تطورات وتوسعات، إذ بدأت مع استرجاع ابن سعود لعاصمة أجداده السابقة الرياض، والتي أقام فيها ما سُمي ب: إمارة الرياض، هذه الأخيرة شكّلت النواة الأولى للدولة السعودية الثالثة. ومع القضاء على دولة آل الرشيد في حائل عام 1921 تم تغيير اسم الدولة إلى سلطنة نجد، وابتداءً من سنة 1926 تغلب السعوديون على الأشراف في الحجاز واستطاعوا بفضل هذا التوسع المهم تبديل التسمية السابقة بتسمية جديدة هي: مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بقي الأمر على ما هو عليه حتى عام 1932، أين تم الإعلان الرسمي عن الاسم الجديد للدولة السعودية الثالثة.

وتُعتبر المملكة العربية السعودية بلا شك دولة ذات خصائص ومقومات استثنائية سواءً من حيث الوضع الجيوبوليتيكي (مهد الاسلام) أو من حيث الوضع الاقتصادي والجيوسراتيجي؛ وفي نفس الوقت يُعد النظام الحاكم في السعودية هو الآخر فريداً من نوعه، حيث ينفرد عن الأنظمة السياسية الموجودة في العالم من حيث طبيعته المحافظة والجامدة، وكذا من حيث آليات عمله. ومما

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

يُميّز المملكة العربية السعودية أنَّها دولة لا يوجد فيها دستور مثلما هو الحال في كل دول العالم يُحدد بوضوح شكل النظام السياسي وآليات الحكم وانتقال السلطة، على اعتبار أنَّ القرآن الكريم هو دستورها، غير أنَّه من الناحية العملية يمكن اعتبار النظام الأساسي للحكم الصادر في بداية تسعينيات القرن الماضي يؤدي نفس وظيفة الدستور وإن لم يُسمى باسمه، أين جاء فيه أنَّ النظام في المملكة العربية السعودية نظامٌ ملكي وراثي (المادة 05). يتسبب فيه الملك السعودي هرم السلطة، حيث يُعدُّ — على غرار ما كان في الملكيات المطلقة — الشخصيةً المركزية والحاكم الفعلي. حيث تتركز في يده كل السلطات والصلاحيات والوظائف، فهو أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية (رئيس الدولة)، ورئيس الوزراء والقائد الأعلى لكافة القوات العسكرية والقاضي والدبلوماسي الأول إلى درجة يمكن القول فيها أنَّه لا توجد سلطة سوى سلطة الملك.

وقد استطاع الحكام السعوديون منذ أوَّل دولة لهم إلى غاية الوقت الحالي أن يضموا إلى أنفسهم الكثير من الصلاحيات ويوسعوا كثيرًا من مجال نفوذهم حتَّى بات الملك يتدخل وله رأي في كل الميادين والمجالات، ويمكن ملاحظة هذا التطور في مجال النفوذ من خلال الرجوع إلى تاريخ الدولة السعودية وأيضًا إلى الألقاب التي اتخذها حكام هذه الدولة، والتي بدأت تتوسع إلى غاية لقب **خادم الحرمين الشريفين**، وهو لقب فيه الكثير من الدلالات والمعاني السياسية والدينية. فمن لقب أمير في عهد الدولة الأولى إلى لقب إمام في عهد الدولة الثانية، إلى مجموعة كبير من الألقاب التي اتخذها الملك عبد العزيز، حيث تُلَقَّب المؤسس في عهده — إضافة إلى لقب "الإمام" — بعدد من الألقاب: أمير نجد ورئيس عشائرها (1902)؛ سلطان نجد (1921)؛ سلطان نجد وملحقاتها (1922)؛ ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها (1926) ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها (1927)؛ وأخيرًا؛ ملك المملكة العربية السعودية (صاحب الجلالة الملك) (1932)؛<sup>(1)</sup> في حين كان الملك فهد أوَّل ملك سعودي يستعمل لقب **خادم الحرمين الشريفين** بعد خمس سنوات من اعتلاء العرش أي في عام 1986.

كانت عملية انتقال السلطة في ظل الدولة الأولى والثانية تتم وفق الحكم الوراثي الضيق، بطريقة عمودية من الأب إلى الابن البكر غالبًا، في حين ابتكر الملك المؤسس (الملك عبد العزيز) آلية جديدة لنقل السلطة تعتمد على الأبناء بطريقة أفقية، وفي بداية الأمر كان عامل السن هو الذي يحدد الأسبقية في هذه العملية، غير أنَّ هذه القاعدة سرعان ما تم التخلي عنها لصالح عوامل أخرى سيتم الحديث عنها لاحقًا. ويتم اختيار الملك أو العاهل السعودي في الوقت الحالي كما في

(1) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 13 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2Ivgyif>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

جاء في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، من أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء حسب معيار الأصلاح منهم، غير أنّ مسألة اختيار أيّ ملك سعودي تبقى إلى حد الساعة يشوبها الكثير من السرية والتكتم، ربّما لاعتبارها شأنًا عائليًا خالصًا، على الرغم من مضي على ما يزيد عن خمسة وثمانين عامًا على تأسيس المملكة.

والحقيقة، لا تُوجد قاعدة ثابتة لاختيار العاهل السعودي، لكنّ هناك عوامل تساهم في زيادة حظوظ أيّ أمير سعودي يرغب في اعتلاء العرش، أولها علاقته بالملك. وقد حاول الملك عبد الله سنة 2006 أن يُنظم هذه العملية أكثر من خلال إقدامه على تعديل جوهرى في النظام الأساسي للحكم واستحداث **نظام هيئة البيعة**، الغرض منها مأسسة عملية اختيار الملك وولي العهد، ويعود السبب الرئيسي لإنشائها لصعوبة اختيار الملك في المستقبل من أبناء الملك المؤسس بسبب عامل السن أو الوفاة، حيث تصادف أن توفي اثنين من ولاية العهد (سلطان ونايف) قبل الملك. وعليه، حاولت الهيئة إيجاد صيغة جديدة لنقل الحكم من الأبناء إلى الأحفاد دون صراعات بينهم. أين أصبحت سلطة تعيين الملك وولي عهده نظريًا من صلاحيات الهيئة، هذه الأخيرة التي تتكون أساسًا من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز (المادة 01). ويبلغ عدد أعضائها 35 عضوًا، وهو نفس عدد أبناء المؤسس من الذكور، حيث يملك كل ابن مقعدًا يتوارثه أبنائه أو أحفاده، ويتراأس الهيئة أكبر أبناء الملك المؤسس سنًا وفي حالة عدم وجود أيّ منهم فأكبر الأحفاد.

وبالعودة إلى العاهل السعودي ودوره في صُنع السياسة العامة، فالواقع يثبت أنّهُ ذو صلاحيات واسعة جدًا، سياسية وروحية كذلك، فهو مرجع كل السلطات في الدولة حسب ما جاء في المادة (44) النظام الأساسي للحكم. كما تتمتع المراسيم الملكية الصادر عنه بسلطة إلغاء أيّ قرار قضائي أو إداري. وبمعنى أدق لا توجد سلطة غير سلطة الملك، وعلى حد تعبير **غسان سلامة** تعتبر: "صلاحيات الملك شبه مطلقة لا تميّز على الإطلاق بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، ولا بين القرارات المركزية والمسائل التفصيلية"<sup>(1)</sup>. فهو الإمام والقائد العسكري والعالم والشيخ ورئيس القضاة،

(1) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، الدراسات الاستراتيجية 3 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 78.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

وعلى هذا الأساس، تتمركز في شخصه أعلى السلطات<sup>(1)</sup>. حيث الملك هو الدولة والدولة هي كل شيء، ويمكن تاليًا أن تتدخل في كل مناحي الحياة سلبيًا أو إيجابًا<sup>(2)</sup>.

ويتجلى هذا الأمر بوضوح إذا ما نظرنا إلى المهام الواسعة التي حددها النظام الأساسي للحكم للملك، وهي<sup>(3)</sup>:

- رئاسة مجلس الوزراء؛
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء وإعفاءهم؛
- حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه؛
- سياسة الأمة سياسةً شرعيةً طبقًا لأحكام الإسلام؛
- الإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية؛
- الإشراف على تطبيق الأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها؛
- تعيين أعضاء مجلس الشورى وحل مجلس الشورى وإعادة تكوينه؛
- تعيين القضاء وإنهاء خدمتهم؛
- تنفيذ الأحكام القضائية أو تعيين من ينوب عنه في تنفيذها؛
- تعيين كبار العلماء؛
- إصدار الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات وتُعدّ يلها؛
- قيادة كافة القوات العسكرية؛
- تعيين الضباط، وإنهاء خدماتهم؛
- إعلان حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، والحرب؛ وإعلان الأحكام العرفية؛
- استقبال ملوك الدول ورؤساءها، تعيين السفراء والممثلين في الخارج، والموافقة على اعتماد ممثلي الدول الأجنبية؛

(1) وليد جمدي الأعظمي، العلاقات السعودية - الأمريكية وأمن الخليج، (لندن: دار الحكمة، 1992)، ص 56.  
(2) عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع قراءة في تجربة ثلاث قرن من التحولات، ط 2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص 42.  
(3) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/90، يتضمن: "النظام الأساسي للحكم"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 27 شعبان 1412 هـ، المادة (56)، المادة (57) الفقرة (أ)، المادة (57) الفقرة (ج)، المادة (55)، المادة (68)، المادة (52)، المادة (50)، المادة (58)، المادة (70)، المادة (60)، المادة (61)، المادة (62)، المادة (63)، المادة (64)، المادة (05)، المادة (65)، المادة (66).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

- منح الأوسمة؛
- اختيار ولي العهد وعزله؛ تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد؛
- اختيار وولي ولي العهد وعزله؛
- تعيين عضوين (02) في هيئة البيعة وتعيين الأعضاء فيها ممن خلا محله (1)؛
- الموافقة على اجتماعات هيئة البيعة، وتعيين الأمين العام لهيئة البيعة ونائبه (2)؛
- تعديل نظام هيئة البيعة بعد موافقة هيئة البيعة (3)؛
- تعيين أمراء المناطق وإعفاؤهم (4).

وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات والسلطات، فإن عهد الملك المطلق القوي والمُتَّحَم في كل شيء والمسؤول أمام نفسه فقط انتهى من الناحية العملية بموت الملك المؤسس، بل أصبح العاهل يُعطي اعتبارات أخرى للسلطة، منها التوافق بين العائلة وضمان دعم العلماء الكبار، إضافة لدعم رؤساء القبائل الرئيسية، بدون أن ننسى المصالح الأمريكية والغربية التي يأخذها أي ملك بعين الاعتبار (5). رغم ذلك، يبقى الملك دائماً مركز العملية السياسية ومحورها الرئيسي بامتياز، والرجل الأوّل في صنع السياسة سواءً أعلق الأمر بالداخل أو بالشأن الخارجي، وقد يساعده في هذا بعض كبار الأمراء أو بعض التكنوقراط الكبار. كما يُعتبر الملك أو العاهل السعودي محور كل سلطة وكل نفوذ، به وحوله تتشكّل دوائر النفوذ القوية والعكس.

وقد حكم المملكة العربيّة السعوديّة منذ تأسيسها سنة 1932 إلى غاية وقتنا الحالي، سبعة ملوك. وهم: الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1932 - 1953)؛ الملك سعود (1953 - 1964)؛ الملك فيصل (1964 - 1975)؛ الملك خالد (1975 - 1982)؛ الملك فهد (1982 - 2005)؛ الملك عبد الله (2005 - 2015)؛ الملك سلمان (2015 - حتى الآن). وباستثناء الملك المؤسس (1932 - 1953)، فإن الستة الباقين كلهم

(1) المملكة العربيّة السعوديّة، أمر ملكي: رقم: أ/135، يتضمن: "نظام هيئة البيعة"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 26 رمضان 1427 هـ، المادة (01).

(2) "نظام هيئة البيعة"، المرجع السابق، المادة (16)، المادة (24).

(3) المرجع نفسه، المادة (25).

(4) المملكة العربيّة السعوديّة، أمر ملكي رقم: أ/92، يتضمن: "نظام المناطق"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 27 شعبان 1412 هـ، المادة (04).

(5) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 46.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أبناءؤه، حيث كانت تتم عملية انتقال الحكم طوال هذه الفترة بطريقة أفقية بين الإخوة غير الأشقاء، أطول فترة حكم كانت مع الملك فهد، وأقصرها حتى الآن مع الملك خالد، إذ يتربع العاهل على العرش مدى الحياة إلا في حالات استثنائية، فإنه يُمكن استبداله بغيره، لم يحدث هذا في تاريخ المملكة سوى مرة واحدة، مع الملك سعود (ثاني عاهل للمملكة)، حين تم استبداله بالملك فيصل.

#### الفرع الثاني: نواب العاهل (ولي العهد ولي ولي العهد)

وفي حال وصول الملك إلى العرش، فإن أول أمر يقوم به بعد مبايعته هو تعيين خليفته (ولي العهد)، الذي لا يُشترط أن يكون ابناً له، مثلما هو الحال في أغلب الأنظمة الملكية الوراثية. وإن كان العاهل رئيس الدولة ورجلها الأول، فإن، ولي العهد على الأقل من الناحية البروتوكولية يأتي ترتيبه الثاني بعد الملك، إذ تُعد خلافة الملك بعد وفاته من حقه كما ينوب عنه في حالة غيابه، إضافة أنه يشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء (الملك) ومنصب وزير وعضوية مجلس الوزراء<sup>(1)</sup>. أمّا اختيار ولي العهد، فقد كان من صلاحيات الملك فقط، حسب ما جاء في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم، ولا يشترط في ولي العهد البيعة كما كان سائداً قبل صدور النظام الأساسي للحكم عكس الملك الذي بقي محافظاً على هذا الشرط حيث أكدت المادة (06) من النظام الأساسي للحكم على هذا الأمر<sup>(2)</sup>. ومع استحداث هيئة البيعة أصبحت تلعب هي الأخرى دوراً في اختيار ولي العهد على الأقل نظرياً، في حين أن الواقع يُكذب هذا أين مازال الملك يحتكر تعيينه.

وقد عرفت المملكة منذ تأسيسها إحدى عشرة ولياً للعهد، هم: سعود بن عبد العزيز (1932 - 1953)؛ فيصل بن عبد العزيز (1953 - 1964)؛ خالد بن عبد العزيز (1964 - 1975)؛ فهد بن عبد العزيز (1975 - 1982)؛ عبد الله بن عبد العزيز (1982 - 2005)؛ سلطان بن عبد العزيز (2005 - 2011) (توفي أثناء ولايته للعهد)؛ نايف بن عبد العزيز (2011 - 2012) (توفي أثناء ولايته للعهد)؛ سلمان بن عبد

(1) محمد بن صنيان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 61.

(2) محمد بن عبد بن محمد المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 170.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

العزیز (2012 - 2015)؛ مقرن بن عبد العزیز (2015 - 2015) (أعفي من منصبه)؛ محمد بن نايف (2015 - 21 يونيو 2017)؛ محمد بن سلمان (21 يونيو 2017 - الآن)، استطاع ستة منهم أن يكونوا ملوكًا بينما توفي اثنان قبل الملك (سلطان ونايف)، وأبعد اثنان (مقرن ومحمد بن نايف)، في حين مازال الخامس وليًا للعهد (محمد بن سلمان).

أمّا فيما يتعلق ب: **ولي ولي العهد**، فيُعد هذا المنصب جديدًا، حيث استحدث لأول مرة سنة 2014 في عهد الملك عبد الله، نتيجة تقدم سن أبناء الملك عبد العزيز، إذ حدث أن توفي اثنان من ولاية العهد قبل الملك كما أشرنا سابقًا، فجاءت ولاية ولاية العهد كحل وسط لنقل السلطة إلى الجيل الثاني. ويُعتبر حامل هذا المنصب ثالث رجل في الدولة يصبح وليًا للعهد في حال خلو ولاية العهد وملكًا للبلاد في حال خلو منصب الملك وولي العهد في وقت واحد كونه يُعتبر النائب الثاني لرئيس الوزراء. وتجدر الإشارة هنا، أن منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء لا يُعد حديثًا في التاريخ السعودي على عكس ولي ولي العهد، أين يعود إلى عام 1967، في عهد الملك فيصل الذي عين الأمير خالد كولي عهده والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، والأمير فهد في منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء.

وقد تولى ولاية ولاية العهد منذ استحداث هذا المنصب إلى اليوم، ثلاث شخصيات فقط. الأول: مقرن بن عبد العزيز (2014 - 2015)؛ الثاني: محمد بن نايف (2015)؛ أمّا الثالث: فهو محمد بن سلمان (2015 - 2017). لكن بعد تولي هذا الأخيرة ولاية العهد بقي هذا المنصب شاغراً. أمّا فيما يخص صلاحيات ولي العهد، فهي غير ثابتة بحيث تتفاوت من شخص إلى آخر حسب نفوذه وقربه من الملك، أين لا يكتفي ولي العهد بمنصبه هذا — في الغالب — بل يزيد عليه، فقد يجمع عدة مسؤوليات كبرى بين يديه. مع أن النظام الأساسي للحكم في المادة (5)، الفقرة (د) يشترط في ولي العهد أن يكون مُتفرغًا لولاية العهد إلا أن الواقع شيء آخر، فقد حافظ جُل ولاية العهد في المملكة العربية السعودية على مناصبهم التي شغلوها قبل ولاية العهد، أين تُشكّل هذه المناصب والتي غالبًا ما يستمرون فيها لفترة طويلة أو يرثونها عن آبائهم — مثلما كان الحال مع ولي العهد السابق محمد بن نايف — المصدر الأول لقوتهم ونفوذهم، لذا يحرصون على الإبقاء عليها تحت أيديهم.

كما يُمكن أن يتولى ولي العهد رئاسة الوزراء مثلما كان الحال مع سعود وفيصل. والغالب أن قوة ولي العهد تتبع بدرجة أولى من المركز الذي يحتله حيث يحدد كمية السلطة المتركة في يده، إضافةً طبعًا وهو الأهم وضعياً الملك وعلاقته بولي العهد، ذلك أن قوة الملك أو

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

ضعفه وعلاقته بولي عهده ترسم لنا هامش الدور الذي يمكن أن يلعبه ولي العهد <sup>(1)</sup>. وقد عرف التاريخ السعودي لحد الآن ثلاث حالات واضحة لعب فيها ولي العهد دوراً يفوق دور الملك في صُنع السياسات وتوجيهها، أولها كانت بين الملك سعود وولي عهده فيصل، وثانيها كانت بين الملك خالد وولي عهده فهد، في حين كانت الأخيرة بعد إصابة الملك فهد بجلطة عام 1995 منعه من ممارسة مهامه على أكمل وجه أين بدأ دور — وإنّ بدرجة أقل من سابقه — ولي عهده عبد الله في البروز. بينما لا يُمكن اعتبار الدور الذي يقوم به محمد بن سلمان رغم ضخامته نابغاً عن منافسته للملك في نفوذه، وإنّما هو أقرب لرغبة الملك في تقوية نفوذ ابنه من خلال السماح له بهامش كبير من الصلاحيات.

في حين تُعتبر صلاحيات ولي العهد لحد الآن غير محددة قانونياً حيث يعترضها الكثير من الغموض، يعود هذا نظراً لحدائثة هذا المنصب الذي لا سند قانوني له بحيث لا وجود له في النظام الأساسي للحكم ولا لكيفية اختياره، ويبقى الأمر الملكي رقم أ/86 الصادر بتاريخ 27 مارس/آذار 2014، الوحيد الذي جاء على ذكر ولي العهد. إذ لا توجد مادة لا في النظام الأساسي للحكم ولا في نظام هيئة البيعة تُعنى بتحديد مسؤوليات ودور من يشغل هذا المنصب أو آلية اختياره والجهة المخولة باختياره <sup>(2)</sup>.

هذا الفراغ القانوني جعل ولي العهد أمام حالتين: الحالة الأولى، أن يلعب دوراً كبيراً جداً في صُنع القرار كما كان الحال مع محمد بن سلمان عندما كان يشغل هذا الموقع، إذ يجمع أغلب المُراقبين والمُتخصصين في الشأن السعودي أنّ دوره فاق كل الحدود حيث أصبح يغطي بشكل واضح، وفي الكثير من الأحيان مقصود على الرجل الثاني في الدولة. أمّا الحالة الثانية، فهي أن يكون ولي العهد بدون أيّ دور مؤثر مثلما كان الحال مع أول وثاني ولي ولي العهد. وعليه، فإنّ قوة هذا المنصب تعتمد بدرجة كبيرة على القُرب من الملك أكثر من أيّ شيءٍ آخر بحيث يُعد العاهل السعودي في الحقيقة مصدر كل سلطة مهما كان نوعها أو شكلها وبه تحدد حجمها ومدى تأثيرها.

(1) وليد جمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص 60.

(2) منصور المرزوقي، "انتقال السلطة في بيت الحكم السعودي"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 28 يناير 2015، ص 3.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

#### المطلب الثاني: سلطات الدولة

تُشير المادة الرابعة والأربعون (44) من النظام الأساسي للحكم أن السلطات في الدولة، تتكون من: السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية (التشريعية)، السلطة القضائية. ويُعد الملك هو مرجع هذه السلطات. ومن هذا المنطلق، نحاول ضمن هذا المطلب استعراض هذه السلطات الثلاث ومن يُمثلها كلٌّ على حدة، بدءاً بمجلس الوزراء، ثم مجلس الشورى، وأخيراً السلطة القضائية.

#### الفرع الأول: مجلس الوزراء

يُمثل مجلس الوزراء السعودي بنص القانون اثنين من سلطات الدولة، وهي: السلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، هذه الأخيرة المقصود بها التشريع من خلال وضع الأنظمة واللوائح حسب ما جاء في المادة (67) من النظام الأساسي للحكم.

تم إنشاء أول وزارة سعودية في 19 ديسمبر 1930، وهي وزارة الخارجية التي تولاها الأمير فيصل، وبعد الانتهاء من تحويل الوكالات إلى وزارات، وبلوغ هذه الأخيرة ثمان وزارات (الخارجية، المالية، الداخلية، الدفاع، والمواصلات، المعارف، الصحة، والزراعة) تم إنشاء أول مجلس وزراء سعودي<sup>(1)</sup>. وتُعتبر رئاسة الدولة في السعودية، والتي هي من صلاحيات الملك مرتبطة بشكل فعلي وغير منفصل برئاسة الوزراء، ولم يحدث في تاريخ السعودية أن تم الفصل بينهما إلا في مرحلة ما بعد الملك المؤسس (سعود و فيصل)، حيث أصبحت السلطة التنفيذية (الحكومة) بمعزل عن القصر الملكي<sup>(2)</sup>.

والحق، أن مجلس الوزراء أنشأ في عهد الملك عبد العزيز في عام 1953، لكنّه لم يتأسسه بسبب مرضه ثم وفاته، بل عيّن ولي عهده سعود كرئيس له<sup>(3)</sup>. وقد اجتمع مجلس الوزراء لأول مرة

(1) إبراهيم بن محمد الحديثي، "تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة في المنتدى الدولي الأول حول تنظيم السلطات في الدساتير العربية، المقام في جامعة عباس لغرور، ولاية خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، في يومي الثلاثاء والأربعاء 25 - 26 نوفمبر 2013م الموافق 23 - 24 محرم 1435هـ، ص 4.

(2) فايد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 23.

(3) جوزيف كشيبيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج 2 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2013)، ص 18.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

في 01 مارس 1954. ومع تولي سعود الحكم نازعه ولي عهده فيصل في هذا المنصب وسيطر عليه، ومع ذلك، تبقى الحالات التي يتولى فيها ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء استثنائية جداً، إذ غالباً (عُرف سياسي) ما تكون رئاسة الوزراء للملك. أمّا بعد صدور النظام الأساسي للحكم سنة 1992 في عهد الملك فهد، فإنّ المادة (56) والمادة (57) منه، والمادة (29) من نظام مجلس الوزراء السعودي نصتا صراحةً بأنّ الملك بنفسه يتولى رئاسة مجلس الوزراء دون غيره، وهو الذي يعيّن الوزراء بأمرٍ منه ويتابع أعمالهم ويعزلهم. فيما يتولى ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وولي ولي العهد منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء.

يُعتبر مجلس الوزراء أعلى جهاز تنفيذي وتنظيمي (تشريعي) في المملكة العربية السعودية، إذ تجتمع فيه الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في الدولة ويرأسه الملك<sup>(1)</sup> أو نائبه كل أسبوع. أمّا مدة اشتغال مجلس الوزراء فلا يُمكن أن تزيد عن أربع سنوات هجرية حسب ما تشير إليه المادة (09) من نظام مجلس الوزراء السعودي. وفي هذه الفترة (أربع سنوات) لا يحق للحكومة تقديم استقالة جماعية بسبب ارتباطها بالملك مما جعل منها حالة مُتفردة ليس في العالم وحسب بل حتّى عن دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) الأقرب إليها نسبياً.

فالمجلس لا يقوم بأيّ دورٍ فعلي على الرغم من صلاحياته واختصاصات الواسعة المحدد من طرف القانون، والمُتمثلة في المسؤولية الأولى عن رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة وكذا الإشراف على تنفيذها. وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى. كما يختص بإصدار الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ودراستها قبل تُعدّ يلها<sup>(2)</sup>. إضافة، أنّ كل ما يتعلق بالشؤون التنظيمية تُعد من صلاحيات مجلس الوزراء، بما في ذلك مشروعات الأنظمة واللوائح المقدمة من مجلس الشورى. ناهيك عن دراسة ميزانية الدولة والتصويت عليها والموافقة على القروض والزيادة في الميزانية<sup>(3)</sup>. مع ذلك، فهو لا يقوم بأيّ شيءٍ من هذه الوظائف والصلاحيات حيث تبقى مرتبطة بالملك دون سواه.

(1) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/13، يتضمن: "نظام مجلس الوزراء السعودي"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 03 ربيع الأول 1414 هـ، المادة (01).

(2) "نظام مجلس الوزراء السعودي"، المرجع السابق، المادة (19)، المادة (20).

(3) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/91، يتضمن: "نظام مجلس الشورى السعودي"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 27 شعبان 1412 هـ، المادة (21)، (25)، (26)، (27).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ويتألف المجلس الوزاري الحالي من 23 حقيبة وزارية، إضافة إلى منصب رئيس الوزراء، وسبعة وزراء دولة. ويتميز مجلس الوزراء السعودي على غرار الملكيات الوراثية السلالية في الخليج بسيطرة أفراد من الأسرة على أهم المواقع السيادية، مثل الدفاع، والداخلية، والحرس الوطني،... إلخ، والتي يتوارثها أبناء العائلة عن آباءهم، فليس غريباً إذن أن يتسم المجلس بسمة عائلية أو عشائرية، لا سيما من آل سعود، وآل الشيخ، وآل السديري، وآل التويجري.

وعموماً، يصعب القول إن مجلس الوزراء — كمؤسسة — يُعد فاعلاً أساسياً أو أحد التكوينات الضاغطة بشكل مباشر داخل النظام السعودي، فهو أقرب إلى الجهاز المرتبط بالشخص والذي هو الملك من جهة، ومن جهة ثانية، تتحكم في مفاصله الأسرة الحاكمة (آل سعود) عبر السيطرة على الوزارات السيادية، وعملية اختيار وانتقاء باقي التشكيلة الحكومية<sup>(1)</sup>. وقد حدد نظام مجلس الوزراء السعودي — في المادة (03) — شروط الإستوزار والعضوية في مجلس الوزراء في ثلاث نقاط هي: أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ، أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية، وألا يكون محكوماً عليه بجريمة مُخلّة بالدين والشرف، والملاحظ هنا، أن السعودية تؤكد على الصفات الأخلاقية فقط في اختيار الوزراء. وفي المقابل، يُعتبر مجلس الوزراء الموقع المثالي للطبقة الوسطى الجديدة للمشاركة في عملية صنع القرار على اعتبار أن منصب وزير يُعتبر أعلى منصب يُمكن أن يصل إليه مواطن سعودي من غير العائلة المالكة<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: مجلس الشورى

من الأمور الجديدة التي جاء بها النظام الأساسي للحكم إسناده السلطة التنظيمية إلى جهتين هما: مجلس الوزراء ومجلس الشورى. أمّا فعلياً، فيمارس سلطة التشريع ثلاث جهات هي: الملك، ومجلس الوزراء، وأخيراً مجلس الشورى<sup>(3)</sup>. وعليه، يُشكّل مجلس الشورى السعودي الركن

(1) إدارة البحوث والدراسات، "خريطة القوى السياسية في المملكة العربية السعودية"، (ملفات بحثية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 4.

(2) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، "أدوار الشركاء غير المتوافقة السياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة"، ضمن: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، السياسة الخارجية للدول العربية تحدي العولمة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، العدد: 2812 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 543.

(3) خالد بن عبد الرزاق بن صالح الصفي، دليل صياغة الانظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية، (الرياض: الفالحين للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 17 - 18.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الثاني للسلطة التنظيمية من الناحية القانونية والركن الثالث من الناحية العملية، وهو بمثابة برلمان غير منتخب، وإنما معين من طرف الملك، تتقرر أنشأه في 1992، نتيجة للضغوطات التي تعرض لها النظام في حرب الخليج الثانية، مدة النيابة فيه أربع سنوات هجرية.

وتتلخص مهمة البرلمان السعودي كما جاء في المادة (15) من نظامه في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من الملك، مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، تفسير الأنظمة ومناقشة التقارير السنوية المقدمة من طرف الوزارات والأجهزة الحكومية وإبداء الرأي فيها. كما يقوم البرلمان بدراسة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات قبل إصدارها أو تُعدّ يلها من الملك. واقتراح مشاريع النظم الجديدة أو اقتراح تعديل على القديمة وتكوين اللجان المتخصصة من بين أعضائه<sup>(1)</sup>، غير أنّ الغريب في الأمر أنّ كل هذا يكون يتم في الخفاء، فمداولة المجلس غير علنية بل سرية.

واستناداً على صلاحيات المجلس الشورى يُعدّ المجلس كما يدل اسمه هيئة استشارية فقط لا يمارس وظيفة التشريع للأمة والرقابة على الحكومة مثلما هو حال البرلمانات في كل دول العالم بل مهامه شورية فقط<sup>(2)</sup>. وفي أحسن الحالات — كما يقول أحد الكتاب السعوديين — تشريعية ذات مسؤولية محدودة للغاية عبرها النظام الأساسي للحكم بوصفه تنظيمية. ذلك أنّ قرارته تبقى دائماً منوطة بالملك، الذي يحتكر حق التعيين وتحديد حقوق وواجبات أعضاء المجلس.

ورغم كل محاولات الإصلاح التي شملت مجلس الشورى بغية إعطائه هامش من الحرية أكثر، كالرفع من عدد الأعضاء وحق المساءلة الوزارية والاستجواب، والتمثيل النسوي، غير أنّها تبقى شكلية وبعيدة جداً عن الممارسات البرلمانية حتى بالمقارنة بدول مجلس التعاون<sup>(3)</sup>. ويتكون مجلس الشورى السعودي حالياً من رئيس ومائة وخمسين عضواً (150)، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص شرط ألا يقل تمثيل المرأة فيه عن 20 بالمائة من عدد الأعضاء بعدما كان في الماضي (قبل 2013) يقتصر على الرجال فقط.

(1) "نظام مجلس الوزراء السعودي"، المرجع السابق، المادة (13)، المادة (15)، المادة (18)، المادة (23)، المادة (19).

(2) محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، المرجع السابق، ص 83.

(3) مجموعة مؤلفين، الخليج 2013: الثابت والمتحول، تنسيق وتحرير: عمر هشام الشهابي (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 58.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

وعقد المجلس منذ تأسيسه إلى غاية اليوم ست دورات شهد فيها تطوراً مستمراً على مستوى عدد الأعضاء، ففي دورته الأولى كان يتكون المجلس من رئيس وستين عضواً. وفي دورته الثانية صار المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً. وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكوناً من رئيس ومائة وعشرين عضواً. وفي دورته الرابعة انتقل العدد إلى رئيس ومائة وخمسين عضواً. واستمر نفس العدد في الدورة الخامسة والسادسة. مع إضافة شهادتها الدورة السادسة بدخول المرأة لأول مرة في تاريخ السعودية. حينما قرر الملك عبد الله تحديد كوتة خاصة بالمرأة<sup>(1)</sup>.

ويتكون المجلس الشورى السعودي من 14 لجنة، على النحو التالي: 1- لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية. 2- لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. 3- لجنة الاقتصاد والطاقة. 4- لجنة الشؤون الأمنية. 5- لجنة الشؤون الخارجية. 6- لجنة الإدارة والموارد البشرية. 7- لجنة التعليم والبحث العلمي. 8- لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار. 9- اللجنة المالية. 10- اللجنة الصحية. 11- لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. 12- لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية. 13- لجنة الحج والإسكان والخدمات. 14- لجنة المياه والزراعة والبيئة. وهذا بناءً على المادة الحادية والعشرون (21) من اللائحة الداخلية للمجلس<sup>(2)</sup>.

ومتلما تكون عضوية المجلس<sup>(\*)</sup> بالنعين من طرف الملك، فإن، رئاسة المجلس كذلك تسري على نفس النمط. ويتولى رئاسة مجلس الشورى منذ عام 2009، عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ابن مفتي السعودية السابق)، مع العلم، أنه لم يتأسس مجلس الشورى منذ تأسيسه إلى غاية اليوم (1992 - 2017) سوى ثلاث شخصيات كلهم مشايخ وهابيون، كان أولهم: الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير (1992 - 2002)، خلفه الشيخ صالح بن عبيد بن حميد (2002 - 2009). ويُعد رئيس المجلس ملزماً أمام الملك بتقديم تقارير سنوية عن أشغال المجلس ومداولاته مثلما تنص المادة (05) من نظام مجلس الشورى السعودي.

(1) الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى السعودي، شوهد في 13 مايو 2017، في: <<https://bit.ly/2tOJ9Gd>>

(2) مجلس الشورى، مجلس الشورى اختصاصاته وآلية عمله، (الرياض: إدارة المطبوعات والنشر، 1435هـ)، ص 24.

(\*) يُشترط في عضو مجلس الشورى حسب ما جاء في المادة الرابعة (04) من نظام مجلس الشورى السعودي ما يلي: أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنتشاً، أن يكون من المشهود له بالصلاح والكفاية، وألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أمّا قرارات مجلس الشورى فلا تكون فعالة إلاّ بشرطين، الأول: هو شرط تنظيمي، حيث تشير المادة (16) من نظام مجلس الشورى السعودي، أنه: "لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً، إلا إذا حضر الاجتماع ثلثاً أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية، إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس". أمّا، الشرط الثاني: فهو مرتبط إن صح التعبير بمزاج الملك، حيث تشير المادة (17) من نظام مجلس الشورى: "أن قرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك، وهو بنفسه يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، وفي حالة قرر الملك إحالتها إلى مجلس الوزراء، الذي هو رئيسه، فإنها في حالة توافقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر على شكل قرارات بعد موافقة الملك عليها. وإذا تباينت وجهات نظر المجلسين، فإنّ الموضوع يعاد إلى مجلس الشورى ليبيدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه مناسباً".

### الفرع الثالث: السلطة القضائية

تشكّل السلطة القضائية الركن الثالث والأخير من سلطات الدولة السعودية، وهي تعتبر مستقلة من حيث الشكل بحيث لا تخضع لغير أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(1)</sup>، غير أنّ الواقع أمر آخر مرة أخرى، حيث عرف مجال القضاء الذي كان من اختصاص العلماء الوهابيين تصارعاً عليه بينهم وبين أمراء آل سعود، مردّ هذا أنّ مؤسس المذهب الوهابي محمد بن عبد الوهاب عندما قدم أوّل مرة إلى الدرعية شغل منصب القاضي فيها<sup>(2)</sup>، وقبل قيام المملكة العربية السعودية بشكل رسمي (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) تم تعطيل كافة الأنظمة القضائية بناءً على أمر ملكي (سنة 1927) يقضي بتوحيد النظام القضائي وتنظيم عمل المحاكم. منحت هذه التعليمات الجديدة للملك سلطة مطلقة في الموافقة على الأحكام الصادرة عن المحاكم كافة. وساعد على ترسيخ هذه الفكرة التقاليد القبليّة السائدة في المنطقة، أين كان زعيم القبيلة في منطقة نجد مسقط رأس الدولة والنظام السعودي يملك تقليدياً سلطة معنوية ومادية لمزاولة دور القاضي، وفي بعض الحالات كان زعيم القبيلة يعيّن قاضياً، فيما يتولى هو الإشراف على تنفيذ الأحكام<sup>(3)</sup>.

(1) المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام القضاء في السعودية"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 19 رمضان 1428هـ، المواد: (01)، (02)، (03)، (04).

(2) روبرت ليسبي، المملكة، ترجمة: دهام العطاونة (إ.د.م. د. ن.، د. ت.)، ص 25.

(3) فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص ص 60 - 61.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ومن هذا المنطلق، يُعتبر الملك فوق كل الأحكام القضائية، فهو إن صح التعبير آخر محكمة للاستئناف، والذي تُعتبر أحكامها نهائية، كما يُعتبر موزع العفو<sup>(1)</sup>. ومن صلاحياته أيضًا — حسب المادة (50)، المادة (52) من النظام الأساسي للحكم — تعيين القضاء وإنهاء خدمتهم. وتنفيذ الأحكام القضائية أو تعيين من ينوب عنه في تنفيذها. غير أن عبد الله الطريقي (أول وزير سعودي للنّظ) في كتابه: **النظام السياسي السعودي**، يرى عكس هذا حيث يعتبر السلطة القضائية في المملكة مستقلةً من حيث المبدأ، لكنّ كل ما في الأمر أنّ لها صلات بالسلطة التنفيذية فقط، وهذا في منطقتين: الأولى، الترتيبات والإجراءات الإدارية، والثانية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام<sup>(2)</sup>.

ويعود الفضل إلى الملك فيصل في إرساء أسس النظام القضائي الحديث في السعودية، ففي العام 1970 أنشئت وزارة العدل، وقام بالفصل بين نظامين قضائيين هما: **القضاء المدني والقضاء الشرعي**، كما قسم المحاكم إلى: المجلس الأعلى للقضاء، محاكم التمييز، المحاكم العام، والمحاكم الخاصة<sup>(3)</sup>. وأصبح **المجلس الأعلى للقضاء** المنشئ سنة 1975، من يتكفل بأداء الوظيفة القضائية، فهو على هذا أعلى هيئة قضائية في البلاد ورئيسها يُمثل هرم السلطة القضائية<sup>(4)</sup>. أمّا، شكل التقاضي في المملكة، فيكون عبر قناتين متوازيتين هما: السلطة القضائية العامة والقضاء الإداري (ديوان المظالم)، حيث يكون للسلطة القضائية العامة سلطة الاختصاص في جميع الدعاوى القضائية التي لا تدخل ضمن اختصاص القضاء الإداري<sup>(5)</sup>.

وفي عام 2007، أصدر الملك فهد نظام القضاء في السعودية، المُسمى **نظام القضاء وديوان المظالم**، الذي كرس دور ومكانة المجلس الأعلى للقضاء كأعلى هيئة قضائية، وهو يتكون من عشر أعضاء، إضافة إلى رئيسه، الذي يحمل رتبة وزير، كلهم مُعينون من طرف الملك، على النحو الآتي<sup>(6)</sup>:

أ- رئيس المحكمة العليا؛

(1) Laura S. Etheredge (edited), **Middle East: region in transition Saudi Arabia and Yemen**, (New York: Britannica Educational Publishing, 2011), p28.

(2) Abdullah Al-Turaiqi, **The Political System of Saudi Arabia**, (Ghainaa Publications, 2008), p44.

(3) فؤاد إبراهيم، **السلفية الجهادية في السعودية**، المرجع السابق، ص 60.

(4) منصور النقيدان، **الملوك المحتسبون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية (1927 - 2007)**،

(دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 62.

(5) Abdullah Al-Turaiqi, **Op.cit**, p45.

(6) "نظام القضاء في السعودية"، المرجع السابق، المادة (05).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ب- أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف؛

ج- وكيل وزارة العدل؛

د- رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام؛

هـ- ثلاثة أعضاء يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف.

وتكون مدة عمل رئيس أعلى هيئة قضائية، والأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين: (ب) و(هـ) أربع سنوات قابلة للتجديد. وتسيطر هذه الهيئة على كافة السلطة القضائية بالنظر إلى الصلاحيات المخولة لها، والتي يمكن تقسيمها إلى جزئيين: الأول، يتعلق بمهمة النظر في كل شؤون القضاة الوظيفية من تعيين وترقية، وتأديب، وندب وإعارة، وتدريب، ونقل للقواعد، وترخيص بالإجازات، ورقابة وتفتيش، ثم إصدار اللوائح بهذا الشأن بعد موافقة الملك عليها. أمّا الشق الثاني فيتعلق بإنشاء المحاكم والإشراف عليها، وتسمية رؤساء المحاكم (الاستئناف، الدرجة الأولى) وإصدار قواعد تنظم اختصاصاتهم وصلاحياتهم. إضافة إلى هذا يتوجب على هذه الهيئة إعداد تقرير سنوي للملك عن وضعية القضاء في البلد للنظر فيه (1). أمّا هيكله نظام القضاء السعودي، وحسب ما جاء في القانون المنظم له، فإنه مقسم على النحو التالي (2):

- المحكمة العليا: وتعتبر أعلى سلطة قضائية في اختصاص القضاء العام، رئيسها يحمل رتبة وزير. وتمارس التصديق على الأحكام وإنشاء أو تعديل مبادئ قضائية ونقض الأحكام القضائية. بيد أن مهمتها الأساسية — حسب ما جاء في المادة (11) من نظام القضاء في السعودي — فهي تتمحور في مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام.
- محكمة الاستئناف.
- محاكم الدرجة الأولى: وهي: أ- المحاكم العامة. ب- المحاكم الجزائية محاكم الأحوال الشخصية. ت- المحاكمة التجارية. ث- محاكم العمالية.

(1) "نظام القضاء في السعودية"، المرجع السابق، المادة (05)، المادة (47)، المادة (49)، المادة (50)، المادة (06).

(2) المرجع نفسه، المادة (09)، المادة (10).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

في حين أنّ وزارة العدل يُمكن أن نصّف مهامها في القضاء السعودي بالرمزية، فهي تتولى مهمة الإشراف الإداري والمادي فقط على المحاكم وكاتبات العدل مثلما ينص نظام القضاء السعودي في المادة (73) منه. وإلى جانب النظام القضاء العادي يوجد في المملكة ما يُعرف بـ: ديوان المظالم، وهي هيئة قضاء إدارية مستقلة ترتبط مباشرة للملك<sup>(1)</sup>. ويتألف ديوان المظالم كما جاء في المادة (02) من نظامه من رئيس بمرتبة وزير، ونائب رئيس أو أكثر، وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم.

ويلعب القضاء السعودي دورًا مهمًا في السياسة، إذ يعتبر أداة فعالة للجم أية معارضة مُحتملة لا سيّما أولئك الذين يُشكّلون تهديدًا أو خطرًا على النظام السياسي، حيث لا يتردد في إصدار أحكام الإعدام أو السجن في حقهم، ولأنّهُ مستقل فالنظام السعودي يعتبره المسؤول الوحيد عن قراراته، فقد ساهمت أحكام القضاء مثلًا في تعكّير صَفْوِ العلاقات الإيرانية - السعودية في مناسبتين، أدت في كلاهما إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأولى أيام الشاه عندما أصدر القضاء السعودي حكمًا بإعدام حاج إيراني (1943)، أمّا الحالة الثانية فكانت عندما حُكم على رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر بالإعدام (2016) وما نتج عن ذلك من تداعيات.

## المبحث الثاني:

### الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي في المملكة العربية

#### السعودية

كان النظام السياسي السعودي في أطواره الثلاثة يستند دائمًا إلى ثلاثة عناصر أساسية أولها الدّين أو بالأصح الدعوة الوهابية التي شكّلت الإطار الإيديولوجي للنظام، ثانيها القبيلة، وهي القاعدة الاجتماعية التي تُشكّل عليها النظام السياسي، في حين كانت القوة العسكرية أو الشوكة كما يُسميها ابن خلدون المُشكلة من مختلف القوى الاجتماعية السائدة هي

(1) المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام ديوان المظالم"، جريدة أم القرى، بتاريخ: 19 رمضان 1428هـ، المادة (01).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنّع القرار فيه

الضلع الأخير في هذا المثلث<sup>(1)</sup>. كان هذا في البدء غير أنّ قيام الدولة واكتشاف النّفط كان إيذاناً بظهور فواعل وأركان جديدة للنظام. يُعد هذا الأمر منطقيّاً، إذا أدركنا أنّ مرحلة الدولة تختلف من حيث الأهداف والغايات عن مرحلة التأسيس، وبما أنّ الأهداف مُختلفة، فالأدوات أيضاً مُختلفة. لن يخرج النظام السياسي السعودي عن هذه القاعدة بحيث ظهرت فواعل جديدة فيه لم يعرفها من قبل وضعفت أخرى لتصير هامشية بينما حافظت أخرى على مكانها. **كيف هذا يا ترى؟**

تفسير هذا نجده في الأحداث والتطورات الجديدة داخل المملكة بحيث ساهمت إمّا بظهور أو باختفاء أو بقاء الفواعل. فبضمّ السعوديين للحجاز بعد سقوط دولة الأشراف على يد ابن سعود سنة 1926، أصبح رعاية الحرمين الشريفين بكل ما لهما من رمزية عند المسلمين فاعلاً جديداً ضمن المنظومة السعودية بحيث يعمل على تعزيز شرعيتها الدينية والسياسية، ويستمد منها النظام حضوره ليس المحلي فقط، بل العربيّ والإسلامي فالدولي. كما كان عام 1933 بمثابة عام مرجعي في تاريخ المملكة أين تم اكتشاف النّفط، ليضيف الربيع البترولي شرعية جديدة للنظام. هذا السلاح الجديد الذي مكّن المملكة أن تتحول إلى منطقة جاذبة في السياسة الدولية وأن تلعب دوراً مُهمّة على المستوى الإقليمي والدولي.

ملامح دولة جديدة إذن ظهرت لتختلف عن تلك التي نشأت في الماضي، ولعل أهم فاعلٍ غير رسمي في صناعة القرار السياسي ضمن هذه الدولة القديمة - الجديدة، هو العائلة المالكة، التي تشكّل فاعلاً أساسياً وجوهرياً ضمن بُنية النظام السياسي السعودي وصناعة القرار فيه، بينما حافظت القوى الدينية المُتمثلة في المؤسسة الدينية الوهابية على مركزيتها داخل النظام السياسي، فقدت القبيلة التي كانت ركناً أساسياً في المرحلة الجنية للدولة السعودية الثالثة موقعها ونفوذها.

على أساس هذه التوضيحات المُبسطة، نحاول في هذا المبحث دراسة أهم الفواعل غير الرسمية التي — يعتقد الباحث أنّها — تلعب دوراً في عملية صنّع القرار السعودي (بغض النظر عن حجم الدور وأثره)، من خلال دراسة كل فاعل بشكل منفصل، على النحو التالي: العائلة المالكة؛ المؤسسة الدينية؛ القبيلة؛ القوى العسكرية والأمنية؛ النّفط.

(1) يوسف مكي، "الحالة السعودية"، ضمن: أحمد يوسف أحمد [وآخرون.]، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن - الجزائر - السعودية - السودان - سورية - العراق - الكويت - لبنان - مصر - المغرب - اليمن، تحرير وتنسيق: نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 150.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

#### المطلب الأول: العائلة المالكة (آل سعود)

##### الفرع الأول: آل سعود لمحة عامة

تأسست السعودية على يد رجل، وسُميت باسم أسرته وحكمتها ذريته. وليس هذا التصريح مجرد تصور تاريخي حي فقط، ولكنه يؤكد حقيقة أنه عند الحديث عن السياسة فإن الأمر كله يتعلق بالأسرة<sup>(1)</sup>. والحقيقة، أن شبه الجزيرة العربية إلى غاية الاتفاق التاريخي المشهور بين المُحمديين، بن عبد الوهاب، وابن سعود لم تكن تعرف شيئاً عن آل سعود كعائلة، بيد أن التحالف بين الديني والسياسي مكن آل سعود من أن يدخلوا التاريخ ويتحولوا إلى أحد أشهر العوائل التي حكمت المنطقة. كان آل سعود قبل هذا معروفين باسم آل مقرن. هاجروا إلى الدرعية، وهي قرية صغيرة تبعد حوالي 20 كيلومتراً عن الرياض أين تمكن فيما بعد أحد أفراد آل مقرن، وهو سعود بن محمد بن مقرن من التأسيس لأول دولة سعودية وكذا التأسيس لعائلة وسلالة حاكمة والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الجزيرة العربية.

والواقع، أن ما ميّز عائلة آل سعود في الماضي وجعلها تتجح وتستمر أنها لم تكن مرتبطة بأية قبيلة بدوية معروفة في شبه الجزيرة العربية ما أتاح لها أن تلعب دور الوسيط بين مختلف الشرائح الاجتماعية من حضر وبدو<sup>(2)</sup>. غير أن تزايد أفراد آل سعود بشكل عام والأسرة الحاكمة (آل عبد العزيز) بشكل خاص بحيث تحولت إلى أكبر أسرة على مستوى العالم، إذ يقدر عدده أفرادها بحوالي 22000 فرداً<sup>(3)</sup>. جعلها تتحول لما يشبه القبيلة الحاكمة. وأدى في نفس الوقت إلى احتدام المنافسة والصراع بين أفرادها. ومثلما أدت الصراعات الداخلية في الماضي إلى زوال الدولة السعودية الثانية في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أن أعاد إحياءها الملك عبد العزيز، الذي لم يسلم هو الآخر من منافسة من إخوانه وأبناء عمومته — لا سيما العرايف — قبل أن تستقر

(1) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 506.

(2) مضايوي الرشيد، مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، (بيروت: دار الساقي، 2005)، ص 39.

(3) مي يماني، "آخر السبعة السديريين"، ترجمة: مايسة كامل، Project Syndicate، 13 فبراير 2014، شوهد في 02

يونيو 2016، في: <<https://bit.ly/2IMqHT3>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الأمر بيده. ما سمح له — كما تقول الباحثة السعودية مي يمانى — بتأسيس خط نسب واضح لا نزاع عليه للخلافة عبر أبنائه (آل عبد العزيز) <sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: صراع الأجنحة داخل البيت السعودي

إنّ التجربة المريرة التي مرت بها الدولة والأسرة عقبه سقوط الدول السعودية الثانية عام 1891، دفعت ابن سعود إلى محاولة الحيلولة دون تكرار الوقوع في مثل هذه الكارثة، الشيء الذي جعله يقيم بنفسه آليات غير رسمية للحكم (تحويل انتقال السلطة من العمودية إلى الأفقية) أراد بها ضمان تماسك الأسرة <sup>(2)</sup>. لا سيّما وهو يدرك أكثر من غيره خطورة مشكلة الخلافة وما كان لها من آثار وخيمة على أسلافه، فمن بين أربعة عشرة خلافةً تمت ما بين (1734 - 1891)، ثلاث فقط تمت بدون أيّ نزاع، أمّا الباقي فشهدت كلها إمّا اغتيالات أو حروباً أهلية <sup>(3)</sup>.

ورغم المجهودات التي بذلها ابن سعود لتفادي الصراع الداخلي بين أبناء الأسرة الواحدة غير أنّه سرعان ما بدأ التنافس والصراع يدب بين الإخوة غير الأشقاء، كانت أول مظاهره بين الملك سعود وولي عهده فيصل. فبعد وفاة الملك المؤسس عام 1953، تولى ابنه سعود الحكم بعده، وهو الأكبر سنّاً بين إخوته بوصية من أبيه (كان وليّاً للعهد عام 1932)، الذي حدد الحكم وراثياً في أبنائه على أساس العمر، وكان الابن الثاني فيصل وليّاً للعهد. ما جعلنا أمام انتقال سلس للسلطة لصالح سعود ودون أية مواجهة أولية تذكر مع إخوانه غير الأشقاء. وتقاسم سعود وفتيصل في السنوات القليلة اللاحقة السلطة والمسؤوليات وفق ما تسنى لهما، فعمد سعود إلى تعزيز قاعدة حكمه ضمن صفوف العائلة، بينما سعى فيصل إلى التركيز على مجلس الوزراء. حينذاك بدأت تظهر أولى ملامح الانقسام من خلال التعيينات، فكان من مؤيدي فيصل ابنه عبد الله وزير الداخلية، وأخويه فهد، وسلطان <sup>(4)</sup>، إضافة إلى الأخ الآخر خالد.

<sup>(1)</sup> مي يمانى، "الأمير نايف: قبضة حديدية ورؤية وهابية"، DW، ترجمة: إبراهيم محمد علي، 07 نوفمبر 2011،

شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KIzMHQ>>

<sup>(2)</sup> ستيفان لاكروا، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، ترجمة: عبد الحق الزموري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 21.

<sup>(3)</sup> جوزيف كشيبيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، (بيروت: دار الساقى، 2002)، ص 21.

<sup>(4)</sup> نبيل خليل خليل، اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية، الفصل 2: الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية،

الخلافة بين سعود وفتيصل، شوهد في 03 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2mt48u9>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

مُقابل ذلك، عيّن الملك سعود أبنائه (الملوك الصغار) في مناصب حساسة على غرار قيادة الحرس الوطني (سعد) وقيادة الحرس الملكي (بندر ومنصور) ووزير الدفاع (فهد ومحمد) وأمير منطقة الرياض (بدر)، وأمير مكة ورئيس الديوان الملكي (عبد الله). ما أثار قلق إخوته إزاء ميل سعود لحرمانهم من المناصب الحكومية البارزة، وقد خشى الكثير منهم أن تكون هذه التعيينات إشارة إلى نية سعود نقل الخلافة إلى ذريته بدل إخوته (1). هذه الحوادث نجم عنها ظهور قوى جديدة في صناعة القرار السعودي تجلت بوضوح مع احتدام الصراع بين كل من الملك سعود وولي عهده فيصل حول إدارة الحكم، أين كان للتحالفات داخل البيت الملكي دورٌ مهم في قلب موازين القوى لصالح طرف معين. حيث انقسمت الأسرة السعودية الحاكمة إلى ثلاثة مراكز أو دوائر متصارعة على السلطة. فكان الملك سعود يستند إلى مجموعة من الأمراء وبعض شيوخ القبائل، بينما حظي فيصل بمساندة مجموعة أخرى من الأمراء والكثير من علماء الدين الوهابيين (يعود نسبة لجهة أمه إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وتجار الحجاز المتنفذين، أمّا الفئة الثالثة، فتزعمها الأمير طلال المتمتع بتأييد فئة المثقفين الناشئة من خريجي الجامعات الأجنبية وعدد من الموظفين الكبار، وهي التي انبثق منها لاحقاً ما سُمي بـ: **الأمراء الأحرار** (2).

كان المُشكل الأساسي في النظام السياسي السعودي يكمن في كيفية انتقال السلطة في ظل جيل يتكون من عدد كبير من الأبناء من زيجات متعددة، يتميّز بتقارب السن، ومبدأ الخلافة الأفقي (بين الإخوة أبناء الملك المؤسس) الجامد. إضافة أن ارتفاع عدد أفراد الأسرة (عوائل داخل العائلة) وعدم وجود آليات واضحة لانتقال السلطة يزيد من حدة التنافس والصراعات بين الأمراء. لهذا، كانت التحليلات لوصف الترتيبات السياسية داخل البيت الملكي يعترّيها الكثير من الغموض واللبس وعدم الدقة. وإن كان التحليل التقليدي الشائع يقسمها إلى كتلتين مُتصارعتين من أبناء الملك المؤسس من أجل السيطرة على الحكم، وهم: **أولاً: السُديريون السبعة (The Sudairi Seven)**، هو مُسمى يُطلق على سبعة من أبناء الملك عبد العزيز من زوجته حصة بنت أحمد السُديري، هم حسب الترتيب: 1- **الملك فهد** (متوفي). 2- سلطان (توفي وهو ولي للعهد). 3- عبد الرحمن. 4- تركي الثاني (متوفي). 5- نايف (توفي وهو ولي للعهد). 6- **الملك سلمان**. 7- أحمد. **ثانياً: غير السُديريون**. وتجدر الإشارة هنا، أن لقب السُديريون يُطلق أيضاً على بعض أبناء الملك

(1) نبيل خليل خليل، اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية، الفصل 3: اغتيال فيصل بين الرواية الرسمية ودوافع

أمريكا والسديريين، شوهده في 03 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2zSeLQO>>

(2) سعد الجهني، "مطالب ووعود لم تتحقق"، الحوار المتمدن، العدد: 1205، 22 مايو 2005، شوهده في 20 يونيو

2015، في: <<http://bit.ly/2NLf9mW>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

المؤسس الآخرين، الذين ولدوا من أمهات تنتمي إلى قبيلة السديري المشهورة (آل السديري)، وهم قسمين: 1- السديريون الداعمون: يضم هذا الجناح ثلاثة أمراء. هم: بدر، عبد الإله، عبد المجيد، أمهم هي: هيا بنت سعد السديري. 2- الجناح السديري الثالث: يتشكل أيضاً من ثلاثة أمراء: سعد الثاني، مساعد، عبد المحسن، أمهم هي: الجوهرة بنت سعد السديري (أخت هيا بنت سعد السديري).

ومع أنّ هذا التحليل مهم ولا يمكن إغفاله غير أنّه لا يمكن اعتباره في نفس الوقت قاعدة عامة يصدق في كل الفترات، فقد يتحول الصراع بين السديريين السبعة أنفسهم ويصبح هذا التحليل القائم على أساس المعارضة الثنائية عاجزاً عن وصف التغيرات الديمغرافية والسياسية ضمن الفريق السديري الحاكم، فالمعارضة الثنائية تفترض أنّ تضامن الرابطة الأمومية (حصّة بنت أحمد السديري) هو أساس التضامن السياسي، لكنّها تغفل أنّ التضامن الناجم عن القرابة سواءً كانت أمومية أو أبوية النسب تتجلى دائماً في سياقات تاريخية وسياسية معينة<sup>(1)</sup>.

من هذا المنطلق، اعتمدنا في تحليل دواليب ودهاليز السياسة داخل البيت الملكي من قاعدة وجود أجنحة وعصب (دوائر النفوذ) متصارعة من أجل السيطرة والتفرد بالمجد، وهو نفس التحليل الخلدوني القائم على تغلب عصبية قوية على باقي العصبية الأخرى ضمن حلقة حلزونية مستمرة، ما يعني أنّ كل مرحلة من تاريخ المملكة بها أجنحة قوية مُسيطرّة تستمد قوتها غالباً من الملك أو القرب منه وأجنحة معارضة تسعى للوصول إلى السلطة، وأخرى ضعيفة وهامشية نتيجة لعوامل ذاتية فيها أو أنّها جرى تهميشها بعدما كانت في السلطة. وانطلاقاً من هذا التحليل التقسيمي، فإنّ أوّل دائرة للنفوذ كانت دائرة أو جناح الملك سعود، تلاها دوائر أخرى، وفيما يلي تفصيل ذلك:

#### 1- دائرة الملك سعود (1953 - 1964)

يُعتبر الملك سعود أكبر أبناء المؤسس بعد وفاة أخيه الشقيق تركي الأوّل سنة 1919 إذ حكمت دائرته من سنة 1953 إلى غاية سنة 1964، تميّز حكمه بصراع حاد على السلطة بينها وبين ولي العهد فيصل وجماعته، مما أدى بدوره إلى انقسام داخل البيت السعودي الأمر الذي

(1) مضاوي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربيّة السعوديّة"، المملكة العربيّة السعوديّة في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، تحرير: بول ارتس وغيرد نونمان، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013)، ص 231.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

انعكس بصورة سلبية على السياسات السعودية داخلياً وخارجياً إلى أن حُسم الصراع لصالح الطرف الثاني المُتمثل في فيصل. فعلى الرغم من أن انتقال السلطة من الملك المؤسس إلى سعود كانت بطريقة سلسة وسلمية كما أشرنا سابقاً، غير أن اتجاه سعود إلى تقوية مركزه من خلال عائلته الصغيرة (أبنائه) على حساب الإخوة، جعلتهم يشعرون بالقلل والخوف ويتحالفون مع فيصل لوقف أية نية من سعود لنقل الحكم إلى الأبناء بدل الأعمام.

يظهر هذا الشك والريبة — اللذان يُعدان أمراً طبيعياً — من الملك سعود من خلال إقدامه على تعيين أبنائه حديثي السن وعديمي الخبرة نسبياً في بعض المناصب الحساسة، كقيادة الحرس الوطني، والحرس الملكي، ورئاسة الديوان الملكي، ووزارة الدفاع، وإمارة الرياض، كما اعتمد على الدوائر القبليّة والتجارية لمساندته في صراعه مع فيصل وجماعته، إضافة، إلى ما يُعرف بـ: **الأمرء الأحرار** الذين تحالف معهم بصفة مؤقتة وكخيار تكتيكي فقط لا غير<sup>(1)</sup>. ومما يُؤكد عزم الملك سعود على إقصاء إخوانه من الحكم محاولته تكرار نفس استراتيجية أبيه المؤسس مع إخوته وأبناء عمومته، من خلال الاستكثار من الأبناء والزيجات، إذ كان له أكثر من 53 ابناً و54 بنتاً<sup>(2)</sup>.

أمّا، فيصل ولي العهد صاحب الخبرة السياسيّة والدبلوماسيّة المحنك، فقد حاول إضعاف سلطات الملك من خلال سيطرته على مجلس الوزراء وتعيين إخوانه (غير الأشقاء) الذين يتقاسمون معه نفس التوجه فيه، فقد عُيّن فهد — الذي سيصبح ملكاً على البلاد في المستقبل ويرد الجميل إلى فيصل بتعيين بعض أبنائه في مناصب حساسة — كوزير للتعليم، وعيّن سلطان وهو أخ فهد الشقيق كوزير للمواصلات، بينما عهد إلى ابنه عبد الله بحقيبة الداخلية<sup>(3)</sup>. مع العلم، أن المجلس الوزاري في تلك الفترة كان يضم ست وزارات فقط هي: الخارجية، والداخلية، والمالية، والدفاع والطيران، والصحة، والمواصلات.

ما يهمنا في هذا السياق، أن صراع الأجنحة استطاع في النهاية إقصاء جناح الملك بطريقة نادرة في الحالة السعودية عن طريق فتوى من العلماء الوهابيين تجبر الملك على النزول عن العرش لأخيه سنة 1964. هذه الحادثة كسرت قاعدة الأكبر سنّاً إلى الأبد لصالح الجناح الأكثر قوة وهيمنة، وبناتقال الحكم إلى فيصل خرجت دائرة الملك سعود منذ ذلك الحين من الشأن السياسي، أين

(1) جوزيف كشيبيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربيّة، المرجع السابق، ص 12 - 13.

(2) مضاوي الرشيد، تاريخ العربيّة السعودية بين القديم والحديث، (بيروت: دار الساقى، 2009)، ص 86 - 87.

(3) جوزيف كشيبيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربيّة، المرجع السابق، ص 12.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

لم يُعد لها أي تأثير يذكر داخل البيت السعودي ولا تزال لحد الساعة تتحمل تبعات الذكريات السيئة التي خلفها والدهم<sup>(1)</sup> وجدهم، حتى أن بعض أحفاد الملك سعود أصبحوا من أشد المعارضين للحكم السعودي.

#### 2- دائرة الملك فيصل (1964 - 1975)

بوصول فيصل إلى الملك وقبل ذلك أثناء الصراع مع سعود بدأت ترتسم ملامح دائرته التي حكمت من عام 1964 لغاية اغتياله عام 1975، غير أن المُميّز فيها أنها استمرت ولم تختف بعد وفاة قائدها من خلال أبناء فيصل وأحفاده عكس الدائرة الأولى المقصاة كلياً. قوة هذه الدائرة راجعة إلى شخصية فيصل وامكانياته الشخصية والسياسية أولاً والتحالفات التي ربطها ثانياً، فقد كان مدعوماً من المؤسسة الدينية الوهابية وبالتحديد آل الشيخ، فهم أخواله. إضافةً للدعم الذي لقيه من قبل السديريين السبعة بسبب تحالفه معهم وبسبب مصاهرته لآل السديري، وهم القبيلة الكبيرة والقوية داخل المملكة، فقد تزوج من سلطنة بنت أحمد السديري أخت حصة بنت أحمد السديري والدة السديريين السبعة<sup>(2)</sup>، هذه الأخيرة كانت صديقة مقربة من زوجة فيصل عفت الثنيان آل سعود. إضافة إلى ذلك، قوى فيصل علاقته مع أخيه سلطان وزير الدفاع بعملية المصاهرة أيضاً، فأحدى زوجات سلطان ليلي الثنيان أخت زوجة الملك فيصل المفضلة عفت الثنيان<sup>(3)</sup>.

كُل هذه العوامل وعلى رأسها المصلحة والوعود التي أعطاها فيصل لفهد وإخوته بتبوء أعلى المناصب كونها لعبت دوراً مهماً وأساسياً في نجاح واستمرار هذه الدائرة عبر أجياله وأحفاده الذي تلقبوا باسم الفيصل، فرغم أنها لا تحكم غير أنها تبقى قريبة جداً من دوائر صنع القرار وجناحاً يطمح إلى الحكم<sup>(4)</sup>، ساعدهم على هذه الاستمرارية السمعة الحسنة التي ورثوها عن أبيهم وجدهم والتكوين العلمي الجيد الذي حظوا به. وبهذا، نجحت هذه الدائرة في أن تصبح طرفاً قوياً في معادلة الحكم.

(1) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 49.

(2) Joseph A. Kechichian, *Succession in Saudi Arabia*, (New York: Palgrave Macmillan, 2001), P 297.

(3) محمد فهد القحطاني، دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة، (لندن: الصفا للنشر والتوزيع، 1988). في: <http://bit.ly/2JBmzpt>

(4) مضايوي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنّع القرار فيه

فقد استمر سعود الفيصل في منصبه في وزارة الخارجية من عام 1975 إلى عام 2015، ونفس الشيء مع تركي الفيصل الذي تقلد منصب رئيس الاستخبارات العامة السعودية منذ سنة 1977 إلى غاية 2001، وبعدها سفيراً للرياض في بريطانيا حتى 2005، ثم سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 2007، وحالياً رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. أمّا خالد الفيصل فقد تولى منصب حاكم عسير ومكة، ثم مسؤولاً عن تمويل المملكة بالماء، وبعدها وزيراً للتربية والتعليم، وحالياً مستشار الملك سلمان ورئيس اللجنة المركزية للحج. ولم تكتفِ هذه الدائرة النشطة بالأبناء بل انتقل نفوذها إلى أحفاد الملك فيصل بحيث تم مؤخراً تعيين بندر بن خالد الفيصل مستشاراً بالديوان الملكي بمرتبة وزير، وتعيين عبد العزيز بن تركي بن الفيصل نائباً لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة.

### 3- دائرة الملك خالد (1975 - 1982)

حكم الملك خالد بعد اغتيال الملك فيصل إلا أنّ دائرته عكس الدائرة السابق لها بحيث لم تستطع أن تفرض نفسها رغم امتلاكها بعض المقومات المهمة للقوة والنفوذ، كانتسابهم من جهة الأم إلى فرع الجلوي البالغة النفوذ في الأحساء وأسبقيّة السن<sup>(1)</sup>، فمحمد وأخوه الشقيق خالد يحتلان المرتبة الرابعة والخامسة في ترتيب أبناء الملك المؤسس، ناهيك عن مشاركتهم في عملية التوحيد إلا أنّ بعض الأمور الشخصية المتعلقة بالأخوين الشقيقين أضعفت من هذه الدائرة.

كما كان للملك خالد ميزتين قويتين جدّاً لم يحسن استغلالهما، الأولى: علاقته بالقبائل التي رحب به كثيراً. والثانية: علاقته القوية والطيبة مع هيئة كبار العلماء<sup>(2)</sup>. لكنّ شخصية خالد غير القوية ومرضه جعلت عملية صياغة السياسات العامة وصنّع القرار ليست بيده فقط، فعكس فيصل الذي كان الرقم واحد في الدولة، فإنّ خالد لم يُعد الوحيد بل أنّ ولي عهده فهد — ومن رواءه الجناح السديري — أصبح يستأثر بجزء مهم من الصلاحيات والقرارات<sup>(3)</sup>. إلى درجة أصبح

(1) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 49.

(2) روبرت ليسبي، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتمطرفون، ترجمة: خالد العوض، ط 4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 421.

(3) محمد بن صنيّتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، المرجع السابق، ص 81.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

يُقال فيها أنّ الملك خالد عادةً ما يقوم بالتصديق فقط على القرارات التي يتخذها ولي العهد<sup>(1)</sup>. ورغم وفاة الملك خالد منذ فترة طويلة إلا أنّ أبناء هذه الدائرة على قلتهم ليسوا مقصيين كلياً من المشاركة في الحكم، فقد تم إسناد بعض الوظائف بين الحين والآخر إلى أبناء هذه الدائرة حتى لا تتحول إلى المعارضة، حيث صادف أن تولى فيصل بن خالد إمارة منطقة عسير منذ 2007 إلى غاية الآن.

#### 4- دائرة الملك فهد (1982 - 2005)

تولى الملك فهد السلطة بشكل رسمي عام 1982 بعد وفاة الملك خالد، وهو أكبر السُديرين السبعة وقائدهم وأول ملك سعودي يتلقب بـ: **خادم الحرمين الشريفين**، حكم فهد ودائرته لمدة 23 عامًا، وهي أطول فترة حكم لملك سعودي لحد الساعة. كما تولى قبل تنصيبه ملكاً عددًا من الوزارات على غرار المعارف عام 1953، الداخلية عام 1962، وترأس العديد من المجالس الهامة، مثل: المجلس الأعلى للبتروال والمعادن، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى لرعاية الشباب، واللجنة العليا لسياسة التعليم، واللجنة العليا لشؤون الحج، فهو صاحب خبرة مهمة في التسيير.

استطاع فهد أن يتجاوز بعض إخوانه الأكبر سنًا ويكسر هذه القاعدة. وإلى غاية عام 1995 كان الرجل الأول في المملكة، لكنّ عندما تعرض إلى جلطة — عام 1995 — منعه من أن يمارس الحكم على الوجه المطلوب، ظهرت أزمة داخل البيت السعودي الحاكم حيث غاب رأس النظام، ما جعل **مضاوي الرشيد**، تعتقد أنّهُ منذ منتصف التسعينيات حتى اعتلاء الملك عبد الله العرش كان يحكم المملكة خمس دوائر نفوذ (مركزية) تحتوي كل منها نواة أو أمير أو أفراد مهمين، والدوائر الخمس، هي<sup>(2)</sup>:

- 1) دائرة الملك فهد بن عبد العزيز من خلال أولاده.
- 2) دائرة ولي العهد عبد الله، قائد الحرس الوطني.
- 3) دائرة الأمير نايف، وزير الداخلية.

(1) روبرت ليسبي، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 421.

(2) مضاوي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

(4) دائرة الأمير سلطان، وزير الدفاع.

(5) دائرة الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض السابق والملك الحالي.

رغم هذا التفكك وما نتج عنه من تشتت وضعف داخل البيت الملكي غير أنّ عدم توافق البيت الداخلي، وبالأخص دوائر النفوذ على نقل السلطة لولي العهد آنذاك عبد الله (غير سُديري) أبقى الأمور على ما هي عليه إلى غاية وفاة الملك فهد عام 2005. أي بمعنى أزمة النظام استمرت لحوالي عشر سنوات كاملة، نتج عنها خلل كبير في انتقال سلس للسلطة وفراغ حقيقي شغلته بصفة مؤقتة فصائل متعددة تدور حول أمراء يتنافسون تارة، ويتعاونون تارة أخرى ما يؤدي غالبًا إلى التردد وانعدام الكفاءة والآراء المتضاربة<sup>(1)</sup>.

ورغم عجز الملك فهد فإنّ بقيت دائرته فاعلة من خلال نجله الأصغر المثير للجدل عبد العزيز بن فهد وأنجال آخرين نافذين، فمنذ مرض أبيه اضطلع عبد العزيز بدور الناطق الرسمي باسم الديوان الملكي، كما كان يُمثل القناة الوحيدة والمباشرة للوصول إلى الملك المريض حتّى بالنسبة للولي العهد آنذاك، الذي كان يتوجب عليه المرور على عبد العزيز في حالة رغبته بلقاء الملك<sup>(2)</sup>. لكنّ صغر سنه (كان عمره 25 سنة آنذاك) وتهوره الواضح رسما له صورة سلبية لدى البعض في البلاد<sup>(3)</sup>. أضف إليها الإشاعات التي حيكت حوله ما جعل هذه الدائرة تفقد الكثير من مصداقياتها وسمعتها.

والواقع، أنّ الأمير الشاب عبد العزيز لم يُعد يتمتع بالنفوذ الذي كان له أيام والده، ففي عام 2011 تم إعفائه من رئاسة ديوان رئيس مجلس الوزراء مع إبقائه في منصب وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء، ليتم اعفاه عام 2014 مرة أخرى من منصبه كوزير للدولة وعضو مجلس الوزراء وعمره لا يتجاوز 43 سنة، مما جعله لا يُمارس أيّة مسؤولية سياسية ومُقصى من الدوائر النافذة. بيّد أنّ عبد العزيز بن فهد يملك طموحاً كبيراً في الوصول إلى السلطة (جرى اعتقاله في 2017 ضمن مجموعة الأمراء الأقوياء الذي يُشكّلون تهديداً على محمد بن سلمان)، فليس من الغريب أن تكون له

(1) مضايوي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص 241.

(2) روبرت ليس، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 319.

(3) مضايوي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص 243.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

عودة، فالرجل له العديد من نقاط القوة التي تحسب له، إذ يملك تجربة محترمة في إدارة شؤون الحكم (حوالي 10 سنوات) مقارنة بأقرانه من الأحفاد، وفي سن مناسبة وصحة جيّدة، علاوة على ذلك تربطه علاقات وتحالفات جيّدة مع بعض القوى الاجتماعية الفاعلة في السعودية.

كما يملك نفوذًا جيّدًا بين أوساط السُديريين أو كما يُطلق عليهم "أخوال الملوك"، والذين يحتلون مناصب مهمة داخل المملكة، سيدعمه من خلال أحيائه سنّة جده المؤسس من خلال تقوية التحالف القبليّ بعملية مصاهرة تمت عن طريق زواجه من الجوهرة بنت سعد السُديري، ففي مجتمع يغلب عليه الطابع القبليّ يكون لهذا النوع من التحالفات أثرٌ كبير، خاصةً بالنسبة للأمير يتطلع إلى القوة والنفوذ، وكمثال على هذا يُمكن أن نستشهد بحياة بندر بن سلطان والمعاناة التي واجهها والتميّز، نتيجة لأنّه ابن لجارية، إذ يقول: " لم تكن أمي قريبة لأيّ زعيم قبليّ يمدني بالقوة ولا من أسرة مالكة" (1). أمّا الخطوة الثانية التي أقدم عليها من أجل تدعيم مكانته ونفوذه داخل الأسرة المالكة كانت عقد قرانه سنة 2010، مع العنود بنت فيصل بن مشعل، وهي حفيدة مشعل بن عبد العزيز رئيس هيئة البيعة (\*).

وعموماً، يُمكننا القول أنّ دائرة فهد لم تُعد بالقوة والتأثير التي كانت عليها سابقاً، فقد تغير موقعها بالتدريج من المركز إلى الهامش، فهي لا تعدو أن تكون حالياً دائرة طامحة إلى الحكم تملك مقومات الرجوع.

#### 5- دوائر الملك عبد الله (2005 - 2015)

الملك عبد الله الابن الثاني عشر في الترتيب من أبناء الملك عبد العزيز الذكور تولى الحكم بصفة فعلية بعد وفاة الملك فهد عام 2005 إلى غاية عام 2015، رغم بعض العراقيل ونقاط الضعف بالنسبة له ولدائرتة، فهو وحيد بين عدد كبير من الإخوة غير الأشقاء. أمه تنتمي إلى قبيلة شمّر المشهورة التي كانت في صراع مع آل سعود وانهزمت، إضافةً أنّ له عدد محدود من الأبناء الذي يشغلون المناصب الهامة، فأغلبهم في الحرس الوطني مما جعل عدد مناصريه والمؤالين له

(1) وليام سيمبسون، الأمير: القصة السرية للأمير الأكثر إثارة للاهتمام في العالم الأمير بندر بن سلطان، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2010)، ص 28.

(\*) لقد تم اعتقال عبد العزيز بن فهد في سبتمبر 2017 سبب تغريداته التي تعرضت فيها لمحمد بن زايد، ووصفه ولي عهد أبو ظبي، وحليف ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، بـ "الشيطان".

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

يقتصر فقط الحرس الوطني التابع له <sup>(1)</sup>. مع ذلك، استطاع أن يعوض هذا النقص من خلال السمعة الحسنة التي يملكها داخل المجتمع والأسرة الحاكمة، فهو معروف كرجل إصلاحى دون أن يمس هذا تدينه كوهابي حقيقي يظهر دائماً تمسكه بالتقاليد البدوية <sup>(2)</sup>، أين أتاحت له هذه الميزة أن ينسج علاقات جيدة مع القبائل، خاصة أنه يسيطر على الحرس الوطني (الجيش القبلي) منذ زمن طويل، والذي تحول إلى المصدر الرئيسي لقوته وقوة دائرته.

ويشير بعض العارفين بخبايا القصر الملكي أن الملك عبد الله كان يمثل نوع من الأمل داخل العائلة، حيث أن جزءاً كبيراً من جناحه كان يتكون من الأمراء الساخطين على الجناح السديري <sup>(3)</sup>، كما كان يمثل الأمل خارجها إلى درجة أن المؤرخ والصحفي البريطاني روبرت ليسى (Robert Lacey) يذكر في كتابه المشهور: **المملكة من الداخل**، أن أسامة بن لادن كان يفكر في العودة إلى المملكة إذا تولى عبد الله العرش، لم يتحقق هذا الأمر لكن يعطينا صورة للمكانة التي كان يحتلها هذا الرجل حتى عند أكثر الناس عداوة للنظام السياسي السعودي <sup>(4)</sup>.

لجأ الملك عبد الله الذي شغل منصب قائد الحرس الوطني لفترة طويلة خلال الفترة الممتدة (1963 - 2010) إلى الآليات نفسها للحفاظ على دائرته من خلال تكرار استراتيجية والده في تعدد الزيجات من بنات القبائل، فضم بين زيجاته الكثيرة، الشعلان من قبيلة عنيزة، والفايز من قبيلة بني صخر، والجريه من الفرع العراقي لقبيلة شمّر <sup>(5)</sup>، إضافة إلى اعتماده على أقاربه رغم قتلهم، فابنه البكر متعب تولى منصب نائب قائد الحرس الوطني وبعدها قيادته عام 2010، ثم وزيراً له. بعدما صدر أمر ملكي بتاريخ: 27 مايو 2013 بتحويل رئاسة الحرس الوطني إلى وزارة. كما عين الملك منذ توليه العرش أبنائه في مواقع مسؤولية: عبد العزيز كنانة وزير الخارجية، وتركي كأمر لمنطقة الرياض، ومشعل أميراً لمنطقة مكة. غير أن متعب يعد الوحيد الذي استمر في منصبه كوزير للحرس الوطني بعد وفاة والده بينما تم إقصاء اخواته (تركي، مشعل) ما أكد أن تحكم متعب في الحرس

(1) جوزيف كشيبيان، الخلافة في العربية السعودية، المرجع السابق، ص 10.

(2) روبرت ليسى، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 307 - 311.

(3) إدارة البحوث والدراسات، "خريطة القوى السياسية في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص 13.

(4) روبرت ليسى، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 308.

(5) مضاي الرشيدي، "السعودية... إلى أين؟ (حلقة نقاشية) ورقة العمل بعنوان: مشروع تحديث الحكم السعودي"، مجلة

المستقبل العربي، العدد 368، تشرين الأول/أكتوبر (2009)، ص 113.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الوطني كما كان أبوه من قبل أكسبته ورقة ضغط مهمة يحسب لها حساب. غير أنه وبتاريخ 04 نوفمبر 2017 في خطوة كانت متوقعة من قبل الكثير من المحللين تم إعفاء وزير الحرس الوطني متعب بن عبد الله من منصبه وتعويضه بالأمير خالد بن عياف، لتكون بذلك آخر أوراق دائرة الملك عبد الله القوية قد سقطت هي الأخرى.

#### 6- دائرة الأمير سلطان بن عبد العزيز

يُعد سلطان بن عبد العزيز الابن الخامس عشر من أبناء الملك المؤسس الذكور وهو من السُديرين السبعة، تولى منصب وزير الدفاع لنصف قرن من الزمن منذ عام 1962 حتى وفاته عام 2011، ما يدل على النفوذ والوزن الذي كان لديه داخل النظام، إضافة إلى العلاقات القوية التي يملكها مع الغرب خصوصًا مع الأجهزة الأمنية والشركات المصنعة للأسلحة. عُيّن الملك عبد الله بعد توليه الحكم وليًا للعهد مع احتفاظه بحقيبة الدفاع والذي كان من الشخصيات القوية داخل العائلة ومُرشحًا فوق العادة ليكون ملكًا.

استطاع أن يوسع دائرة نفوذه من خلال أبنائه، فخالد الابن الأكبر لسلطان كان قائد القوات العربيّة في عملية عاصفة الصحراء لتحرير دولة الكويت، وعيّن الملك فهد مساعدًا لوزير الدفاع والطيران والمفتش العام للشؤون العسكرية بمرتبة وزير عام 2001 حتى عام 2011، السنة التي يتوفى فيها أبوه (وزير الدفاع وولي العهد). أسفر هذا الحادث عن تغيير في ميزان القوى فقد أصدر الملك بعدها أمرًا ملكيًا بتعيين سلمان بن عبد العزيز وزيرًا للدفاع مكان سلطان المتوفى، مع الإبقاء على خالد بن سلطان نائبًا لوزير الدفاع بمرتبة وزير إلى حين. حيث كانت عام 2013 فترة حاسمة في المستقبل السياسي لخالد بن سلطان، إذ تم عزله فيها بأمر ملكي ليخلفه في منصبه فهد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن آل سعود لفترة وجيزة لا تتجاوز السنة، ليخلفه هو الآخر أحد أبناء الأمير سلطان (سلمان بن سلطان) لفترة وجيزة لا تقارب السنة، حيث تم اعفائه عام 2014 وتعيين خالد بن بندر بن عبد العزيز آل سعود. أمّا ابنه الثاني بندر الرجل القوي وصاحب العلاقات المميّزة مع الغرب، فقد كان سفيرًا للرياض في واشنطن منذ عام 1983 حتى عام 2005، ما جعل لديه نفوذًا واسعًا في الولايات المتحدة حيث تمكن من خلال فترة عمله الطويلة من ربط صداقات شخصية مع زعماء الولايات المتحدة وصانعي السياسات فيها (كان يُدعى باسم بندر بوش).

وعندما عيّن والده الأمير سلطان وليًا للعهد عام 2005، بعدها مباشرة صدر أمر يقضي بتعيينه رئيسًا للاستخبارات العامة، إضافة إلى منصبه كأمين عام لمجلس الأمن الوطني. إلى غاية

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

تاريخ 15 أبريل 2014 أين صدر أمر ملكي بإعفائه من منصبه كرئيس للاستخبارات السعودية رَمَا لاعتلال صحته (لم يُشاهد علنًا منذ أُجريت عملية في كتفه) وسط مزاعم حول عدم تمكنه من تقديم حل مُرضٍ للصراع السوري. وانتقلت حقيبه إلى يوسف الإدريسي (من خارج العائلة المالكة) <sup>(1)</sup>، وبعد أقل من سنة من تنحيته وبالتحديد في: 29 يناير 2015 أصدر الملك الجديد سلمان قرارين لها دلالة سياسية مهمة، الأول: مرسوم ملكي يقضى بإعفاء بندر من منصبه كرئيس لمجلس الأمن الوطني السعودي ليتولى رئاسته بنفسه، أمّا الثاني: فهو حل هذا المجلس في نفس اليوم واستبداله بمجلس الشؤون السياسية والأمنية.

وبعد خروج (إقصاء) بندر من المسؤولية ومن قبله أخوه غير الشقيق خالد بن سلطان (عضو مجلس البيعة)، وعلى الرغم من بقاء فهد بن سلطان كحاكم لمنطقة تبوك. يمكن القول، إنَّ آخر الأوراق الراححة فيما يعرف بدائرة سلطان قد سقطت، ما جعلها تتحول من مركز صناعة القرار إلى الهامش وفي أكثر الحالات إلى دائرة دعم، حيث تم مؤخرًا تَعْيِين بعض شباب هذه الدائرة في بعض المناصب كي لا تتحول إلى المعارضة في حالة إحساسها بالإقصاء والتهميش، إذ عُيِّن خالد بن بندر بن سلطان سفيرًا للمملكة لدى ألمانيا. وعبد الله بن خالد بن سلطان مستشارًا بالديوان الملكي.

#### 7- دائرة الأمير نايف بن عبد العزيز

نايف بن عبد العزيز الابن الثالث والعشرون من أبناء الملك المؤسس وأحد السُدريين السبعة، شغل منصب وزير الداخلية منذ (1975 - 2012) وولي للعهد بعد وفاة شقيقه الأمير سلطان منذ 27 أكتوبر 2011 إلى غاية وفاته في 16 يونيو 2012. ارتكزت نقطة نفوذ نايف إضافة إلى التحالف القوي الذي شكله مع أشقائه على وزارة الداخلية من خلال إشرافه الطويل عليها مما جعلها تتحول إلى مصدر قوته الرئيسية حيث قيل إن السعوديين كانوا يعتقدون أنَّ الأمير نايف يحكم البلاد (فترة مرض الملك فهد) بسبب التصور السائد أنَّ وزارته تعمل كمجموعة شبه مستقلة قادرة على الوقوف في وجه القرارات والسياسات التي تحول من تحكم نايف في المسائل المحلية المهمة.

وما يزيد من قوة نايف ومجموعته عامل القرابة الموجود بين موظفين مدنيين مخلصين وقوة أمنية ضخمة (مخابرات وشرطة). كانت نتيجة ثقل نايف في توازن القوى داخل البيت الملكي

(1) روبرت ماسون، "الخلافة في المملكة.. ماذا تعني لمستقبل السياسة السعودية؟"، ساسات بوست، 31 يونيو

2014، شوهد في 11 مايو 2016، في: <<http://bit.ly/2NMUyP2>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أن عُيِّن ابنه محمد بن نايف (ولي العهد السابق) كنائب لوزير الداخلية عام 1999 بمرسوم ملكي طبعاً، ليترقى عام 2012 في منصبه وبصير وزيراً للداخلية مزيحاً عمه الأمير أحمد من على رأس وزارة الداخلية. ومع اعتلاء سلمان العرش عام 2015 صدر أمر ملكي منه باختيار محمد بن نايف ولياً لولي العهد وتعيينه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء مع إبقائه وزيراً للداخلية. وفي نفس السنة صدر أمر ملكي آخر باختياره نايف ولياً للعهد مكان عمه مقرن، وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وزيراً للداخلية، ورئيساً لمجلس الشؤون السياسية والأمنية.

ومن نقاط القوة التي كانت عند محمد بن نايف (ولي العهد السابق) تمتعه بسمعة حسنة في السعودية وبالاحترام داخل الأسرة المالكة بسبب الحرب الشرسة التي خاضها ضد الإرهاب والجماعات المتطرفة داخل السعودية، كما يملك علاقات جيدة مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة، حيث كان يُعد الشخصية الثانية بعد الملك سلمان من حيث التأثير ضمن أربع شخصيات في الحكومة السعودية مؤثرة حسب ما ورد في تقرير أعدته صحيفة النيويورك تايمز (TIMES THE NEW YORK) <sup>(1)</sup>. بيداً أن هذا لم يمنع — كما رأى بعض المحللين آنذاك عندما كان ولياً للعهد — أن بن نايف ما هو سوى رجل مرحلة فقط، فعدم إنجابه لأبناء من الذكور يشكّل نقطة ضعف تحسب عليه وتحرمه من استراتيجية مفادها هو في دعم النفوذ والتموقع من خلال الاعتماد على الأبناء في المراكز الحساسة بحيث لا يُشكّل خطراً كبيراً على ولي العهد محمد بن سلمان ذو الثلاثين ربيعاً فقط، مقابل محمد بن نايف الذين يقارب الستين من العمر.

مع ذلك، لم يمنع هذا وجود منافسة شديدة مع بين الرجلين القويين حول النفوذ، أين نشرت صحيفة شؤون خليجية حواراً مع مضايوي الرشيد، قالت فيه: "أن محمد بن سلمان (وزير الدفاع ونجل الملك السعودي) لم ينجز أي شيء، على عكس ابن عمه محمد بن نايف، والحرب على اليمن فرصة ثمينة لأن يتوج نفسه كقاهر إيران، أو بالأصح الحوثيين وجيش علي عبد الله صالح، فهو بحاجة لنصر عسكري حتى يتساوى مع ابن عمه محمد بن نايف، وبذلك يضمن لنفسه موقفاً ما بعد وفاة والده، ولا يواجه مصير الآخرين من أولاد الملوك السابقين" <sup>(2)</sup>. وقد أشارت وكالة أنباء فارس، التي يبدو أنها كانت تفضل محمد بن نايف كملك مستقبلي للسعودية، أنه أمام احتدام الصراع بين المحمديين تبقى هناك عقدة أمام محمد بن سلمان، هي الاستخبارات الأمريكية (CIA) التي تميل نحو بن نايف، وقد كرمته. ليس ذلك

<sup>(1)</sup> Mikayla Bouchard, "The Big Four In Saudi Arabia's Government", *The New York Times*, 23/01/2016, accessed on 13/10/2017, at: <<https://nyti.ms/2ILmyPe>>

<sup>(2)</sup> "الرشيد: النظام السعودي بعدوانه على اليمن يحاول استعادة هيئته المفقودة"، قناة العالم، 05 أبريل 2015،

شوهده في 02 مايو 2015، في: <<http://bit.ly/2JjU6EG>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

فحسب، بل أنّ بن نايف يمتلك علاقات وثيقة مع العديد من أجهزة الاستخبارات العالمية وسيطر على وزارة الداخلية وأمن النظام الداخلي وجهاز مكافحة الإرهاب وأجهزة الاستخبارات، ناهيك عن رجال الدين والقضاة في المحاكم وعملية الصناعة الدينية في المملكة، وفق موقع "ميدل إيست آي Middle East Eye" البريطاني<sup>(1)</sup>. كما كانت له علاقة جيدة مع جزء من المؤسسة الدينية الوهابية المتمثل في هيئة الأمر بالمعروف (الشرطة الدينية)، التي كان والده يوليها اهتمامًا خاصًا، بيد أنّه تم تجريده من هذه الأداة لصالح المؤسسات المقربة من محمد بن سلمان<sup>(2)</sup>. فقبل عام (في سنة 2016) قلّصت السلطات السعودية بشكل كبير صلاحيات الشرطة الدينية بعد اكتشافها أنّ معظم السعوديين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية كانوا من أفرادها<sup>(3)</sup>.

أمّا على مستوى الأخوة، فلا يملك ولي العهد السابق سوى شقيقه سعود أمير المنطقة الشرقية، وهو منصب لا يملك ثقلاً سياسياً كبيراً لتبقى وزارة الداخلية المصدر الوحيد لنفوذه، خصوصاً بعد التغييرات التي حصلت لموقع ولي العهد ووزير الداخلية بعدما قرر الملك سلمان إلغاء الديوان الملكي لولي العهد أولاً، ثم نزع صلاحية الإشراف على التحقيقات الجنائية من وزير الداخلية وضمها إلى الملك عبر وزير عدله، ليتم تحيته وتعويضه بولي ولي العهد محمد بن سلمان في 21 يونيو 2017. إذ صدرت أوامر ملكية بإعفائه من ولاية العهد ومن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ومنصب وزير الداخلية مركز القوة لديه، ليتم تعويضه بابن أخيه الشاب عبد العزيز بن سعود بن نايف (مواليد 1983) في وزارة الداخلية.

#### 8- دائرة الملك سلمان (2015 -)

ترتيب الملك سلمان الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك المؤسس، تُعتبر دائرته الأكثر نفوذاً حالياً والأقوى بعد تولي سلمان (سُديري) العرش في 23 يناير 2015، أكبر إنجاز حققه لحد الآن كان النجاح في تحويل انتقال السلطة من الأفقية إلى العمودية، حيث تمكن من نقل السلطة

(1) "الأزمة الخليجية: هل يُعزل بن نايف" بتهمة التخابر مع قطر؟، وكالة أنباء فارس، 19 يونيو 2017، شوهد في 04 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zC64Kf>>

(2) وليد عبد الحي، "التغيير في السعودية: هذا ما كتبته منذ 3 سنوات حتى الآن"، 21 يونيو 2017، شوهد في 21 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2L5aCgC>>

(3) سايمون هندرسون، "عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية"، معهد واشنطن، فيفري 2017، شوهد في 18 أغسطس 2017، في: <<https://bit.ly/2lW1Hkn>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

من الأبناء إلى الأحفاد لا سيّما في ظل وجود بعض أبناء الملك المؤسس على قيد الحياة، والذي كان يقدر عددهم آنذاك ب: اثنا عشرة أميرًا، من جهة.

من جهة أخرى، الإقدام على خطوة جريئة جدًا من خلال إقصاء ولي العهد في مناسبتين: الأولى مع مقرن بن عبد العزيز الذي كان بمثابة انقلاب حقيقي لصالح جناح من العائلة حسب ستيفان لacroix (Stéphane Lacroix)، والمناسبة الثانية مع إقصاء محمد بن نايف. في حالة نادرة في تاريخ العائلة الحديث، حيث لم يتجرأ أي ملك قبل سلمان على الإقدام على مثل هكذا خطوة قد تمس باستقرار البيت الملكي، هذا داخليًا. أمّا على مستوى السياسة الدولية والعلاقات الخارجية، فيرى ديفيد شينك (David Schenker) أنّ الانتقال من حكم الملك عبد الله إلى الملك سلمان قد اقترن بتحول ملموس في السياسة الخارجية السعودية، مع أنّ الملامح الأساسية للموقف الإقليمي للمملكة لم تتغيّر، غير أنّ صعود سلمان إلى العرش أشار إلى إتباع نهج سعودي أكثر حزمًا لمواجهة سياسة التأمّر والتخريب التي تتبعها إيران في المنطقة<sup>(1)</sup>.

كانت هذه الدائرة، تهتم كثير بالسيطرة على الإعلام القديم والجديد وعلى تكنولوجيا المعلومات<sup>(2)</sup>، من خلال المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق (SRMG)، التي تعتبر من أهم وأضخم المؤسسات في المجال الإعلامي والصحفي في الشرق الأوسط، كما تُسيطر هذه الدائرة على شركات مهمة للاستثمار، أهمها مؤسسة جدوى للاستثمار التي يسيطر عليها أبناء الملك (لعل أشهرهم فيصل بن سلمان وتركلي بن سلمان)، والذين يملكون تأهيلًا علميًا جيدًا بمقارنة بأقرانهم من الأسرة المالكة. حيث استطاع عدد من أبناء الملك سلمان الذين درسوا خارج المملكة بُغية إتقان اللغات الأجنبية والحصول على أرفع الشهادات العلمية لبناء سيرة ذاتية مرموقة، فأحدهم أصبح أول رائد فضاء عربيّ (سلطان بن سلمان)، وآخر أصبح نائب وزير النفط ثم وزير دولة لشؤون الطاقة (عبد العزيز بن سلمان)، والثالث يتولّى إمارة منطقة المدينة المنورة (فيصل بن سلمان)<sup>(3)</sup>، أمّا

(1) ديفيد شينكر، "التحول في السياسة الخارجية السعودية"، معهد واشنطن، 10 فبراير 2016، شوهد في 18

سبتمبر 2016، في: <<http://bit.ly/2zz4xEB>>

(2) مضايي الرشيد، "دوائر النفوذ: الأسرة المالكة والمجتمع في المملكة العربية السعودية"، المرجع السابق، ص 247.

(3) مارك مازيتي بن هابارد، "نهاية عقود من تقاليد العائلة المالكة إثر صعود نجم أمير سعودي"، New York

Times، 24 أكتوبر 2016، شوهد في 13 أبريل 2017، في: <<https://nyti.ms/2uumXAQ>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

تركي بن سلمان الأخ الشقيق لولي العهد، فهو يشغل منصب رئيس مجلس المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق.

أمّا استراتيجية الملك سلمان الأولى بعد اعتلائه العرش فتمحورت حول إقصاء أبناء الملك عبد الله ورجاله الأوفياء (خالد التويجري) مع الإبقاء على متعب بن عبد الله وزير الحرس الوطني والرجل القوي داخل البيت الملكي إلى حين (تم إعفاه واعتقاله في نوفمبر 2017). كما قام بتجميع السلطة كمرحلة أولى في يدي اثنين من السُديريين الأحفاد، ابن أخيه الشقيق محمد بن نايف، وابنه الشاب محمد بن سلمان كولي لولي العهد، وزير للدفاع<sup>(1)</sup> ورئيس للديوان الملكي ومستشارًا خاصًا له مكان خالد التويجري. كما تضمنت استراتيجيته إجراء تغييرات هيكلية مهمة، فتم إلغاء 12 جهازًا إداريًا، وإنشاء مجلسين يرتبطان تنظيميًا بمجلس الوزراء، الأول: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ويضم تسع وزارات برئاسة وزير الداخلية ولي العهد محمد بن نايف، والثاني: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويضم 21 وزارة برئاسة ابنه محمد<sup>(2)</sup>. وبهذا، استطاع سلمان أن يحافظ على أهم حقيبتين وزاريتين في المملكة، وهما: الدفاع والداخلية تحت يد الجناح السُديري رغم إقصاء أبناء سلطان.

تُعد هذه الدائرة على ضمان استمرارها من خلال محمد بن سلمان الذي يُحاول الظهور بصورة المُصلح والرجل الحداثي الذي يعيد للمملكة هيبته ومكانتها الإقليمية. تساعده في هذا القنوات الإعلامية التابعة للملك، والتي تُهيمن على معظم الصحف السعودية، فقد رُوّجت للأمير باعتباره قائدًا مثابرًا وعمليًا، وأنه أقل اهتمامًا من أسلافه بزخرف الملك والسلطان<sup>(3)</sup>. كما أنّ إشرافه على «الرؤية 2030» تعبر آلية لتحقيق الطموح الشخصي للأمير<sup>(4)</sup>، كما تمنحه صورة المخلص للمملكة داخليًا وخارجيًا. فسعيه من خلالها إلى تحرير السعودية من النفط وتحديثها، وكونه القاهر لإيران من خلال إشرافه أيضًا على عاصفة الحزم باعتباره وزيرًا للدفاع، وتدعيم نفسه في الخارج

(1) Stéphane Lacroix, " Arabie Saoudite : une transition sous haute tension ", NEWSLETTER, 19/02/2015, accédé le 06/06/2016, sur : <<https://bit.ly/2tJPAub>>

(2) هشام الرفاعي، "التطورات السياسية في السعودية"، ضمن: مجموعة مؤلفين، الثابت والمتحول 2015 الخليج والأخر، تحرير: عمر الشهابي ومحمود المحمود (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015)، ص 60.

(3) مارك مازيتي بن هابارد، المرجع السابق.

(4) سايمون هندرسون، "عام واحد على «رؤية السعودية 2030»"، معهد واشنطن، 24 أبريل 2017، شوهد في 30

مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2mehOcn>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

من خلال ترأس الزيارات الرسمية ومقابلة زعماء العالم<sup>(1)</sup>، في بلدٍ تعتبر السُّمعة إحدى الاستراتيجيات المهمة لنجاح أيِّ ملك أو أمير أو دائرة، فكل فرع يحاول أن يبني لنفسه سُمعةً مهمةً تتنافس غيره من الفروع، ففي حالة خروج الصراع من السرية إلى العلن يستطيع الفرع الذي يمتلك سُمعةً حسنة أن يستولي على السلطة بسهولة وبهيمش الفروع الأخرى بشكل سهولة<sup>(2)</sup>.

إضافةً طبعاً إلى الدعم الذي يلقاه من والده جعله يحسن موقعه بشكل واضح ويزيد من نفوذه في مدة زمنية قصيرة جداً، ما جعل أحد الصحفيين يقول: "أصبح للأمير محمد بن سلمان يدٌ في كافة جوانب السياسة السعودية بدءاً من الحرب في اليمن، ووصولاً إلى الجهود المبذولة على الصعيد الداخلي بهدف الحد من عادات البذخ في الإنفاق بالمملكة العربية السعودية ووضع نهاية لحالة إدمان النفط. علاوةً على ذلك، بدأ بن سلمان في تخفيف وطأة القيود الاجتماعية المفروضة على الشباب"<sup>(3)</sup>. كان آخرها السماح للمرأة بقيادة السيارة، وإقامة الحفلات الغنائية.

بيد أن هذه الدائرة لم تكتفِ بهذا حيث تم تعيين خالد بن سلمان ابن الملك وشقيق محمد بن سلمان ولي العهد في 22 أبريل 2017، سفيراً للمملكة لدى الحليف الأهم للرياض واشنطن، وتقديمه لوسائل الإعلام الأمريكية كشاب تعلّم داخل الجامعات الأمريكية، نشيط، يحمل أفقاً للعلاقات الأمريكية - السعودية في المرحلة المقبلة<sup>(4)</sup>. ويرى بعض الباحثين أن خالد بن سلمان يمكن أن يكون في المستقبل نسخة حديثة من بندر بن سلطان، الذي اضطلع بدور نافذ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية لأكثر من عقدين من الزمن<sup>(5)</sup>. كما هي محاولة لقطع الطريق على رهان البيت الأبيض على محمد بن نايف وتحويل الأنظار إلى محمد بن سلمان وتسويقه داخل أروقة العاصمة الأمريكية لخلافة والده على كرسي الحكم<sup>(6)</sup>.

(1) سايمون هندرسون، "الأمير الذي يمثل مستقبل السعودية يلتقي إدارة ترامب"، معهد واشنطن، 13 مارس 2017، شوهد في 30 مايو 2017، في: <<https://bit.ly/2Nga18O>>

(2) مضايوي الرشيد، مازق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص 43.

(3) مارك مازيتي بن هابارد، المرجع السابق.

(4) "من هم رجال «محمد بن سلمان» في السلطة؟"، ساسه بوست، 20 مايو 2017، شوهد في 30 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2Jl62pP>>

(5) سايمون هندرسون، "عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية"، المرجع السابق.

(6) "محمد بن نايف.. الخاسر الأكبر من التغييرات السعودية الأخيرة"، ساسه بوست، 26 أبريل 2017، شوهد في 30 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2uvEpoB>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

بينما يرى الباحث الأمريكي سايمون هندرسون (Simon Henderson) في هذا الشأن، أنه حسب هذه المعطيات والوضع داخل البيت السعودي من الممكن أن تشهد المملكة مرحلة انتقالية أخرى خلال السنوات الأربع المقبلة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن العاهل السعودي سلمان البالغ من العمر أكثر من ثمانين عامًا (مواليد 1935) يعاني الكثير من الأمراض. وفي هذه الحالة، يتمثل البديلان الأكثر ترجيحًا، إمّا انسحاب محمد بن نايف من السباق بسبب مشاكله الصحية الخاصة، حيث يعاني من السكرى ومن بعض مخلفات محاولة الاغتيال التي تعرّض لها عام 2009، أو إقدام الملك بتغيير لولي العهد ودعم ابنه محمد مكانه (1).

لم ينتظر الملك سلمان كثيرًا هذه المرة لتحقيق التوقع، ففي منتصف عام 2017 قام بعزل ولي العهد محمد بن نايف واستخلافه بابنه محمد لينتهي بذلك الصراع الذي كان موجودًا بين المُحمدين لصالح جناح الملك وابنه، الذين يبقى لحد الآن المرشح الأول لخلافة أبيه على عرش المملكة. إذ يبدو أن هذه الدائرة فهمت قواعد اللعبة جيدًا وسعت إلى تطبيقها، حيث استطاعت أن تضمن موافقة مصادر القوة الأساسية قبل أن تقدم على هذه العملية الخطيرة، إذ يعتقد ديفيد هيرست (David Hirst)، أن أي أمير سعودي يسعى عمومًا إلى رضا ثلاثة مصادر للقوة حتى يصبح ملكًا، وهي من حيث الأهمية: الولايات المتحدة الأمريكية، والعائلة الحاكمة السعودية والشعب السعودي، بالرغم من أن هذا الأخير يأتي في ذيل أية حسابات تذكر (2).

ويؤكد توقيت عزل محمد بن نايف هذا التصور، فقد أعقب التغيير زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump)، وقبله تعيين أحد أبناء الملك سفيرًا في الولايات المتحدة، ما يقرأ على أنه ضوء أخضر من الطرف الأمريكي. ومن ثم، جاء تعيين محمد بن سلمان وليًا للعهد ليؤكد على تحسّن علاقة العمل مع واشنطن في أعقاب الضغوط التي تعرضت لها خلال إدارة أوباما، خاصةً فيما يتعلق بإيران والاتفاق النووي. كما أن حصول الأمير بن سلمان على 31 صوتًا مقابل 03 أصوات — كما أفادت التقارير — لصالح تعيينه الجديد من قبل أعضاء هيئة البيعة، يُشير إلى أن معارضة آل سعود الواسعة لدوره الجديد قد لا تكون كبيرة كما كان متوقعًا (3).

(1) سايمون هندرسون، "عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية"، المرجع السابق.

(2) ديفيد هيرست، "انقلاب في قصر آل سعود.. التنمية"، ساسة بوست، 27 أبريل 2017، شوهد في 18 أغسطس

2017، في: <<http://bit.ly/2ukZVNf>>

(3) سايمون هندرسون، "الملك الجديد للمملكة العربية السعودية"، معهد واشنطن، 21 يونيو 2017، شوهد في 23

يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2KWYi2Ia>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

## المطلب الثاني: المؤسسة الدينية الوهابية

### الفرع الأول: الوهابية والدولة السعودي التاريخ والواقع

يُعتبر المجتمع السعودي مجتمعًا محافظًا بشكل عام نتيجة البُعد الجغرافي والظرف التاريخي والسياسي المحيط به بحيث يتبوأ فيه الدين الإسلامي ورجال الدين مكانة بارزة، فالسعودية — كرقعة جغرافية — مكان نزول الرسالة المحمدية وفيها حصلت أهم الأحداث التاريخية المرتبطة بهذا الدين، كما أنّ تواجد الحرمين الشريفين فيها يُعطيها قداسةً عند جميع المسلمين من جهة. من جهة ثانية، كان للدين (الدعوة) ورجل الدين (محمد بن عبد الوهاب) دورٌ أساسي في نشأة هذه الدولة واستمرارها بحيث كان شعارها الأساسي هو الرجوع إلى الإسلام الحقيقي السني وبعث دولة السلف الصالح (مشروع تاريخي).

كان الاتفاق التاريخي بين الرجلين الديني / الإيديولوجي (محمد بن عبد الوهاب) والسياسي / العسكري (محمد ابن سعود) أوّل الأمر على أساس تقسيم المجالات، فالمجال السياسي هو حكر لابن سعود وأهله لا ينازعهم فيه أحد. أمّا المجال الديني فقد تمحور في بادئ الأمر حول الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحفدته، الذي حملوا لقب آل الشيخ. غير أنّهُ انفتح في القرن التاسع عشر على عدد صغير من الأسر الأخرى المقيمة في نجد. وقد بقي آل سعود رغم ذلك أوفياءً للتقسيم المجالي أساس العقد، فلم يسعى أيّ من كبار الأمراء حتّى الآن ليكون جزءً من المجال الديني بالتحول إلى عالم دين مثلاً. كما أنّهم من أجل تعزيز هذه الانقسامية - القطاعية (Segmentation-sectional) تخلو عن لقب الشيخ الذي مازال يُستعمل عند الأسر الحاكمة في الخليج لصالح الديني<sup>(1)</sup>، الذي يكتفي بوظيفة النصح الارشاد لولي الأمر، فهم مُستشارون فقط كما صرح أحد كبار الأمراء من آل سعود<sup>(2)</sup>. يتضح هذا الأمر بصورة جلية عند إعلان الملك عبد الله عما أصبح يُعرف ب: هيئة البيعة، التي لم يكن في مضمونها أيّ استخدام أو ذكر للموافقة أو الاستشارة

(1) ستيفان لاكروا، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، المرجع السابق، ص ص 21 - 22.

(2) تركي الفيصل، "الولاة هم الحكام وطاعتهم واجبة أما العلماء فهم مستشارون"، الشرق الأوسط، العدد 8454، 20 يناير 2002، شوهد في 11 يناير 2015، في: <<https://bit.ly/2tYVKWn>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الدينية، وغاب اسم العلماء تمامًا في قانون البيعة<sup>(1)</sup>. مع ذلك، يحتل العلماء أو المشايخ المرتبة الثانية بعد الأسرة الحاكمة في التركيبة السياسية<sup>(2)</sup>.

وعن أهمية الدين والمؤسسة الدينية في بنية النظام والدولة السعودية يعتبر **جون فيلبي (St. John Philby)** مُستشار الملك المؤسس والذي عاش أحداث تكوين المملكة، أن تاريخ أسرة آل سعود لطالما جعل الدين العنصر الأساسي لدولتهم، فقد استعمل ابن سعود ما كانوا يُسمون الإخوان في عهده لصالحه ثم تخلص منهم وفي الحالتين كان الدين هو الحاسم، أولاً عن طريق تجنيدهم بدعوى الجهاد في سبيل الله والشهادة تحت شعار: "هبّ رياح الجنة"، ثم ما لبث انقلب عليهم بعدما زادت مغارمهم عن مغانمهم وأصبحوا يُشكّلون تهديداً على الدولة الفتية (تمرد الإخوان عام 1927)، فاستعان ابن سعود بما يُعرف بـ: العلماء للتنديد بالإخوان ولإصدار فتاوى جعلت منهم خوارج عن طاعة ولي الأمر وأصحاب فتنة والفئة الباغية<sup>(3)</sup>. ومنه، وجب القضاء عليهم.

كما لا ننسى أنّ العاهل السعودي كان يتخذ لقب الإمام حتى عام 1921. وعلى هذا تُعتبر الكثير من السلوكيات السياسية لدى حكام آل سعود ذات جذور دينية بالأساس وإنْ بدى غير ذلك<sup>(4)</sup>، حيث أصبت قاعدة لدى حكام المملكة يصعب الخروج عنها نتيجة الدور الأساسي للعامل الديني في تكوين واستمرار الدولة. ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مع سطوع نجم الناصرية والوحدة القومية العربية التي كانت يرى فيها السعوديون تهديداً، فإنّ الملك فيصل دعا إلى الوحدة على أساس الدين الإسلامي ينافس الوحدة العربية، وأنشأ إذاعة صوت الإسلام مقابل إذاعة صوت العرب. وبعده اتخذ الملك فهد في خضم الثورة الخمينية من خدمة الحرمين الشريفين أداة لزيادة شرعية النظام، كما استعمل الملك عبد الله ملف حوار الأديان، ويحرص ولي العهد الحالي محمد بن سلمان المرشح الأكبر ليكون الملك القادم للسعودية على الظهور بمظهر الإنسان المُلتزم

(1) روبرت ليسي، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 539.

(2) مفيد الزبيدي، التيارات السياسية في الخليج 1938 - 1971، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 268.

(3) مضايي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، المرجع السابق، ص 78.

(4) دور غولد، مملكة الكراهية.. كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد، ترجمة: محمد جليد (بيروت: منشورات الجمل، 2014)، ص 18.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

بالأخلاق الإسلامية، ولا يتوقف الأمر عند السُّمعة وتوظيف الدِّين لأهداف سياسية فقط، بل قد يمتد إلى شرعنة عملية انتقال السلطة كما كان الحال مع الملك سعود، الذي لم يتم تحيته إلا بعد صدور فتوى من العلماء الوهابيين تقر بهذا.

كما لا يقتصر الدِّين في المملكة على توفير المشروعية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى توفير الهيكل القانوني والسياسي لها. يبدو هذا بارزاً من خلال جعل القرآن الكريم دستور الدولة حتى بعد إصدار ما يُعرف بـ: **النظام الأساسي للحكم**، الذي يُمكن اعتباره الدستور الفعلي كما أشرنا سابقاً، لكنّ لتجنب أيّ انطباع أنّ هذه الوثيقة جاءت لتحل محل القرآن الكريم لم يطلق عليها اسم الدستور<sup>(1)</sup>. أمّا في يتعلق بالنُّخبة والمؤسسة الدِّينية السعودية، فعلى الرغم من أنّ جميع المذاهب الإسلامية لها حضور في المجتمع السعودي، غير أنّ المذهب السلفي - الوهابي يحتكر المشهد الدِّيني والوحيد الذي تعترف به الدولة وتستمد منه خطابها الدِّيني، كما تقوم المؤسسة الدِّينية الرسمية السعودية على أرضية هذا المذهب ويختار زعمائها من بين كبار شيوخه<sup>(2)</sup>. السبب في هذا يعود كما يُشير الباحث في علم الاجتماع السياسي أنور عبد الله إلى خصائص المذهب الوهابي وعلاقته بالنظام، ذلك أنّ سبب تكرار تجربة الدولة الوهابية - السعودية بنجاح في ثلاث مناسبات مختلفة يعود الفضل فيه إلى فئة العلماء (المطوع) أو بمعنى أدق رجل الدِّين الوهابي الذي استطاع بنجاح إقناع القبائل البدوية بالدعوة الوهابية التي تتسجم مع خصائص المجتمع القبلي وإضفاء صفة الجهاد على الغزو ما شكّل القوة العسكرية التي تحتاجها أية دولة<sup>(3)</sup>. ناهيك، أنّ دور العلماء لم يكن مقصوراً على الجانب العلمي المُتمثل في إضفاء الشرعية على الحكم السعودي، بل أنّ كثيراً منهم كان لهم دوراً في حروب التأسيس<sup>(4)</sup>.

تطرح هذه الوضعية تساؤلاً مهماً عن شكل العلاقة القائمة بين الشريكين العلماء والسلطة السياسية إلا أنّ المُنتبِع لمسار المؤسسة الدِّينية الوهابية سواءً أكانت الرسمية أو غير

(1) خالد الدخيل، "الجزور الاجتماعية للحركة الوهابية قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 257 (تموز/ يوليو، 2000) ص ص 28 - 29.

(2) توفيق السيف، "علاقة الدِّين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، مجلة المستقبل العربي، العدد 407 (كانون الثاني/يناير 2013)، ص 32.

(3) أنور عبد الله، خصائص وصفات المجتمع الوهابي السعودي بحث سوسيولوجي وانثربولوجي، (باريس: مكتبة الشرق، 2005)، ص ص 9 - 10.

(4) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنَّفط والقوى الأجنبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 66.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الرسمية على امتداد تاريخها يجد جواباً عن تساؤله، حيث لم يكن هناك صراعاً واضح بين الشريكين إلا في حالة استثنائية جداً (حركة الإخوان)، بل أنّ مُجمل تاريخهم كان فيه تكاملاً. يعود الفضل في هذا إلى الخصائص السوسولوجية لدى رجل الدين السنّي عموماً التي تجعله لا يحظى بنفوذ كبير في علاقته مع الجمهور مما لا يضعه في علاقة صراع مع الزعماء السياسيين بل يكون أغلب الحال مجنّداً لديهم.

والحقيقة، أنّ رجال الدين الوهابيين لم يخرجوا عن هذه القاعدة بل أنّهم زادوا عليها، فالتراث الفكري لديهم يمنع أيّة مقاومة أو عدم طاعة لولي الأمر، ففي عام 2011 مثلاً مع أحداث الربيع العربيّ قامت المؤسسة الدينية السعودية الرسمية ممثلةً في هيئة كبار العلماء، بإصدار فتاوى تحرم التظاهر والاحتجاج ضدّ النظام<sup>(1)</sup>. ما يعني أنّ العلماء قد تراجع دورهم بشكل ملحوظ وأصبحوا جزءاً من الجهاز البيروقراطي أين ألحقوا بإدارة الدولة، فأصبحت قوانين الدولة هي التي تنظم نشاطهم<sup>(2)</sup>. لكنّ الباحث **نathan ج. براون (Nathan Brown)** لا يرى هذا، فالمؤسسات الدينية الرسمية في العالم العربيّ حسبه، وعلى رغم أنّها عموماً موالية لأنظمة بلدانها، غير أنّها بيروقراطيات ضخمة يسمح لها حجمها وتعقيدها ببعض الاستقلال الذاتي<sup>(3)</sup>.

تاريخياً، شكّلت التجربة الأولى لعلماء الدين الوهابيين أثناء الدولة السعودية الأولى عندما استولى جيش محمد علي باشا حاكم مصر بأمر من الباب العالي على منطقة نجد عام 1818، وأسقطت الدولة السعودية الأولى منعرجاً حاسماً في الفكري الوهابي امتدت آثاره إلى الوقت الحالي، حيث انقسم الوهابيون فكرياً على إلى قسمين: الأول، هم الأكثر تزمناً، ويُعرفون بـ: الإقصائيين. والقسم الثاني، وهم الأكثر براغماتية أو الاحتوائيين<sup>(4)</sup>. وعند خسارة الإخوان (الجناح المُتشدّد) ضد عبد العزيز لم تكن هذه خسارة في الحرب فقط، بل كانت إيذاناً بعودة الجناح الاحتوائي من العلماء إلى الواجهة، الذي يتميّز ببراغماتية في التعامل مع الأحداث عكس الجناح الإقصائي الأكثر تشدّداً، خصوصاً في تطبيق ما يُعرف بـ: الولاء والبراء.

<sup>(1)</sup> Nicolas Hautemanière, "Contestation politique et pouvoir d'État en Arabie saoudite", **Les clés du Moyen-Orient**, 28/01/2015, accédé le 13/10/2017, sur :<<http://bit.ly/2mhjkKM>>

<sup>(2)</sup> أيمن الياسيني، **الدين والدولة في السعودية**، ترجمة: كمال اليازجي، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص 1.

<sup>(3)</sup> ناثان براون، "الإسلام الرسمي في العالم العربيّ: التنافس على المجال الدينيّ"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11 مايو 2017، شوهد في 20 أغسطس 2017، في: <<http://ceip.org/2zBP2Mc>>

<sup>(4)</sup> ستيفان لاكروا، **زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، المرجع السابق، ص 22.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

إنَّ ما يُميِّز الجناح البراغماتي من العلماء الوهابيين من أبناء الشيخ (آل الشيخ)، أنَّهم لم يكونوا دائماً مُلتزمين بالعقد التاريخي الذي كان بين جدهم (محمد بن عبد الوهاب) وأُسرة آل سعود، فقد بايع مثلاً عبد الله بن عبد اللطيف أحد أكبر علماء آل الشيخ في وقته وأكثرهم تأثيراً — لدرجة أنَّ الملك عبد العزيز قال بعد وفاة الشيخ عبد الله سنة 1922: "اليوم أنا حاكم نجد" — كل من كان يخضع الرياض أياً يكن مما جعل الملك عبد العزيز (المؤسس) يخشى دائماً من هذا التحول من جهة آل الشيخ والعلماء الوهابيين (1).

وحتى لا تتكرر تجربة الإخوان السعوديين التمردية، ومن أجل تعزيز علاقة النظام بالعلماء وضمان استقراره وشرعيته أسس الملك فيصل عام 1971، هيئة كبار العلماء السعودية في محاولة منه لإعادة هيكلة دار الإفتاء (أنشئت عام 1953) من جهة، والحد من نفوذ آل الشيخ من جهة ثانية. بعد المعارضة والمقاومة الشديتين التي لقيها من المفتي العام والشخصية الأكثر نفوذاً من عائلة آل الشيخ آنذاك محمد بن إبراهيم آل الشيخ إزاء محاولات العائلة المالكة الرامية إلى تقليص سلطة العلماء في المجال القضائي والتعليمي إلى درجة أنَّ الملك فيصل بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم أصدر مرسوماً يُعلن فيه إلغاء منصب المفتي العام، حيث ظل منصب المفتي العام للمملكة شاغراً بعد أن ألغاه الملك فيصل وأحل محله هيئة كبار العلماء وزارة العدل خلال الفترة المُمتدة من 1969 - 1994، أين أعاد بعثه الملك فهد، لكنَّ هذه المرة لم يتولاه شخص من آل الشيخ، وإتّما كان من نصيب الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. كما تجدر الإشارة هنا، أنَّ منصب مفتي عام المملكة العربية السعودية منذ إنشائه عام 1953، شغله ثلاث شخصيات فقط، هم: محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1953 - 1969)، خلو المنصب (حل مكانه وزير العدل) (1969 - 1994) - عبد العزيز بن عبد الله بن باز (1994 - 1999)، عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (1999-).

فمنذ نشأة الوهابية وأتباعها ينتظمون بشكل غير رسمي حول واحد من أبناء محمد بن عبد الوهاب الذي يُعد مرجعاً مستقلاً بحيث يكون مكلفاً بإدارة الشؤون الدينية والقضائية في الدولة إلى غاية السبعينيات وظهور النُّفط بقوة أين تركت هذه الهيكلية غير الرسمية مكانها لتنظيم رسمي تابع للدولة بشكل مباشر. بيّد أنَّ الغريب في الأمر أنَّ هذا تم على يد أحد أفراد آل الشيخ البراغماتيين

(1) مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، المرجع السابق، ص 72.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

(محمد بن إبراهيم آل الشيخ) وبمباركة من حكام آل سعود طبعًا<sup>(1)</sup>. مع هذه الخطوة التدرجية للعلماء الوهابيين أنتهى عصر آل الشيخ في تاريخ السعودية كما يقول الباحث داريل تشامبين (Daryl Champion)، في كتاب: **المملكة المتناقضة**، إذ مكنت هذه الإجراءات من تأميم الفتوى، المساجد والأوقاف، وهي أهم أدوات المقاومة التي كانت بيد المشايخ<sup>(2)</sup>.

غير أنّ عبد الله، يعتقد أنّه مازال في المملكة سلطتين: **العرش والعلماء**، وهما يتقسمان القرار السياسي حتى الآن<sup>(3)</sup>. ويوافق **لاكروا** على هذا من حيث المبدأ، فالاتفاق الأصلي بين الرجلين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود أسس دولة "برأسين"، مع اثنين من المساحات التي تختلفان نسبيًا. فمن ناحية هناك النخبة الدينية والعلماء. وفي المقابل، هناك سلطة أخرى سياسية نُظمت دائمًا حول أسرة آل سعود. لكنّ بمرور الوقت، وبفضل العوائد النفطية استطاع الأمراء السعوديون التفوق على رجال الدين الوهابيين والسيطرة عليهم بدون أن يعني هذا فك الارتباط بهم أو التخلي عن العهد القديم بينهما<sup>(4)</sup>. في حين يرى **هنري كيسنجر (Henry Kissinger)**، أنّ السعودية عبارة عن ملكية من ناحية ودولة دينية إسلامية (ثيوقراطية) من ناحية أخرى، كان هذا نتيجة توحيد عائلتين منذ القرن الثامن عشر، يتولى التراتبية السياسية عاهل من آل سعود، أمّا التراتبية الدينية، فيترأسها المفتي الأكبر وهيئة كبار العلماء الآتين بأكثرية من عائلة آل الشيخ، ويحاول الملك جسر الفراغ الفاصل بين فرعي السلطة هذين عن طريق أداء دور خادم الحرمين الشريفين باعتباره حامي العقيدة<sup>(5)</sup>.

(1) محمد نبيل ملين، علماء الإسلام تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص ص 211 - 213.

(2) يوسف خليفة اليوسف، المرجع السابق، ص 69.

(3) أنور عبد الله، العلماء والعرش ثنائية السلطة في السعودية، (لندن: مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، 1995)، ص 2.

(4) Entretien avec le chercheur Stéphane Lacroix, " Qui dirige vraiment l'Arabie saoudite ?", L'Obs, 21/01/2016, accédé le 13/10/2017, sur : <<https://bit.ly/1NIQTOW>>

(5) هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جنكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص 137.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الثاني: المؤسسة الدينية الرسمية والنخبة الدينية في السعودية

يُمثل المؤسسة الدينية الرسمية — حاليًا — في المملكة هيئة كبار العلماء السعودية، التي تُشكّل رأس وقمة المؤسسة الدينية الرسمية، وهي هيئة حكومية تتكون عمومًا من الفقهاء السلفيين (الوهابيين)، حيث أنّ المذاهب الأخرى سواءً السنيّة أو الشيعية لم تكن مُمثّلة، فقد كان أول تمثيل للمذاهب السنيّة من المالكية والأحناف عام 2009 فقط<sup>(1)</sup>، أمّا المذاهب الشيعية فهي مازالت مغيبّة. ما يؤكد أنّ الدولة السعودية تركز على الوهابية أكثر مما تُركز على السنيّة (Sunnism) في دعم النظام.

وتتكون هيئة كبار العلماء السعودية من (20) عضوًا، تكون فترة العضوية فيها لمدة أربع سنوات، يتزوّدها مفتي الديار. ويكون تعيين جميع الأعضاء بأمرٍ ملكي. ما يجعلنا أمام حالة مأسسة حقيقة للفتوى والمذهب الوهابي أو بمعنى أدق خلق بنية مؤسسية دينية رسمية تتحكم فيها الدولة وتكون أعلى سلطة دينية في البلاد<sup>(2)</sup>. أمّا عدد العلماء الرسميين فلا توجد أرقام دقيقة عن هذا الأمر غير أنّ عدد الذي يشتغلون في المساجد قدر في منتصف التسعينيات بـ: أربعة وخمسون (54) ألف شخص، وبلغ ما ينفقه العلماء مليار دولار<sup>(3)</sup>.

ويأتي المجلس الأعلى للقضاء في المرتبة الثانية ضمن هرم الزعامة الدينية، يليه الوزارات الدينية المتخصصة أهمها: العدل والأوقاف، وفي المرتبة الرابعة هناك الهيئات الدينية المستقلة مثل: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المشهورة، رابطة العالم الإسلامي، المجمع العالمي لفقهاء الإسلام، والندوة العالمية للشباب الإسلامي<sup>(4)</sup>. أمّا مجالات سلطة المشايخ والعلماء، فمن الناحية التاريخية جرى تطيرهم بصورة عامة في مجالين رئيسيين هما: القضاء والتعليم<sup>(5)</sup>. لم تتغير الأمور كثير عما كانت عليه، إذ أنّ التنظيم الإداري للمؤسسة الدينية الوهابية في

(1) ميرزا الخويلدي وسلطان العوبثاني، "أبرز ملامح تشكيل هيئة كبار العلماء: تمثيل للمالكية والأحناف للمرة الأولى"،

الشرق الأوسط، العدد 11037، 15 فبراير 2009، شوهد في 13 يوليو 2016، في: <<http://bit.ly/2KQXSLc>>

(2) أبو بكر أحمد بادقار، "الإسلام الوهابي يواجه تحديات الحداثة دار الافتاء في الدولة السعودية الحديثة"، ضمن: مجموعة من الباحثين، الوهابية والسلفية: الأفكار والآثار، تحرير: رائد السمهوري، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، ص 247 - 248.

(3) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 549.

(4) توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، المرجع السابق، ص 34.

(5) فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، المرجع السابق، ص 59.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

المملكة حافظ على نفس المجالات تقريباً باعتبارها اختصاصاً فقهياً، ما جعل لها دوراً مهماً في المجتمع، فهي متغلغلة داخله لدرجة يمكن اعتبارها أهم قناة تساهم في تنشئته وتثقيفه دينياً وسياسياً وتعبئة رأيه العام، وللدلالة على هذا يُمكن النظر إلى كيفية تنظيمها داخل المجتمع السعودي والمواقع التي يحتلها المشايخ، كما أوردها الباحث السعودي محمد بن صنيتان: **أولاً**، دار الإفتاء: يرأسها المفتي العام للمملكة، وهو أكبر منصب شرعي في البلاد، **ثانياً**، هيئة كبار العلماء، **ثالثاً**، مجلس القضاء الأعلى، **رابعاً**، محاكم التمييز، **خامساً**، رؤساء المحاكم القضاة في المحاكم وديوان المظالم، **سادساً**، أئمة المساجد، **وأخيراً**، المؤذنون وخدام المسجد (1).

إذن، حسب هذا التنظيم وبحكم التموضع الذي يملكه العلماء والمشايخ داخل المجتمع السعودي والمواقع التي يسيطرون عليها، فإنّ لهم نفوذاً مهماً على أرض الواقع لا يمكن إنكاره، فهم يسيطرون على الأقل على ثلاث وزارات: وزارة العدل، وزارة الحج والأوقاف، ووزارة التربية، كما يسيطرون على المطاوعة أو الشرطة الأخلاقية الدينية داخل المملكة، إضافة إلى ذلك لا تخلو حكومة سعودية من وزير أو وزيرين من آل الشيخ. ومن أهم أفراد عائلة آل الشيخ الذي تولوا مناصب مسؤولية في المملكة العربية السعودية نجد: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم (رئيس عام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مستشار الملك)، عبد العزيز بن عبد الله بن حسن (وزير للمعارف، رئيس عام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن عبد الرحمن (رئيس عام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، حسن بن عبد الله بن حسن (وزير للمعارف، وزير للصحة، وزير للتعليم العالي)، إبراهيم بن محمد (وزير العدل 1975 - 1990)، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (وزير العدل 1993 - 2009، رئيس مجلس الشورى). صالح بن عبد العزيز (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد 1996 - 2014)، عبد اللطيف بن عبد الملك بن عمر (وزير الشؤون البلدية والقروية 2015 -)، محمد بن عبد الملك بن عبد الله (وزير الصحة بالنيابة 2015 - 2016 ووزير دولة عضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية حالياً)، عبد الله بن محمد (وزير العدل، رئيس مجلس الشورى حالياً).

ورغم أنّ آل سعود نجحوا في الحد من نفوذ آل الشيخ، الذي كان في الماضي يعادل أو يفوق نفوذ الأمراء في بعض المضامير، غير أنّ الاحترام والمكانة التي يحضون بها داخل المجتمع السعودي تجعل من الصعوبة التخلي عنهم (2). مع ذلك، أدخل غزو العراق للكويت ودعوة قوات

(1) محمد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، المرجع السابق، ص 109.

(2) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 42 - 43.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أمريكية وغربية (كافرة) للدفاع عن المملكة النظام في مأزق مع المشايخ والمجتمع من حيث تطابق الاستنجد بغير المسلم مع الشريعة، وكانت انتقادات شديدة اللهجة من طرف مجموعة من علماء الدين الشباب (علماء الصحوة)، أبرزهم: سفر الحوالي وسلمان العودة، الذين طرحوا السؤال التالي: **كيف يدافع الكافرون على أرض الإسلام؟**<sup>(1)</sup> كان الحل مرة أخرى بيد المؤسسة الدينية الرسمية التي كان على رأسها الشيخ عبد العزيز بن باز والجناح الاحتوائي من خلال فتوى تبيح للمملكة التعاون مع الغرب، ومنه إعطاء شرعية للنظام، كما كان الدين والمؤسسة الدينية الرسمية عاملاً حاسماً في دعم النظام ضد الجماعات الإرهابية في السعودية.

إنّ التطور الذي عرفته النخبة الدينية السعودية من خلال ظهور فئة جديدة من العلماء الشباب غير التقليديين والأقل ارتباطاً بالسلطة جعلها شبيهة بالحوزة الشيعية التي تجري العادة على تقسيمها إلى حوزة ناطقة وأخرى صامتة، تكتفي الأولى بالأمر الفقهي فقط من تحليل وتحريم، بينما تخوض الثانية في الشأن الروحي والزمني معاً<sup>(2)</sup>. كما أنّ هناك مجموعة ثالثة أكثر تطرفاً من رجال الدين الوهابيين يُسمون بـ: **الجهاديين** ومعظمهم في السجون، وهم أولئك الذين يُعطون الشرعية الدينية للعمليات الجهادية، أمثال: الشيخ ناصر الفهد وعلي الخضير، وعلى الرغم من أنّ جزءاً كبير منهم لا يزالون في السجون كما ذكرنا، غير أنّ الجماعات الجهادية بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا تزال تستخدمها آراءهم وفتاويهم لتبرير عملياتها<sup>(3)</sup>. بل أنّ داعش ادّعت أنّها المُمثل الحقيقي للوهابية، وبأحقيتها الحصرية في التراث الوهابي، ودخلت في حرب ضدّ المملكة على هذا الأساس منذ عام 2014<sup>(4)</sup>.

(1) مضايي الرشيد، تاريخ العربيّة السعودية بين القديم والحديث، المرجع السابق، ص ص 226 - 228.

(2) مضايي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص ص 105 - 106.

(3) Raihan Ismail, "the Saudi ulama and the Syrian civil war", in: Amin Saikal (Eds), **the Arab world and Iran a turbulent region in transition**, Palgrave Macmillan, Middle East today, 2016, p 84.

(4) كول بانزل، "المملكة ودولة الخلافة: مبارزة الدولتين الإسلاميتين"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 18 فبراير 2016، ص 7.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ولخص الباحث السعودي في شؤون الحركات الإسلامية والمشرف العام على مركز الدين والسياسة للدراسات، خالد عبد الله المشوح التيارات الدينية (السنية) المهيمنة في السعودية في سبعة تيارات كبرى، هي (1):

- **السلفية العلمية (التيار السلفي العام):** وهي أكبر تيار ديني في السعودية، وهي متمثلة في المؤسسات والهيئات الشرعية الرسمية.

- **السلفية الجهادية:** وتتمثل في تنظيم القاعدة في السعودية ومن دار على فلكها من التيارات المتطرفة في العراق والشام المعروفة اختصارًا بـ: داعش (ISIS).

- **السرورية:** تنسب إلى الإخواني المنشق السوري محمد سرور زين العابدين، الذي هاجر إلى السعودية لتدريس مادة الرياضيات في أواخر الستينيات (2). وقد اشتهر تداول مصطلح السرورية بشكل كبير بعد الثورة الإيرانية 1979، حين نشر محمد سرور كتابًا ضخماً — باسم مُستعار (محمد عبد الله الغريب) — تحت عنوان: **وجاء دور المجوس**، لقي شهرةً ودعمًا كبيرين من طرف رجال الدين الوهابيين (3)، لا سيّما من بن باز كما يقول صاحبه (4). وتُعد السرورية من الناحية العملية حركة سلفية حركية تمزج بين السلفية العامة والإخوانية السورية (الجناح المتأثر بأفكار سيد قطب)، ظهرت في نجد، وتمركزت في القصيم التي تُعتبر مركزها بدون منازع، ويُعد كل من: **سلمان العودة، وناصر العمر** أشهر شيخان سعوديان يُنسبان إلى هذا التيار.

- **الجامية:** تُعتبر الشق الثاني للحركة السلفية بعد السرورية، وهي تنسب إلى الشيخ **محمد أمان الجامي**، المُدرس بالمسجد النبوي الشريف، وهي تيار حركي سلفي كثير الصراع مع مخالفه خصوصًا السرورية، لدرجة التبديع وحتى التكفير، أغلب المنتمين إليها من طلبة العلم الشرعي، لذا هي أقرب إلى السلفية العلمية منها إلى الحركية، بسبب البُعد الشرعي لدى

(1) خالد عبد الله المشوح، التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات، ط 2 (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2012)، ص ص 17 - 131.

(2) جمال سند السويدي، السراب، (أبو ظبي، [د.ن.].، 2015)، ص 423.

(3) توفيق السيف، "تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية"، ضمن: توفيق السيف [وآخرون.].، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2014)، ص 129.

(4) مراجعات مع الشيخ محمد سرور، الحلقة الرابعة، الجزء 5، YouTube، شوهد في 04 يونيو 2017، في:

<<http://bit.ly/2LenFN3>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

مشايخها، الذين ينتمون إلى مدرسة الحديث والتركيز على العقيدة، وتعتبر الجامعة أن النصيحة لولي الأمر أساسها السر، كما أن الانشغال بالسياسة ليس من الدين في شيء.

- **الإخوان المسلمون:** حركة سياسية إسلامية تأسست في مصر على يد **حسن البنا**. أمّا، في السعودية فيُعد الشيخ **مناع القطان**، وهو مصري كذلك الأب الروحي لها، إضافة لـ: **محمد محمود الصواف** (عراقي الجنسية ومؤسس جماعة الإخوان المسلمين في العراق). بدأت علاقة الإخوان المسلمين بالسعودية بعد الصراع المصري - السعودي في اليمن في الستينيات أين لجأ عدد منهم إلى السعودية، غير أن علاقة هذا التيار مع النظام السعودي توترت بداية من الثورة الإسلامية في إيران بعدما رحبت قيادة الإخوان بها، وكانت حرب الخليج الثانية عندما استعان النظام بالقوات الأجنبية بمثابة الضربة القاسمة والقطيعة بين الإخوان والنظام، حيث اعتبرهم وزير الداخلية السابق الأمير نايف في أكثر من مناسبة وحديث علني السبب في كل ما وجهته السعودية من تشدد ديني وتمرد على شرعية الدولة<sup>(1)</sup>.

كما اشتد الصراع بين السعودية والإخوان بصفة خاصة بعد أحداث الربيع العربي وتمكنهم من تولي السلطة في مصر مما جعل السعوديين يشعرون بالقلق حيال قيام جمهورية إسلامية سنية تتازعهم الشرعية الدينية والزعامة الإسلامية<sup>(2)</sup>. وهم مُصنفون حالياً من طرف الحكومة السعودية كجماعة إرهابية. ويُعد كل من: **سعود الفهيسان**، **عوض القرني**، و**علي حمزة العمري** من أبرز المنتمين للإخوان المسلمين بالمملكة.

- **العصرانيون:** أو ما يُسمى بـ: تيار التنوير الإسلامي، بدأ ظهور هذا التيار في منتصف تسعينيات القرن العشرين بعد دخول رموز الصحوة السجن نتيجة مواقفهم المعارضة وغياب الشيخين **بن باز** و**بن عثيمين** بعد ذلك عن الساحة الدينية، إضافة إلى بروز الفضائيات والإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة بقوة. يتميز العصرانيون أن عدد المُتسببين إليهم ضئيلاً جداً، إذ يُمكن اعتبارهم إلى حد بعيد تياراً نُخبوياً، ويدعو هذا التيار إلى مراجعة التراث وتجديد الخطاب الديني وإعادة قراءة الفلسفة وأسلمتها ومعالجة إشكالية النهضة والتنمية، وبالتالي نقد الآراء التقليدية الجامدة. ومن أشهر رموزهم: **سليمان الضحيان**، **عبد العزيز القاسم**، **عبد العزيز الخضر**، **نواف**

(1) توفيق السيف، "تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية"، المرجع السابق، ص 121.

(2) عبد القادر الهواري، الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013)، ص 53.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنّع القرار فيه

القديمي، منصور الهجلا، طارق المبارك، منصور النقيدان، عادل الطريقي، مشاري الدايدي، وعبد الله بجاد.

- **التبليغ والدعوة:** أو كما يُطلق عليها في السعودية الأحباب، وهم جماعة دينية تأسست في الهند على يد الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي، لقيت هذه الجماعة منذ الثمانينيات انتشارًا ومباركة من علماء ومشايخ كبار في السعودية حسب ما أورده أحد أقطابها الشيخ راشد الجدوع، أمّا نشاط هذه الجماعة فهو دعوي بالأساس ولا علاقته له السياسة، إذ يركز على التعريف بالإسلام والدعوة إليه فقط من خلال الأصول الستة.

عمومًا، فإنّ السلطة السياسية في المملكة تحاول دائمًا احتواء المنظومة الدينية بجعلها الوصي على المجتمع والشأن الاجتماعي العام، بينما تنفرد هي بصناعة القرار السياسي، لذلك فالعلماء السُنّة (السلفيون) في المملكة العربية السعودية، هم من أكثر الأصوات تأثيرًا في العالم الإسلامي. وفي نفس الوقت الأكثر إثارة للجدل، خاصةً فيما يتعلق بأرائهم تجاه الجماعات غير الوهابية، وبالتحديد الشيعية. فالعلماء السعوديون (الوهابيون) معروفون بعباراتهم المعادية للشيعية، فبالنسبة لهم تعتبر العديد من الممارسات والطقوس الشيعية غير مقبولة، لا يُعد هذا الأمر وليد ظرف سياسي كما قد يعتقد البعض، وإنما جزء من العقيدة الوهابية. فمنذ تأسيس أول دولة سعودية - وهابية لطالما انتقدوا الشيعة وبعد الثورة الإيرانية اشتدت الحماسة المعادية للشيعة بشكل عام، ولثلاثين عشيرة بشكل أخص<sup>(1)</sup>.

وهذا ما يحتاجه النظام السياسي السعودي من أجل مواجهة النفوذ الإيراني، فبدون العلماء الوهابيين سيكون النظام في مأزق مجتمعي، خصوصًا أنّ طهران تستعمل هي الأخرى قضية الوحدة الإسلامية وفلسطين من أجل تعزيز قوتها المعنوية. وعلى هذا الأساس، تذهب بعض التحليلات لموقف النظام السعودي تجاه الحراك الشيعي داخل المملكة أنّه لا يتخوف منه كثيرًا، لا سيّما وقد نجح إلى حد كبير في شحن الجبهة والرأي العام الداخليين بفضل العلماء ضدّ الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية، باعتبارها طابورًا خامسًا يعمل للصالح الإيراني من خلال استعمال الألة الدعائية التي يملكها<sup>(2)</sup>، والممولة إمّا مباشرة من خزينة الدولة أو من طرف الأمراء الرسميين أو غير الرسميين. لكنّ يبقى أكبر عائق يواجهه النظام السعودي هو الفصل بين ما هو مجتمعي وما هو سياسي؛ إذ أنّ الفصل بين الدورين يكون مستحيلًا في بعض الحالات.

(1) Raihan Ismail, *Op.cit*, pp 83-84.

(2) مضايوي الرشيد، "السعودية والخطر القادم"، *أمجاد العرب*، 16 يوليو 2012، شوهد في 02 مارس 2016، في:

<<http://bit.ly/2uwhkSp>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

#### المطلب الثالث: القبيلة

تحظى القبيلة بمكانة مرموقة في الفكر والتراث وكذا المخيال العربي بحيث مازال وجدان العربي مرتبطاً بقبيلته وعصبيته لا سيما في شبه الجزيرة العربية مسقط رأس القبيلة العربية الأولى، وبما أن السعودية تُعد أكبر دولة خليجية من حيث المساحة الجغرافية فثلاثة أرباع  $\frac{3}{4}$  شبه الجزيرة العربية أراضي سعودية، ناهيك أنها تُعتبر مركز الجزيرة العربية، فإنَّ جُل القبائل العربية — حتى تلك التي هاجرت واستوطنت بلدان أخرى — تتحدر وتعود أصولها إلى السعودية إنَّ صح التعبير. ما يعني أنَّ أغلب القبائل العربية خارج حدود السعودية في دول سيادية لها علاقات قرابة مع القبائل السعودية، هذا فضلاً أنَّ المملكة تُعد أكبر تجمع للقبائل العربية. ومما عزز مكانة القبيلة وجعلها تحافظ على مكانتها كبنية اجتماعية تقليدية في السعودية أنَّ هذه الأخيرة ونقصد هنا الرقعة الجغرافية وليس التنظيم السياسي لم تخضع لأي استعمار أجنبي كما لم تعرف تجارب دولانية كثيرة. وبالتالي، حافظت على بُنياتها الاجتماعية التقليدية والتي تُعد القبيلة محورها الأساسي، هذا على عكس الكثير من الأقطار العربية الأخرى التي تمكن فيها الاستعمار من تفتيت البنى التقليدية في المجتمع.

والحقيقة، أنَّ الدارس للتاريخ السياسي للجزيرة العربية، يجده تاريخاً أقرب لتاريخ القبيلة منه إلى أي شيء آخر، لا سيما قبل ظهور الإسلام، وحتى بعد الإسلام الذي يمكن الجزم أنَّه شكّل أول صدمة وأزمة حقيقة توجهها القبيلة العربية (الصدمة الثانية كانت الاستعمار، والثالثة كانت الدولة الوطنية)، أين حاول تهميش القبيلة لصالح الولاء للدين على حساب رابطة الدم والنسب، بيِّد أنَّ محاولة الاجتثاث (Déracinement) هذه لم تنجح على أرض الواقع بالشكل المُتوقع والمنشود، حيث بقيت القبيلة والنسب القبليّ تحددان مكانة الفرد الاجتماعية وترسم حدود طموحه السياسي ضمن المجتمع الإسلامي لفترة زمنية طويلة. وعلى هذا الأساس، استطاعت قبيلة صغيرة مثل قريش قبيلة الرسول (ﷺ) أن تحكم الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف شرقاً وغرباً لعدة قرون. كما ظهر ما عُرف ب: الموالي (لهذه الكلمة عدة دلالات أخرى) أي العجم المسلمين الذين يتطلب اندماجهم في المجتمع العربي - الإسلامي انتسابهم رمزياً لقبيلة عربية مهمة، هذا ناهيك عن الصراعات بين العرب في حد ذاتهم (القيسية واليمينية). كما أنَّ ما كتبه ابن خلدون في مقدمته (كتاب العبر) في نشأة الدولة وقيام العمران الحضري يُعد دليلاً في غاية في الأهمية عن الدور السياسي للقبيلة والعصبة العربيّتان.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

ولأنَّ المقام هنا لا يتسع لذكر كل الأدوار السياسية التي لعبتها القبيلة في خضم التاريخ العربيّ - الإسلامي، فإننا بطبيعة الحال سنركز على الدور السياسي للقبيلة في السعودية، ولا بأس قبل هذا أن نكشف النقاب عن مفهوم القبيلة من حيث المعنى والدلالة، إضافةً لمصطلح أخرى مشتق من الأول، وهو القبليّة أو القبائليّة.

#### الفرع الأول: القبيلة والقبائليّة مقارنةً مفاهيمية

إنَّ أبسط تعريف للقبيلة (Tribe) أنَّها تلك الوحدة السياسية أو الجماعة من الناس الذين يشتركون في رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقة أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة (1). بيدَّ أنَّ الكثير من يخلطون بين القبيلة وبعض المفاهيم المشابهة لها أو القريبة منها على غرار الإثنية أو العرق، ففي لسان العرب مثلاً تم تعريف القبيلة على أنَّها مرادف للعرق، حيث هي: "جماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعداً من قوم شتى كالزنج أو الروم أو العرب" (2).

والحال، أنَّ أغلب تعريفات القبيلة انقسمت بين علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث عرفها عالم الاجتماع الفرنسي جون بشلار (Jean Bachelier) بقوله: "أنَّ القبيلة تُعد شكلاً انقسامياً للتنظيم الاجتماعي تكون في الغالب من أقسام قاعدية يُمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائياً مع قسم آخر كلما شعر بتهديد أو خطر" (3). أمّا، محمد عابد الجابري فيرى أنَّ مفهوم القبيلة عند العرب عرف عدة تحولات من حيث **مفعول القبيلة**، حيث انتقل من مفعول بسيط يتمحور حول النعرة والتناصر وفقاً للقرابة، إلى اعتقاد مجموعات من القبائل بانتمائها إلى جد أعلى مشترك يُميّزها عن مجموعات آخر مماثلة ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقة بين الطرفين علاقة تعارض وتنافس يحكمها مفعول القبيلة في معناه الصدامي أي ما يُمكن أن يُطلق عليه قانون الصراع القبلي (4).

(1) جوزيف كوستنر، العربية السعودية: 1916 - 1936 من القبيلة إلى الملكية، ترجمة: شاكِر سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص 7.

(2) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج 11 (بيروت: دار صادر، 2005)، ص 541.

(3) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربيّ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (41) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 56.

(4) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربيّ محدثاته وتجلياته، نقل العقل العربيّ (03)، ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 79.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ويعتبر الباحث في علم الاجتماع **خلدون حسن النقيب** أنَّ القبيلة تُعتبر حسب مبدأ تنظيمياً في الأساس يُحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية معينة، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرباة<sup>(1)</sup>. كما يُعتبر في دراسته المُميّزة المعنونة: **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربيّة (من منظور مختلف)**، أنَّ القبيلة في الخليج كثيراً ما أُسيء فهمها أو دراستها سواءً من الباحثين أو المُستشرقين، وهي في الحقيقة حالة أقرب لما يمكن أن نسميه **حالة الطبيعة (state of nature)** لكنّ ليس بالمفهوم الشائع المرتبط في الغالب بنظرية العقد الاجتماعي، وإتّما المقصود بها تلك المحصلة الدينامية للبنى الاجتماعية - الاقتصادية ولعمل القوى السياسيّة والخصائص المُميّزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في مجتمع الخليج والجزيرة في فترة محددة من الزمن<sup>(2)</sup>.

كما يُمكن للجماعات القبليّة أن تطوّر من نفسها فترتبط معاً وفقاً لأسس غير قرابية مكونةً بذلك جماعات أكبر وأوسع، والتي أُطلق عليها الأنثروبولوجي الأمريكي **لويس هنري مورغان (Lewis Henry Morgan)** اتحادات العشائر أو البطون (Phratry)<sup>(3)</sup>. ومن وجهة نظر أنثروبولوجية تُعد القبيلة ظاهرةً تعرفها المجتمعات ما قبل الصناعية أو الشكل البدائي للتنظيم السياسي والاجتماعي جوهرها وجود هوية واتصالات بين الأفراد قائمة أساساً على القرباة وصلة الدم<sup>(4)</sup>. أمّا، **القبائلية** أو **القبليّة (Tribalism)** فقد أخذت في الغالب دلالةً سلبية والتي تُشير إلى تسييس القبيلة وجعل هذا التسييس خاضعاً لاعتبارات سياسيّة ضيقة. أين يتم على أساسه التمييز بين الأعداء والأصحاب كما يتم على أساسه توزيع الهبات ومنعها، ويعتقد الباحث السعودي **عبد الله الغدامي** أنَّ القبائلية تعتبر صورة مشوهة عن القبيلة التي هي حقّ ثقافي واجتماعي وحقيقة واقعية نشأت لضرورة

(1) خلدون النقيب، صراع القبيلة والديموقراطية حالة الكويت، (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 9.

(2) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربيّة (من منظور مختلف)**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1989)، ص 27.

(3) جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة: أحمد زايد [وآخرون.]، المجلد 1، ط 1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2000)، ص ص 82 - 83.

(4) Yousif Makki, "Not what it seems: the role of the tribe in state-society relations in Saudi Arabia", **Contemporary Arab Affairs**, Vol. 4, No.4, Oct. 2011, pp 445-446.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

معاشية وبيئية، في حين أنّ القبائلية تعتبر ظاهرة عنصرية، ومصطلح غير محايد ومفهوم انحيازي يقوم على الإقصاء والتمييز والتهميش (1).

والحال، أنّ القبائلية سلوكيات ومواقف أكثر منها واقع قائمة بذاته تتبع في الغالب من الولاء الأعمى لقبيلة الفرد أو الجماعة الاجتماعية. كما تعتبر تجسيداً لا وعياً للقبيلة سرعان ما يتحول إلى نزعة (Tribalisation) تهدف إلى الإغلاء من شأن الانتماء القبليّ وجعله هويةً للمجتمع المحلي تغلب على الهويات الأخرى (2).

### الفرع الثاني: القبيلة في السعودية

لقد لعبت القبيلة أو بالأصح القبائل دوراً جوهرياً في قيام الدولة السعودية في مختلف مراحلها، حتى أن عدد لا بأس به من الباحثين على غرار المفكر السوري عزيز العظمة في كتاب الإسلام والحدائث، واللبنانيين مسعود ضاهر وغسان سلامة يفسر قيامها ونشأتها تفسيراً خلدونياً أساسه العصبية القبليّة وليس الدعوة الديّنية. في حين هنالك اتجاه آخر يرى عكس هذا، فعلى عكس التفسيرات المنكئ على النظرية الخلدونية في نشأة الدولة السعودية (عصبية + دعوة دينية)، يرى الاتجاه الثاني أنّ الدعوة الديّنية لمحمد بن عبد الوهاب هي التي سعت التي التوسع وبسط نفوذها، ولأجل هذا استعانت بحاكم الدرعية محمد بن سعود، ما يعني أن الديناميكية الوهابية هي أساس قيام الدولة، ومن أهم الدراسات في هذا الاتجاه، نجد دراسة: عويضة بن متيريك الجهني، تاريخ نجد قبل الوهابيين: دراسة عن الأحوال الاجتماعية والسياسية والديّنية في نجد خلال القرون التي سبقت حركة التصحيح الوهابية. ودراسة: محمد الفريح، الخلفية التاريخية لظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحركته. إضافة الى دراسة: خالد الدخيل، الجذور الاجتماعية للحركة الوهابية.

ولأنّنا لسنا هنا بصدد دراسة نشأة الدولة السعودية، فإنّ ما يُهمنا في هذا الصدد أنّ القبيلة سواءً أكانت هي المحرك الأساسي أو العكس في قيام الدولة السعودية، إلّا أنّها كانت فاعلاً أساسياً في نجاح قيام هذه الدولة حيث كانت تُشكّل الجناح العسكري الذي قام بعملية التوحيد، فقد

(1) عبد الله الغدامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحدائث، ط 2 (الدار البيضاء / بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 25.

(2) محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربيّ المعاصر، (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 41.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

استطاع ابن سعود (الملك عبد العزيز) منح القبائل العربية البدوية صبغة إيديولوجية متمثلة في الوهابية، والتي شكّلت فيما بعد عماد قواته العسكرية المعروف باسم الإخوان (إخوان من أطاع الله)، وقد كانت هذه القوات مرتكزة في ما يشبه معسكرات ومستوطنات عرفت باسم الهجر، وقد عمد الملك المؤسس إلى إسكان كل قبيلة في هجر خاصة بها يترأسها شيخ هذه القبيلة.

إن سياسة الملك عبد العزيز تجاه القبيلة أيام التوحيد توجي بما لا يدع مجالاً للشك مدى أهمية هذا العنصر في الجزيرة العربية بحيث كانت القبيلة منذ أمدٍ طويل تُشكّل النظام الاجتماعي الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي ظل سائداً قرونًا طوال، أين كانت تتمركز على كافة أوجه الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية. وعلى هذا، استند النظام السعودي في أطواره الثلاثة على القبيلة كقاعدة اجتماعية تشكّل عليها. وتعتبر القبيلة على هذا المنوال ذات أهمية سياسية واجتماعية كبيرة داخل النظام السعودي وإحدى الدعائم الأساسية له، مرد ذلك أنّها ظلت وحدة التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الرئيسية في الجزيرة العربية عمومًا، وبالأخص في منطقة نجد البدوية مسقط رأس الدولة السعودية. وقبل اكتشاف النفط كانت القبيلة بمثابة العامل الأساسي في حياة السكان بكل جوانبها، إذ كانت تُشكّل عماد النظام الاجتماعي والثقافي، ناهيك عن البعد الاقتصادي لها والمتمثل أساسًا في الرعي والترحال والغزو.

وإضافةً إلى دورها الجوهري في تشكيل الدولة السعودية خاصةً في طورها الثالث كما أشرنا سلفًا، أين اعتمد ابن سعود على قوات قبلية - بدوية من أجل وصوله إلى السلطة واستكمال عملية التوحيد. غير أنّ المفارقة تكمن في عدم إمكانية الادعاء أنّ السعودية دولة قبلية (Tribal state)، فعلى عكس الإمارات التي قامت في منطقة نجد على غرار إمارة حائل (قبلة شمّر) (1834 - 1921) أو الدولة الجبرية (بنو خالد) لم ترتكز الدولة السعودية على عصبية أو قبيلة واحدة في قيامها وبسط نفوذها على الآخرين، وإنما استطاعت أن تجمع هذه القبائل المختلفة والمتنافرة في بوتقة واحدة عبر الدعوة الوهابية مما جعل علاقة الدولة بالقبيلة في السعودية حالةً مركبةً ومُعقدةً.

ومما يزيد من هذا التعقيد منطق القبيلة المتعارض والمناقض في مبادئه وسلوكياته مع منطق الدولة، ذلك أنّ الإرث القبلي المصبوغ عادةً بطابع البداوة يُشكّل مصدرًا للأزمات داخل الدولة، فسيكولوجية الإنسان القبلي جعلته لا يعرف الولاء سوى لقبيلته وأقاربه ما يجعل الانتماء القبلي مصدرًا من مصادر الجحمان من البعض الاستحقاقات والعكس صحيح. هذا فضلًا عن حالة عدم

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الالتزام بقانون الدولة وأحكامها التي يعتبرهما الإنسان القبليّ تقييداً لحريته التي لطالما اعتبرها رأس ماله الحقيقي مما ينتج عنه لا محالة صدامٌ بين الدولة والقبيلة.

هذا التناقض الموجود بين مجتمع البداوة والتقاليد القبليّة ومجتمع الدولة والتحضر جعل المجتمع السعودي يعيش حالة من الازدواجية، فالثقافة القبليّة لازالت مترسخة في المجتمع السعودي، وحتى عند صانع القرار السعودي الذي يتصرف وفق منطق القبيلة التاريخي والسلطة البطيريركية (الأبوية) التي يمنحها الوضع القبليّ لصاحب القوة الأعظم داخل القبيلة والتي يفرض على أساسها إرادته على الآخرين بالقوة القاهرة أو بغواية الرشوة (الريع النّفطي) <sup>(1)</sup>. ومما يزيد من تعقيد وضع القبيلة ومتاعبها في السعودية تعارض منطقها مع مبادئ الحركة الوهابيّة التي كانت ضدّ القبيلة بلا شك، ذلك أنّ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب لم يكن يعتقد أنّ مسألة سلطة رؤساء القبائل في الدولة الوهابيّة مسألة مهمة <sup>(2)</sup>. ومما زاد من إنتكاسة القبيلة بعدما كانت الركن الثاني في النظام بروز البيروقراطية الحكومية واكتشاف النّفط.

ويرى البعض أنّ سيكولوجية البدوي غير الوفي الذي لا يلتزم بالنظام، والذي يسعى دائماً إلى الفائدة المادية والغنيمة أكثر من أيّ شيءٍ آخر، جعلت الملك عبد العزيز العارف بهذه الأمور جيّداً لا يثق فيهم ولا يعول عليهم في بناء الدولة ويتحين الفرص للقضاء عليهم، وما كانت استعانتهم بهم أثناء عمليات الفتح والتأسيس إلّا للضرورة الملحة، فقد كان مجبراً على الاعتماد على البدو لأنّهم الوحيدون الذين كانوا يحسنون القتال عبر الصحراء نتيجة لترحالهم الدائم وعدم ارتباطهم بالأرض <sup>(3)</sup>. وقد أوضحت الأحداث اللاحقة صحة رؤية المؤسس، حيث واجهت الدولة الناشئة ما يُمكن أن نُسّميه بتمرد عسكري داخلي قاده بعض زعماء الإخوان الأقوياء، والذي هم في الأصل زعماء قبليّون، **ففيصل الدويش** زعيم الانقلابيين على سلطة بن سعود، كان زعيم قبيلة مطير، وقائد أول وأكبر هُجر سعودي (الأرطاوية)، حيث أسس في عام 1911 وكان يضم أكثر من 20 ألف مقاتل من أبناء هذه القبيلة الكبيرة والقوية.

أمّا، شريكه الثاني فكان **سلطان بن بجاد**، شيخ قبيلة عتيبة وقائد هجرة الغطف. ونفس الحالة تنطبق على تمرد **حامد بن رفادة** شيخ قبيلة بلي الذي قاد تمرداً في الحجاز في

<sup>(1)</sup> محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربيّ أزمات التنمية وتنمية الأزمات، ط 2 (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربيّة، 1997)، ص 7.

<sup>(2)</sup> جوزيف كوستنر، المرجع السابق، ص 9.

<sup>(3)</sup> غسان سلامة، المرجع السابق، ص 45.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الفترة الممتدة من (1928 - 1932) بدعم من حزب الأحرار الحجازي وإمارة شرق الأردن. وعليه، فإنّ الكثير من الأزمات التي نتجت عن المعارضة خاصة تلك التي عرفها النظام السعودي يُمكن تفسير جزءٍ منها بأزمة الولاء القبليّ لا سيّما عند القبائل الخاسرة ضدّ الزحف السعودي والتي همشت لاحقاً، رغم كل محاولات آل سعود احتواءها إمّا بالمال أو بعملية المُصاهرة.

وعلى مر تاريخ الدولة السعودية الحديثة سعى الملك المؤسس وأبناؤه من بعده إلى إنشاء سلطة مركزية عبر الدولة تتيح لهم الانتقال من الولاء القبليّ والمناطقية إلى الولاء الوطني (1). ساعدهم في هذا المسعى اكتشاف النّفط بكل ما حمله من آثار إيجابية وسلبية على البلاد، فقد أثر الذهب الأسود بشكل كبير على المجتمع السعودي وجعله يعرف تحولاً عميقاً نحو التحضر وانكماش أكثر للقبيلة والعشيرة، كما أنّ تزايد التعليم داخل المجتمع السعودي وارتفاع المستوى المعيشي للعائلة السعودية، زد على هذا الاحتكاك بالخارج وتطور وسائل الإعلام ساهما بشكل كبير في انتقال القبيلة من المركز إلى الهامش. رغم هذا، لا يُمكن الادعاء بأيّ حال من الأحوال أنّ القبيلة ماتت أو فقدت قوتها على صعيد السلطة والمجتمع كلياً، فأشعاعها وإن خفت مازال مستمراً بشكل واضح (2). حتّى لو أدى اعتماد السياسي على البيروقراطي والتكنوقراطي بشكل ملحوظ إلى حلولهما (البيروقراطي والتكنوقراطي) محل شيخ القبيلة وحول هذا الأخير في نهاية المطاف إلى موظف بيروقراطي لا أكثر (3). ما نتج عنه في النهاية تهميش أكثر للنظام القبليّ وتعويضه بنظام الأسرة الحاكمة.

وفي هذا الإطار، سعى ملوك المملكة إلى تفويض سلطة القبائل وقاموا من أجل هذا باتخاذ وتطبيق مجموعة من الإجراءات التي لا يمكن تفسيرها سوى بالرغبة في تقزيم وإضعاف القبيلة. وكان أول هذه الإجراءات ضرب العنصر القبليّ وتفويض استقلاليتها السياسية الخاصة، ففي عام 1925، قام الملك بإصدار مراسيم تلغي حق القبائل في الملك الجماعي أو ما يُعرف بـ: **الديرة**، معنى هذا تحويل ملكيتها إلى الدولة تتصرف فيها كما تشاء ثم قام بفرض التوطين الإجباري. ومنه، إحالتها إلى البطالة والقضاء على مواردها الاقتصادية المبنية أساساً على الرعي والترحال لتكون أشد

(1) مفيد الزيدي، "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 435، (أيار/ مايو 2015)، ص 44.

(2) وليد عبد الحي، "السعودية وخيارات المستقبل"، شوهذ في 15 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NMndUx>>

(3) محمد بن صنيان، **السعودية؛ السياسي والقبيلة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 89 - 90.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ضربةٍ وجهت للقبيلة فصل زعمائها عن قبائلهم من خلال تحويلهم إلى موظفين عند الدولة يضمنون لها ولاء القبيلة بأيّة طريقة كانت (1).

لكن، يبقى رغم أنّ القبيلة فقدت الكثير من نفوذها وتأثيرها كبنية اجتماعية ومنه استقلالها السياسي والاقتصادي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف ملوك السعودية غير أنّها بقية كهوية فرعية تحدد ارتباط الفرد السعودي بالمجموعة — على الرغم من انتقال الكثير من أبناءها من الريف إلى المدينة — وهذا عبر إحياء تقاليدها وشعرها وتراثها (2). كما لا يزال القانون القبليّ (العُرفي) في المناطق الريفية السعودية يحتل موقعاً قوياً لا سيّما بين السكان الشبه الرُحل والرُحل. وترى الباحثة والمعارضة الرشيد (وهي أميرة رشيدية من قبيلة شمّر) في هذا المضمار، أنّه رغم تفكك القبيلة حالياً وتشردم قياداتها واحتواء بعض رجالها ضمن مؤسسات الدولة خاصة العسكرية كالحرس الوطني، أين يُعد هذا الأخير بمثابة قوة قبلية أكثر منه قوة وطنية إلا أنّها تبقى كينونة تنام وتصحو تعطي الولاء للنظام وتسحبه، فهي قادرة دوماً على إعادة صياغة ذاتها في ظل وجود بعض الكيانات القبليّة التي ترى أنّها تعرضت للتهميش والإقصاء من المشاركة في السلطة ما يجعلها تُشكّل التهديد الأكبر على النظام مستقبلاً لا سيّما إذا تمكنت من الامتزاج بايديولوجية إسلاموية تُشكّل على أثره إسلام قبليّ (3).

خصوصاً، أنّ بعض القبائل السعودية تملك علاقات مهمة مع الإسلاميين وبالأخص التيار الجهادي المُتشدّد. أين أعلنت واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر أن عدد غير قليل من خاطفي الطائرات ينتمون إلى قبائل الجنوب السعودي، بالتحديد منطقة عسير القريبة من الحدود مع اليمن التي تتميز بتهميشها سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً (4). في حين يذهب الباحث السعودي بن صنيّتان، أنّ القبيلة جزءٌ من المجتمع السعودي أو بالأصح عبارة عن مجتمع محلي لا يمكن إنكاره مع أنّ دورها السياسي قد انكمش كثيراً لكنّها تملك دائماً إمكانية أن تحيا من جديد، خاصةً إنّ أحست بالتهميش والإقصاء (5).

(1) مضايوي الرشيد، مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص 40.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) مضايوي الرشيد، "السعودية والخطر القادم"، المرجع السابق.

(4) مضايوي الرشيد، مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص 141.

(5) "حراك: هل أعلن الربيع العربيّ نهاية القبيلة؟"، YouTube، 21 ديسمبر 2012، شوهد في 06 مايو 2017،

في: <<http://bit.ly/2zIi7Wa>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

كما يذهب البعض على غرار ناصر الحزيمي (كان رفيقاً لجُهيمان) في كتاب: أيام مع جُهيمان كنت مع الجماعة السلفية المحتسبة، والباحثين المُتخصصين في الجماعات الإسلامية النرويجي توماس هيغهامر (Thomas Hegghammer) والفرنسي ستيفان لاكروا في كتاب: حتى لا يعود جُهيمان، أنّ حركة جُهيمان العتيبي (من قبيلة عتيبة) التي قامت بأحداث الحرم عام 1979، هذه الأخيرة التي هزت لأول مرة عرش السعودية بعد تمرد الإخوان عام 1927 وشككت في شرعيتهم السياسية والدينية كان جزءً من أسباب قيامها يعود لأسباب قبلية، نتيجة ما يُقال عن التهميش الذي تعرض له والد جهيمان (محمد من سيف الضان العتيبي) الذي كان ضمن جيش الإخوان الذي هزمه الملك عبد العزيز في معركة السبلة (عام 1929) وصديقاً مقرباً من شيخ قبيلته سلطان بن بجاد مما انعكس على جهيمان وسلوكياته من حيث كرهه للنظام السعودي.

كما أنّ ناصر السعيد (1923 - 1979)، والذي يعتبر أول معارض لنظام حكم آل سعود، وصاحب الكتاب المشهور: تاريخ آل سعود، ينتمي إلى قبيلة شمر أعداء آل سعود التاريخيين. كما حاول النقيب عبد الرحمن الشمراني قائد ما عُرف بـ: الضباط الأحرار السعوديين عام 1955 القيام بانقلاب عسكري ضدّ نظام الحكم. وفي العام نفسه وقع تمرد قبيلة الريث شرق جيزان جنوب غرب المملكة العربية السعودية مدعومين بـ: اثنا عشر ضابطاً من الصفوف العسكرية مما يعني باختصار أنّ القبيلة بشكل عام تأخذ حصة معتبرة من تاريخ المعارضة لآل سعود.

وعليه، كنتيجة لتجارب النظام مع القبيلة فإنّها مثلما تنفعه وتضمن الاستقرار والحماية له (حالة الحرس الوطني)، تُشكّل في نفس الوقت إحدى هواجسه وأخطر معارضيّه، وفي هذه الحالة الأخيرة يلجأ النظام إلى طريقتين لا ثالث لهما لحل هذا الإشكال، وهذا من خلال استعمال سياسة الترغيب والترهيب، أمّا الأولى، فتكون بالإغراء والرشاوى السياسية عن طريق دفع مبالغ مالية بانتظام لرؤساء القبائل أو عن طريق المناصب الحكومية التي تقدم لزعماء القبائل أو المُصاهرة معهم، وذلك بإقدام الأمراء من آل سعود على الزواج من بنات القبائل الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً. وتُعد هذه الاستراتيجية قاعدةً قبليةً قديمةً طبقها أغلب الملوك والأمراء السعوديون لكسب المزيد من الحلفاء، ومن أشهر العائلات السعودية التي تصاهرت مع حكام المملكة نجد آل الشيخ، وهم سلالة مؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب، وآل السديري، وهم فخذ من قبيلة البدارين سكن وادي الدواسر منذ أمد بعيد، وكانوا بعد قيام الدولة السعودية الأولى عام 1744 من أشد المناصرين لآل سعود. هذا التداخل بين آل السديري وآل سعود منحهم ميزة خاصة عن غيرهم لا سيّما وأنّ أهم أطراف وأجنحة

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الأسرة المالكة يرتبطون بأنساب معهم، وعلى رأسهم الملك المؤسس من خلاله أمه سارة بنت أحمد السديري<sup>(1)</sup> والجناح السديري (السديريون السبعة).

وعُموماً، تُشكّل مصاهرة ما يُعرف بـ: العائلات الكريمة المُحتدة أو العائلات المُتميزة (Distinguished families) أي تلك التي استطاعت — في الحالة العربية — المحافظة على الرياسة ضمن قبائلها فرصةً جيّدةً آل سعود لتثبيت أركان حكمهم. ونتيجة لذلك، من الصعب العثور على قبائل كبيرة في المملكة دون صلة عائلية ومصاهرة وثيقة بالأسرة الحاكمة. أمّا في حالة فشل هذه الأساليب (الرشاوى السياسية وغيرها) يلجأ النظام إلى العنف والقسوة من خلال عمليات القمع للقبائل المُتمردة<sup>(2)</sup>.

إنّ تقلص الدور الوظيفي للتقاليد القبليّة بشكل عام وتشرذم البنية القبليّة لا يعني بالضرورة اختفاء السلوكيات القبليّة من على أرض الواقع، حيث مازالت لها تأثيراتها وانعكاساته المهمة أو كما يقال قبائلية بدون قبيلة (Tribalisme Sans Tribu) الواجب الوقوف أمامها خاصةً على مستوى السلطة والوصول إليها، فقد أدى التحول من القبيلة إلى الدولة الوطنية إلى تضخيم دور الزعامة من خلال لعب شيوخ القبائل دور الوسيط بين قبائلهم وبين الدولة<sup>(3)</sup>، ناهيك أنّ عائلة آل سعود الحاكمة بحكم الواقع وعدد أفرادها الكبير تحولت في حد ذاتها من أسرة حاكمة إلى قبيلة حاكمة. وما الملك سوى صورةً مُتطورة عن شيخ القبيلة "شيخ المشايخ"، فهو المدبر لأمرها والمسؤول عن كافة شؤونها، ومنها يستمد نفوذه تبعاً لنقاوة نسبه<sup>(4)</sup>. هذا العامل الأخير، ظهر تأثيره جلياً في وصول أيّ أمير من أبناء الملك المؤسس إلى العرش على الرغم أنّ هذه الحالة موجودة في جميع الأنظمة الملكية، التي غالباً ما يكون خط الدم أكثر أهمية من الكفاءة للقادة المحتملين<sup>(5)</sup>.

غير أنّ الحالة السعودية تتميز على أن نقاوة النسب أصبحت تعني بدرجة أولى نسب الأم وقبيلتها، حيث يلعب هذا المُتغيّر دوراً بالغ الأهمية في اعتلاء المناصب السياسية بينما تقل أو

(1) ميثاق خير جلود، "صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية"، دراسات إقليمية، في: <http://bit.ly/2NNsATt>

(2) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 51.

(3) نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربيّة السياسيّة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، 2010)، ص 271.

(4) محمد بن صنيّتان، السعودية؛ السياسي والقبيلة، المرجع السابق، ص 87.

(5) Simon Henderson, "The Palace Intrigue at the Heart of the Qatar Crisis", foreign policy 10/11/2017, accessed on 13/11/2017, at: <<http://bit.ly/2mg2Z9f>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

تتعدم إمكانية وصول الأمراء من أمهات غير منتسبات لقبيلة قوية وكبيرة أو من جوارى أو لأمهات يمنيات أو لبنانيات. فهم يعتبرون عمومًا في مراتب أدنى في التراتبية الهرمية<sup>(1)</sup>، مُتخطين بذلك عامل السن أو التكوين العلمي بحيث لا يركز الموروث القبلي كثيرًا على التكوين العلمي أو الشهادة في إسناد المسؤوليات ويمجد مكانها قيمة النباهة والفتنة أي الذكاء العملي القادر على حل المشاكل والأزمات.

والحال، أنَّ النظام السعودي (الحكومة والنُخب الدِّينية) رغم كل محاولته لتفكيك وحل العنصر القبليّ كمبدأ أساسي لكنَّ لا الوهابيَّة ولا قانون الدولة استطاعوا إلغاء النظام القبليّ. وفي المقابل لا يتوانى النظام السعودي في استعمال وتوظيف القبائل لا سيَّما الكبيرة منها والعابرة للحدود الوطنية في أجدته السياسيَّة وسيَّاسته الخارجيَّة. ولعل الأمر بدى واضحًا أثناء الأزمة القطرية (يونيو 2017) من خلال الاجتماعات التي جمعت وزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان مع رؤساء قبائل آل مرة القطرية. وتُعد قبيلة آل مرة إحدى أكبر القبائل العربيَّة المُنتشرة في السعودية، وقطر، والإمارات العربيَّة المتحدة، والكويت، والبحرين، واليمن (حزرموت) كونها ذات نفوذ واسع في الخليج العربيّ. مع العلم، أنَّ أفراد هذه القبيلة يُمثلون 60% من الشعب القطري و70% من أفراد القطاع العسكري. فضلًا عن أنَّ إحدى نقاط ضعف الأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني تكمن في تلك المشاكل مع رجال الدِّين من جهة، وشيوخ القبائل من جهة أخرى. ما يُهدد نظام الحكم في قطر، إذا ما جزمنا بالقول بأنَّ نظام المشيخة في الخليج قائمٌ بالأساس على البنية القبليَّة.

والحقيقة، أنَّ التوظيف السياسي للقبيلة من طرف المملكة لا يُشكّل بدعةً جديدةً في السياسة الخارجيَّة السعودية إذ لطالما كان عنصرًا هامًا من عناصر السياسة الإقليميّة للمملكة، حيث يحدد توزيع القبائل خارج الحدود الجغرافية للمملكة، والتي تعود جذورها إلى السعودية إلى حد كبير مدى تأثير الرياض في المناطق المحيطة بها. ففي عام 1996، على سبيل المثال، استخدمت السعودية علاقاتها مع قبيلة آل مرة لتنظيم محاولة انقلاب ضدَّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. كما تملك السعودية بعض التأثير على طول الحدود السورية - العراقية من خلال قبيلة شمّر التي يعيش جزءٌ منها في سورية والعراق، والتي تعود جذورها الأصلية إلى السعودية<sup>(2)</sup>. إضافة، إلى

(1) بول ارتس وكارولين رولانتس، العربيَّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة، 2016)، ص ص 144 - 145.

(2) Hilal Khashan, "For Saudi Arabia, All Politics Is Local", *The Middle East Forum*, 22/12/2017, accessed on 28/02/2018, at: <http://bit.ly/2KTuzYC>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

قبيلة العجمان التي يتوزع أفرادها بين السعودية والكويت وقطر، وقد كان لهذه القبيلة دورٌ مهم في توحيد المملكة لا سيّما من خلال شيخها ضيدان بن حثلين.

كما أنّ الدور الذي لعبه الشيخ **عدنان العرعور** في الدعوات إلى الاحتجاج ضدّ النظام السوري يُمكن تفسيره بأسباب قبلية - إيديولوجية تتعلق بالشخص، وجيوسياسية تتعلق بالبيئة والمنطقة، ذلك أنّ منطقة درعا وبصرى السوريتين اللتين انطلقت منها شرارة الأحداث كانتا تاريخياً تُشكّلان امتداداً طبيعياً للجزيرة العربية (السعودية)، وبالتالي، فإنّ المنطق الجيوسياسي كان يحتم تأثر هاتين المنطقتين بمن يسيطر على الجزيرة العربية<sup>(1)</sup>. من جهة. من جهة أخرى، فإنّ العرعور إضافة لكونه وهّابي أصيل فهو أيضاً ينتمي إلى أحد القبائل العربية الكبيرة، وهي قبيلة عنزة (عشيرة المزارعة). وهي نفس القبيلة التي ينتمي إليها آل سعود. والحال، أنّ ما يعزز مركز السعودية بشكل عام في هذا المجال أنّها تعتبر أكبر دولة عربية في الخليج ومهد عدد كبير من القبائل العربية المنتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط جراء الفتوحات الإسلامية.

وفي الأخير، وكنتيجة لما سبق ذكره، من الواضح أنّ عملية التحديث وأثر الربع النّفطي جلب تغييرات عديدة على موقف ودور قبائل المملكة. وفي المقابل، يُمكن القول إنّ الدور السياسي للقبيلة في السعودية غير ثابت وفي نفس الوقت معقد ومتشابك، ناهيك أنّهُ يخضع لعدة اعتبارات، بحيث لا يُمكن القول أنّ القبيلة قد همشت كلياً من المشهد السياسي، وفي نفس الوقت لا تُعدّ فاعلاً جوهرياً في العملية السياسية، ما نريد قوله في هذا السياق هو أنّ مكانة القبيلة أصبحت تخضع للولاء للنظام بدرجة أولى، إذ يُحدد لنا هذا الأخير وضعها ضمن العملية السياسية، فهناك قبائل حليفة للنظام تسانده وتدعم توجهاته، وفي المقابل تستفيد منه مادياً ومعنوياً في حالة تشبه ما عُرف بـ: **قبائل المخزن** في بلاد المغرب، أي تلك القبائل التي كانت تتولى جمع الضرائب لصالح السلطة المركزية وتستفيد جراء ذلك سياسياً واقتصادياً.

وتجدر الإشارة هنا، أنّ حتّى القبائل المؤالية — حسب **نيكولاس هوبكنز (Nicholas Hopkins)** — للنظام تفرق بين الدولة وبين الحكومة (تعني لديهم آل سعود) فهم مؤالون لهذه الأخيرة، في حين يخشيان الأولى، كما أنّ أكبر همهم يكمن في الخوف من أن تسيطر الدولة على

(1) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، ط 3 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص ص

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

الحكومة<sup>(1)</sup>. وفي مقابل القبائل الموالية هناك أخرى مُعارضة — في حالة تُشبه قبائل السبيبة — يتم تهميشها واقصائها من كل المزايا، ما يعني أنّ القبائلية والعشائرية مازالت تسمو على التنظيم القانوني في المملكة. ومنه، على مفهوم المواطنة. كما يُمكننا القول، أنّه رغم مرور كل هذا الزمن الطويل وكل التطورات الحضارية والتقنية بقية هذه البنية التقليدية المُتمثلة في القبيلة محافظةً على نفسها وفي صراع دائم ضدّ قوى التغيير لا سيّما في المملكة الدولة الأكثر محافظةً في الخليج. كما أنّ هذه المعارضة القبليّة للنظام تكون في الغالب نتيجة أسباب تاريخية أو منافسة سياسية — على غرار ما كان مع القبائل التي قادة تمرد الإخوان أو قبيلة شمر — ينجر عنهما حرمان وتهميش اقتصادي وسياسي. في حين تبرز المكانة السياسية لأية قبيلة من خلال عاملين: أولاً طبيعة النظام السياسي ومدى انفتاحه أو انغلاقه، وثانياً مكانة القبيلة وتغلغل أبنائها في أجهزة الدولة ومدى إيمانهم بالولاء القبليّ.

### المطلب الرابع: القوى العسكرية والأمنية

#### الفرع الأول: القوّات المسلّحة الملكيّة السّعوديّة (وزارة الدفاع والطيران)

أنشأ الجيش النظامي السعودي أو كما يُسمى رسمياً بـ: القوّات المسلّحة الملكيّة السّعوديّة في الثلاثينيات من القرن الماضي بعد انتصار السعوديين على الهاشميين فيما عُرف بـ: الحرب بالنجدية - الحجازية (1924 - 1925) ودخولهم الحجاز وضمها إلى أراضيهم، وعلى عكس منطقة نجد البدوية مسقط رأس السعوديين كانت الحجاز تعرف حالة متطورة من التنظيم الإداري والسياسي، وعلى هذا استعان الملك عبد العزيز في تأسيسه لجيشه النظامي بالعديد من الجند الحضر من منطقة الحجاز فضلاً عن بعض الكوادر من الضباط غير السعوديين — نتيجة افتقار أبناء المنطقة للخبرة في هذا المجال —، لا سيّما من العراقيين، والسوريين المتخرجين من المدارس الحربية العثمانية، ناهيك عن الباكستانيين. ويذهب الكثير من الباحثين والمؤرخين إلى اعتبار فوزي القاوقجي (1890 - 1977) المؤسس الحقيقي للجيش النظامي السعودي، حيث كان أوّل رئيس لأركانها.

(1) نيكولاس هوبكنز، "الطبقة والدولة في المجتمعات العربيّة الريفية"، المستقبل العربيّ، العدد 109، (أذار 1988)، ص 27.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

والحقيقة، أنّ جيش الحجاز الهاشمي يُعتبر النواة الأولى للجيش النظامي السعودي مما يعني أنّ النظام والدولة السعوديين لم يعرفا الجيش النظامي إلا في طورهما المتأخر. ومنذ تأسيس هذا الجيش النظامي لم يُعرف عنه أيّ دور كبير في عملية صنع القرار السياسي بل جرى تهميشه بعد استكمال حروب الفتح وتأسيس الدولة على الرغم أنّ الطفرة النفطية التي شهدتها المملكة كانت لها انعكاسات إيجابية عليه، خصوصاً من حيث التجهيزات والتسليح إذ يملك معدات حربية حديثة ومتطورة تخوله لأن يُصنف ضمن أحسن الجيوش تسليحاً في العالم.

أضف إلى ذلك الميزانية الضخمة المرصودة له، أين تُعد السعودية من أكثر الدول إنفاقاً في المجال العسكري، أين احتلت المركز الثالث عالمياً سنة 2015 في هذا المجال<sup>(1)</sup>. وحسب بعض المصادر، فإنّ المملكة تتفق 25% من ميزانيتها على الجيش، أي حوالي ثمانية وثمانون (88) مليار دولار، في حين يستوعب الجيش السعودي حوالي 440 ألف عامل في هذا القطاع، بينما يقدر تُعد اد العسكريين ب: 225.000 جندي<sup>(2)</sup>.

ويتكون الجيش السعودي من خمسة فروع رئيسية، هي: القوات البرية الملكية، والقوات الجوية الملكية، والقوات البحرية الملكية، وقوات الدفاع الجوية الملكية، وقوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية، غير أنّه كما أشارت مجلة نيوزويك (Newsweek) في عددها الصادر في أبريل 1978 يُعد الجيش السعودي النظامي بالرغم من كل ما يملكه من معدات حربية أقل تعداداً من الجيش الأردني ولا يملك تقاليد عسكرية بالمعنى العصري للكلمة<sup>(3)</sup>. مُنذ ذلك الحين إلى غاية الآن لم تتغيّر الأمور كثيراً حيث بقيت أكبر مشكلة يعاني منها الجيش السعودي تلك التي تتعلق بعدد الأفراد فيه وكفاءتهم القتالية والتقنية لا سيّما والخدمة العسكرية في المملكة طوعية وليست إجبارية. لا ينفي هذا أكيد الخطوات والقفزات النوعية نحو الاحترافية التي حققتها السعودية مقارنة بما كانوا عليه في الماضي، حيث شهد الجيش السعودي عمليات تحديث سريعة وواسعة خاصة بعد حرب يونيو 1967 (حرب الستة أيام) أين بدأت المملكة باقتناء تجهيزات وأسلحة أمريكية الصنع وعالية الأداء حتّى أضحي الجيش السعودي أحد أحسن الجيوش تسليحاً في الخليج والشرق الأوسط.

(1) رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، ص 46. في: <<https://vision2030.gov.sa>>

(2) Ben Moshinsky, "Saudi Arabia spends 25% of its budget on its military — here's what it has for the money", **Business Insider**, 31/12/2015, accessed on 28/02/2018, at: <<https://read.bi/2IPsttT>>

(3) يوسف مكي، المرجع السابق، ص 173.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أمّا، المُشكل الآخر للجيش السعودي فيتمثل في خبرته وعقيدته القتالية، فهو بخلاف جيوش المنطقة الأخرى كالجيش المصري أو السوري أو العراقي أو الإيراني لم يكن له دورٌ محوري سواءً داخلياً أو خارج الحدود، فهو لم يشارك في عملية التوحيد إذ لم يكن قد تأسس بعد حيث كان ابن سعود يفضل فيها الاعتماد على القوات القبليّة والبدوية المؤدلجة وهابياً المعروفة باسم الإخوان في فتوحاته، بل يمكن القول أنّ تأسيسه جاء كحتمية وضرورة ملحة لسببين: الأول، تنظيمي يرتبط أكثر بهيكل الدولة الحديثة وضرورية وجود جيش نظامي فيها. أمّا الثاني، فسياسي - أمني باعتباره يُشكل قوةً مضادة للقوى العسكرية القبليّة، خصوصاً بعد تمرد زعماء القبائل ابن سعود (تمرد الإخوان). هذا داخلياً.

أمّا خارج الحدود، فقد حافظ الجيش السعودي نتيجة اللحظة التاريخية التي ولد فيها على طبيعته الدفاعية الانكماشية فلم يشارك مثلاً في حرب اليمن عام 1962 بصفة مباشرة — عكس المصريين — رغم أنّ السعودية كانت طرفاً أساسياً في الصراع، كما أنّ حضوره كان شكلياً في كل الحروب التي خاضها العرب ضدّ الكيان الصهيوني، بل يمكن القول، إنّه كان عموماً يلعب دوراً هامشياً على صعيد السياسة الخارجية والإقليمية للسعودية.

إنّ ميّزة الجيش النظامي السعودي — والتي تُشكل أكبر نقاط ضعفه — أنّه حصر نفسه في إطار استراتيجية عسكرية دفاعية قائمة على دعم القوات الحليفة له. ويزيد من تعميق هذا التصور أنّ المملكة نتيجة مكانتها الروحية والنّفطية لطالما آمنت بالتضامن العربيّ والإسلامي بل وعملت على إقامة هذا التحالف بشتى الوسائل والسبل. هذا ما جعلها لا تجتهد كثيراً في تطوير قواتها المسلحة من حيث الاستراتيجية القتالية. ولا نبالغ القول إنّ ادعينا أنّ أول تجربة ميدانية فعلية يخوضها الجيش السعودي كانت عام 1991، أثناء حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) لكنّ تحت رعاية أمريكية وفي إطار تحالف دولي كما نعلم. والملاحظ أنّ هذه الظاهرة تكررت بشكل كبير على مر تاريخ الحروب التي خاضتها المملكة منذ قيامها ما انعكس على العقيدة القتالية لجيشها، بحيث غلب عليه الطابع الدفاعي - التحالفي رغم تسليحه الجيّد الذي يسمح له بالقيام بمناورات هجومية واسعة.

أمّا، التجربة الثانية المهمة للجيش السعودي خارج حدوده فكانت في اليمن ابتداءً من عام 2015 أو ما سُمي ب: **عاصفة الحزم**، المتكونة من تحالف أيضاً (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربيّة المتحدة، مصر، الأردن، المغرب، السنغال، بنغلاديش، السودان). الذي تقوده السعودية ضدّ الحوثيين والنفوذ الإيراني. وتتضح مكانة الجيش كمؤسسة — وليس كأداة —

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنُّع القرار فيه

ضمن بنية النظام السياسي السعودي من خلال عدم قيامه بالدور المفروض عليه نظرياً، ألا هو حماية الدولة والنظام ذلك أنّ الحرس الوطني وهو المؤسسة المبنية على هيكلية وأسس قبلية وعشائرية يُعد القوة الضاربة الأولى التي يعتمد عليها الحكم السعودي في قمع الاضطرابات الداخلية وفرض النظام العام. فقد كان الحرس الوطني مثلاً من قام بعملية التدخل فيما يُعرف ب: أحداث الحرم عام 1979. التي تُعد أخطر حدث عرفه النظام السياسي السعودي وعرش آل سعود بعد تمرد الإخوان سنة 1927. هذا على الرغم من كون الحرس الوطني — التي سيأتي الحديث عنه لاحقاً — لا يدخل بشكل مباشر في إطار القوّات المسلّحة المملّكية السّعوديّة التي تشمل فقط القوات الرئيسية الثلاث: القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية.

تفسير هذه المُفاضلة يعود في الحقيقة إلى عدة أسباب وعوامل على رأسها خوف آل سعود من حدوث انقلابات على حكمهم من طرف جيش قوي وذو خبرة على غرار ما حصل لجيرانهم في مصر، والعراق، واليمن، وليبيا، وإيران (رضا بهلوي)، وكاد أن يقع لهم، ففي عام 1955 حاول ما عُرف ب: الضباط الأحرار السعوديين القيام بانقلاب عسكري ضدّ النظام الحاكم. وفي العام نفسه وقع تمرد قبيلة الريث مدعومين ب: اثنا عشر ضابطاً من الصفوف العسكرية. كما حدثت عدة محاولات انقلابية في السعودية ما بين 1955 - 1977، لعل أخطرها كانت عام 1969، حيث كانت تسعى لقيام جمهورية الجزيرة العربيّة، وقد قادها ستون ضابطاً من سلاح الجو السعودي، إضافة إلى مدير الأكاديمية العسكرية في الظهران، وقبلها في سنة 1962 قام بعض الطيارين (من العائلة المالكة) في سلاح الجو السعودي بمحاولة انقلابية، وفي عام 1977 شاع خبر باكتشاف محاولة انقلاب في القوات الجوية في منطقة تبوك<sup>(1)</sup>. في حين لم يُعرف عن الحرس الوطني أيّ محاولة انقلابية أو معارضة بل كان هو الفاعل الأساسي في إفشالها أو القضاء عليها.

إنّ هذه التجارب المريرة بالنسبة للنظام السعودي والأسرة الحاكمة والتي لعب الحرس الوطني دوراً أساسياً في إفشالها، جعلته إذن يفضل الولاء القبليّ والعشائري على الولاء للوطن، ودفعته في نفس الوقت إلى تقزيم دور الجيش النظامي — المشكوك في ولاءه — في العملية السياسية وإبعاده عن مواطن صنُّع القرار، إذ يتمركز بعيداً عن المدن الهامة والمراكز السياسية ما خلق له مُشكلات كبيرة في الانفتاح على جميع أنحاء المملكة<sup>(2)</sup>.

(1) جوزيف كشيبيان، الخلافة في العربيّة السعودية، ص ص 119 - 122.

(2) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق، ص 492.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ويرى الباحث **وليم كوانت (William Quandt)** في هذا الصدد، أن حتى سبعينيات القرن الماضي لم تبذل الحكومة السعودية مجهوداً كبيراً لتطوير قدراتها العسكرية حيث كان المُعتقد أن العائلة المالكة مُترددة جداً لوضع كثير من القوة بيد العسكريين المُعروفين في الغالب بميولاتهم الجمهورية، فتجارب إزاحة الملكيات الوراثية من عروشها من قبل ضباط يسعون للإصلاح ليست ببعيدة عنهم. ومن أجل منع أيّ انقلاب عسكري تم تجنيد أبناء القبائل الموالية في الحرس الوطني الذي يحتل مواقع استراتيجية قرب الرياض، جدة، والظهران، بينما وضع الجيش وسلاح الطيران بعيداً عن التجمعات السكنية بحيث لا يتوفر إلا على القليل من الذخيرة ووسائل النقل ما ساعد على منع القوات المسلحة من التدخل في السياسة بشكل مباشر<sup>(1)</sup>. ولعل المعركة التي يخوضها السعوديون في اليمن تدل بشكل واضح على الصُّعوبات التي تعترض الجيش السعودي، فرغم كل التفوق في مجال التسليح والتدريب مقارنة بقوات الحوثيين مازال لم يحقق لحد الساعة نتائج ميدانية حقيقية.

كما أنّ الهاجس والخوف من استقلالية الجيش النظامي وقوته جعل حكام آل سعود يضع الجيش تحت إشرافٍ مباشر من أدُنّ أمراء من العائلة الحاكمة، حيث تعاقب عليه إلى غاية وقتنا الحالي سبعة من الأمراء السعوديين، هم: منصور بن عبد العزيز (1943 - 1951)، مشعل بن عبد العزيز (1951 - 1953)، فهد بن سعود بن عبد العزيز (1957 - 1960)، محمد بن سعود بن عبد العزيز (1960 - 1963)، سلطان بن عبد العزيز (1963 - 2011)، سلمان بن عبد العزيز (2011 - 2015)، محمد بن سلمان (2015 - إلى وقتنا الحالي).

والحقيقة، أننا لا نعلم بالتحديد عدد أفراد العائلة الحاكمة ضمن القوات المسلحة، بيد أنه ليس بالقليل، كما يمكن الجزم أنّ الوحدات الرئيسية في الجيش تحت قيادتهم. وتُعد هذه الاستراتيجية أيّ غرس الأمراء في القوات المسلحة سياسة سعودية مدروسة، الغرض الأساسي منها تأمين النظام السياسي أكثر، وتتمحور سياسة التأمين هذه المواجهة ضدّ أيّ خطر محتمل من جانب

(1) وليم كوانت، السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية، الأمن والنُّقطة، ترجمة: حسين موسى (بيروت: الحقيقة برس، 1989)، ص 56.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

المؤسسة العسكرية (الجيش) على الهيكل الحالي لصنع القرار في المملكة حول ثلاث سياسات كبرى<sup>(1)</sup>:

- (1) الأولى تتمثل في وجود أعضاء للأسرة الحاكمة داخل الجيش؛
- (2) أما السياسة الثانية، فهي ضمان أن يكون تدريب القوات العسكرية في أيدي أمينة؛
- (3) في حين تقوم السياسة الثالثة على الحفاظ على مؤسسات عسكرية مستقلة عن الجيش لعل أهمها الحرس الوطني.

نتيجة للأسباب المذكورة، لا تملك مؤسسة الجيش وزناً مؤثراً في بنية النظام السعودي بشكل عام رغم أنه يُمثل نحو ثلاثة أخماس (5/3) مجموع القوة العسكرية السعودية، بيد أن دوره مكمل ومراسمي، ذلك أن الضعف الذي تعاني منه هذه المؤسسة يجعلها خارجة من دائرة احتسابها كقوة رئيسية مستقلة ومؤثرة في صناعة القرار في المملكة<sup>(2)</sup>. في مقابل هذا يجب الانتباه إلى نقطة مهمة بحيث لا ينفي الضعف والتهميش الذي تعاني منه مؤسسة الجيش النظامي أن السيطرة عليها أو على إحدى القوات المسلحة يُعتبر مؤشراً مهماً للقوة والنفوذ لا سيما إذا تعلق الأمر بمسألة وصول أي أمير سعودي إلى سدة الحكم. فثلاثة من أصل سبعة ممن تولوا وزارة الدفاع (سلطان بن عبد العزيز، الملك سلمان، محمد بن سلمان) أصبحوا ولاية للعهد، وإن منعة المنية سلطان من أن يكون ملكاً على المملكة، فإن سلمان تمكن من ذلك ويسير ابنه محمد وزير الدفاع الحالي وولي العهد نحو هذا الطريق.

كما بدأ الجيش السعودي يلعب بعض الأدوار غير التقليدية وغير المعهودة عنه، وهذا ابتداءً من تدخله في البحرين في خضم الربيع العربي، وقد تعزز هذا الأمر مع تولي الملك سلمان حكم المملكة ووضع ابنه محمد وزيراً للدفاع. هذا الأخير الذي أقدم بعد مدة قصيرة من توليه المنصب على قيادة حلف عسكري في اليمن. تحول كبير عرفته السياسة الخارجية على إثر هذا التّعيين يصفه الباحث السعودي نواف عبيد، بقوله: "إن التوسع العسكري السعودي الذي حدث خلال السنوات الخمس الماضية لم يسبق له مثيل"<sup>(3)</sup>.

(1) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 522.

(2) يوسف مكي، المرجع السابق، ص 174.

(3) Nawaf Obaid, "The Salman Doctrine: the Saudi Reply to Obama's Weakness", *The National Interest*, 30/03/2016, accessed on 13/10/2017, at: <<https://bit.ly/1RZK7Ry>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

مع ذلك، وعلى الرغم مما حققته السعودية من تقدم ملحوظ في سبيل بناء قوات عسكرية حديثة وذات فعالية لكنها مازالت على أرض الواقع تواجه بعض المشاكل فيما يتعلق بقيادة هذه القوات وتنظيمها. كما أنها تعاني من مشاكل جمة فيما يتعلق بعدد القوة البشرية ونوعيتها وإدارتها. وعليه، مازالت المشاكل التقليدية التي عادةً ما تواجهها جميع الدول في تنظيم وقيادة الجيوش الكبيرة وفي تشكيل وتمويل الهياكل المستقبلية لقواتها المسلحة تواجه المملكة (1). أمّا، خصائص القوّات المسلّحة المملّكيّة السّعوديّة، فإنّها تُعدّ قوات عقائديّة، حيث أكد النظام الأساسي للحكم على هذا الأمر في المادة (33) منه بقوله: "تنشئ الدولة القوات المسلحة، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة، والحرمين الشريفين، والمجتمع، والوطن". كما أنّ الولاء الأوّل للجيش يجب أن يكون للملك أوّلاً (2) — باعتباره القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية، والذي يعيّن الضباط، وينهي خدماتهم — وليس الوطن كما هو مفروض في أغلب الجيوش النظامية الحديثة في العالم.

### الفرع الثاني: الحرس الوطني السّعوديّ (وزارة الحرس الوطني)

يُعد الحرس الوطني أو الجيش الأبيض إحدى القوى العسكرية الفاعلة والهامة داخل المملكة، وهو قوة عسكرية مستقلة عن وزارة الدفاع ووزارة الداخلية حيث يملك وزارة خاصة به. كان الهدف الرئيسي من تأسيس هذه القوة تجنيد أبناء القبائل الموالية لآل سعود بغرض حماية العائلة المالكة والنظام الملكي ضدّ أيّ هجوم خارجي أو اعتداء داخلي أو انقلاب عسكري بما في ذلك الجيش النظامي أو القوات المسلحة الأخرى. لهذا نجد أن أغلب مقراته وأماكن تمرّكه تتواجد بالقرب من العاصمة الرياض وفي المدن الكبرى كما أشرنا سابقاً.

تاريخياً، تشكّل الحرس الوطني في بادئ الأمر من بقايا حركة الإخوان السعودية بعد تمردهم على الملك المؤسس. وبذلك يكون الحرس أقدم قوة عسكرية سعودية أين تُرجع المصادر الرسمية السعودية تاريخ إنشائه إلى عام 1949، على اعتبار أن مكتب الجهاد والمجاهدين الذي أنشأه ابن سعود يعتبر نواة الحرس الوطني، غير أنّه يُمكن القول أنّ سنة 1955 تُعدّ سنة التشكيل الرسمي والحقيقي للحرس الوطني. كان أوّل من تولى رئاسة الحرس الوطني الأمير عبد الله بن

(1) أنتوني هـ. كوردسمان ونواف عبيد، الأمن الداخلي السعودي: تقييم المخاطر الإرهاب وتحديات الدوائر الأمنية والتطورات، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2004)، ص 5 - 6.

(2) المملكة العربيّة السعوديّة، مرسوم ملكي رقم: رقم (م/43)، يتضمن: "نظام خدمة الأفراد"، جريدة أم القرى، الصادر بتاريخ: 28 شعبان 1393 بتعديلاته، المادة (59).

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

فيصل الفرحان آل سعود، وفي عام 1957 ولى ثاني عاهل للسعودية الملك سعود ابنه: خالد (1957 - 1960)، وسعد (1960 - 1963) على التوالي رئاسته كمحاولة منه لغرس أولاده في المواقع الحساسة، هذا إلى غاية عام 1963 تاريخ تعيين الأمير عبد الله بن عبد العزيز رئيساً له. والحق أنّ تولي هذا الأخير زمام الحرس الوطني كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية له نحو الاحترافية وكسب النفوذ حيث استمر عبد الله على رأس الحرس الوطني لمدة تقارب النصف قرن (47 سنة) إلى غاية عام 2010، أين وضع هو الآخر ابنه متعب مكانه كرئيس للجيش الأبيض، ثم كوزير له بعد تم تحويله لوزارة عام 2013، وهذا حتى نوفمبر 2017، أين تم إعفاء متعب واستبداله بخالد بن عبد العزيز آل مقرن.

يتألف الحرس الوطني من مجموعة كبيرة من السعوديين — وعدد قليل من الأجانب عكس الجيش النظامي — حيث يقدر عدد أفراده في الخدمة بأكثر بـ: 100 ألف عنصر (عدد وجود أرقام دقيقة)، ناهيك عن الاحتياط. نسبة كبيرة منهم آتية من المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من البلاد. ويتم تعزيز مشاة الحرس الوطني من المجموعات القبليّة الكبير في السعودية مثل: عتيبة، مطير، شمر، السبعة، عجمان وقحطان... وغيرها، فيما يتم اختيار الضباط من العائلات المخلصة في القصيم وجنوب نجد، ما يعني أنّ الحرس الوطني يُعد مفتاحاً وظيفياً لتوزيع الدخل والهبات على أبناء القبائل الموالية وكسبهم. وفي هذا المضمار يُشير فؤاد إسحق الخوري بقوله: "أن الحرس الوطني من حيث التنظيم يُعد أقرب إلى التركيبة السياسية منه إلى العسكرية، فلمجدد في هذا التنظيم لا يختلف تدريبه العسكري لا كمّاً ولا نوعاً التدريب العسكري الذي يلقاه عادة الشاب لدى القبائل، ولهذا نرى القبائل تؤثر الانخراط في صفوف الحرس الوطني بدل الجيش النظامي" (1).

أمّا من ناحية القدرات العسكرية والقتالية فيعتبر الحرس الوطني قوة مقاتلة لا يستهان بها، إذ يملك تسليحاً وتنظيماً جيّداً خاصة في ظل قيادة عبد الله الطويلة له، أين استطاع إجراء عملية تحديث واسعة له على مستوى الهياكل والبني وعلى مستوى المعدات والتسليح، فضلاً عن لعبه أدواراً اجتماعية وثقافية أين تحول لأداة للتنشئة الاجتماعية وكذا تعزيز الثقافة القبليّة والبدوية، بيد أنّ إمكانية أن يلعب دوراً عسكرياً خارج الحدود تبقى ضئيلة رغم أنّه قام أثناء الحرب العراقية - الإيرانية بدورٍ فعال في تأمين المنطقة الشرقية، حيث تتمثل إحدى مهام الحرس الرئيسية في حماية حقول النفط في البلد. أمّا عن سبب عجز الحرس الوطني عن المشاركة في الحروب خارج الحدود، فيرجع حسب — ظافر محمد العجمي — أساساً لكونه قوة للأمن الداخلي وعدم

(1) فؤاد إسحق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربيّة، (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص 43.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

قدرته على صد قوات مدرعة ثقيلة لا سيما أنه تنقصه الفاعلية في التعاون والتنسيق مع القوى العسكرية الأخرى<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثالث: الشرطة والأمن الداخلي (وزارة الداخلية)

تأسست وزارة الداخلية السعودية بشكل رسمي عام 1951 على يد الملك عبد العزيز، بعدما كانت تُسمى ب: النيابة العامة إلى غاية صدور نظام الوكلاء. تعتبر وزارة الداخلية بحكم مهامها المفتاح الرئيسي لجهاز الأمن، خصوصاً الأمن الداخلي. ويشرف وزير الداخلية بشكل مباشر على كل ما يتعلق بالشأن الداخلي للبلاد. ما جعل هذا المنصب حساساً ليس فقط في إطار مؤسسات الدولة، وإنما في إطار التوازنات داخل النظام السياسي والعائلة المالكة كذلك، إذ يعتبر أحد مفاتيح القوة والنفوذ التي من الممكن جداً أن يؤدي بصاحبه إلى اعتلاء العرش الملكي، تفسير ذلك راجع بدرجة أولى إلى سيطر الداخلية وتحكمها في عدة قطاعات حساسة بدءاً بالشرطة بنوعيتها العادي والديني (المطاوعة)، مرور بقطاع المخابرات والاستعلامات، وكذا حراسة الحدود، إضافة إلى مسؤوليتها على جميع أمراء المناطق البالغ عددهم ثلاثة عشر أميراً.

وتحتل وزارة الداخلية السعودية مكانةً مهمةً في بنية النظام السياسي تظهر من خلال مجموعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها، إذ لا تقتصر على الداخل فحسب بل لها أهداف خارجية كذلك على غرار تحقيق التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي لحماية الأمن الداخلي والخارجي. فضلاً عن دعم وتعزيز التعاون والتنسيق الأمني مع الدول العربية. إضافة إلى المهام الداخلية الأساسية المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار في كل أنحاء المملكة وتأمين سلامة حُجاج بيت الله الحرام. هذه المهام المنوطة بالداخلية جعلت هيكلتها معقدة، فهي تتكون من عدد مهم من الدوائر والفروع، لعل أهمها: مديرية الأمن العام، والمديرية العامة للدفاع المدني، والمديرية العامة لحرس الحدود، وقوات الأمن الخاصة، والأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي، والإدارة العامة للشؤون العسكرية... وغيرها. ويبقى الدور الذي لعبته وزارة الداخلية في محارف الإرهاب الداخلي أهم إنجازاتها، حيث استطاعت أن تفرض نفسها كإحدى أهم المؤسسات التي تحمي النظام والدولة، إضافة للعلاقات التي ربطتها مع أهم المخابرات العالمية وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية (CIA).

(1) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق، ص 496.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

أمّا، مكانة وزير الداخلية كمنصب سياسي ضمن بنية النظام السياسي والأسرة الحاكمة فإنّه يحظى بشكل عام بمكانة فريدة من نوعها أين يُشكّل أداة فعالة لكسب النفوذ والقوة، وهو كما يصفه المُستشرق الروسي أليكسي فاسيليف (Alexei Vassiliev) في كتابه: تاريخ العريّة السعودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين، يُسند في الغالب إلى أقرب مقربي الملك أو ممثل أكبر دوائر النفوذ سطوة داخل الأسرة الملكية<sup>(1)</sup>. والحال، أنّ تولي هذا المنصب يُقرب أيّ أمير سعودي من الوصول إلى العرش إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ عاهلان سعوديان من أصل سبعة تولوا هذا المنصب (فيصل، فهد)، فضلاً عن تمكّنوا عبر منصب وزير الداخلية من الوصول إلى ولاية العهد (فهد، نايف، محمد بن نايف).

وقد تولى وزارة الداخلية منذ تأسيسها إلى غاية اليوم عشرة وزراء كلهم أمراء سعوديون، وهم: عبد الله الفيصل (1951 - 1959)، الملك فيصل (1959 - 1960)، مساعد بن عبد الرحمن بن فيصل (1960)، عبد المحسن بن عبد العزيز (1960 - 1961)، فيصل بن تركي الأوّل بن عبد العزيز (1961 - 1962)، الملك فهد (1962 - 1975)، نايف بن عبد العزيز (1975 - 2012)، أحمد بن عبد العزيز (2012)، محمد بن نايف (2012 - 2017)، عبد العزيز بن سعود بن نايف (2017 - إلى غاية الآن).

ومما يُميّز وزارة الداخلية أنّها على عكس الحرس الوطني الذي يتم انتقاء أفرادها على أساس قبليّ محض، فإنّ أفرادها لا سيّما أفراد قوات الأمن الداخلي يكون من مختلف مناطق البلاد<sup>(2)</sup>، ما يتيح لها هامش أكبر للسيطرة والنفوذ الوطني، وهي إضافة إلى هذا تخضع لأحكام النظام العسكري — حسب المادة (01) من نظام خدمة الأفراد — على الرغم من كونها قوات شبه عسكرية. بيد أنّ التغييرات التي قام بها الملك سلمان بعد اعتلائه العرش يبدو الغرض منها التقليل من نفوذ وزارة الداخلية، أين أصدر مجموعة من الأمور الملكية كلها تدل على السعي للحدّ من نفوذ وزير الداخلية (محمد بن نايف) من خلال إنشاء جهاز باسم رئاسة أمن الدولة يُعنى بكل ما يتعلق بأمن الدولة ويرتبط برئيس الوزراء، الذي هو الملك في نفس الوقت. وقبل هذا قام الملك باستحداث مركز أمني باسم الأمن الوطني، يرتبط مباشرةً بالديوان الملكي، وصفه المُعزّد السعودي الشهير «مجتهد@mujtahidd»، الذي يوصف بأنّه جوليان أسانج (Julian Assange) السعودية،

(1) أليكسي فاسيليف، تاريخ العريّة السعودية من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين، ط 4 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 622.

(2) أنتوني ه. كوردسمان ونواف عبّيد، المرجع السابق، ص 36.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

بقوله: "مركز الأمن الوطني الجديد الخاضع للديوان الملكي، سيكون وسيلة قص أجنحة الداخلية كمقدمة لطرد محمد بن نايف، [...] ". وقبلها صدر مرسوم ملكي بتعيين نائب عام للمملكة، حيث نتج عنه تجريد لولي العهد السابق (محمد بن نايف) من سلطات الإشراف على التحقيقات الجنائية.

وبشكل عام، يُمكننا القول أن القوى العسكرية والأمنية في السعودية تُشكّل بحق حالة نادرة مقارنة بالحالة العربية العامة، والتي سيطرت فيها المؤسسة العسكرية والعسكر على عملية صنع القرار والسلطة في الدولة، أين تمكن السياسي — المتمثل في الأمراء من آل سعود — في الحالة السعودية من السيطرة على القوى العسكرية والأمنية وجعلها تحت يده، فضلاً عن استعمالها كأدوات لخدمته. ولا يعني هذا بالطبع احترافية أو مهنية ( Military Professionalism) من قبل القوى العسكرية والأمنية السعودية مثلما هو الحال في الغرب تجعل العسكر يلتزمون بدورهم الدفاعي ولا يقفون أنفسهم في الحياة السياسية (السياسة هنا بمعنى عدم ممارسة الحكم) بل أن الأمر هنا يحمل تفسيرات أخرى.

والحقيقة، أن عدة تفسيرات — وإن كان المجال هنا لا يسمح بالتفصيل فيها — يُمكن الاعتماد عليها في تفسير وفهم هذه الحالة المتمثلة في الدور الهامشي للعسكري السعودي، لعل على رأسها العامل التاريخي أو ما يُسميه البعض بـ: **النموذج الأم** (اللحظة التاريخية) من جهة، وما يسمى بـ: علم الاجتماع العسكري من جهة أخرى، وهذا من حيث دور العسكر في نشأة الدولة السعودية (شرعية تاريخية)، فضلاً عن الخبرة السلبية التي تكوّنت حول القادة العسكريين باعتبارهم مصدرًا من مصادر الأزمات وعدم الاستقرار بدءًا بتمرد الإخوان ووصولاً إلى سلسلة محاولات الانقلاب على آل سعود ونظامهم الملكي.

كما يُمكننا القول أيضًا أن السوسيولوجية بشكل عام تلعب دورًا أساسيًا في بلورة شكل وطبيعة القوى العسكرية والأمنية، وكذا علاقتها مع القوى والبنى الاجتماعية والسياسية الأخرى، ذلك أن الدول التي تضم تنظيمًا قبليًا — على غرار المملكة — نجد قوتها العسكرية والأمنية تتأثر في الغالب بهذه البنية التقليدية سواءً من حيث عناصرها أو من حيث توجهاتها. ولهذا السبب نجدها تنقسم إلى تنظيمين متباينين هما: الجيش النظامي والحرس الوطني. وفي هذا الأخير يتم الاعتماد على العناصر من القبائل البدوية الموالية للحكم السعودي، في حين نجد أغلب عناصر الجيش النظامي من الحضر من منطقة الحجاز — حسب أشار إليه الباحث جاكوب كولمان هوريفتز (J. C. Hurewitz) في كتاب: **سياسة الشرق الأوسط: البعد العسكري Middle East Politics: The Military Dimension** —. ناهيك أن البنية القبلية تُؤثر

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنوع القرار فيه

على توجهات القوى العسكرية من حيث لا تطمح في الاستيلاء على الحكم أو القيام بانقلابات عسكرية فهي أكثر ولاءً النظام الحاكم لهذا فهو يفضلها أكثر على عكس الجيش النظامي المعروف عنه معارضته الشديدة للأنظمة الملكية وميولته الجمهورية.

والحال، أن القوى العسكرية والأمنية السعودية تُعد مزيجًا معقدًا بين عدة قوى عسكرية وشبه عسكرية منفصلة عن بعضها البعض من حيث التسيير والاستراتيجية. أمّا ما يجمع بين كل هذه القوى أنّها كلها ومنذ تأسيسها تحت أيدي الأمراء الأقوياء من آل سعود، كما أنّ السيطرة عليها يُعد مؤشرًا قويًا للوصول إلى العرش.

### المطلب الخامس: النّفط

يُعتبر الكثير من الباحثين اكتشاف النّفط في السعودية أهم حدث يقع فيها بعد عملية التوحيد وتأسيس الدولة، حيث أكسب هذا المتغير الجديدة النظام السعودي حُلّةً جديدة، وأصبح بلا منازع أحد أهم أدواته وأسلحته في نشر وفرض وتوجيه سياساته وأفكاره سواءً أتعلق الأمر بالداخل أو بالخارج. ولا نبالغ القول إن ادعينا أنّ اكتشاف النّفط في الجزيرة العربية قلب المملكة العربية السعودية والمنطقة رأسًا على عقب سواءً داخليًا أو خارجيًا، فيفضل هذا المتغير الاقتصادي الجديد والجيوسراتيجي تمكنت المملكة أن تلعب دورًا رياديًا على المستوى الإقليمي والدولي، فالسعودية بدون نّفط ما كان لتتأتى لها القوة السياسية والحضور العالمي في المسرح السياسي والاقتصادي، وهي بدون نّفط بلاد صحراوية فقيرة لا تملك أية موارد، ولا تغري أحد، حتّى أنّ هذه المنطقة الجذباء والفقيرة لم تخضع لأيّ استعمار أجنبي قد يطمع في موارد البلاد وخيراتها.

وبعد عملية التوحيد عانت المملكة العربية السعودية كثيرًا من نقص الموارد المالية مما جعلها تلتجأ إلى الاستدانة الخارجية. كان هذا حال السعودية قبل اكتشاف النّفط، أمّا بعد ذلك فإنّ اسم السعودية والخليج أصبح مقرونًا في كل العالم بالمال والثراء الفاحش وناطحات السحاب بحيث تغيّرت صورة المملكة وأصبحت كل القوى الكبرى في العالم تتهافت على كسب ودها وصادقتها. وبهذا، تمكنت المملكة من أن تجمع بين الزعامتين؛ الزعامة الروحية والدينية النابعة من البُعد الجغرافي للدولة ورعايتها للأماكن المقدسة لدى مليار ونصف المليار من المسلمين في العالم؛ والزعامة النّفطية إذ تُعد المملكة بدون منازع إمبراطور النّفط في العالم. إنّ النّفط على هذا يُعد أساس الدولة السعودية ومصدر قوتها واهتمام العالم بها.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

#### الفرع الأول: أثر متغير النفط على النظام والسياسة السعوديين

تُعتبر السعودية أكبر احتياطي ومنتج للنفط في العالم مع ميزة أو أفضلية — وفي نفس الوقت نقطة ضعف — تتمثل في عدد سكانها القليل، ناهيك أن تكاليف الانتاج في فيها أقل من أي مكان آخر في العالم، ما سمح لها محلياً بالقيام بتنمية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ، والتحول من مجتمع بدوي تقليدي إلى مجتمع يعيش الحداثة والرفاهية بمختلف أنواعها، نتيجة ذلك أصبح الريع النفطي ركيزة أساسية في دعم واستقرار النظام والحفاظ على شرعيته من خلال شراء السلم الاجتماعي والديني داخلياً بحيث شكّل — كما يقول عبد الحي — إسمنت التحام المجتمع والحركة الدينية (الوهابية) مع البنية القبلية للسلطة والمجتمع. أما خارجياً فقد مكن المملكة من شراء الولاءات السياسية وممارسة الضغوطات والدخول في صراع على الهيمنة الإقليمية.

ومن إيجابيات الريع البترولي كذلك إتاحته الكثير من الاستقرار وهامشاً واسعاً للمناورة للسلطة السعودية بحيث استطاعت تهميش واسكات المعارضين للحكم السعودي إلا أن اكتشاف الذهب الأسود أدى أيضاً إلى حدوث قطيعة بين النظام والشعب، ولا يُعد هذا الأمر استثناءً سعودياً، حيث تعاني أغلب النظم الريعية من هذا المشكل (لعنة الموارد)، ولأنّ النظام السعودي يُعد أكبر نظام نفطي - ريعي في العالم فإن المشكلة لديه تتعمق أكثر.

بدأ انتاج النفط في الجزيرة العربية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكان في السعودية على وجه الخصوص عام 1938، غير أن تصديره بكميات ذات تجارية وذات أهمية مالية لم يكن قبل عام 1950. مع ذلك، ظل محدود التأثير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من مساهمته الهامة في إيرادات الدولة<sup>(1)</sup> حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد مع الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1973 والمقاطعة النفطية العربية، أين بدأ ما يعرف بـ: عصر النفط وحضارة النفط، اللذان بدأت تتشكل معهما ريعية النفط، التي كانت لها نتائج عميقة وخطيرة على النظام والمجتمع السعوديين. فمع أول فورة نفطية ارتفع سعر برميل إلى أكثر من 11 دولاراً في نهاية عام 1973، بعد أن كان في حدود 3.5 دولارات في بداية نفس السنة، وارتفعت بالتالي

(1) محمد بن صنيان، السعودية الدولة والمجتمع محددات تكون الكيان السعودي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 45.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

إيرادات السعودية وحقت فوائض مالية كبيرة، ثم ما لبث أن عرفت هذه الأسعار طفرة أخرى عام 1979 بعد ثورة الخميني، حيث وصل ثمن البرميل إلى حوالي 26 دولارًا<sup>(1)</sup>.

كانت السعودية أكثر المُستفيدين من ارتفاع الاسعار بسبب انتاجها الضخم، إذ تُعد الأولى عالميًا في انتاج البترول واحتياطه (إنتاج البترول 409.2 مليون طن، احتياط 36.2 مليار طن)<sup>(2)</sup>. وفر هذا أموالاً ضخمة للمملكة مكنتها أولاً من تثبيت أركان الدولة والقيام بعمليات تحديث واسعة، كما أتاحت هذه الخطوة للنظام أن يحدّد القبيلة ويأمن شرها، وفي نفس الوقت لا يستغني عندها كلياً، فالنظام لا يثق في الجيش أيضاً كما أشرنا سلفاً. كما استطاع آل سعود عبر العوائد النفطية احتواء المؤسسة الدينية الوهابية ودعمها في نفس الوقت من خلال السعي إلى نشر الوهابية في العالم.

وعن طريق النفط تمكنت المملكة من ضمان أمنها الإقليمي وكسب الحلفاء، فالعلاقة الاستراتيجية التاريخية بين الرياض وواشنطن المستمرة منذ نحو 80 عاماً قائمة أساساً على التفاهم غير المكتوب "النفط مقابل الأمن"<sup>(3)</sup>. كما استطاعت تجاوز موجة الربيع العربي والتظاهرات بإسقاط الأنظمة عن طريق العوائد المالية الضخمة، فقد أعلن الملك عبد الله خطط لإنفاق 100 مليار دولار من خلال زيادة الوظائف الحكومية ورفع مرتبات الموظفين وزيادة الدعم<sup>(4)</sup>. كما أنّ القوة المالية لأول منتج عالمي للبترول زادت من قدرته في أن يكون لاعباً مؤثراً في صنع الأحداث في الخليج والمنطقة العربية وأن يُميل ميزان القوة لصالحه لا سيما في صنع القرار العربي عن طريقة دبلوماسية المساعدات.

مع كل هذا، فقد أقتصر دور الربيع البترولي من الناحية الاقتصادية على كونه مصدرًا تمويليًا ولم يسهم في خلق قاعدة إنتاجية تنقل البلاد إلى مرحلة الدولة الحديثة<sup>(5)</sup>. إذ بلغت الأرقام يُشكّل إنتاج الطاقة (بترول وغاز) 75% من إيرادات الدولة و90% من عائدات التصدير. ومن هذا

(1) حازم الببلاوي، "الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي"، الأهرام، 26 أبريل 2008، شوهد في 15

يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2uLY3N9>>

(2) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 15 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2uwUriR>>

(3) ناصر التميمي، "السعودية وأسواق النفط: عدم تخفيض الرياض للإنتاج خيار أم ضرورة؟"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 14 يوليو 2015، ص 9.

(4) ف.غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392، (تشرين الأول /أكتوبر 2011)، ص ص 151 - 152.

(5) يوسف مكي، المرجع السابق، ص 202.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنّع القرار فيه

المنطلق، يُعد الاقتصاد السياسي السعودي حالةً واضحةً لما يُطلق عليه أحياناً متلازمة الجيب التصديري (Export sinus syndrome)، حيث أنّ السعودية لا تعتمد على التصدير فحسب، لكنّها في الوقت نفسه معتمدة إلى أقصى حدّ على تصدير سلعة رئيسة واحدة فقط<sup>(1)</sup>. وعليه، ينطبق وصف الدولة الريعية على المملكة التي يبقى اقتصادها اقتصاداً ريعياً - بترولياً له سلبياته العديدة. لعل أهمها أنّ دوله تعاني دائماً من خطر الأزمات الاقتصادية وتدني أسعار النّفط ما يخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار. إضافة إلى هذا، يُعد الانفجار السكاني التي تعرفه المملكة تحدياً ومُشكلاً حقيقياً في المستقبل لا سيّما مع تهاوي أسعار النّفط واصرار النظام على سياساته المبيّنة على الدعم المالي للأنظمة الحليفة والانفاق العسكري الكبير، ذلك أنّ الأنموذج الاقتصادي الريعي الذي تتبعه السعودية وضع أساساً لعدد سكان قليل، والذي لا يُمكن له بهذه الطريقة أن يواجه متطلبات السكان، والذين منهم 65% أقل من عمر 25 سنة<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: التوظيف السياسي لسلاح النّفط من طرف السعودية

يُشير فيليب سيبييل لوبيز (Philippe Siebel Lopez) في كتابه جيوبوليتيك البترول، بقوله: "إنّ البترول يمكن أن يكون وسيلة لتفادي الصراعات أو لخدمتها ونشوبها"، ينطبق هذا بدرجة كبيرة على السعودية، فرغم كل المحاسن التي قدمها، فإنّه — مع منتصف السبعينيات — جعل منطقة الخليج الغنية بالذهب الأسود منطقة جاذبة تغري الغير ومحل أطماع كافة القوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة — أكبر مستهلك للنّفط — وحلفاؤها. وعلى هذا الأساس، حكم النّفط العلاقة بين الرياض والعالم، وقبل هذا كان اكتشاف النّفط سبباً في الكثير من النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية، حتّى قيل أنّ الخارطة السياسية الحالية للخليج رسمها النّفط، ولعل أبرز تلك النزاعات كانت بعد الحرب العالمية الأولى إلى أين وقع نزاع حدودي بين السعودية والكويت تم حله بعد معاهدة العقير 1922، وآخر بين السعودية والعراق، وثالث بين السعودية والأردن<sup>(3)</sup>.

أمّا، على مستوى الداخل فقد أدى اكتشاف احتياطات نّفطية هائلة شرقي السعودية لإفراز تحدي أمني ومُجمعي في ظل الكثافة السكانية القليلة للسعودية وعدم امتلاكها لحدود برية طبيعية

(1) نزيه ن. الأيوبي، المرجع السابق، ص 450.

(2) فيليب سيبييل لوبيز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيّوف (إد. م: د. ن.، د. ت.)، ص ص 251 - 252.

(3) مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (بيروت: دار الساقى، 1999)،

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنّع القرار فيه

تمنعها من الأعداء، ووجود أقلية شيعية معزولة ومقيمة في إحدى أكبر مقاطعات إنتاج النفط الرئيسية (1). وعليه، خلقت هذه المسألة من الناحية الجيوبوليتيكية معضلةً وتهديدًا لطالما أقلق السعوديين، بسبب تواجد النفط بكميات مُعتبرة جدًا (25% من إجمالي الاحتياط العالمي) شرقًا، في منطقة حدودية تركيبها السكانية أغلبها تعتنق المذهب الشيعي الجعفري، ومهمشين تنمويًا وسياسيًا واجتماعيًا، مع دولة جارة تتبنى الشيعية كإيديولوجية وتدعو إلى حماية الشيعة هذا من جهة. من جهة ثانية، تُعد مشكلة التنمية التي لم تمس كل مناطق الدولة معضلةً أخرى تواجه هذه الدولة الغنية، إذ أدى عدم التوزيع العادل للثروة إلى مضاعفة التهديدات والضغوطات على الحكومة السعودية، فقد لاحظ مثلًا بعض المُستشارين في المملكة منذ حادثة التفجيرات التي حصلت منطقة العليا في مدينة الرياض — في 13 نوفمبر 1995 — أنّ معظم المُتهمين في بتنفيذ تلك العملية من العاطلين عن العمل، وقد فرض ذلك إعادة النظر في كلفة استقدام العمال الأجانب وتأثيرهم على أمن البلاد واستقرارها (2).

وتتقاطع مشكلة التنمية أيضًا مع وجود أقلية شيعية منبوذة من طرف النظام الوهابي جعل من المناطق ذات الكثافة الشيعية في الشرق تعيش حالة اغتراب مزدوج اقتصاديًا ومُجتمعيًا، يُهدد هذا أكيد استقرار المملكة ويجعل من هذه المنطقة بمثابة قنبلة موقوتة قابل للانفجار في أية لحظة، حيث تعتبر المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف) من أكثر المناطق السعودية التي تعرف عدم استقرار ومُعارضة سياسية واحتجاجات مستمرة. رغم هذا، يعتبر النفط من العوامل الرئيسية التي مكنت السعودية من اكتساب الكثير من القوة والنفوذ، وبالتحديد القوة الناعمة (المعنوية) والقدرة على التأثير، حيث صنع لها مكانة مُميّزة على المستوى الإقليمي والعالمي، فقد استخدم أباطرة النفط الإمكانية المالية الضخمة خاصتهم بشكل منقطع النظير فيما يُعرف بـ: دبلوماسية المساعدات (دبلوماسية الشيكات)، أين احتلت الرياض المرتبة الخامسة عالميًا — ما بين عامي 1973 - 1987 — من حيث الدول المانحة للمساعدات الخارجية (3). وفي سنة 1975 احتلت المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية (4).

(1) هنري كيسنجر، المرجع السابق، ص 138.

(2) يوسف مكي، المرجع السابق، ص 217.

(3) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 180.

(4) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 469.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

ويؤكد عبد الله الربيعه، المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن حجم المساعدات التي قدمتها المملكة سواءً الإنسانية أو من خلال القروض والمنح للبلدان النامية بلغت في عام 2014 (54) مليار ريال سعودي بنسبة 1.9% من الدخل القومي الإجمالي السعودي محتلة بذلك المركز الأول عالمياً<sup>(1)</sup>. وعليه، شكّلت المساعدات الاقتصادية والدعم المالي إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية السعودية، حتى أنها أصبحت تتنافس أكبر القوى العالمية في هذا المجال. فبفضل هذا النوع من الدبلوماسية النفطية التي يبرع فيها السعوديون كان لهم دورٌ وكلمة في حرب أكتوبر 1973. واستطاعوا إعاقة الإصلاحات في البحرين عام 1975، وساعدوا عمان مالياً أيام ثورة ظفار (1965 – 1975).

كما دعمت السعودية العراق في حرب الخليج الأولى بينما نال الأفغان في حريهم ضدّ السوفييات (1979 – 1989) دعم مالي سعودي هو أكبر الأكر على الإطلاق، ففي فترة ثلاث سنوات (1987 – 1989) حصل المجاهدون الأفغان على 8.1 مليار دولار على الأقل من الحكومة السعودية<sup>(2)</sup>. كما دعمت الشيشان، الفلسطينيين، البوسنة، الباكستانيين، والمصريين واللبنانيين... وغيرهم. مكنتها هذه الاستراتيجية من ورقة ضغط خطيرة تلعبها في حالة احتاجت إلى مساعدات سياسية أو حتى عسكرية. ذلك أنّ المساعدة المالية للخارج برأي الجميع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخيارات السياسية للمملكة. ومن الثابت أنّها تتوقع منافع سياسية من الهبة التي توزعها بمثل هذا السخاء على الدول الغير<sup>(3)</sup>.

ويؤكد الواقع، أنّ هذه الهبات السعودية ليست اعتباطية بل محكومة باستراتيجية ورؤية سياسية قد تتغير وفق الظروف، ويذهب البعض أنّ السعودية في تقديمها للمساعدات تعتمد على فكرة الأقربون أولى بالمعروف، لذا نجدها تفضل الدول العربيّة تليها الدولة الإسلامية ثم الدول النامية. والحقيقة، أنّ الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالمحيط المباشر للمملكة، هي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد تجاه المساعدات أكثر من أيّ عامل آخر، فالمساعدات السعودية تذهب أولاً وقبل كل شيء إلى الدول التي ترى السعودية فيها إمكانية التصدي للأخطار الإقليمية التي تعتبرها

(1) هدى الصالح، "السعودية الأولى عالمياً في تقديم المساعدات الإنسانية"، العربيّة. نت، 16 مايو 2016، شوهد

في 17 يونيو 2017، في: <<http://ara.tv/z7ffn>>

(2) توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت:

شبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2010)، ص 45.

(3) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 469.

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صُنع القرار فيه

تهديدًا لبقائها أو استقلالها والتي تُعد إيران أهمها في الوقت الحالي، بينما كانت إسرائيل والأنظمة المالية للسوفيات (العراق، ليبيا، الجزائر) من جهة نظر السعودية في زمن مضى أكثر أهمية من الخطر الإيراني. وأمام تحدي هذا الخطر الإيراني يسعى السعوديون دائمًا إلى موازنة هذا الخصم من جهة الشرق بدعم باكستان وأفغانستان، وهذا حتى قبل الثورة الإسلامية في إيران، فعلى الرغم من أن التوتر بين النظامين الملكيين كانت أقل مقارنة بما جاء بعده، فإن قيمة المساعدات السعودية مثلًا الموجهة إلى باكستان في عام واحد (عام 1977) بلغت 500 مليون دولار أمريكي<sup>(1)</sup>. بينما بلغت قيمة المساعدات لباكستان حسب مصادر إيرانية في عام 2016 رقمًا هو الأعلى الذي تقدمه الرياض رسميًا إلى إسلام آباد في السنوات الخمس الماضية. حيث قدر بمنحة مالية بقيمة مائة واثنان وعشرون (122) مليون دولار كمساعدات اقتصادية<sup>(2)</sup>.

وكمثال على قوة الدبلوماسية السعودية النابع من قوة دفتر شيكاتها ما قامت به في عام 2012، عندما أرسلت السفارة السعودية في باكستان برفقة مصنفة كعاجل جدًا إلى الرياض لاطلاع وزير الخارجية على أن **ممتاز أحمد** رئيس الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، الممولة من البترودولار السعودية قد ارتكب زلةً شنيعة من خلال دعوة السفير الإيراني كضيف شرف في استقبال بالجامعة. علاوةً على ذلك، رفض التراجع عن دعوته. وقد ناشدت السفارة الوزارة سرعة إرسال رئيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لمقابلة مجلس الجامعة الباكستانية لاختيار رئيس آخر أكثر توافقًا مع رؤية المملكة<sup>(3)</sup>.

وبفضل هذا النوع من الدبلوماسية استطاعت السعودية تطويع أهم دولة عربية مؤثرة في الشرق الأوسط (مصر) التي كانت لمدة تزيد عن النصف قرن تتزعم العالم العربي وتفاوض باسمه في أهم القضايا، فالمتتبع للشأن السياسي لا يحتاج للكثير من الذكاء حتى يقر بهذا. وحسب تقرير صادر عن البنك المركزي المصري بلغت المساعدات السعودية عام 2013 وحده 02 مليار دولار. وعقب الموقف المصري تجاه الأزمة الخليجية (الحصار القطري يونيو 2017) الذي جاء مساندًا كليًا للتوجهات السعودية قام أحد أفراد العائلة المالكة (الوليد بن طلال) بـ: استثمار 800

(1) غسان سلامة، المرجع السابق، ص ص 470 - 471.

(2) "رغم العجز المالي... منحة مالية من السعودية لباكستان!"، قناة العالم، 12 مارس 2016، شوهد في 17 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2L3zpCx>>

(3) كيم غطاس، "الحرب السعودية الباردة مع إيران تزداد سخونة"، راقب، 15 يونيو 2015، شوهد في 17 يونيو 2017، في: <<https://bit.ly/1GvMw0m>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

مليون دولار لدعم الاقتصاد المصري حسب ما صرحت به وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية سحر نصر<sup>(1)</sup>. كما يُقال — حسب ما ذكر «مجتهد@mujtahidd» — أَنَّ الملك عبد الله وعد المُشير عبد الفتاح السيسي بمليار دولار في حالة القيام بانقلاب على الرئيس محمد مرسي وحكم الإخوان المسلمين الذي كان يقلق السعوديين<sup>(2)</sup>.

وحسب سلامة يُمكن تكريس المال السعودي لشتى أنواع القضايا من شراء ولاء شخصية سياسية إلى تمويل حزب إلى عقود عسكرية إلى بناء مساجد أو انشاء مصانع... إلخ، غير أَنَّ المبالغ الممنوحة علناً تبدو مركزة حول ثلاث فئات رئيسية<sup>(3)</sup>:

(1) دعم ميزان المدفوعات: وهو الشكل المفضل الذي يتمناه عدد كبير جداً من الدول، حيث يسمح لها هذا الإجراء بالتصرف بالساعدة بشكل نقدي، لعل أهم الدول التي استفادت من هذا النوع هي: مصر والسودان.

(2) مشتريات عسكرية: ومثال ذلك المساعدات السعودي التي كانت مقررة للجيش اللبناني سنة 2013، لكنّ وبدون سابق إنذار قررت السعودية وقف المساعدات المقدره بأربعة (04) مليارات دولار بعدما تبين لها أَنَّ لبنان لن يتخذ موقفاً داعماً ومؤيداً لها في المحافل العربيّة والإسلامية والدولية في مواجهاتها المفتوحة مع إيران، وبالأخص بعد واقعة الاعتداء على سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد إثر إعدام نمر باقر النمر<sup>(4)</sup>. حيث صرح في هذا الشأن وزير الثقافة والإعلام السعودي عادل الطريفي، قائلاً "إنّ السعودية تُقابل بمواقف لبنانية مناهضة لها على المنابر العربيّة والإقليمية والدولية في ظل مصادرة حزب الله اللبناني لإرادة الدولة، كما حصل في مجلس جامعة الدول العربيّة وفي منظمة التعاون الإسلامي من عدم إدانة الاعتداءات السافرة على سفارة المملكة في طهران"<sup>(5)</sup>.

(1) "وزيرة الاستثمار: الوليد بن طلال يستثمر 800 مليون دولار في مصر.. ونرحب بالمستثمرين السعوديين"، CNN بالعربيّة، 07 أغسطس 2017، شوهد في 06 نوفمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2L83f8X>>

(2) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص 141.

(3) غسان سلامة، المرجع السابق، ص ص 480 - 481.

(4) عريب الرنتاوي، "دبلوماسية المساعدات وورقة الجاليات"، الدستور، شوهد في 06 نوفمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2tXJ02w>>

(5) محمود العناني، "الشيكات دبلوماسية.. كيف تقود السعودية علاقاتها الإقليمية والدولية؟"، نون بوست، 19 أبريل 2016، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2uKZiw9>>

## الفصل الثاني:

### النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

3) التنمية: يتكفل بهذه المهمة الصندوق السعودي للتنمية الذي تأسس في 01 سبتمبر 1974، وبدأ أعماله في 01 مارس 1975. كان الهدف الرئيسي منه المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية عن طريق تقديم القروض لتلك البلدان. ومنذ أن باشر الصندوق نشاطه التنموي في عام 1975 وحتى نهاية 2002، قدم قروضاً بلغ عددها (355) قرضاً، ووصل إجمالي قيمتها إلى 23668.88 مليون ريال سعودي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل (345) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً في 64 بلداً نامياً تتوزع على مختلف مناطق العالم<sup>(1)</sup>. هذا وبلغت اتفاقيات قروض الصندوق السعودي للتنمية المبرمة ما بين 2005 - 2014، 48 مليون دولار بالنسبة للبنان، اليمن 211 مليون دولار، مصر 453 مليون دولار، السودان 333 مليون دولار، وتونس 410 ملايين دولار<sup>(2)</sup>.

يُعتبر سلاح النفط إذن أحد أهم أدوات وأسلحة (القوة الناعمة) المملكة الفعالة والذي يكسبها مكانة دولية مرموقة وسمعة عالمية، حتى بادت السعودية من أكثر الدول المؤثرة في سياسات الشرق الأوسط. بيد أن هذا السلاح يبقى دائماً مُهدد في فاعليته، ناهيك أنه يُمكن أن ينعكس بالسلب على صاحبه في حالة لم يحسن استغلاله، إذ هو مقرونٌ بسعر النفط بدرجة أولى، لذلك نجد أن هبوط سعر البترول إلى أقل من النصف ابتداءً من النصف الأخير من العام 2014 خلط أوراق المملكة، رغم أنه كانت ضمن استراتيجيتها النفطية والسياسية تعويم أسعار النفط لسببين رئيسيين: الأول اقتصادي من خلال ضرب الغاز الصخري، والثاني سياسي من خلال ضرب الاقتصاد الإيراني والروسي اللذان يرتكزان في جزء كبير على العوائد النفطية.

إلا أن استمرار هذا التهاوي للأسعار، والتي لا يبدو أنها سوف تتعافى على المستوى القصير أو المتوسط، الشيء الذي لم تتعود عليه النخبة الحاكمة والمجتمع السعودي ينذر أن السعودية لا محالة ستواجه صعوبة فائقة في ممارسة نفوذها الداخلي على المجتمع، أين بدأت آثار المعاناة على السعودية — وخاصة مواطنيها — من انخفاض الأسعار، حيث تواجه الحكومة السعودية عجزاً في الميزانية أجبرها في النهاية على تقليص أو إلغاء الدعم وبعض الامتيازات الاجتماعية. أمّا على المستوى الخارجي، فقد أصبحت المغامرات الخارجية السعودية كذلك التي في اليمن (عاصفة الحزم) تطرح العديد من علامات الاستفهام حيث كلفت الحرب ضد الحوثيين كما

(1) موقع الصندوق السعودي للتنمية، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2uDH7cz>>

(2) هدى الصالح، المرجع السابق.

## الفصل الثاني: النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه

---

تشير بعض الأرقام ما يقدر بـ 5.3 مليارات دولار وهي في تزايد مستمر، وفي المقابل لم يتمخض عنها أية نتائج فعلية تحسب لصالح السعوديين.

وعليه، فإن استمرار السعودية في هذا النهج غير المدروس للتوظيف السياسي للنّفط على حساب الاقتصادي قد يؤدي إلى كارثة في المستقبل لا سيّما إذ استمرت أسعار النّفط في الحضيض مقابل ارتفاع عدد السكان، مع بقاء الاقتصاد السعودي ريعياً، لا سيّما وكل الأرقام والتقديرات الاقتصادية تدل سعر النّفط التعادلي الذي تحتاجه السعودية في حالة ارتفاع مستمر.

### خلاصة واستنتاجات

في نهاية هذا الباب الأول، وبعد عرض الفواعل الرئيسية في صنع القرار السياسي في كل من إيران والسعودية نستخلص ما يلي:

#### أولاً: فيما يتعلق بالطرف الصراعى الأول (إيران)

يُعد النظام السياسي الإيراني نظاماً مُتعدد الأقطاب أهم ما يُميّزه تعدد مراكز صنع القرار وتباين توجهاتها وتطلعاتها مما يجعل السياسة الخارجية لإيران غير ثابتة وغير مفهومة في بعض الحالات، وهذا ناتج عن الضغوطات التي قد تُمارس من عناصر النظام السياسي غير الراضية عن اتجاه معين في السياسة قد يمس مصالحها أو يهدد نفوذها. كما يتميز النظام السياسي الإيراني بصعوبة تصنيفه لا سيما وهو يجمع بين متناقضين، الأول يتمثل في الآليات الديمقراطية في ممارسة السلطة عن طريق الانتخابات والدستور (المشروطة) إذ يقدر الإيرانيون الدستور، والثاني يتمثل في النزعة الدينية وسيطرة طبقة رجال الدين (الملاي) على مقاليد الحكم، حتى أنّ محمد حسنين هيكل وصف الخميني في كتابه: مدافع آية الله، بقوله: "وكان الخميني رصاصة انطلقت من القرن السابع الميلادي؛ لتستقر في قلب القرن العشرين".

إنّ هذه الطبيعة الغريبة التي يتسم بها النظام الإيراني صنعت منه نظاماً سياسياً هجيناً، ومن تم اختلفت الأدبيات السياسية في تصنيفه، فبينما يرى مثلاً الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، أنّه لا يُمكن وصف النظام السياسي الإيراني بالنظام الاستبدادي، وفي نفس الوقت هو ليس نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الليبرالي الغربي، حيث يمكن اعتباره كما صنّفه علماء السياسة بالنظام التسلطيّ المنتخب (Electoral Authoritarian)، محكوم من طرف جماعة صغيرة من رجال الدين والمسؤولين العسكريين يستعملون الانتخابات لإطفاء الشرعية على أنفسهم. في المقابل، نجد بعض علماء السياسة الآخرين يعتبرون النظام الإيراني شبيهاً بالأنظمة السياسية القروسطية (Médiéval) التي كانت في أوروبا، والتي كانت فيها السيادة ليست للشعب وإنما لله<sup>(1)</sup> أي نظام أقرب إلى الهييروقراتية (Hierocracy).

(1) Francis Fukuyama, "Iran, Islam and the Rule of Law", *the Wall Street Journal*, 27/06/2009, accessed on 18/09/2016, at: <<https://on.wsj.com/2Luktto>>

## خلاصة واستنتاجات

في حين، يعتبره الباحث الفرنسي تييرى كوفيل (Thierry Coville)، نظامًا سياسيًا مركبًا يحمل عدة تناقضات، تتعايش فيه شرعية ديمقراطية تظهر في الأدوار التي يلعبها رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخبان، وشرعية دينية مطبوعة بالدور القيادي في النظام السياسي لمؤسسات دينية غير منتخبة ذات طبيعة استبدادية. أمّا، الباحثون العرب أمثال: نيفين عبد المنعم مسعد، فتعتبرنه في كتابها: **صُنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية** مزيجًا بين الديمقراطية والتسلطية. بينما ذهب آخرون على — غرار الباحث السعودي توفيق السيف —، أنه يُشكّل ما يُمكن تسميته بـ: **الديمقراطية الدينية**، في حين يرى **بيمان جافاري (Peyman Jafari)** أستاذ السياسة الدولية في جامعة أمستردام، أن النظام السياسي الإيراني ليس جمهورية ديموقراطية وفي نفس الوقت لا يُمكن اعتباره ديكتاتورية ثيوقراطية. إنه مزيجٌ مُعقد من العنصرين.

والحقيقة، أن النظام الإيراني يقوم على عنصرين أساسيين، الأول عنصر إسلامي، والآخر عنصر جمهوري. ولديها في الوقت نفسه ديمقراطية ومناهضة للديمقراطية، فضلًا عن الميزات الحديثة والتقليدية. كما يُعد المرشد (الولي الفقيه) الشخصية المركزية والمحورية داخل النظام والمصدر النهائي للسلطة، إذ تعود له في نهاية المطاف كل القرارات الحاسمة، بيد أن ما يُميّز السياسة الإيرانية أنها تتيح هامشًا لا بأس به للأطراف الأخرى لممارسة صلاحياتها الدستورية، ويعود هذا التميز الإيراني الذي يجعل من المرشد شخصية غير تسلطية بالمفهوم الدقيق للكلمة إلى عاملين أساسيين: الأول متعلق بالفلسفة والموروث الشيعي القائم على المظلومية التاريخية والرافض لكل أشكال الاستبداد، والثاني مرتبط بالتجربة الدستورية (المشروطة) التي كان الإيرانيون سابقين فيها، ناهيك أن الثورة الخمينية كانت بالأساس ضد الاستبداد الذي كان يُميّز نظام الشاه.

بالتوازي مع هذا الهيكل الرسمي للسلطة الذي يتميّز بالازدواجية كما أشرنا أعلاه، هناك هيكل غير رسمي في عملية صنع القرار الإيراني، والملاحظ أن هذا الأخير يحظى بمكانة ودور مهمين في العملية السياسية والحياة السياسية الإيرانية، كما أن دراسته — أي الجانب غير الرسمي — تُعد مفتاحًا جيدًا لإدراك وفهم العديد من الأمور لا سيّما على مستوى النظام السياسي وعمله. وإلى هنا فإن الأمر يبدو طبيعيًا للغاية، ففي كافة النظم السياسية المنتشرة عبر العالم سواء كانت ديمقراطية ليبرالية أو تسلطية أو شمولية تلعب الأطراف والبنى غير الرسمية دورًا غير مباشر في الحياة السياسية سواء كشريك في عملية صنع القرار أو كجماعات ضاغطة أو جماعات مصالح، غير أن ما يُميّز الحالة الإيرانية أن الجانب الخفي أصبح يُشكّل منافسًا شرسيًا للجانب

## خلاصة واستنتاجات

الرسمي، يفوقه قوةً وتأثيرًا في بعض النواحي مما يجعل من فهم إيران ونظامها السياسي عمليةً في غاية الصعوبة حتى بالنسبة للمتخصصين في هذا الشأن.

ناهيك أنَّ التداخل بين الرسمي وغير الرسمي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية الإيرانية، تداخلٌ يعزى جزءً منه إلى تاريخ إيران الطويل فضلًا عن التراكمات التاريخية والحضارية وكذا العلاقات بمختلف أنواعها التي استطاعت البنى التقليدية وغير الرسمية تكوينها. إنَّ تفسير هذا الوضع قد لا يكون إلا بفهم النظام الاجتماعي في إيران الذي يتميز بحالة مُعقدة ومركبة تجمع بين الديني، والاقتصادي والسياسي والعسكري...، وهذا ما يتضح بشكل جلي في تاريخ إيران السياسي المعاصر على الأقل.

وتترجع النُخبة الدينية من رجال الدين الشيعة المؤمنين بنظرية ولاية الفقيه المطلقة (التيار الولائي) منذ قيام النظام المَلالي على هرم الفواعل غير الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي. وفي هذا الصدد لعبت الشيعة (Shiism) في إيران دورًا كبيرًا في زيادة نفوذ بعض البنى على غرار البازار والبونيات، حيث أصبح لهذين الأخيرين نفوذٌ واسع ودور سياسي كبير في إيران، لا سيَّما على مستوى انتاج النُخبة السياسية الحاكمة ودوران هذه النُخبة. في حين أنَّ مكانة كل من فرعي القوات المسلحة الإيرانية (الحرس الثوري والجيش النظامي) ضمن بنية نظام الجمهورية الإسلامية تتباين، فبينما يُعد الحرس الثوري فاعلاً أساسياً، لا يحظى الجيش النظامي بدور كبير في عملية صنع القرار.

وأخيرًا، يُمكن القول إنَّ فهم عملية صنع القرار السياسي داخل إيران لا تتأتى من خلال دراسة الفواعل الرسمية فقط، إذ أنَّ إدراك الجانب غير الرسمي يُعد أكثر من ضروري لفهم هذه العملية المُعقدة والمُتشابكة. حيث لا يُعد العمل السياسي حكرًا على المجتمع السياسي، إذ أنَّ للمجتمع المدني والنُخبة العسكرية والدينية والاقتصادية كلمة مسموعة لدى النظام، وكذا رأي مؤثر في الحياة السياسية، غير أنَّ النقطة المشتركة بين كل هذا تكمن في أنَّ التحكم في هياكل السلطة الرسمية وغير الرسمية الإيراني غالبًا ما يكون من قبل النُخبة الدينية من رجال الدين الشيعة.

### ثانيًا: فيما يتعلق بالطرف الصراعى الثانى (السعودية)

يُعد النظام السياسي السعودي هو الآخر حالةً خاصةً حتى مقارنةً بأثرابه ونظرائه من الملكيات الخليجية، أين تُعد المملكة العربية السعودية ملكية مُطلقة مع قانون أساسي للحكم،

## خلاصة واستنتاجات

وانعدام كل من الدستور، الأحزاب السياسية، النقابات أو أيّ أنواع أخرى من الجمعيات السياسية أو النشاطات السياسية...، ما يعني أنّ الحياة السياسية والمشاركة السياسية شبه مغلقة.

كما يتميّز النظام السياسي السعودي بتعدد الفواعل لا سيّما غير الرسمية وعلى رأسها العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية الوهابية، ناهيك عن طابعه الجامد والمُحافظ البعيد كل البعد عن مبدأ السيادة الشعبية أو المشاركة في خيار المسؤولين السياسيين. فعملية صنع القرار السياسي مُحكّمة في طغمة من أفراد أسرة آل سعود، وعلى رأسهم العاهل السعودي، ولا مجال لأيّة سلطة أخرى أن تتجرأ على هذا المجال. هذه الطبيعة العائلية التي عمدت إلى شخصنة عملية صنع القرار جعلت من النظام السياسي السعودي يُفضل الأساليب غير الرسمية في إدارة شؤونه على حساب المؤسسات والنظام. واسناداً على هذا يقول غريغوري غوس (F. Gregory Gause) أنّ: "النظام السعودي يدخل ضمن ما يمكن تسميته الأنظمة الملكية السلالية، التي تتميز بسيطرة واحتكار أفراد الأسرة الحاكمة على المناصب الحساسة في البلاد، وصعوبة قيام إصلاحات سياسية في البلاد، لذلك أن الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، يعني احتمال أن يخسر أقاربهم ووظائفهم ونفوذهم السياسي" (1).

ويُعتبر الملك أو العاهل السعودي محور كل سلطة وكل نفوذ بالمفهوم الواسع للكلمة، به وحوله تتشكّل دوائر النفوذ القوية والعكس. كما لا توجد قاعدة ثابتة لاختيار العاهل السعودي، لكنّ هناك عوامل تساهم في زيادة حظوظ أيّ أمير سعودي يرغب في اعتلاء العرش، أولها علاقته بالملك، كما أنّ مكانة ومنزلة أيّ أمير سعودي ترتكز كذلك على قبيلة أمه وتحالفاته مع أفراد الأسرة المالكة الآخرين من الذكور. إضافة إلى ذلك يزيد عدد الأخوة الأشقاء أي من أم واحدة من نفوذ أيّة دائرة تطمح في الحكم، في حين لا يُعتبر السن أو الكفاءة والخبرة عاملاً أساسياً في السعودية لممارسة الحكم.

كما يتميّز النظام السعودي بضعف الفواعل الرسمية — باستثناء الملك — أو بالأصح المؤسسات لحساب الفواعل غير الرسمية وعلى رأسها العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية الرسمية. وعلى هذا، لا يتأتى فهم عملية صنع القرار السياسي داخل المملكة دون إدراك البُعد غير الرسمي فيها، والذي يحظى بمكانة وتأثير كبيرين نتيجة خصوصية النظام وإيديولوجيته واللحظة التاريخية التي ولد فيها. ويتيح لنا في هذا المضمّن إدراك البُعد السوسولوجي للعائلة الحاكمة في السعودية فهماً أفضل لعملية صنع القرار في النظام السعودي وتوجهاته السياسية، ويسمح لنا

(1) غريغوري غوس، "ملوك لكل الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية العربية عاصفة الربيع العربي"، (رقم

08)، مركز بروكنجز الدوحة، سبتمبر 2013، ص 20.

## خلاصة واستنتاجات

أيضاً بالقيام بعملية توقع واستشراف مهمة للنظام السعودي ومستقبله، خاصةً ونحن أمام حالة تُعد فيها العوامل الشخصية المرتبطة بالعائلة بالمفهوم الواسع للكلمة كذلك عاملاً مهماً في جلوس أي أمير سعودي على كرسي العرش. ومنه، يُعد الإلمام بطبيعة هذه العائلة وتكوينها أساسياً في أي تحليل سياسي يخص الشأن السعودي.

وفي مقابل العائلة المالكة (الحاكمة) التي تُشكّل الحجز الأساسي للنظام، فإن المؤسسة الدينية الوهابية تُعد الركن الثاني من حيث الأهمية في النظام السياسي، وقد تمكنت الوهابية سواءً كمؤسسة دينية رسمية أو نُخبة دينية أو إيديولوجية من الاستمرار جنباً إلى جنب مع الدولة السعودية في كل مراحلها وأطوارها. وتؤكد الوقائع التاريخية في هذا المضمار أنّ النظام السياسي السعودي كان فيه لرجل الدين الوهابي (محمد بن عبد الوهاب) ولرجال الدين الوهابيين يد لا يستطيع أحد إنكارها، إذ تجمع أغلب الكتابات التاريخية على إسهام المشايخ أو المؤسسة الدينية الوهابية في التأسيس للنظام السياسي وشكله.

وعموماً، فإن ما يُميّز المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية أنّها مُحترقة من جماعة أو جناح معين فقط، ولا يهم في هذا الصدد المكانة العلمية، حيث يسيطر الوهابيون من الجناح البراغماتي على المؤسسة الدينية الرسمية السعودية. وفي المقابل، تُعتبر الشحنة الدينية عند النظام السعودي أقل من تلك الموجودة في المجتمع السعودي مما يخلق مُشكلاً يُهدد استقرار وأمن النظام والدولة. أمّا، القبيلة التي كانت ركناً فاعلاً في تأسيس المملكة فقد تقلص دورها السياسي وانسحبت نحو الهامش أكثر فأكثر رغم استمرار وبقاء السلوكيات القبلية في بعض الحالات.

ومن الفواعل غير الرسمية التي تعاني الضعف والتهميش — على عكس الكثير من الأنظمة العربية — نجد المؤسسة العسكرية السعودية، في حين يُعد النُقط فاعلاً أساسياً وجوهرياً في تبلور النظام السياسي السعودي بشكله الحالي، وكذا في رسم وصياغة الخطوط العريضة للسياسة السعودية الداخلية منها والخارجية.

### ثالثاً: مقارنة بين طرفي الصراع

على الرغم من التناقض البارز في سلوكيات وسياسات كل النظام السياسي الإيراني والسعودي وكذا في شكل النظام السياسي وطبيعته، بيداً أنّ هذا لا يعني عدم وجود نقاط تشابه بينها، وقد لا نبالغ إذا قلنا أنّ بعض هذه النقاط المشتركة تُعد مفتاحاً لتفسير جزء من الصراع الإيراني - السعودي.

## خلاصة واستنتاجات

ولعل أول نقاط التشابه بين النظام السياسي الإيراني والسعودي تظهر بمجرد إلقاء نظرة بسيطة على الأنظمة السياسية الموجودة في عالمنا المعاصرة، حيث يتضح تفرد كل من النظام السياسي الإيراني والسعودي عن بقية أشكال الأنظمة السياسية في العالم، كما نتبين أنَّهما من الدول القليلة التي تعتبر نفسها تطبق نظاماً إسلامياً حقيقياً نابغاً من الشريعة الإسلامية، لا سيَّما وقد لعب الدين والنُّخبة الدِّينية سواءً في إيران أو السعودية — كما رأينا — دوراً مهماً في تشكُّل النظام والدولة،

ومن النقاط المُشتركة بين النظامين نجحهما في كلتا البلدين في تدجين المؤسسة الدِّينية لصالحه والحد من استقلالها، إذ أنَّها أضحت أقرب إلى الجهاز الحكومي منها إلى المؤسسة ذات الكيان المستقل، فقد تم خلق مؤسسة دِّينية رسمية تساند النظام سياسياً وتدعمه، وفي نفس الوقت أداة فعالة ضدَّ خصومه في الداخل والخارج إلا أنَّ الاختلاف بين النظام السياسي الإيراني والسعودي يكمن في موقع هذه المؤسسة الدِّينية في بنية النظام وكذا تأثيرها، فبينما تُعتبر المؤسسة الدِّينية في إيران أهم ركن في بنية النظام السياسي، إذ هي تتربع على هرم النظام والسلطة. نجد أنَّ دورها السياسي في المملكة ضعيفٌ جداً من حيث التأثير في العملية السياسية على الرغم من دورها الجوهرية في نشأة النظام.

ويرجع هذا التباين في المواقع لدى النُّخبة الدِّينية في إيران والسعودية بدرجة أولى للخصائص السوسولوجية المُتكونة عبر التراكم التاريخي والثقافي، ذلك أنَّ الطبقة الدِّينية (العلماء والمشايخ) عند السُّنة على مر التاريخ تابعة إلى النظام السياسي وتستمد شرعيتها منه، فهو عندهم يُمثل النظام الاجتماعي الذي شاءه الله، أمَّا المُلالي الشَّيعية، فيشكُّل رجال الدين طبقةً اجتماعية حقيقة مستقلةً مؤسسياً ومالياً عن الدولة والنظام، وهذا بفضل نظام الخمس (5/1) والزكاة والهبات المدفوعة من طرف المؤمنين، وبالإضافة إلى طبيعتهم الراضية للأنظمة القائمة، بسبب الموقف الانتقاري (انتظار عودة المهدي) الذي حط من قيمة كل سلطة زمنية

وعموماً، يتشابه السياسي الإيراني والسعودي إلى حد كبير في علاقتها بالدين وتوظيفها إياه لصالح النظام السياسي، أين يبقى العنصر الدِّيني أساسياً في كلتا النظامين من حيث إضفاء الشرعية على النظام واستقراره وكذا التجنيد لصالحه، إضافة إلى هذا يُعد الدين أحد أهم مصادر القوة الناعمة وبسط النفوذ سواءً في الداخل أو خارج الحدود. أمَّا الاختلاف الواقع في هذه النقطة فيندرج في أنَّ النظام السياسي الإيراني يقوم على الشَّيعية الخمينية وولاية الفقيه

## خلاصة واستنتاجات

المطلقة، في حين أنّ السعودية لها علاقات قوية بالوهابية السنية، علاوةً على موقع النخبة الدينية ضمن بنية النظام السياسي وكذا دورها السياسي.

ومن نقاط الاختلاف غير البارزة بين النظام السياسي (النسق السياسي) الإيراني والسعودي، أنّ هذا الأخير سابقٌ وأقدم من ذلك الموجود في إيران، ففي هذه الأخيرة ولد فقط عام 1979، بينما تعود جذور النظام السياسي السعودي إلى القرن الثامن عشر. على الرغم أنّ مفهوم الدولة ومؤسساتها متجدر منذ القدم لدى الفرس على عكس عرب الجزيرة. إضافة إلى ذلك تُشكّل إيران جمهورية ثورية، في حين تُعدّ السعودية ملكية وراثية مُحافضة، كما يختلف النظامين إيديولوجيًا وطائفيًا وكذا في علاقاتها مع الغرب. إلا أنّهما يتشابهان في طبيعتهما التسلطية والريعية المُعتمد بشكل جوهري على عائدات النفط، وكذا في الدور الذي يلعبه الجانب غير الرسمي في العملية السياسية على الرغم أنّ إيران تُعدّ أكثر احتكامًا للمؤسسات الدستورية وانفتاحًا على الحياة السياسية مقارنةً بالمملكة التي لا زالت لحد الساعة لا تملك دستورًا ومازال النشاط السياسي فيها ممنوعًا.

وأخيرًا، يُمكننا القول أنّ كل هذه الخصوصيات — المشار إليها سابقًا — التي يتميّر بها النظامين السياسيين من حيث تنظيم السلطة فيهما تتعكس بشكل مباشر على توجهاتهما السياسية ورؤيتهما لبعضهما البعض أيّ إمّا نحو تقارب أكثر أو صراع أكثر.

وبعد عملية العرض التي قمنا بها في الفصل الأول والثاني، والتي كانت تسعى أساسًا لمعرفة وفهم طرفي الصراع (إيران، السعودية)، فإنّنا في الباب الموالي سوف نتعرض لصلب موضوع البحث، أيّ دراسة وفهم واقع الصراع الإيراني - السعودي، والأهم من هذا وذاك أسبابه وتداعياته. وفيما يلي تفصيل ذلك.

## الباب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي أسبابه وتداعياته

### الباب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي أسبابه وتداعياته

تُعد كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أكبر قوتين إقليميتين في المنظومة الخليجية ما يظفي على العلاقة بينهما طابعًا خاصًا ومُحوريًا ليس فقط تجاه العلاقات الثنائية بين الدولتين، وإنما على النظام الإقليمي الخليجي والشرق أوسطي، ومما يعزز من هذه المكانة لدى القوتين الإقليميتين؛ النقل السياسي والتاريخي والديني وكذا الاقتصادي لديهما، حيث تأهلها هذه الخصائص ليلعبا دورًا بارزًا في الأحداث الإقليمية. ما جعل العلاقة بين هاتين القوتين تتميز بالمنافسة الدائمة وكذا التوتر والصراع المُستمرين، حيث وصل الأمر بينهما إلى قطع العلاقة الدبلوماسية في عدة مناسبات، ناهيك عن الحروب بالوكالة.

بيدَ أنَّ المُتتبع لسيرورة العلاقات الإيرانية - السعودية وتطورها منذ عام 1979 إلى وقتنا الحالي يلاحظ أنَّها لم تكن على مستوى واحد، حيث شهدت عمومًا ثلاث مراحل كبرى: الأولى اتسمت بالمواجهة العلنية والتوتر الشديد، ودامت حوالي عقد من الزمن من نجاح الثورة الخمينية إلى غاية وصول رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية. أين عرفت العلاقة بين البلدين بعض الانفراج وتحسن في العلاقات طيلة عقد التسعينيات حتى نهاية رئاسة محمد خاتمي. أمّا، المرحلة الثالثة فهي الأكثر تعقيدًا على الإطلاق، ذلك أنَّها تصاحبت مع تغيُّرت في موازين القوى في المنطقة بعد غزو العراق وسقوط نظام صدام حسين، إضافة لتولي أحمددي نجاد الأكثر راديكالية وشعبوية رئاسة إيران.

ما جعل العلاقة بين الرياض وطهران تتحول إلى حرب باردة إقليمية على عدة جبهات ومستويات لتزيد أحداث الربيع العربي من الطين بلة من خلال موقف الدولتين المتباين والمتناقض (مع / ضد) من هذا الحراك ليستمر الصراع بينهما إلى غاية يومنا هذا. غير أنَّ يجب الانتباه أنَّ الصراع والتنافس بين البلدين ليس وليد الثورة الإسلامية في إيران، بل أن الفترة الشاهنشاهية (1926 - 1979) لم تكن فيها العلاقات على أحسن حال، فقد شهدت مدًا وجزرًا وتقلبات بين عداوة ومصالحة، وإن غلب عليها الطابع التعاوني على وجه العموم.

## الباب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي أسبابه وتداعياته

---

تدفع هذه الوضعية غير الطبيعية على مستوى العلاقات السياسية بين البلدين إلى التساؤل عن السبب أو الأسباب التي جعل العلاقة بين الدولتين يطبعها في الغالب التوتر والتنافر؟ وهذا ما يسعى هذا الباب للإجابة عليه، حيث تضمن ثلاث فصول، الأول: شمل سردًا تاريخيًا لتطور العلاقات السياسية بين إيران والسعودية. أمّا الثاني: فيعالج أسباب الصراع الإيراني - السعودي، في حين يعكف الفصل الثالث على دراسة مستقبل الصراع وتداعياته.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

من الصَّعب جدًّا فهم العلاقات الإيرانية - السعودية دون إدراك ثلاثة أبعاد أساسية تحكم العلاقة بين البلدين، **أولها:** البُعد التاريخي، **ثانيها:** البُعد الجغرافي، و**ثالثها:** البُعد السِّياسي، وعلى الرغم من أهمية كل بُعد فإنَّ هناك تفاوتًا بينهم من الضروري إدراكه. والمقصود بالبُعد التاريخي هنا العلاقات التاريخية القديمة التي حكمت شبه الجزيرة العربيَّة وبلاد فارس وتطورها إلى غاية قيام الكيانات السِّياسية الحديثة، إذ من السذاجة أن نربط العلاقات الإيرانية - السعودية بعام 1925، وهو تاريخ أول اتصال رسمي بين الدولتين دون الأخذ بعين الاعتبار البُعد التاريخي والمورثات الثقافية الناتجة عنه.

أمَّا البُعد الجغرافي، فالمقصود به منطقة الخليج العربيّ - الفارسي وتطور الأحداث فيها، لا سيَّما أنَّها كانت منذ أمدٍ منطقة جذب ونفوذ للأجانب. في حين ينصرف البُعد السِّياسي إلى شكل الأنظمة السِّياسية القائمة وتوجهاتها، وكذا مكانة ودور النُخبة السِّياسية الحاكمة وتوجهاتها. ويُعد البُعد الثاني - حسب اعتقادنا - أكثر الأبعاد تأثيرًا على مسار العلاقة بين الرياض وطهران نحو الأحسن أو الأسوأ، حيث كانت ولا زالت هذه العلاقة محكومة بتطورات ومعالج جوهرية شكَّلت نقاطًا بارزة في تاريخ المنطقة.

ولعل أهم التطورات التي حكمت العلاقة بين الرياض وطهران منذ السبعينيات إلى وقتنا الحالي كانت بدايتها مع خروج بريطانيا من المنطقة (خلل في ميزان القوى) وما تبعه من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث واطماعها الواضحة في البحرين. تلاها الثورة الإسلامية عام 1979 بزعمارة الخميني، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة، وما عقبها من قيام حرب الخليج الأولى

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

(1980 - 1988)، واصطفاف دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق ودعمه (1)، ما اعتبرته إيران بمنزلة مشاركة خليجية للعراق في حربه ضدّها وترجمته باتخاذ موقف أكثر عدائية تجاه هذه الدول. في الوقت الذي لجأت فيه السعودية ودول الخليج الأخرى إلى طلب الحماية من الدول الكبرى، لا سيّما بعد حرب الناقلات (2).

ظلت العلاقات بين الجانبين متوترة حتّى وفاة الأب الروحي للثورة روح الله الخميني، ومع حرب الخليج الثانية عام 1991 بدأت تتحسن هذه العلاقات وبدأ تدريجيًا تناسي الخلافات، كان هذا بمثابة بداية لكسر حالة الجمود التي سادت العلاقات الإيرانية - السعودية لا سيّما مع تولى الشيخ الرئيس (رفسنجاني) والإصلاحيين للحكم في إيران، وما تبعهما من سياسة انفتاحيه - براغماتية مع دول الجوار.

وزادت أحداث 11 سبتمبر 2001 من حالة التقارب بين الدولتين بحيث تأثرت العلاقات السعودية - الأمريكية بعد إعلان واشنطن مشاركة عدد من السعوديين في تفجيرات نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في السعودية. كانت نتيجة هذه الضغوط تقارب أكثر بين السعوديين والإيرانيين إلّا أنّ الغزو الأمريكي لأفغانستان 2001، وبعده الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وتداعياتهما من حيث المساس مرة أخرى بميزان القوى كانت آثاره سلبية جدًا على هذه العلاقة بين البلدين، رغم أنّ كليهما كان يرفض حرب خليج ثالثة، لكنّ في النهاية الاتفاق من حيث المبدأ لم ينتج عنه اتفاق يُشبهه من حيث النتائج. أين تنامت نزعة الهيمنة لدى إيران أكثر لا سيّما مع سيطرة المُتشدّدين على الحكم. تلاه هذا أحداث الربيع العربيّ، وبعدها وصول حسن روحاني لرئاسة الجمهورية والاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية.

وعلى أساس هذه التوضيحات المختصرة، نحاول في هذا الفصل رصد تطور العلاقات الإيرانية - السعودية من خلال منظور تاريخي - سياسي يسعى إلى إبراز أهم التطورات والمحطات التي عرفتتها العلاقات السياسية بين البلدين، وكذا طبيعة العلاقات بينهما.

(1) مخذ مبيضين، "العلاقات الخليجية - الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة)"، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2 (2008)، ص 347.

(2) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 - 2000)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث السياسية، 2008)، ص 71.

## الفصل الأول:

# العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

## المبحث الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل حكم الشاه

(1921 - 1979)

كان أول اتصال دبلوماسي رسمي بين بلاد فارس وسلطنة نجد سنة 1925، من خلال الوساطة التي لعبتها إيران لحل الخلاف بين الشريف الحسين بن علي وعبد العزيز<sup>(1)</sup>، بعدها كانت إيران حاضرة في المؤتمر الإسلامي في مكة عام 1926، الذي دعا إليه ابن سعود بعدما تمكن من السيطرة على الأماكن المقدسة (مكة والمدينة)<sup>(2)</sup>. وفي العام 1929 تم إبرام أول معاهدة صداقة بين البلدين أي قبل الإعلان الرسمي عن المملكة العربية السعودية عام 1932.

وتعتبر السعودية أول دولة خليجية أقامت علاقات رسمية مع إيران، وقد كان هذا الاعتراف الفارسي المبكر بالنظام الجديد في شبه الجزيرة العربية أول انطلاقة لعلاقات جيدة بين البلدين، توجت بزيارة في عام 1932 أجراها الأمير فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية السعودي) إلى إيران ضمن ثاني جول خارجية له بعد توحيد المملكة<sup>(3)</sup>. وبعدها قام الأسطول الإيراني بزيارة إلى ميناء جدة في 01 أكتوبر 1932<sup>(4)</sup>. وتميّزت العلاقات الإيرانية - السعودية أيام رضا خان (1921 - 1941)، الذي أسس نظامًا ملكيًا وراثيًا جديدًا (السلالة البهلوية)، وغير اسم البلد من بلاد فارس (المملكة الفارسية) إلى إيران في عام 1935 — أنها كانت في مرحلة حساسة يمر بها البلدين، فالجزيرة العربية كانت لا تزال تحت وصاية

(1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013)، ص 15.

(2) سعيد باديب، العلاقات السعودية - الإيرانية 1932 - 1983، (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 106.

(3) معتصم صديق عبد الله، "مذكرات حاج إيراني"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 10 سبتمبر 2016، شوهد في 18 سبتمبر 2016، في: <<https://bit.ly/2NgD6SS>>

(4) عماد عبد السلام رؤوف، المملكة العربية السعودية بين الحربين العالميتين، (بغداد: درار دجلة، 2006)، ص 300.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

الإنجليز والأوضاع الداخلية فيها لم تكن استقرت بعد، ناهيك أن حكم الشاه كان في بدايته، لذا فالعلاقة بين البلدين كانت أقرب للعلاقات الطبيعية التي يشوبها تنافس سياسي منها إلى الصراع والتوتر. غير أن أكبر هاجس كان عند الشاه رضا تجاه السعودية خوفاً من أن تتمدد هذه القوة الصاعدة أكثر وتضم إليها المشايخ الخليجية الصغيرة مما يمنحها المزيد من القوة. والغالب، أن هذا كان أيضاً ما يرغب فيه السعوديين لولا القوى الاستعمارية الكبرى، وبالتحديد بريطانيا. ويذكر التاريخ السعودي تلك النقاشات الحادة بين أنصار التمدد أكثر — الذين شكّلوا فيما بعد زعماء المتمردين (الدويش، ابن بجاد،) على ابن سعود — والملك المؤسس الذي كان مجبراً على مراعاة المصالح الغربية آنذاك.

ومن هذا المنطلق، وقعت السعودية (سلطنة نجد) معاهدة "بحرة" في عام 1925 بين ابن سعود والمملكة العراقية الهاشمية، المُمثلة آنذاك من طرف السير جُلبرت كلايتون ( Sir Gilbert Clayton) تعترف فيها بريطانيا بدولة الملك المؤسس مقابل احترام المصالح البريطانية في العراق. وفي سنة 1927 كانت معاهدة "جدة"، التي أكدت فيها بريطانيا على اقرارها بما في يد ابن سعود من الأراضي (المادة الأولى)، والاعتراف به كراعي للإمكان المقدسة والحج (المادة الثالثة)، مقابل عدم التدخل في الإمارات الخليجية (المادة 06).

والحقيقة، أن معاهدة جدة هذه لم ترق للشاه رضا، فقد كانت بمثابة اقرار بريطاني بالسعودية كقوة منافسة لإيران في المنطقة وتجاهل أية حقوق لها في الإمارات الخليجية، فما كان منه سوى أن احتج على هذه المعاهدة، خاصة وهو يعتقد أن جزءاً من هذه الإمارات العربية، وبالتحديد البحرين كانت تاريخياً تحت السيادة الفارسية<sup>(1)</sup>. جاءت الحرب العالمية الثانية وأخذت معها رضا خان المُتهم من قبل الحلفاء بولائه للنازيين الألمان من خلال عدم تعاونه مع الحلفاء بطرد عناصر المحور المختلفة من بلاده، إضافة إلى دعوى انفراده بالسلطة والقرار دون الوزراء. ليتم عزله عن عرش الطاووس في النهاية، واستبداله بابنه محمد رضا بهلوي، في 19 سبتمبر 1941.

(1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية، المرجع السابق، ص 14.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

ولم تكن السنوات الأولى للشاه الشاب محمد بهلوي سهلة، فظروف الحرب العالمية الثانية ووجود الحلفاء في إيران (البريطانيين والسوفييت)، إضافة إلى حداثة سنه، إذ لم يكن يتجاوز عندما تولى العرش واحدة وعشرين سنة، كل هذه الظروف لم تتح له الكثير من حرية التصرف. لهذا، توصف الفترة الواقعة بين عام 1941 وعام 1945 بفترة مهادنة ظاهرية بين الشاه محمد رضا وقوى الاحتلال من جهة، وبينه وبين عناصر الحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال من جهة أخرى<sup>(1)</sup>. يبيد أن هذا الوضع الدولي والداخلي لم يمنع من وقوع بعض الأحداث التي عكّرت صَفْوَ العلاقة بين إيران والسعودية، لعل أبرزها واقعة الحج عام 1943، التي شكّلت أول سوء فهم يقع بين البلدين، وينتج عنه قطع للعلاقات الدبلوماسية.

والجدير بالذكر هنا، أن علاقات إيران مع غالب الدول الخليجية عدا السعودية حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تتدرج ضمن علاقتها مع الحكومة البريطانية، لأن هذه الإمارات والممالك كانت تحت الحماية البريطانية. وعمومًا، فقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، منقسمة على ثلاث مراحل<sup>(2)</sup>:

#### 1) المرحلة الأولى (1947 - 1950):

تميّزت هذه المرحلة بالتحديد بمواقف إيران المؤيدة للعرب في الأمم المتحدة، كما بدأت أول خطوات التقارب في العلاقات الإيرانية - السعودية عبر افتتحت أول سفارة إيرانية في جدة رسمياً في عام 1950<sup>(3)</sup>. والحال، أنه مما زاد من التقارب الإيراني - السعودي هو تلك المشكلة التي واجهت الشاه الإيراني، والمتمثلة في بروز الجبهة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق، هذه الأخير — الذي أضافه إلى ما كان يُشكّله من خطر على الشاه والمصالح الغربية بشكل عام — اعتبرته السعودية مع حركته شيوعيين وناصرتهما العداء الصريح. بالتالي، فقد كانت حكومة مصدق بمثابة العامل الذي قرب أكثر بين النظامين الملكيين إلا أن الجبهة كانت على

(1) آمال السبكي، المرجع السابق، ص 142، 166.

(2) سركيس ابو زيد، إيران والمشرق العربيّ مواجهة أم تعاون؟، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010)، ص 33 - 34.

(3) "إيران والسعودية: أزمت متلاحقة وحروب بالوكالة"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 15 نوفمبر 2017،

شوهده في 06 ديسمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2LbHhRJ>>

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

أرض الواقع تملك شعبية كبير في أوساط المجتمع الإيراني ومقبولة من جميع أطراف المجتمع مما دفع بمحمد رضا بهلوي إلى القبول بمصدق كأمر واقع وتعيينه رئيساً للوزراء.

#### 2 المرحلة الثانية (1950 - 1967):

وقد عرفت بعض التوتر في العلاقات العربيّة - الإيرانية بسبب اعتراف طهران بإسرائيل عام 1960، وتصاعد الفكر العربيّ القومي وعلاقته بالمعسكر الشرقي<sup>(1)</sup>. وبدأ الحديث عن الصراع بين الفارسية والعروبة، بيد أنّ العلاقات الإيرانية - السعودية لم تكن بهذا السوء إذ لم نقل إنّها كانت أقرب للشاه منها للقوميين العرب، حيث أنّ مواقفها جاءت متناغمة في الكثير من القضايا والملفات على غرار الثورة اليمنية 1962، وثورة ظفار في سلطنة عمان (1956 - 1975)، كما تعاونت المملكة وإيران من أجل التخلص من تأثير الراديكاليين العرب وغيرها من القوى الموالية للشيوعية. والذي بدأ نفوذهم يتزايد في العالم العربيّ منذ الخمسينيات مدعومين من الاتحاد السوفياتي.

علاوة على ذلك، توافق البلدين على دعم الرئيس اللبناني كميل شمعون عام 1958، وأيدت السعودية الانقلاب ضدّ حركة مصدق، وفي المقابل، أيدت إيران السعودية ضدّ بريطانيا في النزاع على واحة البريمي في أوائل الخمسينيات. كما قدم الطرفان الدعم ويد العون للصومال في حربها ضدّ إثيوبيا<sup>(2)</sup>، فضلاً عن ذلك، شكّل الانقلاب على الملكية في العراق عام 1958، مصدرًا للتهديد المشترك وفي نفس الوقت عاملاً للتقارب أكثر بين النظامين الملكيين، أين ترفض كل من طهران والرياض شتى أنواع التغيير في شكل الأنظمة السياسية الخليجية.

أمّا فيما يخصّ الزيارات الرسمية بين البلدين، فقد تبادل الطرفان الزيارات بشكل دوري حيث قام الملك سعود بزيارة رسمية لإيران — في عام 1955 — حُظيا فيها باستقبال مُميّز من طرف الشاه، اتبعها الشاه بزيارة هو الآخر إلى الرياض، وفي عام 1965 قام الملك الجديد

(1) سركيس ابو زيد، المرجع السابق، ص 33 - 34.

(2) بهرام إخوان كاظمي، "مسار العلاقات الإيرانية - السعودية"، شؤون الأوساط، العدد 102 (2001)، ص 68.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

للسعودية فيصل — بعد غزل الملك سعود — بزيارة إلى طهران من أجل محادثات مع الشاه لإقامة مشروع الحلف الإسلامي بغرض التصدي للحلف العربيّ والشيوعي<sup>(1)</sup>.

في حين، أنّ نقاط الاختلاف بين البلدين في هذه الفترة كانت تتمحور حول نقطتين أساسيتين: الأولى حول موقف الدولتين من حلف بغداد عام 1955، أين أعلن الشاه انضمامه إليه، بينما كان موقف الرياض مُعارضًا لهذا الحلف بالأساس ورفضت الانخراط فيه<sup>(2)</sup>، والثانية تمثلت في مطالبة إيران المُتكررة بالسيادة إلى البحرين.

### (3) المرحلة الثالثة (1967 - 1979):

عرفت العلاقات في هذه المرحلة المزيد من التحسن، خصوصًا بعد تراجع الفكر القومي الناصري<sup>(3)</sup>. على الرغم أنّ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 فجر طموحات السيطرة والهيمنة لدى القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الخليج آنذاك: إيران، العراق، وأخيرًا العربيّة السعودية<sup>(4)</sup>. فظهرت على السطح قضية الجزر الإماراتية الثلاث — طنّب الكبرى، وطنّب الصغرى، وأبو موسى — وبعدها قضية البحرين، اللتان أصبحتا تشكّلان النقطة السوداء في العلاقة بين الغريمين.

والحال، أنّ الفراغ الذي أحدثه الخروج البريطاني أطلق العنان للمنافسة بين إيران والمملكة العربيّة. تصاحب هذا التطور مع تنامي ثروة السعودية وإيران جراء ارتفاع أسعار النفط ناهيك عن طموحاتها الإقليمية مما زرع بذور المنافسة بينهما ليس فقط في الخليج العربيّ - الفارسي ولكنّ أيضًا في جنوب آسيا. فبحلول عام 1968، كانت السعودية مع إيران تتنافسان بشكل واضح في باكستان وأفغانستان مثلما تتنافسان حول أسعار النفط.

(1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية، المرجع السابق، ص 17 - 18.

(2) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية - الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربيّ، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 68.

(3) سرّكيس أبو زيد، المرجع السابق، ص 33 - 34.

(4) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربيّ، المرجع السابق، ص 387.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

وعلاوة على ذلك، تتنافس الطرفان على من يكسب مودة أمريكا أكثر غير أن هذا لم يمنع إيران والسعودية أن يشتركا في تطبيق الاستراتيجية الأمريكية في الخليج ما سُمي آنذاك ب: **سياسة العموديين (Offshore Balancing)**، حيث عمدت الولايات المتحدة، وفي إطار سياسة ملئ الفراغ إلى تكريس سياسة العموديين كآلية مقصودة لمساعدة إيران والسعودية في بناء مؤسستهما العسكرية لتأمين منطقة الخليج دون الحاجة إرسال قوات أمريكية<sup>(1)</sup>. وكانت علاقة البلدين وتعاونهما حينذاك يقوم على قاعدة الحفاظ على القائم المصالح الغربية، أين تخصصت إيران بدور الحفاظ على أمن المنطقة من خلال قدراتها العسكرية، في حين أخذت السعودية على عاتقها الدور الاقتصادي في المنطقة لما تتمتع به من قدرات مالية وثروات نفطية هائلة<sup>(2)</sup>.

وفي هذه المرحلة قام الملك فيصل بزيارة ثانية إلى طهران عام 1967 بغرض حثّ طهران على دعم المسعى العربيّ في حربه ضدّ الكيان الصهيونيّ المعترف به من طرف الشاه. وبعد حرب الستة أيام زار شاه إيران المملكة، تبعها عدة زيارة رفيعة المستوى بين الشخصيات السياسية من البلدين. وقد حافظت العلاقات الإيرانية - السعودية طوال هذه الفترة على طابعها التعاوني البعيد كل البعد عن الصراع إلى غاية سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تبدأ معها مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الإيرانية - السعودية.

(1) فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 59.

(2) بهرام إخوان كاظمي، المرجع السابق، ص 67.

## الفصل الأول:

# العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

## المبحث الثاني:

### العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل الجمهورية الإسلامية

#### الإيرانية

(1979 - 2015)

كانت سنة 1979 بمثابة أهم حدث في تاريخ العلاقات الإيرانية - السعودية فمنذ تلك اللحظة دخل الصراع الإيراني - السعودي مرحلة تاريخية جديدة وحاسمة، لا سيّما بعدما أفرزت الثورة الإسلامية الإيرانية عن ميلاد نظام إسلامي جمهوري - ثوري غير بعيد عن المملكة جغرافياً ومعادي لها في نفس الوقت. وعلى هذا الأساس، شكّل تغيير النظام السياسي الإيراني من حيث الشكل والإيديولوجية شرارة الانطلاقة لبداية فترة حرب باردة وتنافر غير مسبوقين بين كل من طهران والرياض لا يزالان مُستمرين إلى غاية كتابة هذه الأسطر، وإنّ عرفت العلاقات الإيرانية - السعودية في بعض المراحل حالات من الانفراج المؤقت.

فقد أدت الثورة الإيرانية إلى فض العلاقة المبنية على المصالح بين طهران والرياض، فمع سيطرة حُمي الثورة على إيران ثم خوضها حرب دموية ضدّ العراق المدعوم من طرف السعودية دبلوماسياً ومالياً تدهورت العلاقة بين البلدين إلى درجة غير مسبوقة مدة عقد من الزمن<sup>(1)</sup>. مع أنّهُ المملكة كانت من أوائل الدول التي اعترفت بنظام الخميني إلا أنّ هذا الاعتراف المُبكر لم يشفع لها، فقد أعلن النظام الجديد صراحةً عن تصدير الثورة ومحاربة الأنظمة العميلة للغرب وعلى رأسها السعودية. وادخلت هذه التصريحات الإيرانية التي قابلها دعم سعودي للعراق

(1) مهران كامرافا، "السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج العربي"، ضمن: مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية - الإيرانية في منطقة الخليج، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2015)، ص 109.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

البلدين في حالة من العداء الصريح، وصل ذروته عام 1987 بقطع العلاقات الدبلوماسية إلى غاية سنة 1991<sup>(1)</sup>.

كما أعلن آية الله روح الله الخميني الزعيم التاريخي للثورة في أكثر من مناسبة وخطبة أنّ السعودية تُعد العدو الرئيسي للجمهورية الإسلامية وللإسلام على حدٍ سواء على الرغم من الظروف آنذاك كانت تبدو غير مناسبة لفتح عدة جبهات حيث كانت إيران في خضم حرب شرسة مع العراق. كما بدأ الزعماء الدينيين (الملاكي) الإيرانيون في نفس الوقت بتسمية السعودية باسمها القديم (الحجاز) من أجل النيل من شرعية آل سعود الدينية<sup>(2)</sup>.

ويعود السبب المباشر في هذا إلى حدوث اضطرابات وصدام أثناء تأدية مناسك الحج، عرفت بأحداث مكة 1987 بين قوات الأمن السعودية وبعض الحجاج الإيرانيين سقط على إثره عدد كبير من الضحايا قدرته المصالح الرسمية السعودية بـ: 402 شخصاً لقوا حتفهم، منه مائتان وخمسة وسبعون (275) حاجاً إيرانياً، وخمسة وثمانون (85) من رجال الأمن السعوديين واثنان وأربعون (42) حاجاً من جنسيات أخرى. أمّا، الجانب الإيراني فقد قدر عدد ضحاياه في هذه الحادثة بـ: 400 قتيل<sup>(3)</sup>. وكرد فعل على هذه الحادثة قام بعض المتظاهرين الإيرانيين باقتحام السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مدينة مشهد، نتج عنه وفاة السفير السعودي واحتجاز القنصل السعودي من قبل الحرس الثوري الإيراني. واتهمت الرياض طهران أنّها تحاول استغلال موسم الحج لزعزعة الأمن داخل المملكة، حيث وظفت اللجنة الدائمة للحج ومكتب الدعوة الإسلامية كمؤسستين حكوميتين من أجل تصدير فكر الثورة الإسلامية إلى الخارج<sup>(4)</sup>.

والملاحظة التي تستوجب التوقف عندها، أين تكررت في عدة مناسبات هي أنّ موسم الحج كان دائماً موسمًا ساخناً بين البلدين يُميّزه المشاكل والاحتقان، ففي عام 1943، أعدمته السلطات السعودية حجاً إيرانياً يُدعى سيد أبو طالب يزدي ما جعل العلاقات تتوتر. وفي النهاية،

(1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية، المرجع السابق، ص 7 - 8.

(2) Hooshang Amirahmadi, "Iranian-Saudi Arabian Relations since the Revolution", in: Amirahmadi (eds.) [et. Al.], **Iran and the Arab World**, London: Palgrave Macmillan, 1993, 139.

(3) Emmanuel Sivan & Menachem Friedman (Editor), **Religious Radicalism and Politics in the Middle East**, Albany: State University of New York Press, 1990, p190.

(4) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 73 - 74.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

أقدم الشاه على قطع العلاقات الدبلوماسية مع السعودية وتجميد الحج إليها بالنسبة للإيرانيين إلى غاية عام 1947 أين استأنفت العلاقة الدبلوماسية بمبادرة (1946) من الملك السعودي (1). كما حصلت أزمة دبلوماسية بين الدولتين عام 2015، عرفت بأزمة المُعتمَرين الإيرانيين، فيما اعتبرته إيران مساس وإهانة لها ولمواطنيها بسبب تعرض شابين من إيران في موسم العمر للمضايقة في المطار من طرف أعوان الأمن السعودي. وتعتبر حادثة تدافع الحُجاج في منى من نفس السنة الأخطر على الإطلاق، فقد أودت الحادثة بحياة (769) شخصًا على الأقل، وإصابة (694) آخرين حسب المصادر الرسمية السعودية، منهم (465) إيراني. وعليه، قامت إيران باستدعاء السفير السعودي لديها لطلب توضيحات، أمّا على الصعيد الشعبي، فقد جرت تظاهر أمام السفارة السعودية في طهران احتجاجًا على مقتل الحُجاج الإيرانيين.

وعن أسباب الحادثة ذهب البعض أنّ طقوس الشَّيعة ومكوّثهم في أماكن معينة لفترة طويلة (دعاء الكميل والبراءة من المشركين)، هي من تسببت فيه، وادعى طرف آخر أنّ مرور موكب لولي ولي العهد (محمد بن سلمان) يُعد السبب المباشر في حالة الفوضى والزحام الذي أدى إلى هذه المأساة. وعلى إثر هذه الحادثة ألغت السلطات الإيرانية الحج لسنة 2016 من خلال بيان صادر عنها، بسبب وضع عراقيل أمام الحُجاج الإيرانيين من الجانب السعودي. وهذا بعدم اعطاء ضمانات تتعلق بأمنهم ومنعهم من الاختلاط بغيرهم من الجنسيات الأخرى، حيث حولت السعودية حسبهم الحج إلى قضية سياسية بدل شعيرة دينية، وقال خامنئي أثناء لقائه عائلات ضحايا تدافع منى أين قتل 464 حاجًا إيرانيًا، أنّ: "هذه الكارثة تبين مجددًا، أنّ هذه الشجرة الخبيثة الملعونة لا تستحق إدارة شؤون الأراضي المقدسة" (2). وبهذا، الإجراء كانت المرة الثانية منذ ثورة عام 1979، التي لن يتمكن فيها الإيرانيون من أداء فريضة الحج السنوية إلى مكة المكرمة. رغم أنّ القرار لا يعتبر بالأمر البسيط بالنسبة للنظام الإيراني، فبالإضافة إلى تأثيراته المحلية الكبيرة سيؤدي لعزل إيران عن العالم الإسلامي ويحرمه الترويج لفكره.

ويذهب الباحث السعودي عوض البادي، مدير البحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية أنّ وجود الأماكن المقدسة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية جعل العلاقات

(1) محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية، المرجع السابق، ص 15 - 16.

(2) "خامنئي يصف العائلة الحاكمة في السعودية بالشجرة الملعونة"، جريدة الخبر، 07 سبتمبر 2016.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

الرياض وطهران غير ودية في المُجمل، حيث أدانت بلاد فارس الاستيلاء السعودي على الأماكن المقدسة أثناء عملية التوحيد وإبعاد الهاشميين وترددت في تقديم اعتراف رسمي للدولة الجديدة الموحدة وحظرت على الحُجاج الإيرانيين السفر إلى الحجاز للحج<sup>(1)</sup>.

وبعد قيام النظام الإسلامي في إيران أصبح هذا الأخير يُشكك في شرعية السعوديين الدينية ما جعل العلاقة بين البلدين تتوتر. بيد أن هناك رأي آخر يرى أن السبب الحقيقي يعود إلى أن السنوات الأولى من الثورة شهدت طرد العديد من الدبلوماسيين الإيرانيين ذوي الخبرة والحنكة في مجال السياسة الخارجية لحساب أهل الثقة الذين يفتقرون إلى أدبيات العمل السياسي والدبلوماسي ويتميزون بالاندفاع والحماس الثوري الزائد مما جعل إيران تكسب عداوة من محيطها وتغزل نفسها إقليمياً ودولياً إلى غاية نهاية الحرب العراقية - الإيرانية ووصول هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية أين بدأت السياسة الخارجية الإيرانية تعرف بعض التحول نحو الاعتدال<sup>(2)</sup>.

وحتى نفهم تطور العلاقات الإيرانية - السعودية بعد الثورة بشكل أحسن حاولنا أن نقسمها إلى مراحل، وذلك اعتماداً على حالة التوتر والهدوء التي عرفت العلاقة بين الدولتين. وعلى هذا الأساس المبني على المناخ العام تم تقسيم تطور العلاقات الإيرانية - السعودية عقب الثورة الإسلامية إلى غاية اليوم لثلاث مراحل أساسية:

#### 1) المرحلة الأولى (1979 - 1989):

بدأت مع انتصار الثورة الخمينية وانتهت مع بوفاة الخميني، وهي مرحلة يغلب عليها التوتر وسوء العلاقات امتدت على مدار عشر سنوات كان فيها زعيم الثورة الخميني المرشد الأعلى إلى غاية وفاته عام 1989، أما رئاسة الجمهورية فقد تولها ثلاث شخصيات، كانت أطولها فترة المرشد الحالي علي خامنئي، بينما لم تستمر رئاسة أول رئيس للجمهورية الإسلامية أبو الحسن بني صدر، وثاني رئيس لها محمد علي رجائي سوى فترة قصيرة. أما الجانب السعودي فقد شهدت هذه الفترة عاهلين هما: الملك خالد، والملك فهد.

<sup>(1)</sup> Awadh Al-Badi, " Saudi-Iranian Relations: A Troubled Trajectory ", in: Gawdat Bahgat [et. Al.], **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p190.

<sup>(2)</sup> أمل حمادة، المرجع السابق، ص ص 199 - 200.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

إنَّ سبب توتر العلاقات في هذه المرحلة يعود حسب سبهر ذبيح (Sepehr Zabih) إلى الاعتبارات التي اعتمدها السياسة الخارجية الإيرانية في تحديد أهدافها، حيث كان هناك حاجة ماسة إلى عدو خارجي محدد كوسيلة للحفاظ على الزخم الثوري ووحدة الصف. وعليه، كانت أهداف إيران في هذه الفترة داخلية أكثر منها خارجية، فبوجود عدو خارجي يهدد الثورة ومنجزاتها مُتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والنُّظم الحليفة لها بالمنطقة<sup>(1)</sup> ضمنت إيران استمرار الإشعاع الثوري في الداخل، وكان العداء لهذه النُّظم (أمريكا وحلفائها) واجبًا لأنَّها تهدد الثورة. واستنادًا على هذا، توترت العلاقة بين إيران والسعودية باعتبار هذه الأخيرة إحدى أهم أذنان الشيطان الأكبر في المنطقة. غير أنَّه يجب ألا ننسى أنَّ الدعم السعودي للعراق في حربه ضدَّها كان له دورٌ لا يستهان به في تأجيج حِدَّة التوتر، حيث اعتبرته بمثابة خيانة لها لا يُمكن أن تغفرها لا سيَّما بعد التحالف الخليجي - الخليجي عن طريق تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981.

مع ذلك، لم يمنع هذا من تبادل بعد الزيارات الرسمية بين البلدين قبيل قطع العلاقات بينهما، حيث قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة لإيران في عام 1986، أعقبها في العام نفسه زيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي إلى السعودية<sup>(2)</sup>.

### (2) المرحلة الثانية (1989 - 2005):

عرفت هذه المرحلة بعض الانفراج، وتعتبر إلى غاية اليوم ربيع العلاقات الإيرانية - السعودية، كانت طوال فترة حكم الرئيسيين رفسنجاني وخاتمي وتمتد لأربع فترات رئاسية في إيران أي ست عشرة سنة. وتُسمى هذه الفترة مرحلة إعادة التكييف (الجمهورية الثانية)، امتازت أنَّ النُّخبة السياسية الإيرانية كان ترغب في التحول من الراديكالية إلى التوافق أو من الثورة إلى الدولة. تصادف هذا مع إقدام العراق على مغامرة في الكويت ما شكّل تهديدًا للتوازن الإقليمي والاستراتيجي في المنطقة، فحين قرر صدام حسين حليف الأمم بالنسبة للسعوديين غزو الكويت وتهديد المنظومة الوراثة الخليجية عام 1990، بحيث بات يقرب بين مصالح الرياض وطهران، حيث اتفق الطرفين ضمنيًا على أنَّ النظام الصدامي يشكّل تهديدًا عليها إذا قُدر له

(1) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب (القاهرة:

المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة، 2004)، ص ص 218 - 219.

(2) سركيس ابو زيد، المرجع السابق، ص ص 86 - 87.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

النجاح في مبتغاه، انعكس هذا التوافق على طبيعة العلاقات حيث بدأت تتغير نحو الأحسن لا سيّما أنّ موقف إيران من الغزو العراقي كان إيجابياً فلم تقف إلى جانب العراق والتزمت الحياد.

وعليه، كان التوازن الاستراتيجي في المنطقة في هذه المرحلة مهماً جداً ومؤثراً في تحسن العلاقات الإيرانية - السعودية. إضافة إلى هذا ساعدت الكثير من العوامل على تحسن العلاقة بين البلدين، منها المتعلقة بالثّبة الحاكمة في كلتا البلدين، ومنها ما هو مرتبط بالمناخ الدولي والإقليمي، ومنها ما هو مرتبط بالشأن الداخلي، فعلى مستوى الثّبة الحاكمة عرفت هذه الفترة (1989 - 2005) وصول علي خامنئي إلى منصب مُرشد الثورة بعد وفاة زعيم الثورة الخميني وبقائه على هرم السلطة طوال هذه الفترة، في حين كان هناك تغيير على مستوى الرئاسة ومجلس الشورى، أين وصول اثنين من السياسيين الإيرانيين ذوي التوجه البراغماتي إلى رئاسة الجمهورية، كما سيطر الجناح الإصلاحية والمعتدل على مجلس الشورى الإيراني. أمّا، المملكة فعرفت ملكاً واحداً، هو الملك فهد مع تدخل لولي العهد عبد الله بشكل قوي بعد مرض الملك.

ويربط الكثير من الباحثين التطور الإيجابي الحاصل في هذه الفترة بشخصية الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني، الذي يعتبر أحد أهم المُساندين لإقامة علاقات قوية مع المملكة، إذ يرى أنّ علاقة طبيعية مع الرياض من شأنها أن تلعب دوراً في تخفيف الضغوط الغربية على إيران لا سيّما في موضوع أيّ حظر قادم على قطاع النّفط الإيراني<sup>(1)</sup>. جعل هذا الربط بين شخصية رفسنجاني والعلاقات الإيرانية - السعودية يتحول إلى فكرة يجرى ترديدها وتسويقها لدى طرفي العلاقة مفادها أنّ مفاتيح العلاقات الإيرانية - السعودية بيد رفسنجاني<sup>(2)</sup>.

يُعتبر هذا الرأي صحيح إلى حد ما، ففي أشهر فقط من تولي رفسنجاني رئاسة الجمهورية بدأت بوادر التقارب بين الطرفين، حيث عقدت إيران مؤتمراً دولياً في نوفمبر من سنة 1989، بعنوان: «الخليج الفارسي» وكانت أبرز توصياته دعوة دول لمجلس التعاون إلى التضامن والتعايش السلمي معاً، ومما زاد التقارب موقف إيران (الحياد) تجاه الغزو العراقي للكويت، كما حثّ رفسنجاني الإيرانيين على التخلي عن بعض قصر النظر الذي كان يُميّز بعض الثوريين، وفي

(1) محجوب الزوبري، "العلاقات الإيرانية - السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، مركز الجزيرة للدراسات،

09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2KVWNlX>>

(2) فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية... حدود التنافس والصراع"، مجلة رؤية تركية، السنة 5، العدد 2 (صيف 2016)، ص 118.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

نفس الوقت قام بتشكيل حكومته مع التكنوقراط بدلاً من الإيديولوجيين ما ساعد على عمل إيران كدولة عادية لها مصالح يجب مراعاتها. وقد تجسد هذا التحسن في العلاقة من خلال مع عودة الحُجاج الإيرانيين (عام 1991) إلى أداء الفريضة الإسلامية الخامسة بعد ثلاثة سنوات من المقاطعة، ليتم بعدها بعث العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. وفي العام ذاته التقى الرئيس الإيراني بالملك فهد في الرياض وقام سعود الفيصل وزير الخارجية بزيارة طهران<sup>(1)</sup>.

كما أنّ الوضع الكارثي الذي عرفته إيران بعد الحرب مع العراق جعلها تفتتح بأنّ الأسلوب الهجومي الذي كانت تنتهجه له نتائج وعواقب وخيمة على الدولة والنظام، ألزمتها هذا أن تتصرف للشأن الداخلي وتعيد بناء ما أفسدته الحرب، وهذا لن يتأتى إلا بعلاقات جوارية هادئة وطبيعية، تحديداً مع إمبراطور النفط، فعلاقات جيّد مع الرياض ستمكن إيران من استعادة عافيتها النفطية التي تحتاجها في إعادة الإعمار. لهذا، بدأت بحملة تودد تجاه السعودية كان أولها موقفها من غزو الكويت.

ويبدو أنّ الشيخ الرئيس قد نجح في مهمته التي كانت تهدف إلى نسج علاقات طبيعية مع الرياض، مثلما نجح قبلها في إقناع الخميني بقبول إيقاف الحرب مع العراق، على الرغم مما أحدثه تفجير أبراج الخبر في السعودية سنة 1996 من حساسية في العلاقات بين البلدين، حيث أفضت التحقيقات الأمريكية إلى تورط طهران بصفة غير مباشرة في هذه العملية من خلال دعمها لما كان يُسمى بـ: **حزب الله الحجاز**، إلا أن السعودية هذه المرة لم تتهم إيران رسمياً، بل أنّها قاومت ضغوطات أمريكية لتوجيه اتهامات رسمية لها<sup>(2)</sup>.

واستمر الطرفان في تبادل الزيارات السياسية بين المسؤولين على أعلى مستوى، أهمها كانت عام 1997 حين قام ميكيافلي السياسة الإيرانية (رفسنجاني) — في آخر عهده الرئاسية — بزيارة دولة إلى الرياض. وفي مقابل الدور الإيجابي الذي قام به رفسنجاني ساعد دور ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله في السياسة الخارجية في دعم هذا المسعى، فعكس الملك فهد لم يكن ولي العهد مُتماشياً كلياً مع السياسة الأمريكية ما ساعد على تحسن العلاقات. وقبل

(1) علي محمد حسين العامري، "العلاقات الإيرانية - السعودية للفترة ما بين 1997 - 2008"، مركز المستنصرية للدراسات العربيّة والدولية، الاصدار: 30 (2010)، ص 101.

(2) "بعد 19 عامًا.. مهندس تفجيرات #الخبر بقبضة الأمن السعودي"، العربيّة. نت، 26 أغسطس 2015، شوهد

في 06 مارس 2016، في: <<http://ara.tv/bu5kk>>

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

نهاية فترة الشيخ الرئيس بسنة واحدة (1996) اجتمع كل من وزير الدفاع الإيرانية والسعودي أكثر من مرة، كما زارت سفن حربية إيرانية ميناء جدة السعودي الاستراتيجي على البحر الأحمر<sup>(1)</sup>، ليتم تتويج كل هذه الزيارات باتفاقية أمنية عام 2000، في عهد الرئيس محمد خاتمي.

حقيقةً كان فوز المرشح الإصلاحي محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة الإيرانية عام 1997 غير متوقع. بيداً أنّ نهجه حظي بالترحيب على نطاق واسع سواءً في المنطقة أو على الصعيد الدولي. وتوصف فترة الرئيس خاتمي (1997 - 2005) بأنها الأكثر اعتدالاً في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وهي انعكاس لمقاربة صاحبها المنفتحة والمعتدلة وغير المُجابهة. حيث استمر صاحب مقاربة حوار الحضارات في السياسة البراغماتية التي رسمها سلفه، واستضاف خلال ستة أشهر فقط من توليه الرئاسة (العهد الأولي) قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، استغلها كما ينبغي في فك العُزلة الإقليمية والدولية عن بلاده.

كما ذهب فيها نحو إصلاح علاقات بلاده مع الوطن العربيّ وعلى توثيق علاقاتها مع السعودية، ولقد ترأس الأمير عبد الله ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور هذا المؤتمر. وعبر سفير السعودية في طهران آنذاك عاصم بن أحمد السموسي عن التوجه الإيجابي الذي ساد العلاقة بين البلدين، حيث قال: "إنّ العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية [...] وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي [...] يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر [...]".<sup>(2)</sup>

وعليه، كان لوصول التيار الإصلاحي للسلطة في إيران أثر حسن على سير العلاقات التي تربط طهران بالعواصم الخليجية، وفي مقدمتها الرياض، حيث عرفت العلاقة مع هذه الأخيرة تطورات إيجابية وانفتاحاً غير مسبوق سواءً على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني<sup>(3)</sup>. هذا العنوان للعلاقة الطيبة التي وصل إليها البلدان دفع الباحثة المصرية مسعد بأنّ تقول: "أنّ علاقات إيران بالسعودية في هذه الفترة تعتبر الأهم في علاقات إيران الخارجية، حيث

(1) أنوش احتشامى، "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية"، مجلة المستقبل العربيّ، المجلد 23، العدد 258 (2000)، ص 184.

(2) مخلص مبيضين، المرجع السابق، ص 348 - 349.

(3) محمد بدري عيد، "العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 08 أكتوبر

2015، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2KSfHJY>>

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

وقعت الدولتان على اتفاق تعاون لمدة 5 سنوات عام 1998، كما انتقل التعاون من المستوى الرسمي بين البلدين إلى المستوى غير الرسمي، حيث وقعت أيضًا مؤسسة المستضعفين الإيرانية المشهورة مع مؤسسة الفائرين السعودية اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 15 مليون دولار آنذاك. وفي سنة 1997 تقدم وزير خارجية إيران كمال خرازي والقائد العام لقوات الحرس الثوري محسن رضائي وقائد السلاح الجوي النظامي عباس محتج، بجملة مقترحات تتعلق بإطار يجمع إيران والدول الخليجية سواءً عن طريق ترتيبات أمنية أو معاهدة دفاع، أو مجرد مناورات عسكرية مشتركة<sup>(1)</sup>.

ومما ساعد على تحسن العلاقات في هذه المرحلة مرور العلاقات السعودية - الأمريكية والعلاقات الإيرانية - الأمريكية بحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، نتيجة للحرب الأمريكية على الإرهاب الإسلامي. هذا الأخير الذي كانت السعودية أول المتهمين - ولو بشكل غير مباشر - فيه، تزامن هذا أيضًا مع تصنيف إيران من قبل الإدارة الأمريكية كمحور للشر مما دفع أكبر دولتين إسلاميتين في منطقة الخليج (إيران والسعودية) إلى التقارب فيما بينهما، لا سيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، أين كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقًا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدره جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الأثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبرها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام وإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية<sup>(2)</sup>.

ومنذ انتخاب الرئيس الإيراني خاتمي أضحت طهران مزارًا لكبار المسؤولين السعوديين، فقد زارها عبد الله ولي العهد السعودي أثناء قمة المؤتمر الإسلامي عام 1997، وتعد هذه أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية. وفي عام 1998 زارها كل من سعود الفيصل وزير الخارجية ووفد من مجلس الشورى السعودي. وفي عام 1999 زارها الأمير سلطان وزير الدفاع بحيث التقى خلالها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي. وفي المقابل، قام الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض، أين قام سنة 1998 رئيس مجمع تشخيص مصلحة رفسنجاني بزيارة على رأس وفد كبير ضم كلا من كمال خرازي وزير الخارجية وعبد الله نوري وزير

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنّع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 18، 32، 31.

(2) مخلص مبيضين، المرجع السابق، ص 350 - 351.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

الداخلية. وفي عام 1999 قام الرئيس محمد خاتمي بجولة عربية شملت كلا من سورية والسعودية وقطر<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2003 شهدت المنطقة حرب الخليج الثالثة. والحقيقة، أن كل من السعودية وإيران كانتا على توافق على ضرورة تقادي هذه الحرب وإن اختلفت الأسباب في هذا، فمن وجهة النظر السعودية طالما مثل نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين سداً منيعاً أمام المخططات والأطماع الإيرانية في المنطقة برمتها<sup>(2)</sup>، بينما لم تكن ترغب إيران في وجود قوات أمريكية على حدودها الغربية مقابلة لتلك المرابط على شرقها في أفغانستان. وعلى الرغم من النتائج الوخيمة التي أفرزها الغزو الأمريكي للعراق على العلاقات الإيرانية - السعودية إلا أنها لم تظهر بشكل مباشر حيث استمر العلاقات الودية بين البلدين، ففي عام 2004 وقعت طهران عدة اتفاقيات للتعاون والتقارب الأمني في مكافحة المخدرات والإرهاب والتسلل والانتربول مع السعودية، الكويت، وقطر<sup>(3)</sup>، لكن هذه العلاقة ما لبثت أن بدأت تتوتر وتدخل حالة من اللاتوافق بعد رحيل الرئيس خاتمي والإصلاحيين.

### 3) المرحلة الثالثة (2005 - إلى غاية الآن):

بدأت هذه المرحلة بصعود أحمددي نجاد لسدة الرئاسة — تقريباً منذ عام 2005 — إلى غاية كتابة هذه الأسطر (حتى نجاح الرئيس روحاني في انتخابات الرئاسة عام 2017)، وهي أسوء مرحلة أعتقد للعلاقة بين البلدين رغم حالة التفاوض التي صاحبت انتخاب روحاني لرئاسة الجمهورية، والذي جعل الكثير من المُحللين يسترجعون مرحلة أستاذه رفسنجاني خصوصاً أنهما يتقسمان نفس الخط السياسي البراغماتي، والذي يسعى لتحسين علاقات إيران مع العالم وفك عزلتها السياسية والاقتصادية، غير أن التاريخ هنا لا يُعيد نفسها.

وتنتهي هذه المرحلة إلى غاية تحسن الأوضاع بمعنى إحداث قطيعة مع حالة التوتر القائمة، والتي يبدو أنها ستستمر لفترة ليست بالقصيرة. فقد كان انتخاب أحمددي نجاد المحافظ

(1) مخذ مبينين، المرجع السابق، ص ص 361 - 362.

(2) التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الثاني، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، يونيو 2017)، ص 123.

(3) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، المرجع السابق، ص 70.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

الأصولي أول خطوة في إعادة إيران إلى عهدها القديم، حيث تذكرنا خطاباته الجماهيرية بتلك النبذة الشعبوية التي سادت الأيام الأولى للثورة الإسلامية، والتي غلب عليها المشاكسة والحماس الثوريين وكذا التهجم على الغير.

وحسب غلام علي رجائي، مستشار رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام السابق، فإن رفسنجاني أكد قائلاً له: "[...] لقد عدت من السعودية بيد مليئة، ولكن أحمدى نجاد تخلى عن كافة الاتفاقات [...]"<sup>(1)</sup>. والحقيقة، أن نجاد لا يُعد السبب الوحيد في توتر العلاقات بين البلدين رغم أن شخصيته المُعادية للغرب والأمريكان تلعب دوراً مهماً في تفسير هذا التوتر، فتاريخه كأحد الأفراد الذين شاركوا في عملية اختطاف الرهائن الأمريكيين عقب الثورة واتهامه من طرف أمريكا بامتلاكه ماضي في الاغتيالات السياسية جعل الإدارة الأمريكية تعتبر إيران محوراً للشر في العالم وتشدّد العقوبات الدولية عليها وعلى برنامجها النووي إلا أن الطرف الإقليمي والدولي الذي وجدت إيران نفسها فيه يُعد العامل الأكثر تفسيراً لتنامي نزعة الهيمنة في سياستها الإقليمية، فعلى إثر أحداث مناهن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط نظامين كان يقضان مضجع إيران ويقلفانها على الدوام، وبسقوطها شرقاً وغرباً ثم جلاء القوات الأمريكية من هذين البلدين تحررت إيران من الطوق بشكل يسمح لها أن تلعب دوراً أكبر في المنطقة.

فبخروج العراق من اللعبة السياسية الإقليمية عام 2003، وهو العام ذاته الذي كشفت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عن محاولات إيران لتخصيب اليورانيوم، أصبحت المملكة الدولة الوحيدة في الخليج التي تمتلك الإمكانيات اللازمة لتحدي ومجابهة الجمهورية الإسلامية. فالصدام بين البلدين على هذا الأساس يُعد حتمية، فقد غاب الطرف الثالث الذي كان يوازن بل أصبح احتمال قيام نظام شيعي موالٍ لإيران في العراق أكبر لا سيما وقد تزامن هذا الوضع مع إعلان الولايات الأمريكية نيتها في الانسحاب من المنطقة. وهذا ما يؤكد تقرير أصدرته مؤسسة راند (RAND Corporation) الأمريكية تحت عنوان: العلاقات الإيرانية -

(1) مسعود الزاهد، "رفسنجاني قبل رحيله: نجاد نكث اتفاقنا مع السعودية"، العربية. نت، 25 يناير 2017، شوهذ في 03 سبتمبر 2017، في: <<http://ara.tv/m7zet>>

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

السعودية منذ سقوط صدام: التنافس والتعاون وانعكاسات ذلك على السياسة الأمريكية، حيث دأبت إيران إلى استغلال الوجود الأمريكي في العراق بتعزيز حضورها السياسي فيه<sup>(1)</sup>.

ولعل أهم ما يُمكن استخلاصه من هذه المرحلة يكمن في أنّ عامل النُخبة السياسية الحاكمة يبقى ثانويًا وغير كافي مقارنة بالظرف الإقليمي والدولي في تحسين أو توتر العلاقات، خصوصًا في دولة مثل إيران لا يُعرف فيها بالتحديد من يصنّع القرار، فحتّى الرئيس الأصولي نجاد كان يبدو في أيامه الأولى أنّهُ سيواصل نهج سلفه حيث صرح في أوّل مؤتمر صحفي له أنّ بلاده ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربيّة وتحديدًا مع السعودية والعراق بعد استئناف العلاقات العراقية - الإيرانية الكاملة عام 2004، مُعلنًا استمرار سياسة التقارب مع الدول العربيّة الخليجية. وكرد فعل على هذا الموقف أعرب الملك فهد في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران متمنيًا له التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة.

وكان قد أعلن رئيس تشخيص مصلحة النظام آنذاك لدى استقباله السفير السعودي في طهران (12 يوليو 2005)، أنّ توسيع العلاقات بين إيران والسعودية يخدم مصالح المنطقة والعالم وطالب بضرورة إقامة تعاون وثيق بين البلدين. وقال رفسنجاني: "يجب على الدولتين أن يضطلعوا بدور مهم في حفظ الأمن واستمرار التعاون على المستويات جميعها". ورد السفير السعودي ناصر بن أحمد البريك، عليه قائلًا: "إنّ المسؤولين السعوديين حريصون على تعزيز العلاقات بين البلدين، وهم يرون أن العلاقات الإيجابية بين البلدين تخدم العالم الإسلامي"<sup>(2)</sup>. وفي يونيو عام 2006، قام سعود الفيصل بزيارة مهمة لطهران صرح فيها: "أن الأعداء يعلمون جيدًا أن الوحدة في العالم الإسلامي، خاصة بين إيران والسعودية لها تأثير على تسوية وحل مشكلات هذا العالم". في حين وصف الرئيس الإيراني العلاقات الإيرانية - السعودية بأنها ممتازة وأخوية ومستدامة<sup>(3)</sup>. لتتوج هذه المساعي بقيام نجاد بزيارة دولة إلى المملكة في عام 2007.

(1) محمد سالم الكواز، "العلاقات السعودية - الإيرانية (2005 - 2010) دراسة سياسية تاريخية"، مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد 3 (2013)، ص 80.

(2) مخلد مبيضين، المرجع السابق، ص 352 - 353.

(3) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 561 - 562.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

كما كان رد إيران إيجابياً تجاه الصفقة العسكرية التي عقدها السعودية ودول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة عام 2007، والمقدر قيمتها بـ: عشرين مليار دولار، فقد جاء على لسان وزير الدفاع آنذاك مصطفى محمد نجار: " [...] أن مشتريات الدول العربية الخليجية المجاورة لإيران من السلاح لا تثير قلق الجمهورية الإسلاميّة"<sup>(1)</sup>. وقام نجاد في نفس العام بزيارة لقطر وشارك في قمة مجلس التعاون الخليجي الثامن والعشرون (قمة الدوحة)، بتاريخ 03 ديسمبر 2007، ألقى فيها خطاباً دعا فيه إلى إنشاء منظمة للتعاون الأمني الخليجي تسهر على حل مشاكله دون تدخل أجنبي. وتفاعلت إيران كذلك إيجابياً مع اتفاق مكة (08 فبراير 2007) الذي ترعاه السعودية من أجل الصلح بين حركة فتح وحماس الفلسطينية، والذي أسفر في نتائجه الأولية توصل الفصيلان الفلسطينيان لصيغة مشتركة لإنهاء القتال الداخلي<sup>(2)</sup>. كما لبي أحمد نجاد دعوة الملك عبد الله للحج، وتم توقيع اتفاقية أمنية واقتصادية بين إيران من جهة، والسعودية، الكويت، سلطنة عمان من جهة ثانية<sup>(3)</sup>.

لكن جرت الرياح في النهاية بما لا تشتهي السعودية وإيران، فقد ساءت العلاقة بين البلدين إلى درجة غير مسبوقة وزادت القضايا الخلافية على ما كانت عليه، لا سيما بعدما ألقى الربيع العربي عام 2011، بظله على العلاقات الإيرانية - السعودية، وجعلها تدخل مجدداً في دوامة أخرى من التوتر والجفاء الشديدين. ومما زاد من حالة التوتر بين البلدين محاولة اغتيال السفير السعودي آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية عادل الجبير في أكتوبر 2011، حيث أشارت التحقيقات الأمريكية إلى ضلوع إيران في ذلك. وتم القبض المواطن الأمريكي من أصول إيرانية منصور اربابسيار، الذي أدين بهذا الفعل وتم الحكم عليه بالسجن. ورغم أن إيران نفت هذا واعتبرته مؤامرة أمريكية الهدف من وراء تشويه صورتها وعزلها غير أن ثقل الخلافات كان أقوى لا سيما بعد سيطرة المتشددين على المشهد السياسي الإيراني حيث دخلت جمهورية إيران مرحلة نوعية جديدة في تاريخها.

(1) طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009)، ص 66.

(2) سيد حسين موسوي، "التعاون الإقليمي: إيران والسعودية نموذجاً"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 125 (2007)، ص 4.

(3) طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل، المرجع السابق، ص 67 - 81.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

فقد أسفرت تاسع انتخابات رئاسية من عمر النظام الإسلامي عن فوز المرشح المتشدد نجاد، بيد أن الأمر هنا لن يتوقف عند تاريخية اللحظة التي فاز بها مرشح مغمور ضد أحد رموز النظام بل أنها تكتسي أبعاد أخرى بسبب الانقلاب الذي أحدثته هذه النتيجة في التوازنات السياسية بين جناحي النظام الإيراني أي المحافظين والإصلاحيين، إذ أن التيار المحافظ الراديكالي هيمن في سابقة على كافة دواليب السلطة ومؤسسات الدولة، حتى أن البعض وصف هذه الانتخابات بالفصل الأخير في مسلسل خروج التيار الإصلاحي من اللعبة السياسية، هذا الخلل على مستوى التوازنات انعكس على مستوى سياسة إيران الخارجية.

لقد ساد اعتقاد أن كل المشاكل بين إيران والسعودية سببها التيار المحافظ الأصولي في إيران، الذي كان أحمددي نجاد ينتمي إليه، وتوقع المراقبون أن رئيس إيراني معتدل على غرار رفسنجاني أو خاتمي ممكن أن يحل المشكل. تحقق هذا الشرط، فقد خلف نجاد المنتهية ولايته الرئاسية الثانية أحد تلامذة رفسنجاني في السياسة لكن بدل من أن تتحسن العلاقة بين الغريمين كما كان متوقعًا تعقدت أكثر وزادت حرارة التوتر. فمع مجيء قيصر المفاوضات حسن روحاني رئيسًا جديدًا للجمهورية عام 2013 عادت التوقعات المتفائلة بعلاقات جيدة بين إيران والسعودية، والتي كانت حكومة بارث الرجل على هذا الصعيد يوم إدارته المفاوضات مع السعودية في فترة رئاسة رفسنجاني، فانتخاب روحاني كما اعتقد البعض ومنهم النخبة الحاكمة السعودية آنذاك، قد يفتح الباب أمام العودة للسير على خطى رفسنجاني وخاتمي<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس، بادر الملك عبد الله ببعث رسالة تهنئة إلى الرئيس روحاني بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية، كما وصف الرئيس الإيراني في حديث له عام 2013 المملكة بشقيقة وصديقة لإيران في المنطقة، مؤكدًا مشاطرته رغبة الملك عبد الله في إزالة التوترات بين البلدين تحقيقًا للمصالح المشتركة ومصالحة العالم الإسلامي على حد تعبيره<sup>(2)</sup>. ومن أوائل التغييرات التي قام بها روحاني كانت تعيين علي شمخاني رئيسًا لمجلس الأمن القومي الإيراني في رسالة تطمينيه إلى أقاربه عرب الخليج وتكرار تجربة محمد خاتمي، الذي عين شمخاني وزيرًا للدفاع في حكومته

(1) "غريغوري غوس: التقارب السعودي - الإيراني.. حوافز وعواقب"، الخليج الجديد، 27 مايو 2014، شوهد في

06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2NXh6g5>>

(2) سعود الزاهد، "روحاني: السعودية شقيقة وصديقة لإيران في المنطقة"، العربية.نت، 19 سبتمبر 2013،

شوهد في 06 مارس 2016، في: <<https://bit.ly/2tO4MGG>>

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

وتم بحضوره هذا الأخير التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية عام 2001، وقد حاز شمخاني على وسام الشرف الأعلى (وشاح الملك عبد العزيز) من المملكة تقديراً لمجهوداته في التقريب بين البلدين<sup>(1)</sup>.

لكن في نهاية المطاف لم تتحقق آمال إقامة علاقات طبيعية بين الرياض وطهران، حيث يمكن القول إن حملة التودد التي كانت تهدف لخفض حدة التوترات بين طهران والرياض منذ انتخاب الرئيس البراغماتي لم تُؤتي أكلها، كما أنّ تصريحات روحاني ووعوده بتحسين العلاقات مع دول الجوار على جميع المستويات أولوية، ومنها السعودية لم تعكس لحد الساعة تحولاً جوهرياً في الإطلاق في السياسة الإيرانية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية محل الخلاف بين للسعودية وإيران<sup>(2)</sup>. وعلى الرغم من قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارة الرياض من أجل تقديم واجب العزاء إثر وفاة العاهل السعودي الملك عبد الله، إلا أنّ الأمور لم تتجح هذه المرة في إذابة الجليد، فالقضايا الخلافية أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل.

وكان لوصول قيادة جديدة على رأس السعودية هي الأخرى أثر واضح في عدم التوافق، حيث أخذت الأمور منحى آخر أكثر حُطورةً ومُجازفةً من طرف السعوديين، وهي التي اعتادت دائماً سياسة الدفاع وعدم المُجازفة. فقد شهدت السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان — كما يُجمع أغلب المُراقبين — تحولاً جذرياً من الدفاع إلى الهجوم، إذ يبدو أنّ السعوديين أصبحوا يعملون بقاعدة أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم، حتى أصبحت المملكة لا تردّد في ضرب أيّ تهديد تعتقد أنّه يوجهها، فتدخلت عسكرياً في البحرين وبعد ذلك في اليمن، كما لم تتوانى أيضاً في إعدام نمر النمر مع 46 مداناً بالانتماء لـ للتنظيمات الإرهابية. إعداماتٌ كانت لها رمزية كبيرة من حيث التوقيت الذي طبقت فيه، ومن حيث النتائج أيضاً كما سنرى.

واستناداً على عقيد سلمان (The Salman Doctrine) الجديدة لم تتوان السعودية في مُحاصرة قطر (يونيو 2017) بعدما حاولت التغريد خارج السرب الخليجي المعادي لإيران، بل أنّ التهديد وصل إلى إمكانية ضربة عسكرية ضدها. هذه العقيدة السياسية الجديدة لم تعرف السعودية

<sup>(1)</sup> فرح الزمان أبو شعير، "إيران والسعودية: إرث من الخلاف، والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 22 يناير 2014، ص 6.

<sup>(2)</sup> التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الثاني، المرجع السابق، ص 124.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

مثلها طول تاريخها، حيث يقول الإعلامي السعودي جمال خاشقجي في هذا الصدد: "أنّ الرياض أهملت مسؤوليتها في الشرق الأوسط لفترة طويلة جدًا، وكل ما قمنا به تقديم شكاوى عندما يحدث خلل ما في المنطقة، وحتى بعد اندلاع الربيع العربي كنا نظن أن شخصًا آخر سيعيد النظام القديم بالنسبة لنا، لكنه بعد أن قررت الولايات المتحدة أن تنسحب من المنطقة، بالإضافة إلى المشاكل التي تتسبب فيها إيران من لبنان إلى البحرين، ومن سوريا إلى اليمن، أصبح الأمر يتطلب تدخلنا أو بعبارة أصبحت المنطقة في حاجة إلى قوة إقليمية جديدة للحفاظ على النظام"<sup>(1)</sup>.

وبالعودة إلى الإعدامات السعودية فكما كان مُتوقعًا كان لإعدام نمر باقر نمر رد فعل قوي في داخل إيران، خصوصًا أنّ الشارع الإيراني كان في حالة غليان قبلها نتيجة حادثة تدافع الحجاج في منى المشار إليها سابقًا، حيث تعرضت سفارة المملكة في طهران وقنصليتها بمدينة مشهد إلى الاعتداء وإضرار النار فيهما من طرف بعض المتظاهرين احتجاجًا على إعدام رجل الدين الشيعي. حصلت إثرها أزمة بين البلدين أقدمت الرياض فيها على قطع العلاقات الدبلوماسية لثالث مرة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وهذا في 03 يناير 2016. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تبادر فيها السعودية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران في المرتين السابقين (1943، 1987) كانت إيران هي التي أقدمت على هذه الخطوة.

أمّا، في عام 2017 فقد أشار تقرير عن الحالة الإيرانية الصادر عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية أنّ العلاقات الإيرانية - السعودية لم تكن على وتيرة واحدة، ففي حين تنخفض درجة التوتر تجاه بعض المسائل الخلافية في الإقليم، ترتفع في أحيانًا كثيرة تجاه ذات القضايا لارتباط ذلك بالتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على العلاقات السعودية - الإيرانية<sup>(2)</sup>. وهكذا، تبقى العلاقات الإيرانية - السعودية معلقة إلى حين، عنوانها الرئيسي الشك وعدم الثقة ويعتريها جو مُكهرب بالتوتر والصراع، وليس من الغريب أن يزيد التطاحن والشقاق مستقبلاً، فالمؤشرات الحالية لا تدل على أنّ الجو سيكون ربيعياً بل العكس. ولعل أول هذه المؤشرات الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي يبدو من خلال تصريحاته غير مُتحمس للمهادنة مع الجمهورية الإسلامية، فهو منذ حملته الانتخابية مازال يهدد بمراجعة الاتفاق النووي مع إيران وفرض العقوبات عليها.

(1) Bernhard Zand , "The New Kingdom Saudi Arabia's Contradictory Transformation", *Spiegel Online*, 19/01/2015, accessed on 27/10/2016, at: < <https://bit.ly/1J9KwIO>>

(2) تقرير الحالة الإيرانية (أفريل 2017)، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017)، ص 41.

## الفصل الأول:

### العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب (لمحة تاريخية)

---

أمّا القيادة السعودية الجديدة، فالواضح لحد الساعة أنّها متماشية على طول الخط مع أطروحات الرئيس الأمريكي وتسعى إلى تمتين هذا التحالف. لا سيّما أنّ المملكة في ظل العقيدة الجديدة القائمة على إعادة صياغة الدور السعودي إقليمياً مندفعاً بحماس الشباب. فلا يخفى على أحد أنّ الشاب محمد بن سلمان هو عراب هذه العقيدة الهجومية، وباعتباره ولياً للعهد يُعد الرقم واحد لخلافة الملك العجوز. خلاصة القول، إنّ مؤشرات كثيرة تجعل منا متشائمين من الحالة التي سوف تؤول إليها العلاقة بين الرياض وطهران.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يُعد هذا الفصل محاولةً لرصد ودراسة أسباب الصراع الإيراني - السعودي تبعًا للفرضيات التي جاءت ضمن هذه الدراسة، والتي نعتقد أنَّها الأقرب إلى تفسير وفهم هذا الصراع، وقد حاولنا في هذا الإطار دراسة كل فرضية على حدة من خلال إدراجها في مطلب خاص بها بعدما قمنا بتصنيف الفرضيات ضمن مبحثين: الأول، يتضمن الأسباب الرئيسية للصراع الإيراني - السعودي. أمَّا المبحث الثاني، فيضم الأسباب الفرعية للصراع الإيراني - السعودي، والتي رغم أهميتها غير أنَّها ما هي سوى أبعاد وانعكاسات للأسباب الرئيسية، فمثلًا يُعتبر البرنامج النووي الإيراني على الرغم من أهميته والصدى الذي يلقيه كأحد أسباب تفاقم الصراع بيدَ أنَّه لا يُمكن أن يخرج عن نطاق خوف الرياض من الهيمنة الإيرانية على المنطقة ما يعني إحداث خلل في توازن القوى، الأمر غير المقبول بتاتًا من الجانب السعودي، نفس الشيء ينطبق على أحداث الربيع العربي.

### المبحث الأول:

#### الأسباب الرئيسية للصراع الإيراني - السعودي

#### المطلب الأول: الصراع الإيديولوجي بين الوهابية والاثنا عشرية (الخمينية)

يُعتبر تفسير الصراع على أساس إيديولوجي أحد أكثر المداخل النظرية شيوعًا لفهم الصراعات الدولية، إذ يُركز بشكل أساسي على المُتغيّر الإيديولوجي. والحقيقة، أنَّ هذا التفسير يعود بجذوره الحديثة للنظرية والفكر الماركسيين المبنين أساسًا على الصراع الطبقي كحتمية تاريخية، ذلك أنَّ التاريخ البشري ما هو سوى تاريخ للصراع بين الطبقات الاجتماعية كما يقول كارل ماركس (Karl Marx). ومع قيام الاتحاد السوفيتي تم إحياء هذه الإيديولوجية القائمة على

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

التصادم بحيث أنّ التناقضات الإيديولوجية بين القوى الدولية في المجتمع الدولي تُمثل الحقيقة الأساسية التي تتبع منها وتدور في فلكها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ حدوث الصراع الدولي — طبقاً لهذا المدخل — يترتب على التناقض في الرؤى الإيديولوجية والنتائج المرتبطة به التي تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إنّ الأمر يصبح أكثر صعوبةً عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الإيديولوجي وضعاً خاصاً على الصراع يزيد من تعقيد، فيصعب بالتالي على طرفيه — أو أطرافه — التوصل إلى حلول مرضية لكليهما (1). والحال، أنّ التفسير الإيديولوجي دونه عدة مشاكل لعل أبرزها الخلل القائم في مفهوم الإيديولوجية في حد ذاتها بحيث تُعد كلمة إيديولوجيا كما يُشير عبد الله العروي دخيلة على جميع اللغات الحية وتعني لغوياً في أصلها الفرنسي علم الأفكار، لكنّها لم تحتفظ بالمعنى اللغوي إذ استعارها الألمان وضمنوها معنى آخر، ثم رجعت إلى الفرنسية فأصبحت دخيلة حتّى على لغتها الأصلية. وعلى هذا الأساس، ليس من الغريب أن يعجز الكتاب العرب عن ترجمتها أو استيعاب معناها بشكل مرضي، حيث أنّ العبارات التي تقابلها على غرار منظومة فكرية، أو عقيدة، أو ذهنية،... إلخ تشير في الحقيقة إلى معنى واحد من بين معانيها (2).

وقد ظهرت كلمة إيديولوجيا (Idéologie) أوّل مرة عام 1796م مع الفيلسوف الفرنسي أنطوان ديستو دو تراسي (Antoine Destutt de Tracy) رائد الوضعية ووريث المدرسة الحسية (Sensualisme) ل: إيتين بونوت دي كوندياك (Étienne Bonnot de Condillac). وقد كان دو تراسي أوّل من صاغ كلمة إيديولوجيا لتسمية عملية تحليل الأفكار بصفاتها أشياءً بعيدة عن أيّ مدلول ميتافيزيقي، وكمرادف لعلم طبيعي للأفكار شبيه بعلم النبات وعلم الحيوان الطبيعيين، بهدف دراسة أصول هذه الأفكار وعلاقتها بطريقة تجريبية ومنطقية. وتتوفر الإيديولوجيا على شحنة انفعالية كبيرة تقرب الشقة FISSURE بينها وبين العاطفة الدنيوية، وعلى جهاز منطقي عقلي يعطيها مظهرًا علميًا وفلسفيًا، غير أنّها في الحقيقة ليست علمًا ولا فلسفةً ولا دينًا (3). كما تُحدد الإيديولوجية أو

(1) محمد نصر مهنا وخذون ناجي معروف، المرجع السابق، ص 12.

(2) عبد الله العروي، مفهوم الإيديولوجيا، ط 8 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 9.

(3) داريوش شايغان، ما الثورة الدنيوية؟ الحضارات التقليدية في مواجهة الحداثة، ترجمة: محمد الرحموني، (بيروت: دار الساقي، جنيف: مع المؤسسة العربية للتحديث الفكري، 2004)، ص ص 217، 225.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأدلوجة أفكار وأعمال الأفراد والجماعات بشكل خفي وغير واعي، ولكي يصل الباحث إلى رسم عالمها لابد له من تحليل وتأويل أعمال أولئك المعاصرين لها (1).

وإذا أسقطنا هذا الكلام على الصراع الإيراني - السعودي أي تفسير الصراع من مُنطلق إيديولوجي بحت، فإنّه، يتحتم علينا الرجوع بالذاكرة إلى الوراء قليلاً حتى يتسنى لنا رصد واستخلاص الإيديولوجية التي قام عليها النظامين السياسيين السعودي والإيراني؛ لا يتطلب الأمر الكثير من الجهد والتفكير حتى يتضح لنا أنّ كل من الوهابية - السعودية والاثنا عشرية - الخمينية هما الإيديولوجيتين اللتين شكلتا حجر الزاوية في المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعليه، يُشكّل كل من مُصطلح السلفية (الوهابية) والشيعية (الخمينية) البُعد الإيديولوجي والثقافي الأهم للصراع.

وتؤكد الحقيقة التاريخية أن الوهابية - السعودية والخمينية - الإيرانية لعبتا دوراً مهماً وأساسياً في ظهور الدولة (حالة العربية السعودية) أو النظام (حالة جمهورية إيران الإسلامية)، فالسعودية ككيان دولاتي كانت نتيجة للتحالف الواقع بين القوة العسكرية والمالية المُتمثلة في آل سعود والدعوة الوهابية، والجمهورية الإسلامية كانت نتيجة لثورة شعبية تزعمها آية الله روح الله الخميني (1902 - 1989)، صاحب أهم نظرية سياسية شيعية معاصرة في الحُكم. ومع اختلاف النظامين غير أنّ الدين أو الفكرة الدينية المُسيّسة أو المذهب يُعتبر أحد أهم دعائم النظام ومرتكزات قوته ومصادر شرعيته واستقراره، إضافة أنّه يُشكّل أحد قنوات التنقيف السياسي وتغذية الصراع الإيراني - السعودي، كما يُعد ووسيلة للنفوذ الخارجي أيضاً. لهذا السبب، من المناسب الرجوع بعض الشيء إلى أدبيات الفكر الوهابي والفكر الاثنا عشري بهدف التعرف عليهما، والأهم من هذا الوقوف على نظرة كل طرف إلى الآخر حتى نتمكن في النهاية من التحقق من الفرضية المطروحة ومن تم الخروج بإجابة عن إشكالية الدراسة.

وسنبداً بالوهابية ونقوم بسرد لمحة عامة عن هذا الفكر وخصائصه ثم ننتقل إلى الشيعية الخمينية، وأخيراً نظرة كل طرف إلى الآخر بالاستناد إلى آراء مفكريهم.

(1) عبد الله العروي، المرجع السابق، ص 11.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### الفرع الأول: عن الوهابية

ترتبط الوهابية (Wahhabism) أو الفكر الوهابي ارتباطاً وثيقاً بآل سعود والدولة التي أقاموها في الدرعية (نجد) ابتداءً من عام 1744م ما سُمي آنذاك بـ: إمارة الدرعية وإلى غاية الدولة السعودية الثالثة بقية الوهابية تُشكّل ركناً جوهرياً تستند عليه الدولة، حيث كانت السلفية كما حلوا لأنصارها تسميتها بمثابة الإيديولوجية والدعوة (كمفهوم خلدوني) التي استندوا عليها لقيام الدولة السعودية بدعوى محاربة البدع والضلالات وإقامة الإسلام الحق (إسلام السلف الصالح). واستناداً على هذا المنطق الوهابي - السعودي أُعتبر كل مخالف لهم مهرطقاً وكافراً وجب ومحاربه إلا أنه كان للشّيعَة والصُوفية على وجه التحديد كما تُوضح كتب التاريخ الحظ الأوفر من هذه الحرب.

استمر التحالف بين الوهابية وآل سعود حتى الوقت الحالي مرد ذلك يعود أنّ نجاح كليهما كان مرتبطاً بالآخر لا سيما أنّ دعوة محمد عبد الوهاب كانت دينية (عقيدة) خالصة، حيث ما كان بالإمكان أن تتجح وتُهيمن على المنطقة وتقيم إيديولوجية سياسية وكياناً سياسياً يُمثلانها دون القوة العسكرية والمالية (آل سعود) التي تستند عليها وتستفيد منها في تحقيق أهدافها الدينية، ونفس الحال ينطبق على عائلة آل سعود التي مكنتها الوهابية الثقافية من تجنيد أبناء القبائل دون امتلاكها للعصبية القبلية.

ويدرك القارئ لتاريخ الدولة السعودية في أطوارها الثلاثة أنّها كانت تقوم بشكل أساسي على الوهابية أكثر منها على آل سعود، ذلك أنّ محمد بن عبد الوهاب كما تُشير المصادر التاريخية كان أقوى شخصيّة في الدولة والحاكم الفعلي لها وإن لم يدعي ذلك، لا سيما وآل سعود لم يُكُونُوا يستندون إلى عصبية قبيلة أو وعاء قبليّ كبير يحتويهم ويمدهم بالشوكة على حد تعبير ابن خلدون. وعلى ذكر هذا الأخير لا يُعتبر التفسير الخلدوني لقيام الدولة أحسن التفسير في نشأة الدولة السعودية، ذلك أنّ التفسير الخلدوني يرفع من شأن القبيلة والعصبية بحيث تكون المُبتدأ والمُنتهى لأيّ عُمران حضري (Civilisation Sédentaire). في حين لم ترتكز الحالة السعودية على العصبية بشكل أساسي وإنما ارتكزت على الدعوة التي وحدت من خلالها القبائل البدوية التواقّة للغزو في حالة تشبه في بعض جوانبها قيام الدولة الإسلامية التي ارتكزت على الدعوة النبوية وليس على العصبية القبليّة والعشائرية.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وبالعودة للدعوة الوهابية فقد جاءت من الناحية الفكرية بالمنهج السلفي حسب اعتقاد المؤمنين بها، بهدف ما تعتبره تنقية لعقائد المسلمين والتخلص من العادات والممارسات التعبدية التي انتشرت في بلاد الإسلام وترى فيها الوهابية مخالفةً لجوهر الإسلام التوحيدي مثل: التوسل، والتبرك بالقبور وبالأولياء، والبدع بكافة أشكالها. ويصفها أتباعها بأنها دعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والرجوع إلى الإسلام الصافي وطريقة السلف الصالح في إتباع القرآن والسنة. فالوهابيون يعتقدون أنهم حملة لواء الحق الخالي من الشوائب والبدع الذي يجب على سائر المسلمين إتباعه. ويعتبر هذا التصور نقطة جوهرية لديهم تجعلهم يجدون تبريرات لكل سلوكياتهم وأفعالهم.

غير أن المفارقة تكمن أنهم يتقاطعون في هذه النقطة بالتحديد مع الشيعة، ذلك أن السلفية الشيعية لا تختلف في إطارها المرجعي العام عن السلفية السنية (الوهابية)، فكلهما تعلن التزام الكتاب والسنة لكن مع انضغاط قائمة السلف لدى السلفية الشيعية واقتصارها على أئمة آل البيت (1). هذه الزيادة على الإسلام من الطرفين جعلت الصراع ينتقل من اختلاف مذهبي وفقهي قديم إلى صراع إيديولوجي - سياسي على من يتزعم العالم الإسلامي بمعنى أيهما يجسد النموذج الحقيقي والحصري للإسلام والدولة الإسلامية. دفع هذا إيران أن ترى في السعودية منافسًا إيديولوجيًا لها ونفس الحالة تنطبق على السعودية مما يعني أن الصراع الإيديولوجي بين الوهابية والخمينية خرج عن نطاقه الديني والثقافي ليمتد إلى عالم السياسة والرغبة في الهيمنة على الإسلام، لا سيما أن النظامين السعودي والإيراني يشتركان في نقطة الادعاء بإسلامية نظاميهما.

أما أصول الفكر الوهابي، فقد اعتمد بشكل أساسي على أفكار مؤسسه محمد بن عبد الوهاب (1703م - 1791م)، وهو عالم دين سني (حنبلي) — من قبيلة بني تميم في منطقة نجد البدوية وبالتحديد في العيينة من وادي حنيفة وسط نجد — والقائد الديني واللاهوتي الأول للدولة السعودية الأولى، اشتهر بدعوته إلى رد الإسلام إلى شكله الأصلي مع التركيز على التوحيد والعقيدة. ومن أشهر مؤلفاته: كتاب التوحيد، كتاب الأصول الثلاثة، أصول الإيمان، الرد على الرافضة، ... وغيرها. وقد التقى محمد بن عبد الوهاب بعد خروجه — أو بالأصح طرده من طرف حليفه الأول عثمان بن معمر — من بلدته العيينة بأمر الدرعية محمد بن سعود آل مقرن واتفق الرجلان على إقامة الدولة الوهابية - السعودية عام 1744. وفي ذلك اليوم — كما يقول

(1) عبد الله البريدي، السلفية الشيعية والسنية بحث في تأثيرها على الاندماج الاجتماعي، (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص ص 36 - 37.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أمين الريحاني — عُقد العهد بين عقيدة المُصلح وسيادة الأمير أي بين المذهب والسيف<sup>(1)</sup>. ويؤكد المُستشرق الفرنسي لويس ألكسندر أوليفيه دو كورانسي ( Louis Alexander Olivier De Corancez ) أنّ التحالف الذي كان بين الرجلين يُعد من الأسباب الرئيسية لانتشار المذهب الوهابي في كامل الجزيرة العربيّة، حيث زاد الحركة قوة جعلتها تخرج من مهدها في أرض نجد وتؤسس لشعب وهوية جديدة تحت اسم الوهابيين<sup>(2)</sup>.

وترتكز الوهابية بشكل كبير وعلى إحياء فكر تقي الدين ابن تيمية (661 هـ - 728هـ/1263م - 1328م) وتلميذه ابن قيم الجوزية (691هـ - 751هـ/1292م - 1350م)، لا سيما في مجال العقيدة. أين تُعد كُتب ابن تيمية مرجعًا لا غنى عنها. ومن أهم المصادر التي يبني عليها الوهابيون فكرهم والتي تنصدر المكتبات الإلكترونية الوهابية نجد: **منهاج السنّة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية (09 مجلدات)** ل: ابن تيمية؛ **درء تعارض العقل والنقل** ل: ابن تيمية؛ **مجموع الفتاوى** ل: ابن تيمية، **طريق الهجرتين** ل: ابن قيم الجوزية؛ **كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد** ل: محمد بن عبد الوهاب؛ أمّا في مجال الفقه فقد اتبعت الوهابية مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

ومن الناحية التاريخية كان أتباع هذه المدرسة السابقون يُطلقون على أنفسهم اسم "المُوحدون" أو "المسلمون" في مقابل المُشركين، حيث أنّ جل كتاباتهم التاريخية تستعمل هذا الاسم، أمّا خصوصهم فكانوا يُطلقون عليهم اسم "الخوارج". في حين أنّ أتباع هذه المدرسة الحاليون يُفضلون استخدام اسم "السلفية" و"السلفيون". وقد شاع أيضًا استخدام اسم "الوهابيون" من الطرفين كاسم علم عليهم من باب أنّهم يُشكّلون تيارًا فكريًا مُميّزًا له تاريخه وخصائصه ومصنّفاته وشيوخه، وهو يختلف عن التيار العام للسلفية في كثير من الأمور<sup>(3)</sup>. بينما يرفض الوهابيون اسم وهابية ويُفضلون سلفية عليه، وهم يُبررون هذا الرفض من خلال الاستناد إلى عدة نقاط: أولها أنّ الوهاب اسم من أسماء الله الحسنى لا ينبغي أن يُنسب لغير الله. كما أنّ الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يبتدع مذهبًا جديدًا، ناهيك أنّ مُسمى الوهابية يُعود بالأساس إلى الحركة الخارجية الوهابية الإباضية التي تأسست في القرن الثاني الهجري في بلاد المغرب (وبالتحديد في مدينة تيارت

(1) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ط 1 (بيروت: المطبعة العلمية ليوسف، 1928)، ص 30.

(2) لويس دو كورانسي، الوهابيون تاريخ ما أهمله التاريخ، ترجمة: مجموعة من الباحثين (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2003)، ص 18.

(3) أحمد الكاتب، الفكر السياسي الوهابي قراءة تحليلية، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 10.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الجزائرية) على يد عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، كما أنَّ المُسمى منسوب لأب محمد بن عبد الوهاب، والأحرى أن تُسمى الحركة باسمه أي المُحمدية نسبة إليه لا لأبيه.

ويرى الباحث رياض الصيداوي أنَّ الحديث عن الوهابية بشكل عام فقط يُعد خطأ علمياً والتسمية الأدق هي: "الوهابية - السعودية"، وهي بذلك تعني التحالف التاريخي بين السلطة السياسية المالية مُمثلاً في محمد ابن سعود والسلطة الدينية مُمثلاً في ابن عبد الوهاب، وبالتقاءهما تشكّل هذا المذهب على أرض الواقع<sup>(1)</sup>. ويُمكن تعريف الوهابية - السعودية، أنَّها: "حركة سياسية دينية سنية حنبلية تأسست في القرن الثامن عشر من قبل محمد بن عبد الوهاب ووفقاً لرؤية متزمتة ومتصلبة وطهرانية (Puritanism) تدعو إلى رد الإسلام لشكله الأصلي الأوثونكسي الذي يستند على النص القرآني والحديث والتفسير الحرفي والمحافظة لهما". أمّا، جون لويس بوركهارت (John Lewis Burckhard) فيعتقد أنَّ مذهب الوهابيين وعقيدتهم تحاول العودة إلى أصول الإسلام وتنصيب القائد الديني والسياسي للأمة الذي يمارس سلطاته مثلما كان خلفاء الرسول ﷺ يمارسون سلطتهم على أبناء البلاد التي دخلت الإسلام<sup>(2)</sup>.

ويعتقد الوهابيون أنَّهم المُجسد الحقيقي والوحيد والصورة الأتقى لأهل السنة والجماعة أو ما يُمكن أن يُسميه بـ: الفرقة الناجية. ومما يُميّز السلفية - الوهابية أنَّها فتحت الباب واسعاً أمام ضوابط شديدة الصرامة بحيث أنَّ تركيزها على الجانب المُعتقدي التوحيدي (العقيدة الواسطية) قسم العالم عندهم بشكل ثنائي متضاد: عالم مشرك كافر وآخر مسلم صحيح الإيمان يُمثله أهل التوحيد<sup>(3)</sup>. هذه النظرة الرجعية المُغلقة جعلت الفكر الوهابي والمملكة السعودية يتعرضان في السنوات الأخيرة إلى الكثير من الانتقادات وهجمة شرسة من طرف الإعلام الغربي والأمريكي بالتحديد، خصوصاً

(1) رياض الصيداوي، "الوهابية السعودية أخطر الحركات الدينية"، الحوار المتمدن، العدد: 3020، 31 مايو 2015،

شوهده في 01 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2uqxQn4>>

(2) جون لويس بوركهارت، ملاحظات عن البدو والوهابيين، ترجمة: صبري محمد حسن، ج2 (القاهرة: المركز القومي

للترجمة، 2007)، ص 61.

(3) جمال سند السويدي، المرجع السابق، ص 400.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

بعد أحداث 11 سبتمبر باعتبار الفكر الوهابي يُشكّل نواة وآلية لتفريخ التطرف والإرهاب إلى درجة أصبح فيه كلمة وهابيّة أقرب إلى المُحرّمات السّياسية في العقود الأخيرة<sup>(1)</sup>.

يعود السبب في ذلك لما يحمله المذهب من مُحافظة وجمود إلى درجة التطرف جعل منه من أكثر الاتجاهات الدّينية الإسلامية محافظةً، فهو كما يقول: **عبد الحي**: "حركة سُنّية تدرت (تغطت) بالمذهب الحنبلي الأكثر محافظاً من بين المذاهب السُنّية الأربعة، واتكأت على تراث بن تيمية الأكثر محافظةً في الحنبلية، وجاءت الوهابية لتكون امتداداً لهذا كله بل وأكثر". فالتراث المُحافظ للوهابية من جهة والبيئة النجدية القاسية صنعا من الوهابية حركةً متطرفةً جدّاً ضدّ خصومها السّياسيين والدّنيين ومخالفها، سمّتها الأساسية العنف المبالغ فيه، ويؤكد هذا الكلام المصادر وكُتب التاريخ بما فيها المصادر الوهابية التي تناولت هذه الفترة<sup>(2)</sup>، أمثال: **بن غنام** في كتابه: **تاريخ نجد**، و**بن بشر** في كتابه: **المجد في تاريخ نجد**، حيث وصف **الحسين بن غنام** حال المسلمين في شبه الجزيرة العربيّة قبل قيام الدعوة الوهابية بقوله: "[...] كان أكثر المسلمين في مطلع القرن الثاني عشر الهجري قد ارتكسوا في الشرك وارتدوا إلى الجاهلية[...]" . أمّا، علاقة الوهابية بالشّيعَة وهو الأمر الذي يهمنّا أكثر، فيتضح من خلال وصف **بن غنام** دخول الوهابيين الأحساء، إذ قال: "[...]، ثم غزا المسلمون (الوهابيون) وأميرهم عبد العزيز الأحساء وكان خيلهم نحو ثلاثين، فأناخ في مكان يسمى المطيرفي وهجم على من كان فيه من المشركين (الشّيعَة)، فقتل منهم سبعين رجلاً وأخذ المسلمون كثيراً من الأسلحة والأمتعة والدواب"<sup>(3)</sup>.

ويؤكد **بن بشر** هو الآخر نفس الكلام تقريباً بل يزيد عليه في وصف دخول قوات آل سعود إلى مدينة البصرة العراقية فيقول: "[...] ثم سار منها إلى البصرة ونزل عندها وسار المسلمون إلى جنوبها فنهبوا فيه وقتلوا قتلاً[...]"<sup>(4)</sup>. كما وصف **محمد جواد مغنية**، في كتابه: **هذه هي الوهابية**، دخول الوهابيين إلى كربلاء، فقال: "[...] وكذلك غزا عبد العزيز كربلاء بجيشه الذي قاده ولده سعود، وهدم قبر

(1) ستيفن لأكروا، "السّياسة بين الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربيّة السعوديّة"، ضمن: بول ارتس وغريد نونمان (تحرير)، المملكة العربيّة السعوديّة في الميزان الاقتصادي السّياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013)، ص 59.

(2) وليد عبد الحي، "الجيو وهابيّة"، شوهد في 01 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2zztgbT>>

(3) الحسين بن غنام، **تاريخ نجد**، تحرير وتحقيق: ناصر الدّين الأسد، ط 4 (بيروت: دار الشروق، 1994)، ص ص 122، 13.

(4) عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ج 1، ط 4 (الرياض: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، 1982)، ص ص 90، 296.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الحسين، ونهب جميع ما فيه من الذخائر، وأعمل السيف بالكريلانيين رجالهم ونساءهم وأطفالهم وكان ذلك سنة 1216هـ[...]. وقتل عبد العزيز سنة 1218 اغتاله رجل من الشيعة انتقاماً منه لما فعله بضريح الحسين في كربلاء[...]"<sup>(1)</sup>.

كما أنّ القارئ للكتابات المنجزة حول الوهابية سواء السنية أو الشيعية يلاحظ أنّ الكثير منها يتفق حول الطابع العنيف والتكفيري لها. ولعل من المناسب هنا أن نستعرض بعض من كتبوا عن الوهابية باعتبارها حركة دينية، فمن الذين عاصروا الدعوة الوهابية نجد: أحمد بن زيني دحلان، الذي كان مفتي مكة على المذهب الشافعي ومعاصراً للدعوة الوهابية الأولى، إذ وصف سلوك أتباع الوهابية فقال: "[...] صاروا يعتقدون أنّ من لم يعتقد ما قاله ابن عبد الوهاب فهو كافر مشرك مهدر الدم والمال[...]"<sup>(2)</sup>. ناهيك أنّ أخ محمد بن عبد الوهاب ويُدعى سليمان لم يكن راضياً على أفكار أخيه، فكتب رسالة مطولة أسماها: الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية ينصح فيها أخاه ويرد فيها على أفكاره التي رأى فيها تطرفاً وغلو كبيرين.

وواقع الحال، أنّنا نجد أغلب علماء الدين المعاصرين يؤكدون على الطابع العدوانى للوهابية، فنجد مثلاً: محمد سعيد رمضان البوطي يرى أنّ وصف الوهابية بالسلفية لا يصح، إذ أنّ معنى السلف في الاصطلاح يعني أفضل العصور الإسلامية وأولها بالافتداء والإتباع، وهي القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية. أمّا، مصطلح السلفية (الوهابية) فهو مصطلح طارئ على تاريخ الشريعة الإسلامية والفكر الإسلامي<sup>(3)</sup> لا يمت له بأية صلة من قريب أو من بعيد. في حين يُشير المفكر الإسلامي المصري محمد عمارة إلى أنّ الوهابية تتميز عن غيرها من التيارات الإسلامية بفكرها المحافظ البسيط وأفاقها المحدودة وأساليبها البدوية العنيفة ما جعلها تنحصر في أعراب الجزيرة وحدهم دون سواهم<sup>(4)</sup>. وحتى مركز البحث الغربية، وإن كان لكل واحد منها تعريف خاص للوهابية غير أنّها أجمعت كلها — وإن اختلفت تعاريفها — أنّ الوهابية تتضمن صفات كالنتشدد، التزمت، الراديكالية، العُنف، الأصولية، والتكفير<sup>(5)</sup>.

(1) محمد جواد مغنية، هذه هي الوهابية، (إد. م: د. ن.، د. ت.)، ص ص 141 - 142.

(2) أحمد بن زيني دحلان، فتنة الوهابية، (إستانبول: مكتبة أشيق كتاب أوى، 1978)، ص 5.

(3) محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية: مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، (دمشق: دار الفكر، 1988)، ص 9.

(4) محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 258.

(5) تامر طه بكر، السلفية بعيون غربية، (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015)، ص 48.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يُعتبر الوهابيون في المملكة العربية السعودية بحكم دورهم في تأسيس الدولة والنظام المسيطرين على المشهد الديني، بيد أنهم لا يُشكلون أكثرية عددية في المملكة — كما يعتقد البعض — بل هم مجرد أقلية مسيطرة يقدر عددهم بحوالي 04 مليون أي حوالي 22% من عدد السكان، يستقر أغلبهم في منطقة نجد<sup>(1)</sup>. ويؤكد كل من بول ارتس (Paul Aarts) وكارولين رولانتس (Carolien Roelants) هذا الأمر، إذ يعتبران أنه رغم النفوذ الذي تتمتع به هذه الحركة (الوهابية) يُشكل الوهابيون أقلية بين المسلمين السنة في العربية السعودية<sup>(2)</sup>.

والحقيقة، أنّ النفوذ الوهابي داخل المملكة وخارجها قد تركز أكثر بفضل العوائد النفطية بحيث كانت لهذه الأخيرة دور كبير في تعزيزه وتمده، ذلك أنّ التمويل الناتج عن الصادرات البترولية سمح للوهابيين أن يحققوا نمواً هائلاً وانتشاراً كبيراً مع سبعينيات القرن الماضي سواءً داخلياً أو خارج الحدود من خلال الأنشطة والمؤلفات أو من خلال المؤسسات الوهابية - السعودية الخيرية وغير الربحية المنتشرة في كافة أنحاء العالم<sup>(3)</sup>. حيث بدأت الجمعيات الخيرية السعودية بتمويل المدارس الوهابية والمساجد في جميع أنحاء العالم، وعرفت الحركة على هذا انتشاراً في كافة أقطار العالم، فضلاً عن القدرة على الفعل التاريخي الذي تميّزت به الوهابية بحيث استطاعت تأسيس نفسها في نسخة أكثر تطوراً يُمكن أن نسُمّيها ب: النيو - وهابية على حد وصف جورج طرابيشي لها في كتابه: هرطقات 2 عن العلمانية كإشكالية إسلامية - إسلامية.

وعلى هذا الأساس، يرى الكثير من الباحثين أنّ الدولة السعودية تأسست بهوية خاصة وبفئة معينة (وهابية) عُممت على جميع المكونات، وهي لا تُمثل تاريخاً مشتركاً أو ثقافياً للهويات الأخرى<sup>(4)</sup>. حيث تُشكل السعودية حالة استثنائية، إذ تعتبر النظام الملكي الخليجي الوحيد الذي تستند فيه هوية الدولة إلى قراءة مُحددة للمعتقدات الدينية السنية (الوهابية)، وأدى ذلك في النهاية إلى

(1) Mehrdad Izady, "Demography of Religion in the Gulf", 2013, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2JInaLW>>

(2) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص 14.

(3) محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة، (بيروت: دار مكتبة البصائر، 2014)، ص 157.

(4) بدر الإبراهيم ومحمد الصادق، الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص 13.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

سياسة تميّز طائفي واسعة النطاق مدعومة من قبل الدولة<sup>(1)</sup>. والواقع، أنّ هذا الأمر يُشكّل للنظام السعودي العديد من المشاكل بسبب أنّ خصائص الوهابية والإرث الفكري لها صنعت منها هوية طاردة لا هوية جامعة. على الرغم أنّ العلاقة بين النظام والإيديولوجية الوهابية قد مسها الكثير التغيّر مع مرور الزمن وفقد العلماء الوهابيين الموقع المسيطر الذي كان يتمتعون به أيام مؤسس المذهب إلى درجة أنّ ذهب بعض القراء لتاريخ الوهابية أنّ بن عبد الوهاب كان يُسيطر على عملية صنع القرار السياسي حتى وفاته وليس أمير الدرعية محمد بن سعود. وقد استمر هذا النمط من التسيير إلى غاية عام 1892، أين بدأ الحكام من آل سعود يسيطرون على المجال السياسي بشكل مُطلق، بينما ظل العلماء وأهمهم المنحدرون من نسل محمد بن عبد الوهاب (آل الشيخ) يُشكّلون جماعات ضغط تسيطر على قطاعات الدّين (المؤسسة الدّينية الرسمية) والتربية والإدارة والقضاء. وبهذا، سار العلماء الوهابيون الشريك الأصغر في التكتل ولم يُعد بمقدورهم تطبيق العقيدة الوهابية الصارمة خاصة في السياسة الخارجية<sup>(2)</sup>.

يُعد عام 1979 تاريخ انتصار الثورة الإسلامية الذي سوف لن تغيّر إيران فقط وإنّما سوف تبعث الوهابية من جديد، فخوف حكام آل سعود من الثورة الجمهورية التي تهدد المنطقة دفعهم إلى إطلاق يد العلماء الوهابيين من جديد بقيادة عبد العزيز بن باز (1910 - 1999)، بغرض تعزيز شرعيتهم السياسية والدّينية. ضف إلى ذلك أحداث الحرم من نفس السنة، حين هاجم **جُهيمان العتيبي** (1936 - 1980) ورفاقه الحرم المكي (1979) واستولوا عليه مطالبين بإسقاط النظام (الكافر)، على إثر هذا قررت الحكومة السعودية توطيد سلطات المؤسسة الدّينية الوهابية أكثر درءًا للفتنة ولأيّ خطر من هذا النوع في المستقبل. مع ذلك، من الصّعب تحديد الدور الدقيق الذي تلعبه الوهابية في قرار السياسة الخارجية السعودية لكنّها بالتأكيد تُعد قوة دافعة ورئيسية لها. ويظهر هذا الأمر بشكل واضح في المواقف والفتاوى التي تصدره المؤسسة الدّينية الرسمية في السعودية والتي تُعبر بلا شك عن رؤية المملكة وموقفها، كتلك الفتوى المتعلقة بـ: الشيعة أو صدام حسين أو الربيع العربيّ أو المتعلّقة بفلسطين والمقاومة ضدّ الكيان الصهيوني، وفي الآونة

(1) لورنس لوير، "الدولة والهويات الطائفية في منطقة الخليج: البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت في منظور مقارن"، ضمن: مجموعة باحثين، **السياسة الطائفية في منطقة الخليج**، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 9.

(2) غيدو شتاينبرغ، "علماء الدّين الوهابيون والدول السعودية (من عام 1754 إلى يومنا هذا)"، ضمن: بول ارتس وغريد نونمان (تحرير)، **المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 34 - 35.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأخيرة كان موقف الوهابية من الأزمة مع قطر يدل بما لا يدع مجالاً للشك أنها تلعب دوراً هي الأخرى في دعم التوجهات السياسية للمملكة.

#### الفرع الثاني: عن الاثنا عشرية (الخمينية)

على عكس السعودية يلعب المتغير الإيديولوجي دوراً أكثر وضوحاً في عملية صنع القرار في الجمهورية الإيرانية. يبدو هذا منطقيًا بحكم طبيعة زعيم الثورة ونظامها السياسي، فالمذهب الشيعي الاثنا عشري وما طرأ عليه من تجديد بفضل روح الله الخميني يُعدّ مُحددًا أساسيًا من مُحددات السياستين الداخلية والخارجية الإيرانيتين. خاصة في العقد الأول من عمرها.

وتُعتبر مقولة الخميني "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية" أحسن تعبير عن رؤيته لمكانة الإيديولوجية الشيعية في سياسة إيران، علاوة على ذلك، فإنّ المادة الخامسة من الدستور الإيراني تُؤكد أنّ الفقيه الشيعي يُعدّ أحق الناس بولاية الأمر وإمامة الأمة الإيرانية في زمن غيبة الإمام. كما تتضح أهمية الدين والإيديولوجية للهوية السياسية لإيران من خلال تصنيفها الذاتي كجمهورية إسلامية أين سبقت في اسمها الرسمي صفة الإسلامية على القومية الإيرانية (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، وهذا التسبيق لإسلامية النظام نجده في أغلب المؤسسات الرسمية الإيرانية، ناهيك عن الشروط اللازمة لتولي المناصب الرسمية، والتي هي شروط إيديولوجية بالأساس من خلال الإيمان بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد؛ أي أنّ الاثنا عشرية كمذهب غير كافٍ ما لم يقترن بالإيمان بولاية الفقيه المطلقة كما جاء بها الخميني (نهج الإمام). ويتضح هذا الأمر كذلك من خلال تغيير رمز العلم الوطني الإيراني بعد الثورة. أين أمر الخميني باستبدال الأسد الشمسي والذي يُعدّ رمز الزرادشتية باسم الجلالة "الله".

تاريخيًا، كانت الشيعية (Shiism) نزعةً سياسية أكثر منها عقيدةً دينية تتمحور أساسًا حول مسألة الخلافة أو الإمامة وأحقية طرف على غيره، حيث تعود الجذور الأولى للتشيع لأوّل تصادم سياسي وقع بعد وفاة النبي محمد (ﷺ) في عام 11 للهجرة (632 م)، أين دب الخلاف بين المسلمين على من يخلفه. فكان صراعٌ بين المهاجرين والأنصار (سقيفة بني ساعدة) ثم بين المهاجرين (قريش) فيما بينهم، حيث ذهب بعض المسلمين أنّه ينبغي اختيار خليفته عن طريق الشورى؛ فيما أراد آخرون إسناد الحكم لأقارب الرسول (ﷺ) والذي سيعرفون فيما بعد بـ آل البيت. واستطاع المسلمون الأوائل تجاوز هذه المحنة لبضع سنين أين حكم كل من: أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) (11هـ - 13هـ)، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (13هـ - 23هـ)، عثمان بن عفان (رضي الله عنه)

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

(23هـ - 35هـ)، وأخيرًا علي بن أبي طالب (عليه السلام) (35هـ - 40هـ) وهو بن عم النبي (صلى الله عليه وآله) وصهره، ومع الإمام علي (عليه السلام) ومن جاء بعده من نسله بدأ التاريخ الحقيقي للشيعنة في التبلور. أين كان صراع الإمام علي (عليه السلام) مع معاوية بن أبي سفيان، ومع بعض كبار الصحابة — وهم: طلحة بن عبيد الله (عليه السلام)، والزبير بن العوام (عليه السلام)، وأم المؤمنين عائشة في وقعة الجمل — فيما عرف ب: **الفتنة الكبرى** ذو أثر كبير في تشكّل الشخصية الشيعية.

والحقيقة، أنّ الخلافات بين علي وشيعته من جهة، وخصومه من جهة أخرى آنذاك كانت سياسية خالصة، وحتى التمردات أو الثورات التي قادها بعض أبناء وأحفاد الإمام علي كانت كلها لأسباب تتعلق بالحكم وأحقية آل البيت فيه، بيد أنّ هذه النزعة السياسية انقلبت مع مرور الزمن إلى عقيدة دينية ومذهبية، خصوصًا بعد واقعة كربلاء (61هـ - 680م)، أين قُتل الحسين بن علي على يد القوات الأموية. وبعدها كان لامتزاج الشيعية مع الثقافة الفارسية وأقوال الفرق الكلامية والصوفية دورٌ أساسي في تشكّل هذا المذهب. كما أنّ الفكر الشيعي تعرض لتحوّلات وانقسامات كثيرة وأحيانًا جذرية بحيث لم يبق في بعض الحالات إلا التسمية التي تجمع فرق الشيعنة، لذا يجب على الباحث أو القارئ أن يكون مدركًا لهذه الأمور حتى يضعها في نصابها.

تاريخيًا أيضًا، لم تتحول إيران لدولة شيعية إلا في القرن السادس عشرة، وفي إطار صراع سياسي طويل بين الدولة الصفوية (1501م - 1736) والإمبراطورية العثمانية (1299م - 1923م)، أين قام الصفويون بنشر المذهب الشيعي الجعفري وفرضه على الناس، ويُعتبر الصفويون في الأصل سلالة تركية لا فارسية، ولأنّ إيران أو بلاد فارس كما كانت تُسمى في تلك الحقبة لم يكن فيها عدد كافي من علماء الدين الشيعية، فإنّها لجأت إلى استيراد مجموعة من علماء الدين الشيعية العرب من لبنان، وبالتحديد من جبل عامل معقل الفكر الشيعي الجعفري من أجل إرساء دعائم هذا المذهب الجديد، إضافة إلى بعض علماء الدين الشيعية من البحرين.

ولا يستطيع أحد أن يُنكر أثر الحكم الصفوي لإيران سواء سلبًا أو إيجابًا على الشيعية، فالصفويين هم أول من جعل الشيعية الاثني عشرية مذهبًا رسميًا للدولة وأغلبية ديمغرافية واستمر هذا الأمر حتى الوقت الحالي. كما تُعتبر إيران الدولة الوحيدة التي استقر فيها التشيع كمذهب رسمي — رغم بعض محاولات بعض الشاهات اللاحقين على غرار نادر شاه (تركي الأصل) مؤسس الدولة الأفشارية (1736 - 1796) إحياء مذهب السنة — على الرغم من أنّ الدولة الصفوية ليست أول دولة أقامها حكام ينتمون للمذهب الشيعي، فقد سبقهم الفاطميون (الدولة العبيدية) والحمدانيون، والبويهيون،... وغيرهم، إلا أنّهم لم يتركوا أثرًا بعدهم بحيث اختفت الشيعية مع زوال دولهم ولم يبق

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

لها أثر في المجتمع الذي حافظ على سنّيته عموماً. ورغم هذا، التأثير من لدن العجم على التشيع والشيعية غير أنّهما حافظا عموماً على أصالتهما العربيّة، إذ تعتبر الشيعية في الحقيقة مذهباً عربياً من حيث النشأة والتطور والفكر، وحتى في إيران فإنّ ترسيخ هذا المذهب وتطويره كان على يد علماء الدين الشيعة العرب وليس الفرس، كما أنّ أهم مدينة لتكوين الملائم الشيعية وهي قم يعود الفضل للعرب في قيامها.

ويُعتبر المذاهب الشيعية من أقدم المذاهب الإسلامية إلاّ الحديث عن التشيع كفكرة وعقيدة ليس بالأمر السهل تحديداً عندما يختلط الدين والاعتقاد بالسياسة (التحول من حركة سياسية إلى فرقة دينية) ما يجعل من الصعب التفريق بينهما والخروج بموقف واضح غير مُتحيز (مع / ضد)، لا سيما أنّ المسائل السياسية غالباً ما يتم إعطاؤها صبغة دينية لدى الجماعات التي بنت أساسها على أسس دينية خالصة، على غرار الشيعة الذين يستندون في نظريتهم إلى أحاديث نبوية تعبر عن حقهم في الحكم من خلال النص السماوي طبقاً لأمر من النبي محمد (ﷺ) في بعض الأحاديث مثل: **حديث المنزلة (\*)، وحديث الغدير (\*\*)، وحديث الخلفاء القرشيين الاثنا عشر (\*\*\*)**. ناهيك أنّنا نصطدم مع كتابات كثيرة حولهم إلاّ أنّ أغلبها كتبها خصومهم السياسيين منذ الأمويين إلى غاية الوهابيين. فقد استعمل الأمويين (بني أمية) الكثير من المغالطات (الدعاية المغرضة) من أجل التشويش على خصومهم (آل البيت بصفة خاصة)، وقد ذهب البعض أنّه كان لهم يد حتى في وضع بعض الأحاديث المنسوبة للنبي (الأحاديث الموضوعية)، وقد سلك بنو العباس بعد وصولهم إلى الحكم نفس المنهج تجاه خصومهم الأمويين (السب على المنابر مثلاً) والشيعة كذلك. رغم أنّ العباسيين — هم

(\*) حديث المنزلة عبارة عن حديث نبوي يستند عليه الشيعة مع مجموعة من الأحاديث الأخرى فيما يعتبرونه أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة بعد وفاة الرسول محمد (ﷺ) وينص الحديث على "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي" وحسب المصادر الشيعية، فإنّ الرسول (ﷺ) أدلى بهذا الحديث في يوم المؤاخاة ويوم بدر ويوم فتح خيبر وغزوة تبوك ويوم غدير خم وحجة الوداع. ذكر الحديث البخاري والتبريزي في كتابه: **مشكاة المصابيح**، والشافعي في كتابه: **أسنى المطالب**، والسيوطي في كتابه: **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**.

(\*\*) **حديث الغدير** هو حديث صحيح يصل لدرجة التواتر عند السنّة والشيعة، مروى عن النبي محمد (ﷺ) في يوم 18 من ذي الحجة سنة 10 هـ، في طريق عودته بعد حجة الوداع في غدير يُدعى خمُ قُرب الجحفة، وفي نص الحديث أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: "إنّ الله مولاي وأنا ولي كلّ مؤمن ومؤمنة. وأخذ بيد علي بن أبي طالب وقال: ألسنّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجهم أمهاتهم فقلنا: بلى يا رسول الله قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه".

(\*\*\*) روي عن جابر بن سمرة في صحيح البخاري: حديث الاثني عشر خليفة: "سمعت النبي (ﷺ) يقول يكون اثنا عشر أميراً فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال كلهم من قريش".

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أيضاً من آل البيت (العباس عم النبي) — كانوا مع الدعوة الشيعية في الأصل، ثم انفصلوا عنها بعد استقرار الأمر لهم.

وعلى هذا الأساس، أعطت كثرة الدراسات المناوئة للشيعية والمعدة من مؤرخي العقائد الفرق الإسلامية على تعددها صورة مشوهة عن حقيقة عقيدة الشيعية وأفكارهم السياسية. كما يجب التنويه إلى أن مصادر الشيعية الأصلية قد كتبت في ظروف الدفاع عن عقائدهم (دفاع / هجوم) ضدّ المعارضين لهم، لذلك طغت عليها الصبغة السجالية وليس العلمية التي تستند على العقل والمنطق<sup>(1)</sup>.

من الناحية الديمغرافية يُعدّ الشيعية ثاني أكبر طائفة إسلامية بعد السنة، إذ يتراوح عددهم في العالم حالياً ما بين 154 و200 مليون نسمة بنسبة 10% إلى 13% من إجمالي عدد المسلمين في العالم (عدم وجود إحصائيات دقيقة)، ويقدر الباحث الفرنسي فرنسوا تويال (François Thual) عدد المسلمين في العالم بنحو مليار ومائتي مليون نسمة ومرجح أن يصل في السنوات القادمة نحو مليارين، يُشكّل الشيعية من 10 إلى 12% منهم<sup>(2)</sup>. أمّا من الناحية الفكرية فقد ظهرت فرق كثير من الشيعية على مر وامتداد التاريخ الإسلامي فحسب الشيخ عبد القهار البغدادي (سني)، فإنّ الرافضة (الشيعية) افتقرت بعد زمان علي رضي الله عنه إلى أربعة أصناف كبرى: زيدية، إمامية، كيسانية وغلاة<sup>(3)</sup>. بيد أن أغلبها اختفى ولم يبقى سوى الاثنا عشرية (الإمامية أو الجعفرية أو الرافضة تُسمى كذلك)، وهم أكثر الشيعية عدداً في الوقت الحالي، حيث يُشكّلون حوالي 90% من الشيعية، يليهم من حيث العدد الإسماعيليون (عددهم حوالي 50 مليون) ثم الشيعية الزيدية، إضافة إلى الدرّوز.

ما يهمنا نحن من هذا كله المفهوم المعاصر للشيعية الذي أصبح يطلق على الاثنا عشرية وهم الطائفة الأبرز من الشيعية التي تقابل السنة. والذين يُشكّلون أغلبية سكان بعض البلدان كإيران، والبحرين، وأذربيجان، والعراق، وفي بعض البلدان، هم من كبرى الطوائف كلبنان، كما

(1) فاخر جاسم، "تطور الفكر السياسي لدى الشيعية الاثني عشرية في عصر الغيبة"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، مقدمة إلى مجلس آية القانون والسياسة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008)، ص 3.

(2) فرنسوا تويال، الشيعية في العالم صحوة المستبدين واستراتيجيتهم، ترجمة: نسيب عون (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص 25.

(3) أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منهم، تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، ط 5 (بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، 1982)، ص 15.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يُشكّلون أقليّات كبيرة في بعض البلدان كالسعودية، والكويت، وباكستان، وأفغانستان، والهند، وغيرها. وفي بلدان أخرى يُشكّلون أقليّات صغرى، كقطر، والإمارات، وتركيا. ما جعل الجماعات الشيعية عنصراً وعاملاً لا يُمكن تخطيه في أيّ تحليل جغرافي (جيوپولتيكي) للشرقين الأدنى والأوسط. خاصةً أن منطقة الخليج العربيّ - الفارسي التي تحتوي على ثلاثة أرباع ¼ المخزون العالمي من النّفط يسكنها 75% من الشيعة الموجودون في العالم<sup>(1)</sup>، بيّد أنّ المعضلة تكمن في كون أغلب الدول التي يُشكّل فيها الشيعة أغلبية عديدة - عدا إيران - مُحكومة من طرف حكام من السنّة. وتجدر الإشارة هنا، أنّ مُصطلح الشيعة بشكل عام عرف بعض الاتساع من الناحية الإعلامية بعد أحداث الربيع العربيّ أين تنامت الطائفة حيث أصبح يجمع في طياته العلويين في سورية (النصيرية) والزيدين في اليمن (الحوثيين) إضافة طابعاً إلى الشيعة الاثني عشرية.

من الناحية التاريخية، تُعد الاثنا عشرية فريفاً من الإمامية، هذه الأخيرة ولدت في القرن الثاني الهجري من بين عدد من الفرق الشيعية (الكيسانية، الزيدية) التي كانت تحارب الدولة الأموية وتلتف حول عدد من الأئمة العلويين أو الفاطميين. وامتازت الإمامية بلقبهم هذا لأنهم طوروا ولاءهم لأهل البيت من ولاء سياسي إلى عقيدة دينية، ويعود الفضل لجعفر الصادق (الإمام السادس عند الاثنا عشرية) في تبلور مذهب الإمامية بشكل حقيقي. وعلى هذا، أحدثت وفاة جعفر الصادق انقساماً داخلياً ضمن الإمامية بحيث تشكّلت فرقة الإسماعيلية، وهي إحدى فرق الشيعة الإمامية وثاني أكبرها بعد الاثني عشرية. ويشترك الإسماعيلية مع الاثنا عشرية في مفهوم الإمامة إلا أنّ الانشقاق وقع بينهم وبين باقي الشيعة بعد موت الإمام السادس جعفر الصادق، إذ رأى فريق من جمهور الشيعة (الإمامية) أنّ الإمامة في ابنه الأكبر الذي أوصى له إسماعيل المبارك (تُسمى الفرق باسمه إسماعيلية أو مباركية وأحياناً سبعية لاختلافهم مع الاثنا عشرية في الإمام السابع)، بينما رأى فريق آخر أنّ الإمام هو أخوه موسى الكاظم (الإمام السابع) لثبوت موت إسماعيل في حياة أبيه وشهادة الناس ذلك.

والحال، أنّ الإسماعيلية استطاعت أن تنشأ دولة مُحكومة من طرف هذه السلالة العلوية الشيعية امتدت لعدة قرون وحكمت جزءاً مهماً من العالم الإسلامي، عرفت ب: الخِلافة الفاطمية أو الدّولة العبديّة (909م - 1171م)، والتي كانت منافساً كبيراً في الشرعية (الخلافة) للعباسيين (السنّة)، تجدر الإشارة هنا، أنّ - في الوقت الحالي - جزءاً كبيراً من الإسماعيليين هم أتباع الأغا خان ويُسمون أيضاً النزارية.

<sup>(1)</sup> فرنسوا تويال، المرجع السابق، ص 121.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وبالعودة إلى الشيعة الاثنا عشرية فإنها لم تكسب هذه التسمية إلا في منتصف القرن الرابع للهجرة / العاشر الميلادي، وحسب الباحث الإيراني المختص في الجماعات الشيعية **فرهاد دفتري (Farhad Daftary)** فإن أول استعمال لهذه التسمية — أي الاثنا عشرية — جاء بعد عدة عقود من غيبة الإمام الثاني عشر<sup>(1)</sup>. ويعتقد الاثنا عشريون أن الأئمة أي علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأحد عشر إماماً من ولده (من زوجته فاطمة بنت النبي محمد) معصومين ومُعِينين من قبل الله. ورفضوا — بناء على ذلك — الشورى كطريق لانتخاب الإمام، وكان قولهم هذا رد فعل على تسلط الحكام الأمويين بالقوة وتداولهم للسلطة بالوراثة وادعائهم للعصمة ومطالبتهم للأئمة بالطاعة المطلقة. أمّا، النظرية السياسية لدى الاثني عشرية فقد ولدت بشكل خاص في صفوف الشيعة الموسوية (موسى الكاظم)، وبالأخص في الجناح المتشدّد الذي كان يلتزم بقانون الوراثة العمودية (من الأب إلى الابن البكر) ولا يقبل أيّ تسامح فيه، وقد قال هذا الجناح بوجود قائمة مسبقة وتحديد أسماء الأئمة من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله) باثني عشر إماماً<sup>(2)</sup>.

ويُعتبر سُليم بن قيس الكوفي في كتابه المعروف بـ: **كتاب السقيفة** أو بكتاب سليم بن قيس الهلالي أول من أشار إلى عدد الأئمة الاثنا عشر (12) حيث أصبح ما نقله أحد أهم المُسلمات في الفكر الشيعي الجعفري. وهؤلاء الأئمة هم حسب التسلسل: **علي بن أبي طالب** (رابع الخلفاء الراشدين) الذي يلقبونه بـ: المرتضى (23 سنة قبل الهجرة - 40هـ)؛ **الحسن بن علي** (03 هـ - 50هـ) ويلقبونه بـ: المُجتبى؛ **الحسين بن علي** (04 - 61هـ) ويلقبونه بـ: الشهيد؛ **علي زين العابدين بن الحسين** (38 - 94هـ) ويلقبونه بـ: السَّجَّاد؛ **محمد الباقر بن علي زين العابدين** (57 - 114هـ) ويلقبونه بـ: الباقر؛ **جعفر الصادق بن محمد الباقر** (83 - 148هـ) ويلقبونه بـ: الصادق؛ **موسى الكاظم بن جعفر الصادق** (129 أو 128 - 183هـ) ويلقبونه بـ: الكاظم؛ **علي رضا بن موسى الكاظم** (148 أو 153 - 203هـ) ويلقبونه بـ: الرضى؛ **محمد الجواد بن علي رضا** (195 - 220هـ) ويلقبونه بـ: النقي؛ **علي الهادي بن محمد الجواد** (212 - 254هـ) ويلقبونه بـ: النقي؛ **الحسن العسكري بن علي الهادي** (232 - 260هـ) ويلقبونه بـ: الزكي؛ وآخرهم **محمد المهدي بن الحسن العسكري** (225 هـ -) ويقولون أنه لم يمت ولكن غاب في السرداب ويلقبونه بـ: الحجة القائم المنتظر (غاب غيبة صغرى عام 260هـ لمدة 75 سنة وكان

(1) فرهاد دفتري، تاريخ الإسلام الشيعي، ترجمة: سيف الدين القصير (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 83.

(2) أحمد الكاتب، الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري "حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟"، ط 7 (إ.د.م: د. ن.، 2008)، ص ص 5، 25.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يتصل بشيئته من خلال أربعة سفراء ثم غاب غيبة كبرى عام 329هـ) ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنَّ الولي الفقيه هو نائب عن المهدي حتى خروجه (الغيبة).

وقد شكّلت هذه النظرية بصفة عامة المرجع السياسي الوحيد للشريعة الجعفرية، لكنَّ بعد وفاة آخر ما يُعرف بالأوصياء أو السفراء سنة 329 هجرية (علي بن محمد السَّمري) — والأوصياء في الفكر الجعفري هم أربع شخصيات (عثمان بن سعيد العمري السَّمان، محمد بن عثمان العمري، الحسين بن روح النوبختي، علي بن محمد السَّمري) كانوا يُشكّلون همزة الوصل بين محمد بن الحسن العسكري (الإمام المهدي) وأنصاره (الغيبة الصغرى) — دخلت الاثنا عشرية مرحلة جديدة عرفت بالغيبة الكبرى؛ وهي حالة انتظاريه طالّت لعدة قرون، كانت فيها علاقة الشيعي بالسلطة الزمنية يشوبها نوع من السلبية والعزوف وحتى الاحتقار، ذلك أنَّ أية سلطة سياسية ليس الإمام المهدي على رأسها هي سلطة غير شرعية.

كان النتيجة تشكّل نظرية شيعية لا تستطيع إلا أن تخفض معنوياً من قيمة الدولة. حيث أنَّ فكرة الإمام المخلص الإسكاتولوجية (Eschatology) وجدت نفسها أمام طريق مسدود مع ما يعرف بـ: الغيبة الكبرى للإمام المهدي مما جعل كل المجتمع الشيعي يعيش في حالة اغتراب وغزلة سياسية لعدم وجود الإمام، حالة الترقب والانتظار هذه حاول بعض الفقهاء الخروج منها بابتداع نظريات جديدة عرفت تطورات وأخذاً ورداً بين المراجع الشيعية، المفارقة أنَّ المُلالي كان يتمتع بنفوذ كبير عند الجماهير غير أنَّه كان يكتفي بالشؤون الفقهية ويتجنب السياسة قدر الإمكان. ومن أهم المصادر والمراجع الشيعية (الإمامية) التاريخية الأساسية في هذا الصدد نجد مؤلفات كل من: الشيخ الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعية، سعد بن عبد الله الأشعري القمي، المقالات والفرق. الشيخ محمد بن أبي زينب النعماني، الغيبة. الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة. الشيخ محمد بن محمد بن نعمان العكبري المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد. الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (شيخ الطائفة)، الغيبة. كما تتوفر شبكة الانترنت عدد مهم من المواقع الإلكترونية المروجة للفكر الشيعي على غرار موقع آل البيت العالمي للمعلومات، وموقع: شبكة الشيعية العالمية الذي يحتوي على مجموعة من الكتب القابلة للتحميل والتي تعتبر مراجع للشيعية الإمامية من حيث التعريف بمذهبهم وشرح عقيدتهم والرد على مخالفيهم.

أمّا، أهم النظريات السياسية في الحكم التي عرفها الفكر السياسي الشيعي خلال هذه المرحلة فنجد: نظرية النيابة العامة، ونظرية النيابة الملكية، ونظرية المرجعية الدينية، ونظرية ولاية الفقيه المقيدة (النسخة الأولى) والتي كان علي الكركي العاملي أول من نادى بها. في حين تُعتبر

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إسهامات الإمام الخميني ثورةً وصحوةً في الفكر السياسي الشيعي، أين طور الخميني نظريةً سياسيةً جديدةً (Khomeinism) تجمع بين نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب ونظرية ولاية الفقيه (المقيدة)، ما يُعرف باسم ولاية الفقيه المطلقة، وهي مُصطلح سياسي مُحدث في الفقه والفكر السياسي الشيعي الاثني عشريّة بحيث ينوب الفقيه الجامع (آية الله أو آية الله العظمى) للشرائط في عصر غيبة عن الإمام الحجة (الإمام الثاني عشرة)، في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض حتى يظهر.

وقد نقلت هذه الخطوة الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء للملوك الحكم باسمهم ووكالة عنهم (ولاية الفقيه المقيدة) إلى مرحلة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمام بشكل وبصورة كاملة<sup>(1)</sup>. أين يكون المُلالي على رأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي مثلما كان الرسول الأعظم (ﷺ)، وبهذا فقط يكون التجسيد الحقيقي للحكومة الإسلامية على حد تعبير الخميني.

والحقيقة، أنّ الخمينية (أثناء حياة الخميني) لم تُلَقَّ إجمالاً على أرض الواقع من لدن علماء الشيعة الكبار ومراجع التقليد، والذين على قلتهم بقي الكثير منهم يتحفظ على ممارسة المُلالي السلطة السياسية، حيث لم تُلَقَّ أفكار الإمام الخميني المتعلقة بولاية الفقيه المطلقة سوى القليل من التأييد وفي بعض الحالات الرفض من طرف مراجع التقليد الكبار على غرار: أبو القاسم الخوئي (1899 - 1992) أكبر مراجع التقليد نفوذاً في وقته، أو محمد كاظم شريعتمداري (1905 - 1986)، محمد جواد مغنية (1904 - 1979)، حسن طباطبائي القمي (1912 - 2007)... إلخ، ويعود السبب في رفض ولاية الفقيه المطلقة بصفة عامة والخمينية على وجه التحديد لسببين رئيسيين، الأول يتعلق كون ولاية الفقيه في الأساس نظريةً مستوردةً من الفقه السنّي، من خلال إسهامات أبو الحسن علي الماوردي في كتابه: الأحكام السلطانية، حيث نقلها الكركي عندما كان يدرس بالأزهر واعطاها صبغةً شيعية.

أمّا، السبب الثاني والأهم في معارضة ولاية الفقيه الخمينية كونها قوضت النظام الإكليريكي (Clerical) الشيعي الذي نشأ خلال الثلاثة القرون المنصرمة، حيث ألحق الخميني الشريعة بالثورة وجعلها تابعةً لها وليس العكس، ناهيك أنّ الجمعية التي كانت قائمة بين آيات الله

(1) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، (بيروت: دار الجديد، 1998)، ص

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

العظام قد عرفت نهايتها على يد الخميني ولصالحه، وعلى هذا فإن الثورة الإيرانية — كما يرى روا — لم تكن ثورة آيات الله بل ثورة حجج الإسلام أي العلماء الأقل مرتبة في التراتبية الشيعية<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثالث: الصراع الوهابي / الاثنا عشري

##### أولاً: وجهة النظر الوهابية للاثنا عشريّة

تعتبر الوهابية - السعودية الصراع القائم بينها وبين الشيعة قائماً على العقيدة بسبب تحريفهم للعقائد الإسلامية وسبهم للصحابة، وقد استعان آل سعود لتبرير هذه الرؤية بمجموعة كبيرة من علماء الدين الوهابيين وجندوا لهذا ترسانة من الكتب والفتاوى والقنوات الإعلامية والمواقع الإلكترونية التي تؤكد على هذا الأمر، والتي من السهولة الوصول إليها، فعلى سبيل المثال كتب أحد رجال الدين الوهابيين المشهورين: أبو بكر جابر الجزائري رسالة أسماها: هذه نصيحتي إلى كل شيعي يتضمن فيها رؤيته للعقائد الشيعية، وبالتحديد الاثنا عشريّة التي يعتبرها خارجة عن الإسلام، كما أنّ رأي المفتي العام للمملكة السابق عبد العزيز بن باز لا يزيد عن كونهم كفاراً في أغلبهم، إضافة أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء السعودية المتكونة سابقاً من: عبدالعزيز بن باز، عبدالرزاق عفيفي، عبدالله بن غديان، عبدالله بن قعود، لها الكثير من الفتاوى حول الشيعة تدور كلها تقريباً في نفس السياق، وهو بطلان عقيدة الاثنا عشريّة، ومن بين المواقع السلفية (الوهابية) المهمة في الدعوة إلى الوهابية والذي يتضمن أيضاً مجموعة من الكتب للرد على الشيعة: موقع صيد الفوائد، والمكتبة الوقفية.

ولعل إلقاء نظرة بسيطة على عناوين الكتب — في المكتبة الوقفية — المخصصة للرد على الشيعة يعطينا صورة عن مدى الصراع القائم بينهما، فمن بين عناوين الكتب التي يحتويها هذا الموقع على سبيل المثال لا الحصر نجد: محمد بيومي، حقيقة الشيعة وهل يمكن تقاربهم مع أهل السنة. هجاد مساعد التيمي أبو ذر، الألوهية والعبودية في معتقد الرافضة. بدر بن ناصر بن محمد العواد، النصب والنواصب دراسة تاريخية عقديّة. سليمان بن صالح الخراشي، أسئلة قادت شباب الشيعة إلى الحق. عبد الله بن منصور أبو حيمد، دعوى التحول إلى مذهب الإمامية الاثني عشريّة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت عرض ونقد. سيد حسين العفاني، خميني العرب حسن نصر

(1) أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مرّوة، ط 2 (بيروت، دار الساقي، 1996)، ص ص 166،

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الله والشَّيعة الرافضة الشر الذي اقترب. وحتى سلمان العودة الذي يعتبر أقل تشدداً له موقف يشابه فيه إخوانه الوهابيين<sup>(1)</sup>. ما يعني أنّ هناك إجماعاً وهايباً على هذا الأمر.

أمّا، الملاحظة التي يتوجب الوقوف أمامها فتتعلق بتركيز الكتابات الوهابية على الاثنا عشرية في حين تستثني الفرق الشيعية الأخرى الأكثر تطرفاً منها من المنظور السنّي العام، كما أنّها تعتمد في الحكم على عقائد الشيعة من الكتابات السنّية والتراثية القديمة، حيث توجه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء أغلب السائلين عن الشيعة نحو الكتب التالية: مقالات الإسلاميين ل: أبي الحسن الأشعري، ومنهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ل: شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتاب الفرق بين الفرق ل: عبد القاهر البغدادي، وكتاب الملل والنحل ل: الشهرستاني، والملل والنحل ل: ابن حزم، وكتاب مختصر التحفة الاثنا عشرية ل: شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي. في حين أنّ هذه الكتب كتبت في سياقات تاريخية معينة وفي ظروف سياسية خاصة.

وعلى أرض الواقع، فإنّ الكثير من المواجهات العنيفة تقع في موسم الحج بين حُجاج من الشيعة وقوات الشرطة الدينية السعودية (المطواعة) بسبب ما يعتبره الوهابيون تشويهاً من لدن الشيعة لمناسك الحج من خلال إدخالهم بعض الممارسات المرفوضة من وجهة النظر الوهابية، وينعكس هذا الأمر مباشرة على العلاقات الثنائية بين السعودية وإيران، ذلك أنّ اثنين من أصل ثلاث حالات لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كانت عقب مواجهات أثناء أداء مناسك الحج.

### ثانياً: وجهة النظر السنّية للاثنا عشرية

بعد عرض وجهة النظر الوهابية حول الشيعة من الضروري أن نرى وجهة النظر السنّية تجاه الاثنا عشرية حتى ننفي أنّ هناك صراعاً عقائدياً أو طائفيّاً بين السنّة والشيعة، ولنبدأ بأحد أشهر الكتب السنّية التي تناولت موضوع الفرق الإسلامية، وهو كتاب: الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منهم، ل: عبد القاهر البغدادي، الذي تناول الاثنا عشرية ضمن فرق الإمامية الخمسة عشر، ويسميه القطعية لأنّهم قطعوا بموت موسى الكاظم وزعموا أنّ الإمام بعده هو علي بن موسى الرضا. أمّا، كونهم غير مسلمين فلم يأتي البغدادي على ذكرهم في الباب الرابع من

(1) سلمان بن فهد العودة، حوار هادي مع محمد الغزالي، (الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1989)، ص ص 70 - 75.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

كتابه الذي خُصص لبيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه مما يدل على اعترافه بهم كجزء من المسلمين.

أمّا عمارة، فيرى أنّ مُجمل أهل السُنّة لا يكفرون الشّيعَة بل ينحصر تفكيرهم سوى في قطاع من السلفيين<sup>(1)</sup>. ومن بين العلماء البارزين الذين خاضوا في هذه المسألة، شيخ الأزهر السابق محمود شلتوت الذي أفتى بجواز التعبد على المذهب الجعفري. والشيخ محمد الغزالي، الذي قال: "[...] إنّ الشّيعَة لا يفترون عن الجمهور في اعتماد الأصول وعندما سكنت فتنة النزاع على الخلافة والشقاق حول شخص الخليفة أصبح من العبث بقاء هذا التفرق وأصبح كلام الشّيعَة لا يزيد عن كلام أي مذهب إسلامي في فقه الأصول والفروع [...]"<sup>(2)</sup>. ويضيف قائلاً: "[...] ولا يختلف السنّي عن الشّيعي بالأخذ بسنّة الرسول (ﷺ)، فالاختلاف في الطريق الموصل إليها وليس في السُنّة في حد ذاتها [...]"<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: وجهة النظر الاثنا عشرية للوهابية

يربط الشّيعَة سواء كانوا عرباً أو عجمًا بين الوهابية وكفر وايدولوجية آل سعود بما جعل العلاقة بين بينهما أكثر تعقيداً وانعكست في نفس الوقت على العلاقة بين الدولتين، حيث يعتبرون أنّ آل سعود والنظام السعودي يُشكّلان مع الوهابيين وجهان لعملة واحدة، تركزت هذه النظرة المريبة أكثر مع اعتلاء رجال دين الشّيعَة السلطة في إيران. فنتيجة للأفكار الوهابية المتطرفة وسلوك الوهابيين السعوديين ضدّ الشّيعَة ومقدساتهم منذ أول دولة لهم (1744 - 1818)، مروراً بالثانية (1818 - 1891)، ووصولاً إلى النظام الحالي (1932 -) شكّلت نظرة سلبية عند الشّيعَة عموماً تجاه الوهابيين، حيث لم يتوان الوهابيون في فترات زمنية سابقة عن استباحة دماء وأموال الشّيعَة.

وتذكر الرشيد، في كتابها: السّياسَة في واحة عربيّة إمارة آل الرشيد، أنّهُ في نهاية القرن الثامن عشر أدت النشاطات السعودية - الوهابية العسكرية في جنوب العراق إلى سلب الكثير من الحجاج الفُرس المسافرين بين الحلة ومشهد علي، لذلك كان هؤلاء الحجاج يشعرون بعدم الأمان لدى السفر على الأراضي السعودية، وحاولوا في سنوات لاحقة تفادي الطريق المؤدي

(1) محمد عمارة، فتنة التكفير بين الشّيعَة والوهابية والصوفي، سلسلة قضايا إسلامية العدد 124 (القاهرة: وزارة الأوقاف، 2006)، ص 73.

(2) سلمان بن فهد العودة، المرجع السابق، ص 70.

(3) محمد الغزالي، ليس من الإسلام، (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص ص 63 - 64.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إلى الدرعية، حيث كان يُفضلون الطريق القديم المعروف ب: درب زبيدة، (بين حائل وجبل شمر) الذي كان يسيطر عليه آل الرشيد. هذا الظلم والاضطهاد أعاد الوعي الجمعي الشيعي المبني أساساً على المظلومية التاريخية إلى الحالة القديمة، أين تعرضوا إلى القتل والتهميش من لدن الأمويين، لذا لا نستغرب أن الكثير من مفكرهم يشبهون آل سعود ببني أمية ويكون لهم نفس الحقد والعداء.

صورة سيئة للغاية إذن يملكها الإيرانيون الشيعة تجاه السعودية، عمقها إضافة إلى طبيعة الوهابية العدوانية والموروث التاريخي دعم السعوديين لأعداء إيران، فقد كان لدعم السعودية ودول الخليج العربية للعراق مالياً وسياسياً أثار بليغة على النفس والشخصية الإيرانية، فعندما غزا العراق إيران عام 1980 كان الخميني يردد دائماً أن هذا الأمر ما هو سوى مكيدة من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت هناك إشاعات وأخبار عن تقديم السعودية وإسرائيل وأمريكا مساعدات ودعمًا ماليًا لابن الشاه المخلوع رضا بهلوي الثاني قدرت آنذاك 800 مليون دولار من أجل القيام بعملية انقلابية على النظام الجديد<sup>(1)</sup>. زد على هذا الخسائر التي يتكبدها الإيرانيون جراء السياسة النفطية السعودية التي تخدم حسبهم العدو الأمريكي على حساب حياة ومعيشة الشعب الإيراني. كما أن محاولة المملكة التشويش على إيران من خلال دعم الحركات المعارضة لها لعل أهمها حركة مجاهدي خلق (سازمان مجاهدين خلق إيران)، واعتبار الشيعة أخطر من الكيان الصهيوني خلق ردة فعل عكسية عند الشعب الإيراني وحكومته.

ويؤمن الجعفريون أن الوهابية مذهبٌ مُستقل بنفسه لا يُمثل السُّنة يتميز بالعنف، إذ يقول مغنيّة: "[...] أن المبدأ الأول للوهابية، وشعارهم الوحيد، إما الوهابية وإما السيف، فمن اعتنقها سلم، ومن أبقى دمه وذبحت أطفاله ونهبت أمواله، ومحال أن ينظر الوهابي إلى غيره إلا بهذه العين المكفرة المستحقة للأرواح والأموال...]"<sup>(2)</sup>. أمّا، الكاتب فيرى أن الحديث عن الوهابية أنموذج للحديث عن الحركات الإسلامية المتطرفة التي تحتكر الإسلام لنفسها وتجرد الآخرين منه أو تشكك في إيمانهم<sup>(3)</sup>. بينما

(1) بنفسه كي نوش، المرجع السابق، ص 27.

(2) محمد جواد مغنيّة، المرجع السابق، ص ص 78 - 79.

(3) أحمد الكاتب، الفكر السياسي الوهابي قراءة تحليلية، المرجع السابق، ص 9.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يعتقد الإمام الخميني أنّ الوهابية مذهب خرافي لا أساس لأيّ شيء منه على الإطلاق يسوق الناس والشعوب الغافلة نحو القوى الكبرى ويستغل القرآن الكريم لهدم الإسلام والقرآن<sup>(1)</sup>.

وعلى غرار موقف المؤسسة الدينية الرسمية السعودية من الشيعة نجد أيضاً المؤسسة الدينية في إيران تتخذ موقفاً مناهضاً للوهابية سواءً من خلال الكتب أو الفتوى أو من خلال ما يعرف بـ: حرب الإعلام الجديدة، أين تمت العديد من المواقع المخصصة حصراً للهجوم على الوهابية، مثل موقع: المكتبة التخصصية للرد على الوهابية، أو موقع: مركز الأبحاث العقائدية. ويؤكد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، في إحدى تصريحاته أثناء جلسة مجلس الشورى الإسلامي، بقوله: "[...] أن السعودية ومنذ 60 عاماً كانت عاملاً لنشر إيديولوجية العنف من خلال نشر الوهابية التي تمثل إيديولوجية العنف في العالم، وذلك باسم نشر الإسلام ومن خلال بناء المساجد وتعليم الشباب. ومن جهة أخرى حاول النظام السعودي تهميش الأزهر الذي هو مركز فكري معتدل وأكثر عمقاً لأهل السنة [...]"<sup>(2)</sup>.

في حين يذهب محمد جواد ظريف وزير خارجية إيران، إلى القول: "أنّ الوهابية إيديولوجية تابعة من الكراهية معادية لكل من يخالفها، حيث لم تستثنى أحدًا سواءً الشيعة أو السنة، [...]، فالمشكل ليس في الصراع القديم بين السنة والشيعة، وإنما هو صراع بين الوهابية والإسلام ككل، فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية أنفقت الرياض عشرات المليارات من الدولارات لتصدر الوهابية للعالم من آسيا إلى أفريقيا، ومن أوروبا إلى الأمريكيتين من خلال بناء وتمويل الآلاف من المساجد والمدارس. هذا الانحراف اللاهوتي الوهابي المدمر قد شوه الإسلام. حتى قيل إنّ "السعوديين غيروا الإسلام تمامًا بأموالهم". وعليه، الكثير من أعمال العنف التي ترتكب باسم الإسلام يمكن أن تعزى إلى الوهابية"<sup>(3)</sup>.

والحقيقة، أنّ المجتمع الشيعي عمومًا الذي عاش فترة طويلة في الهامش وتحت الاضطهاد من طرف المنافسين السياسيين ترسخت فكرة المظلومية لديه منذ أيام الإمام علي (عليه السلام) تم الحسين وكربلاء التي تعتبر نقلة في الفكر الشيعي جعلته أكثر تطرفًا. ويتقاطع هذا الأمر مع الوعي الجمعي والمُتخيل الإيراني القديم والحديث الذي رسم صورةً سوداويةً عن السعوديين الذين أسهموا إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر في المساس بالهوية الشيعية والمصلحة الإيرانية. لهذا، تُعتبر السياسات الإيرانية المعادية للمملكة — كما يُشير **خلجي** — مشروعاً وضروريةً من وجهة نظر

(1) سيد روح الله الخميني، الوصية الخالدة، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، شوهده في 01 فبراير 2017، في: <http://bit.ly/2JkngDE>

(2) "لاريجاني: السعودية ومنذ 60 عاماً كانت عاملاً لنشر إيديولوجية العنف"، وكالة أنباء فارس، 23 مايو 2017،

شوهده في 01 يونيو 2017، في: <http://bit.ly/2NLAnB3>

(3) Mohammad javad zarif, "let us rid the world of wahhabism", *The New York Times*, 13/09/2016, accessed on 22/08/2017, at: <https://nyti.ms/2rfNBKu>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الحكومة والشعب الإيراني، بل أنّ التدخل العسكري للنظام في أجزاء مختلفة من المنطقة مشروع وضروري أيضاً نتيجة هذه الرؤية<sup>(1)</sup>.

كما يبدو أنّ الإيرانيين أنّهم يُعادون سياسة الدول العربيّة، وبالتحديد الدول الخليجية أكثر مما يعادون العربيّة سواءً ثقافاً أو عرقاً، وإلا كيف يُمكن تفسير أن اللغة العربيّة إجبارية في المدارس الإيرانية طبقاً للدستور، إذ تنص المادة (16): "بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربيّة، وأنّ الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل كامل؛ لذا يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتّى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية". علاوة على ذلك، فإنّ الترقّي في المسؤوليات والمناصب السياسيّة داخل النظام لأفراد من أصول عربيّة يُؤكد هذا الافتراض، زد على هذا أنّ الهوية الشيعية التي يتبناها النظام مُرتبطة بعاملين جوهريين هما: أولاً: العرب من خلال آل البيت والأسياذ (أصحاب العمام السود) والأماكن المقدسة لديهم، ذلك أنّ جُل الأئمة الاثنا عشر (الإمام الثاني عشر حسبهم في غيبة كبرى) مدفونون في بلدان عربيّة، حيث أربعة من الأئمة مدفونون في السعودية وبالتحديد في المدينة المنورة، وهم: الحسن بن علي، علي زين العابدين، محمد الباقر، وأخيراً جعفر الصادق. وستة نهم في العراق، وهم: علي بن أبي طالب (الكوفة)، الحسين بن علي (كربلاء)، موسى الكاظم (الكاظمية)، محمد الجواد (الكاظمية)، علي الهادي (سامراء)، الحسن العسكري (سامراء). وواحد فقط في إيران، وهو: علي الرضا (خرسان). ثانياً: اللغة العربيّة من خلال النصوص والكتب الدينيّة الأساسيّة، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تتضارب معهما.

وأخيراً، يُمكننا القول إنّ الإيديولوجية تُعتبر مهمةً في فهم الصراع على حقيقته لا سيّما أنّ المُعتقدات المشتركة الناتجة عنها تؤدي إلى خلق شعور بهوية المجموعة وتحديد أعدائها وخصومها ومن تم العمل ضدّهم مما يعني أنّ فهم الإيديولوجية وتفكيكها يُعد مفتاح الحل الفعال للعديد من الصراعات وكيفية إدارتها. بيّد أنّ الصّعوبة الكبرى تكمن في أنّ الإيديولوجية لطالما كانت غير مفهومة ومتقلبة مما قد يعطي انطباعات خاطئة، ناهيك أنّهُ لا توجد دولة إيديولوجية بشكل كامل ذلك أنّ غالباً من تكون سياسة الدول براغماتية حتّى ولو ادعت العكس مما يعني أنّ الفصل بين الاعتبار المصلحي والايديولوجي للدول يُعد في الحقيقة أحد الحلول الناجعة لتفسير الصراع والأهم من ذلك استشراف مستقبلها.

(1) مهدي خلجي، "الحذر بين المملكة العربيّة السعودية وإيران"، معهد واشنطن، 04 أكتوبر 2016، شوهد في

01 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2ujgPfg>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وتُعتبر الحرب الباردة الإقليمية التي تخوضها كل المملكة الإسلامية والجمهورية الإسلامية في جزءٍ منها نابعة من التناقض الإيديولوجي بين الطرفين والذي تتخفص وترتفع نسبة الإيديولوجية فيها حسب رغبة النظام السياسي وحسب المناخ العام والوضع الإقليمي، إذ من السطحية الاعتقاد أنَّ السعودية أو حتى إيران تُمثلان دولة إيديولوجية بحتة تبني كل سلوكياتها الخارجية على هذا الأساس، وإنما هما كما يُشير الواقع السياسي دولتان ذات توجه براغماتي بالأساس، ما نريد أن نقوله هنا هو أنَّ الإيديولوجية (الوهابية أو الخمينية) حتى وإن كانت جزءاً من شخصية النظامين؛ إلا أنَّها توظف في سياقات معينة ومحددة تتوافق مع سياسة الدولة وتوجهاتها.

مع ذلك، يبقى التفسير الإيديولوجي للصراع الإيراني - السعودي رغم عدم ظهوره أو أخذه حيزاً كبيراً ضمن أسباب التوتر بين الطرفين أحد التفسيرات المهمة والمنطقية لحالة التوتر بين الغريمين لا سيما أنَّ النظامين يدعيان إسلاميتهما، وأنَّهما يطبقان الشريعة في أمور الدين والدنيا. وتُعد هذه النقطة المشتركة (محاولة احتكار الإسلام) أحد أكثر الأسباب التي توجع نار الصراع بين الطرفين بسبب التنافس على حيازة هذه الشرعية والقوة الناعمة التي تخول لهما حق تمثيل أزيد من مليار ونصف المليار من مسلمي العالم، أمَّا، السبب الثاني في هذا الأمر فيتمحور على طبيعة كل من الوهابية والخمينية إذ هما إيديولوجيتان متناقضتين من الصعب جداً أن يتعايشا نتيجة الطبيعة الإقصائية للوهابية وكذا تصورها القائم على أنَّها تُمثل الأنموذج الحقيقي والنقي والوحيد للإسلام وللدولة الإسلامية.

وفي هذا الصدد، تملك الوهابية مشروعاً تاريخياً (دولة السلف الصالح) في حين تملك الشيعة مشروعاً انتظاريّاً (عودة إمام الزمان) تعتبره هو الآخر الأنموذج الإسلامي الصحيح والواجب الاقتداء به، وعلى هذا يخرج الصراع من مجرد تزمّت وهابيّ ضدّ الشيعة وطقوسهم إلى تصور للدولة واستمرارها وشرعيتها، وما الوهابية أو الاثنا عشرية في هذه الحالة سوى أدوات إيديولوجية فعالة لتحقيق هذا الغرض لما تملكانه من قوة على التجنيد والحشد، دلالة ذلك نجدها بالعودة إلى تاريخ العلاقات الإيرانية - السعودية والتي بدأت بشكل رسمي عام 1925 أي في عهد الشاه رضا خان والملك عبد العزيز، أين تميّزت العلاقات بين البلدين — آنذاك — بشكل عام حتى الثورة الخمينية بكونها حسنة إلى حد بعيد؛ فأيران لم تكن تُشكّل منافساً إيديولوجياً للسعوديين في حين يُعد نظام الخميني منافساً إيديولوجياً لهم من حيث يحاول تجريدهم من أهم نقاط قوتهم وهي الزعامة الإسلامية.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

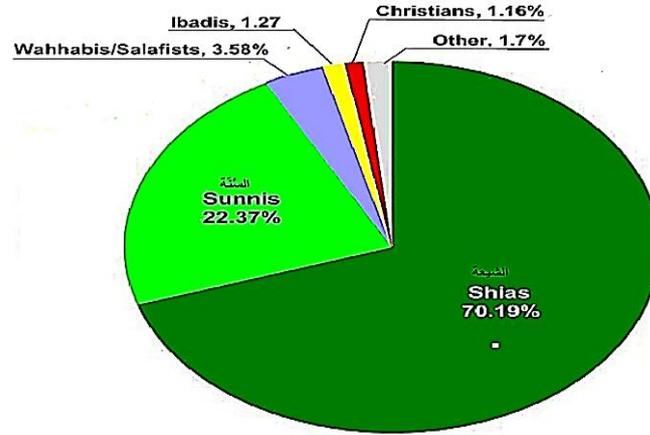
والجدير بالإشارة هنا، أنَّ الصراع السعودي - الإخواني راجعٌ في جزءٍ منه إلى المنافسة التي يُمكن أن يُشكّلها هذا التيار الإسلامي السني في حالة نجاحه على حساب التصور السعودي. كما أنَّ الصراع العثماني - السعودي - لا سيَّما أيام الدولة السعودية الأولى والثالثة - كان هو الآخر يندرج ضمن هذا الباب.

والحال، أنَّ الصورة السلبية التي يملكها الطرفان الوهابية والشيعية عن بعضهما البعض انعكست بشكل مباشر على الصراع السياسي وجعل منها إحدى أهم قنوات تغذيته وإعادة إنتاجه، وقد سعت كل من إيران والسعودية على أرض الواقع إلى تصدير رؤيتهما في جميع أنحاء العالم الإسلامي. حيث يتنافس البلدان على الهيمنة الإقليمية السياسية والروحية من خلال دعم الجماعات المتنافسة في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى في العالم. وكما هو الحال في جل الصراعات السياسية تستخدم إيران والسعودية الحقائق التاريخية بطرق مختلفة لدعم رؤية كل منها.

مع ذلك، لا يُمكننا اعتبار هذا النوع من الصراع صراعاً إيديولوجياً أكثر منه صراعٌ سياسي على القوة المعنوية والناعمة الناتجة عن هذا التمثيل الحضري للإسلام. فالإيديولوجية وحدها (الوهابية أو الخمينية) لا يمكن إلقاء اللوم عليها في العلاقة المضطربة بين القوتين الإقليميتين، وإن كان هذا لا ينفي وجود خلافات إيديولوجية جوهرية بين إيران الخمينية والسعودية الوهابية والتي انتقلت في بعض الأحيان إلى سياساتهما الإقليمية واختيار الحلفاء.

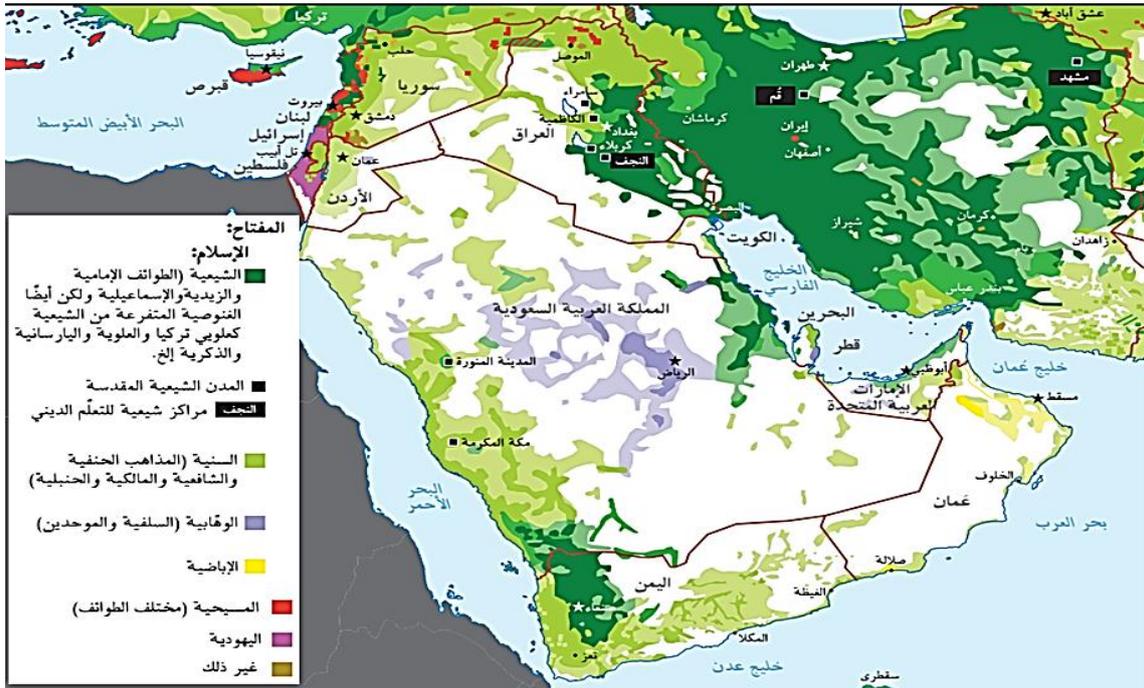
## الفصل الثاني: أسباب الصراع الإيراني - السعودي

دائرة نسبية رقم (01) توضح التوزيع الديني والمذهبي في الخليج العربي - الفارسي



Source: "Demography of Religion in the Gulf". Mehrdad Izady. 2013, accessed on 13/10/2017, at: <http://bit.ly/2JlnaLW>

خريطة رقم (01) توضح التوزيع الطائفي (السني - الشيعي) في الشرق الأوسط



المصدر: جيفري ماريتيني [وآخرون.], "مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط"، RAND Corporation، 2017، ص 3.

## المطلب الثاني: الصراع الطائفي (المذهبي) بين السنة والشيعة

تُعتبر الطائفية إحدى السمات التي تُميّز الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت إحدى مشاكله التي ما فتئت تخلق حالة من الاضطراب والفوضى ضمنه. ولعل أكثر ما أصبحنا نسمع به في السنوات الأخيرة ذلك الصراع الطائفي بين أكبر طائفتين إسلاميتين ونقصد بذلك السنة والشيعة. ولأنّ كل من المملكة العربيّة السعوديّة وفي مقابلها الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تعتبران نفسيهما نظامين إسلاميين يُمثّلان رمزياً أكبر طائفتين إسلاميتين ونقصد بذلك السنة والشيعة، فإنّ، الصراع السياسي بينهما يأخذ منحاً ومنعرجاً أكثر خطورةً باعتبار أنّ الصراع في هذه الحالة يخرج من دائرته السياسيّة والاقتصاديّة بين الدولتين لينزل إلى دائرة الدّين والجماعات المذهبية والطائفية ليصل في النهاية إلى مستوى الهوية أي يتحول إلى أزمة مجتمعية مما يزيد من خطورته وتعقيداته ومن تم حله.

ويُشكّل السنة بشكل عام أكثرية مقارنة بالشيعة حيث ما بين 80% إلى 85% من مسلمي العالم البالغ عددهم 1.5 مليار هم من السنة، والباقي من الشيعة. والذين يتركزون في غالبيتهم — حوالي 68% إلى 80% — في أربع دول هي: إيران، باكستان، الهند، والعراق، في حين أنّ السنة يُشكّلون الأغلبية في أكثر من أربعين دولة ممتدة بين المغرب الأقصى وإندونيسيا. وبأيّ حال، فإنّ الحديث عن السنة والشيعة باعتبارهما مذهبين أو طائفتين ليس من السهولة بمكان إذ يتطلب أولاً العودة لقرون إلى الوراء أين تشكّل هذين المذهبين، وثانياً الإحاطة بتطور هذين الطائفتين من حيث العقيدة والتفكير، ناهيك عن الاختلافات والانشقاقات الداخلية الحاصلة في البيت السنّي أو الشيعي. إذ من المغالطة التعامل مع السنة كأنموذج واحد، ونفس الحال مع الشيعة. بيد أنّ هذه المسألة المطروحة رغم تشابكها تتعقد أكثر إذ اسقطناها على حالة الصراع الإيراني - السعودي بحيث تتعدى الرصد التاريخي القديم لأصل المُشكل، والاختلافات الفقهيّة بين جماعات ذات توجه ديني وفقهي لتصل إلى مستوى أعلى. ذلك أنّ الحديث هنا لم يُعد عن طائفة فقط بل عن سياسة طائفية مُمنهجة ما يجعل الأمر أكثر خطورةً.

وعليه، يُعتبر تفسير الصراع الإيراني - السعودي من جهة نظر تاريخية - مذهبية غير دقيق بالمرّة وإن كان له بعض الفوائد التي تتعلق بتسليط الضوء على بعض الحقائق وكشف النقاب عن تلك الصور النمطية المُروج لها. وعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنف هذه العملية، والتي تتجلى في كثرة الكتابات السجالية والمُتحيزة لطرف على حساب الآخر، لا سيّما الكتابات السنّيّة منها

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

باعتبار أنَّ السُّنة كانوا على مر التاريخ العربيّ - الإسلاميّ الأكثرية والطرف الأقوى في المعادلة السياسية، هذا ناهيك عن الجهل بالآخر وسيادة ثقافة عدم الاختلاف. فضلاً أنَّ هذه الدراسة تعنى أساساً بالصراع السياسي بين إيران والسعودية، ولا تسعى لرصد الاختلافات المذهبية والفقهية بين السُّنة والشيعة الممتدة لعدة قرون خلت.

وفي هذا المطلب نحاول تبيان ما مدى صحة التفسير القائم على الطائفية والمذهبية كسبب لحالة التوتر والصراع المستديمة التي تعرفها العلاقات الإيرانية - السعودية، بمعنى هل يُوجد حقاً صراع بين فرعي الإسلام يؤدي إلى تصادم بين الطائفتين أم أنَّ الأمر هو مجرد توظيف سياسي للورقة الطائفية من طرف الأنظمة السياسية لخدمة مصالحها؟

#### الفرع الأول: الطائفة والطائفية دراسة إيتيمولوجية (تأصيلية)

لا تُعد كلمة طائفة غريبة عن اللغة العربية وإنَّ كان أصل الكلمة غير عربيّ، فقد ورد ذكر هذه الكلمة في عدة مواضع (مفردة ومثنى) في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿68﴾ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿69﴾<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿8﴾ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاعَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿9﴾<sup>(2)</sup>.

وعموماً، تعني كلمة طائفة في العربية كما جاء في المعجم الوسيط الجماعة والفرقة<sup>(3)</sup>، أمّا في لسان العرب لابن منظور، فجاء أنَّ الطائفة من الشيء: جزء منه<sup>(4)</sup>، بينما ورد في القاموس المحيط، أنَّ الطائفة من الشيء، القطعة منه أو الواحدة فصاعداً<sup>(5)</sup>، كما وردت دلالة هذه الكلمة في اللغة العربية في عدة كلمات على غرار المذهب، الفرقة، الجماعة، الملة والنحلة. أمّا، في اللغات الأجنبية على غرار الإنجليزية Sect أو الفرنسية Secte، فإنَّ أصل هذه الكلمة ينحدر

(1) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 69.

(2) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية: 9.

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص 571.

(4) محمد بن مكرم بن منظور، المرجع السابق، ص 226.

(5) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط 8 (بيروت: مؤسسة

الرسالة، 1426 - 2005)، ص 833.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

من الاسم اللاتيني Secta ، والذي يعني عدة معاني منها: الطريق، العقيدة، القضية، أو جزء. ويُعتبر اسم Secta مشتق هو الأخرى من الفعل Sequi، ويعني الإلتباع.

أمّا، من الناحية الاصطلاحية فقد تنوعت تعريفات الطائفة حسب كل ثقافة وكل دّين ذلك أنّ مفهوم الطائفة غالبًا ما تم ربطه بالدّين لا سيّما الدّيانة المسيحية، وهذا لتوصيف الصراع والاختلاف بين الطوائف المسيحية خصوصًا الكاثوليك منهم والبروتستانت والتي نتج عنها حرب الثلاثين عامًا (1618 - 1648). وعمومًا، تستعمل كلمة طائفة للدلالة على الهويات الدّينية الجزئية أو الانشقاقات الفرعية التي تكون ضمن الدّين الواحد مما يعني أنّ الطائفة ظاهرة قديمة قدم الدّينات والمعتقدات والاختلاف بين معتققيها والمؤمنين بها، لا سيّما فيما يتعلق بفهم هذه الأديان أو المعتقدات وكذا تفسيرها.

كما تُشير كلمة طائفة في الاصطلاح إلى جماعة أو فرقة أو ملة أو نحلة ذات خصوصية مذهبية أو دّينية أو عرقية. ويصح وصفها بناءً على ذلك أنّها تلك الخصوصية التي تُشكّل هوية للجماعة. وهي هوية تحدد ال أنا والآخر في الآن ذاته. وليس الآخر هنا سوى جماعة أخرى شريكة في الوطن أو الأمّة أو الدّين (1). وفي الإسلام ظهرت فرق وطوائف كثيرة بيد أنّ اعتبارها طوائف بالمعنى الحقيقي للكلمة يتطلب بعض النقاش، ذلك أنّ أغلب التقسيمات الطائفية التي بنى عليه المسلمون الأوائل لا سيّما المُحدثين منهم (أهل الحديث) توصيفاتهم كانت تستند إلى أحاديث نبوية عن انقسام الأمّة إلى أكثر من سبعين فرقة، فعن عوف بن مالك قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار وافترت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار قيل يا رسول الله من هم قال الجماعة» (2). في حين أن هذا الحديث يحتمل عدة تفسيرات ودلالات. وفي هذا الصدد، يرى المُستشرق المجري إيجناس جولدتسيهر (Ignaz Goldziher) أنّ علماء الكلام المسلمين قد أساءوا فهم هذا الحديث الذي كان القصد منه في الأصل تمجيد الإسلام واعلاء شأنه، فخصه بقدر من الفضائل والمزايا بلغت في عددها ثلاثًا وسبعين فضيلة. ما يعني أنّ الفرق الدّينية (الطوائف) الحقيقة في الإسلام التي يُمكن أن تتطبق

(1) امبارك حامدي، "الطائفية في اللغة والاصطلاح بحث في الجذور والمركزات وأفاق التجاوز"، (ملف الطائفية)، مؤمنون بلا حدود، (2016)، ص 89.

(2) محمد بن يزيد بن ماجه القزويني أبو عبد الله، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2 (الناشر: دار إحياء الكتب العربيّة)، ص 1322. (كتاب الفتن، باب 17، رقم 3992)

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

عليها هذه التسمية تتحصر في تلك الجماعات التي ابتعدت عن التعاليم الإسلامية المعتمدة التي أقرها المسلمون في مختلف عصورهم التاريخية، أي الذين عارضوا الإجماع في الأصول والمسائل الأساسية<sup>(1)</sup>.

وتتقاطع كلمة طائفة مع كلمة أخرى مشتقة منها وهي **طائفية** (Sectarianism) أو **فرقية**، والتي تعني تسييس الطائفة وانتهاج سياسة طائفية لصالح أو ضد طائفة معينة من طرف الدولة. أمّا، الاختلاف بين مصطلحي طائفة وطائفية فيمكن أولاً في أنّ مصطلح طائفية يُعد حديث النشأة؛ حيث ارتبط بالصراع الكاثوليكي - البروتستانتي، في حين أنّ الطائفة قديمة قدم الأديان والمعتقدات.

ويذهب **برهان غليون** أنّ الطائفية تُعتبر بمثابة السوق السوداء أو الموازية للسياسة التي تظهر بمقدار ما تفسد سوق السياسة الطبيعي أو يتم التلاعب بها أو تُلغى، فهي — إن صح التعبير — سياسة ملتوية في ميدان الصراع على السلطة بالمعنى الواسع للكلمة<sup>(2)</sup>. ما يعني أنّ المشكلة الطائفية لا تكمن بناتاً في التعدد المذهبي والطائفي أو في التنوع الثقافي في المجتمع الواحد، وإنّما في الدولة التي تسلك نهجاً طائفيًا تمييزيًا في التعامل مع مواطنيها. حيث تتحول في هذه الحالة الطائفة إلى طائفية تطفي على نفسها إلى جانب خصوصيتها الثقافية أو الاجتماعية نوعاً من الأدلجة السياسية الإقصائية. أمّا **عزمي بشارة**، فيعرف الطائفية بأنّها: "التعصب لجماعة، بالانتماء إلى ديانة أو مذهب، واعتبار الانتماء إلى هذه الجماعة محددًا للهوية". كما يُعد خيار الانتماء إلى الطائفة في حالة هيمنة الطائفية من الناحية الواقعية — حسب بشارة — من عدمه في الغالب خياراً وهمياً (حالة مُتخيلة Imaginaire). فالطائفية هي نفي حرية هذا الاختيار. والحرية هذه لا تمارس إلا من خلال الصراع معها وحتى الموقف من الآخرين بوصفهم منتمين إلى جماعات أخرى<sup>(3)</sup>.

(1) إيجناس جولدتسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، عبد العزيز عبد الحق، علي حسن عبد القادر، سلسلة ميراث الترجمة العدد 1963 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 187 - 188.

(2) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط 3 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 13.

(3) عزمي بشارة، "الطائفة والطائفية: من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسولوجي التحليلي"، **عمران**، العدد 23، (شتاء 2018)، ص 8.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وعموماً، تُعتبر السياسة الطائفية ذات آثار جد سلبية ووخيمة على الدولة والمجتمع فهي — إن صح التعبير — تمس أولاً بالتماسك الداخلي والنسيج المجتمعي للدولة والمجتمع ما ينتج عنه بالضرورة عدم استقرار سياسي واقتصادي، حيث تصبح البلد تحت رحمة الهزات السياسية والهوياتية الخطيرة، والتي قد تكون نتيجتها تفكك الدولة أو تحولها إلى دولة فاشلة (Failed State)، ولعل الأمثلة الحية على هذا الأمر واضحة جداً (العراق، السودان،...). كما أنّ حالة الاغتراب التي قد تعيشها طائفة (دينية أو عرقية) معينة لا سيّما أننا نعيش في عالم من النادر جداً أن تكون الدول فيه لا تضم اختلافات دينية ومذهبية وعرقية، ما يفتح الباب واسعاً للاستغلال الخارجي لها وتوظيفها سياسوياً، ناهيك عن الضغوطات التي قد تتعرض لها الدولة من طرف القوى الكبرى في حالة رغبة هذه الأخيرة في استغلال هذه الفرصة للتدخل.

لذلك، هناك العديد من الخطوات التي يُمكن أن تساعد في منع الصراع الطائفي من الانتشار. أولاً، على الحكومات المسلمة سواءً أكانت سنية أم شيعية أن تحترم حقوق مواطنيها بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. وبالتالي، يجب على الدول ذات الأغلبية السنية أن تعامل مواطنيها الشيعة على قدم المساواة، وعلى دول الأغلبية الشيعية أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بأقليّاتها السنية. ثانياً، يجب على البلدان الإسلامية الكف عن استخدام الدين كأداة لخدمة أغراض سياسية داخلية وخارجية، والتركيز بدلاً من ذلك على الطرق العملية لحل الصراعات والنزاعات. ثالثاً، يجب على القوى العظمى تغتتم الفرصة وتلاعب بالانقسامات الطائفية وتنميتها في سعيها وراء مصالحها<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: الصراع الطائفي (المذهبي) بين السنة والشيعة

لقد دأبت الكثير من التحليلات السياسية والإعلامية على استعمال مفهوم السنة والشيعة بكل دلالاتهما الدينية والسياسية والتاريخية لتوصيف حالة الصراع القائم بين إيران والسعودية. وعلى هذا، يُعتبر الصراع المذهبي السني - الشيعي أكثر التفسيرات تداولاً إعلامياً وسياسياً لحالة التوتر والتشابك بين السعودية وإيران، غير أنّه يبقى إذا ما أمعنا النظر قليلاً في الحالة المدروسة غير دقيق، حيث أنّ الصورة التي تُرسم عن الصراع السني - الشيعي فيها الكثير من المزايدة والمبالغة على الرغم أنّه لا يُمكن لأحد أن ينفي وجود صراع تاريخي - سياسي قديم بين

(1) Shireen Hunter, "Sunni -Shia Tensions Are More about Politics, Power and Privilege than Theology", Georgetown University, accessed on 03/04/2018, at :<<https://bit.ly/2ILzncD>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الشيعة والأنظمة الحاكمة التي كانت تمثل الأغلبية السنية، لكن الصراع كما يصور حالياً أي الصراع على مستوى العقيدة والتشكيك في إسلام كل طرف لم يكن بهذه الحدة وبهذا الشكل حتى أيام الأمويين أعداء الشيعة التاريخيين.

ويرجع أستعمل الصراع المذهبي - الطائفي بهذا الشكل المتداول حالياً لأول مرة إلى عدة قرون خلت، وتحديداً ما بين القرنين 17 و18 أيام العثمانيين الذين كانوا يمثلون دولة الخلافة الشرعية (السنية) والصفويين الشيعة في إيران. وارتباطاً بما تقدم ساد اعتقاد لدى الكثير من الباحثين والمؤرخين لا سيما من انساق في سرد رواية الذاكرة (Memory) أنّ الصراع الذي كان بين العثمانيين والصفويين هو صراع شيعي - سني. واستدل أنصار هذا الاتجاه على بعض المظاهر الموحية بهذا الاعتقاد، كفتاوى التكفير، وحالات الانتقام أثناء الحروب والمعارك من الطرفين (1)، خصوصاً أنّ مدافن (المراقد) الأئمة - ونقصد هنا أئمة الشيعة الجعفرية - في النجف، كربلاء، الكاظمية، وسامراء كانت منذ القرن السادس عشر الميلادي تحت سلطة العثمانيين السنة مقابل الصفويين الشيعة (2)، وعلى هذا الأساس، أي الصراع الشيعي - السني يعتقد البعض أنّ الحدود الحالية بين إيران وتركيا هي في حقيقة الأمر حدود طائفية بالأساس اعتمدت على تواجد السنة والشيعة (3).

نفس الحالة تُعيد نفسها في وقتنا الحالي عدا أطراف الصراع التي تغيرت مع الحفاظ على بعض النقاط المشتركة، فالدولة العثمانية في تلك الحقبة كانت تمثل الإسلام السني على غرار السعودية حالياً، والدولة الصفوية كانت تمثل الإسلام الشيعي مثلما تفعل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الآن، ما يعني شكلياً أنّ الظاهرة الصراعية بين السني والتشيع استمرت مع تغير في الأطراف فقط. لكن يبقى مع ذلك سؤال يفرض نفسه ما دام الأمر ليس صراعاً سنياً - شيعياً، فما هو يا ترى؟

(1) وجيه كوثراني، "العرب وإيران بين الذكرة والتاريخ"، ضمن: محمد حامد الأحمري [وآخرون.]، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشار ومحجوب الزويري، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 38.

(2) يان ريشار، الإسلام الشيعي عقائد وإيديولوجيات، ترجمة: حافظ الجمالي (بيروت: دار عطية للنشر والترجمة والتوزيع، 1996)، ص 172.

(3) أوليفيه روا، المرجع السابق، ص 163.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الجواب نجده عند المفكر الإيراني علي شريعتي (1933 - 1977)، أحد أهم المنظرين للثورة الإسلامية، الذي عالج جدلية الصراع السنّي - الشيعي في كتابه: **التشيع العلوي والتشيع الصفوي**، إذ يقول: "[...] أن الحرب الدائرة هذه الأيام بين المسلمين ليست حرباً بين التشيع العلوي والتسنن المحمدي، وإنما حرب بين التشيع الصفوي والتسنن الأموي، وهي انعكاس مباشر للحروب التي دارت بين الصفويين والعثمانيين على مدى قرون واستخدمت فيها العواطف الدينية من قبل الدولتين لأغراض سياسية تخدم أهدافهما ومطامعهما التوسعية والقومية[...]"<sup>(1)</sup>.

فحسب شريعتي (المعلم) يعود نسب التشيع الصفوي إلى الدولة الصفوية التي حكمت إيران وزعمت انحدارها من نسل الإمامة لثضفي شرعية زائفة على سلطتها الزمنية، أين عملت الحركة الصفوية ورجال الدين المرتبطين بها على إضفاء الطابع المذهبي وبعث القومية الإيرانية والوطنية لتبدو في صورة وشاح ديني أخضر، وركزت أجهزة الدعاية الصفوية على نقاط الإثارة والاختلاف بين السنّة والشيعية وأهملت نقاط الاشتراك، وحرصت على تعطيل أو تبديل أو إهمال الشعائر والسنن والطقوس الإسلامية المشتركة بين المسلمين. أمّا، التسنن الأموي فيتمثل في تلك الأنظمة التي تستغل عنوان المذهب السنّي لتمرير المخططات الرامية لفرض الهيمنة على مقدرات الشعوب وتبرير أعمال السلاطين والتبرع بالأحكام والفتاوى الجاهزة، لتتناغم مع التوجه الرسمي للحكومات، ف: **التشيع الصفوي** وقرينه **التسنن الأموي**، كلاهما مذهب اختلاف وشقاق، والحدق والضغينة هي من خصائصهما، لأنّ كليهما يُمثلان الإسلام الرسمي وكلاهما دين حكومي، الأول لتبرير الحكم الصفوي، والثاني لتبرير الوجود الأموي في موقع الخلافة<sup>(2)</sup>.

إنّ الصراع بين النواصب والروافض إذن صراعٌ مفتعل اخترعته الأنظمة السياسية الفاسدة التي تسعى للحفاظ على عروشها على حساب الأمة ومقدراتها، تستعمل فيه الأنظمة شبكة من الموظفين الدينيين الرسميين للترويج لهذا الاختلاف المقيت. فالصراع ليس ديني - عقائدي، لأنّ السنّة والشيعية دين واحد بالأساس تعايشا على مدار التاريخ الإسلامي حتى أيام حكم السلالات الشيعية (فاطميين، بوهيين،... وغيرهم)، وإنما سياسي يستعمل الدين كغطاء فقط من خلال ابتداع مذهب على المقاس والترويج له على أساس أنّه الحقيقة، ومن أجل أن تتضح الصورة أكثر من المفيد

(1) علي شريعتي، **التشيع العلوي والتشيع الصفوي**، ترجمة: حيدر مجيد، ط 2، سلسلة الآثار الكاملة 4 (بيروت: دار الأمير للثقافة والفنون، 2007)، ص ص 291 - 292.

(2) محمّد عيسى، "رؤية شريعتي للتقريب المذهبي"، إرشاد للأبحاث الدينية والإنسانيات والحوار، 02 سبتمبر 2010، شوهد في 03 يوليو 2017، في: <<https://bit.ly/2KHXTNz>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

هنا الرجوع إلى علم الاجتماع، وبالتحديد علم الاجتماعي الديني من أجل إبراز الفرق بين الدين بذاته ولذاته، وبين الدين المُسيَّس عبر الجمهور. ذلك أنَّ هذه الممارسات أي تحول الدين من ثقافة إلى إيديولوجيا نجدها عبر كامل التاريخ البشري ولا تخص أو تقتصر على الدين أو فئة معينة.

ففي الصدر الأول من التاريخ الإسلامي لم يكن أحد يشعر بوجود تناقض بين المفهومين السنِّي والشيَّعي أو الالتزام بهما. وربما كان شيعة الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) يُشكِّلون الأكثرية (أهل السنة والجماعة مجازاً) في مواجهة الخارجين عليه. ولكنَّ المُصطلحين (الشيعة والسنة) افترقا فيما بعد ليشكِّلا علامتين على طائفتين أو الطوائف من المسلمين. وقبل أن يستقر المُصطلحان كما هما في الأذهان اليوم كان مُصطلح "السنة" يعني في القرن الثاني الهجري الحديث النبوي (أهل الحديث). وغلب في القرن الثالث على الحنابلة (أحمد بن حنبل) في مقابل المعتزلة (أهل الرأي) والأحناف (أصحاب أبو حنيفة النعمان)، في حين كان أئمة أهل السنة أو أهل الحديث يعتبرون أئمة أهل البيت أئمة لأهل السنة أيضاً. ولم يأخذ مصطلح أهل السنة دائرته الواسعة التي تضم المذاهب الأربعة المعروفة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلا في القرن الخامس الهجري، رغم استمرار الصراع والتنافس بين المذاهب السنيّة نفسها إلى أمد طويل. وظل الحنابلة أو أهل الحديث يُشكِّلون في سنيّة الأحناف والأشاعرة والماتريدية الذين يُشكِّلون غالبية المسلمين السنة إلى هذا اليوم ولا يعترفون بهم إلا بمعنى عام في مقابل الشيعة، وعلى أساس بعض المقاييس<sup>(1)</sup>.

وعطفاً على هذا الأمر يذهب بعض المُفكرين على غرار محمد سليم العوا في كتابه: **العلاقة بين السنة والشيعة؛ وأحمد كمال أبو المجد في كتابه: حوار لا موجهة؛ ومحمد جواد مغنية في: الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة،** أنَّ الاختلافات الفقهية بين المذاهب الأربعة السنيّة أكبر من تلك الموجودة مع الفقه الجعفري. وفي إطار الحديث عن السنة يجب التأكيد أنَّ معنى السنة في الإطار العام هو اتباع سنة الرسول محمد (ﷺ)، وفي هذه الحالة يشترك السنة مع الشيعة في الاعتقاد أنَّهما أنصار للسنة النبوية، ما يعني نظرياً أنَّهما غير مُتناقضين مادام كليهما يعتمد على نفس الأصول حيث تشترك الطائفتان في كل المُعتقدات والممارسات الأصولية، وفي أماكن كثيرة تعايش أتباعهما بهدوء لقرون عديدة إلى قيام الدولة المركزية المؤدجلة.

أمّا، مُصطلح الشيعة فقد عرف هو الآخر عدة تحولات في المعنى والدلالة فبينما كان الشيعة يُمثلون أنصار ومحبي وأتباع وجيش وجماهير الإمام علي في أيام خلافته، حيث كانوا

(1) أحمد الكاتب، السنة والشيعة.. وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ، شوهد في 12 أكتوبر 2016، في:

<<https://bit.ly/2IJT1pb>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يُشكّلون غالبية المسلمين، تقلص مفهوم الاسم مع الزمن إلى دوائر أضيق فأضيق، فأعتبر شيعياً من يقول بأفضلية الإمام علي على غيره من الصحابة أو من يقول بحقه الإلهي في الخلافة، كما أُعتبر شيعياً (أو رافضياً) من ينتقد معاوية بن أبي سفيان أو عثمان بن عفان أو أحداً من الصحابة. بينما أصبح يطلق اسم السُّنة على من يقول بشرعية انتخاب أبي بكر على أساس الشورى والبيعة العامة من المسلمين (1).

والحقيقة، أنّ دراسة المذهب الشيعي - الجعفري لا سيّما عند السُّنة له الكثير من المطبات والصعوبات التي تجعل من عملية الحياد العلمي والموضوعية أمراً غاية في الصعوبة، ذلك أنّنا نصطدم مع كتابات كثير حول الشيعي، بيد أنّ أغلبها كتبها - كما أشرنا سابقاً - خصومهم السياسيين منذ الأمويين إلى غاية الوهابيين. وكان بروز الوهابيين في العصر الحديث وتمكنهم في إقامة كيان دولتي خاص بهم دور مهم في بعث وإحياء الأحقاد القديمة بين السُّنة والشيعية، لا سيّما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أين شكّل هذا النظام الجديد منافساً إيديولوجياً لنظام آل سعود. وعليه، - وبمساعدة النفط السعودي - تم الترويج لهذا الاختلاف والدعاية له بشكل منقطع النظير، متكئين في ذلك على كتابات مؤسس المذهب محمد بن عبد الوهاب (الرد على الرافضة) وكتابات بن تيمية (منهاج السُّنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية)، وكذا الخطاب الديني الوهابي، والذي تعزز أكثر مع وجود أقلية شيعية شرقي المملكة. ويُمكن المقارنة في هذا المجال بين الفتوى التي تصدر من عند الوهابيين تجاه الشيعة على غرار فتوى الشيخ بن باز أو الشيخ بن عثيمين، وفي المقابل، نجد طائفة أخرى من علماء السُّنة لا تجد فرقاً بين السُّني والشيعي، وهم في الغالب من الأزهريين (أنظر المطلب السابق).

والحال، أنّ التحولات التي عرفها مفهومي السُّنة والشيعية من حيث الانفتاح أو الانغلاق إذ ما نظرنا لها بعين موضوعية وعلمية نجدها أنّها غير حقيقة أو على الأقل لا تُعبر عن تحول بُنيوي حقيقي من حيث الفكر والاعتقاد أكثر منه خاضعاً لظروف وازغامات سياسية في لحظات تاريخية معينة. كما أنّ الدارسين المحايدون للمسألة السُّنية - الشيعية يعلمون جيداً أنّهُ لا توجد قضية دينية مذهبية حقيقية وراء هذا الخلاف وأن جوهر المسألة هو صراع على السلطة، أمّا الاختلافات الدينية فقد جاءت متأخرة عن الصراع السياسي بقرون من الزمن تقريباً، حتّى أنّ مذهب أهل السُّنة والجماعة (كان يقتصر على الحنابلة فقط) بهذه التسمية لم يظهر إلا في عهد الخليفة العباسي المتوكل عام 232هـ. وأن أقدم أئمة السُّنة كان أبو حنيفة (80 هـ - 150 هـ / 699م - 767م)

(1) أحمد الكاتب، السُّنة والشيعية.. وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ظهر قبل تبلور مصطلح السُنَّة، وبعده مالك بن أنس (93هـ - 179هـ / 711م - 795م)، وعبد الرحمن الأوزاعي (88هـ - 157هـ / 707م - 774م)، ثم محمد بن إدريس الشافعي (150هـ - 204هـ / 767م - 820م)، وأحمد بن حنبل (164هـ - 241هـ / 780م - 855م). أمّا، كُتِبَ الأحاديث السُنِّيَّة الكبار فقد ظهروا بعد أكثر من قرنين من موت النَّبِيِّ (ﷺ)، مثل: البخاري (194هـ - 256هـ / 810م - 870م)، ومسلم (206هـ - 261هـ / 822م - 875م)، وأبو داود (202هـ - 275هـ / 817م - 888م)، والنسائي (215هـ - 303هـ / 829م - 915م)، وابن ماجه (209هـ - 273هـ / 824م - 886م)، والترمذي (209هـ - 279هـ / 824م - 892م). وردًا على ذلك ظهر كُتِبَ الأحاديث الكبار من الشيعة مثل: محمد بن يعقوب الكليني (255هـ - 328هـ) صاحب كتاب: **الكافي**، علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) المتوفى عام 329هـ، وعلي بن الحسن الطوسي (شيخ الطريقة) (385هـ - 460هـ / 995م - 1050م). معنى هذا أن كل مذهب صنع دِينَه الخاص بعد الخلاف السياسي، وأنَّ هذه الكُتُب المليئة بالخلافات العقائدية بين السُنَّة والشيعة، ما هي إلا نتاج إمداد الصراع السياسي والدموي بينهم، ومن ثمَّ وجوب تبرير ذلك أمام التابعين بخلق خلافتان مذهبية وعقائدية واسعة، بل وتكفير بعضهم للبعض<sup>(1)</sup>.

وثبَّين الكثير من النصوص التاريخية أنَّ الإمام **أحمد بن حنبل** (780م - 855م) يُعتبر رائد تبلور المذهب السُنِّي من خلال الصراع آنذاك بينه وبين الخليفة العباسي المأمون (814م - 833م) الذي اتخذ من مذهب المعتزلة مذهبًا رسميًا للدولة وحاول فرض آراء هذا المذهب على الفقهاء لينشروها بين الناس، فكان ذلك الصراع بينه وبين الإمام أحمد الذي أخذ برأي مغاير لرأي السلطة السياسية فيما يُعرف ب: **مسألة خلق القرآن** (محنة خلق القرآن) في عام 218هـ / 833م، وقد استمر المذهب الاعتزالي بعد وفاة المأمون أيام المعتصم بالله (833م - 842م) والواثق بالله (842م - 847م) إلى غاية وصول الخليفة العباسي العاشر المتوكل على الله (847م - 862م). أين أخذ هذا الأخير برأي أحمد بن حنبل (الانقلاب المتوكلي)، ويُعتبر المتوكل في رأي الحنابلة مُحي المذهب السُنِّي، في حيث يذهب الشيعة أنَّه كان مُضطهدًا لهم حسب ما جاء في كتاب **الشيعة والحاكمون** ل: الشيخ محمد جواد مغنبة.

ما يهمنا في هذا السياق، أنَّه تكوّن نوع من العقل والمُتخيل الديني لذا أغلب الحنابلة يصور لهم أنَّهم أكثر الفرق الإسلامية نقاوةً وسُنِّيَّة، لا سيَّما أنَّ الحنبلية تُعد المذهب الإسلامي الوحيد —

(1) مجدي خليل، "الصراع السُنِّي - الشيعي عبر العصور"، الحوار المتمدن، العدد: 4778، 15 أبريل 2015، شوهد

في 12 أكتوبر 2016، في: <<https://bit.ly/2MGXI5x>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

حسب محمد نبيل مُلين — الذي أنتج مدرسة فقهية ومدرسة اعتقادية<sup>(1)</sup>. نتيجة لهذا، وقعت العديد من الصدامات بينهم وبين المذاهب الأخرى السُنِّيَّة (وبالأخص الشافعية) منها والشيعية، ولعل أشهرها ما سماه القدماء — على غرار ابن الأثير وابن كثير — **فتنة الحنابلة** في بغداد عام 323 هـ<sup>(2)</sup>. أمّا، الصدمات التاريخية — التي أخذت في بعض الحالات طابعاً دموياً وتكفيرياً — السُنِّيَّة — الشيعية، فإنّها بدأت تظهر بشكل جلي للعيان مع ظهور البويهيين والشيعية (الديلم) على المسرح السياسي. وبهذا، بدءاً من سنة 334 للهجرة، أين ظهرت ما عرف بـ: حرب الأحياء بين السُنَّة والشيعية لا سيّما حيي الكرخ الشيعي والبصر السُنِّي<sup>(3)</sup>. وتكررت مثل هذه الحوادث والفتن على مدار عدة قرون، ويذكر ابن الأثير في كتابه: **الكامل في التاريخ** لا سيّما المجلدات، السابع الذي يؤرخ للفترة الممتدة من 309 هـ - 388 هـ. والثامن 389 هـ - 488 هـ. المجلد التاسع 479 هـ - 561 هـ.

وفي عصر الخليفة العباسي القادر بالله (الذي ألغى الاعتزال) أخذ مُصطلح أهل السُنَّة مفهومه الحالي والذي يضم المذاهب الأربعة. والحال كذلك، أنّه لا يوجد تعريف صريح يحصر أهل السُنَّة في جماعة معينة بل أنّ هناك معايير وضوابط تحدد هذا الأمر، وهي في الغالب تستند على إتباع القرآن الكريم والسُنَّة النبوية. بيد أنّ تسييس المذهب والعقيدة زاد من حِدَّة الشرخ الطائفي بين السُنَّة والشيعية، ولعل تدوين العقيدة الذي كان رائد علم الكلام السُنِّي الإمام أبي الحسن الأشعري، (العقيدة الأشعرية) أول من قام به زاد من الطين بلة، ثم تبعه آخرون مثل الإمام الطحاوي في مصر وبن تيمية من خلال العقيدة الواسطية. ناهيك عن ظهور المؤسسات الدّينية الرسمية أو الحكومية، ومما يدعو إلى الانتباه في هذه النقطة الأخيرة أنّ قيام المؤسسات الدّينية الرسمية في الإسلام اقتزن بالصراع الطائفي الدولي بين الدولة العثمانية السُنِّيَّة والدولة الصفوية الشيعية، أين كان العثمانيون أول من أقام نظام رجل الدّين الحكومي الذي يلقي راتبه من الدولة.

(1) محمد نبيل مُلين، علماء الإسلام تاريخ وبنية المؤسسة الدّينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ط 2، ترجمة محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، (بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2013)، ص 53.

(2) علي بن محمد بن محمد ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، مراجعة: محمد يوسف الدقاق، المجلد 7 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، ص ص 113 - 114.

(3) جورج طرابيشي، **هرطقات 2 عن العلمانية كإشكالية إسلامية - إسلامية**، ط 1 (بيروت دار الساقي، 2008)، ص ص 14 - 15.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

كما أنّ تصنيف الطوائف الإسلامية إلى السُّنَّة وغير سُنِّيَّة دونه الكثير من المشاكل والصراعات، لا سيَّما مع انتشار التيارات المتطرفة والتنظيمات المُسيَّسة التي تحاول احتكار صفة أهل السُّنَّة والجماعة، حتَّى أنّ المؤتمر الذي عقد في الشيشان بتاريخ 15 أوت 2016، المعروف ب: مؤتمر أهل السُّنَّة والجماعة، تحت عنوان: **من هم أهل السُّنَّة والجماعة؟** قد أثار بيانه الختامي زوبعة مع السعودية التي تعتبر نفسها حاملة لواء السُّنَّة، بسبب إقصاء المؤتمرين السلفية الوهابية من إطار أهل السُّنَّة والجماعة، وقد عرف المؤتمرون أهل السُّنَّة والجماعة أنّهم: "الأشاعرة والماتريدية، ومنهم أهل الحديث المفوضة في الاعتقاد، وأهل المذاهب الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الفقه، وأهل التصوف الصافي علماً وأخلاقاً وتزكية على طريقة سيد الطائفة الإمام الجنيد ومن سار على نهجه من أئمة الهدى" (1).

كما أنّ الفكرة القائلة بوجود صراع على مستوى دولي بين الشيعة والسُّنَّة في الأساس حديثة، فحتَّى فترة ليست بالطويلة لم يكن يعرف جل السُّنَّة عن الشيعة إلا القليل، وربما لا تُغالي إذا ما ربطنا هذه المسألة بنجاح الثورة الإسلامية في إيران، أين بدأ الترويج لفكرة الصراع السُّنِّي - العراق ثم الهلال الشيعي. وقد تطور هذا الأمر بشكل أكبر بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق (2003) ثم خروج القوات الأمريكية من العراق (2011)، وبعدها أحداث الربيع العربي التي أخلت بالنظام والتوازن الجيوسياسي القديم في الشرق الأوسط.

ويعتقد الكاتب أحد المتخصصين في الفكر الشيعي أنّهُ بعد سقوط الدولة العثمانية وأصبحت تركيا العلمانية بعيدة عن الصراع القومي والطائفي (بين السُّنَّة والشيعة) في الشرق الأوسط استلمت الراية المملكة العربية السعودية والحركة الوهابية لمقاومة الثورة الإسلامية الإيرانية والحركة الشيعية في العالم. وفي الواقع، لم يكن هناك صراع بين السُّنَّة والشيعة ولا بين العرب والفُرس ولكنّ الأنظمة العربية المُستبددة، كنظام صدام حسين في العراق ونظام آل سعود في السعودية وجدت نفسها في مواجهة ثورات شعبية تطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية، فاستخدمت الورقة الطائفية لتحارب فئة من الشعب وتستقطب فئة أخرى باسم الدفاع عن أهل السُّنَّة (2).

(1) "تص بيان مؤتمر أهل السُّنَّة والجماعة"، شوهد في 02 أبريل 2018، في: <<https://bit.ly/2ILvRin>>

(2) أحمد الكاتب، لماذا تفرق المسلمون؟ وهل يجب أن يتحدوا؟ الحقيقة والوهم في الخلاف الطائفي، [د. م. د. ن.]. (2016)، ص 26.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أمّا رأي شريعتي في هذا الأمر، فحسبه أنّ الاختلاف بين التشيع العلوي والتسنن المحمدي ليس أكثر من الاختلاف بين عالمين وفقهيين من مذهب واحد حول مسألة علمية[...]. وأنّ التشيع العلوي والتسنن المحمدي طريقان متلاقيتان من يسير في أحدهما لا بد أن يأتي اليوم الذي يلتقي فيه مع صاحبه ليصبحا معاً وحدة واحدة، وفي المقابل، فإنّ المسافة بين وجهي التشيع العلوي والتشيع الصفوي هي عين المسافة بين الجمال المطلق والقبح المطلق<sup>(1)</sup>. نفس الكلام تقريباً يقوله موسى الموسوي، في كتابه: الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيع، حيث يرى أنّ هناك هوة عظيمة بين الشيعة والتشيع قد تصل في بعض الأحيان إلى التناقض الصارخ.

### الفرع الثالث: التفسير الطائفي للصراع الإيراني - السعودي

يعتقد الإيرانيون أنّ السبب الأوّل في الصراع الطائفي المروج له هم آل سعود، إذ تحاول الوهابية - السعودية جاهدة خاط الصورة للرأي العام الإسلامي والعالمي مدعية بأنّها تُمثّل الإسلام وأنّها المدافع عن السنّة لتعطي صبغة طائفية بحتة ولتؤجج بعض صفحات التاريخ الأسود أيام كان الاستعمار يلعب لعبته الخبيثة بتأجيج الطائفية<sup>(2)</sup>، وفي المقابل، وبينما تنكر إيران أيّة طبيعة مذهبية للصراع، فإنّ، المملكة تصر على تحويله من صراع سياسي إلى صراع بين أكثرية سنّية وأقلية شيعية، حيث يسمح لها هذا التحويل للصراع بحشد وتجييش العالم الإسلامي السنّي معها ضدّ إيران، وهي لأجل هذا تنفي اعتناقها للمذهب الوهابي وتروج لنفسها كدولة سنّية خالصة لا غير. تتيح لها هذه الاستراتيجية قيادة وتزعم العالم الإسلامي بشكل أسهل، ومما يساعدها على ذلك القوة المعنوية (الناعمة) التي تملكها، والتي تتركز أساساً في العوامل الدنيوية والتاريخية وعلى رأسها رعاية الحرمين الشريفين، فضلاً عن القوة المادية الناتجة عن البترول.

وعن هذه الاستراتيجية السعودية لتزعم العالم الإسلامي فإنّها ليس وليدة اليوم، فقد أكد الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية على طابع الدولة السنّي فقط حتّى قبل الإعلان الرسمي عن المملكة، ففي خطابه الذي ألقاه في القصر الملكي بمكة يوم غرة ذو الحجة عام 1347 هـ، الموافق 11 مايو 1929م، بعنوان: هذه عقيدتنا جاء فيها قوله: "[...] يسموننا بالوهابيين ويسمون مذهبنا الوهابي باعتبار أنّه مذهب خامس، وهذا خطأ فاحش نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبيها أهل الأغراض. نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة ولم يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد.

(1) محمّد عيسى، المرجع السابق.

(2) "خطيب المسجد النبوي يؤكد: الشيعة مسلمون!"، قناة العالم، 06 يونيو 2017، شوهد في 12 أكتوبر 2017، في:

<<http://bit.ly/2MVIKZu>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

فَعْقِدَتْنَا هِي عَقِيدَةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ. وَنَحْنُ نَحْتَرِمُ الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ وَلَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَكُلَّهُمْ مُحْتَرَمُونَ فِي نَظَرِنَا، وَنَحْنُ فِي الْفِقْهِ نَأْخُذُ بِالْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ [...] " (1).

وعلى أساس قيادة العالم الإسلامي الذي أصبح النظام الإسلامي الجديد في إيران ينافسهم فيها عقد وزراء إعلام ست دول خليجية — شكّلت فيما بعد مجلس التعاون الخليجي — مؤتمراً في الرياض في ديسمبر 1979، كان أهم ما جاء فيه هو تجريد الثورة الإسلامية في إيران من طابعها الإسلامي ودمغها بالطابع الشيعي فقط، بل أنّهم زادوا على هذا الوصف، إذ اعتبروها ثورةً تخص الإيرانيين فقط دون غيرهم من الشيعة العرب (2).

ويرى برنارد زاند (Bernhard Zand) أنّ حكام السعودية لا يعطون أهمية كبيرة لقب "ملك". فهناك العديد من الملوك في العالم كما يعتقدون، بل يفضلون أن يُسموا أنفسهم **خادم الحرمين الشريفين**. يبدو هذا متواضعاً، غير أنّهُ يدل في نفس الوقت على المطالبة بالمزيد من السلطة تمتد إلى ما هو أبعد وخارج المملكة (3). حيث قرر الملك فهد في خضم الصراع مع إيران — وهذا في عام 1986 — استبدال لقب صاحب الجلالة الذي كان يتخذه أسلافه بلقب قديم-جديد هو خادم الحرمين الشريفين، ليؤكد للعالم مرة أخرى أنّ الزعامة الإسلامية السعودية لا تقبل القسمة ولا الشراكة، خصوصاً بعد حملة التشكيك التي كانت تقودها إيران حول كفاء آل سعود في إدارة الحج، ودعوى الولي الفقيه الإيراني الزعامة ليس داخل إيران فحسب بل في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وعلى هذا، نجده يتخذ لقب أمير المؤمنين وولي أمر المسلمين جميعاً.

وقد جاء في دراسة أكاديمية أعدها سبعة من أهم الخبراء في العالم حول الانقسام السني - الشيعي (The Sunni-Shia Divide)، أنّ هذا الخلاف على الرغم من جذوره المرتبطة بمسألة خلافة النبي (ﷺ)، غير أنّ عدة عوامل زادت في تفاقم هذا المشكل، وهي في الغالب عوامل سياسية، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان لقيام الخلافة الفاطمية دوراً في زيادة التنافس مع العباسيين مما أدى إلى تفعيل الطائفية بغية الإضعاف من شرعية الآخر، ونفس الحالة كانت بين العثمانيين والصفويين عندما تمكن الصفويون في بلاد فارس، ثم كان لخضوع العراق للعثمانيين 1639م

(1) محمد بن سعد الشويرع، تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية، ط 4 (الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، 2011)، ص ص 123 - 124.

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، المرجع السابق، ص 183.

(3) Bernhard Zand , "The New Kingdom Saudi Arabia's Contradictory Transformation", *Spiegel Online*, 19/01/2015, accessed on 27/10/2016, at: <<https://bit.ly/1J9KwIO>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

دورًا في تأجيج الصراع العثماني - الصفوي، بعدها كان ظهور الوهابية على الساحة بمثابة أكبر تحدي للعثمانيين السنة أولاً ما جعلهم يتجددون للقضاء عليها، وفي نفس الوقت شكّلت العقيدة الوهابية الصارمة هاجسًا للشيعي المقصي حسب الوهابية من دائرة الإسلام. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أنّ القوى الاستعمارية الكبرى لعبت هي الأخرى على وتر الاختلافات حتى تضمن مصالحها وبقائها منتهجةً في ذلك سياسة فرق تسد، فكانت اتفاقية سايكس - بيكو ( Sykes-Picot Agreement) وما أعقبها من أحداث حتى الثورة الإسلامية في إيران ثم سقوط نظام صدام حسين وما نتج عنها من توظيف للخلاف السني - الشيعي (1).

والحقيقة، أنّ الطائفية تُعتبر إحدى وسائل وأدوات الصراع أكثر منها سببًا حقيقيًا للصراع في حد ذاته، هذا ما يؤكده الباحث مهراڤا كامرافا (Kamrava Mehran)، من خلال القول: "أنّ الدلائل قليلة على أن إيران والسعودية تستخدمان الدين لأغراض أخرى غير مصالحهما ومنافعهما الذاتية على الرغم من الكثير من وسائل الإعلام الجماهيرية يصفون على الصراع والتنافس بين الدولتين بعدًا دينيًا" (2). ذلك أنّ السياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تستهدف بالأساس ترقية مصالحها الاستراتيجية، على الرغم أنّ لا أحد يستطيع أن يتنكر أنّ الطائفية تلعب دورًا في هذه السياسات، لكنّ ليس بالطريقة الشاملة والغامرة التي يتحدث بها السعوديون. بل أنّ الجمهورية الإسلامية انتهجت طيلة تاريخها مسارًا لاطائفياً إلى حد بعيد. فقيادة إيران لطالما شدّوا على المُثل العليا الإسلامية وخطبوا ود حلفاء من السنة. ناهيك أنّ غالبية الباحثين الذين درسوا السياسة الخارجية الإيرانية منذ العام 1979، لا يُصنفون سلوك إيران على أنّه طائفي أو يستهدف في المقام الأول النهوض بأجندة شيعية بل على العكس يرون أنّ عملية صنع القرار في إيران أقرب ما تكون إلى السياسة الواقعية (3) أو ما يمكن تسميته ب: تطويع الإيديولوجية في خدمة المصالح البراغماتية، فالشيعية تخنق إيران سياسياً مثلما تخنق الوهابية - السعودية.

لهذا، حرص الإمام الخميني على إسلامية الثورة لا على شيعيتها، على الرغم من بعض الضغوطات والانتقادات الداخلية التي لطالما وجهها رجال الدين التقليديون (المُلاي) للجمهورية الإسلامية لميولها للوحدة الإسلامية وإهمالها الهوية الشيعية وإعطاء الأولوية لأجندتها السياسية

(1) Geneive Abdo [et. Al.], "The Sunni-Shia Divide", Council on Foreign Relations, accessed on 03/04/2018, at :<<https://on.cfr.org/2KH1vT9>>

(2) مهراڤا كامرافا، المرجع السابق، ص 108.

(3) افشان استوار، "المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية"، مؤسسة كارنيغي للسلام، (2016)، ص 9.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

على حساب القضية الطائفية<sup>(1)</sup>. بينما تجادل السعودية في هذا وتصر على أن الطائفية والتوسعية تغشيان سياسات إيران الخارجية، وهي تستغل أدنى فرصة من أجل إثارة القلاقل السياسية على طول المنطقة وعرضها، أدواتها المفضلة في هذا المنظمات والجماعات الشيعية مثل: حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية في العراق والحوثيين في اليمن. هدفها من كل هذه الفتنة تقويض الوضع الراهن الذي يهيمن عليه السنة وإنشاء الهلال الشيعي من لبنان إلى العراق وسورية مروراً بإيران فالبحرين واليمن بحيث يتشكّل كيان شيعي توسعي موالٍ ل طهران أي شيء مماثل لإمبراطورية فارسية مُنبعثة من جديد<sup>(2)</sup>.

في حين يعتقد المُنظر في العلاقات الدولية ستيفن والت (Stephen Walt)، أنّ النظر إلى التعاون بين إيران ووكلائها باعتباره إمبراطورية جديدة، مثلما يفعل كل من كيسنجر، وماكس بوت (Max Boot)، لهو أمرٌ مثيرٌ للضحك حقاً<sup>(3)</sup>. أمّا الباحث ولي نصر (Vali Nasr) فيرى أنّ النزاع الشيعي - السني ما هو سوى صراع على الإسلام أي من يُمثّل الإسلام ومظهر من مظاهر الحرب القبلية بين إثنيات وهويات أو بمعنى أدق تصادم بين هويتين متصارعتين تغذيه في الآن نفسه الخلافات اللاهوتية والتاريخية، ناهيك عن الصراعات الإقليمية والمؤامرات الأجنبية<sup>(4)</sup>. بينما يرى، بهجت قرني أنّ المعركة بين السعودية وإيران جيوسياسية وليست دينية، حتّى لو تم تصويره وتسويقه واعتقد البعض هذا الأمر، إذ تعتبر استدعاء المذهب مجرد غطاء يستعمله الطرفان<sup>(5)</sup>.

وبعد هذا العرض للآراء أهم المتخصصين، يتضح لنا أنّ الصراع الطائفي كما تصوره وسائل الإعلام أو بعض الكتابات لا يُعدّ أمراً دقيقاً، إذ يحمل غالباً دلالات أو توجهات سياسية وإيديولوجية لأصحابها، رغم ذلك أثبت الواقع أنّ الصراع بين السعودية وإيران يصير أكثر

(1) مهدي خلجي، "جمهورية الهيستيريا الإسلامية"، معهد واشنطن، شوهده في 25 ديسمبر 2017، في: <https://bit.ly/2lQgdcm>

(2) افشان استوار، المرجع السابق، ص 9.

(3) ستيفن والت، "الحذر بين المملكة العربية السعودية وإيران"، ترجمة: جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 16 يناير 2018، شوهده في 16 يناير 2018، في: <https://bit.ly/2z3sZOD>

(4) ولي نصر، صحوة الشيعة الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 16.

(5) بهجت قرني، "السعودية . إيران .. نوعية الصراع وإدارته"، العين، 12 يناير 2016، شوهده في 01 فبراير 2018، في: <http://bit.ly/2uzBz2p>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

خطورةً وعمقاً كلما تم تحميله بحمولات طائفية، ناهيك أن آثاره يصعب محوها إذ تترسخ في الذاكرة والوعي الجمعي للشعوب والجماعات. وقد يدوم هذا الأمر لقرون طوال، ويشهد التاريخ في مثل هذه الحالات أن أية مكاسب قصيرة الأجل جراء الطائفية تميل إلى أن تتحول إلى مشاكل عويصة طويلة المدى ويصعب حلها، إضافة إلى الشرخ الذي يحدثه على مستوى الدين الواحد ما يؤدي في النهاية إلى إضعاف الدين بشكل عام. وفي حالة وقوع صدمات أو حروب بين الجماعات الطائفية، فإنها — كما علمنا التاريخ — تكون الأشد خطورةً والأكثر دموية، ذلك أن بأس أبناء الدين الواحد أو العقيدة الواحدة في حالة اختلافهم يكون أشد من غيره.

وعلى هذا، فالعداء بين السنة والشيعة لا يُعتبر أحسن التفاسير للصراع الإقليمي بين الغريمين السعودية وإيران، إذ هو أقرب للصراع على الهيمنة الإقليمية والنفوذ وعلى السلطة بين نظام إقليمي قديم ترعاه السعودية وتحاول المحافظة عليه، ونظام إقليمي جديد تحاول إيران أن تصنعه من شأنه أن يغيّر ميزان القوى، لكن دون أن يُغيّر الكثير حول طريقة حكم الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>، فعلى الرغم، من أن الصراع يحتوي عنصرًا طائفيًا بارزًا لا يمكن إخفائه أو إنكاره، لكن في نفس الوقت لا يمكن تحديده أنه مجرد نزاع بين السنة والشيعة، ذلك أن وضعه في مثل هذا الإطار يؤدي إلى تشويش التركيز التحليلي وتبسيط الديناميكيات الإقليمية أكثر مما يجب والتضليل في فهم دوافع إيران والمملكة. فالرياض وطهران هما تلعبان لعبة توازن القوى وتستخدمان الطائفية في هذه اللعبة لكن كلاهما تجاوزتا خط الطائفية الأحمر في السعي وراء التحالفات الإقليمية<sup>(2)</sup>.

وتُعد الطائفية بلا شك بالنسبة لإيران والسعودية أداةً ووسيلة مفيدة في تعبئة الجماهير وتوجيه الرأي العام حيال الصراع الدائر بينهما أكثر سببًا جوهريًا في حالة التشابك المُستديمة. والواقع، أن الطائفية قد تنامت بشكل ملحوظ مع انتصار الثورة الخمينية (1979) وازدادت حدتها مع سقوط نظام صدام حسين في العراق (2003) وأحداث الربيع العربي (2011). تفسير هذا يعود بدرجة أولى إلى قيام نظام إسلامي في إيران منافس للنظام السعودي في الشرعية والنفوذ واحتمال قيام نظام شيعي في العراق موالي لإيران، ناهيك أن احتجاجات الربيع

(1) ثنائيس كامبانيس، "هل تريح إيران الحرب من أجل الهيمنة على الشرق الأوسط؟"، راقب، 14 أبريل 2015، شوهد في 04 يوليو 2016، في: <<https://bit.ly/2z6EQew>>

(2) غريغوري غوس، "ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط"، رقم 11، مركز بروكنجز الدوحة، (2014)، ص 1.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

العربيّ قدمت أمالاً جديدة لممارسة السلطة أو المشاركة فيها خصوصاً في الدول المحكومة من طرف أقلية طائفية على غرار سورية أو البحرين.

مع أنّ الاختلاف الطائفي والمذهبي ليس جديداً على الأمة الإسلامية، فقد تشكّلت الممل والنحل بعد وفاة الرسول (ﷺ) مباشرة، بيد أنّ ما يقع اليوم يختلف عما كان في الماضي بحيث لم يُعد الأمر يتوقف على مجرد اختلاف مذهبي، بل تحول الأمر إلى سياسة طائفية ممنهجة تنمي من ثقافة عدم الاختلاف والتصادم والكراهية لأجل أغراض تتعلق بضمان مصالح سياسية بدرجة أولى. وعليه، لا يُعتبر الصراع الطائفي السني - الشيعي أمراً مقضياً أو قدراً محتوماً على الأمة الإسلامية. فالاختلافات هي أقل بكثير من تلك التي كانت موجودة بين طوائف المسيحية والتي تم تجاوزها كلها.

والحقيقة، أنّ الانشقاق الداخلي ضمن الإسلام (سني - شيعي)، والذي يمتد على مدى أربعة عشر قرناً، أي منذ وفاة الرسول (ﷺ) وأزمة الخلافة لا يفسر بشكل علمي وموضوعي الصراعات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية بين طهران والرياض، لذلك أنّ تاريخ العلاقات السنية - الشيعية على المُجمل، توضح لنا بجلاء كيف عاش السنيون والشيعية معاً لعدة قرون ولا يزالون (سورية، لبنان، العراق، باكستان،...). وفي كثير من البلدان أصبح من الشائع لأعضاء الطائفتين التزواج، والصلاة في نفس المساجد. كما أنّهم يشتركون في الإيمان بالقرآن وأقوال النبي (ﷺ)، على الرغم من اختلافهم في الطقوس وتفسير الشريعة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

أمّا، التصادمات السنية - الشيعية فيمكن اعتبارها استثناءً؛ فطوال التاريخ الطويل الذي جمع بين الطائفتين لا نجد به إلا حالات قليلة جداً للحرب الطائفية مع الإشارة هنا إلى ملاحظتين: الأولى تتعلق بأنّ جزءاً كبيراً من الثورات والانتفاضات الشيعية التي قادها في الغالب أئمة أهل البيت كانت لدواعي سياسية صرفه، حيث كانوا يرون أنفسهم أحق الناس بالحكم. وعلى هذا الأساس، انتفضوا ضدّ أنظمة الحكم القائمة (الأمويين، والعباسيين)، ما يعني أنّ حالات الاضطهاد والقتل التي تعرض أهل البيت كانت لأسباب سياسية وليس دينية.

أمّا الملاحظة الثانية، فهي تتمحور على أنّ جُل الصراعات والتصادمات التاريخية والحديثة، وكذا الحرب الكلامية بين السنة والشيعية ظهرت في ظل سياقات تاريخية معينة، أين لعبت الأنظمة السياسية التسلطية (أموي / علوي؛ بويه / سلجوقي؛ فاطمي / عباسي؛ عثماني /

(1) Geneive Abdo [et. Al.], Op.Cit.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

صفوي؛ سعودي / إيراني) دورًا أساسيًا في بلورتها وترسيخها عند العامة على اعتبار أنّ الناس على دين ملوكهم. إنّ ما نريد أن نبينه هنا بصورة رئيسية أنّ الصراع كان سياسيًا مع غطاء ديني.

إنّ تنافس السعودية وإيران إذن على احتكار الإسلام وقيادة العالم الإسلامي جعلهما يوظفان ويستخدمان الانقسام الطائفي القديم لمواصلة طموحاتهما في الهيمنة لا سيّما بعد الخلل الذي أحدثه سقوط نظام صدام حسين في النظام الإقليمي العربيّ عامةً والتوازن الاستراتيجي خاصةً، حيث تامت الطائفية بعد عام 2003 بشكل خطير. على أنّه يجب التنويه أيضًا أن الطائفية وظفت أيام نظام صدام حسين إبان الصراع العراقي - الإيراني بنفس الشكل الحالي أو أكثر أين دخلت الطائفية بشكلها الديني والعربي، ففي أدبيات الحرب العراقية - الإيرانية مثلًا كان صدام يُوصف من طرف القادة الإيرانيين ب: يزيد العصر (يزيد بن معاوية الذي أمر بقتل الحسين بن علي)، ومن الجانب العراقي كانت الحرب تُسمى قادية صدام في دلالة على الصراع العربي - الفارسي.

ومما يزيد من جدّة وتنامي الطائفية طبيعة الشرق الأوسط والخليج الذي يحمل مزيجًا مُعقدًا بين الدين والتاريخ والسياسة ما يرفع من جدّة الانقسام بين إيران والسعودية، لا سيّما أنّ أغلب حكومات الخليج سنّية (أسرة حاكمة) بدون أخذ بعين الاعتبار الطائفة الشيعية التي تُشكّل أغلبية في بعض هذه الدول. مع ذلك، فقد أبانت الأحداث الأخيرة والتحالفات الجديدة عن أفول أسطورة الصراع السنّي - الشيعي. فالسعودية راعية السنّة أصبحت أكثر عداءً لهم، فهي تحظر الجماعات السياسية السنّية (الإخوان المسلمين وحماس) ولا ترغب أن تكون في الحكم، وتعتقل رجال الدين السنّة في بلادها وتحاصر قطر السنّية. وفي سورية تناصر وتدعم الجماعات غير المنتمية لتنظيم الجماعات السياسية السنّية (الإخوان المسلمين). فالسعودية كما يدرك الجميع من أكثر المساندين للعناصر العلمانية في الجيش السوري الحر، فضلًا عن التقارب السعودي مع شيعة العراق (مقتدى الصدر). بينما تدعم إيران الشيعية حماس والجهاد السنّيتين ومعهم الإخوان المسلمين وقطر مما جعل ثنائية السنّة مقابل الشيعة مجرد أداة يتم توظيفها على غرار ما كان في الماضي في سياقات مُعينة يقتضينها الظروف الزمني والوضع الداخلي، الإقليمي أو الدولي.

إنّ المنافسة والصراع الإيراني - السعودي إذن لا يُعد صراعًا طائفيًا في طبيعته ولا يُمكن اعتباره بأيّ حال من الأحوال استمرارًا للعداوة التي يفترض أنّها قديمة بين فرعي الإسلام السنّية والشيعية. بل إنّ التفسير الأقرب للمنطق السياسي هو أنّ الصراع جزء لا يتجزأ من سياسة الهيمنة التي يحاول الطرفان ممارستها والتي ازدهرت بشكل كبير بعد سقوط النظام البعثي في

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

العراق وجلاء القوات الأمريكية منه. وعليه، فإنّ الصراع الطائفي من النوع الذي نشهده الآن هو بالدرجة الأولى أحد أعراض الصراع السياسي بين الرياض وطهران وليس سبباً فيه.

### المطلب الثالث: الصراع على الهيمنة ضمن النظام الإقليمي

لطالما اعتبرت الهيمنة أو الرغبة فيها من أكثر الأسباب المفضية للصراعات والنزاعات بشكل عام، والصراعات والنزاعات الدولية بشكل خاص؛ والخليج العربي - الفارسي<sup>(\*)</sup> - باعتباره نظاماً إقليمياً فرعياً - لن يخرج عن هذه القاعدة، فمُنذ تبلور هذا النظام الإقليمي بشكله المتعارف عليه حالياً بعد الخروج البريطاني من الخليج وهو يتخبط في مشاكل وصراعات وحروب بين دوله، لا سيّما الكبرى منها (السعودية، إيران ، والعراق). وبناءً على ما سبق، نسعى ضمن هذه المطلب لتفسير الصراع الإيراني - السعودي انطلاقاً على جزئية تتمثل في الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي.

### الفرع الأول: الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي: دراسة في النظرية والواقع

يُعد مفهوم النظام الإقليمي (Regional System) من أكثر المفاهيم في العلاقات الدولية التي اختلف حول تعريفها نظراً لما في هذا المفهوم من ترابط وتشابك بينه وبين مفاهيم قريبه منه، ما جعل أرنست هاس (Ernst B. Haas)، أحد المتخصصين في هذا المجال يُشدّد على ضرورة التمييز بين بعض المفاهيم ك: التعاون الإقليمي، والنظام الإقليمي، والمنظمة الإقليمية، والتكامل الإقليمي، والإقليمية<sup>(1)</sup>، بُغية إدراك حقيقة معنى النظام الإقليمي، ذلك أنّ التداخل بين هذه المصطلحات المُتشابهة والمُنقاربة جعل من عملية تعريفه عمليةً مُعقّدةً بالنظر لاختلاف الصفات المُعتمدة لتعريفه.

<sup>(\*)</sup> أثارت تسمية الخليج نقاشات وجدلاً بين الدول العربيّة وإيران؛ فبينما تصرّ الدول العربيّة على عروبة الخليج، وتطلق عليه تسمية الخليج العربيّ، نجد إيران في المقابل ترفض هذه التسمية، وتؤكد أن الاسم الأقدم والأصح هو الخليج الفارسي (Persian Gulf)، وهي لا تقبل بتأناً تغييره. أمّا، الباحثون الغربيون والإعلام الغربي، فأغلبهم يفضل استعمال تسمية الخليج الفارسي، وتستعمل باقي دول العالم نقلاً عن المصادر الغربية تسمية الخليج الفارسي للدلالة على الخليج العربيّ. لهذا فضلنا هذه الدراسة مصطلح الخليج العربيّ - الفارسي لنقادي أيّ سوء فهم أو تحيز.

<sup>(1)</sup> Ernst B. Haas, "The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing", *International Organization*, Vol. 24, No. 4, (Autumn, 1970), pp 607-610.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ويُعرف كينث وليام تومبسون (Kenneth W. Thompson) النظام الإقليمي أنَّه: "نمط منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات يكون معترف به داخلياً وخارجياً بصفته مضماراً متميزاً يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر" (1). في حين يرى ميشال بانكس (Michael Banks) أنَّ النظام الإقليمي أو الأقاليم هي في الحقيقة ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون (2). أمّا، كل من لويس كانتوري (Louis J. Cantori) وستيفن شبيغل (Steven L. Spiegel)، وهما باحثان مُتخصصان في الأقاليم، فيعتبران أنَّ أيّ نظام يتكون من دولتين أو أكثر تكون مُتقاربةً ومُتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مُشتركة، ويساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام يُشكّل نظاماً إقليمياً (3).

وعليه، فإنّ مُصطلح النظام الإقليمي يُطلق على كل منطقة جغرافية مُحددة تضم عدداً من الدول تتشابه فيما بينها بأمور عدة سواءً من الناحية اللغوية أو الثقافية أو الدّينية أو حتّى من ناحية شكل نظام الحكم السائد، ويفترض في النظام الإقليمي الواحد أن يكون حجم التفاعلات بين أعضائه سواءً أكانت صراعية أم تعاونية أكبر من حجم التفاعلات من الدول الأعضاء الخارجة عن ذلك النظام (4). تجدر الإشارة هنا، أنَّ النظام الإقليمي قد يضم بين طياته نظاماً أو نُظماً إقليمية فرعية (Sub-Regional Systems) على غرار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي يحوي على العديد من النُظم الإقليمية الفرعية على غرار النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي المغاربي،... إلخ.

كما تجدر الإشارة أيضاً أنّنا تعمدنا التركيز على مفهوم النظام الإقليمي لأنّه — حسب رأينا — الأقرب إلى الواقع (فيما يخص الحالة المعنية بالدراسة)، مع عدم إنكار وجود نوع من الإقليمية (Regionalism) مُتمثلة في مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربيّة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنطقة جنوب غرب آسيا، إلّا أنّها تبقى مُرتبطة بالنظام الإقليمي وتغيّراته. بالإضافة

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 24.

(2) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربيّة - العربيّة والعربيّة - الدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997)، ص 24.

(3) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 57.

(4) منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص 27.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إلى طبيعة الأنظمة السائدة فيها ذات التوجه التسلطي، والتي تبقى رافضةً دومًا لفكرة التخلي أو التنازل عن جزءٍ من سيادتها ما جعل أية منظمة إقليمية غير فاعلة ومجرد هيكل بلا روح.

أمّا، مفهوم الهيمنة (Hegemony) فيعني النفوذ والتفوق أو ممارسة السلطة الغالبة على الآخرين من خلال القوة بمختلف أشكالها، ويعتبر مفهوم الهيمنة من أقدم السلوكيات البشرية والدولية، ويعود أصل هذه الكلمة إلى اليونان القديمة أين استعملت للدلالة على القائد العسكري الحاكم، وعلى الهيمنة السياسية والعسكرية التي قد تفرضها إحدى الدول - المدينة (City-State) على أترابها. كما كان للفيلسوف الإيطالي الماركسي انطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) دورًا مهمًا في إعطاء الهيمنة بُعدًا إيديولوجيًا وثقافيًا من خلال حديثه عن هيمنة طبقة معينة على غيرها من الطبقات الأخرى ليس فقط بالمفهوم الكلاسيكي للهيمنة، وإنما عن طريق المجتمع المدني والهيمنة الثقافية أيضًا.

وتُشير الهيمنة بشكل عام لامتلاك السلطة ومصادرها بمختلف أنواعها المادية والمعنوية. والحقيقة، أنّ الهيمنة تُعتبر نتيجة شبه حتمية لتنامي القوة والقدرة، وهما مفهومان أساسيين في العلاقات الدولية كما نعلم، وتتنوع أنواع الهيمنة وإن كانت كلها تصب في هدف واحد ألا وهو فرض الرأي على الغير سواءً بطريقة إكراهية صلبة أو مرنة، إذ نجد هيمنةً عسكرية، سياسية، اقتصادية، وكذا هيمنةً دينية وثقافية.

وباعتبار هذه الدراسة تنتمي في جزءٍ منها إلى الدراسات الإقليمية (Regional Studies)، وإذا ما اعتمدنا على مفهوم النظام الإقليمي كأداة للتحليل في دراستنا، فإنّه يبدو جليًا أنّ الصراع بين السعودية وإيران يدخل في إطار ما يُمكن أن نسميه بـ: النظام الإقليمي الخليجي أكثر من غيره، والذي يُمكن تعريفه بذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الثماني دول المحيطة بسواحل الخليج العربيّ - الفارسي، وهي كلاً من: العراق؛ وإيران؛ والسعودية؛ والكويت؛ والإمارات؛ والبحرين؛ وقطر؛ وسلطنة عُمان. وبالتالي، جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثماني المُطلّة على الخليج العربيّ - الفارسي.

وقد أطلق البعض لفظ النظام الإقليمي النَّفطي للدلالة على النظام الإقليمي الخليجي بسبب احتياطي النَّفط الأكبر في العالم الموجود في دوله، والذي تحول لنقطة مُشتركة بينهم على غرار المعيارين الجغرافي والديني اللذان تشتركان فيهما، ليبقى المعيار اللغوي والعِرقي

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

والسياسي نقطة الاختلاف، حيث تعتمد إيران اللغة الفارسية مع أن تعلم اللغة العربية إجباري في إيران طبقاً للدستور المادة (16)، خلافاً للدول الأخرى المعتمدة على اللغة العربية. أما من حيث العرق، فتعد إيران والعراق دولاً متعددة الإثنيات والأعراق، بينما تتميز باقي دول النظام الإقليمي بوحدة العرق فيها، في حين أن المعيار السياسي المرتبط بشكل الأنظمة السياسية يقسم النظام الإقليمي النّفطي إلى قسمين: الأول، تُشكّل فيه إيران والعراق نظامين جمهوريان. بينما الثاني، فيتكون من باقية الدول الأخرى باعتبارها أنظمة ملكية وراثية.

وعموماً، فإنّ هذه المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تُشكّل من الناحية النظرية الخصائص البنيوية والهيكلية لأيّ نظام إقليمي، وفي نفس الوقت تعتبر واحدةً من أربعة جوانب أساسية وضعها المتخصصون في النظم الإقليمية، وهي: **الخصائص البنيوية للنظام الإقليمي**، **نمط الإمكانيات**، **نمط السياسات والتحالفات**، **بيئة النظام** (1). فنتيجة للخصائص البنيوية بين دول النظام الإقليمي، والتي تكون في الغالب متفاوتة ينتج **نمط للإمكانيات** تتحدد على أساسه سلوكيات دول (أطراف) النظام وسياساتها الإقليمية والدولية، وفي نفس الوقت تحدد قدرة النظم الإقليمية المجاورة على التدخل في شؤون النظام الإقليمي وقدرة النظام الدولي على التأثير في سياساته (2). بمعنى أدق، فالإمكانيات والقدرات البشرية، المادية والمعنوية تعتبر المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي والإقليمي، ففي نهاية المطاف الدول وإن تشابهت وظائفها، فإنّ قدراتها إمكانياتها وقوتها تتفاوت وتختلف (3).

إنّ مستوى القوة بين أطراف النظام الإقليمي وتوجهاته إذن هو الذي يحدد لنا طبيعة العلاقات المتبادلة بين دوله و**نمط السياسات والتحالفات** داخله وخارجه، بمعنى أننا أمام ردة فعل فقط لما هو موجود من قوى متباينة القوة في بيئة النظام الإقليمي، ومع أنّ تحديد وقياس قوة أية دولة ليس بالأمر الهين، غير أنّه يركز عموماً على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: المقومات المادية، العسكرية، والنفسية (القوة الناعمة). وتتصرف المقومات المادية إلى كل ما تملكه الوحدات الدولية من موارد طبيعية ومساحة وموقع جغرافي وسكان وموارد اقتصادية وعلمية... وغيرها. بينما

(1) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص ص 26 - 27.

(2) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 67.

(3) أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44 (2012)، ص 26.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المقصود بالمقومات العسكرية القوة الصلبة مثل: عدد القوات المسلحة ومستوى التدريب والكفاءة والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة، في حين تعني العناصر النفسية أو المعنوية مدى استعداد الوحدة الدولية لاستخدام عناصر قوتها وهيبته الدولية للتأثير في الوحدات الأخرى بالنظام، وذلك باستخدام عناصر مختلفة تُمثل البُعد النفسي للقوة، مثل: الإيديولوجيا، الشخصية القومية، الروح المعنوية، شخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية... إلخ<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: مقومات الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي

#### أولاً: المقومات المادية

يُخبرنا المُنظر الأمريكي جوزيف س. ناي (Joseph S. Nye Jr) مُبتدع مُصطلح القوة الناعمة (Soft Power) أنّ القوة بمفهومها العام هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء<sup>(2)</sup>. أمّا، فيما يخص المقومات الجيوستراتيجية أو القوة الجيوستراتيجية، فالمقصود بها تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، وتعتبر الجيوستراتيجية (Geostrategy) بمثابة الشقيقة الثانية للجغرافيا السياسية إذ تزود القائد السياسي والعسكري بأسلوب موحد للاقترب من المشاكل المترابطة بالضرورة مع العالم<sup>(3)</sup>.

إذا أسقطنا هذا الكلام على الخليج العربيّ - الفارسي نجدّه يُمثّل من ناحية موقعه الجغرافي أهمية بالغة بغض النظر عن النّفط الموجود فيه، فنظراً لوضعه الجيوستراتيجي يُعد الخليج العربيّ - الفارسي مركز اهتمام العالم وكذا مُنظري الجغرافيا السياسية الدولية. والحقيقة، أنّ عدة عوامل تتداخل لتمنحه هذه الميزة أو الأهمية في المعادلات الدولية، منها ما يتعلق بالموقع الاستراتيجي، ومنها ما يتعلق بالتاريخ، ومنها ما يتعلق بالنّفط، ... وغيرها من العوامل الأخرى.

فمن ناحية موقعه الجغرافي كان الخليج ومنذ عدة قرون خلت محط أنظار العالم والقوى الاستعمارية الكبرى، وهذا راجعٌ بدرجة أولى لموقعه الاستراتيجي الذي يتوسط من خلاله العالم وجعل

(1) جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص 26 - 27.

(2) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 20.

(3) بيير سيليربييه، الجغرافية السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة: أحمد عبد الكريم (دمشق: الأهالي، 1988)، ص 84.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

منه قناة ربط بين عدة قارات وحضارات، فهو بمثابة همزة الوصل بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب. حيث يُعد الخليج منطقة تبادل بين جميع الحضارات الرئيسية، الأوروبية، والعربية، والفارسية، والآسيوية. وكانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس في العصر الحديث — وقبلها الرومان في العصر القديم — أول من تظن لأهمية الخليج الجيوستراتيجية، فسيطرت عليه لعدة عقود تجاوزت (150) سنة، ويرجع تاريخ الهيمنة البريطانية في المنطقة إلى عام 1820. ولم تخرج منه إلا في سبعينيات القرن الماضي.

وكان البريطانيون طيلة هذه السنين يصرون على احتكار خيرات و ثرواته إضافة إلى طرقه وقنواته. ولم يخلوا هذا الاحتكار طبعاً من منافسة من لدن القوى الاستعمارية المنافسة، ك: البرتغاليين في القرن السادس عشر، والهولنديين، والروس... إلخ. كما سعى الألمان لئن يكون لهم وطأة قدم في الخليج أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية. وبهذا، كان الخليج على مر تاريخه بؤرة من بؤر الصراع بين القوى الدولية الطامعة فيه. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كان للخليج أيضاً جزءاً ونصيباً من شطايا هذا الصراع العالمي، ورمت الولايات المتحدة بكل ثقلها فيه، إذ أصبحت هذه المنطقة الحيوية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية العالمية لحفظ مصالحها الحيوية. ونتيجة لما سبق، لم يُعد النظام الإقليمي الخليجي مستقلاً بذاته ولم يكن في يوم من الأيام منغلقاً على نفسه، إذ أن القاعدة العامة الحاكمة له تجعله مُسيراً ومُوجهً من الخارج وليس من الداخل وبذلك فاقد لآليات إدارة شؤونه<sup>(1)</sup>.

ويفصل الخليج العربي - الفارسي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثماني دول، كما تحيط مياه الخليج العربي - الفارسي بدولة البحرين. يحده من الشمال والشرق إيران، بينما يحده من الجنوب الشرقي والجنوب كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، ويحده من الجنوب الغربي والغرب كل من السعودية وقطر، وتقع كل من الكويت والعراق على أطرافه الشمالية الغربية، بينما تقع البحرين ضمن مياه الخليج الغربية شمال قطر. أما، السعودية فتقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج ومملكة البحرين والإمارات وقطر وشمالاً الكويت والأردن والعراق وجنوباً كل من سلطنة عمان واليمن. وتشغل المملكة أربعة أخماس (5/4) شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع. بينما تقع إيران في جنوب غربي قارة آسيا. تقدر مساحتها بـ.

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 24.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

1648195 كيلومترًا مربعًا، تحدها من الشمال جمهورية تركمنستان، بحر خزر (بحر قزوين)، جمهورية أذربيجان وأرمينيا (ارمنستان) ومن الغرب تركيا والعراق ومن الشرق باكستان وأفغانستان ومن الجنوب بحر عمان والخليج.

وتُعتبر السعودية أكبر دول في النظام الإقليمي الخليجي من حيث المساحة (49%)، تليها إيران (35%)، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دوله (0.1%). ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كم<sup>2</sup>. وتتميز إيران عن باقي دول الخليج بأنها تمتلك أكبر سواحل فيه بطول 1200 كم (36%)، ويعتبر الخليج بحق الرئة التي تتنفس من خلالها إيران. حيث يُعد منفذها الوحيد إلى البحار المفتوحة لا سيّما وبحر قزوين بحرٍ مغلق، بينما تتقاسم باقي الدول 2608 كلم، مما جعلها — أي إيران — تسيطر على سواحل الخليج وبحر عمان، إضافة إلى إشرافها — مع سلطنة عمان حسب اتفاق عام 1975 — على أحد أهم المضائق في العالم، مضيق هرمز الذي يُعتبر أكبر ممر في العالم للنفط (ما بين 15% إلى 40% من النقل العالمي للنفط) في منطقة تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم مما يعطيه أهمية جيوسراتيجية وجيوسياسية وأيضًا جيوقصادية. وتحتل الإمارات المرتبة الثانية بعد إيران من حيث إطلالها على سواحل الخليج (24%)، أمّا السعودية فنصيبها من هذا الأمر (16%)، بينما يُعتبر العراق أقل الدول امتلاكًا للسواحل البحرية على الخليج، حيث لا تتعدى سواحلها 15 كم (0.4%)<sup>(1)</sup>.

ومن الناحية الديمغرافية تُعتبر إيران أكبر دول النظام الإقليمي الخليجي بأزيد من 80 مليون نسمة (إحصائيات عام 2017) حيث تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة. حيث تُشكل إيران ثلاثة أضعاف تقريبًا السعودية من الناحية السكانية حيث يقدر عدد سكان السعودية بـ: 32 مليون نسمة (إحصائيات عام 2017). ويضم هذا الرقم الأخير كل سكان المملكة بغض النظر عن جنسياتهم، أين يقدر عدد السكان السعوديين وفقًا لإحصائيات الهيئة العامة للإحصاء السعودية بـ: (20,408,362) نسمة<sup>(2)</sup>. وبالتالي، فإننا أمام نظام الإقليمي ذو أغلبية شيعية ما يعطي لإيران هامش أكبر للمناورة إذا ما اعتمدنا على فرضية الصراع السني - الشيعي في تحليل دوافع الصراع. وتجدر الإشارة هنا، أنّ جُلّ المشايخ (الملكيّات) الخليجية التجأت إلى رفع

(1) تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، (دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013)، ص 16.

(2) الهيئة العامة للإحصاء السعودية، شوهذ في 19 أغسطس 2018، في: <<http://bit.ly/2E6Ikjy>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

عدد سكانها عن طريق عملية التجنيس للمهاجرين لأغراض سياسية، مثال ذلك ما حصل في البحرين ذات الأغلبية الشيعية من تجنيس للباكستانيين السنة من أجل رفع نسبة السنة في البلد.

ولللخليج أيضاً أهمية اقتصادية حيث تعبر العديد من ناقلات النفط عبر الموانئ النفطية على سواحلها، لا سيما أن أغلب البلدان التي تطل على سواحل الخليج مصدرة للنفط، ناهيك أنها تضم حقولاً نفطية وغازية الأكبر في العالم. حتى أن هذه الوفرة النفطية جعلت نشأة نظامها الإقليمي مقرونة بها، حيث يرى عدد لا بأس به من الباحثين أن ولادة النظام الإقليمي الخليجي بهذا الشكل المتعارف عليه، هو نتيجة لتفجر الثروة النفطية عقب قرارات المقاطعة التي رافقت الحرب العربيّة - الصهيونية عام 1973.

وكانت هذه الثروة النفطية من حيث نتائجها وانعكاساتها تحمل في طياتها الخير لهذه المنطقة التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، كما حملت في نفس الوقت الكثير من الشرور والمصائب، فعلى المستوى الدولي سمحت الطفرة النفطية لدول هذا النظام أن تلعب دوراً خارج حدود أقاليمها ونظامها الإقليمي، كما أتاحت للدول الصغيرة امتلاك أدوات قوية للضغط والمناورة والتوازن للهروب من هيمنة وتسلط القوى الأكبر داخل الإقليم، فلولا النفط مثلاً لما استطاعت دولة مثل قطر أن تلعب دوراً في السياسات الإقليمية ولما استطاعت تحمل الحصار والضغوطات المفروضة عليها (الأزمة الخليجية). فالأصل أن الدول الصغيرة تتحرك بطريقة عكس التي نراها لدى دول الخليج الصغيرة، لكنّها — أي الثروة النفطية — في نفس اللحظة جعلت المنطقة محل أطماع كل القوى الكبرى التي لا تتردد في التدخل العسكري لحماية مصالحها المرتبطة غالباً بتدفق النفط، ما جعل المنطقة تعيش حالة ترقب وقلق دائمين. كما صارت المنطقة أكبر سوق للسلاح في العالم، فدخل النظام الإقليمي مازالت من أمد في سباق محموم على التسلّح، هذا إضافة إلى القواعد الأمريكية المتمركز فيه التي يتجاوز عددها العشر (10) قواعد.

### ثانياً: المقومات العسكرية (القوة الصلبة)

من ناحية القوة العسكرية تُعتبر السعودية ثم الإمارات من الأكثر الدول إنفاقاً عسكرياً حوالي 104 مليار نفقات السعودية والإمارات فقط (السعودية 80.8 مليار دولار، الإمارات هو 22.8 مليار دولار)، وهي تتفوق من هذه الناحية على إيران، بيد أن هذا لا يدل على أنها الأقوى

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

عسكريًا، فإن إيران تتفوق عليهما<sup>(1)</sup>. وبما أن إيران تُعد أكبر دولة من الناحية الديمغرافية في الخليج العربي - الفارسي، فليس من المُستغرب أن تمتلك أكبر القوات العسكرية نظرًا لهذه الميزة الديموغرافية، حيث أن مجموع القوات العسكرية الإيرانية أكبر من جميع جيوش الخليج مجتمعة، رغم أنها فقدت الكثير من إمكانياتها العسكرية أثر الحرب العراقية - الإيرانية، حيث وصلت الخسائر إلى ما بين 40 - 50 بالمائة. مع ذلك، بقي الجيش الإيراني لحد الساعة يُشكّل أكبر جيش في المنطقة لا سيّما بعد تدمير الجيش العراقي، إذ يقدر بحوالي 545.000 ما بين ناشط واحتياطي (220.000 احتياطي و350.000 ناشط) دون احتساب الحرس الثوري<sup>(2)</sup>، أين يحتل المركز الثامن (08) عالميًا من حيث العدد إلا أن ميزانية إيران العسكرية متواضعة للغاية مقارنة مع جيرانها لا سيّما السعودية أو حتى الإمارات بحيث أثر الحصار الغربي على إيران على قدراتها المالية بسبب عدم قدرتها على بيع نفطها بأريحية. هذا ما يعني أن القدرات القتالية الإجمالية لمؤسستها العسكرية تبقى محدودة رغم كل الدعاية المحاكة حولها.

ويُعد هذا النوع من العجز راجعًا إلى حد كبير إلى عدم قدرة إيران على الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الغربية المتطورة والقيود الاقتصادية التي منعتها من أن تُخصص ميزانية كبيرة لتحديث القوات المسلحة. ورغم هذا الضعف على مستوى القوة التقليدية إلا أن إيران استطاعت تطوير استراتيجية قتالية تقوم بشكل أساسي على الحرب غير النظامية من خلال استعمال الوكلاء الخارجين وتدريبهم، وفي نفس الوقت تطوير منظومتها الصاروخية، كما أعلنت أن لديها برنامج للأسلحة البيولوجية. في حين أنها خطت أيضًا خطوات كبيرة نحو اكتساب التكنولوجيا النووية (الردع النووي). وتساعد هذه القدرات المكتسبة في التعويض بشكل جيد عن القدرات المحدودة لقواتها التقليدية من خلال زيادة عملية الردع لأيّ هجوم خارجي ضدّ قواتها غير المنتظمة وغير المتماثلة<sup>(3)</sup>.

أمّا السعودية القوة الإقليمية الثانية، فإنها من ناحية التجهيزات والتقنية العسكرية تتفوق على إيران بشكل كبير نتيجة سببين أساسيين، الأول نفقاتها الكبيرة وعلاقتها المميزة مع الغرب، خصوصًا بعد حرب الخليج الثانية أين ارتفعت النفقات العسكرية السعودية بشكل كبير جدًّا، والثاني الحصار الغربي على إيران (غالبية أسلحتها إمّا روسية أو صينية)، بدون أن

(1) وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013، شوهد في 25

سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2KV9qNB>>

(2) Anthony H. Cordesman, Khalid R. Al-Rodhan, **the Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War Iran**, (Washington: Center for Strategic and International Studies, 2006), pp 5-7.

(3) Anthony H. Cordesman, "The Conventional Military", **Iran prime**, accessed on 25/03/2018, at: <<http://bit.ly/2NLej9H>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ننسى عامل النّفط فقد ساعدت ارتفاع أسعار البترول المملكة على تطوير قدراتها العسكرية بينما لم تستفد منه إيران. مع ذلك، بقيت أكبر مشكلة يعاني منها الجيش السعودي تلك التي تتعلق أولاً بعدد المجندين فيه وكذا كفاءتهم القتالية والتقنية لا سيّما والخدمة العسكرية في المملكة طوعية وليست إجبارية.

وحسب مقارنة أجرتها صحيفة ديلي اكسبرس (Daily Express) البريطانية بين قدرات إيران والمملكة العسكرية، فإنّ السعودية يمكن أن تستدعي نحو 934 ألف رجل لخدمة العلم الوطني بينما يكون نحو 04 مليون من سكانها مستعدّين لخدمة العلم الوطني عند الضرورة. أمّا إيران فيضم جيشها النظامي حوالي 250 ألف جندي وضابط، ويمكنها أن تستدعي 14 مليون شخص آخرين للخدمة العسكرية. في حين تتقدم السعودية على إيران في عدد الطائرات الحربية، إذ أنّ القوات الجوية السعودية تملك 790 طائرة ومروحية معظمها طائرات قتالية، بينما تملك القوات الجوية الإيرانية 477 طائرة معظمها طائرات النقل. وتتساوى الدولتان في عدد الدبابات: 1142 لدى السعودية و1161 لدى إيران، كما أنّ السعودية تتقدم على إيران في عدد الآليات العسكرية الأخرى، إذ أنّ جيشها يملك 5500 آلية عسكرية مدرعة، في حين يملك الجيش الإيراني 1315 آلية عسكرية. أمّا التفوق الإيراني فنجدّه في مجال المدفعية حيث يملك الإيرانيون 1474 راجمة صواريخ وحوالي 2500 آلية مدفعية، بينما بحوزة السعوديين 322 راجمة صواريخ و1000 آلية مدفعية. ويمكن للإيرانيين أن يتغلبوا على السعوديين في البحر، إذ أنّ أسطولهم يضم 398 سفينة. في حين يحوي الأسطول السعودي 55 سفينة. أمّا فيما يخص إنفاق الدفاع فلها — أي السعودية — نيّة في تخصيص حوالي 43 مليار جنيه استرليني لتغطية النفقات العسكرية في العام الحالي (2017)، فيما يمكن أن تبلغ النفقات العسكرية الإيرانية 4.7 مليار (1). أمّا في مجال الحروب الإلكترونية والسيبرانية فيتفوق الإيرانيون على السعوديين بحيث يملكون ثاني أهم جيش إلكتروني في الشرق الأوسط.

(1) "مقارنة القدرات العسكرية بين إيران والسعودية"، مركز أوراسيا للدراسات، 11 ديسمبر 2017، شوهد في 25

سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2L4hpr3>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### جدول رقم (02) يوضح القوة العسكرية لدول الخليج العربي - الفارسي

ميزانية الدفاع بالمليار	باتريوت (Patriot)	وحدات بحرية		طائرات مقاتلة	صواريخ أرض جو	الدبابات	عدد القوات	الدولة
		وحدات سطحية	غواصات					
27.2	20	-	34	294 منها 174 أف-15	33 بطاينة نحو نصفها 1-هوك	900 من بينها 315م- ايه 2 ابرامز	201 ألف منهم 75 ألف حرس وطني	السعودية
--	--	--	18	106	8 منها 3 بطاريات هوك	516 من بينها 360 طرز ليكيوك	50500	الإمارات
2.4	--	--	13	40	50	153	41700	عمان
3.3	05	--	10	81 منها 40 أف ايه 18	10 بطاريات منها 4 هوك	290 منها 218 م- ايه 1 أبرامز	15500	الكويت
1.5	--	--	07	18	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	30	12.300	قطر
0.315	--	--	11 بينها فرقاطة	34 منها 22 أف-16	بطارتان	140	11.000	البحرين
9.1	--	03 من طرز كليو	59 منها 10 هودو نج و 40 بوجامر	306	76 بطاينة منها واحدة هوك وبعضها ستنجر	1565	540.60 0	إيران
تضرر الجيش العراقي كثيراً جراء الغزو الأمريكي للعراق 2003 وهناك خطط لإعادة بناءه بعدد يقدر بـ 30 ألف جندي.								العراق

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن (التوازن العسكري 2003 - 2004). نقلاً عن: عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 111.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### ثالثاً: المقومات المعنوية (القوة الناعمة)

تُعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية أو السحر بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري<sup>(1)</sup>. وفيما يتعلق بالقوة الناعمة لدى الجمهورية الإيرانية فهي متعددة بحيث تملك أكثر من غيرها من دول النظام الإقليمي الخليجي عناصر ومصادر للقوة الناعمة لعل أهمها العامل الحضاري والتاريخي، والعامل الديني، والثورة الإيرانية، والعامل الثقافي...إلخ.

أمّا فيما يتعلق بترتيب هذه المصادر وأسبقية عامل على آخر وكيفية توظيفها فقد اختلف باختلاف النظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولوياته، فبينما كان الشاه يركز على العامل الحضاري لإيران والتاريخ الفارسي العريق وأهمل العامل الديني والعقائدي<sup>(2)</sup>. جاء نظام الخميني بتصوّر معاكسٍ لتصوّر الشاه، حيث ركز على البعد الديني والمذهبي أكثر، في حين لم ينل الجانب المرتبط بالقومية الفارسية إلا الحظ اليسير من هذا الأمر، ويتضح هذا الأمر من خلال التركيز على إسلامية النظام وأسلمة مؤسسات النظام. كما تركز إيران أيضاً على الإشعاع الثوري لديها في دعم قوتها الناعمة ونشر أفكارها ومبادئها في العالم، حيث قام الإيرانيون في أقل من قرن بثورتين عظيمتين (عام 1906، و عام 1979). فضلاً عن **العالمثالية (Third-Worldism)** التي تُعد إيران من أهم أقطابها في العالم.

وعلى هذا، تنتهج الجمهورية الإسلامية استراتيجية منسقة للقوة الناعمة في جميع أنحاء مجال نفوذها، باستخدام السياسة والاقتصاد، والدين، والأدوات العسكرية لتعزيز جدول أعمالها. وفي هذا المضمار، يرى الباحث الإيراني **صادق زيبا-كلام** أنّ الإسلام يُشكّل قبل كل شيء أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيران. كما تُشكّل معاداة الغرب ولا سيّما الولايات المتحدة ومعاداة إسرائيل العنصرين الثاني والثالث من عناصر قوتها الناعمة. ويُشكّل المذهب الشيعي وبالأخص التفسير الراديكالي الذي صاغته المؤسسة الدينية الشيعية في إيران العنصر الرابع.

(1) علي حسين باكير، "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، (ملفات)، مركز الجزيرة للدراسات،

17 أبريل 2013، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2z0S5gw>>

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، المرجع السابق، ص 176.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أما العنصر الخامس، فيكمن في شعور الإيرانيين القومي الذي يُقارب الشوفينية<sup>(1)</sup>. وحسب المُستشرق يهوشع طايخر الذي كان مسؤولاً عن القسم الإيراني في فرع البحث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، فإنّ النظام الإيراني يدمج سياسته بين الدّين والقومية، فالميراث التاريخي القومي الإيراني يلعب دوراً مهمّاً في تشكيل قوة إيران، إذ لا يجب أن ننسى أنّها ليس دولة إسلامية فقط، فهي دولة وريثة لحضارة قديمة جداً<sup>(2)</sup>.

ولعل أشهر المؤسسات التي تستعملها إيران في زيادة قوتها الناعمة ونشر نفوذها في العالم وتحقيق استراتيجيتها هي: المستشاريات الثقافية الإيرانية، التي تُعنى بنشر وتدريس اللغة والثقافة الفارسية، والمجمع العالمي لأهل البيت، ومجمع التقريب بين المذاهب، ومنظمة التبليغ الإسلامي، والمدارس والإيرانية في الخارج، والحوزات الدّينية في الخارج، ومُمثليات مُرشد الثورة بالخارج، ومؤسسة جهاد البناء، ومؤسسة الإمام الخميني الإغاثية، ومركز حوار الحضارات<sup>(3)</sup>. كما تُعد جامعة آزاد الإسلامية أحسن مثال حالياً لكيفية استخدام طهران لأدوات القوة الناعمة والسعي لتعزيز قوتها الناعمة وتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة، حيث تم إنشاء العديد من الفروع لها في المدن السورية والعراقية الرئيسية وتوسيع فرعها الرئيسي في لبنان<sup>(4)</sup>.

أما السعودية، فإنّ قوتها الناعمة تستند بشكل جوهري على الدّين الإسلامي وعلى الموقع الجغرافي المرتبط بالدّين الإسلامي من حيث ظهوره نشأته، هذا من جهة. من جهة أخرى زادت سيطرة السعوديين على الحجاز والأماكن المقدسة ثم رعايتهم للحرمين وتنظيم الحج من قوتهم الناعمة، حيث أتاحت لهم حق التكلم باسم جميع مسلمي العالم أو ما يُمكن أن نُسميه القيادة الروحية للعالم الإسلامي، وفي هذا المستوى تملك السعودية — كما يقول قرني — "قوة ناعمة استثنائية، استثنائية بمعنى الكلمة، أي لا يمكن لأية دولة أو جماعة أن تنافسها على هذا المستوى. فالسعودية

(1) صادق زيباكلام، "الصحة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أبريل 2013، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2zaORYe>>

(2) دانيال افراتي، "هل سلاح الجو الإسرائيلي مهياً لتدمير المنشآت النووية الإيرانية؟"، ضمن: مجموعة مؤلفين إسرائيليّين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع الدار العربيّة للعلوم، 2006)، ص 143.

(3) صباح مسوي الأحوزاي، "مركزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربيّة"، ضمن: صباح الموسوي [وآخرون.]، المشروع الإيراني في المنطقة العربيّة والإسلامية، ط 2 (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص ص 47 - 50.

(4) Ahmad Majidyar, "Iran's soft power: Islamic Azad University opening branches in major Syrian and Iraqi cities", Middle East Institute, 17/01/2018, accessed on 26/02/2018, at: <<https://bit.ly/2DLpZHC>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

مهد الإسلام. ومكة والمدينة محفورتان في السيكولوجية الجماعية عند المليار ونصف من المسلمين الذين يسكنون العالم من استراليا إلى الجنوب الأمريكي، ويتوجه الأتقياء والمؤمنون منهم إلى مكة خمس مرات في اليوم أثناء صلاتهم، بل كل آمالهم مهما تكن التضحيات المالية هي الذهاب مرة واحدة لهذا البلد من أجل الحج<sup>(1)</sup>. كما أنّ الموارد المالية الضخمة الناتجة عن النّفط (علاق النّفط) تثبتت هذا الدور ووسعته حتّى بادت السعودية من أكثر الدول المؤثرة في سياسات الشرق الأوسط.

#### جدول رقم (03) يوضح متغيّرات القوة بين إيران والسعودية

السعودية		إيران		متغيّر القوة
إقليمياً	عالمياً	إقليمياً	عالمياً	
4	33	1	13	عدد السكان
5	78	2	41	الإنتاج الزراعي
2	61	4	94	التنمية البشرية
1	15	2	20	المساحة
3	24	2	18	الناتج المحلي
2	30 (6.5)	4	137 (2.5)	معدل النمو الاقتصادي
1	7 (10)	5	25 (2.5)	الإنفاق العسكري
5	26	3	13	القوة العسكرية
5	50	3	31	بحوث العلوم التطبيقية

المصدر: وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانية وأفاقها"، المرجع السابق. (بتصرف)

#### الفرع الثالث: الهيمنة على النظام الإقليمي كتفسير للصراع

بعد هذه التوضيحات والاستعراض لمقومات القوة ضمن النظام الإقليمي الخليجي، تشير مؤشرات القوة إلى تفوق السعودية على حساب دول مجلس التعاون الخليجي (المشاخي الخليجية) ما يجعلها تُشكّل الدولة المركزية بالنسبة لها، وتفوق إيران على حسب الدول العربيّة

<sup>(1)</sup> بهجت قرني، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الخليجية مما يدفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على استراتيجيتين، الأولى تتمحور حول سياسة الأحلاف داخلياً وخارجياً، أما الثانية، فهي زيادة التسلح لأقصى حد ممكن. وهذا بغرض التوصل إلى مبدأ أساسي ومهم جداً في العلاقات الدولية ألا وهو توازن القوى. ولأن أي نظام إقليمي يضم قوى متباينة في الإمكانيات، فإن الصراع نظرياً والمنافسة الحقيقية تتم بين الدول الكبرى فيه أي التي تملك قدرات أكبر من غيرها مما يجعلها تُشكّل قلب النظام الإقليمي أو القطاع المحوري، وهذا الأخير — كما يرى الاقتصادي الأمريكي مايكل هدسون (Michael Hudson) — يضم الدول التي تُشكّل أكبر قوة عسكرية وأكبر قوة اقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل الإقليم<sup>(1)</sup>.

وفقاً لذلك، فإن دول القطاع المحوري (Core States) في النظام الإقليمي الخليجي الحالي هي: إيران والسعودية. ومن الناحية النظرية تكون سلوكيات دول القلب غالباً في اتجاهين أساسيين: إما تكون مهيمنة على النظام الإقليمي؛ أي أنها تسيطر عليه كلياً وتحدد سياسته كما ترغب. أو أنها تسعى لهذا الأمر أي تتطلع إلى الهيمنة؛ معنى ذلك أن دول المركز لا تسمح لها إمكانياتها الحالية بأن تسيطر بشكل كلي على النظام الإقليمي وتوجهه كما ترغب. لذا فإنها تسعى بكل الأساليب لزيادة قوتها لتكون في الأخير ضمن الاتجاه الأول (قوة مهيمنة).

وتتطبق هذه الحالة على النظام الإقليمي الخليجي، إذ لا يعرف حتى الآن دولةً مهيمنةً عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة مما يجعله دائماً مسرحاً للصراع بين القوى الإقليمية المتطلعة إما للهيمنة أو لاحتلال موقع الدولة المركزية. ذلك أن الوصول إلى موقع الدولة المهيمنة أو المركزية يجعل كل تفاعلات العالم مع الإقليم تمر عبر إرادتها ويمكنها بذلك تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها. لهذا، يقول علماء الجيوستراتيجية: "كلما كانت موازين القوى متفاوتة وتميل لصالح طرف معين يتضاءل الصراع والتنافس، بينما تنعكس الآلية في حال كانت تلك الوحدات أكثر تقارباً في القوة، إذ تشتعل نار المنافسة والصراع إلى أقصى حدودها"<sup>(2)</sup>.

أما، الدول الأقل قدرات وإمكانيات فتكون بطبيعة الحال في الهامش (Periphery States) بحيث لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، وإنما تسعى لضمان بقائها فقط. ويشكّل العراق حالياً إضافة إلى دول مجلس التعاون — عدا السعودية — القطاع الهامشي أو الطرفي

(1) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، المرجع السابق، ص 36.

(2) وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، مجلة سياسات عربيّة، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2013)، ص 32.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

في النظام الإقليمي الخليجي. ونتيجة لضعف امكانيات دول الهامش فإنها تلجأ في الغالب إما إلى التكتل فيما بينها أو القيام بتحالفات مع القوى الكبرى لغرض حمايتها من القوى الراغبة في الهيمنة أو الحياد إلى درجة تتحول علاقتها بالنظام من الزاوية الجغرافية فقط، كما يمكن أن تلعب بعض الدول الصغيرة لعبة التوازن السياسي أو المساوم مع القوى المركزية.

وفي النهاية، تُعتبر طبيعة العلاقات المُتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار ذلك النظام حتى تضمن بموجبها استمرارها واستقرارها في بيئة غير عادلة وفوضوية من تحدد لنا الأعداء من الأصدقاء، وأيضاً حدود الصراع وجوانبه ودرجة التعقيد فيه. ولا يشترط في التحالفات أن تكون ثابتة بل الغالب فيها المرونة التي تقضيها المصلحة. وهذا ما ينطبق بشكل جيد على النظام الإقليمي الخليجي الذي تسود فيه التحالفات المرنة القائمة على توافق المصالح بين الأطراف الإقليمية حول قضية معينة أو مجموعة من القضايا بغض النظر عن الاختلافات الجوهرية في المواقف وتضارب المصالح في قضايا أخرى، ك: العلاقة بين السعودية واسرائيل، فضلاً عن جود علاقات تجمع بين التحالف والعداء في آن واحد أو ما يُسمى ب: علاقات الأعداء (Frenemies)<sup>(1)</sup>، كذلك الموجودة مثلاً بين الإمارات وإيران.

وفي هذا الصدد، فإنّ النظام الإقليمي الخليجي المعاصر يتمييز عن غيره بعدد التحالفات الكثيرة القائمة فيه، منها التحالف بين الأنظمة الملكية الوراثة العربية (مجلس التعاون الخليجي + الأردن + المغرب) الذي سبقه مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وقبله تحالف اتحاد المشايخ الخليجية عام 1971، ما يُعرف حالياً بدولة الإمارات العربية المتحدة، التحالف الخليجي - الأمريكي خصوصاً بعد غزو الكويت، التحالف الثلاثي محور إيران سورية حزب الله (محور المقاومة)، التحالف المصري - السعودي (محور الاعتدال)، التحالف الإيراني - الروسي، التحالف الباكستاني - السعودي... وغيره.

وبشكل عام تسعى سياسة الأحلاف الدولية إلى ثلاثة أهداف: إما الحفاظ على الوضع القائم وميزان القوة، وبالتالي، تثبيت دورها من دون تغيير، بحيث أيّ تغيير يُهدد أمنها؛ أو تسعى زيادة

(1) منى مصطفى، "انفوجراف تفاعلي: خريطة الأعداء والأصدقاء في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات

الاستراتيجية، 17 أغسطس 2015، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mdudNz>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

قوة الدولة المتحالفة لمضاعفة دورها الإقليمي والدولي؛ أو استظهار قوتها بصورة عملية مثلما كان الحال مع عاصفة الحزم، وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها ودعم دورها ومكانتها.

إنّ اللاعدالة في الامكانيات — التي أشرنا إليها سابقاً — هي ما يمكن تسميه ب: البيئة الفوضوية على وصف النظرية النيوكلاسيكية في العلاقات الدولية. هذه البيئة التي تغلب فيها الصراعات أكثر من المظاهر الأخرى. وعلى هذا الأساس تتشكّل بيئة النظام الإقليمي كأحد عناصره الأساسية، والتي لا تقتصر بطبيعة الحال على البيئة الإقليمية الداخلية بل قد تمتد إلى ما هو خارج النظام الإقليمي بحيث تتدخل قوى خارجية كبرى لحماية مصالحها ونفوذها أو لتغيير موازين القوى ليتناسب مع مصالحها أو أن تكون لها علاقات أو تحالفات خاصة تربطها مع أحد أعضائه<sup>(1)</sup>، ما يجعلنا أمام ما يُعرف ب: **اختراق النظام (Penetration System)** أو **التغلغل**. والمقصود بهذا الأخير، أن يكون فيه أطراف من خارج النظام الإقليمي إلا أنّهم يشاركون بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف النظام الإقليمي في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنونها، وهو أمرٌ تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتخذ<sup>(2)</sup>. ويعني كذلك النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تُعد من خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي قد يأخذ أشكالاً سياسية واقتصادية وعسكرية أو ثقافية، وكذا أساليب متعددة، كالتحالفات العسكرية العلنية والسرية، المساعدات الاقتصادية والقروض، الأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية... إلخ<sup>(3)</sup>.

والحقيقة، أنّ هذا الأمر يؤثر بشكلٍ خطير على النظام الإقليمي لا سيّما من حيث استقراره وتماسكه، إذ قد يحدث تغييرٌ في الأدوار الإقليمية بفعل هذه الديناميكية كأنّ تتفقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف (العراق مثلاً) في حين تصعد دولة من دول الأطراف إلى المركز. ويتماهى هذا الأمر مع ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية — وقبلها بريطانيا — بالنظام الإقليمي الخليجي، فقد أثبت الواقع أنّها استطاعت أكثر من غيرها من القوى الكبرى أن تخترقه، وأن تصبح القوة الأولى فيه والمتحكمة في كافة شؤونه ومستقبله، في حين أضحت الوجود

(1) محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، المرجع السابق، ص 75.

(2) وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، مجلة سياسات عربية، العدد 1 (آذار / مارس 2013)، ص 8.

(3) جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص 27.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

العسكري الأمريكي في الخليج — منذ عقود — أكبر وجود عسكري مباشر تملكه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويرى براون كارل (Brown .L. Carl) في هذا الصدد أن إقليم الشرق الأوسط يُعد الإقليم الأكثر اختراقًا بين النظم الإقليمية الأخرى الموجودة في العالم، ويوفقه في هذا الرأي ريمون هينبوتش (Raymond Hinnebusch)، حيث يعتبر أن النظام الإقليمي الشرق أوسطي يُشكّل الأنموذج الأكثر وضوحًا للنظم الإقليمية المخترقة، مشيرًا إلى الرأسمالية الكبرى القوي، تستهويها ثلاثة مواضيع أساسية لتحقيق هذا الاختراق وهي: النَّفط وهو العامل الرئيسي، يليه وجود الكيان الصهيوني وما ينتج عنه، وأخيرًا، ضعف وتفكك القوى الإقليمية ما يسهل عملية اختراقها (1). كما يعتبر محمد الرميحي منطقة الخليج من أكثر المناطق في العالم اكتشافًا للعالم الخارجي ما جعل المصالح الدولية المختلفة في هذه المنطقة كبيرة وانجر عنه التدخلات المتكررة التي يشهدها الإقليم حتى أضحت المنطقة ودولها تعرفان على الدوام ترهلاً سياسيًا (2).

والحال، أن المنطقة لم تُعد حكرًا على الأمريكيان رغم كونهم مازالوا مرتبطين ومصالحياً بالمنطقة لا سيّما مع وجود الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، بل أن بعض حلفائهم في حلف شمال الأطلسي (NATO) تمكنوا من العودة إلى الخليج واستطاعوا أن تكون لهم كلمة فيه مرة أخرى، وهم لأجل هذا يسعون إلى تكثيف وجودهم خصوصًا العسكري منه، فقد أسست فرنسا قاعدة جوية وبحرية وبرية مُتعددة الأغراض في الإمارات عام 2009، كما وافقت قطر على فتح مدرسة عسكرية فرنسية في الدوحة في عام 2011، بينما قامت بريطانيا في نوفمبر 2015 بإطلاق مشروع مماثل في البحرين. كما نشرت روسيا قوات في سورية في اللاذقية وطرطوس، فيما تتحكم الصين بالعمليات التجارية في ميناء جوارد الباكستاني القريب من مدخل الخليج (3). كما أن تركيا أوجدت لها موطئ قدم هي الأخرى في الخليج من خلال اتفاقية التعاون العسكري بينها وبين قطر، حيث تضمنت هذه الاتفاقية إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر (قاعدة الريان)، وقد تمت

(1) وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، المرجع السابق، ص 8 - 9.

(2) محمد الرميحي، الخليج 2025، (بيروت: دار الساقى، 2009)، ص 16.

(3) أوليفيه ديكونيني وسونر چاغابتي، "قاعدة تركيا الجديدة في قطر"، معهد واشنطن، 11 كانون الأول/ ديسمبر

2015، شوهد في 27 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NOE0q8>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف الأتراك في 07 و 08 من شهر يونيو 2017 أي بعد يومين فقط من الأزمة الخليجية (القطرية) في دلالة واضحة على حالة الترهل التي تعيشها المنطقة.

ويُعد اختراق النظام الإقليمي الخليجي من قبل القوى العظمى أحد أكبر مشاكله إلى درجة جعلت الباحثة الإيرانية كي نوش ترى أنّ الخصومة والصراع بين السعودية وإيران ماهي سوى نتيجة لعدم التوازن الذي أحدثته التدخلات الأجنبية في الخليج، وهي تدخلات أخلت بتوازن القوى بين الدولتين الإقليميتين<sup>(1)</sup>. وعقب ما سُمي بالربيع العربي وما نتج عنه من تصدع وانشقاق في بنية النظام الإقليمي، زادت عملية الاختراق بشكل فاق كل التصورات، حيث لم تشهد المنطقة هذا النوع والكثافة في التدخل الأجنبي طوال تاريخها.

وأخيرًا، يُمكن أن نخلص أنّ أيّ نظام إقليمي يتميّز بعدم توازن القوى وجود قوى إقليمية طامحة للهيمنة على غرار النظام الإقليمي الخليجي، سوف تأخذ فيه السياسة الإقليمية طابعًا صراعيًا بالضرورة. وعليه، يُعد الصراع الإيراني - السعودي أمرًا طبيعيًا ومنطقيًا من الناحية النظرية، ما يعني — في حالة أردنا تفسير الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران — أنّه أقرب للصراع على الهيمنة الإقليمية والنفوذ وعلى السلطة بين نظامين متناقضين وتصورين متباينين لحال النظام الإقليمي، الأوّل تتبانه السعودية وترعاه وتحاول المحافظة عليه، وهو تصوّر محافظ قائم على توازن القوى ودعم الحلفاء الغربيين بدرجة أولى. أمّا الثاني، فتتزعّمه إيران الراغبة في الهيمنة، ما يعني تغيير الوضع القائم بشكل عام، ذلك أنّها تتصور بما تملك من مقومات وتاريخ أنّ من حقها أن تكون مركز النظام الإقليمي والأخت الكبرى. حيث يؤمن الإيرانيون عمومًا أن بلادهم دولة محورية في غرب آسيا، ويجب أن يكون لها قوة إقليمية في هذا الجزء من العالم.

ويؤكد هذه الرؤية عند الإيرانيين الوثيقة المعروفة باسم الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005 - 2025) أو الخطة الإيرانية العشرينية إيران: 2025. أين حددت هذه الخطة هدفها النهائي كما يلي: "أن تصبح إيران بحلول عام 2025 بلدًا متقدمًا وحائزًا الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الأوّل في منطقة جنوب غرب آسيا (تشمل جوار إيران، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الأوسط) وصاحب دور مؤثّر في العلاقات الدولية. وتعتبر إيران أن منافسيها الحقيقيين في المنطقة هما: تركيا في المقام الأوّل ثم السعودية. وعلى هذا غاية إيران تكمن في التفوق على هاتين

(1) بنفسه كي نوش، المرجع السابق، ص 14.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الدولتين" (1). يبيد أن هذه الرغبة الإيرانية الجامعة في التفوق والهيمنة تصطدم بحكم الواقع مع خصم أكبر من تركيا أو السعودية، ذلك أن سياسة أكبر قوة عالمية (الولايات المتحدة) وفي أزيد من 70 عامًا في منطقة الشرق الأوسط تقوم على منع أية قوة أخرى من أن يكون لها دور الهيمنة، وفرضًا قبلت الولايات المتحدة أن تتعاون مع إيران لضمان هيمنة طهران الإقليمية، فهذا سينتج عنه مشكلتين، الأولى تتعلق بعلاقة الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل وعدم رغبة هذه الأخيرة أن تكون إيران قوة إقليمية مهيمنة، والثانية علاقة الولايات المتحدة بالسعودية وكذلك عدم رغبتها في رؤية إيران قوة إقليمية مهيمنة (2). دون أن ننسى طبيعة النظام الإيراني الحالي الرفض أصلاً للتعاون مع أمريكا (الشيطان الأكبر). وعليه، مازالت الطريق أمام إيران طويلة وفيها الكثير من المطبات والمعيقات حتى تتمكن من فرض منطقتها على الآخرين.

انطلاقًا مما سبق من عرض يتضح لنا أن النظام الإقليمي الخليجي تتخلله نوعين من القطبية، والمقصودة بهذه الأخيرة القوى الفاعلة في الإقليم وكذا مكانتها ودورها وتوجهاتها، الأولى فرعية وتقع ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، أين تُشكّل المملكة العربيّة السعودية القوة الإقليمية المركزية فيه، ما يعني نظامًا أحاديًا للقطبية تتحكم فيه السعودية. أمّا الثانية والتي هي على مستوى الخليج العربيّ - الفارسي ككل، فهي ثنائية ظاهريًا بقيادة كل من إيران والسعودية بعد خروج العراق من اللعبة إثر الغزو الأمريكي ثم الجلاء منه، ومتعدد الأقطاب في الحقيقة، إذ يجب عدم إهمال أو تجاهل دور القوى الدولية المُتغلغلة ضمن هذا الإقليم، والتي يقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، تركيا، وإسرائيل.

والجدير بالإشارة هنا، أن مفهوم الهيمنة لا سيّما بعد قيام الجمهورية الإسلامية لا يأخذ ذلك المعنى الضيق فقط والمرتبب بالنفوذ السياسي البحت وممارسة السلطة المهيمنة (القوة السياسية) أو نشر الأفكار المهيمنة. وإنما أصبح مفهومًا واسعًا يتضمن كل الأبعاد والمجالات، لا سيّما تلك المتعلقة بالشرعية الروحية أو ما يُمكن أن نسميه بـ: "الأحقية الحصرية" في تمثيل الاسلام والدولة الإسلامية الحقيقية؛ أي شيء أقرب إلى ما يُمكن تسميته بـ: **الهيمنة الثقافية**.

(1) وحدة تحليل السياسات، "إيران في أفق عام 2025"، (تقييم حالة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 01 مايو 2016، ص ص 2، 7.

(2) مانويل ألميدا، "البروفسور غريغوري غوز: احتمالات إبرام تسوية نووية مع إيران جيّدة.. ولكن أستاذنا انتقادًا جيوسياسيًا"، الشرق الأوسط، العدد 12985، 17 يونيو 2014، شوهد في 04 يوليو 2016، في:

<<http://bit.ly/2mcALfw>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وتُعد هذه النقطة — إضافة إلى طبيعة النظامين السياسيين (الإيراني والسعودي) والتي تشبه في جزءٍ منها أنظمة القرون الوسطى — من أكثر الأسباب إثارة للصراع والتنافس بينهما.

والحقيقة، أنّ هذه الحالة لا تُعد بدعةً جديدةً إذ تجد لها في التاريخ الكثير من الحالات، حيث كان الصراع بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصفوية يدخل في هذا الإطار، كما كان قضاء العثمانيين على الدولة السعودية الأولى لنفس السبب، فقد كان الوهابيون لا يؤمنون بشرعية الدولة العثمانية الدّينية ومن تم السياسية. وعلى هذا، يُمكن تفسير إصرار الدولة العلية على كسر هذه الدولة الناشئة بخوفهم من تجريدهم من شرعية الحكم الدّينية (دولة الخلافة) التي سمحت لهم بالسيطرة لفترة طويلة على رقعة جغرافية شاسعة من طرف هذه الدولة العربيّة التي نشأة في مهد الإسلام والتي تتبنى تصورًا راديكاليًا للدّين.

إنّ الهيمنة على العالم العربيّ والإسلامي ولو بطريقة غير مباشرة تُعد — حسب اعتقادنا — إحدى أهم التفسيرات للصراع، مع ذلك، لا يُمكن اعتبارها — كما أشرنا سابقاً — التفسير الوحيد حيث أنّ تشابك الصراع وتداخله تجعل من الصُّعوبة بمكان رده إلى سبب معين ووحيد. فالاعتبارات الأمنية، والهوياتية، والمذهبية، وتوازن القوى، والسياسة النّفطية، فضلاً عن التباين الجغرافي والديموغرافي بين إيران والسعودية، ... وغيرها من الأمور كلها تصب في أسباب تصلح لتفسير جزءٍ من الصراع.

كما أنّ رصد تاريخ العلاقات الإيرانية - السعودية يبين أنّ النزعة نحو الهيمنة تنشأ — أو بالأصح تُظهر — في حالة وجود فراغ يسمح لأحد الطرفين بشغل مساحة أكبر، يعني هذا أنّ الاختلال في ميزان القوى يسرع من نزعة الهيمنة والعكس، فقد زادت رغبة إيران أيام الشاه مثلاً في أن تلعب دوراً أكبر بعد الخروج البريطاني من الخليج، كما أسهم سقوط نظام صدام حسين في العراق (2003) ثم خروج القوات الأمريكية منه (2011) في نمو رغبة إيران في لعب دور أكبر في المنطقة.

### المطلب الرابع: الأمن القومي والأمن الإقليمي الخليجي

لقد شكّل أمن منطقة الخليج العربيّ - الفارسي منذ نشأة الكيانات الدولالية الحديثة أحد أكبر مشاكله، والتي كانت — ولا تزال — مسؤولة عن حالة الاضطراب والتوتر المستمرين بين دوله، ويرجع هذا الأمر إذا ما دققنا فيه بدرجة أولى إلى انعدام رؤية مشتركة للترتيبات الأمنية

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الواجب تطبيقها في المنطقة. ناهيك عن التغلغل والاختراق الذي تعاني منه هذه الرقعة الجغرافية من لدُن القوى الكبرى في العالم، والتي تحاول وضع منطق أمني يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

والحقيقة، أنَّ التصورات الأمنية للخليج لم تكن في يوم من الأيام ثابتة، وإنما تحكمها الظروف الإقليمية والعالمية وأيضًا طبيعة الأنظمة السياسية القائمة وتوجهاتها، فبينما كانت بريطانيا في زمن مضى حتى سبعينيات القرن المنصرم المسجد الأوّل لأمن الخليج، نجد بعد هذا التاريخ أربعة تصورات كبرى لأمن الخليج (الأمريكي، الإيراني، العراقي، السعودي). وبينما حافظت كل من أمريكا، إيران، والسعودية على مركزيتها ضمن وضع الترتيبات الأمنية خرج العراق من هذه المعادلة نتيجة الأوضاع التي عاشها منذ عام 2003. لنكون أمام ثلاث حالات رئيسية لهندسة الأمن الخليجي ووضع أجندته. وعلى هذا الأساس، نسعى ضمن هذا المطلب لشرح هذه التصورات الأمنية الثلاثة حتى يتسنى لنا فيما بعد وضع رؤية شاملة لمعنى أمن الخليج العربي - الفارسي.

#### الفرع الأول: الأمن القومي والأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية

يُعتبر مفهوم الأمن من الناحية النظرية من المفاهيم التي تتميز بالغموض والفوضى والأدلجة وبغياب الإجماع بين الدارسين والمُختصين حول معناه، شأنه في ذلك شأن أغلب المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل خاص. هذا الغموض الذي يكتنف الأمن جعل البعض يقول عنه أنه ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية منه. وذهب البعض الآخر أمثال: المنظر الاجتماعي والسياسي الاسكتلندي والتر غالي (Walter Bryce Gallie) إلى إدراجه ضمن المفاهيم المتنازع عليها جوهريًا. ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريًا كالقوة، الحق، والعدالة... إلخ، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم. جعل هذا أوليه وايفر (Ole Waever)، أحد الباحثين المُميّزين في الأمن يُشير أنَّ الأمن مفهوم متنازعٌ عليه أساسًا ولا يُمكن تعريفه على وجه الدقة بسبب طبيعته السياسية المتأصلة.

بيدَ أنَّ هذا الغموض في الحقيقة لم يمنع المُتخصصين من محاولة الاقتراب من الظاهرة الأمنية وفهمها بما يتناسب مع الواقع. وعلى هذا، كان المعنى الكلاسيكي للأمن يعني الأمن الوطني (National Security) أي الأمن الدولة السيادية، وهذا لفترة زمنية طويلة نسبيًا — منذ معاهدة وستفاليا (Peace of Westphalia) عام 1648 إلى غاية نهاية الحرب الباردة بعد انهيار

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الاتحاد السوفيتي عام 1991 -، حيث سيطرة النظرة الواقعية التي تعتبر الأمن مسألة حياة وبقاء بالنسبة للدولة - الأمة يجب الحفاظ عليها من خلال القوة العسكرية. وفي ظل هذه الرؤية كان الأمن يعتبر بصفة عامة موضوعًا تجريبيًا (Objet Empirique) يستوجب معالجته إمبريقياً أكثر منه مفهوماً، بيدَ أنَّه كانت هناك بعض الأعمال المرجعية التي عالجت مفهوم يجب التعاطي معه بطريقة انعكاسية، على غرار أعمال: جون هيرتز (John H. Herz)، هارولد د. لاسول (Harold D. Laswell)، أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers) <sup>(1)</sup>، ويُعرف هذا الأخير الأمن وفقاً للمنظور التقليدي على بأنَّه: "موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضدَّ القيم المركزية وذاتياً يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بتلك القيم" <sup>(2)</sup>. وعموماً، خلال هذه الفترة كان مفهوم الأمن قائماً بصورة أساسية على مبدأ أُخدم نفسك (العون الذاتي) أو دافع عن نفسك، بمعنى أنَّ الدولة نفسها وليس غيرها من الدول والقوى الكبرى، الكفيلة بحماية مصالحها وقيمها من التهديدات التي تواجهها سواءً بطرق دفاعية أو هجومية أو بما يتراءى لها أنَّه حماية لمصالحها وقيمها المركزية والحيوية <sup>(3)</sup>.

ومنذ نهاية الحرب الباردة عرف مفهوم الأمن تحولاً وتطوراً كبيراً، فقد غيرت نهاية الحرب الباردة مفهوم الأمن الدولي جذرياً. خصوصاً مع دخول العالم في نظام دولي جديد أحادي القطبية ونزاعات وحروب من نوع جديد، أدت في النهاية لإعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال توسيعه (التهديدات) إلى قطاعات جديدة وتخصصات معرفية أخرى، ك: الفلسفة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس... وغيرها. وهكذا تم الانتقال من الدراسات الأمنية التقليدية (الدراسات الاستراتيجية) ذات النظرة الواقعية الكلاسيكية والنزعة العسكرية المبنية على مُسلمات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، كمركزية الدولة والسعي إلى القوة أكثر فأكثر للحفاظ على الأمن الوطني (القومي) ضمن بيئة دولية تتسم بالفوضوية وعدم الاستقرار إلى ما يُعرف ب: الدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies)؛ أي من مفهوم للأمن يتسم بالضيق والمحدودية إلى مفهوم أوسع مُتعدد الأبعاد، ومن ميدان فرعي في العلاقات الدولية إلى حقل مستقل نوعاً ما.

<sup>(1)</sup> Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", *Cultures et Conflits*, (1998), pp 31-32, accédé le 13/10/2017, sur : <<http://bit.ly/2004oNC>>

<sup>(2)</sup> عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 160 (أبريل 2005)، ص 56.

<sup>(3)</sup> أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسببات والمآلات والانعكاسات"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 414 (آب/اغسطس 2013)، ص 73.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وإذا كان المفهوم التقليدي للأمن ذو نزعة واقعية مبنية على تسييس الأمن، فإن المفهوم والتصور النقدي للأمن يجد جذوره أساساً في النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) من أمثال: ماكس هوركايمر (Max Horkheimer)، تيودور أدورنو (Theodor Adorno)، ويورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، حيث أن مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) — التي أصبحت في وقتنا الحالي أساساً لأغلب النظريات والاتجاهات النقدية لما بعد الحداثة (بعد الوضعية) — تقدم نفسها كبديل للفلسفة التقليدية وعلم الاجتماع الوضعي والإمبريقية التي مارست أنواعاً من السلطة هدفت إلى تقويض طوعي لتاريخ الفلسفة وعلم الاجتماع. وعلى هذا الأساس، وجب على النظرية النقدية أن تستغني عن المماثلة والأحكام المسبقة والقاطعة وأن تكون موضوعية. فهي أكثر اهتماماً بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس، النهايات، الاختلاف، سلم المعرفة، الرأي، والروايات الكبرى وغيرها، كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذته النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي<sup>(1)</sup>.

ويُعتبر روبرت كوكس (Robert Cox) من أكثر المساهمين النقديين (الغرامشييين الجُدد) في العلاقات الدولية وبالتحديد في الدراسات الأمنية النقدية. وذلك ابتداءً من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مع ما يُعرف بـ: النقاش الثالث (The Third Debate) في العلاقات الدولية. إضافة إلى أعمال البنائين (الاتجاه الطبيعي) أمثال: الكساندر وندت (Alexander Wendt)، نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf)، وفردريك كراتوشويل (Friedrich Kratochwil) التي أسهمت — إلى حد كبير — في وضع الأسس النظرية للبنائية (Constructivism) في العلاقات الدولية<sup>(2)</sup>. وفي نفس هذا الاتجاه، فإن كين بوث (Ken Booth) التابع لمدرسة ويلز<sup>(\*)</sup>، وهي

(1) تاكايوكي يامامور، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، 09 مايو 2011، شوهد في:

23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2L845m2>>

(2) خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02 (2014)، ص 316.

(\*) مدرسة ويلز (Welsh School Of Security Studies) في بعض الأحيان تسمى مدرسة أبيريستويث (The Aberystwyth School) المعروف أيضاً باسم الواقعية التحررية (Emancipatory Realism) هي إحدى المدارس الأكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية التي تستند إلى المنهج النقدي في تحليل الظاهرة الأمنية، بالاعتماد رؤى وأفكار مدرسة فرانكفورت والتفكير الغرامشي، ومن أبرز روادها نجد: كين بوث وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones).

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إحدى المدارس الأكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية يرى أنَّ الأمن يعني "الانعتاق". وهكذا، فإنَّ التصور المحوري حول الأمن العهد الجديد مرادف للانعتاق، والذي يعني، حسب بوث، "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير" (1).

وكذلك الأمر بالنسبة لـ: **باري بوزان (Barry Buzan)**، من مدرسة كوبنهاغن (\*)، إذ يُعتبر الأمن مُرادفًا للعمل على التحرر Emancipation (الانعتاق) من التهديد (2). والذي يتضمن حسب بوزان ثلاثة مستويات من الأمن هي: الأفراد، والدول، والنظام الدولي. والتكامل بينهم ضروري أو بمعنى آخر الدمج والازدواجية بين الأمن القومي المستند على حماية السيادة والأمن المجتمعي المستند إلى حماية الهوية. فكليهما ضروري لتحقيق الأمن ومن تم البقاء، وعليه، يكون الحديث عن المعضلة الأمنية (Security Dilemma) إلى جانب المعضلة الأمنية المجتمعية معًا، أي أنَّهما جزء لا يتجزأ منها.

أمَّا بالنسبة مدرسة باريس (\*\*)، وهي ثالث أشهر المدارس التنظيرية للأمن النقدي، فإنَّ مفهوم الأمن يعني إلغاء الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي أي دمجهما، مما يتيح القاء الضوء على فواعل وقضايا وحقائق أمنية جديدة كانت مهملة أو مخفية في أجندة الدراسات الأمنية التقليدية. وتتم معالجة الأمن الداخلي حسب هذه المدرسة أولًا كتقنية للحكومة من خلال ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال أولًا التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة، أجهزة تحديد الهوية،

(1) تاكايوكي يامامور، المرجع السابق.

(\*) **مدرسة كوبنهاغن (The Copenhagen School of Security Studies)**: هي مدرسة أكاديمية ضمن الدراسات الأمنية النقدية (بنائية)، تجد أصولها في أعمال منظر العلاقات الدولية باري بوزان، في كتابه: **People, States And Security: A New Framework For Analysis**، الذي كتبه بوزان، وايفر، وجاب دوويلد (Jaap De Wilde)، ويرتبط جزء كبير من العاملين في هذه المدرسة على غرار بوزان، أوليه وايفر، دوويلد بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام.

(2) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 56.

(\*\*) **مدرسة باريس (Paris School Of Security Studies)**: هي إحدى المدارس الأكاديمية في الدراسات الأمنية النقدية، تصدر أغلب أبحاثها في مجلتها الأكاديمية **ثقافات ونزاعات Cultures Et Conflits**، يعتبر ديديه بيغو (Didier Bigo) من أكثر المساهمين في بلورة أفكار هذه المدرسة، إضافة إلى جيف هيسمونس (Jef Huysmans)، از جيهان (Ayse Ceyhan) وكذلك أيضًا لوران بونيلي (Laurent Bonelli). كما تعتبر الأعمال الما بعد الحدائثة لكل من ميشيل فوكو (Michel Foucault)، وبير بورديو (Pierre Bourdieu). مرجعًا وملهمًا لها.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأنترنت، هاتف، ... إلخ. وثانياً عبر شبكات مهني الأمن أي المُحترفين والمُتخصصين في الأمن الداخلي والخارجي كالجنود، الشرطة، الدرك، أعوان المطار<sup>(1)</sup>. فتشكيل الحقل الأمني هنا يتوقف على إمكانية تحديد الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي الذي سوف ينتج عنه توسيع للأمن الداخلي واطفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي مما يجعلهما مندمجين ومتراپطين عضوياً ويشكّلان نمط للحوكمة تعتمد على تقنيات المراقبة المجتمعية، رغم كونها تتنافى مع قيم ومبادئ الديمقراطية الليبرالية وحقوق الانسان.

وعموماً، كان التطور الحاصل في الدراسات الأمنية على مستويين: **الأول**: يتعلق بظهور فواعل جديدة تتقاسم مع الدولة مفهوم الأمن، هذه الفواعل الجديدة يُمكن أن تكون فوق/ تحت دولايتية، حكومية أو غير الحكومية، في القطاع العام أو الخاص (مخصصة الأمن) وبالتالي الانتقال من عالم مركزية الدولة إلى عالم مُتعدد المراكز، **أما الثاني**: فيتمثل في ظهور تهديدات جديدة لم تكن تصنف ضمن إطار الأمن، كالفقر، المجاعة، الهجرة السرية، الأوبئة (مثل الإيدز وإنفلونزا الطيور...)، الإرهاب، الهوية، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي... إلخ، بعدما كانت لها أبعاد عسكرية / أيديولوجية (الحرب) فقط تتصل أكثر بالأمن الخارجي.

ونظراً لاستحالة الإحاطة بكل ما كتب حول موضوع الأمن من الناحية التنظيرية حيث أنّ الدراسة لا تتسع لهذا، فإنّ ما يُهمنا في هذا المجال أنّ مفهوم الأمن قد توسع نحو مجالات أخرى لم تكن تصنف في الماضي ضمن قطاعات الأمن، وهل هناك رؤية أمنية لمنطقة الخليج أو **أمن إقليمي** بين القوى الفاعلة في المنطقة؟ أم أنّ لكل قوة دولايتية رؤية متفردة عن الأخرى ما يجعل من فرضية التصادم أمراً محتوماً.

إنّ الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي منا أولاً تعريف الأمن الإقليمي. حيث يُعد **الأمن الإقليمي (Regional Security)** حالة وسط، أدنى من الأمن الدولي وفوق الأمن الوطني، فهو على ذلك يحتل مرتبة بين الأمنين الوطني والدولي تجعله ذو تأثير كبير على

(1) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص ص 61 - 60.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الاستقرار في أيّة منطقة. وعليه، فهو يخضع لمتغيّرين أساسيين هما: الأمن الوطني (القومي) والأمن الدولي في تحديد دوره في الإقليم الواحد وبقيّة الأقاليم الأخرى<sup>(1)</sup>.

ويُعرف الأمن الإقليمي بتلك الخطوات التي تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهته<sup>(2)</sup>. ومنه، ينصرف الأمن الإقليمي أولاً إلى وجود نظام تتوافر فيه المتغيّرات اللازمة لنشأة النظم الإقليمية، وثانياً إلى توافر نظام إقليمي للأمن يرتكز على اتفاق تلك الوحدات على الالتزام بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها لتحكم علاقاتها البينية (الصراعية والتعاونية). غير أنّ هذا لا يعني إزالة الخلافات كلّها بين الوحدات السياسية، وإنّما تطوير بيئة تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السيطرة، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التنافسية ذات نتيجة لا صفرية<sup>(3)</sup>.

ومن أهم من كتبوا في مجال الأمن الإقليمي نجد كل من **بوزان، وايفر**، إضافة إلى **باتريك مرغان (Patrick Morgan)**، و**دافيد لوك (David A. Lake)**. وقد قدم كل بوزان ووايفر نموذجاً جيّداً لديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية الذي من خلاله يمكن فهم طبيعة الأمن الإقليمي وتحليله. ولقي هذا النموذج رضا الأوساط الأكاديمية من حيث فاعليته في التحليل. ويتمتع النموذج (البوزاني والويفيري) بثلاثة مستويات أُطرية وهي: الأزمات في الإقليم، طبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني أو المركب الأمني (Security Complex)، حيث أنّ القوى الإقليمية في النظام تتوقع أزمات وتحديات وتهديدات، وعلى هذا الأساس، تنتظر كل وحدة دولية إلى الأخرى أنّها عدو لها أو منافس إقليمي لها أو صديق لها<sup>(4)</sup>.

(1) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربيّ وتحدياته المستقبلية، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2016)، ص 35.

(2) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستويّاته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص 10.

(3) عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربيّ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01 (2009)، ص 595.

(4) ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: (دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط)، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص 15.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وفي هذا السياق، برز الخليج العربي - الفارسي كمنطقة محورية في منطقة الشرق الأوسط بسبب تاريخه المليء بالصراعات والسمات الدينية المختلفة، وكذا الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لموارده النفطية الهائلة. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، فقد نشأت العديد من التهديدات والتصورات الأمنية للأمن الإقليمي لهذه المنطقة.

#### الفرع الثاني: أمن الخليج العربي - الفارسي نظرة عامة

كان للعامل الأمني - ولا يزال - دوراً محورياً وشبه حاسم في تحديد مسار العلاقات الخليجية مع العالم بشكل عام، والعلاقات الخليجية - الخليجية بشكل أدق. وإذا كان عدم الاستقرار الصفة التي طبعت العلاقات بين دول الخليج، فإن ذلك راجعاً في جزء كبير منه إلى العامل الأمني من حيث تصوره، وأبعاده، ومناهجه، إضافة إلى دور المتغير الخارجي أو الأطراف الخارجية فيه<sup>(1)</sup>. غير أنه يجب الإقرار أولاً بعدم وجود مفهوم متفق عليه لأمن الخليج أو ما يعرف في الأدبيات الأمنية بـ: **الأمن الجماعي الإقليمي** لتحقيق الأمنة الإقليمية، وهذا صلب المشكل، فقد اختلف مفهوم أمن الخليج وفق رؤية القوى المهيمنة أو المسيطرة عليه على مدار تاريخه سواء كانت تنتمي إليه جغرافياً أو لا، وطبيعة التهديدات التي تواجهه، حيث تنعدم النظرة الموحدة لأمن الخليج، فكل طرف في المنطقة أو له مصالح فيها له تصور ورؤية لأمنها تتوافق مع أجندته وتطلعاته والدور الذي يريد أن يلعبه. مع هذا، يبقى مبدأ توازن القوى مهماً للغاية، نظراً لخصوصية المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى دون أن ننسى أن هناك أبعاداً أخرى متصلة ومتداخلة مع أمن الخليج، كالأمن العربي، والأمن الشرق الأوسطي.

تاريخياً، كان أمن الخليج في مرحلة الوجود البريطاني في الخليج يعني تحقيق السلام البريطاني أي ضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا العظمى على مقدرات الخليج كلها. وعند جلاء القوات البريطانية عن الخليج عام 1971 أصبح لأمن الخليج معنى آخر، فقد أصبح يعني أولاً: المحافظة على استقرار الإمارات الخليجية الصغيرة والغنية المستقلة عن بريطانيا حديثاً، وتزعمت هذا المنظور السعودية التي رفضت احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث وسعيها لضم البحرين. وفي

(1) عبد الجليل مرهون، "المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربيّة - الإيرانيّة"، شؤون الأوسط، العدد 50 (1996)، ص 43.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المقام الثاني: ضمان تدفق البترول ومنع الأنشطة التخريبية الفكرية أو المد اليساري (الشيوعية) في هذه الدول (1).

وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالخليج يتصاعد لا سيّما بعدما أخذت أمريكا على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وملئ الفراغ الذي أحدثه الخروج البريطاني من الخليج، فكان الخليج بمثابة الجناح الجنوبي للحزام الحديدي الذي شكّله الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة (حلف بغداد)، على الرغم أنّ التحدي الدولي المباشر الذي واجه الحكومة الأمريكية آنذاك كان يتعلق بفك الارتباط عن فيتنام. ومع ذلك، فقد نال الخليج اهتمامًا خاصًا لثلاثة أسباب رئيسية: خوف الولايات المتحدة من إمكانية كسب الاتحاد السوفياتي مواقع جديدة بعد الانسحاب البريطاني؛ الصراع العربي - الإسرائيلي وأثره على المنطقة؛ وأخيرًا مسألة الوصول إلى النفط الخليجي.

وبعد نهاية الحرب الباردة كان الخليج الموقع المفضل الذي أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب (George H. W. Bush) فيه تدشين نظام عالمي جديد تقوده بلاده. كما تدخلت أمريكا بقواتها في حرب الخليج الثانية لضمان مصالحها. والجدير بالإشارة هنا، أنّ الدور الأمريكي في الخليج تحول إلى نفس الدور الذي كانت تلعبه بريطانيا خلال فترة الاستعمار. كما أنّها باعتبارها أكبر قوة أصبحت لا تعارض كثيرًا التدخلات في الخليج لا سيّما تلك الصادرة عن حلفائها في حلف شمال الأطلسي، حيث ترحب الولايات المتحدة بشركاء أمن حقيقيين من الدول الأوروبية الداعمين سياسيًا لتعزيز أمن الخليج وفق الرؤية الغربية. وقد لعب الأوروبيين من أجل هذا الغرض أدوارًا مساعدة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضدّ العراق عام 1991، كما تحملوا جزءًا من أعباء أفغانستان، وفي عام 2003 كان البريطانيون حلفاء حقيقيين مع الولايات المتحدة في الحرب الخليج الثانية ضدّ العراق.

والحقيقة، أنّ أحداث 11 سبتمبر 2001، زادت من التدخلات الأمريكية في الخليج، وبالتالي زادت من اضطرابه وتمزقه حيث تأثر الخليج أكثر من غيره من أقاليم العالم، فقد احتل العراق في 2003، وتعرضت إيران إلى ضغوط دولية بعد ضمها إلى محور الشر (Axis of Evil). أمّا السعودية، فاصطدمت بسلسلة كبيرة من الضغوط الأمريكية، لا سيّما أنّ معظم القائمين بتفجيرات مناهاتن يحملون الجنسية السعودية، إضافة أنّ الجزء الأهم من التمويل — طبقًا

(1) عبد العزيز شحادة المنصور، المرجع السابق، ص 595.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

للرواية الأمريكية — جاء من مصادر سعودية. وهكذا، انعكست أحداث 11 سبتمبر على أمن الخليج بشكل كبير إذ غيّرت من الاستراتيجية الأمريكية بحيث تجاوزت الحفاظ على تدفق النفط أو حماية الكيان الصهيوني، أين أصبحت تشمل تجفيف منابع الإرهاب الإسلامي لدرجة سمحت واشنطن لنفسها بالتدخل حتى في النظم التربوية لبعض الدول العربيّة.

استناداً على هذا، أصبح أمن الخليج مصدر قلق مستديم لدول الخليج، إضافة إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة لا سيّما منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، حيث أصبحت المنطقة في حالة اضطراب مستمر بدءاً بالحرب العراقية - الإيرانية، الحربين ضدّ العراق (1991، 2003)، ناهيك عن الصراع الإيراني - السعودي والطموحات الإقليمية الإيرانية وتداعيات الربيع العربيّ في سورية واليمن. كما أدى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) منذ 2014 والحرب على الإرهاب إلى تفاقم التوترات في المنطقة. وفي مواجهة حالة عدم الاستقرار هذه تحاول دول الخليج العربيّ - الفارسي ضمان التوازن الأمني الإقليمي كقاعدة عامة. ومع ذلك، اختلفت وجهات النظر حول أمن الخليج بسبب اختلاف التصورات والمصالح.

### الفرع الثالث: التصورات الأمنية للخليج العربيّ - الفارسي

بعد السرد المختصر لمفهوم أمن الخليج والتحول الذي عرفه يبقى مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي في مجمله تحدده الدول القوية الكبرى لا سيّما أنّ لفظ أمن الخليج تبلور فقط بعد نية بريطانيا الانسحاب منه، ما يؤكد أنّ القوة وحدها من ترسم قواعد الأمن في أيّة منطقة. إنّ هذا يعني كلما كان النظام الإقليمي يضم العديد من القوى المتنافسة كانت التصورات الأمنية متباينة، وبالتالي، يحتدم الصراع بينها. ومما يزيد من متاعب أيّ نظام إقليمي كونه مختزلاً من قبل قوى خارجية على غرار النظام الإقليمي الخليجي. وعلى هذا الأساس، فإنّ حالة دراستنا تضم حالياً على الأقل ثلاثة تصورات أو رؤى أساسية لأمن الخليج، يتسّم هذه الرؤى طبعاً الرؤية الأمريكية الطاغية على الخليج منذ عقود، أمّا التصور الثاني، فهو التصور الإيراني الذي يتنافى مع التصور الأول قلباً وقالباً بل يعتبره التهديد الأساسي لأمن الخليج والمنطقة، في حين يتزعم التصور الأخير السعودية ومن وراءها المشايخ الخليجية التي تتشارك معها في جزء كبير من هذا التصور.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### أولاً: التصور الأمريكي لأمن الخليج

مما لا شك فيه أنّ السياسة الأمريكية تتطوي على أهمية مُتعددة بالنسبة للتفاعلات والعلاقات بين دول الخليج. لا سيّما بعد نهاية فترة السلام البريطاني (Pax-Britannica). وعلى هذا الأساس كان اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لمسار عملها في الخليج الأثر الكبير على العلاقات الإقليمية بين دول الخليج، خصوصاً أنّها كانت تملك — قبل الثورة الإسلامية — روابط قوية مع أكبر دولتين في الخليج، إيران والمملكة العربيّة السعوديّة. وفي الوقت حافظت المملكة على علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن، فإنّ العلاقات الإيرانية - الأمريكية ستتحول لأكثرهاجس يؤرق دول المنطقة ويهدد أمنها.

إنّ فهم الرؤية الأمريكية للخليج يُعدّ أمراً ضرورياً إذ ما أردنا وضع تصور حقيقي لأمن ومستقبل الخليج لا سيّما أنّه لا يمكن بحث مستقبل العلاقات الإيرانية مع جيرانها في الخليج دون أخذ علاقتها مع الولايات المتحدة في الاعتبار<sup>(1)</sup>. غير أنّ إدراك هذه الرؤية وهذا التصور بشكل جيّد يتطلب في الحقيقة العودة إلى التاريخ قليلاً حتّى نتضح لنا تصورات الإدارات الأمريكية المُتعاقة لأمن الخليج وكذا التحولات التي شهدتها.

والواقع، أنّ الكثير من المبادئ والاستراتيجيات الأمريكية المتعلقة بمنطقة الخليج ظهرت ابتداءً من نهاية ستينيات القرن الماضي حتّى وقتنا الحالي. وغالباً ما ارتبطت هذه الاستراتيجيات بأسماء الرؤساء الأمريكيين، على غرار: مبدأ نيكسون، ومبدأ كارتر، ومبدأ الصراع الاستراتيجي في عهد ريغان، ومبدأ الاحتواء المُزدوج في ظل إدارة كلينتون، ومبدأ بوش الاستباقي. كما طالبت بعض الأوساط السياسية الرئيس باراك أوباما بالعودة إلى مبدأ نيكسون القائم على توازن القوى التقليدية وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إلى الحد الأدنى ونجحت في ذلك، إذ يعود السبب لتشابه الظروف بين المرحلتين من حيث وجود تحديات مماثلة (التدخل في الفيتنام / التدخل في أفغانستان والعراق مع معارضة داخلية للحرب) ما جعل الرياض ودول مجلس التعاون متخوفة، خاصةً أن خروج الولايات المتحدة من العراق والمنطقة يعيد إلى الذاكرة الخروج والانسحاب البريطاني وزيادة النفوذ الإيراني على إثره. وهو ما حصل فعلاً.

(1) مهران كامروا، "سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، علاقات الخليج الدولية، تقرير موجز رقم 1 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010)، ص 14.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

في جانفي عام 1969، أدى ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) اليمين الدستوري كرئيس للولايات المتحدة، وقد كان لدى نيكسون رؤية دولية تعود إلى عهده كنائب الرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower). وهذا يعني المزيد من الاهتمام الأمريكي بالخليج ومناطق العالم الثالث الأخرى. بيّد أنّ ظروف حرب الفيتنام والمعارضة الداخلية لها منعت من تدخل أمريكي مباشر في الخليج، حيث قامت سياسة نيكسون على التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد القوى الإقليمية الحليفة، والمتمثلة آنذاك في إيران الشاه والسعودية (سياسة العمودين)، أين تقوم الولايات المتحدة بدعم هذه القوى الإقليمية عسكرياً ولوجستيكياً بغرض فتنة الحرب (Vietnamization) أي جعل النظم الحليفة لواشنطن تلعب دوراً مباشراً في الدفاع عن نفسها ومصالحها وفي نفس الوقت مصالح الولايات المتحدة، بينما تقوم هذه الأخيرة بمدها بالمساعدات التكنولوجية والمادية للحصول على أفضل النتائج. وعليه، تستمر المعركة ضدّ أعداء أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى تخرج الجيوش الأمريكية من المأزق من حيث نقل الخسائر من الجانب الأمريكي إلى الجانب الآخر (1).

استمرت هذه السياسة إلى غاية اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 وقيام نظام معادي لأمريكا وحلفائها. أين دخل أمن الخليج في مرحلة جديدة بحيث بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع (RDF)، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول الخليجية العربية، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر الذي حدد المصالح الوطنية الأمريكية في الخليج. وصيغ هذا المبدأ عام 1980، حيث لعب دوراً مهماً في ربط أمن الخليج بسياسة الولايات المتحدة الدفاعية، إلا أنّ هذا الالتزام الدفاعي الخطير لم يسلم من الانتقادات حيث تعرض للكثير من الهجوم والنقد من قبل أصدقاء وأعداء أمريكا على السواء، لأنّه ولأول مرة في التاريخ جعل مهمة الدفاع عن منابع النفط العربيّة مهمة أمريكية خالصة تحتكرها دون سواها. والجديرة الذكر هنا، أنّ مبدأ كارتر كان يولي أهمية كبيرة لدور إيران في ضبط أمن الخليج، حيث وصف الرئيس الأمريكي في نوفمبر 1977 إيران بقوله: "أنّها جزيرة استقرار في إحدى أشد المناطق اضطراباً في العالم" (2).

(1) جون روبرت، حرب العصابات: المقاومة بديلاً عن الحرب، ترجمة: إيهاب كمال (القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 228.

(2) توماس لينديمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، سلسلة محاضرات الإمارات 179 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 15.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

في عهد إدارة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) أصبح الطريق مفتوحًا واستمرت سياسة التدخل الأمريكي المباشرة في الشأن الخليجي، وساعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية إدارة ريغان (1981 - 1989) على ذلك، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاء قوة الطرفين (العراق وإيران)، حيث كانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوى للآخر. وبالخصوص العراق الذي نال الدعم الأكبر دون أن ننسى دور السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في تمويل ودعم العراق رغم من كونه يُشكّل تهديدًا عليها من الناحية الإيديولوجية.

مع حرب الخليج الثانية عام 1991 وصل مبدأ الرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter) إلى أعلى تجلياته وكان من تداعيات الحرب أن حدثت تغييرات جوهرية على هيكلية النظام الإقليمي الخليجي ونظام تفاعلاته، حيث أصبحت الولايات المتحدة تحت إدارة جورج بوش (1989 - 1993) بعد دورها القيادي في تحرير الكويت قوة عالمية إقليمية في الخليج، تحولت على إثر هذا هيكلية النظام الخليجي من إطار مثلث الصراعات (السعودية + العراق + إيران) إلى هيكلية جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر (أربعة تصورات لأمن الخليج)<sup>(1)</sup>. لتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي، ولتتجاوز بذلك الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تُعطي من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات.

أمّا، إدارة الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة بيل كلينتون (Bill Clinton) فقد اتجهت في الفترة الممتدة بين 1993 - 2001 استراتيجية أمنية جديدة تجاه الخليج، تمثلت في سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment) ضد كل من العراق وإيران لإضعاف قدراتهما العسكرية إلا أنّ هذه السياسة تعرضت لانتقادات عديدة هي الأخرى، حيث لم تتجح فعليًا في عزل إيران التي شهدت علاقاتها انفتاحًا على كثير من القوى الإقليمية والدولية، كما لم تُضعف نظام صدام حسين كليًا. وقد تم صياغة سياسة الاحتواء المزدوج كسياسة رسمية خارجية للولايات المتحدة تهدف إلى احتواء العراق وإيران في مايو 1993، من قبل مارتن انديك (Martin Indyk) التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وأعلن رسميًا عنها في: 24 فبراير 1994. بيد أنّ لها جذور تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة والتصور الذي جاء به جورج كينان (George F. Kennan).

(1) عبد العزيز شحادة المنصور، المرجع السابق، ص 596.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وتستند فلسفة الاحتواء هذه في إحدى أركانها على وجود قوة عسكرية متقدمة يستنفذها الطرف المحتوي في أغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواؤه بذات الطريقة التي مارسها حلف الناتو عبر أحزمة الطوق التي حاصرت الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة (1). والجدير بالإشارة هنا، أنّ جزءاً مهماً من الإدارة الأمريكية في هذه الفترة كان مع توجيه ضربة عسكرية (تدخل مباشر) حاسمة أو قلب النظام في العراق ما اسموه ب: الاحتواء العنيف.

مع نهاية القرن العشرين جاء إعلان مبدأ جورج بوش الابن (George W. Bush) الداعي بكل وضوح على سياسة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية وتوجيه الضربات الاستباقية — بهدف مواجهة المخاطر قبل بروزها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 — ضدّ الدول أو القوى التي تمثل تهديداً مباشراً على الأمن الإقليمي والعالمي طبقاً للمفهوم الأمريكي. ومع هذه العقيدة الجديدة انتقلت السياسة الخارجية الأمريكية إلى الهجوم والعسكرة (Militarization) أين تم تجاوز المفاهيم القديمة القائمة على الاحتواء والردع، فقامت القوات الأمريكية بالقضاء على نظام طالبان أولاً، ثم بغزو العراق في مارس 2003 بزعم وجود علاقات بينه وبين الإرهاب وسعيه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. كما قامت الولايات المتحدة بفرض ضغوطات ضدّ إيران بإثارة ملفها النووي والتهديد بفرض عقوبات عليها في حالة لم تتوقف عن تخصيب اليورانيوم.

أمّا سياسة الرئيس الرابع والأربعون باراك أوباما (Barack Obama) الممتدة ما بين 2009 - 2017، فقد ورثت عن الإدارة التي سبقته وضعاً متأزماً، أهمه طبعاً وضع القوات الأمريكية في العراق منذ عام 2003، والملف النووي الإيراني، اللذان سيحددان علاقاتها بحلفائها الخليجين (العرب السنّة)، وعلى رأسهم السعودية. حيث أنّ الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 ووصول أمريكا بمعية والدول الكبرى إلى اتفاق نووي مع إيران يحررها من العقوبات، ناهيك عن المقاربة الأمريكية المتبعة تجاه الربيع العربيّ والتدخل الأمريكي المحدود في سورية، فسّر من قبل السعودية وقادة مجلس التعاون الآخرين على أنّها خيانةً أمريكية لمصالحهم (2).

(1) عبد الجليل زيد المرهون، "السياسة الأمريكية في الخليج وتجربة الاحتواء 1من2"، جريدة الرياض، شوهدي في: 23

سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2Nri3fz>>

(2) جيفري ماريتيني [وآخرون.]، آفاق تعاون بلدان الخليج العربيّ، RAND Corporation، 2016، ص ix.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

والواقع، أنه يُمكن تصنيف هذه السلوك الأمريكي بتعديل لاستراتيجيتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وبالتحديد استراتيجية التعامل مع الدول العربيّة الخليجية (السُّنة)، تعديلًا هو أقرب إلى الانقلاب في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة<sup>(1)</sup>. إذ يُمكن اعتبار هذا حالة جديدة أو تسميتها بـ: عقيدة أوباما، والتي تعني كما عبر عنها صاحبها: "أن الولايات المتحدة ستقدم تنازلات وهي منفتحة (بورما، كوبا، إيران)، لكنّ مع الحفاظ على قدراتها كاملة".

**"That America, With Its Overwhelming Power, Needs To Have The Self-Confidence To Take Some Calculated Risks To Open Important New Possibilities — Like Trying To Forge A Diplomatic Deal With Iran That." Barack Obama<sup>(2)</sup>.**

وقد أطلق بعض المُحللين على سياسة أوباما هذه اسم الواقعية الجديدة، التي حاول من خلالها إثبات أنّ سياسة عزل الأعداء فشلت لسنوات وأنّ تحقيق الأهداف عبر الوسائل الدبلوماسية هو الأنجح وفقًا لمقتضيات الواقع الجديدة على الساحة الدولية<sup>(3)</sup>. وفي هذا الصدد، يقول محمد السعيد إدريس: "أن عقيدة أوباما في منطقة الشرق الأوسط تنبع من ضرورة تقسيم العرب إلى "سُنّة وشيعة"، كما تنبع من قناعة بأن الاتفاق النووي هو أفضل رهان للولايات المتحدة، لأنّه سيجعل إيران لا تمتلك السلاح النووي"<sup>(4)</sup>. والحال، أنّ هذه الخطوة الأمريكية كان لها الأثر البالغ على المنطقة بزيادة نفوذ إيران بعد تحررها اقتصاديًا (من الناحية النظرية) واعتراف القوى الكبرى بها ما يُقلق السعودية وإسرائيل. بيّد أنّ فرضيات كثيرة جعلت إدارة أوباما تسلك نفس نهج نيكسون، منها النفوذ الصيني والروسي المتنامي والذي يهدد المصالح الأمريكية مما فرض تغيير التوقع من خلال التحرك تجاه الباسيفيكي (التحول الجيوستراتيجي أو سياسة التمركز حول آسيا) وتركيز علاقاتها أكثر مع دول محورية، كأستراليا، وإندونيسيا، والفلبين، بالإضافة إلى نيوزيلندا عبر اتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك. ما يعني محاولة تجسيد مبدأ **المواقع بدل القواعد**<sup>(5)</sup>. هذا من جهة.

(1) محمد السعيد إدريس، "عقيدة أوباما الشرق أوسطية"، أخبار مصر، 14 أبريل 2015، شوهد في: 19 أبريل 2016،

في: <<http://bit.ly/2MatP1N>>

(2) Thomas L. Friedman, "Iran and the Obama Doctrine", **The New York Times**, 05/04/2015, In an interview with President Obama, accessed on 02/08/2016, at: <<https://nyti.ms/1DPg7pa>>

(3) هالة حلمي، "الواقعية الجديدة سياسة أوباما من طهران إلى هافانا"، الوعي العربيّ، 29 يوليو 2015، شوهد في:

19 أبريل 2016، في: <<http://bit.ly/2uuxuM9>>

(4) محمد السعيد إدريس، "عقيدة أوباما الشرق أوسطية"، المرجع السابق.

(5) حسن اوريد، "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية"، أفاق المستقبل العربيّ، العدد

17 (يناير/فبراير/مارس 2013)، ص 19.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

من جهة أخرى، فالتوسع الزائد (Imperial Overstretch) يُهدد الهيمنة الأمريكية كما أشار بول كيندي (Paul Kennedy). وعليه، تُعد هذه العوامل الأقرب لتفسير عقيدة أوباما، كما ينطوي التحول في السياسة الأمريكية على بُعد جيوسراتيجي يُمكن وصفه بمحاولة إعادة الهيكلة الاستراتيجية، ولكن وفق معطيات وشروط اللحظة الراهنة واستحقاقاتها ما يعني أننا أمام نمط استراتيجي أمريكي جديد يقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة وليس الانسحاب منه كلياً. وفي هذا الصدد، فإن تزايد أهمية الولايات المتحدة في منطقة آسيا / المحيط الهادي قد قلص — بلا شك — من مستوى واشنطن في التعامل مع الأحداث في الخليج العربي - الفارسي والشرق الأوسط. مع ذلك، فالخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون يعتقدون أنه لضمان مصالحهم في هذه المنطقة يجب إخضاع كل الأنظمة المعادية لها، وعلى رأسهم الجمهورية الإسلامية بحيث أن سياسة الولايات المتحدة بشكل عام في هذه المنطقة تبقى تُراعي وسعي للمحافظة على ثلاث نقاط وهي: ضمان أمن إمدادات الطاقة، وأمن النظام الإسرائيلي، والخوف من التطرف الإسلامي.

ويرى **جوان كول (Juan Cole)** أن سياسة أوباما في الشؤون الخارجية تتسم بالانتقائية والبرغماتية ما يُمكن أن تُسميه بـ: **الواقعية الدفاعية** التي ترتبط بأفكار عالم السياسة الكبير ستيفن والت (Stephen Walt)، حيث أن الموقف الدفاعي للدولة ممكن أن يُحقق نجاحاً على عكس الموقف العدواني للدولة التي تسعى دائماً إلى تعظيم قوتها أمام خصومها<sup>(1)</sup>. في حين يقول **لورانس فريدمان (Lawrence Freedman)**: "[...] أن فلسفة أوباما تحتاج أولاً إلى عمل يستند إلى استراتيجية واضحة قبل أن ترتفع إلى مستوى كونها عقيدة. ذلك أن نطاق الاستراتيجية هو نطاق للمقايسة والإقناع والتهديد والضغط [...] إنه فن خلق القوة"<sup>(2)</sup>.

وعموماً، تقوم استراتيجية أوباما — إن صح التعبير — في الخليج العربي - الفارسي على ما يشبه فتنة الحرب من خلال جعل حلفاء أمريكا يعتمدون على أنفسهم، وقد نجح في هذا من خلال إقدام السعودية على عملية عاصفة الحزم، وأكد الرئيس باراك أوباما على ذلك الهدف خلال قمة في كامب ديفيد في 13 و 14 مايو 2015 مع قادة الدول الست لمجلس التعاون

(1) جوان كول، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، سلسلة محاضرات الإمارات 167 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 4 - 5.

(2) نبيل خوري، "عقيدة أوباما والشرق الأوسط: المشاكل والآفاق"، راقب، 21 أبريل 2015، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2MIndUg>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الخليجي. حيث وعد أوباما أنّ بلاده سوف تساعد شركاءها في الخليج لرفع قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم وأنّ حكومته سوف تسهل وتُعجل المساعدة العسكرية الأمريكية إلى تلك الدول لتحقيق ذلك الهدف<sup>(1)</sup>.

وفي 20 يناير 2017، تم انتخاب رئيس أمريكي جديد دونالد ترامب، وعلى الرغم أنّ سياسته لم تتضح معالمها بعد، غير أنّها تبدو عكس سياسة سلفه، ففي أول جولة خارجية له بعد توليه الرئاسة قام الرئيس الأمريكي زيارة السعودية، يعتبر هذا حسب وجهة النظر السعودية بمثابة قطيعة سريعة وذكية مع عقيدة أوباما التي أفلقت السعوديين كثيرًا. فتدشين الرئيس الأمريكي رحلته إلى الشرق الأوسط المليء بالتعقيدات والاضطرابات من خلال التوجه إلى السعودية في البداية هو اعتراف بمكانة الرياض في المنطقة ودليل على أنّ نهجه تجاه قضايا المنطقة العديدة سيكون من خلال تفاهم خاص مع المملكة، حيث ويبدو أنّ الرجل يدرك — كما يقول نواف عبيد — أنّ العمل المباشر مع السعوديين وكسبهم لصالحه يُشكّل أعظم فرصة للحصول على دعم معظم العالمين العربيّ والإسلامي في البحث عن حل القضايا العالقة في المنطقة، كما قررت إدارة ترامب بوضوح دعم كامل للقدرات الدفاعية للمملكة عن طريقة صفقة معدات عسكرية جديدة تبلغ قيمتها 100 مليار دولار<sup>(2)</sup>. وخلال اجتماعاته الأخيرة ضمن قمم الرياض الثلاثة (القمة الثنائية، القمة الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي، والقمة العربية الإسلامية الأمريكية) مع القادة العرب في الرياض التزم الرئيس ترامب بمخطط هدفه التصدي للنفوذ الإيراني في جميع أنحاء المنطقة. حيث اتخذت إدارة ترامب موقفًا أكثر عدائية بكثير تجاه إيران<sup>(3)</sup>.

ويشير أحد الباحثين في العلاقات الدولية أنّ إدارة ترامب تملك في الواقع استراتيجية واضحة في الشرق الأوسط، تتمثل في احتواء إيران ومواجهتها. وقد ندد كل من وزير الخارجية ريكس تيلرسون (Rex Tillerson)، ووزير الدفاع جيمس ماتيس (James Mattis)، وسفير الأمم المتحدة نيكي هالي (Nikki Haley)، والرئيس دونالد ترامب بنفسه بالأنشطة الإقليمية الإيرانية لا سيّما فيما يتعلق بالأنشطة الصاروخية الإيرانية. كما أعلن البيت الأبيض في أكتوبر

(1) دافيد أوتاواي، "استراتيجية أوباما الجديدة للأمن العربيّ"، راقب، 18 مايو 2015، شوهد في: 23 سبتمبر

2017، في: <<https://bit.ly/2tJXvYr>>

(2) Nawaf Obaid, "President Trump Goes to Saudi Arabia", **Belfer Center for Science and International Affairs**, 19/05/2017, accessed on 03/10/2017, at: <<https://bit.ly/2tXJky5>>

(3) جيمس جيفري، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

من العام المنصرم أنَّ المضي قدماً في السّياسة الأمريكية الرسمية يهدف إلى تحييد تأثير إيران المززعج للاستقرار والحد من عدوانها (1).

وعمومًا، يُعتبر أمن الخليج قضية خلافية في الاستراتيجية الأمريكية ونادرًا ما تم الإجماع عليها، مع ضرورة التفريق في الوقت نفسه بين الخيارات الرسمية للإدارات المتعاقبة وبين التصورات المثارة داخل النُخب الاستراتيجية الأوسع وضمن أروقة معاهد البحث العلمي الأمريكية التي وضع بعضها الخليج في قائمة أولوياته. ويمكن القول، أنَّه اعتبارًا من نهاية العقد السابع من القرن الماضي وحتى اليوم لم تشهد النُخب الاستراتيجية الأمريكية أيّ إجماع على مقارنة محددة لأمن الخليج لا ضمن التعريف التفصيلي لهذا الأمن ولا ضمن محدداته الجيوسياسية (2). لكنّ الشيء الأكيد أنَّ السّياسة الأمريكية تسعى دائمًا إلى الحفاظ وترقية مصالحها بغض النظر عن الطريقة والأسلوب المنتهج، لا سيّما تلك المُرتبطة بالأمن الطاقوي والكيان الصهيوني.

### ثانيًا: التصور الإيراني لأمن الخليج

كانت إيران قبل الثورة بمثابة الضامن الأكبر لأمن الخليج من خلال التفويض الأمريكي الذي جعل منها شرطي الخليج والمنطقة وبذلك حل محل بريطانيا مستفيدًا من الظروف التي كانت تمر بها أمريكا آنذاك، وقام الشاه على أثرها الأمر باحتلال الجزر الإماراتية التي كانت تابعة للشارقة ورأس الخيمة، وتدخل عسكريًا في سلطنة عمان ضدّ ثورة ظفار الماركسية (3). وقد استفاد إيران في هذه الفترة من الكثير من الامتيازات والدعم الأمريكي العسكري خصوصًا أنَّ الرئيس نيكسون وكيسنجر كانا مُعجبين بتجربة الشاه في الحكم.

وبعد الثورة على الشاه جاء نظام يعتبر أنَّ أمنه وأمن المنطقة يكمن في التخلص من النفوذ الأمريكي، فقد نتج عن الثورة الإيرانية في عام 1979 نظام أقرب إلى الشيوعية الشيعية الثورية، والتي شجعت المشاعر المعادية لأمريكا (الشیطان الأكبر) من خلال تسليط الضوء على تهديد الولايات المتحدة للهوية الإسلامية. وعليه، أخذ المفهوم والتصور الإيراني لأمن المنطقة شكلاً جديدة يختلف جملة وتفصيلاً عن سلفه. وفي هذه الفترة، كان قلق إيران الأمني

(1) Stephen M. Walt, "The Islamic Republic of Hysteria", *foreign policy*, 16/01/2018, accessed on 13/10/2017, at: <<https://bit.ly/2MG4mJm>>

(2) أحمد المصري، "الاستراتيجية الأمريكية والشرق الأوسط: المنطق النظري والتطبيقات العملية"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 3 (2007)، ص 67 - 94.

(3) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، ط 6 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 132 - 136.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأساسي هو حماية الثورة من حركات المعارضة التي قد تدعمها دول إقليمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت إيران في حركة استباقية لتصدير ثورتها، على الرغم من أنّ هذا تم في الغالب عن طريق الخطاب والدعاية بدلاً من العمل العسكري الفعلي. بيد أنّ هذا النشاط أدى إلى تفاقم مخاوف الجيران من إيران وتوجهاتها الراديكالية والمعادية للغرب والأجانب.

ويُعتبر الإيرانيون حساسيين جداً لكل ما يُعرض أمنهم القومي للخطر أو للاهتزاز فلا يختلف في الأمر اثنان منهم، فكل التيارات السياسية بمختلف أطيافها وكل الطبقات الشعبية تتجدد وتتفق أنّ المسألة الأمنية خط أحمر، حيث أنّ أيّ تهديد خارجي جدي أو وهمي قادر على أن يوحد الصفوف الإيرانية في لحظات معدودة<sup>(1)</sup>. هذا المزاج الإيراني جعل إيران تعارض أيّ وجود أجنبي في المنطقة، خصوصاً أنّ تاريخ الأجانب في إيران مُرتبط بالضعف واستغلال خيرات البلد مما أثار الشك والريبة في الآخر لغريب والأجنبي. وتشهد الحملات الإيرانية لطردهم الدخلاء من البرتغاليين والهولنديين وبعدهم الإنكليز على هذا الأمر بشكل جلي. كما يدل تاريخ إيران على مدى الحساسية التي طبعت الشخصية الإيرانية جراء تدخل الأجنبي والمؤامرات الخارجية.

كما يظهر مدى أهمية الأمن لدى الإيرانيين من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الأمنية ضمن بنية النظام وسياسته الخارجية، حيث تلعب دوائر وزارة الدفاع والقوات المسلحة — وتحديدًا الحرس الثوري — وكذا المجلس الأعلى للأمن القومي دوراً بارزاً في تقويم كل ما يتعلق بالأمن القومي، وأيضاً في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية، وهي تؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة أيّ أنّه يدخل في صلب وظيفتها الدائمة. وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسية لا سيّما الحرس الثوري على أهمية دور المؤسسة العسكرية بشكل عام في صنّاع سياسات الأمن القومي<sup>(2)</sup>.

أمّا، منطقة الخليج فهي بالنسبة لإيران بمثابة حديقته الخلفية، وهي أكيد لا ترغب في عدم استقرارها، بل تشعر بالقلق حيال أيّ تشويش أو اضطراب يقع فيها، وهذا أمرٌ طبيعي، إذ أنّ ما يخدم مصالحها هو بقاء الخليج على الدوام مستقرّاً وممرّاً مائياً دولياً مفتوحاً<sup>(3)</sup>. بيد أنّ هذا الاستقرار

(1) غسان ابن جدو، المرجع السابق، ص 17.

(2) نزار عبد القادر، المرجع السابق.

(3) مهران كامراف، المرجع السابق، ص 102.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

لن يتحقق على أرض الواقع كما ترى إيران إلا بشرط أن يكون أمن الخليج من مسؤولية دوله الثماني فقط، إنَّ هذا يعني رفض الوجود الأجنبي في المنطقة بغض النظر عن نوع أو حجم هذا الوجود، حيث لا تعترف إيران إلا بالدول المطلة على الخليج.

ويعود هذا الرفض لسببين رئيسيين، الأول متعلق بالجغرافيا، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في كيفية رؤية القادة للتهديدات الخارجية والداخلية لأراضيهم ومجتمعاتهم، وكذا حساباتهم لمستوى ودرجة هذه المخاطر. والثاني يمكن اعتباره إيديولوجياً، ولهذين السببين غالباً ما ينتقد القادة الإيرانيون بشكل روتيني وجود القوات الأجنبية والقواعد العسكرية في الخليج العربي - الفارسي. كما يعتقد المسؤولون الإيرانيون أنَّ هناك ثلاث دول لها أهمية كبرى في أيّ ترتيبات أمنية خليجية، وهي: إيران، العراق، والمملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإنَّ أيّ ترتيب لا يتطابق مع هذا المنظور لن يكون مقبولاً من طرف طهران. وقد أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني مؤخراً في خطاب بثه التلفزيون الإيراني على الهواء مباشرة أنَّ بلاده مستعدة للتحدث مع جيرانها الخليجيين بشأن قضايا الأمن الإقليمي التي لا يحتاج حلها لأيّ وجود أجنبي. حيث قال: "نحن لسنا بحاجة للأجانب لضمان أمن منطقتنا، ولكن فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الإقليمية، فنحن مستعدون للتحدث مع جيراننا وأصدقائنا [...] بدون وجود الأجانب".

أمّا آليات تحقيق هذه الرؤية الأمنية حسب طهران، فلا تكون سوى بعقد اتفاقيات ثنائية بين دول الخليج، ثم إبرام اتفاقيات عدم اعتداء مشترك وإبقاء آلية الحوار والتشاور بين تلك الدول، مع امتناع أية منها عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم<sup>(1)</sup>. ويُمكن إيجاز التصور والرؤية الأمنية الإيرانية، وفقاً لتلك الترتيبات الأمنية التي وضعتها عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، والتي تُؤكد على المبادئ الآتية<sup>(2)</sup>:

- ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، وتحمل دول الخليج الثماني نفقات إعداد هذه الترتيبات؛

(1) أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص 81.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، أمن الخليج في الإطار الإقليمي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1992).

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال واستبعاد جميع القوى غير الخليجية أيًا كانت عربية أم غير عربية؛
- ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمهيدًا لتحقيق الأمن بأبعاده كافة؛
- إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية، وكذلك الأسلحة غير التقليدية؛ النووية والكيمياوية والبيولوجية.

مع ذلك، يُمكن القول أنَّ الرؤية الإيرانية لأمن الخليج تتغير هي الأخرى بتغير الظروف وإن كانت احتفظت دومًا ببعض السمات المشتركة، فحسب المفهوم الإيراني لأمن الخليج يُعتبر التدخل الخارجي أو الوجود الغربي في المنطقة بمثابة تهديد رئيسي لأمن الخليج، لكنَّها مع ذلك قبلت بتواجد روسي في سورية. فهل يعتبر هذا تغييرًا في التصور الأمني الإيراني؟ أم هو مجرد تكتيك أملته الظروف أم أنَّها تُعارض الوجود الأمريكي بشكل خاص؟

### ثالثًا: تصور السعودية ودول مجلس التعاون لأمن الخليج

يُعتبر المنظور الأمني السعودي منذ تشكُّل هذا الكيان مرتبطًا بشكل أساسي بالمشايخ الخليجية من جهة، وبالتعاون الأمني الأمريكي من جهة ثانية. وقبل انتصار الثورة الخمينية حاولت السعودية التنسيق مع الشاه من أجل إيجاد صيغة مناسبة لأمن الخليج تجعل منه من اختصاص دوله، غير أنَّه وقع اختلاف بين الدولتين، فإيران دعت إلى حلف دفاعي تشترك فيه دول الخليج مع سابقة علم لديها بقدرتها العسكرية التي تخول لها تزعم هذا الحلف بينما ارتأت السعودية من جانب آخر الابتعاد عن الدخول في أشكال تنظيمية للدفاع عن الخليج أيًا كانت صورتها ودرجتها. ورغم الاختلاف في التصور الأمني العام بين الشاه والسعودية إلا أنَّ الكثير من النقاط كانت تجمع الطرفين، وعقب الإعلان عن الانسحاب البريطاني بدأت تلوح بوادر التفاهم الإيراني - السعودي حول أمن الخليج نتيجة اجتماع "جدة" بين الملك فيصل والشاه سنة 1968<sup>(1)</sup>.

وقد تجسد هذا التفاهم بشكل واقعي من خلال تطبيق السياسة الأمريكية لأمن الخليج. لكنَّ بعد سقوط الشاه تضاربت الرؤية الخليجية عمومًا، والسعودية بشكل خاص لأمن المنطقة

(1) أمل الزباني، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، (القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1989)، ص ص 9، 91.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

مع التصور الإيراني الجديد، ذلك أنّ الرؤية الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي) لا ترى أنّ هناك مانعاً من وجود قوى أجنبية داخل الإقليم، لهذا نجدتها تنتهج خيار التحالف مع القوى الكبرى في النظام العالمي، انطلاقاً من أمرين: الأول، ناتج عن ضعف القوى الخليجية، فهي — عدا السعودية — تُعد من الدول الصغيرة التي لا يمكنها الدفاع عن ذاتها لا سيّما أنّها دول نفطية غنية محاطة بجيران ترغب في الهيمنة وتفوقها قوة، الأمر الثاني والذي يؤكد هذه الهواجس السابقة، تلك الخبرات السلبية والسيئة لهذه الدول من لدنّ القوى الإقليمية الأكبر والأقوى والتي مازال راسخة في أذهان هذه الدول. بدءاً من احتلال الجزر الإماراتية من طرف إيران ومحاولتها ضم البحرين إلى غاية غزو العراق للكويت<sup>(1)</sup>.

انطلاقاً من هذه الفكرة — يبدو ولأوّل وهلة — أنّ مفهوم الأمن الجماعي (Collective Security)، الذي يشير إلى: "مجموعة الآليات ذات الركيزة القانونية المصممة لمنع اعتداء أية دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث عبر توجيه تهديدات إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين وتوجيه وعود ذات صدقية أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة"<sup>(2)</sup>. هو المعمول به لدى دول الخليج العربيّة لا سيّما وقد تجسد على أرض الواقع من خلال إنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث بادرت هذه الدول إلى تأسيس المجلس كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة والتصدي لمبادئها، خاصة ما يتعلق بفكرة تصدير الثورة إلى الجوار الجغرافي القريب، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة آنذاك<sup>(3)</sup>. وكان المسعى للأمن الجماعي عن طريق استراتيجية أمنية لها جانبان: داخلي، من خلال الاتفاقية الأمنية بين دوله، وخارجي، عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية، ودعم القدرات العسكرية المشتركة وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة)<sup>(4)</sup>.

غير أنّ التجربة الواقعية أبانت شيئاً آخر، فعلى الرغم من التخوفات المشتركة لدول الخليج العربيّة من التهديد الإيراني التي دفعتها لتأسيس مجلس التعاون إلا أنّها اختلفت في طبيعة

(1) أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، المرجع السابق، ص 82.

(2) مارتين غريفيش ونيروي اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 81.

(3) محمد بدري عيد، المرجع السابق.

(4) كمال الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، سلسلة استراتيجية 33 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص ص 44 - 46 .

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إدراكها لحجم ومدى التهديد نفسه مما أدى إلى صعوبة تأسيس استراتيجية أمنية حقيقية مشتركة وأضعفَ في نفس الوقت من قدرة هذه الدول على التصرف ككتلة واحدة حيال إيران، ذلك أنّ كل دولة اختارت أن تحتاط في علاقتها مع إيران طبقاً لطبيعة إدراكها الخاص لمستوى وحجم التهديد نفسه. ويُشير **يوييل جوزانسكي (Yoel Guzansky)** بقوله في هذا الصدد: "إلى اعتماد عدد من دول الخليج الصغيرة على استراتيجية التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging)، بحيث تبنّت مبدأ مسابرة السلوك الإيراني وفي الوقت نفسه العمل على تطوير قوتها بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يقلل من خطورة الصراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لدول الخليج الصغيرة للحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيراني على المدى البعيد. وعليه، أصبح لكل دولة من هذه الدول رأيها الخاص في أمنها وأمن المنطقة، حيث بدأت تتجه إلى خارج الدائرة الإقليمية والعربية للبحث عن أمنها بإيجاد صيغ للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما قامت به كل من الكويت وقطر والبحرين، وفي الوقت الذي رأت فيه السعودية أن أمن الخليج مسؤولية خليجية بالدرجة الأولى ولا مانع من وجود غربي أو عربي، نجد سلطنة عمان ترى الخيار الخليجي الإيراني هو أساس الأمن في المنطقة، أما الإمارات فهي لا تشجع وجود قوات غير عربية على أراضيها"<sup>(1)</sup>.

إنّ المملكة التي تعتبر نفسها بمثابة الأخت الكبرى داخل مجلس التعاون والمسؤولة عن دوله، ذلك أنّ 70% من سكانه سعوديون، إضافة أنّها أكبر دولة مساحةً فيه (تمثل 85% من مساحته). ترى أنّ الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الخليجي وتثبيت مصداقيتها كقوة إقليمية يكمن في الاعتماد عليها بشكل أساسي ومحوري في رسم خارطة الأمن للخليج بحيث أنّ إمكانيات السعودية تعيظها الحق في هندسة الأمن الخليجي. وهي تركز في ذلك على التفوق العسكري التقني لديها بحيث تواصل تحديث قواتها المسلحة إلى أقصى درجة، وتوسيع الأنشطة الأمنية والاستخبارية، وزيادة التنسيق الأمني عبر العالم. لكنّ دون الاندماج الكلي في المنظومة الأمنية الغربية على عكس الوحدات السياسية الخليجية الأخرى التي اعتمدت على الاندماج الكلي في المنظومة الأمنية الغربية عن طريق توفير تسهيلات لوجستية كبيرة على أراضيها للقوى الأجنبية والمشاركة في العمليات العسكرية والاستخبارية لهذه القوى في المنطقة، خاصة تلك الموجهة ضدّ الدول المارقة بالتعبير الأمريكي والجماعات الإرهابية"<sup>(2)</sup>.

(1) يوييل جوزانسكي، "التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجًا"، المركز الإقليمي

للدراستات الاستراتيجية، 24 أغسطس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mdudNz>>

(2) حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، (أطروحة دكتوراه غير

منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011 - 2012)، ص 12.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

مع هذه التوضيحات، يبقى أن السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وإن اختلفت في الرؤية الأمنية، فإنها تتفق حول إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة منفردة اعتماداً على الدعم الأمريكي والغربي عبر شراء المعدات والتجهيزات العسكرية، حيث تحولت المنطقة لأكبر سوق للأسلحة التقليدية في العالم. أمّا، الاستراتيجية الأمنية الإقليمية السعودية فقد ظلت ثابتة بشكل ملحوظ طوال العقود المنقضية منذ أن تخلصت منطقة الشرق الأوسط من سيطرة الاستعمار وبزغت كنظام إقليمي مستقل. وظل الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية السعودية الحفاظ على أمن النظام في مواجهة كل من التهديدات العسكرية الإقليمية التقليدية وكذلك التحديات الإيديولوجية التي تأتي عبر الحدود الوطنية أو الخارجية وتمس استقرار النظام وشرعيته على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>.

ويتكون المنظور الأمني السعودي من ثلاث حلقات متداخلة وهي: الدائرة الداخلية والدائرة الإقليمية والدائرة الدولية. وفيما يتعلق المستوى الإقليمي، فالأمن السعودي يركز على أربعة أطراف أساسية، هي دول مجلس التعاون كطرف، اليمن، العراق، وإيران. هذا يعني أن التطورات داخل هذه الأطراف والسياسات التي يتبنونها سوف تكون بمثابة مدخلات مهمة بالنسبة للنظام السعودي<sup>(2)</sup>. وتؤكد السعودية من خلال سياستها الخارجية في الدائرة الخليجية على التصور الأمني لديها حيث نجدها تركز على أسس ومبادئ من أهمها<sup>(3)</sup>:

- أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة؛
- حق دول مجلس التعاون في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة؛
- رفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أيّ اعتداء على أيّ من هذه الدول معتبرة إياه اعتداءً على البقية؛
- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول مجلس التعاون وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية...إلخ؛

(1) إف غريغوري غوز الثالث، "الاستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية"، ضمن: مجموعة باحثين، علاقات الخليج الدولية، تقرير موجز رقم 1 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2010)، ص 13.

(2) حمد بن محمد آل رشيد، المرجع السابق، ص 374 - 275.

(3) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2zxL336>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المصيرية؛
  - العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة؛
  - الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها.
- ويعتبر وزير الخارجية السابق للمملكة **سعود الفيصل** أنّ التوصل إلى إطار أمني فعال للمنطقة يكون من خلال: "يمن مزدهر، وعراق مستقر، وإيران صديقة"<sup>(1)</sup>. ولعل هذه الأخيرة كانت ولا تزال تُشكّل أكثر التهديدات المستديمة لأمن السعودية والمنطقة من وجهة نظر **خالد بن سلطان**، فحتى في فترة كانت توصف العلاقة بين إيران والسعودية بالودية، نجد القائد السابق لقوات المشتركة في حرب الخليج الثانية وابن وزير الدفاع السابق، يقول: "[...] أن إيران بنزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للتطرف الديني، وتأليبها للجماعات الشيعية ضدّ حكوماتها في المنطقة تمثل تهديدًا حقيقيًا لأمن السعودية والمنطقة [...]"<sup>(2)</sup>. في حين يرى رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق **تركي الفيصل** أنّ التعاون والتنسيق هو السياسة الثابتة للسعودية ودول مجلس التعاون غير أنّ شريكنا (إيران) في مصلحة تحقيق أمن هذه المنطقة على أسس سليمة تعود بالنفع على الجميع اختار سياسة أخرى تعرض الأمن الإقليمي لمخاطر دائمة وتجلب التدخلات الأجنبية التي يريد التخلص منها حسب ادعاءاته، وتؤجج المواجهات العسكرية التي يدعي أنّه لا يرغب فيها، وترك الاستقرار في المنطقة والإقليم الذي يقول إنّه يسعى لترسيخه، وتزيل الثقة بأهدافه ومخططاته التي يزعم أنّها لخير المنطقة. إنّ باختصار الطرف الذي يُشكّل بسياساته تحديًا أمنيًا خطيرًا للأمن الإقليمي<sup>(3)</sup>.

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، المرجع السابق، ص ص 69 - 70.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، سلسلة محاضرات الإمارات 18 (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 12.

(3) تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، "التحديات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي"، ضمن: مجموعة باحثين، الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية من الداخل)، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2012)، ص 7.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وبعد عرض أهم التصورات الأمنية للخليج يبدو بوضوح أنّ لكل من إيران والسعودية مفاهيم ورؤية وتصورات أمنية مختلفة جذرياً بل ومتناقضة في بعض الحالات تجاه الهندسة الأمنية للخليج، فالنسبة لإيران يبقى التهديد الأكبر لها في الخليج وجود قوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص. بينما تعتبر السعودية أنّ وجود هذه القوات يضمن استقرار المنطقة ويكبح رغبة إيران في الهيمنة عليها، وعلى هذا الأساس المتناقض في الرؤيتين تتوتر العلاقة بين البلدين في ظل عدم الثقة والتوجس الدائم في نوايا كل دولة، إذ أنّ إيران تعتقد أنّ موافقة دول مجلس التعاون على وجود أجنبي محاولة واضحة للإضرار بالمصالح الإيرانية لا يُمكن السكوت عنها.

وما يزيد من المخاوف المتبادلة بين الطرفين التنامي المطرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجها النووي من جهة، وصفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة وقواعد هذه الأخيرة في الخليج والتنسيق الأمريكي مع المملكة من جهة ثانية. فإيران ترغب أنّ يكون أمن الخليج أمناً خليجياً مشتركاً. أمّا، دول الخليج العربيّة وعلى رأسها السعودية تريده أمناً تحت مظلة ورعاية الولايات المتحدة والغرب، ذلك أنّ جزءاً مهماً من دول الخليج لا سيّما المشايخ العربيّة يعود الفضل لقيامها للبريطانيين. وعلى هذا، كانوا دائماً حريصين على وجود عناصر أجنبية صديقة لهم في المنطقة. إضافة أنّ بقاء التحالف الأمريكي - السعودي يُعدّ أمراً أساسياً لأمن الطرفين وأحد الأهداف الرئيسية لهما رغم أنّ العوامل المشتركة بين السعودية وأمريكا تكاد تكون منعدمة، إلا أنّ الرياض تعتبر هذه العلاقة مع واشنطن بمثابة ضمان لأمنها وللاستقرار المنطقة في ظل جيران يسعون إلى الهيمنة.

أمّا الأمريكيون، فلا يهمهم من أمن الخليج سوى أمرين، الأول: ضمان تدفق النفط بأسعار رخيصة، حيث أنّ الولايات المتحدة ترى في العلاقات الجيدة مع المملكة والمشايخ الخليجية الصغيرة ضماناً لأمنها الطاقوي وتواجدها الدائم في الخليج، وثانياً: أمن الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل، حيث بقي هذين المرتكزين أساسين في كافة الاستراتيجيات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج على اختلافها وتنوعها. أين أثبتت الولايات المتحدة بالتطبيق على الأرض هذه الرؤية منذ أزمة الخليج الثانية، وأكدت عليها في حرب الخليج الأخيرة. ما نريد قوله هنا أنّ ترك واشنطن الخليج وشأنه يُعدّ من رابع المستحيلات مادام هناك نفط وثروات ومادام هناك إسرائيل، فالخروج من الخليج يعني تركه مرتعاً للقوى الكبرى المنافسة لواشنطن تصنع فيه ما تشاء، وتستفيد منه كما تشاء

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

على حساب القوة والمصلحة الأمريكية، لذا فإنَّ عينها ستبقى دائماً على الخليج حتى آخر قطرة بترول.

وعلى أساس النّفط، فإنّ أمريكا ستحافظ على أمن وبقاء الملكيات الخليجية لا سيّما السعودية ذلك أنّ قيام ثورة مُعادية للغرب في السعودية له عواقب سلبية وخيمة، حيث تمتلك المملكة احتياطات بترولية أكثر من أيّة دولة أخرى في العالم. ففي حال تمت الإطاحة بالملكية السعودية واستبدالها بنظام ثوري ضدّ الغرب وأمريكا، فإنّ العديد من النتائج السلبية قد تنشأ. **أولها** يكمن في ارتفاع سعر النّفط بشكل كبير. **ثانياً**، ضعف دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر — الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربيّة المتحدة، عمان — مما يزيد تلقائياً من سعر النّفط. وفي حالة تم الإطاحة بهذه الملكيات الصغيرة فإنّ أسعار النّفط ستصل إلى مستويات دراماتيكية مما يسبب أزمة اقتصادية في جميع أنحاء العالم وفي هذه الحالة ستكون أمريكا أكبر المتضررين.

إنّ الوصول إلى اتفاق أمّني مشترك أي مفهوم للأمن الجماعي بين السعودية ودول مجلس التعاون من جهة، وإيران من جهة أخرى يُعدّ أمراً مُمكنًا، بيدَ أنّه حاليًا وفي ظل نفس نمط التفكير من الجانبين تعترضه الكثير من المعوقات، **أولها** أنّ السعودية تُعتبر مشروع إيران للهيمنة على المنطقة ومد النفوذ يحول دون الوصول إلى أمن إقليمي ما دامت إيران بسلوكها العدواني هذا تُهدد أمن دول الخليج والمنطقة، ذلك أنّ إيران من أجل الوصول إلى هدفها المُتمثل في التحول إلى قوة إقليمية كبرى تستعمل كل الطرق والأساليب، فهي تتدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها وتدعم وكلاء لها في المنطقة وتسعى للتفوق العسكري من خلال امتلاك أسلحة للدمار الشامل. وهي بهذا لا تعادي جيرانها فقط، إنّما تعادي العالم والقوى الكبرى وتعطيها الفرصة من أجل التدخل مباشرةً في الإقليم بداعي حماية أمنها الاستراتيجي أو مكافحة الارهاب ... إلخ. وهذا دون أدنى شك ليس في صالح المنطقة، فالخليج لم يُعدّ يتحمل حروبًا أخرى على أرضه.

**السبب الثاني** الذي يعيق الوصول لتسوية أمّنية هو ارتباط الترتيبات الأمّنية السعودية والخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية، فمُنذ تأسيس المملكة وهي تعتمد على الحليف الأكبر لها فيما يعرف ب: معادلة الأمن مقابل النّفط ، التي تجسدت في **اتفاق كوينسي ( Quincy Pact )** عام 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ( Franklin Roosevelt ) لفترة تمتد لـ 60 سنة، وفي سنة 2005 تم تجديد محتوى هذه الاتفاقية لنفس المدة من طرف الرئيس جورج بوش الابن والملك عبد الله بن عبد العزيز. حيث أكدت مرة أخرى على ضمان

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الولايات المتحدة الحماية لعائلة آل سعود والنظام الوهابي مقابل ضمان السعودية لإمدادات الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة (1). غير أن المشكل هنا يكمن في أن هذا الحليف الأكبر والاستراتيجي الذي تسعى السعودية لإرضائه يُعد العدو الأكبر لإيران، إذ يُعد العداة لأمریکا أحد الأسس الكبرى التي وضع عليها الخميني نظامه الإسلامي.

وأخيرًا، يُمكننا القول إلى أن إيران والسعودية باعتبارهما قُطبي أمن الخليج العربي - الفارسي بعد احتلال العراق. فإن التقارب أو البُعد بين هاتين الدولتين يُؤثر على استقرار المنطقة برمتها، هذا بدون أن نتجاهل التصور الأمريكي لأمن الخليج.

### المطلب الخامس: السّياسة النّفطية كمدخل لتفسير الصراع الإيراني -

#### السعودي

مُنذ اكتشاف النّفط في سنة 1859 من طرف الأمريكي إدوين دريك (Edwin Drake) وتحوله لمصدر جديد للطاقة ما فتى الصراع والتنافس الدوليين — على هذا المصدر المهم الذي أصبح أساسيًا في جُلّ الصناعات الحديثة — يتزايدان، ولعل الخليج العربي - الفارسي كان — ولا يزال — أكثر المناطق في العالم التي احترقت بنار هذا الصراع، لا سيّما وأنّه يحوي أكثر من نصف احتياطي النّفط الموجود في العالم، ناهيك عن تكلفة استخراجها التي تُعد الأقل في العالم أيضًا.

والحقيقة، أنّ ظهور البترول في الخليج لم يجعل دوله محل أطماع الغير فقط، وإنّما حولهم لدول لها رأي ومكانة إقليمية وعالمية مُعتبرة، وفي نفس الوقت دولٌ ريعية مرتبطة كليًا بعائدات الذهب الأسود وتقلبات أسعاره. ولعل الحديث عن النّفط في الخليج لا يتم دون الحديث عن السعودية وإيران، فمثلما هناك صراعٌ إيديولوجي وسياسي بين طهران والرياض، هنالك أيضًا صراعٌ نفطي إن صح التعبير بين هذه الطرفين، صراعٌ يمكن القول أنّه يتمحور أساسًا حول طريقة توظيف النّفط وتسعيرته (السياسات النّفطية).

إنّ اكتشاف النّفط وتحوله إلى عصب الصناعات الحديثة بمختلف أنواعها جعلته عاملاً رئيسيًا في اكتساب القوة بمختلف أشكالها وزيادتها، مما انجر عنه تنافس دولي شرس على هذه المادة، أين شكّل النّفط — ولا يزال — الوقود للكثير من الحروب والصراعات في القرن الماضي

(1) Akram Belkaïd, " Etats-Unis et Arabie Saoudite : feu, le pacte du Quincy ? ", *Le Quotidien d'Oran*, 23 /05/2015.at : <http://bit.ly/2zy3DbG>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

والحالي، كما كانت السيطرة عليه أولوية ثابتة للعديد للدول الصناعية الكبرى. وفي هذا المضمار، تُعبر مقولة رئيس مجلس الحكومة الفرنسية السابق **جورج كليمنصو (Georges Clemenceau)**: "كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم" أحسن تعبير عن رؤية القوى العالمية الكبرى للنّفط من حيث تأثيره على موازين القوى.

والحقيقة، أنّ الكثير من الآراء السياسية تدور في فلك مقولة كليمنصو على غرار حديث اللورد **جورج كرزون (George Curzon)** — الحاكم العام للهند البريطانية ووزير خارجية بريطانيا السابق — أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، عن أنّ سبب انتصار التحالف راجع إلى موجة النّفط التي ضربت العالم، والتي كانت بريطانيا العظمى أكبر المستفيدين منها. كما لاحظ الرئيس الثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية **كالفين كوليذج (Calvin Coolidge)** في عام 1924، أنّ تفوق الدول أصبح يتحدد وفق امتلاكها البترول ومشتقاته<sup>(1)</sup>. أمّا، الرئيس الفرنسي السابق **شارل ديغول (Charles de Gaulle)** فيقول: "إنّ السياسة النّفطية أخطر من أن تترك تتحكم فيها المصالح الخاصة"<sup>(2)</sup>. بينما يُشير الباحث الأمريكي **مايكل ال. روس (Michael L. Ross)** في كتابه **نقمة النّفط** أنّ الكثير من المشاكل والاضطرابات في العالم والشرق الأوسط نتيجة هذا البلاء المسمى النّفط<sup>(3)</sup>.

إنّ الذهب الأسود بكل ما يحمله من خصائص أصبح — بلا شك — عاملاً مشتركاً لدى كل البشر وفي نفس الوقت أكثر ما يُثير الصراعات والاختلافات وكذا التهديدات بينهم، ولم تتوقف انعكاسات النّفط السلبية على السياسة والاقتصاد والقطاع الحربي - العسكري حتّى انتقلت إلى المجال البيئي الإيكولوجي مما جعله يرسم بشكل غير مباشر الخطوط العريضة للسياسات العالمية. وباعتبار منطقة الخليج العربيّ - الفارسي — كما أشرنا سابقاً تضم أكبر حقول النّفط في العالم —، فإنّ آثار النّفط وتداعياته سواءً الإيجابية أو السلبية ستكون لا محالة أكثر جلاءً فيها، لا سيّما وهي تضم أكبر مُنتجين له، وفي نفس الوقت خصمين متصارعين على العديد من الجبهات والملفات آلا وهما السعودية وإيران، واللذان لا يتوانيان في توظيف أو استعمال ورقة النّفط كأداة

(1) Leif wenar, **Blood oil tyrants, violence, and the rules that run the world**, (oxford university press, 2015), p xxix.

(2) هاني حبيب، **النّفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص 18.

(3) مايكل ال. روس، **نقمة النّفط كيف تشكل الثروة النّفطية تنمية الأمم**، ترجمة: محمد هيثم نشواتي (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2014)، ص 27.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

لكسب النفوذ وكذا الضغط على الخصوم، فضلاً عن الإضرار ببعضهما في خضم صراعهما المُستديم.

#### الفرع الأول: أثر اكتشاف النفط على النظام والسياسة في إيران والسعودية

##### أولاً: النفط في إيران لمحة تاريخية

تُعتبر إيران (كانت تسمى آنذاك بلاد فارس) أول دولة خليجية أنتجت النفط وهذا عام 1908، وقد تم التنقيب على النفط الفارسي ثم اكتشافه من طرف الإنجليز وبالتحديد من طرف شخص يُدعى وليام دارسي (William D'Arcy) ابتداءً من عام 1901 في محافظة خوزستان (عريستان) وتحديداً في مدينة مسجد سليمان جنوب إيران، وهذا بعدما أقدم الشاه القاجاري مظفر الدين على منح دارسي حقاً حصرياً للتنقيب عن النفط.

وعلى إثر هذا الاكتشاف البالغ الأهمية والتأثير على بلاد فارس تم تأسيس — في العام الموالي — شركة النفط الأنجلو - فارسية (APOC)، وبعد الإطاحة بالحكم القاجاري (1786 - 1925) من طرف رضا خان تم تغيير اسم هذه الشركة إلى شركة النفط الأنجلو - إيرانية (AIOC) عام 1935. والحال، أنّ الإنجليز سيطروا على نفط إيران لفترة طويلة من الزمن إلى غاية حركة التأميم التي أقدمت عليها حكومة محمد مصدق في عام 1951. غير أنّ الإنجليز لم يستسلموا بسهولة فقد ضربوا حصاراً اقتصادياً على إيران وأوقفوا إنتاج النفط فيها، كما ساهموا بمعية الأمريكيين بشكل أساسي في الإطاحة بحكومة مصدق عن طريق انقلاب عسكري عُرف بعملية أجاكس (Opération Ajax) عام 1953. وفي العام الموالي تم تغيير اسم شركة النفط الأنجلو - إيرانية بحيث صارت تُعرف بـ: شركة بريتيش بتروليم (British Petroleum).

##### ثانياً: تأثير النفط على الدولة السياسة الإيرانية

تملك إيران بحكم احتياطها النفطي مكانةً مهمةً ومؤثرةً في سوق النفط العالمية لا سيّما وهي تُعد من المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في بغداد سنة 1960، فضلاً أنّها رابع منتج واحتياطي للنفط عالمياً، وثاني دولة من حيث احتياطي الغاز بالعالم. وكانت سياستها النفطية تتمحور دائماً حول رفع الأسعار التي — كانت ولا زالت — تعتقد أنّها غير عادله خصوصاً

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وإيران تواجه مشكلتين لطالما شكلتا عائقًا لها، الأولى تتعلق باعتمادها الأساسي على عائدات ومداخيل البترول في اقتصادها، إذ تُشكّل مبيعات النّفط ما بين 80 إلى 90% من عائدات الصادرات الإيرانية، وأكثر من نصف الميزانية الحكومية. وهذا يعني حتمًا أنّ طهران تنطبق عليها معالم الدولة الريعية (Rentier State) بسلبياتها وإيجابياتها. هذه الأخيرة من أبرز سماتها وجود عائدات مالية معتبرة من الطاقة (نّفط، غاز،...)، إذ يجعل الدولة تعيش حالة من العزلة والاعتزاب عن المجتمع، ذلك أنّ غياب الضرائب يجعل الدولة غير محتاجة إلى التفاوض مع هذه الطبقة أو تلك، أي يجعل النظام السياسي فيها أقرب إلى التسلطية من حيث أسلوب الحكم، فضلًا عن هشاشة كبيرة في المشروعية (Legitimacy). أمّا، المُشكلة الثانية فتربط بالكثافة السكانية والديمغرافية الكبيرة والمتزايدة التي تعرفها إيران (أزيد من 80 مليون نسمة حسب إحصائيات 2017).

وهذا ما دفع الباحثة السياسية الأمريكية تيدا سكوبل (Theda Skocpol) المُتخصصة في أسباب قيام الثورات إلى أنّ تعتبر الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، في جزءٍ منها ناجمة من أزمة دولة ريعية عزلت الشاه، فأصبح مرمى لكل الاستيلاءات والانتقادات الشعبية (1)، خاصةً بعد حركة الإضراب في الأشهر الأخيرة من سنة 1978، وتحديدًا في مجال صناعة النّفط. أين تلقى الاقتصاد الإيراني ضربة أخرى بعد تلك التي كان قد تلقها قبلها بعامين، نتيجة الاضطرابات غير العادية والمفتعلة في أسواق النّفط العالمية نتج عنها خسارة كبيرة للاقتصاد الإيراني وخط غير متوقع في خطة الحكومة الإنفاقية والمالية.

وكان السبب المباشر لهذه الأزمة التي قوضت — بشكل غير مباشر — نظام الشاه قرار السعودية الجريء، الذي تحدث فيه قرار زيادة أسعار النّفط الذي وافقت عليه أغلبية الدول الأعضاء في الأوبك في اجتماع 1976 في الدوحة - قطر، حيث أعلن وزير النّفط السعودي آنذاك الشيخ أحمد زكي يماني أنّ بلاده ستعوض تأثير ارتفاع الأسعار من خلال بيع المزيد من النّفط الخاص بها بسعر منخفض، ما أدى في النهاية إلى إفلاس الحكومة الإيرانية كما صرح الشاه في ذلك الوقت (2). لكنّ، وفي المقابل، يُمكننا القول أنّ الربيع النّفطي كان سببًا أيضًا في استمرار وبقاء نظام آية الله الخميني المعادي للغرب إذ يجب ألا ننسى كذلك أنّه بفضل هذه الثروة تمكنت إيران ما بعد الشاه من مقاومة الضغوطات والحصار الخارجي، كما تمكنت من استقطاب

(1) تييرري كوفيل، المرجع السابق، ص 77 - 90.

(2) أندرو سكوت كوبر، قبل سقوط الشاه بقليل، ترجمة: حمد العيسى (دبي: دار مدراك للنشر، 2014)، ص 41

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

تحالفات جديدة مع قوى كبرى منافسة للولايات المتحدة، وبالتحديد مع الصين، المستفيد الأول من هذا الوضع، ما جعل روجر هاورد (Roger Howard)، يعتقد أنّ الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط تُشكّل القوة الحقيقية لإيران وإحدى الأسس المتينة التي تنطلق منها إيران في تحديها للهيمنة الأمريكية العالمية. كما يرى أنّ الولايات المتحدة بإتباعها سياسة عدائية ضدّ بلد مثل إيران تملك كل هذه الثروات النفطية الضخمة تخلق فراغاً يمكن ملؤه من طرف الغير وتعطي فرصة لقوى أخرى منافسة لها أو عدوة لها لكي تنافسها على الهيمنة العالمية<sup>(1)</sup>.

فالمقاطعة الاقتصادية لإيران على الرغم من أنّها سببت بعض الضرر للاقتصاد الإيراني غير أنّها لم تتمكن من تحقيق إنجازات كبيرة كما رأى كل من: زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، وبرنت سكوكروفت (Brent Scowcroft)، وريتشارد ميرفي (Richard Murphy)، في إحدى المقالات المشتركة لهم، والتي صدرت عام 1997، بل أعطت الفرصة لدول أخرى للاستفادة من الوضع<sup>(2)</sup>، وهذا ما يُعد خطأً حسب المنظور الاستراتيجي الأمريكي المبني على الفلسفة البراغماتية، فكما استفادة الشركات الفرنسية والإيطالية العاملة في مجال النفط بعد مقاطعة الأمريكان لإيران تستفيد الصين وروسيا من هذا الوضع، لذا فإنّ إعادة النظر في العلاقة الاقتصادية والتجارية مع طهران يعتبر أمراً ضرورياً في حالة رغبة واشنطن في الحفاظ على مكانتها كأكبر قوة عالمية.

والحال، أنّ النفط وما ينتج عنه من ريع هو الذي يحفظ لإيران مكانتها في المجتمع الدولي ويزودها بطموح الهيمنة وتحدي الغير، إذ تحدد الإيرادات من عائدات النفط (الريع البترولي) القوة السياسية والمالية والعسكرية لصانعي القرار السياسي في إيران ضمن كل من الساحة الوطنية، الإقليمية والدولية، ويعتقد روبرت سلاتر (Robert Slater) في هذا المضمار أنّ إيران تُشكّل بفضل قوتها النفطية لا غير مثلاً للخطر والتحدي وتهديد الدول المجاورة والغرب. لهذا، فإنّ الكثيرين من السياسيين والخبراء في الإدارة الأمريكية يقلقهم أن تكون إيران بشكلها الحالي المعادي لأمريكا في موقع يسمح لها بالهيمنة على تجارة النفط وأسعاره، حيث وصل الأمر في فبراير 2007 — كما أفادت بي بي سي نيوز BBC News — أن فكرت الولايات

<sup>(1)</sup> Roger Howard, *Iran Oil: The New Middle East Challenge to America*, (London: I.B.Tauris & Co. Ltd, 2007), pp 5, 15.

<sup>(2)</sup> عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج ديكالكتيك الدمج والنبذ، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص ص

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المتحدة بتوجيه ضربه عسكرية جوية ضدَّ إيران فقط لكونها فكرت في إنشاء بورصة نَفْط أساسها اليورو بدل الدولار<sup>(1)</sup>.

مع ذلك، ورغم كل ما يُمكن قوله عن دور النَفْط في تعزيز قوة إيران الصلبة والناعمة وكذا في تعزيز هيمنتها إلاَّ أنَّه يُشكّل في نفس الوقت التحدي السياسي والاقتصادي الرئيسي لها، ذلك أنَّ اعتمادها على الربيع البترولي بشكل جوهري في اقتصادها يجعل هذا الأخير في حالة عدم استقرار وعرضة للتقلبات المُستمرة للأسعار المُرتبطة أساسًا بسوق النَفْط العالمية والقوى المؤثرة في هذه العملية. ولعل هذه النقطة الأخيرة تُعد الجامع الوحيد بين نظام الشاه الملكي ونظام حكم المُلالي الجمهوري من خلال اعتماد كليهما بشكل كبير على عائدات النَفْط في التخطيط وإدارة الشؤون السياسية والاقتصادية للبلاد وكذا الاستراتيجية والعسكرية.

### رابعًا: النَفْط في السعودية لمحة تاريخية

حقيقةً وليس مجازًا لا يُمكن الحديث أو ذكر لكلمة نَفْط دون اقتران هذه الكلمة بالمملكة العربية السعودية إذ تُعد المملكة في مجال النَفْط بحق وكل ما تحمله الكلمة من معنى اللاعب المهيمن على هذا القطاع والذي يخشاه الجميع بما في ذلك القوى العالمية العظمى. والواقع، أنَّ النَفْط قلب كيان هذه الدولة رأسًا على عقب وحولها من دولة صحراوية فقيرة وبلد مَدِينٍ لا يقدر على تسديد ديونه إلى أغنى دول العالم. وعلى عكس إيران تم اكتشاف النَفْط السعودي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كلاعب دولي جديد على الساحة العالمية، وكان لكل من رجل الأعمال الأمريكي تشارلز ريتشارد كرين (Charles Richard Crane) ومُستشار الملك السعودي جون فيلبي (St. John Philby) — كما يُشير هذا الأخير في كتابه: مغامرات النَفْط العربيّ — دورٌ في الاستكشافات الأولى للنَفْط في المملكة العربية السعودية. كما كان لكرين دورٌ أساسي في حصول بلاده على امتياز النَفْط السعودي، بيدَ أنَّ المدعو ماكس ستينكي (Max Steineke) كان أول من تظن لوجود احتياطي هائل للنَفْط وبكميات تجارية بعد اكتشافه أحد الآبار الهامة (بئر الدمام رقم 7 أو بئر الخير) في منطقة الدمام عاصمة المنطقة الشرقية في مارس 1938.

(1) روبرت سليتر، سلطة النَفْط، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وقبل هذا الأمر، كانت العديد من الشركات البترولية الكبرى متخوفةً من المغامرة في التنقيب عن النفط على الأراضي السعودية لاعتقادها بعد وجوده. إلى أن وقعت اتفاقية بين السعودية والشركة الأمريكية ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) في 29 مايو من عام 1933. وبعدها تم توقيع اتفاقية للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) لمدة ستين عامًا. وفي 08 نوفمبر من نفس العام تم إنشاء شركة تابعة لسوكال، هي شركة كاليفورنيا أربيان ستاندرد أويل كومباني (California-Arabian Standard Oil Company) (كاسوك) لإدارة هذا الامتياز<sup>(1)</sup>، هذا الفرع الذي تحول ابتداءً من سنة 1944 لأحد أكبر الشركات العاملة في مجال النفط وتحت مسمى جديد هو الشركة العربية الأمريكية للزيت (Arabian-American Oil Company) المعروفة اختصارًا باسم أرامكو (Aramco). غير أن المملكة لم تتمكن من الاستفادة من نفطها بشكل كلي إلا في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، وبهذا أصبحت أرامكو السعودية — كما تُسمى حاليًا — شركة وطنية سعودية بنسبة 100%.

وتُعتبر أرامكو السعودية (Saudi Aramco) أول منتج عالمي للنفط الخام وهي تتولى إدارة احتياطي مؤكد من النفط الخام التقليدي والمكثفات يبلغ نحو 332.9 بليون برميل، فيما بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام 10.2 مليون برميل في اليوم<sup>(2)</sup>. وبهذا الرقم الضخم أضحت السعودية بلا منازع أكبر احتياطي ومنتج النفط في العالم (إنتاج البترول 409.2 مليون طن، احتياط 36.2 مليار طن)<sup>(3)</sup>. أمّا فيما يتعلق بمكانة النفط في الاقتصاد السعودي فهو — على غرار إيران — يتشكّل الجزء الأكبر من إيرادات المالية العامة للحكومة السعودية بحوالي 90%، ونحو 85% من إيرادات التصدير، في حين أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الكلي ناتج عن قطاع النفط<sup>(4)</sup>.

(1) الموقع الإلكتروني لأرامكو السعودية، شوهد في 04 سبتمبر 2018، في: <<http://bit.ly/2y103CS>>

(2) المرجع نفسه، في: <<http://bit.ly/2OUZamh>>

(3) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 15 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2uwUriR>>

(4) مجموعة باحثين، تقرير القضايا المختارة عن المملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم: 286/15

الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015، ص 5.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### رابعاً: النفط كمتغير أساسي في السياسة السعودية

بطبيعة الحال، أطلق النفط عهداً سعودياً جديداً فبعدما كانت العائدات والرسوم المالية الناتجة عن الحج تُشكّل المورد المالي الوحيد للمملكة، وبعد الضائقة المالية التي واجهت الدولة الناشئة ابتداءً من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 (الكساد الكبير) تحولت المملكة بعد اكتشاف النفط إلى إحدى أغنى وأهم دول العالم. وظل تنامي وازدهار أسعار النفط يمشي بالتوازي مع زيادة نفوذ السعودية. وعليه، ازدهر الاقتصاد السعودي بشكل ملحوظ مدفوعاً بعائدات هائلة من صادرات النفط، وانطلقت مشاريع واسعة للتنمية كما وصل نصيب الفرد السعودي من الدخل والناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى المعدلات في العالم والتي فاقت الكثير من دول العالم المتطورة.

واستناداً على هذا، يُهيمن النفط على اقتصاد المملكة العربية السعودية والصناعات المرتبطة بها. كما يُهيمن على السياسة السعودية التي تفوح منها رائحة البترول عبر دبلوماسية المساعدات أو دبلوماسية الشيكات (Checkbook Diplomacy) التي تتقنها المملكة بشكل جيد عبر تجسيد نظريتها في شراء الولاءات عبر النفط (Oil Wealth To Buy Loyalty)، وقد تمكنت المملكة من خلال هذا المورد الطاقوي من حل الكثير من مشاكلها وضمان استقرارها الداخلي، ناهيك عن سعي الدول العظمى لكسب ودها وصدقتها. وهذا ما تُؤكدُه ريفا بهالا (Reva Bhalla)، مديرة الأبحاث في مؤسسة ستراتفور (STRATFOR) الأمريكية الخاصة للاستخبارات والتحليل، إذ تُعبر بقولها: "أنّ النفط الوسيلة الأساسية التي في حوزة آل سعود لتهدئة القلاقل في الداخل ولشراء النفوذ والأمن في الخارج"<sup>(1)</sup>. فضلاً عن ذلك يُتيح الربح البترولي للمملكة المزيد من النفوذ الداخلي والخارجي، وكذا كسب الأصدقاء ومواجهة الأعداء وإنشاء التحالفات وتسليح الجيوش وتمويل الحروب بالوكالة... وغيرها. أين حول الذهب الأسود الرياض إلى لاعب أساسي في الخليج والشرق الأوسط إذ لم نقل في العالم، باعتبار المملكة اللاعب المهيمن على النفط ونتاجه عالمياً والتي لا تستطيع أية قوة عالمية منافستها في هذا الأمر

(1) ريفا بهالا، "المملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية"، المستقبل العربي، مج 38، العدد

445، (2016)، ص ص 142 - 143.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### الفرع الثاني: النفط كمتغير مستقل في الصراع الإيراني - السعودي

لا شك أنّ تحول النفط من مجرد مورد طبيعي لسلاح اقتصادي مُوجه لأغراض سياسية، زاد من وتيرة الصراع الإيراني - السعودي. ويتضح هذا الأمر بالنظر إلى أسعار البترول التي ما فتئت تخرج عن الإطار الاقتصادي التقني البحت وفقاً لمعادلة العرض والطلب، وتتداخل بقوة مع التوترات الحسابات الجيوستراتيجية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بحيث بات النفط باتفاق العديد من الخبراء والمُحللين يستخدم بدون أدنى شك كورقة ضغط من جانب الرياض ضدّ طهران<sup>(1)</sup>، أين أصبح الصراع الإيراني - السعودي لا يقتصر على التنافس السياسي والإيديولوجي والطائفي وعلى مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ودعم الحلفاء وإثماً تعادها ليطال أيضاً أسواق النفط الدولية وأروقة منظمة الأوبك.

والحقيقة، أنّ منظمة الدول المصدرة للبترول أو ما يُعرف اختصاراً بـ: الأوبك (OPEC) باعتبارها أحد أهم المنظمات السياسية ذات الطابع الاقتصادي في العالم — والتي تأسست من طرف كل من السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا — تُعد مسرّحاً خصباً هي الأخرى للصراع الإيراني - السعودي بين كتلتين تتزعم إحداهما السعودية وفي الجانب الآخر إيران. خصوصاً أنّ هذا الكارتل الاقتصادي يسيطر على حول 73% من إنتاج النفط في العالم. جزءٌ كبير منه نتجه دول الخليج العربيّ - الفارسي الست الأعضاء<sup>(\*)</sup> في هذه المنظمة على رأسها السعودية وإيران. فالمنطقة تحتوي أكثر نصف الاحتياطي العالمي ما يعني أنّ حوالي 57% من الاحتياطي المثبت من النفط الخام مركز في الشرق الأوسط والخليج، كما أن تكاليف إنتاجه في هذه البلدان أقل من أيّ مكان آخر في العالم<sup>(2)</sup>.

وبطبيعة الحال، باعتبار كل من المملكة وإيران يُتمثلان دولتين ريعيتين فإنّ العامل المشترك الأهم بين هذه الغريمين المتصارعين يتمحور في كون موارد الطاقة تُشكّل الشطر الأعظم من الموازنة العامة للدولة فيهما. وبالتالي، يُمثل الريع البترولي أهم مورد تقوم عليه قوة الدولة لدى كل منهما لإثبات حضوره الإقليمي والدولي وحسم المنافسة الإقليمية لمصلحته. وكذا تعزيز حظوظه في ترجيح كفة هذا الصراع المُتعدد الأبعاد والأشكال والساحات. ويظهر النفط كعامل حاسم في

(1) محمد بدري عيد، المرجع السابق.

(\*) وهي: السعودية، إيران، العراق، الكويت، الإمارات، وقطر قبل إعلان هذه الأخيرة في ديسمبر 2018.

(2) جان ماري شوفالبييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، (الرياض: المجلة العربية، 2010)، ص 293.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الصراع الإيراني- السعودي في عدة نواحي. فمن ناحية تريد إيران أولاً بيع نفطها بدون قيود دولية وبأسعار جيدة، وثانياً اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لقطاعها النفطي لتحديثه وتطويره بعد سنوات طويلة من الحصار والعقوبات الدولية بغية استرجاع حصتها من مبيعات النفط المقرر في الأوبك. أين لم تتمكن إيران من استرجاع حصتها منذ عام 2000. مع العلم، أنها حققت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي في منتصف السبعينيات ذروتها من الانتاج النفطي حيث بلغ ستة (06) مليون برميل يومياً<sup>(1)</sup>.

وبالتالي، فإنّ تمكن طهران من استقطاب الاستثمارات الأجنبية مرة أخرى إلى قطاعاتها النفطية وكذا تمكنها من استرجاع حصتها من السوق سيعزز لا محالة اندماجها أكثر في المجتمع الدولي، ناهيك عن زيادة قوتها الصلبة والناعمة ومن ثم هيمنتها الإقليمية والعكس صحيح. أين تدرك السعودية خطورة هذا المسعى الإيراني جيداً وتعارضه، وتسعى بكل الوسائل إلى منع إيران من جني الفوائد الاقتصادية والسياسية جراء هذا الأمر، لا سيّما بعد إبرام الاتفاق النووي مع السداسية الدولية عام 2015 — أو ما يُعرف بـ: خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) — والذي سمح لها — حسب بعض بنوده — ببيع نفطها بكل أرباحية، ووسيلتها الممتازة لفعل ذلك قدراتها الانتاجية الضخمة (10.2 مليون برميل يومياً)، التي تمكنها من تعويم الأسواق ومنع إيران من الحصول على حصتها السابقة في أسواق الطاقة الدولية<sup>(2)</sup>.

والواضح، أنّ الاستراتيجية السعودية في مجال الطاقة تقوم بدرجة أولى على منع إعادة دمج ثاني أكبر مُورد للنفط في الشرق الأوسط في السوق العالمية، هذا من جهة. من جهة ثانية، تسعى المملكة إلى التشويش على إيران وعلى أية اتفاقية تسمح لها بالعودة للمجتمع الدولي، على غرار عرقلتها للاتفاق النووي وتمكنها من إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب منه، ووسيلتها المفضلة في هذا الأمر شيطنة إيران باعتبارها سبباً في الإرهاب وتنميته وكذا عدم استقرار المنطقة، وبالتالي، الإضرار بمصالح الدول الكبرى. وتستند المملكة في استراتيجيتها هذه ضدّ إيران بدرجة أساسية على الحليف الأمريكي وبعض الحلفاء الثانويين من أجل دعم سياستها في غزل طهران. هذا على الرغم أنّ سياسة الطاقة السعودية الحالية — من حيث الحفاظ على

(1) ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص 39 - 40.

(2) مصطفى اللباد، "النفط: الملعب المتجدد للصراع السعودي - الإيراني"، السفير، 30 مايو 2016، شوهد

في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2L7II93>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

مستويات مرتفعة للإنتاج — تهدف أيضًا لكنّ بشكل جزئي إلى ضرب الاستثمارات المتنامية للغاز الصخري (Shale Gas) في الولايات المتحدة الأمريكية، بيدّ أنّه قد يكون الحافز الحقيقي والأكبر وراءها ضرب الاقتصاد الإيراني وخلخلته ما يؤدي حتمًا إلى كبح طموحات إيران الإقليمية.

ويبدو في هذا الصدد، أنّ القادة السعوديين يؤمنون أنّ هبوط أسعار النفط في صالحهم عبر الإضرار بالاقتصاد والسياسة الإيرانية المنهكة بفعل العقوبات التي منعتها من بيع نفطها. حيث يُعد قرار الرياض بلا شك بالحفاظ على إنتاجها النفطي عاليًا ومن ثمّ على أسعار منخفضة سياسة مدروسة لضرب أعدائها لا سيّما الإيراني وحليفه الروسي. إنّ السعوديين في هذا المضمار يملكون شبه قناعة أنّ كل ما تملكه إيران من قوة ونفوذ واستقلالية راجع إلى عائدات النفط خاصتها وفي حالة تراجعها بشكل كبير فإنّه لا محالة سيخلق أزمة داخلية للنظام السياسي تجبره على التراجع والانكماش.

كما تتخذ المملكة العربيّة السعودية خطوات استباقية لزيادة ببطء صادرات النفط الإيرانيّة. حيث أشارت بعض التقارير أنّ السفن النفطيّة الإيرانيّة لم يسمح لها بدخول الموانئ عبر المملكة العربيّة السعودية أو البحرين. والسبب في ذلك أنّ المملكة تخشى منافسة إيران لها في منظمة الأوبك مثلما تفعل في السياسة، إذ لا يجب أن ننسى أنّ إيران كانت ثاني أكبر منتج النفط بعد السعودية حتّى فرض العقوبات عليها عام 2012، أين قررت السعودية أن تزيد إنتاجها من النفط لتعزيز العقوبات الدولية المفروضة على طهران. لا سيّما وإيران تتحكم في مضيق هرمز الاستراتيجي للغاية باعتباره أحد أهم الممرات المائية لنقل النفط في العالم، والذي تستعمله إيران دائمًا كورقة ضغط ضدّ الغرب، فضلًا أنّها تحظى بمساندة عدد مهم من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك الذين يتقاسمون معها نفس السياسة النفطيّة على عكس المملكة التي تملك دعمًا أقل.

وعلى هذا، تعتقد السعودية أنّ رفع العقوبات على إنتاج النفط الإيراني لا يجعلها أكثر رغبة في الهيمنة بل له تأثير حاسم أيضًا على موقف الأوبك وتوجهاتها. وبالتالي، على السياسة السعودية بشكل عام. ويُشير في هذا الصدد الباحث أندرو سكوت كوبر (Andrew Scott Cooper) بقوله: "أنّ السنوات الأخيرة، أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أنّ السعوديون ينظرون إلى أسواق النفط باعتبارها خط مواجهة حاسم في معركة المملكة ضدّ منافستها إيران، والتكتيك الذي

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

استخدمته المملكة، المتمثل بإبقاء السوق النفط منخفضة الأسعار بفائض من برميل النفط، هو بمثابة حرب بوسائل اقتصادية؛ فالتلاعب بتجارة النفط يعادل تقريباً إسقاط قبلة على الطرف المنافس" (1).

ومع أن المملكة من الناحية التقنية تتمتع بهامش مناورة لخفض الإنتاج بيد أن آية مجازفة تتجم عن هذا الفعل في الوقت الحالي ستكون في صالح إيران التواقة إلى بيع نفطها بعد سنوات طويلة من العقوبات، أي بمعنى أن تخفيض الإنتاج السعودي (العرض) لأجل أن تتعافى أسعار النفط يجعلها تفقد أسواقها لصالح إيران التي تسعى إلى العودة سريعاً إلى السوق النفطية عبر استرجاع حصتها من السوق قبل العقوبات المتتالية أي (04) ملايين برميل يومياً (2). حيث صرح وزير النفط الإيراني **بيجن نامدار زنكنة**، بقوله: "أن بلاده سترفع إنتاجها من النفط الخام بمقدار الربع خلال السنوات الخمس القادمة. وهذا من خلال تطوير الحقول الجديدة مع تحسين وضع المخازن النفطية القديمة لتسمح لإيران في النهاية بزيادة طاقتها الإنتاجية من 04 ملايين لتصل إلى 05 ملايين برميل يومياً، أي ما يعادل 05 بالمائة من الانتاج العالمي" (3). في حين يرى المحللون أن الأمر يتطلب مزيداً من الصبر حتى تشعر إيران بالآثار الكاملة لعودتها لسوق النفط.

والحقيقة، أن السياسة السعودية النفطية تعتبر من الناحية الاقتصادية ذات حدّين، ذلك أن اعتبار السعودية إمبراطوراً للنفط لا يمنع عنها المخاطر الناجمة عن هذه السياسة الخطيرة. فمن ناحية اقتصادية صرفه فإن حدود السعر الأنسب لبرميل النفط الواحد لخلق التوازن المالي داخل السعودية أو ما يُسميه الاقتصاديون بـ: **سعر التعادل المالي (Fiscal Break-Even Oil Price)** الذي يعني أن العافية الاقتصادية لن تظهر على الدول النفطية إلا بمقدار ما تقترب أسعار النفط في السوق العالمية من سعر التعادل هذا — يقدر بـ: 105,60 دولارًا، علماً أن حجم العجز الحالي يساوي 21,60% (من إجمالي الناتج المحلي)، في حين يقدر السعر التعادلي في إيران بـ: 87,20 دولارًا، والعجز المالي الإيراني يساوي 2,90% من إجمالي الناتج المحلي (\*)

(1) أندرو سكوت كوبر، "هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، نون بوست، 14 مارس 2016، شوهده في 15 فبراير 2018، في: <<https://bit.ly/2ILvNPq>>

(2) محجوب الزوبري، "العلاقات السعودية - الإيرانية: الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 20، العدد 76 (2016)، ص 92.

(3) "زنكنة: سترفع إنتاجنا من النفط الخام بمقدار الربع خلال 5 سنوات"، كيهان العربي، السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهده في: 25 سبتمبر 2017، في: <<http://kayhan.ir/ar>>

(\*) see : "OPEC member Fiscal break-even price Fiscal deficit", at: <<http://bit.ly/2NRNjcd>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ما يعني تلقائيًا أنَّ الوطأة أقل حِدَّة على إيران منها على المملكة<sup>(1)</sup>. وفي هذا الصدد، تدل الأرقام والتقديرات الاقتصادية التي أدلى بها الباحث الاقتصادي روبرت لوني (Robert Looney) أنَّ سعر النّفط التعادلي الذي تحتاجه السعودية سيرتفع عام 2025 إلى 175 دولار، وإلى 320 دولار بحلول عام 2030<sup>(2)</sup>. ما يعني مرة أخرى أنَّ المملكة ستواجه مستقبلًا صعوبات مالية في حالة استمرارها في نفس النمط، صعوبات قد تكون أخطر هذه المرة إذ ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان السعوديين المتزايد وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، ناهيك عن الخلل الذي أصاب بعض الأعمدة الأساسية للنظام السياسي على غرار الوهابية والأسرة الحاكمة.

والحال، أنَّ نّفط الخليج العربي - الفارسي باعتباره مُتغيّرًا مُستقلًا في العلاقات الخليجية بشكل عام والصراع الإيراني - السعودي على وجه التحديد يُشكّل جزءًا رئيسيًا من حركة التاريخ في هذه المنطقة والعالم ككل، ويتجلى هذا بكل وضوح لو عدنا بالتاريخ قليلًا إلى الوراء، حيث نجد أنَّ البترول لطالما لعب دورًا أساسيًا في السياسة الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي - الفارسي، فخرج بريطانيا من الخليج عام 1971 وكل ما نتج عنه من تحولات كان سببه الرئيسي خسارتها لموقعها في قطاع النّفط الإيراني<sup>(3)</sup>. كما أنَّ الدور الذي لعبته السعودية والدول العربية أيام الحظر النّفطي عام 1973 (صدمة النّفط الأولى) شكّل ضغطًا أقلق الغربيين بشكل كبير وجعل الدول الغربية تتراجع عن دعمهما للكيان الصهيوني بغية ضمان أمنهما الطاقوي. إضافةً أنَّ أسقاط حكومة مصدق في إيران كان بسبب النّفط (التأميم) وخوف الغرب من تحالفه مع الاتحاد السوفياتي الذي يملك هو الآخر إمكانات طاقوية هائلة، علاوة على هذا، كان النّفط أحد الأسباب الرئيسية في أزمة قناة السويس في عام 1956 (العدوان الثلاثي على مصر)، وفي الثورة الإيرانية سنة 1979، وحرب الخليج الأولى وما صاحبها اضطرابات على مستوى إمدادات البترول فيما عُرف ب: حرب الناقلات.

كما ساهمت أسعار النّفط قبل هذا في وضع حد للحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة فيها، فالاتحاد السوفياتي كما نعلم، كان منتجًا عالميًا للطاقة يعوّل بشكل كبير على عائدات النّفط والغاز، غير أنَّ قرار السعوديين بإغراق السوق بالنّفط ما بين عامي 1985 و1986، والذي يُعتقد

(1) وليد عبد الحي، "أسعار النّفط المطلوبة: نظرة مستقبلية"، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2uuvljO>

(2) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص 44.

(3) فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للنّفط، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع لفظة"، 2013)، ص 386.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أنه جاء استجابة لطلب إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أدى إلى انهيار كبير في الأسعار مما أدخل الاقتصاد السوفييتي في حالة من الفوضى العارمة وعجل بسقوطه<sup>(1)</sup>.

وفي حروب الخليج الثالثة كان للنفط دورًا مهمًا وحاسمًا، فخرج العراق مُنصرًا في حرب الخليج الأولى (1980 - 1988) يعود إلى التمويل القوي من دول الخليج العربيّة، أين كانت السعودية تباع لحسابه يوميًا 280 ألف برميل في السوق المحايدة، وفي الجلسة 67 للأوبك عام 1985 سعت السعودية إلى خفض قيمة سعر البترول وتوجيه ضربة لإيران، حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي بعملية إغراق للسوق بالنفط، حتى وصل سعره البرميل الواحد منه إلى أدنى مستوى في تاريخه<sup>(2)</sup>. حتى أن رئيس الجمهورية الإيرانية السابق رفسنجاني يُرجع أسباب عدم خوض إيران الحرب مع العراق بقوة إلى عدم قدرتها على تصدير نفطها، فيما كان العراق قادرًا على عقد الاتفاقيات النفطية والعسكرية. كما أن غزو العراق للكويت في حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) إضافة إلى الأسباب التاريخية يعود إلى رفع الكويت انتاجها ما اعتبره العراق مساسًا باقتصاده. كما كان النفط سببًا مباشرًا في التدخل الأمريكي والغربي في الخليج (1990، 2003) وفرض وجود عسكري أمريكي مباشر ودائم فيه.

وعن السياسة النفطية المنتهجة من طرف كل من السعودية وإيران، فيمكننا القول أنّهما باعتبارهما — على التوالي — أول وثاني أكبر منتجين للنفط في المنطقة تنتهجان نهجين ومنطقيين أقل ما يقال فيهما أنّهما مُتعارضين فيما يتعلق بإنتاج وتسعيرة النفط ضمن منظمة الأوبك حيث تتزعم الرياض عادة الموقف الذي يفضل حلفاؤها الغربيون وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، يساندها في هذا المسعى كل دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في منظمة الأوبك وهي كل من الكويت، الإمارات، وقطر، هذه الأخيرة التي أعلنت في ديسمبر 2018 عن قرار انسحابها من الأوبك مع مطلع السنة الجديدة 2019.

وتسعى هذه الكتلة القوية نفطياً والضعيفة ديمغرافياً إلى زيادة الإنتاج (العرض) الذي ينتج عنه آلياً انخفاض في الأسعار تعوضه هذه الدول من خلال الزيادة في كمية الانتاج والسيطرة على أسواق جديدة، هذه الفلسفة تتناقض مع رؤية إيران ومعها مجموعة مهمة من دول الأوبك على غرار العراق، الجزائر، وفنزويلا، التي تعتبر أنّ مسعى الجماعة الأولى التي تقودها المملكة يضر

(1) أندرو سكوت كوبر، "هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، المرجع السابق.

(2) سركيس ابو زيد، المرجع السابق، ص 87 - 88.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

باقتصادياتها، إذ أنها ترى أنّ الوسيلة الناجعة لاستقرار السوق النفطية والحفاظ على عافيتها يكمن في ضبط عملية الإنتاج بحيث لا يكون هناك فائض، وهذا لا يتحقق إلا إذا التزمت دول الأوبك بحصص معينة للإنتاج<sup>(1)</sup>. وكنتيجة لهذا التناقض في السياسات النفطية يكون الصراع النفطي بين طهران والرياض، فما تعتبره السعودية يصب في مصلحتها ويخدم أهدافها، ترى فيه إيران إضراراً بها وبشعبها وخدمة للغرب على حسابها.

ما يهمنا في هذا السياق تداعيات هذا الصراع النفطي الذي يضر بكلتا الدولتين، خصوصاً أنّ لعب دور إقليمي يتطلب نفقات هائلة يمكن ألا تتحملها الدولتين على المدى المتوسط والبعيد، ناهيك أنّه من المستحيل الفصل بين تداعيات السلوك السياسي ونتائجها الاقتصادية، ما قد يتسبب في أزمات داخلية للنظامين السياسيين، فعلى سبيل المثال كانت الاحتجاجات التي نشبت داخل إيران ابتداءً من يوم 28 ديسمبر 2017 (الاحتجاجات الإيرانية 2017 - 2018) تدعو في هتافات المتظاهرين إلى لا للغلاء وإيقاف الدعم المالي الخارجي في سورية وفلسطين ولبنان. وتكمن إحدى أهم المشاكل التي تواجه الرئيس الإيراني حسن روحاني في الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة انهيار أسعار البترول، ما يصعب الأمور كثيراً عليه وعلى حكومته في حال أراد تنفيذ برنامجه على أحسن وجه، إذ يجب ألا ننسى أنّ المواطن الإيراني البسيط يهتم أكثر بالوضع الاقتصادي الداخلي والحالة المعيشية أكثر مما تهتمه تعقيدات السياسة الدولية، خاصة أنّ روحاني فشل لحد الآن في الوفاء بعهوده تجاه من انتخبوه والمتمثل في وضع اقتصادي أحسن بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران<sup>(\*)</sup>.

نفس الحال بالنسبة للعربية السعودية التي هي الأخرى دولة ريعية بامتياز — وتُمثل بحق نموذجاً للاقتصاد ما قبل ريكادري (نسبة للاقتصادي دافيد ريكاردو (David Ricardo)) — تستخدم أموالها النفطية بطرق مختلفة لتعزيز أمنها واستقرار نظامها، ذلك أنّ انخفاض عائدات النفط، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية سيؤدي لا محالة إلى إجبار النظام السعودي على خفض حجم مساعدات الدولة وفرض المزيد من الضرائب على المواطنين، ناهيك عن التقليل من العمالة والمساعدات الخارجيتين، مما يعني في النهاية تغيير في مفهوم دولة الرفاهية التي ألفها

(1) مهران كامرافا، المرجع السابق، ص 112.

(\*) يعد الوضع الاقتصادي أثناء فترة الرئيس محمود أحمددي نجاد أفضل مما عليه الآن، حيث تولى روحاني الرئاسة مع انهيار أسعار النفط. يذكرنا هذا الموقف بالرئيس خاتمي حين تولى الرئاسة أين واجه تحدي الوضع الاقتصادي هو الآخر، أين تولى رئاسة الجمهورية وسعر البرميل من النفط يساوي 18 دولار، وانهار بعد أشهر قليلة إلى 09 دولارات.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

السعوديون لفترة زمنية طويلة ما ينعكس بشكل مباشر وسلبي على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمملكة. وعليه، يُعد الاستمرار في هذه السياسة الإقليمية الصراعية خطرًا على الرياض وطهران حيث سيجعلهما لا محالة يفقدان الفوائد النفطية التي أعطتهما وزنًا ومكانةً استثنائيتين على المستوى الدولي والإقليمي، ناهيك عن زعزعة الاستقرار الداخلي.

مع ذلك، ليس النفط دائمًا سببًا في الصراع بل يُمكن جدًا أن يتحول إلى عامل لتحسين العلاقات، فكلتا الدولتين سواءً الرياض أو طهران هما في الأخير دولتين ريعيتين تتضرران من انخفاض الأسعار، وتؤكد روزماري هوليس (Rosemary Hollis) في هذا الصدد أن أحد الدوافع الرئيسية لتحسن العلاقات بين الرياض وطهران أثناء فترة الرئيس خاتمي كان الرغبة المشتركة في وقف تدهور أسعار النفط<sup>(1)</sup>. وقبل هذا كان نجاح رفسنجاني في بعث العلاقات الدبلوماسية مع الرياض عاملاً جوهرياً في استقرار أسواق النفط التي تعتبر شريان الحياة بالنسبة لإيران والسعودية. حيث مكن التقرب أكثر من المملكة من كسب مسانبتها لإيران في مسعى زيادة حصتها من الإنتاج في منظمة الأوبك. وفي هذا الصدد، يقول الباحث الإماراتي عبد الخالق عبد الله: "أنه كما جلبت هذه الثروة الأهمية والاهتمام والمشاكل لهذا الإقليم، فهي التي قربت بين دوله، وهي أيضًا التي تباعدت بينهم، فهذه الثروة تعتبر المسؤولة عن كل التحولات والنجاحات الحضارية والمادية التي تحققت في دول النظام الإقليمي الخليجي، وهي سبب كل صراعاته ونزاعاته المتكررة"<sup>(2)</sup>.

مما سبق يتضح لنا جوهرياً ومركزية النفط باعتباره عامل قوة ونفوذ بالنسبة لكل من الرياض وطهران. وفقاً لهذا يُمكننا القول إنَّ الصراع الإيراني - السعودي أصبح مرتبطاً بشكل أساسي بالسياسات النفطية المتضاربة للبلدين، والمتعلقة بالتسعير وكميات الإنتاج. لكنَّ يجب الانتباه هنا أيضاً أنَّ هذا التنافس على مستوى النفط متشابك مع العديد من القضايا والملفات حيث لا يُمكن بأيِّ حال من الأحوال أن يكون مستقلاً عن السياق العام للصراع، لا سيَّما أنَّ السياسة الخارجية السعودية وعلاقتها مع العالم وكذا استراتيجيتها قائمةً في جزء كبير منها على توظيف النفط.

ويُعد الصراع على تسعيرة النفط وداخل أروقة منظمة الأوبك — من وجهة نظرنا — أحد الأسباب الرئيسية للصراع والتشابك بين أكبر قوتين نفطيتين في منطقة الخليج العربيّ - الفارسي بل في العالم كله، وهما السعودية (إمبراطور النفط في العالم) وغريمها السياسية إيران. وعلى

(1) روزماري هوليس، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، مجلة المستقبل العربيّ، مج 23،

العدد 258 (2000)، ص 177.

(2) عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

عكس بعض الأسباب الجوهرية للصراع الإيراني - السعودي التي ارتبطت بنجاح الثورة الإسلامية وقيام نظام الملّالي في إيران ابتداءً من سنة 1979، يُعدّ الصراع النّفطي — إن صحّ التعبير — سابقاً لهذا الحدث، فقد شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية في فترة حكم الأسرة البهلوية (1925 - 1979)، وبالتحديد حكم محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) صراعاً من هذا النوع، فلطالما أُتهمت السعودية بمحاولة المساس بالأمن والاقتصاد الإيرانيين من خلال سياستها النّفطية على غرار اتهامات حكومة مصدق (1952 - 1953) الشركات البترولية العامل في السعودية والكويت أنّها سبب فشل سياسة التأميم التي قامت بها عبر زيادة الانتاج<sup>(1)</sup>.

وعليه، يُمكن الجزم أنّ هذا الصراع النّفطي بين الرياض وطهران مرتبطٌ أكثر بطبيعة الدولتين الريعيتين أكثر منه بطبيعة الأنظمة السياسية وتوجهاتها، ذلك أنّهُ حتّى ولو تغيّر النظام في إيران فإنّ من المُحتمل أن يستمر هذا الصراع خصوصاً أنّ سلاح النّفط يبقى أكثر أسلحة الرياض فعالية ضدّ خصومها وضدّ النفوذ الإيراني هذا من جهة. من جهة أخرى، نلاحظ أنّ الصراع الإيراني - السعودي مُرتبطاً بشكل أساسي بالسياسة النّفطية السعودية التي تعتبرها إيران والكثير من الدول التي تشبه اقتصادياتها اقتصاد إيران تعمل لصالح الغرب وأمريكا لا سيّما أنّ إيران لا يُمكنها أن تنافس السعودية في مجال النّفط رغم كل إمكانياتها. ذلك أنّ القدرات الهائلة التي تملكها الرياض في هذا المجال تسمح لها بإغراق السوق بكل سهولة ما ينعكس سلباً على الأسعار وعلى دولة مثل إيران جل ميزانيتها واقتصادها يرتكز على عائدات النّفط.

مع هذا، يُمثل النّفط على حد سواءً مصلحةً مشتركة وإغراءً للطرفين، فهو — كما رأينا — شريان الحياة السياسية والاقتصادية لكل من الرياض وطهران، ولا يُمكن بأيّ حال من الأحوال أن يكون غير هذا، يعني هذا أنّ استمرار الحالة الصراعية واستنزاف الموارد بهذا الشكل المُدمر للطرفين سيجبرهما في نهاية المطاف على الجلوس على طاولة المفاوضات لحل مشاكلهما بطرق سلمية بعيدة عن أسلوب المُجازفة والحرب بالوكالة وإلاّ فهما مهددان بالزوال. حيث أنّ استمرار الحالة الصراعية لأكثر دولتين ريعيتين في المنطقة سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى استنفاد مواردهما الطبيعية والمالية بشكل أسرع مما يعني انخفاض مستوى التنمية وارتفاع معدلات البطالة ما يُهدد الاستقرار الداخلي.

(1) عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص 64.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وأخيراً، يُمكننا الادعاء أنَّ الصراع النَّفْطِي يُعدُّ — إذا ما أمعنا النظر فيه جيِّدًا — سبباً جوهرياً وملفاً رئيساً في الصراع بين الطرفين لا لسبب سوى لأنَّه يُعدُّ مصدر للقوة والأمن والنفوذ للطرفين، حتَّى أنَّه يُمكن الافتراض أنَّ لولا امتلاك السعودية وإيران إمكانيات نفْطية هائلة لانعدم الصراع بينهما. إنَّ النَّفْط في الحقيقة يُعدُّ أقوى أسلحة الطرفين، أقوى من الوهابية والشيعية ومن السلاح النووي... وغيرها، لكنَّه في نفس الوقت نقطة ضعفهما وسبب صراعهما. ليس فقط — كما أشرنا أعلاه — عبر السَّياسة النَّفْطية المُتباينة بين الخصمين، وإنَّما كذلك من خلال الدمغة النَّفْطية التي جعلت النظام السَّياسي في كلا البلدين أبعد ما يكون عن الديمقراطية وأقرب إلى الحكم التسليطي، وفي هذا المضمار نجد أنصار نظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory) ولعنة الموارد (Resource Curse) يُؤكدون على الدور السَّلبِي للموارد النَّفْطية في قيام الصراعات الدولية واستمرارها.

## المبحث الثاني:

### الأسباب الفرعية للصراع الإيراني - السعودي

#### المطلب الأوَّل: التوظيف السَّياسي للأقليات والطوائف

تُعدُّ مشكلة الأقليات والطوائف سواءً أكانت دنيوية أو عرقية من إحدى أكبر المشاكل التي مازالت تُؤرق الدولة القومية (Nation-State) القائمة أساساً على المركزية وفق الأنموذج اليعقوبي الفرنسي (Jacobinisme) الذي يتبنى في الغالب نهجاً أحادياً من حيث اللغة والثقافة أو الدين، والذين يسري فرضه على جميع مكونات وأطياف المجتمع المختلفة لاعتبارات سياسية أو تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية... إلخ، علماً أنَّ هذا الأنموذج اليعقوبي أهمل الخُصوصيات اللسانية والإثنية والدينية الموجودة داخل الدولة الواحدة، بل اعتبرها في كثير من الأحيان سبباً في عدم الاستقرار وتمزق الدولة مما خلق العديد من الأزمات الهوياتية لها لا سيَّما أنَّه من النادر جدًّا أن نجد في العالم دولة لا تخلو من وجود أقليات.

والحال، أنَّ الشرق الأوسط نتيجة لتاريخه الطويل، وباعتباره مهذاً للعديد من الأديان والثقافات والحضارات المتعاقبة، فضلاً عن كونه — ولا يزال — ضمن الأجنداث والخطط

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الاستعمارية والإمبريالية للقوى الكبرى في العالم يُشكّل بؤرةً خصبةً للتنوع العرقي والمذهبي والديني. وما من شك أنّ وجود أقليات وطوائف عرقية أو دينية في بلد ما تكون غير راضية عن وضعها سواءً السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي يعتبر تهديدًا لاستقرار هذا البلد أو ذلك. لكن الأمر يصبح أكثر خطورةً إذ صادفت هذه الحالة وجود دولة مجاورة ترعى هذه الأقلية أو الطائفة أو تحاول توظيفها لأغراض سياسية، خصوصًا أنّ الصراعات الثقافية كانت سمةً بارزةً في الحروب والصراعات بعد الحرب الباردة، ذلك أنّ الكثير منها كانت تُشكّل صراعًا هوياتيًا بين أقلية مُضطهدة من طرف أكثرية أو العكس. لكن يجب أن ننتبه أيضًا أنّ الكثير من هذه الصراعات ما كانت لتكون بتلك القوة والحدة لولا وجود أطراف دولية ترغب في هذا الصراع وتدعمه.

وفي حالة دراستنا، لطالما اشتكت دول الخليج العربي - الفارسي من محاولة استغلال الأقليات والطوائف وتوظيفها سياسيًا بعدما اعتبرته سببًا في تفاقم الصراع بينها، فقد اتهم صدام حسين إيران بدعم الأكثرية الشيعية بغرض زعزعة نظامه، وكذا رعاية ودعم المعارضة الكردية لنفس الهدف، بينما حاول هو الآخر توظيف عرب إيران لصالحه، في حين ترى السعودية أنّ إيران كانت دائمًا وأبدًا وراء الاضطرابات الشيعية في شرق البلد. أمّا إيران فتعتبر أنّ السعودية تُحاول زعزعة أمنها من خلال دعم الأقلية السنية في إيران ونشر الوهابية في أوساطها.

إنّ الكثير من هذه الادعاءات صحيح للأسف، فكل طرف يُحاول أن يستغل كل الأوراق المتاحة في هذه اللعبة التي تميل لأن تكون صفرية. لكن كيف هذا؟ وماهي الأطراف التي تعتمد عليها كل دولة من أجل هذا الغرض؟ هذا ما نحاول توضيحه في هذا المطلب من خلال التركيز على الحالة الإيرانية - السعودية وإبراز واقع الأقليات والطوائف القابلة للتوظيف السياسي في كلا البلدين واحتمال توظيفها في المستقبل.

#### الفرع الأول : في معنى الأقليات والطوائف

لا بأس قبل الخوض في مشكلة التوظيف السياسي للأقليات والطوائف بين إيران والسعودية أن نتعرض بشيء من التعريف والشرح لمفهوم الأقلية والطائفة. والحقيقة، أنّ أبسط تعريف يُمكن أن نقدمه لمفهوم الأقلية (Minority Group) أنّها جماعة بشرية تتميز بخصائص مختلفة عن بقية أفراد المجتمع الذين يُشكّلون أغلبية عديّة، ويكون هذا التمايز إما عرقيًا أو دينيًا أو لغويًا. ويستخدم مصطلح "الأقلية" في بعض الأحيان لوصف علاقات القوى الاجتماعية بين

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المجموعات المهيمنة والمجموعات التابعة، بدل التركيز على التباين الديموغرافي والعددي داخل الدولة. ما يعني أنّ مفهوم الأقلية لا يرتبط بالضرورة بالقلة العددية ذات الخصوصية، فقد تشكل جماعة ما أغلبية ديموغرافية إلا أنّها تُعد أقلية من الناحية السياسية أو الثقافية... إلخ (حال الشيعة في العراق سابقاً أو في البحرين).

وحسب الباحثان الفرنسيان ريمون بودون (Raymond Boudon) وفرانسوا بوريكو (Bourricaud François) في المعجم النقدي لعلم الاجتماع، فإنّ عبارة الأقليات تذكر أولاً بتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون إحدهما أكثر عدداً من الأخرى، وفي حالة كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين، فإنّ الأكثر عدداً تُسمى أكثرية في حين يوصف البقية بالأقليات<sup>(1)</sup>. أمّا، الموسوعة العربية فقد عرفت الأقليات: "بمجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها. وتختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهويةً وانتماءً كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة، ... وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية"<sup>(2)</sup>.

وتتضوي تحت مفهوم الأقليات أنماط وأنواع مختلفة منها: الأقلية العرقية، الأقلية الدينية، الأقلية اللغوية، الأقلية المذهبية، الأقلية القبلية، الأقلية العشائرية، الأقلية الإقليمية، الأقلية الثقافية، الأقلية السياسية، الأقلية الاقتصادية، الأقلية الاجتماعية، الأقلية القومية المتعددة الجذور. وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها أو جامع لها بصيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصرية وغير ذلك. ومع ذلك، فإنّ الأقليات العرقية والإثنية العنصرية، هي والأقليات الدينية والمذهبية أكثر أنماط الأقليات ظهوراً في العالم، وتكمن وراءها أغلب الصراعات التي تنشب من حين إلى حين بين الأقلية والأكثرية في بلد ما<sup>(3)</sup>.

وقد عرّف عالم الاجتماع الأمريكي لويس ويرث (Louis Wirth) الأقليات بأنّها: "مجموعة من الناس يتم تمييزهم عن الآخرين في المجتمع الذي يعيشون بسبب خصائصهم الجسدية أو الثقافية من

(1) ر. بودون و ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 50.

(2) عادل عبد السلام، أمل يازجي، "الأقليات"، الموسوعة العربية، شوهده في: 01 يونيو 2018، في: <<https://bit.ly/2IKpLyQ>>

(3) عادل عبد السلام، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

خلال معاملتهم بطريقة تفاضلية وغير متكافئة، حيث يعتبرون أنفسهم بالتالي أهدافاً للتمييز الجماعي<sup>(1)</sup>. أمّا، كلمة طائفة فتشير في الاصطلاح إلى نفس معنى الأقلية تقريباً، أي إلى جماعة أو فرقة أو ملة أو نحلة ذات خصوصية مذهبية أو دينية أو عرقية. حيث تُعبر الطائفة عن مجموعة من الأشخاص لديهم خصوصية عرقية أو معتقدات دينية مختلفة نوعاً ما — عادةً تعتبرها الأكثرية هرطقة — من مجموعة أكبر تنتمي إليها. والحال، أنّ مُصطلح الأقلية يتسم ببعض الغموض نتيجة ارتباطه وتشابكه مع العديد من المُصطلحات القريبة منه من حيث الدلالة، حيث لا يحتوي تعريفاً واضحاً ودقيقاً حتى على مستوى القانون الدولي العام.

ولعل أشهر تعريف لها ذلك الذي وضعه القاضي والأكاديمي الإيطالي فرانشيسكو كابوتورتى (Francesco Capotorti) في عام 1979، والذي كان يشغل منصب المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، حيث يمكن تصنيف مجموعة من الأفراد كأقلية عندما تتحقق الشروط الأربعة التالية<sup>(2)</sup>:

1. أقلية عددية مقارنة بباقي سكان الدولة؛
2. وضعية غير مهيمنة داخل الدولة؛
3. ميّزة عرقية أو لغوية أو دينية مشتركة؛
4. المواطنة (الجنسية) في الدولة محل الإقامة.

### الفرع الثاني: الأقليات والطوائف في إيران

تخلّى النظام السياسي الإسلامي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979 عن البُعد القومي الفارسي الذي تبناه سلفه كهوية للنظام السياسي، حيث استبدله بالمفهوم الإسلامي الأوسع والأشمل، والذي يُركز على الجانب الديني بدل الجانب العرقي (الإثني). هذا المفهوم المرن جعل النظام الجديد لا يفرق بشكل واضح بين قومية وأخرى، وإنّما كانت المفاضلة في الكثير من الأحيان تبنى على أساس الإيمان والتقوى لكنّ ليس بالمفهوم الواسع للكلمة، وإنّما بالإيمان بالمذهب الشيعي الجعفري من جهة، وولاية الفقيه المطلقة من جهة ثانية. إذ لا يُمكن فصل هذين الشرطين عن بعضهما البعض بحسب رؤية النظام، لذا فقد نال الشيعة الإيرانيين غير المؤمنين بولاية

(1) Louis Wirth, "The Problem of Minority Groups", In: Ralph Linton (Edited), **The Science of Man in the World Crisis**, (New York: Columbia University Press, 1945), p 347.

(2) « Qu'est-ce qu'une « minorité »? », **Association Humanrights.ch**, 18.06.2014, accédé le 13/10/2017, sur: <<https://bit.ly/2KCXRq9>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الفقيه المطلقة مثلما جاء بها الإمام الخميني سواءً أكانوا سياسيين أو علماء دين (مُلاي) نصيبهم من التهميش والاضطهاد فاق في بعض الأحيان الأقليات الأخرى غير الشيعية.

ومنه يمكن القول، أنّ إيران الخمينية لا فرق فيها بين عربيّ وأعجمي إلا بالإيمان بالمذهب الجعفري وولاية الفقيه المطلقة، فأقربهم إلى النظام أكثرهم إيمانًا بمبادئه، ويؤكد الدستور صحة هذا القول إذ يشترط في أغلبية المناصب الإيمان ولاية الفقيه المطلقة ومبادئ الجمهورية الإسلامية. كما لا يرد ذكر للأقليات العرقية في الدستور الإيراني للسبب الأول الذي ذكرناها، حيث يؤكد في المادة (19) منه، "أن أفراد الشعب الإيراني — من أيّة قومية أو قبيلة كانوا — يتمتعون بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك". ولسبب ثاني أيضًا، حيث أنّ النظام يرى أن وجودها (الأقلية) يهدد وحدة الدولة<sup>(1)</sup>. لذا نجده يعترف فقط بالأقليات الدينية حسب ما نصت عليه المادة (13) من الدستور بحيث تشير أنّ: "الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية".

ويدل الواقع السياسي أنّ العديد من السياسيين الإيرانيين لا يناقشون عرقهم لعدم أهميته في الترقى السياسي، فالعرق الفارسي ليس شرطاً لتولي أهم المناصب والمسؤوليات في البلد، فالكثير من السياسيين ورجال الدين الذين تولوا مناصب مهمة في الجمهورية الإسلامية ليسوا من أصل فارسي بما فيهم المرشدان الخميني وخامنئي. ويشير الباحث روا في هذا الصدد أنّ شبه قاعدة تكونت في إيران منذ القرن السادس عشر أي منذ قيام الدولة الصفوية مفادها أنّ التشيع يُعد أساس الولاء للدولة المركزية وليس العرق، يعود هذا ربّما لكون الصفويين سلالة تركية وليسوا فرسًا. وارتباطاً بما تقدم أصبح شيعة إيران يشعرون بأنهم إيرانيون مهمًا كانت انتماءاتهم العرقية (عرب، فرس، أذربيون)، في حين لا يحس السنة في إيران بهذا الشعور وإن كانت ثقافتهم إيرانية (الأكراد، البلوش)<sup>(2)</sup>.

تُعتبر إيران دولة متعددة الإثنيات والأعراق حيث لا يُشكّل الفرس فيها سوى 51% حوالي 36.08 مليون نسمة، ويأتي الأذربيون في المرتبة الثانية بنسبة 24% حوالي 16.97 مليون،

(1) سعد ناجي جواد، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها (الورقة العربية)"، ضمن: عبد العزيز الدوري [وآخرون.]. العلاقات العربية - الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 547.

(2) أوليفيه روا، المرجع السابق، ص 171.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

بينما يحتل التركمان المرتبة الثالثة بـ: 7.07 مليون نسمة، فالأكراد بـ: 4.98 مليون نسمة حوالي 07%، وأمّا العرب فيشكلون نسبة 04%، وكذلك بالأمر بالنسبة للبلوش بنسبة 04% أيضاً<sup>(1)</sup>، إضافة إلى بعض الأقليات الأخرى. أمّا، الباحث الإيراني كامران شهسوارى فيشير أنّ الفُرس يُشكلون 51% من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي 80 مليون نسمة، يليهم القومية التركية بنسبة 24%، فالقومية الكردية بنسبة 07%، فالقومية العربية بنسبة 03%، فالقومية البلوشية بنسبة 02%<sup>(2)</sup>. والجدير بالذكر هنا، أنّ هذه الأرقام غير رسمية لذا نجد الكثير من التضارب والتباعد فيها (أنظر الخريطة رقم 02). لكنّ ما يجمع كل هذه الإثنيات والأعراق هو الدّين الإسلامي، إذ تقدر نسبة المسلمين في إيران بـ: 99.4% من عدد السكان<sup>(3)</sup>.

وارتباطاً بما تقدم، تُفضل الجمهورية الإسلامية التشديد على الدّين لتعزيز الهوية الوطنية وتجنب مشاكل الانقسامات العرقية، فهو أحسن أداة لتوحد الإيرانيين واجتماعهم، زد على هذا طبعاً أنّ جُلّ الإثنيات في إيران لها امتداد خارج حدود البلد وفي بلدان مجاورة لها. وبالتالي، فأيّ إقصاء أو تهميش لها لسبب عرقي يجعلها عرضة للتوظيف الخارجي. مع كل هذا، فإنّ هذه المقاربة الإسلامية الإيرانية لم تمنع من وجود أقليات عرقية ودينية غير معترف بها دستورياً رغم وجودها على أرض الواقع، كالأكراد، والعرب، والبلوش، وهم العناصر التي تحاول الرياض أن توظفهم وتستعملهم كورقة ضغط مثلما تفعل إيران مع شيعة الخليج والسعودية.

### أولاً: العرب في إيران

يتمركز العرب عمومًا في إقليم خوزستان (عربستان) أو كما يُسمى بالفارسية استان خوزستان جنوب غرب إيران أي في الجنوب الشرقي من العراق، ويحد خوزستان من الغرب العراق وشط العرب والخليج ومن الجنوب إقليم بلوشستان ومن الشمال جبال إقليم كردستان ومن الشرق والجنوب الشرقي جبال زاغروس<sup>(4)</sup>. ويعتبر هذا الإقليم ذو أهمية حيوية بالنسبة لإيران فهو

(1) أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص ص 19 - 20.

(2) كامران شهسوارى، "القوميات في إيران والحقوق السياسية (1)"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 09 يونيو

2013، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2LrwWhA>>

(3) Luis Lugo, (Director), **mapping the Global Muslim Population a Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population**, the Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, October 2009, P 5.

(4) جمال الدين إسماعيل أبوحسين، "الأوجاع الإيرانية في الداخل: الأحواز نموذجاً (2)"، السياسة الدولية، 20

أكتوبر 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mlx2we>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

موطن أكبر حقول النَّفط فيها وأضخم مصافي تكريره، وبه أهم الموانئ حيث أن أكبر مصفاة للنَّفط في الشرق الأوسط تقع في مدينة المحمرة أو خزمشهر كما تُسمى بالفارسية<sup>(1)</sup>، ما جعل المسألة العربيّة حساسةً جدًا لا سيَّما وإيران تعرف مشاكل مع دول الجوار العربيّة.

مع ذلك، لا يُعتبر عرب إيران دُعاة انفصال وإنَّما ينصب مطلبهم الوحيد على الحكم الذاتي فقط، لهذا فقد دعموا الثورة الإسلامية من خلال المشاركة في الإضرابات الخاصة بعمال النَّفط، كما وقفوا إلى جانب إيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية<sup>(2)</sup>، رغم كل محاولات صدام حسين لاستمالتهم أثناء الحرب بيَّد أنَّها باءت بالفشل. وفي هذا الصدد، صرح الشيخ رفسنجاني، "أنه سنة 1979 حدثت أعمال عنف في خزمشهر، فأعلن العراق فورًا تأييده لعرب خزمشهر وأثناء الحرب كان العراق يحاول اقتطاع خوزستان على الأقل"<sup>(3)</sup>.

والى جانب إقليم خوزستان هناك تسميات أخرى تُطلق عليه أشهرها عربستان والأحواز التي يفضل استعمالها دُعاة عُروية هذا الإقليم، كما يستعمل أيضًا لفظ الأحواز للدلالة على هذا الإقليم المهم والاستراتيجي، حيث أنَّ موقعه على جنوب غرب إيران وحدوده مع العراق وإطلاله على الخليج جعل منه ذو أهمية تجارية واقتصادية كبيرة، ناهيك عن الأهمية العسكرية التي يملكها<sup>(4)</sup>. كما تملك الأحواز رمزية ومكانة دينية مميزة عند الشيعة، باعتبار هذه المدينة من مراكز الشيعة الرئيسية في إيران، أين يرجع تاريخ التَّشيع فيها إلى القرن الأوَّل الهجري، وهي بذلك تُعد أقدم مدينة شيعية في إيران<sup>(5)</sup>. هذا ما يجعل إيران تعيش حالة قلق دائمًا لا سيَّما أنَّ الكثير من جيرانها يحاول بعث البُعد القومي لسكانه.

ويبلغ عدد العرب (رغم التحفظ الموجود في الأرقام والإحصائيات) وهم السكان الأصليون في محافظة خوزستان نحو 4 - 5 ملايين نسمة، وهم يُمثلون حوالي 02% إلى 04% من مجموع

(1) رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، ط 2 (لندن - قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 44.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، "صُنْع القرار في إيران والعلاقات العربيّة - الإيرانية"، المرجع السابق، ص 85.

(3) قدرت الله رحمانى، المرجع السابق، ص ص 91، 98.

(4) عايدة العلي سري الدين، الأحواز - عربستان إمارة في دائرة النسيان، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 15 - 18.

(5) رسول جعفریان، أطلس الشيعة دراسة في الجغرافية الدنيّة للتشيع، ط 2، ترجمة: نصير الكعبي، سيف علي (بيروت: المركز الأكاديمي للبحث واتجاهاته، 2015)، ص 183.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

السكان<sup>(1)</sup>. كما أنّ هناك عرباً إيرانيين يعيشون في الجزر والموانئ الشمالية للخليج، ويصل عددهم إلى مليون ونصف المليون. ومعظم عرب الأهواز يعتقدون المذهب الشيعي الاثنا عشري ويتحدثون باللهجة العربيّة العراقية (بين النهريّة)، فيما يعتقد عرب الجزر والموانئ الشمالية للخليج المذهب السنّي ويتحدثون باللهجة الخليجية. أمّا أصولهم فتعود إلى ست قبائل عربيّة كبرى: بنو كعب، وبنو طرف وبنو لام وبنو ربيعة وبنو تميم وآل كثير وبعض القبائل الصغيرة الأخرى، كما أنّ هناك أقليّات دينية عربيّة مثل الصابئة والنصارى واليهود<sup>(2)</sup>.

وكان إقليم خوزستان قبل الثورة قد تعرض للكثير من البطش والظلم والتمييز العنصري من طرف النظام الشاهنشاهي، تمخض عن هذه الحالة التي كان يعيشها الإقليم أثناء حكم السلالة البهلوية والتي تزامنت مع ربيع الناصرية والبعثية والفكر القومي العربيّ ظهور العديد من الحركات القومية السّياسية والثورية لتنظيم عرب الأهواز وإعدادهم إعداداً ثورياً، واستطاعت بعض الحركات أن تحشد الجماهير وترفع شعارات تطالب بالاستقلال. كانت نهايتها مصادمات عنيفة مع قوات الأمن الإيرانيّة سنة 1956، وكنتيجة لهذه المصادمات العنيفة كان ميلاد جبهة تحرير عربستان، التي ترأسها محي الدين حميدان. ليعقبها ظهور حركات قومية انفصالية أخرى ك: الجبهة القومية الثورية لتحرير عربستان والخليج العربيّ سنة 1960، التي كانت تدعي عراقية الإقليم<sup>(3)</sup>. وفي نفس العام تم إدراج مسألة عُروبة الأحواز ضمن جدول أعمال القمة العربيّة في القاهرة وصدرت قرارات تساند حقوق العرب مساندة كاملة<sup>(4)</sup>، وأُعلن أيضاً عن ميلاد حركة قومية جديدة تدعى الجبهة الوطنية لتحرير عربستان ثم الجبهة القومية لتحرير عربستان عام 1966.

أمّا، أثناء الثورة الخمينية — كما أسلفنا سابقاً — كان موقف الإقليم والعرب مؤيداً لها ومُناهضاً لحكم الشاه. وهذا لعدة أسباب:

(1) Bijan DaBell, "Iran Minorities 2: Ethnic Diversity", *The Iran Primer*, 03/09/2013, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2KZwVFj>>

(2) يوسف عزيزي، "الشعب العربيّ الأهوازي،" تاريخ سياسي ناصع وواقع مؤلم، "الحوار المتمدّن، العدد: 1182، 29 أبريل 2005، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NR6U93>>

(3) نوال كشيش محمد الزبيدي، الحركة الوطنية في الأحواز ما بين 1956 - 1979، (بغداد: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 88 - 91.

(4) عابدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص 10.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- أولها، أنَّ الشاه (رضا خان) كان قد اضطهد العرب وقضى على الإمارة العربيّة التي كانت في الإقليم سنة 1925، وبهذا انتهى حكم أسرة آل مرداو (1819 - 1925) (حكم ذاتي في إطار الدولة القاجارية)، الذي كان آخر أمرائها الشيخ خزعل.
- ثانيًا، أنَّ الشاه كان يركز على البُعد الفارسي كهوية للنظام، بينما يعتمد نظام المُلّلي على المفهوم الإسلامي الذي لا يفرق بين الأعراق والإثنيات إلّا بالإيمان بالخُمينية. وعليه، كان احتمال منحهم المزيد من الحقوق أكبر (1).
- أمّا السبب الثالث والأخير فهو أنَّ الثورة كانت شيعية - جعفرية وهي تتواءم مع مذهب أغلبية سكان هذا الإقليم.

ويتضح موقف عرب إيران من الثورة الخُمينية ومن نظام الشاه من خلال مواقف زعيمهم الديني آنذاك محمد طاهر الخاقاني، أحد أكبر المراجع الشيعية العربيّة في إيران وممثلهم في حوزة قمّ، والذي كان من أشدّ المُعارضين لحكم الشاه ومن أكثر المؤيدين للخميني وثورته، من خلال ورقة العمل التي قدمتها جبهة الشعب العربيّ الإيراني المسلم التي كان يترأسها الشيخ الخاقاني إلى رئيس الحكومة مهدي بازرگان، والتي حددت فيها مطالب الأقلّيات غير الفارسية ومن ضمنها الأقلّية العربيّة في الأحواز (2).

ويرى نجل الشيخ الخاقاني السيد محمد كاظم الخاقاني أنَّ المطالب التي قدمها والده إلى بازرگان آنذاك ثم إلى الخميني كانت على نحوين: منها ما كان يتعلق بحقوق الشعوب غير الفارسية، ومنها ما كان يتعلق بتطبيق الشريعة والعدالة العامة على صعيد إيران عمومًا. ما يهمننا في هذا السياق تلك المطالب التي كانت تعبر عن الأقلّية العربيّة، والتي كانت على النحو الآتي (3):

- أن تصبح المدارس من الابتدائية إلى الجامعات تدرس باللغة العربيّة؛
- أن يكون القضاء لكل عربيّ أو غيره من الناطقين بغير الفارسية بلغته؛
- أن يخصص من ثروات الإقليم عشرين بالمائة من عائدات النّفط والغاز من أجل

التنمية؛

(1) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 57، 60.

(2) المرجع نفسه، ص ص 60 - 61.

(3) محمد كاظم آل شبير الخاقاني، "حتى لا ننسى بصمات الرجال (مواقف المرجع الديني والزعيم الروحي آية الله الشيخ محمد طاهر آل شبير الخاقاني رحمة الله عليه)"، كارون ثقافي، 16 فبراير 2012، شوهد في: 23 سبتمبر

2017، في: <<https://bit.ly/2KpG7T8>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- أن تكون الأولوية في جميع الأعمال في إقليم الأهواز (الأحواز) لأبناء الشعب العربي؛
- أن يكون الحاكم في البلاد من ينتخبه الشعب بنفسه؛
- أن يحاسب كل من ارتكب جريمة بحق هذا الشعب؛
- أن يرتبط كل إقليم فيما يكون أمراً مشتركاً لوحدة البلاد بالمركز، أما القضايا الخاصة فبيت بها الصلحاء من أبناء الإقليم؛
- أن يكون لأبناء الشعب العربيّ سهم مخصص في البعثات الخارجية لإكمال الدراسات العليا.

إن أكثر ما يُميّز عرب إقليم خوزستان (الأهواز) وانعكس على علاقتهم بنظام الجمهورية الإسلامية، أنهم على نفس مذهب الدولة، فهم شيعية - جعفرية، وبهذا لا يُعانون من اضطهاد أو تضييق مذهبي ما سمح لبعض أبناء هذه المنطقة من تولي مناصب هامة وحساسة في الدولة رغم بعض المعارضة الداخلية، أمثال: **مصطفى تشميران**، أول وزير دفاع إيراني بعد الثورة الإسلامية وقائد الحرس الثوري الإيراني. **علي شمخاني**، الذي يتولى حالياً الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وحمل حقيبة الدفاع (1997 - 2005)، وكان مُرشحاً رئاسياً سنة 2001. **محمد الصدر**، الذي كان مُستشاراً للرئيس خاتمي. **محمود الهاشمي الشاهرودي**، رئيس السلطة القضائية (1999 - 2009) وأحد المُرشحين لخلافة خامنئي، ومُؤخراً تم تعيينه رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام. **محسن رضائي**، قائد الحرس الثوري السابق والأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام والمُرشح الرئاسي لثلاثة انتخابات (2005، 2009، 2013)، وأخيه **مرتضى رضائي**، أحد المُؤسسين للحرس الثوري القائد بالوكالة للحرس الثوري في عهد الرئيس أبو الحسن بني صدر. إضافة إلى **علي أكبر صالحی**، الذي عين وزيراً للخارجية عام 2010، وكان مُمثلاً لإيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأكثر من أربع سنوات ويشغل اليوم منصب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية<sup>(1)</sup>. واللواء **محمد رضا نقدي**، القائد السابق لقوات (الباسيج). و**مسعود جزائري**، الذي يشغل منصب مساعد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية.

(1) ياسين جميل، "نفوذ العرب في إيران" الحاقدة على العرب"، رأي اليوم، 16 مارس 2015، شوهد في: 23

سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NkM1C2>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

والواضح، أنَّ الأقلية العربية أنتجت عددًا مُحترمًا من النُخب السياسية التي تشارك في عملية صُنْع القرار ما ينفي تعرضها للتمييز، رغم هذا يبقى أكبر مشكل يعاني منه الإقليم وينجر عنه اضطرابات يكمن في واقع التنمية بهذه المنطقة الغنية جدًا بالموارد والفقيرة تنمويًا، حيث يعرف المجتمع الأهوازي نسبة بطالة كبيرة، إضافة إلى قلة الهياكل والبُنَى التحتية، ما جعل جزءًا منه يحس بالاجتراب والتمييز. هذا الاجتراب الذي يعبر عنه الكاتب الإيراني ذو الأصول العربية يوسف عزيزي، بقوله: "أنَّهُ ولغاية وقتنا الحالي، فإن حكم الشيخ خزعل لا يزال حاضرًا في المحافظة التاريخية لعرب الأهواز، حيث يشعر العرب بأنهم خسروا السلطة السياسية منذ أزيد من تسعين (90) عامًا"<sup>(1)</sup>. وتشير وزارة الخارجية الأمريكية أنَّ الأقلية العربية في الأهواز تواجه المزيد من القمع والتمييز خاصة في السنوات الأخيرة، وأنَّهُ منذ عام 2005، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية تبليغ عن حالات اعتقال متكررة لمتظاهرين عرب بسبب التمييز أو دعوات لمقاطعة الانتخابات. ويؤكد الأمريكيون أنَّ التمييز يتركز بشكل أساسي في مجال التعليم والسياسة والثقافة<sup>(2)</sup>.

هذا الوضع الاقتصادي الهش جعل بعض الجماعات المعارضة تنشط وإن كانت غير قوية، لا سيَّما بعد سقوط النظام البعثي الراعي لها، والذي كان يركّز على القومية العربية على حساب المذهبية التي تركز عليها السعودية، حيث تجد السعودية حرجًا في دعم جماعات شيعية. ويبدو واضحًا أنَّ العلاقة بين عرب الأهواز والمملكة ليست على ما يرام، خصوصًا بعد إقدام الرياض على إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر من خلال بيانات الاستنكار التي أصدرها سكان هذا الإقليم، لعل أهمها كان من الشيخ محمد كاظم الخاقاني، أحد الشخصيات ذات الوزن الثقيل في الأهواز والذي يملك أتباع كثير، إذ يصف النظام السعودي بـ: "نظام آل سعود الوهابي التكفيري"<sup>(3)</sup>. كما أنَّ شمخاني عقب على زيارة الرئيس الأمريكي ترامب للرياض بالقول: "أنَّهُ من العجيب أن تكون الزيارة الخارجية الأولى لترامب إلى الدولة التي كانت سببًا في حادثة 11 سبتمبر وإلى معمل إنتاج الإرهاب في المنطقة"<sup>(4)</sup>.

(1) يوسف عزيزي، "الشعب العربي الأهوازي، تاريخ سياسي ناصع وواقع مؤلم"، المرجع السابق.

(2) Bijan Dabell, Op.cit.

(3) "استنكار من سماحة الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني بسبب إعدام المجاهد العلامة الشيخ نمر باقر النمر"،

شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2INKGWp>>

(4) "شمخاني: من العجيب أن تكون أول زيارة لترامب لمعمل إنتاج الارهاب اقليمياً وسبب حادثة 11 سبتمبر"، كيهان

العربي، السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://kayhan.ir/ar>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### ثانياً: السنة في إيران

تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها الدول السنّية الأكبر والراعي رقم واحد لجميع المسلمين السنّة في العالم. وهذا راجع لاعتبارين: الأول تاريخي - جغرافي، أمّا الثاني فهو إيديولوجي - مذهبي، لذلك نجدتها تركز على أنّ الصراع بينها وبين طهران هو صراع بين السنّة والشّيعة، ما يحتم عليها الوقف إلى جانب السنّة المضطّرين أينما كانوا وحيثما وجدوا. وبالتالي، يُعد هذا الملفّ الأحسن من وجهة النظر السعودية لتوظيف الأقليات الإيرانية.

تاريخياً، لم يتحول السنّة في إيران كما هو معروف إلى أقلّيّة بهذا الشكل المعروف حالياً إلّا في القرن السادس عشر، وفي إطار صراع سياسي بين الدولة الصفوية والإمبراطورية العثمانية، أين قام الصفويون بنشر المذهب الشيعي الاثنا عشري وفرضه على الناس، ولأنّ إيران أو بلاد فارس كما كانت تُسمى في تلك الحقبة لم يكن فيها عدد كافي من علماء الشيعية، فإنّها لجأت إلى استيراد مجموعة من علماء الدّين الشيعية العرب. والحقيقة، لا تُوجد أرقام دقيقة عن عدد السنّة في إيران، فهي تتراوح بين التضخيم والتقليل من عددهم، بينما تحدد أكثر الأرقام اعتدالاً نسبتهم ما بين 08% إلى 10% كأقصى تقدير، كما أنّهم ليسوا على إثنية واحدة، فمنهم الأكراد وهم أكبر طائفة سنّية من حيث العدد حوالي 07%، التركمان وهم حوالي 02%، البلوش حوالي 02%، وجزء من العرب. ويتبع غالبيتهم السنّة في إيران المذهب الحنفي<sup>(1)</sup> والشافعي. أمّا من الناحية الجغرافية معظم أهل السنّة يتركزون في المناطق الحدودية وعلى الأطراف فهم يعيشون بعيداً عن المدن الكبرى وأماكن صنّع القرار، فنجد الأكراد يتمركزون في الشمال الغربي للبلاد على الحدود التركية - العراقية، والبلوش في الشمال الشرقي على الحدود الأفغانية - الباكستانية، ونفس الحال بالنسبة للتركمان فهم أيضاً يتمركزون في الشمال على الحدود مع تركمنستان<sup>(2)</sup>.

والحال، أنّ الدستور الإيراني لا يتعامل مع السنّة باعتبارهم أقلّيّة دينية، وأنّما يصفهم في المادة الثانية عشرة (12) بقوله: "وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنّها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب

(1) رضوان زيادة، "أزمة الأقليات السنّة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنّة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص 35، 39، 40، 52.

(2) علي الحسني، "سنّة في إيران دراسة سوسيوسياسية في أحوال تشكل الوعي الجماعي للطائفة"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنّة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 130.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

فقهم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد المذاهب بأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة - في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية - تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى".

ونظرًا لحساسية وضع السنة في إيران في ظل جوار سني ورغبة في أن تكون الثورة إسلامية وليست شيعية وإدراكًا من الخميني بما يمكن أن ينجر عن هذا الاختلاف المذهبي القديم حاول مع بدايات الثورة التقريب بين المذاهب الإسلامية السنية والشيعية من خلال إصدار بعض الفتاوى التي تحث على هذا الأمر كتلك التي تحرم انتقاد أو سب الصحابة والخلفاء الراشدين أو التي تجيز صلاة الشيعي خلف السني<sup>(1)</sup>. لكن مجيء الحرب العراقية - الإيرانية جعلها تترك الكثير من الآثار السلبية في العلاقة بين الشيعة والسنة، فقد اتهمت الحكومة الإيرانية آنذاك بعض السنة أنهم مرتبطون بأجندة أجنبية تسعى للقضاء على الثورة. هذا فضلًا عن السياسة التكفيرية والطائفية المنتهجة من طرف بعض الدول والجماعات التي تدعي التمثيل الحصري للسنة والمناهضة في مبادئها للشيعة.

مع هذا، تبقى عمومًا أهداف الأقلية السنية في إيران مطلوبة سلمية بالدرجة الأولى وليست انفصالية، فأقصى ما يرغبون به التحسين من ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بحقوق وحریات أكثر داخل المجتمع<sup>(2)</sup>. باستثناء البلوش، الذي يبدو أنهم الأخطر على النظام الإيراني والأكثر قابلية للتوظيف.

#### أ - البلوش (البلوج)

تُعتبر قضية البلوش (Baloch) - حسب اعتقادنا - الأكثر حساسية من بين كل الأقليات والطوائف، والتي يمكن توظيفها سياسويًا أكثر من قبل السعودية لعدة أسباب نحاول توضيحها.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صنوع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 66.

(2) عمران سميح نزال، "موجز حاضر لأهل في إيران"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص 109، 120.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يقع إقليم بلوشستان بصفة عامة على الحدود بين باكستان وأفغانستان وإيران، ثلثا مساحته في باكستان والثلث الآخر في إيران، ويشكّل بلوش باكستان أكبر جزء من مجتمع البلوش الأكبر الذي يتكون من حوالي 08 ملايين شخص. ما يهمننا هنا، بلوش إيران رغم أنه من الصعب فصل المسألة البلوشية عن سياقها العام، وهذا ما تدرّكه إيران جيّداً فتواجد البلوش على الحدود الإيرانية - الباكستانية وعلى الحدود الإيرانية - الأفغانية، إضافة وجود الكثير منهم في دول الخليج العربيّة، أين تتواجد جالية كبيرة منهم في الكويت، عمان، قطر، الإمارات، والسعودية، ويقدر عدد الجالية البلوشية في السعودية وحدها بـ: 16,000، كما استقادت دول مجلس التعاون الخليجي من الجالية البلوشية نظراً لعدد سكانها الضئيل في الجيش، علاوةً أنّ هناك عدداً مهماً من زعمائهم وشيوخهم يعيشون في الخليج العربيّ مما عقد المسألة أكثر<sup>(1)</sup>.

ويرجع توجود البلوش بأعداد كبير في هذه الدول حسب ج. إ. بيترسون ( J. E. Peterson) إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي<sup>(2)</sup>:

- العامل الأول: يتمحور في الاتجاه العام للمجتمعات الإثنية والطائفية للانتشار في الدول المجاورة.

- العامل الثاني: يتعلق بسمعة البلوش العسكرية، إذ عمل البلوش المرتزقة كجنود وخدم مسلحين في خدمت أكثر من حاكم خليجي واحد.

- أما العامل الثالث والأخير: فهو مرتبط أكثر بظهور النفط وهجرة العاملة البلوشية.

تبلغ مساحة بلوشستان الإيرانية 70 ألف ميل مربع، ويقدر عدد سكانها حالياً بمليون ونصف، وأغلبية البلوش مسلمين سنّة حنابلة، أمّا أصولهم العرقية فهناك اختلاف حولها، ومن بين الآراء، رأي يروج إلى أنّهم عرب ضاع لسانهم العربيّ وبقي قلبهم ووطنهم عربيّان، إذ يعود أصلهم — حسب هذا المنطق — إلى العرب من سكان ما بين النهرين والكلدانيين<sup>(3)</sup>. كما تعتبر السعودية البلوش قبيلة سعودية في الأصل سكنت واحة البريمي المتنازع عليها سابقاً مع بريطانيا،

(1) "Baloch 'Southern in Saudi Arabia", Joshua Project, accessed on 13/10/2017, at: <http://bit.ly/2uEqQD5>

(2) ج. إ. بيترسون، "البلوش في منطقة الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 16.

(3) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 15، 16، 17.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ما يفسر تواجدهم الكبير في منطقة الخليج، كما أنَّهم كانوا بقيادة الشيخ سعيد بن راشد البلوشي مساهمين بشكل كبير في حملة آل سعود في نشر مذهب الوهابي<sup>(1)</sup>.

وعكس عرب إيران كان البلوش آخر من جاء لتأييد ثورة الخميني — على حد تعبير رياض نجيب الريس —، وحتى بعد نجاحها كانت علاقتهم بالنظام الإسلامي تتسم بالبرود دائماً، بسبب التضيق عليهم اقتصادياً، فأغلب البلوش الإيرانيين مثلهم مثل كل المناطق الحدودية في العالم يشغلون في التهريب، وجاء النظام الجديد وقام بالتضييق عليهم، أمَّا السبب الثاني فهو شيعة الثورة التي تخوف منها البلوش السنة<sup>(2)</sup>. حيث يُشدّد القوميون البلوش في إيران على دينهم (الإسلام السنّي) لتمييز أنفسهم عن الشيعة الذين يُسيطرون على سلطة الدولة<sup>(3)</sup>. يُعد هذا أحد الأسباب التي جعلت محافظة سيستان وبلوشستان (بلوجستان) — وهي المحافظة رقم 21 من 31 محافظة — أين يتمركز البلوش إحدى المناطق الإيرانية الأقل تنميةً والأكثر اضطراباً، إضافة إلى ذلك تُعتبر من المناطق الضعيفة من حيث مؤشرات مستويات الدخل والتعليم مقارنةً بعدد من المناطق في الدولة، كما أنَّ هذه المحافظة كانت ولا تزال منذ عدة عقود مسرحاً للاشتباكات المسلحة بين مهربي المخدرات وقوات الأمن الإيرانية.

وتضم المناطق البلوشية في إيران العديد من الجماعات المسلحة المعارضة ذات التوجه الوهابي المتطرف، لعل أبرزها: جيش العدل، العميل لأمريكا ونظام آل سعود كما يصفه الإعلام الإيراني، والذي تبنى العديد من الهجمات ضدّ الحكومة الإيرانية، وأنصار الفرقان، وجند الله السنّي. ويعتقد الإيرانيون أن السعودية هي السبب الأول والمباشر في تنامي هذه الجماعات التكفيرية من خلال الترويج للوهابية والدعم لمادي لها بغرض التشويش عليهم.

#### ب- الأكراد

تعتبر القومية الكردية رابع أكبر القوميات في الشرق الأوسط وتأتي بعد القومية العربية والتركية والفارسية، أمَّا في إيران فتتفاوت التقديرات لأعداد الكرد نظرًا لعدم وجود أرقام رسمية،

(1) جي. بي. كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة: خيرى حماد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1971)، ص ص 236، 345.

(2) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 21 - 22.

(3) لويس بيك، "الأقليات العرقية والدينية والقبلية في إيران"، ضمن: مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 20.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

فبينما تتجه المصادر الكردية إلى التضخيم في عددهم تسلك الحكومة العكس، في حين تقدر الإحصائيات المُحايدة نسبتهم ما بين 07% إلى 09% من إجمالي السكان أي من 06 إلى 09 مليون نسمة. ما جعلهم يُشكّلون ثالث أكبر العرقيّات في البلاد بعد الفُرس والآذريين، وهم يتركزون عمومًا على أربع محافظات إيرانية: أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، وإيلام<sup>(1)</sup>.

تاريخيًا، حاول السوفييت توظيف الأكراد الإيرانيين ما بين عامي 1945 - 1946 دعمهم لإنشاء جمهورية مستقلة (Republic of Mahabad) تكون مدينة مهاباد عاصمتها، لكنهم فشلوا في هذا بعد تدخل الأمريكيين والبريطانيين مما جعل مساعدهم لا يدوم أكثر من سنة فقط ومن يومها ما فتئت بعض الأطراف الكردية المعارضة يطالبون بدولة مستقلة لهم، لكنّ — مع مرور الوقت — يبدو أنّ الكثير منهم اقتنعوا بصُعبوبة هذا المسعى هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لطالما كان الأكراد يُشكّلون مُشكلةً بين العرب وإيران نظرًا للحالة الكردية المُعقدة التي تتقاسمها عدة دول (العراق، إيران، تركيا، سورية)، ما جعل كل دولة تحاول استغلال هذه القضية لصالحها إلى درجة أنّ بعض الكتابات التاريخية العربيّة اعتبرت أنّ الأكراد في الأصل ينحدرون من نسل عربيّ وينتمون إلى الشخصية التاريخية كُرد بن مراد بن عامر، وأنّهم هاجروا من الجزيرة العربيّة إلى المناطق التي يعيشون فيها. أمّا وجهة النظر الفارسية، فتري أنّ الأكراد ما هم إلّا جزء من الشعب الفارسي وأنّهم لا يملكون أيّة خصوصية قومية، وأنّهم تاريخيًا كانوا يسكنون أراضي ميديا أو مملكة كوروش (The Median Empire) التي كانت تُشكّل الدولة الإيرانية القديمة. ومما يُؤكد هذه الرؤية — حسبهم — أنّ أصول اللغة الكردية تنتمي إلى نفس أصول اللغة الفارسية (الهندية - أوروبية)، كما أنّ الأصول العرقية لهم هي أصول أرية أو ميديّة، وهي نفس أصول الشعب الفارسي<sup>(2)</sup>.

بينما يؤمن القوميون الكُرد المُلتزمون بالنظرية البرموردالية (Primordialist) في الأمة والقومية، أنّ الكُرد وجدوا منذ زمنٍ سحيق كأمة (قومية) واحدة وعاشوا دائمًا في أرضهم (كردستان). ويعتقدون أنّه بسبب العوامل الخارجية مثل اعتداءات الأمم المجاورة المهيمنة والعوامل الداخليّة كالانقسام بين الكُرد أنفسهم تمّ تقسيم وطنهم واحتلاله. والنتيجة أنّ تمّ تجزئة الهوية الكردية بالعنف والظلم. وعمومًا، يُشير خطاب القوميين الكُرد يعتبر أنّهم مجموعة بشرية متجانسة موحدة

(1) شفيق شقير، "كرد إيران"، الجزيرة، 11 يونيو 2006، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2uF6cml>

(2) سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص 550.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إثنيًا وإقليميًا ولغويًا وثقافيًا وسياسيًا تمتلك طموحات وأهداف مشتركة بعيدة الأمد في تأسيس كردستان الموحدة المستقلة (1).

من الناحية المذهبية غالبية كُرد إيران سُنّة شافعية مع وجود أقلية كردية شيعية تتمركز في محافظة إيلام وكرمانشاه لكنها تتميز بولائها للحكومة المركزية في إيران وامتناعها عن الانضمام للحركة القومية الكردية (2). وكُرد إيران إضافة إلى أنهم مثلهم مثل عرب إيران يتمركزون في مناطق تضم موارد نفطية ضخمة، فهم يتميّزون بامتلاكهم تنظيمًا سياسيًا قويًا له تاريخ مُعارض، هو **الحزب الديمقراطي الكردستاني** (3). هذا الأخير تأسس في سبتمبر 1945 على يد القاضي محمد، وظل ينشر فكره القومي على طول وعرض كردستان إيران مرورًا بالعراق وتركيا وسورية، وتولى قيادته من بعد مؤسسه عبد الرحمن قاسم، الذي اغتيل في العاصمة النمساوية فيينا عام 1986، ثم تولى المهمة من بعده صادق شرفي كندي، الذي اغتيل أيضًا في برلين عام 1992. ويقود الحزب حاليًا مصطفى هجري الذي يقيم في منطقة قريبة من أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق (4). وإضافة للحزب الديمقراطي الكردستاني هناك العشرات من المنظمات السياسية الكردية اليمينية واليسارية منها، وهم عمومًا ينقسمون إلى اتجاهين (02): الأول يؤمن بالحوار مع الحكومة الإيرانية لنيل الحقوق السياسية، فيما يبدي الثاني استعداده لبلوغ أهدافه بالنزاع المسلح ضدّ الدولة (5).

وفي فترة حكم الشاه وعلى غرار كل الإثنيات غير الفارسية لم تكن حالة الأكراد في أحسن حال، فقد تعامل الشاه معهم على أساس الولاء للنظام، فكل موالٍ له مُمكن أن يصل إلى أعلى المراكز الرسمية، في حين يكون مصير المعارضة القمع. ونتيجة لهذا، قامت القبائل الكردية

(1) جعفر شيخ الإسلامي، "حول الهوية الكردية: رؤية اجتماعية - سياسية وتاريخية (1)"، ترجمة: مسلم طالاس، مدارات كدر، 08 مايو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KqM95U>>

(2) المرجع نفسه.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، صُنِع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 25.

(4) احمد الامين، "عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني محمد نظيف قادري ل (الزمان): لا نتلقى دعمًا خارجيًا وشيعة أكراد إيران قوميون"، الزمان، 01 يوليو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uEsFzV>>

(5) نيفين عبد المنعم مسعد، صُنِع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 25.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أثناء الحرب العالمية الثانية في مدينة رضائية (أروميا) بدعم من البريطانيين بهاجمة ثمانمائة (800) من رجال الشرطة الريفية الإيرانية خارج المدينة، ودعوا لعقد معاهدة استقلال ذاتي معهم باعتبارهم طائفة شبه مستقلة وهددوا بإلغاء مراكز شرطة الريف الإيرانية<sup>(1)</sup>. وكانت من نتائج سياسة الشاه القمعية ضدّ الكرد أنّهم شاركوا بقوة في الإطاحة بنظامه.

لكنّ بعد نجاح الثورة لم تتحقق آمال الأكراد الإيرانيين الذي كانوا يحملون بحكم ذاتي مما أدى إلى حدوث اضطرابات أخرى في المناطق الكردية اعتبرها النظام الجديد تهديداً للثورة ومكتسباتها من طرف أعدائها، ما جعله يتعامل معها بحزم وقوة، خاصةً وأنّ الثقافة السياسية والذاكرة الجمعية (Collective Memory) الإيرانية لا تنق كثيرًا في الأكراد، بل تعتبرهم مُستعدين دائماً لتوظيفهم من أطراف خارجية لخدمة مصالحها، فقد استخدمهم العثمانيون ضدّ الصفويين في مرحلة، ثم استخدمهم السوفييات، وحتى إيران استخدمتهم ضدّ العراق، ويستخدمهم الأمريكيان وإسرائيل في العراق، وتسعى السعودية حالياً إلى نفس الشيء.

إنّ الصفات السياسية للكرد جعل النظام الإيراني ينظر دائماً إليهم بعين الشك والريبة ولا يثق فيهم. لهذا تتهم الحكومة الأكراد الإيرانيين بالتعاون مع السعودية خاصةً بعدما قامت السعودية بافتتاح قنصلية لها بإقليم كردستان العراق في 2017، الأمر الذي اعتبرته طهران خطراً يُهددها مباشرةً، حيث قام المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء يحيى صفوي، بتوجيه تحذير لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني من مغبة التعاون مع السعودية ضدّ إيران، وهذا من خلال السماح للقنصلية السعودية بتسليح أعداء الثورة<sup>(2)</sup>. وقبلها كانت السلطات الإيرانية قد أعلنت عن تمكّنها من تفكيك خلية إرهابية مسؤولة عن عمليات إرهابية، والتي تقف وراءها ما وصفتهم به: أذئاب الاستكبار بالمنطقة. وحسب وكالة أنباء فارس الإيرانية، فإنّ الخلية كشفت في مدينة مهاباد بمحافظة أذربيجان الغربية، ووفقاً لاعترافات المعتقلين فقد تلقى عناصر هذه الخلية الإرهابية التدريب والإعداد والتمويل من قبل أذئاب الاستكبار العالمي في المنطقة، وبواسطة حزب النضال الثوري الكوردستاني (كوملة) الإرهابي<sup>(3)</sup>.

(1) آمال السبكي، المرجع السابق، ص ص 152 - 154.

(2) "إيران تحذر كردستان من مغبة التعاون مع السعودية ضدها.. والحكومة الكردية: لم نهدد طهران ولا نقبل تصريحاتها"، CNN بالعربية، 09 نوفمبر 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2L1hpJc>>

(3) "إيران: تفكيك خلية إرهابية يدعمها أذئاب الاستكبار" بالمنطقة، CNN بالعربية، 18 مايو 2015، شوهد في

23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2KZxXkF>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

رغم ذلك، لا يُمكن أن ندعي أن الأكراد في إيران هم دعاة انفصال ويُؤكد هذا الموقف عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني محمد نظيف قادري في إحدى تصريحاته الأخيرة، حيث قال: "أنا لا نؤيد أي مشروع لتقسيم إيران بل ننادي من أجل الحرية وحق تقرير المصير للشعب الكردي في إيران وتأسيس النظام الديمقراطي الفدرالي"<sup>(1)</sup>. ويرجع هذا الموقف إلى أن القضية الكردية معقدة وتتقاسمها عدة دول لعل أهمها تركيا التي لا تقبل أي كلام عن مسألة كردية، قد يجعل هذا السعودية تخفف الضغط خشية استعداد تركيا أو أن تتحالف هذه الأخيرة مع إيران ضدَّ السعودية بداعي أنها التي تغذي الشعور القومي للأكراد. وتبقى أكبر مشكلة لدى كرد إيران — حسب اعتقادنا — على غرار الكثير من الدول التي تسكنها أقليات عرقية ودينية، هي التنمية بالدرجة الأولى ونفسي البطالة بين شبابها.

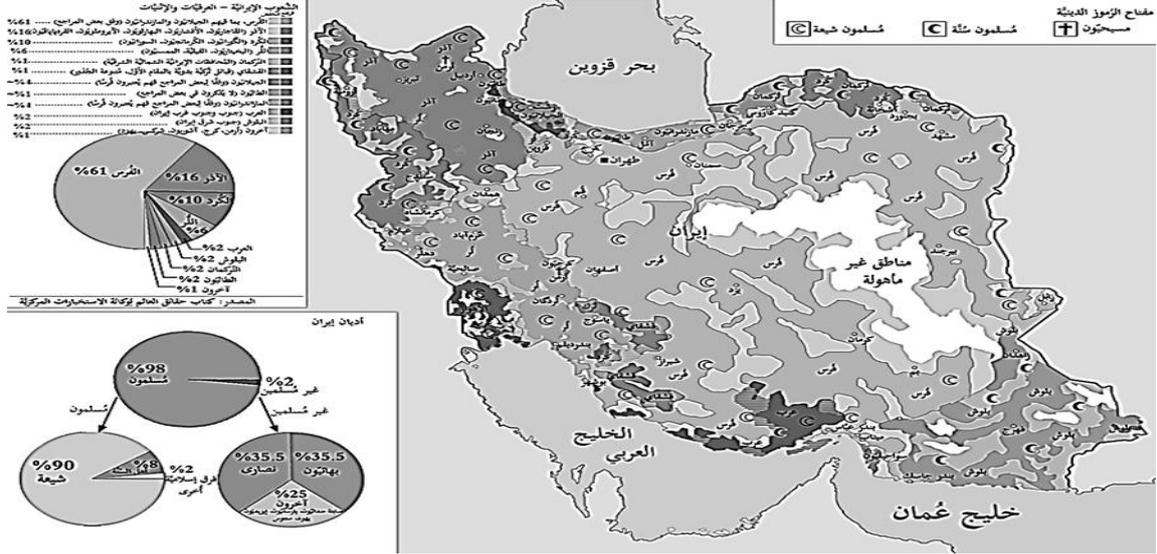
وعموماً، تبقى أهم القضايا التي تطرحها الأقليات سواءً الكردية أو البلوشية أو العربية، والتي تدفعها دائماً إلى الاحتجاج ضدَّ الحكومة ترتبط بصفة عامة بنقص الإنفاق الحكومي على التنمية في المحافظات ذات الأقليات العرقية الكبيرة وعدم استفادتها من إيرادات النفط والموارد الطبيعية الموجودة في أقاليمها، والتي تنفق على غيرها المدن والمقاطعات. إضافة إلى ضرورة زيادة الاستقلالية الذاتية للأقاليم وزيادة الحق في استخدام لغاتهم المحلية.

(1) احمد الامين المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### خريطة رقم (02) توضح التوزيع العرقي والديني في إيران (\*)



### الفرع الثالث: الأقليات والطوائف في السعودية

إنّ السعودية باعتبارها نظامًا إسلاميًا هي الأخرى لا تُشير إلى الأقليات سواءً الدينية أو العرقية في النظام الأساسي للحكم الذي هو بمثابة دستور غير الرسمي لها، وباعتبارها تعتمد القرآن الكريم كدستور للدولة فهي أيضًا تعتمد نفس المقاربة الإسلامية تجاه الأقليات، لكنّها مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تطبق المفهوم العام والمرن لهذه المقاربة بل تؤكد على سُنّة الدولة ووهابيتها، في حين أنّها تتحشى أيّ ذكر للاختلافات المذهبية الأخرى. وعكس إيران لا تحوي السعودية أقليات عرقية أو دينية بحيث غالبية السكان فيها عربٌ من حيث العرق، والدين الإسلامي الغالب في البلاد، إذ يُمثل ما نسبته 97% من مجموع عدد السكان، وحوالي نسبة 100% بين المواطنين<sup>(1)</sup>.

أمّا من حيث المذهب فأغلبية السعوديين سنّة من المذهب، إذ تقدر نسبتهم بحوالي 85-90%، ويتوزع السنّة في السعودية في أغليبيتهم على ثلاثة مذاهب، هي: الشافعية (الحجاز)،

(\*) الخارطة غير دقيقة في التوزيع المذهبي.

(1) Luis Lugo, (Director), Op.cit, p17.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الحنبلية (نجد والأحساء)، والمالكية (الحجاز، والأحساء) <sup>(1)</sup>، في حين يُمثل الشيعة الجعفرية ما بين 10 - 15% من السكان (2 - 4 مليون نسمة) <sup>(2)</sup>. وهم الأكثر عددًا ويتمركزون في المناطق الشرقية، كما هناك وجود للطائفة الإسماعيلية الشيعية في منطقة نجران جنوب المملكة، وللشيعة الزيديون في مناطق عدة في الجنوب (عسير، جيزان، نجران) والغرب (جدة، وينبع)، إلا أنه لا توجد أرقام رسمية عن عددهم أو نسبتهم <sup>(3)</sup>.

على هذا، يكمن مُشكل الرياض أساسًا في الأقليات المذهبية التي ترى أنها تعاني التهميش والإقصاء بل الاضطهاد في بعض الحالات، ويعمق هذا الجرح النزعة الوهابية للدولة التي تعتبر كل مخالف لها سواءً سنّةً أو شيعةً ضالًا، حيث لم تسلم الأقليات المذهبية الأخرى كالمالكية الشافعية والحنابلة من انتقادات العلماء الوهابيين، خصوصًا من حيث العقيدة الأشعرية والماتريدية التي يؤمنون بها. لكنّ يبقى حظ ونصيب الشيعة، وبالتحديد الجعفرية الاثنا عشرية الأوفر والأكثر بروزًا إعلاميًا. حيث ترى الرياض أنه منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 ما فتأت طهران تسعى إلى تعبئة الشيعة في العالم، ومن ضمنهم شيعة السعودية والخليج، فقد قدمت تأييدًا معنويًا وإعلاميًا للتظاهرات الشيعية شرقي السعودية، وبالتحديد في منطقة الأحساء والقطيف عامي 1979 - 1980 إلى درجة جعلت وزير الداخلية السعودي آنذاك **نايف بن عبد العزيز** يصف إيران بإرهابي الخليج <sup>(4)</sup>. كما دعمت حزب الله الحجاز (حزب الله السعودي) الجناح العسكري لمنظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية كمحاولة لتكرار التجربة اللبنانية في المملكة، غير أنّ هذه التجربة لم تنجح بعد اعتراض **الشيخ الحسن الصفار** أحد أكبر رجال الدين الشيعة في السعودية ومؤسس منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية، بعدما الذي قيل عن الاختلاف مع رئيس الجمهورية الإيرانية (وقتها) **علي خامنئي**، الذي وصفه البعض أنه أراد تسيير الحركة ضمن أمواج السياسة الإيرانية <sup>(5)</sup>. ناهيك عن علاقاتها بالجماعات الشيعية المعارضة الناشطة شرقي السعودية والتي كان **الشيخ نمر باقر النمر** أحد أقطابها.

(1) فؤاد إبراهيم، **الشيعة في السعودية**، (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 1.

(2) Luis Lugo, (Director), **Op.cit**, p10.

(3) "الشرق الأوسط الشيعة في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء"، **CNN بالعربية**، 07 أبريل 2007، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/1PEMds6>>

(4) وليد عبد الناصر، **المرجع السابق**، ص 87.

(5) أحمد عدنان، "الشيعة في السعودية"، **العرب**، 15 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zMBEoA>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### أولاً: الشيعة في السعودية

يُشكّل الشيعة في السعودية أقليةً من الناحية العددية والسياسية رغم انعدام أرقام مؤكدة ورسمية عن نسبتهم، إلا أنّها تتراوح ما بين 15% إلى غاية 20% لتصل إلى 25% كأقصى تقدير، أيّ أزيد من 04 مليون نسمة، وهم يُشكّلون بذلك أكبر تجمع شيعي في دول مجلس التعاون. أمّا أصولهم العرقية فيغلب عليها الأصل العربي، حيث أنّ الأصول القبلية والبدوية شكلت من الناحية التاريخية النواة الصلبة لشيعة السعودية، الأمر الذي لا نجده عند شيعة الخليج الآخرين كشيعة البحرين أو الكويت (1).

ويتمركز أغلبية شيعة السعودية في المنطقة الشرقية (القطيف والأحساء) التي تبلغ مساحتها 31.28% من مساحة المملكة، إضافة إلى بعض الأقليات الشيعية الصغيرة في الحجاز والمنطقة الجنوبية (2). مع ذلك، غالباً ما ارتبطت المسألة الشيعية في السعودية بالمنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية، كون المنطقة الشرقية تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم (25% من إجمالي الاحتياط العالمي) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز (3). فمن بين سبعين حقلاً نفطياً في السعودية تحتضن المنطقة الشرقية خمسين حقلاً. إضافة أنّهم من الناحية المذهبية شيعة اثنا عشرية نفس المذهب الرسمي لإيران.

ويرى كريستوفر م. ديفيدسون (Christopher Davidson) الذي توقع في إحدى كتبه انهيار الممالك الخليجية أنّ مشكلة شيعة السعودية المتواجدين في المنطقة الشرقية كانت على مر السنين تتعلق حول مدى التخلف الذي يعيشونه مقارنة بالمحافظات الأخرى والتميز غير المبرر الذي يواجه أبناء هذا المذهب والمنطقة في التوظيف، خاصة إذا تعلق الأمر بفرص العمل في القطاع العام

(1) شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 130 - 138.

(2) حمزة الحسن، "الخارطة المذهبية في السعودية"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NoOjA1>>

(3) نجيب الخنيزي، "النشاط السياسي للشيعة في السعودية"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2Ni6bwg>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

والحكومي<sup>(1)</sup>. لا سيّما في الجيش أين كان أبناء الشيعة ممنوعون من التجنيد. وعلى مر تاريخ المملكة الحديث لم يكن هناك أيّ وزير سعودي شيعي، إلّا واحد سنة 2014 في عهد الملك عبد الله، كوزير دولة بدون حقيبة، وهو محمد بن فيصل بن جابر أبو ساق، لكنّ تبقى الكثير من نقاط الاستفهام حول هذا التعيين ومدى جدواه السياسية، فالرجل أوّلاً ينتمي إلى الطائفة الإسماعلية، كما أنّ تعيينه يدخل في خانة رجل الثقة أكثر مما هو تمثيل للأقلية الشيعية، حيث أن الوزير المعين قضى جل مسيرته المهنية في الحرس الوطني حتّى بلغ رتبة لواء ركن.

وبالعودة إلى التاريخ الحديث لنشأة السعودية فإننا لا نجد فيه أية معارضة سياسية شيعية لحكم آل سعود، بل على العكس، فقد كان موقفهم إيجابياً من فتوحات الملك المؤسس ومُرحباً بها، خاصة أنّ منطقة القطيف والأحساء كانتا تعيشان حالة عدم أمن بسبب غزوات البدو في البر والقرصنة بحرًا نتيجة ضعف السلطة المحلية (العثمانية) آنذاك<sup>(2)</sup>، وبسبب خصوبة أرضها وتجارة اللؤلؤ التي كان يمتنها أهلها، ما جعلهما (القطيف والأحساء) عرضت للأطماع ومنه لغزوات القبائل البدوية والقرصنة. لهذا، كان سكان المنطقة يرون في قدوم عبد العزيز بمثابة عودة للأمن والاستقرار المفقودين، ويتضح هذا من خلال موقف كبار رجال الدين الشيعية، والذي كان مؤيداً لهذه الفتوحات ما سمح لآل سعود بالسيطرة على المنطقة بدون بمقاومة أو بمقاومة ضعيفة للغاية، وكمثال على هذا نجد موقف المُجتهد الشيعي الأكبر **موسى بوخمسين** في منطقة الأحساء أين أفتى بعدم جواز مقاومة قوات عبد العزيز مما سمح لهذا الأخير بالسيطرة على المنطقة وإبرام عقد مع زعماء الشيعة فيها، ينص على حرية واحترام مذهبهم شرط عدم الخروج عن الحكم السعودي، ونفس الموقف تكرر في منطقة القطيف من طرف رجل الدين الشيعي **أبو عبد الكريم الخيزري**<sup>(3)</sup>.

غير أنّ مشكلة شيعة السعودية ليست سياسية فقط وإنّما تصطدم مع الوهابية الركن الأساسي في دولة آل سعود، والمناهضة في مبادئها للشيعة ومُعتقداتهم التي يرون فيها بدعاً وتشويهاً للإسلام الصحيح وهرطقة ووثنية، ما جعل العلاقة بين الأهالي الشيعة والحكم السعودي - الوهابي

(1) كريستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية، ط2 (بيروت: مركز أول للدراسات والتوثيق، 2015)، ص 255.

(2) السيد علي السيد باقر العوامي، الحركة الوطنية شرق السعودية 1953 - 1973، ج 1 (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص 26.

(3) شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 233.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

في الفترات التي سيطر فيها السعوديون على المنطقة الشرقية (القطيف والأحساء) في مختلف أطوار دولتهم، لا سيَّما الدولة الأولى والثانية تكون سيئة للغاية بسبب كون السعوديين مُتمسكين بالمعتقد الوهابي الذي يحارب الشيعة ويعتبرهم غير مسلمين، وهذا ما دفع أهالي القطيف لأن يتشربوا على الملك عبد العزيز عدم التدخل في عقيدتهم الدينية حتى يدخلوا في طاعته ويقدموا له البيعة.

مع ذلك، تتجاوز مشكلة الشيعة الوهابية فقد عانى سكان هذه المنطقة طوال تاريخهم تمييزاً من طرف الغير، إمَّا نتيجة وضعهم كأقلية دينية أو نتيجة لتخصصهم الزراعي والتجاري، فهم حضر لطالما تعرضوا لغزوات البدو الحاقدين عليهم إمَّا لأسباب اقتصادية أو لجهلهم بأصولهم القبليَّة<sup>(1)</sup>. ذلك أنَّ الطبقات العليا من النسيج الاجتماعي الخليجي يهيمن عليها أولئك الذين ينحدرون من أصل عربي نقي أصلي أي ينحدرون من واحدة من التجمعات القبليَّة الكبيرة الناشئة في أواسط الجزيرة العربيَّة<sup>(2)</sup>، ما لا نجده عند شيعة السعودية.

لكنَّ المشكلة مرة أخرى لن تنتهي هنا فقط، ذلك أنَّ أغلب النُقط السعودي وهو أساس قوة السعودية موجود في المنطقة الشرقية بحيث الميزان الديمغرافي يميل لمصلحة الشيعة، ما يجعل أي اضطراب في هذه المنطقة بمثابة خطر على أمن واستقرار النظام ككل، لا سيَّما بعد الثورة الخمينية. فنظرًا لأنَّ شيعة المنطقة الشرقية اثنا عشريون — كما أشرنا سابقًا — نفس مذهب إيران التي تتبنى ولاية الفقيه نائب الإمام، فإنَّها بدأت بمحاول ربط اتصالات معهم، ومع بقية الطوائف الشيعية في الخليج بحيث بدأ يتضح هذا المسعى بشكل جلي مع الحرب العراقية - الإيرانية ما جعل الأمر — كما يرى بشارة — يخرج عن نطاق الدين والتبشير ولا يمت له بصلة على عكس ما يحسبه البعض بل هو ولاء سياسي يحول المذهب لولاء لدولة أجنبية<sup>(3)</sup>. بيدَ أنَّ شيعة السعودية ينكرون أيَّة تهمة بالولاء للخارج أو الاشتغال كطابور خامس، وهم مُصرّون على وطنيتهم ودليلهم أنَّ المنطقة الشرقية لا تملك تاريخًا من المعارضة للنظام أو عدم الولاء، وحتى الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة هي في الغالب احتجاجات مطلبية وليست انفصالية، لكنَّ النظام السعودي يبقى متخوفًا منها، خصوصًا بعد الثورة الخمينية أين يفضل التعامل معها بالقوة والحزم الشديدين.

(1) مضايي الرشيد، تاريخ العربيَّة السعودية بين القديم والحديث، المرجع السابق، ص 42.

(2) لورنس لوير، المرجع السابق، ص 9.

(3) عزمي بشار، "العرب وإيران: ملاحظات عامة"، ضمن: محمد حامد الأحمري [وآخرون.]، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشار ومحجوب الزويري، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 21.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ولعل أخطر مرحلة عرفتھا المنطقة الشرقية كانت عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران أين أحس النظام السعودي أنَّه مهددٌ في أمنه الداخلي بعدما أصبح الخميني يدعو صراحةً إلى تصدير الثورة، أعقبها بروز مُعارضة سعودية شيعية قادها الشيخ حسن الصفار وتوفيق السيف، وكان مقرها في إيران وتلقى دعمًا ماليًا وسياسيًا منها، لكنّها سرعان ما انفصلت عنها وانتهجت أكثر أسلوب المُعارضة السلمية الداعي إلى ترقية الحقوق والمواطنة والتي لقت صدى عالمي، حيث يقول ليسبي: "أن الشيخ حسن الصفار قاد في صيف 1990 أشرس معارضة واجهها النظام السياسي في المملكة بفضل التغييرات التي أحدثتها حركته في أعقاب مغادرتها إيران، إذ ترك الصفار وأتباعه فكرة الثورة الإسلامية التي ترتبط بحركة الخميني، وأصبحوا يقدمون أنفسهم بمصطلحات عالمية بعد أن غيروا مساهم السابق إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربيّة، وهو وتر حساس يمكن عزفه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي"<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1993 استطاعت السلطات السعودية بقيادة الملك فهد أن تتوصل إلى اتفاق مع المُعارضة الشيعية في الخارج، التي كان ممثلها كل من توفيق السيف وحسن الصفار، وكان الاتفاق بينها ينص على العفو الشامل عنهم وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الشيعة والسماح لهم بدخول البلاد وعدم اعتقالهم عقب ذلك، وإعادة جوازات سفرهم مقابل إيقاف نشاطهم السياسي ومكاتبهم في الخارج. وبعد عشر سنوات كان غزو العراق وسقوط النظام البعثي، أقلق هذا النظام السعودي، فاحتمال قيام نظام شيعي - عربيّ هذه المرة على حدود المملكة أصبح وشيكًا، وعلى هذا الأساس، وللتأكيد على ولاء شيعة السعودية للنظام السعودي قدم 450 ناشط سعودي شيعي عريضة ممضية من طرفهم إلى ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله، عبر وفد يتكون من 18 شخصيّة شيعية من القطيف والأحساء والمدينة المنورة تضمنت<sup>(2)</sup> مطالب يرون أنّها ضرورية لتحقيق المساواة الكاملة في المواطنة، كان عنوان هذه العريضة "شركاء في وطن واحد"، ولقد تمحورت هذه المطالب عمومًا حول أمرين (02) أساسيين هما<sup>(1)</sup>:

#### 1) تعزيز وحدة الأمة، وهذا من خلال:

(1) روبرت ليسبي، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، المرجع السابق، ص 282.

(2) عبد العزيز محمد قاسم، الحوار والتقارب المذهبي في المشهد السعودي مكاشفات الشيخ حسن الصفار أنموذجًا، (الرياض: العبيكان، 2007)، ص 190.

(1) "وثيقة شركاء في الوطن"، الجزيرة، 30 أبريل 2003، شوهد في: 23 سبتمبر 2017،

في: <<https://bit.ly/2tNiLfx>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي؛

- الانفتاح على مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام؛

- تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى والعمل على ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية.

#### (2) الوحدة الوطنية، وهذا من خلال:

- مساواة الشيعة مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها، كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية كما هو الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة المعارف.

وواقع، أنَّ النظام السعودي لم يأخذ هذه المطالب على مَحْمَلِ الجِدِّ، حيث تكررت موجة من الاحتجاجات في المنطقة الشرقية، سنوات 2006، 2008، 2009، 2011، هذه الأخيرة التي تزامنت مع أحداث الربيع العربي كانت — كما وصفها الباحث في العلاقات الدولية **توبي ماتيسن (Toby Matthiesen)** — أطول وأكبر حركة احتجاجية في تاريخ السعودية الحديث يقوم به شيعة السعودية<sup>(1)</sup>. والتي تزعمها رجل دين شيعي هو الشيخ **نمر باقر النمر**، الذي أعتقل سنة 2012 بعد مهاجمة العائلة المالكة والنظام السعودي في إحدى التظاهرات ليحكم عليه بالإعدام سنة 2014 بتهمة القيام بأعمال إرهابية وإثارة الفتنة الطائفية، وينفذ الحكم في 02 يناير 2016 في دلالة واضحة من النظام أنَّه لن يتوانى بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه تهديد استقرار النظام، كما صادقت المحكمة العليا بالرياض سنة 2017 على أحكام تقضي بإعدام 14 شاباً من أهالي القطيف على خلفية تهمة تتعلق بمشاركتهم في المظاهرات الشعبية التي اندلعت في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي عام 2011.

(1) توبي ماتيسن، "الربيع السعودي؟ الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية 2011 - 2012"، الشرق الأوسط، العدد 04، (2012)، ص 3.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ويرى **توفيق السيف** أنّ المُشكل الأساسي الذي يعاني منه شِيعَة السعودية مع الدولة والنظام اللذان يرفضان الاعتراف بهم، حيث أصبحت الدولة السعودية تُشكّل انعكاسًا عن طائِفٍ سياسيّة بدل أن تكون وعاءً جامعًا يذوب فيه كل أطراف المجتمع على اختلاف مشاربهم ومللهم، فالنزاع بالأساس حول المطالب السياسيّة وحرمانهم من الحقوق المدنيّة التي يتمتع بها أو يجب أن يحصل عليها بقية السعوديين، أمّا الخلاف العفائدي والفقهّي والنزاع عبر النفوذ الاجتماعي، فيبقى ثانويًا مقارنة بحق المواطنة التي يبحث عنها شِيعَة السعودية<sup>(1)</sup>.

وبهذا، تبقى المسألة الشيعية في السعودية لحد الآن عالقة، إذ يبدو أنّ النظام السعودي لا يرغب في حلها أو الوصول إلى تسوية بشأنها، وكما قال أحد المعارضين الشيعية في السعودية (علي المرزوق) بعد الاتفاق الذي حصل مع النظام في التسعينيات، "كل ما حصلنا عليه هو استعادة جوازات السفر". ما قد يدفع شِيعَة السعودية في حالة إصرار النظام على سد أذنيه تجاه مطالبهم، التي تعتبر منطقية وطبيعية إلى حد بعيد — فلا هم دعاة انفصال ولا هم مع إسقاط النظام — إلى المزيد من التطرف والقابلية أكثر للتوظيف الخارجي. هذه المرة ليس من إيران فقط، فالقوى العظمى قد تلعب هذه الورقة من أجل الحفاظ على مصالحها، حتّى أنّ بعض المصادر ذكرت أنّه بعد أحداث 11 سبتمبر وما قيل عن ضلوع سعودي في تمويل الجماعات الإرهابية أقتراح البعض مما يشتغلون في الإدارة الأمريكية دعم الجماعات الانفصالية الشيعية في شرق السعودية. والسؤال الذي يبقى مطروحًا هو: هل سوف يحتوي آل سعود شِيعَة السعودية أم سيبقى على موقفه وراضخًا للضغط الوهابي والمصالح السياسيّة الضيقة؟

بناءً على ما سبق من عرض لواقع للأقليات وطوائف في كل من إيران والسعودية يُمكننا الخروج بمجموعة من النتائج تتمحور على النحو الآتي:

— **أولاً:** لا ريب أنّ وجود أقليات وطوائف غير راضية عن وضعها سواءً السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي... إلخ يُعد إحدى أكبر المشاكل والمعضلات التي تؤرق أيّة دولة وأيّ نظام سياسي، بيّد أنّ المتمعن في هذه المشكلة لا سيّما في الشرق الأوسط والخليج العربيّ - الفارسي يلاحظ أنّها لا ترتبط بالضرورة بأطراف خارجية تسعى للتوظيف السياسي لها، إذ هنالك عدة أسباب

(1) توفيق السيف، "المسألة الطائفية في المملكة دعونا نتجاوز الفشل"، ضمن: محمد حامد الأحمري (تحرير وتقديم)، مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربيّ، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013)، ص ص

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

تجعل الأقليات والطوائف ناقمة على دولها وقابلة للتوظيف بل ولها استعداد للعب هذا الدور. آخرها — أي الأسباب — العامل الخارجي. أمّا، أولها: فهي أسباب داخلية بدرجة أولى، حيث يكمن المُشكل الأساسي في عاملين رئيسيين، وهما: طبيعة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية والتسلطية والمبنية أساسًا على الولاءات والزبونية أكثر منها على المواطنة بالمفهوم الحقيقي للكلمة.

أمّا، العامل الثاني فيتعلق بالهوية التي قام على أساسها النظام السياسي، ذلك أنّ قيام أيّ نظام سياسي على هوية مُحددة تقصي بعض الأطراف في المجتمع من العملية السياسية سينتج عنه بالضرورة معضلة هوياتية داخل الدولة والمجتمع، خصوصًا، إذ اقترن هذا الإقصاء السياسي بإقصاء اقتصادي وثقافي. وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على كل من المملكة العربية السعودية القائمة على الوهابية، وإيران المستندة على الشيعة الخمينية. ما يعني في النهاية أنّ طبيعة الأنظمة السياسية وسلوكياتها تجاه مواطنيها هو من يُحدد سلوك الأقليات والطوائف إمّا نحو اندماج أكثر أو المزيد من الرغبة في الانفصال.

- ثانيًا: يتشابه التوظيف السياسي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط بين السعودية وإيران نظريًا ضمن ثلاثة محاور (أقليات) أساسية، وهي: العروبة، السنوية (Sunnism)، والشيعة. حيث تسعى المملكة للعب على وتر العروبة بالنسبة لعرب إيران، وهم شيعة في الغالب مع نسبة ضئيلة من العرب السنة، وعلى وتر الدين والمذهب بالنسبة للأكراد والبلوش وكذلك التركمان لكنّ بدرجة أقل، وهم في غالبيتهم مسلمون سنّة. وفي المقابل، تسعى طهران بشكل أساسي لتوظيف واستغلال الأقلية التي تدين بالمذهب الشيعي عمومًا والاثنا عشرية على وجه الخصوص في السعودية.

- ثالثًا: إنّ الميزة الأساسية للصراعات ما بعد الحرب الباردة أنّها انتقلت من مستوى دولتي إيديولوجي إلى مستوى هويتي - مجتمعي أي أنّها تحولت من نزاعات بين الدول (Inter-State) إلى نزاعات داخل الدول (Intra-State)، وقد أدى هذا الأمر إلى زوال العديد من الدول من خارطة العالم، ما نريد أن نبينه هنا أنّ الوصل إلى قبول الأقليات والطوائف للتوظيف السياسي لها من طرف الغير له انعكاسات خطيرة على أمن الدولة والمجتمع، فكما هناك مُعضلة أمنية تُهدد الأمن الوطني يوجد إلى جانبها مُعضلة أمنية مجتمعية (Societal Security Dilemma) تُهدد أمن المجتمع. وفي النهاية كليهما ضروري لتحقيق الأمن بشكل عام ومن تم البقاء والاستمرار.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- وأخيرًا، يُمكننا القول إنَّ التوظيف السّياسوي للأقليات والطوائف المُتبادل بين طهران وغريمتها الرياض رغم كونه من العوامل والمسببات التي ترفع من حِدَّة التوتر والصراع، بيّد أنّهُ لا يُمكن اعتباره سببًا رئيسيًا في حالة الصراع أكثر منه أداة يتم استغلالها من الطرفين نتيجة توفر البيئة والظروف - التي هي غالبًا داخلية مرتبطة بالنظام السّياسي - المواتية والتي تسهل من عملية التوظيف.

### المطلب الثاني: الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية

لطالما شكّلت الأنظمة الجمهورية هاجسًا أقلق الملكيين باعتبار أنّ أغلب الأنظمة الملكية الوراثية في العصر الحديث تم تقييدها من طرف الجمهوريين، واستنادًا على هذا الأساس، تُعد الجمهورية كنظام حكم من الناحية النظرية على الأقل تقييدًا للملكية. والحق، أنّ هذا المتغيّر المُتمثل في الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية يُعد أحد الأسباب التي أدت إلى عدم التقارب بل والصراع بين العديد من النُظم السّياسية مثلما يُشير إلى ذلك التاريخ السّياسي الحديث. ولعل الصراع الإيراني - السعودي يُعد أنموذجًا جيّدًا لدراسة أثر هذا العامل في العلاقات الدولية، لا سيّما وأنّه يتقاطع مع فكرة إيرانية خطيرة متمثلة في مبدأ تصدير الثورة الخمينية إلى دول الجوار.

### الفرع الأول: الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية أيّة علاقة؟

بدايةً، واستنادًا على الفكرة القائلة بوجود صراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية، وانطلاقًا من تتبعنا للتاريخ السّياسي الحديث للشرق الأوسط، فإنّ الاختلاف في شكل النظام السّياسي بين طهران الخمينية ورياض آل سعود يُعتبر أحد التفسير المنطقية للصراع القائم بينهما منذ قيام الجمهورية في إيران في عام 1979.

وبأيّ حال، فإنّ طبيعة السّياسة والعلاقات الدولية بشكل عام لا شك تفرض نوعًا من التنافس والصراع بين الدول والنُظم السّياسية المختلفة، بيّد أنّ مثل هذا الأمر قد يزداد ويتفاقم في حالة تقاطعه مع وجود أنظمة سّياسية غير مُتشابهة ومُتباينة من حيث شكل نظام حُكمها. وفي هذه النقطة بالتحديد لطالما كان الشرق الأوسط والخليج العربيّ - الفارسي محكومًا بهذه الفكرة المبنية على أنّ الأنظمة الجمهورية تُعد العدو والخصم رقم واحد للملكيات الوراثية، خاصةً أنّ الشرق الأوسط شهد في فترات زمنية غير مُتبادعة ثورات - أو انقلابات عسكرية - قوضت الملكية

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

من جذورها وأقامت أنظمة جمهورية ثورية وتقدمية بدلاً عنها، بدءاً من مصر (عام 1952)، ثم العراق (عام 1958)، فاليمن (عام 1962)، ثم ليبيا (عام 1969)، إلى غاية إيران (عام 1979).

والحال، أنه من الطبيعي جداً أن تتخوف وترفض الأنظمة الملكية الوراثية وجود أنظمة جمهورية - ثورية على حدودها أو قريبة منها، خاصة إذا كانت هذه الجمهوريات تهدف إلى تغيير المنظومة الملكية أو تسعى إلى نشر إيديولوجيتها بكل الطرق والأساليب. ذلك أنه من الناحية السياسية والفكرية يُمثل الفكر الجمهوري - التقدمي (Progressivism) تهديداً على عروش الملكيين، الذين غالباً ما يُنعتون من طرف خصومهم بالرجعية (Reactionary). ومثلما كان الصراع في أوروبا بين التقدميين والمحافظين والذي كان ما يُعرف بـ: **التحالف المقدس (The Holy Alliance)** - الذي أنشأته الأنظمة الملكية في كل من روسيا والنمسا وبروسيا في عام 1815 ضد الفكر التقدمي الذين كان ثمثله آنذاك فرنسا الجمهورية - أبرز تجسيد له. فإن، الشرق الأوسط بات هو الآخر مسرحاً للعديد من الصراعات السياسية والإيديولوجية من يحملون الفكر الجمهوري وبين خصومهم من الملكيين.

ولعل الأمثلة التي يُمكن الاستدلال بها على هذا النوع من الصراع في الشرق الأوسط كثيرة ومُتعددة وقد لا تُغالي إذا وصفنا جزءاً من تاريخ هذه المنطقة - خصوصاً من خمسينيات إلى غاية أواخر سبعينيات القرن الماضي - بأنه كان عصر الصراع الجمهوري - الملكي. أين كان ثمة صراع لا يستطيع أحد إنكاره بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ابتداءً من عام 1952، كما شهدت علاقات المملكة العربية السعودية مع مختلف الجمهوريات العربية - لا سيما تلك التي تحولت فيها الأنظمة من الملكية إلى الجمهورية - على غرار العراق واليمن وحتى ليبيا عدة توترات وأزمات. ومن هذا المنطلق، يُمكننا الادعاء أن الصراع بين نظام الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية لا يُمثل حالة استثنائية أو قطيعة بالنسبة لعلاقات المملكة الخارجية. على الرغم أن الحالة الإيرانية تُعد أكثر تعقيداً بحيث يتعدى الأمر شكل النظام.

وبطبيعة الحال، تبقى الأنظمة الملكية الوراثية - على الرغم من التناقض القائم بينها - في نظر بعضها البعض أحسن من أي نظام جمهوري. ويؤكد هذا الأمر حالة العلاقات الثنائية التي كانت بين الأنظمة الملكية الوراثية في الخليج العربي - الفارسي، والتي مهما قلنا عنها، فإن التعاون والتقارب كان يغلب على الصراع والتوتر فيها. فالعراق، مثلاً إبان المملكة

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

العراقية الهاشمية (1932 - 1958) كانت له علاقة آنذاك مع النظام الشاهنشاهي الإيراني أكثر من جيدة حتى قيل إن الخلافات كانت شبه مُجمدة، لكن ما إن جاءت ثورة عام 1958 ثم بعدها الانقلاب البعثي عام 1969 حتى بات التوتر الشديد يُسيطر على العلاقة بين البلدين وتصاعدت النزاعات الحدودية بينهما إلى درجة كادت تصل إلى الحرب الساخنة في سنة 1969<sup>(1)</sup>، واحتضنت إيران الشاهنشاهية - على خليفة هذا الصراع - حزب الدعوة الإسلامية العراقي المعارض بقيادة محمد باقر الصدر (1935 - 1980) عام 1968. وفي المقابل، احتضن العراق المعارضة الإيرانية ومن بينهم - مؤسس الجمهورية الإسلامية وقائد الثورة الإسلامية - آية الله روح الله الخميني الذي كان لاجئ في النجف وكربلاء - بعد عملية نفيه - لمدة 13 عامًا، ابتداءً من سنة 1965 إلى غاية انتقاله إلى فرنسا عام 1978. كما قام العراق بتهجير عدد كبير من العراقيين من أصل إيراني نتيجة اضطراب العلاقات بينه وبين جارتة إيران.

وفي العقود التي سبقت عام 1952 كانت علاقات إيران مع مصر - كما يقول السعيد إدريس - في الغالب الأعم علاقات تعاونية وتصالحية، حيث كان التشابه والانسجام في طبيعة النظم الحاكمة والإيديولوجية السائدة، علاوة على الحليف الدولي الواحد المتمثل في بريطانيا العظمى يُشكّل تناغمًا بين النظامين وصل إلى حد المصاهرة بين الأسرتين الملكيتين، حيث تزوج الشاه محمد رضا بهلوي من الأميرة فوزية أخت الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، وذلك عام 1939. لكن ما إن قام الضباط الأحرار بثورة 23 يوليو 1952، وتغيّر شكل نظام الحكم إلى الجمهورية حتى تحولت العلاقات بين إيران ومصر إلى علاقات صراعية<sup>(2)</sup>، بل يُمكننا القول أنّ هذا التوتر بين طهران والقاهرة خرج عن نطاق الصراع السياسي بحيث تحول الصراع بينها إلى صراع بين القومية العربية التي كانت مصر تشكّل أهم أقطابها والقومية الفارسية التي كانت النظام الشاهنشاهي يُمثّلها.

وكان التوافق السياسي بين المملكة المغربية وإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي كبيرًا، في حين انقلبت العلاقات المغربية - الإيرانية أيضًا بمجرد قيام الثورة الخمينية إلى النقيض أين قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ثلاث مناسبات مختلفة، الأولى، كانت

(1) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، المرجع السابق، ص 388.

(2) محمد السعيد إدريس، "الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط: مشروع تعاون أو هيمنة؟"، مجلة الرأي

الآخر، العدد 4، (ملف إيران والعرب)، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<https://bit.ly/2MKdNHY>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

30 يناير 1981 إلى غاية 1991؛ والثانية، يوم 6 مارس 2009؛ أما الثالثة، فكانت بتاريخ 01 مايو 2018. وعلى كل حال، فإنه لا يمكن تفسير توتر العلاقات المغربية - الإيرانية — إذا أخذنا بعين الاعتبار التباعد الجغرافي بين الدولتين — إلا بشكل النظامين الملكيين الإيراني والسعودي كانا دائماً على إجماع بضرورة دعم المنظومة الملكية الوراثية في الخليج ضد أية محاولة لتغييرها أو تفكيكها لصالح الجمهوريين، فكلهما كان يُعادي النظام الناصري والنظام البعثي، وكلهما وقف مع المملكة المتوكلية اليمينية (1918 - 1962) ضد الجمهوريين المدعومين من مصر، حتى أن آخر حكام هذه الدولة الشيعية (الزيدية)، الإمام محمد البدر بن حميد الدين (1926 - 1996) بعد خسارته لعرشه فر إلى حليفته السعودية وقاد من هناك حرباً لمدة سبع سنوات من أجل استعادة عرشه.

ومرة أخرى اصطفت الملكيات في الخليج وعلى رأسها السعودية وإيران ضد قيام الأنظمة الجمهورية في الخليج، ففي سلطنة عمان مثلاً تدخل الشاه محمد رضا بقواته العسكرية ضد ثورة ظفار الشيوعية (1956 - 1975) المسنودة من الاتحاد السوفياتي والعراق، بينما انحصر دعم السعوديون لحكم السلطان سعيد بن تيمور بالمال والعتاد فقط. ومن هذا الباب أيضاً كانت مُساندة السعودية للنظام البحريني بقوة أثناء احتجاجات الربيع العربي (ثورة دوار اللؤلؤة) — ابتداءً من 14 فبراير 2011 — الداعية لإسقاطه وبتدخل عسكري هذه المرة لقواتها، فالسعوديون لا يقبلون بأي حال من الأحوال حدوث تغيير في منظومة الحكم الملكي المشيخي، حيث لا تطبق الرياض وجود نظام جمهوري في الخليج. ولدعم مسعاها كانت صاحبة فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي باعتباره في الأساس تحالفاً إيديولوجياً بين الدول الملكية المحافظة، كما تسعى لتوسيعه ليشمل النظامين الملكيين العربيين الآخرين المملكة الأردنية الهاشمية والمغرب الأقصى.

### الفرع الثاني: الأنظمة الملكية الوراثية في فكر وفلسفة الإمام الخميني

بالإضافة إلى الحساسية الموجودة بين النظامين الجمهوري والملكي هنالك عامل آخر لا يقل أهمية عن العامل الأوّل وفي نفس الوقت مرتبط به، والذي يتجلى في فكر وفلسفة الإمام الخميني وتصوره للحكومة الإسلامية، التي هي ليست ملكية بالضرورة. إنّ الملكية الوراثية حسب هذا الاعتقاد الفلسفي تُعدُّ نموذجاً للطغيان، والفساد، والظلم، وتسلط المُستكبرين على المُستضعفين، وأهل الشرك على أهل الإيمان؛ تدين هذه الفكرة بدرجة كبيرة إلى العقل والموروث الشيعي (المُنخّل) والمظلومية التاريخية التي تشكّلت في العصور الأولى للإسلام، فالأمويون (بني أمية) الأعداء

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

التاريخيين للشيعة هم أول من جعلوا الدولة الإسلامية ملكًا عضوًا بعدما اغتصبوها من أصحاب الحق — وهم أهل البيت حسب المنظور الشيعي — وأسقطوا بذلك حكومة العدل الإلهي على حد تعبير الإمام الخميني، وبهذا حرفوا الطريق الصحيح وطبقوا الأنموذج الطغياني الظالم في دولتهم.

ويستند أنصار هذه الرؤية — فضلًا عن فكر وفلسفة الإمام الخميني — إلى العديد من النصوص الدينية وبالتحديد إلى بعض الأحاديث النبوية التي اعتبرت في معناها العام الملوكية كنظام حكم انحرافًا عن النظام الإسلامي الصحيح، على غرار قول الرسول (ﷺ): "إن أول دينكم نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم تكون ملكًا وجبرية، يُستحل فيها الدم". هذا من جهة. من جهة ثانية، فإنّ عداء الإمام الخميني لما يُسميه الأنظمة الملوكية مرتبط بالتجربة الشخصية له واللحظة التاريخية مع النظام البهلوي الملكي؛ بحيث كان لهما — أي التجربة الشخصية له واللحظة التاريخية — دورٌ كبير في بلورة النظرية السياسية للخميني، فقد عاش هذا الأخيرة تجربةً مريرةً وقاسية مع الشاه سجنًا ونفيًا جعلته يُصر على فكرة أنّ كل الأنظمة الملكية الوراثية على مر التاريخ مهما كان نوعها أو إيديولوجيتها هي أنظمة استبدادية مستكبرة وعميلة للمستعمر والإمبريالية، والأخطر من هذا وذاك أنّها تُشكّل خطرًا على الدين الإسلامي، ولهذا السبب ينبغي إسقاطها ومحاربتها بشتى السبل. والملاحظ هنا، أنّ التجربة الشخصية للخميني مع الشاه كان لها الأثر الأكبر مقارنةً بالتصور الديني - التراثي على فكره وفلسفته، وكذا توجهه الثوري والجزري (Radical) لا سيّما إذ أخذنا بعين الاعتبار أنّ الخميني كتب ونظر لأهم أفكاره ونظرياته السياسية بعد نفيه من طرف الشاه، في حين غلب على كتابته قبل نفيه الجانب الروحاني والفقهية.

والحقيقة، أنّ العديد من حُطب الإمام الخميني وتصريحاته تدور في هذا الفلك المعادي لكل ما له صلة بالحكم الملكي، على غرار قوله: "[...] لا توجد في الإسلام ملكوية أو حكم وراثي أو ولاية عهد[...]".<sup>(1)</sup> وقوله أيضًا: "[...] انتفضوا يا مستضعفي العالم ويا أيها البلدان الإسلامية ويا أيها المسلمون [...] وتقدموا باتجاه تأسيس حكومة إسلامية في جمهوريات حرة مستقلة [...]".<sup>(1)</sup> والآفت للنظر، أنّ هذه الفكرة الخمينية المتعلقة بمعادة الملكية تبدو أكثر وضوحًا في كتابه الأشهر **الحكومة الإسلامية**، الذي يضم الجزء الأهم من فكره ونظرياته السياسية، إذ نجده يصف صراحةً الأنظمة

(1) سيد روح الله الخميني، **الحكومة الإسلامية**، (د. م: د. ن.، د. ت.)، ص 12.

(1) علي عقلة عرسان، العلاقات الدولية وتطبيقاتها في المشروع النهضوي للإمام الخميني، حميد حلمي زادة، ثورة الفقيه ودولته، قراءات عالمية في مدرسة الإمام الخميني، ط 2 (دمشق: الجمعية التعاونية للطباعة، 2003)، ص

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الوراثية الملكية بالمنحرفة عن الإسلام. ونفس الكلام تقريباً يكرره إذا ما تصفحنا ما يُسمى بـ: **الوصية الخالدة** أو الوصية السياسية الإلهية (وصيتهما سياسي - الهى) — التي نُشرت بعد وفاته سنة 1989 —، التي تُعد هي الأخرى إحدى أهم الوثائق التي ضمت فلسفة الخميني السياسية<sup>(1)</sup>. وعموماً، يُمكننا القول، إنَّ الزعيم الأول للثورة الإيرانية كان يعتقد، بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ النُظم الملكية الوراثية على النمط الأموي تناقض الحكم الإسلامي ونظامه السياسي ومعادية للقرآن، لذا فقد أبطلها الإسلام.

ليس غريباً إذن، أنَّ كل الأنظمة الملكية الوراثية من منظور الخمينية (Khomeinism) هي أنظمة غير شرعية، باطلة، وانحراف عن الإسلام والأنموذج الإسلامي الحقيقي، وبالتالي، فإنَّ الشرع والعقل يفرضان ألا تترك هذه الحكومات وشأنها لأنَّ تمادي هذه الحكومات في غيها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه. ومن هذا المنطلق، أصبحت إيران باعتبارها أنموذجاً للحكومة الإسلامية الصحيحة مُسؤولة عن إزالة آثار هذه الأنظمة الطاغية<sup>(2)</sup>. ولأنَّه في كل العالم ومنذ القدم تعتبر الجمهورية نقيض الملكية كان الأنموذج الجمهوري الأصلح لتطبيق وتجسيد الحكومة الإسلامية.

بعد نجاح الثورة الإسلامية كانت هذه الفلسفة الخمينية إحدى الأركان الأساسية التي تستند عليها السياسة الإيرانية في علاقته مع السعودية وأترابها من الأنظمة الملكية الخليجية. وبما أنَّ السعودية ملكية وراثية تتشابه في سلوكياتها مع البهلوية من حيث اضطهادها للشيعنة وخضوعها للغرب وأمريكا أعداء الإسلام، وعلاقتها بإسرائيل، فهي عدوة لإيران والشعب الإيراني والمسلمين جميعاً مثلما كان الشاه. معنى هذا أنَّ الصراع لا يرتبط — كما أشرنا أعلاه — بالاختلاف بين الأنظمة فقط، وإنما يدخل كذلك ضمن الإيديولوجية الشيوعية - الخمينية التي ترى في كل ملكية نظاماً فساداً وعميلاً وجب اسقاطه.

وضمن هذا الطرح، يُؤكد غوس أنَّ من بين الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات بين الرياض وطهران شكل نظام الحكم في كليهما حيث لدينا جمهورية ثورية مقابل مملكة محافظة، كلاهما يزعم تمثيل الإسلام سياسياً من جهة، ومن جهة ثانية، فإنَّ تصنيف الإمام الخميني للحكم

(1) سيد روح الله الخميني، الوصية الخالدة، المرجع السابق.

(2) سيد روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، المرجع السابق، ص 12، 23، 33 - 34.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الملكى بأنه نظام غير إسلامي زاد من حِدَّة التوتر (1). مع ذلك، وبمرور الوقت ما فتئت هذه النظرة العدائية لكل الملكيات تتراجع بحيث أصبحت إيران تعطي أهمية أكبر للمصلحة الوطنية والبراغماتية في سياستها الخارجية وعلاقتها مع الغير على حساب الالتزام الإيديولوجي الجامد، وهذا عبر بروز نُخبة سياسية جديدة أعطت تأويلات أقل حِدَّة وأكثر براغماتية للفلسفة السياسية للخميني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أنه رغم التباين في شكل النظام السياسي بين إيران والمملكة، غير أنَّهما يشتركان في ثلاث نقاط جوهرية، ذلك أننا أمام حالتين أو نظامين فريدين من نوعهما، حيث أنَّ طبيعة النظامين غير الديمقراطية تتقاطع مع ما تشير إليه إحدى نظريات الصراع ألا وهي **نظرية السلام الديمقراطي**، والتي يُمكن أن نستند عليها أيضاً كإحدى تفسيرات الصراع الإيراني - السعودي، إذ أنَّ طبيعة أنظمة الحكم الشمولية والتسلطية، بحكم عقيدتها وأهدافها والأساليب التي تنتهجها، تعتبر إحدى المصادر الرئيسية التي تزيد من حِدَّة الصراع الدولي.

وباعتبار كل إيران والمملكة أقرب إلى الأنظمة التسلطية من حيث شكل ممارسة الحكم (السلطة) وأبعد عن الديمقراطية فإنَّ الصراع بينهما لا شك يكون أكثر تعقيداً، ففي الأنظمة الديمقراطية — كما يُشير الباحث راستيسلاف كازانسكي (Rastislav Kazanský) — يمكننا العثور على أدوات ومؤسسات تسمح بتسهيل عملية حل النزاعات والصراعات السياسية القائمة وهذا وفقاً لقوانين الديمقراطية البرلمانية ومعاييرها وقواعدها (2)، في حين تكون هذه العملية أكثر غموضاً وتعقيداً في ظل الأنظمة غير الديمقراطية. كما أنَّهما يشتركان في الادعاء أنَّهما أنموذجيين للدولة الإسلامية الحققة. مع ذلك، تشكّل إيران جمهورية ثيوقراطية ممزوجة ببعض مظاهر الديمقراطية، بينما المملكة العربية السعودية ملكية وراثية. وأخيراً، فإنَّ كل من المملكة والجمهورية هما دولتين ريعيتين كل سياستهما معتمد على مداخل النقط. ما نريد أن نبينه هنا أنه بغض النظر عن الاختلاف في شكل النظام السياسي بين السعودية وإيران، إلا أنَّهما يتوافقان في طبيعة نظاميهما السياسي أي شكل ممارسة السلطة (Exercise Of Authority).

ولهذا السبب، ورغم كل الذي قيل عن أثر الاختلاف في شكل النظام السياسي في قيام الصراع الدولي سواءً من الناحية التنظيرية أو من ناحية الواقع والتاريخ، إلا أنَّه من المُبالغة

(1) "غريغوري غوس: التقارب السعودي - الإيراني.. حوافز وعوائق"، المرجع السابق.

(2) Rastislav Kazanský, *The Theory of Conflicts*, (Belianum: Banská Bystrica 2015), p 46

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وكذا من المغالطة اعتبار هذا المتغير سبباً جوهرياً في الصراع الإيراني - السعودي خصوصاً بعد سقوط أهم أقطاب التقدمية (الاتحاد السوفياتي) في العالم والعالم العربي (مصر الناصرية، العراق الصدامي). ناهيك عن نقطة مهمة تُميّز دول الشرق الأوسط عمومًا والتي تتمثل في أنّ التباين والاختلاف في شكل النظام السياسي سواءً كان جمهوري - ثوري أو كان ملكي - وراثي لا يُغيّر كثيرًا في أسلوب الحكم في أغلب هذه الدول، فحتى الأنظمة الجمهورية أصبحت وراثية ما يعني أنّها أقرب لما يُسمى بـ: **الجمهورية الملكية (The Monarchical Republic)**. استنادًا على هذا لا يُمكننا أن نستند على شكل الأنظمة كمتغير أساسي في تفسير الصراع الإيراني - السعودي أكثر منه كمتغير ثانوي يتم توظيفه سياسيًا وإعلاميًا.

### المطلب الثالث: مبدأ تصدير الثورة (نظرية التولي والتبري)

#### الفرع الأول: فهم مبدأ تصدير الثورة الإيرانية

جلبت الثورة الإسلامية الإيرانية منذ قيامها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي اضطرابات وتغيرات عميقة في الشرق الأوسط بشكل عام وأعدت إلى الأذهان الحمى الثورية التي لطالما هزت العلاقات الدولية بشدة وأريكت العديد من الدول والأنظمة السياسية. لهذا السبب، يعتبر الكثير من الباحثين والمحللين أنّ دعوات إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979 وتقويض البهلوية إلى تصدير ثورتها إلى الخارج وإلى دول الجوار بالتحديد كان السبب المباشر والرئيسي في اضطراب علاقتها الخارجية، وكذا في حالة التخوف والريبة التي أحاطت بهذا النظام الجديد. لا سيّما بعدما تمكن المَللي المُتشدّدون من الوصول إلى السلطة وممارستها، وسواءً بوعي أو بغير وعي بدأت إيران تتنادي تصدير الثورة وانتهاج أسلوب أكثر راديكالية في سياستها الخارجية تجسد بوضوح فيما عُرف بـ: **أزمة رهائن إيران** التي دامت من 4 نوفمبر 1979 حتى 20 يناير 1981.

والحال، أنّهُ مع نجاح الثورة الإسلامية ظهر مباشرة إلى الواجهة مبدأ تصدير الثورة رغم أنّ الخميني قد أشار قبل ذلك إليه في كتاباته، ما يعني أنّهُ ليس مبدأً فرضته الظروف السياسية فقط، إنّما جزءٌ لا يتجزأ الفلسفة السياسية لزعيم الثورة. والذي يُمكن القول بدون مُبالغة أنّهُ — أي مبدأ تصدير الثورة — أخذ حيزًا وشهرةً كبيرتين خاصةً على المستوى الإعلامي والسياسي، وهذا باعتباره أحد أهم روافد فلسفة الثورة الخمينية. وضمن هذا الطرح، ولا يكاد شخص قرأ أو سمع عن

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إيران الحديثة إلا ويكون سمع بشيء اسمه تصدير الثورة (Exporting Iran's Revolution)، ومما زاد من شهرة هذا الأخير أنَّ الكثير — من الناس والمُحللين والساسة — يعتقدون أنَّه — كان ولا يزال — أحد الأهداف السياسية الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية، فما المقصود بها يا ترى؟

إنَّ أبسط تعريف يُمكن أن نعطيه لمبدأ تصدير الثورة أو صدور انقلاب كما يُسمى بالفارسية هو محاولة نقل الأنموذج الثوري الإيراني للدول الأخرى، لكنَّ كيف؟ مع أنَّ الكيفية تأتي في الدرجة الثانية، غير أنَّ المبدأ في حد ذاته وبغض النظر عن الطريقة التي يُطبق بها يُعتبر مربعًا بالنسبة للغير، وبالخصوص جيران إيران المُحافظين. جعل هذا علاقات إيران الخارجية، وبالتحديد مع وجوارها الإقليمي — لا سيَّما جيرانها الخليجيين — تتوتر إلى حد كبير بحجة التدخل في شؤونهم الداخلية ومحاولة طهران زرع الفتن في هذه الدول من خلال تحريضها ودعمها للشَّيعة وتشجيعهم على الثورة ضدَّ حكامهم. وعلى كل حال، فقد أكد الدستور الإيراني الجديد الصادر في سنة 1979 والمعدل في سنة 1989 مخاوف جيران إيران، وهذا عبر أول ما جاء فيه وهي الديباجة، التي أشارت بشكل صريح أنَّ القوات المسلحة تُشكِّل جيشًا عقائديًا مهمتها لا تلتزم فقط بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضًا أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم.

ولأجل هذه الحاكمية يرى البعض أنَّه تم تحاشي ذكر كلمة إيران عمدًا في وصف القوات المسلحة واستبداله بمفهوم أوسع وهو الإسلامي، لذلك أنَّ الخميني وجماعته كانوا يعتقدون أنَّ الجيش هو في خدمة الأمة الإسلامية بأكملها وليس مقتصرًا على إيران فحسب (1). فقد كان الخميني يرى أن قيام الحكومة الإسلامية في إيران ما هو في الحقيقة سوى خطوة أولى فقط تجاه إنشاء الدولة العالمية وتحرير الشعوب المستضعفة، وعليه، لطالما كان يرفض ما يُعرف بالحدود الجغرافية بين الدول ولا يعترف في مقابل ذلك إلا بالحدود الإيديولوجية (1). لأنَّ الخميني — كما يرى أنصاره — لم يكن مجرد تائرٍ يبحث عن حدود وطنية لثورته بل كان داعية يبحث عن كل ساحة من ساحات العالم لتكون ساحة لدعوته (2). ويؤكد هذه الرؤية ما قاله الخميني نفسه في إحدى

(1) عبد الله يغين، "القوة الصلبة والناعمة لإيران"، رؤية تركية، السنة 5، العدد 2، (صيف 2016)، ص 85.

(1) وليد عبد الناصر، المرجع السابق، ص 58.

(2) مجموعة مؤلفين، دراسات في الفكر السياسي للإمام الخميني، (بيروت: مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي، 1995)،

ص ص 83 - 84.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

خطاباته المُلقاة على جمع من الطلبة السعوديين في إيران، بتاريخ: 02 نوفمبر 1979، [...] إنَّ الرسول الأكرم (ﷺ) كان من أبناء الحجاز، غير أنَّ دعوته لم تقتصر على الحجاز ولا الجزيرة العربيَّة بل هي للعالم أجمع" (1). فنجاح الثورة الخمينية جعل إيران بمثابة كعبة للثوار ضدَّ المُستبدين والطواغيت (نظرية أم للقرى) والمُجسد الحقيقي لدولة الإسلام الحقَّة، يحملها هذا مسؤولية محاربتهم (أي التبرؤ منهم) ونصرة المستضعفين (أي موالاتهم)، فهي بهذا تعتبر مركز التولِّي والتبرِّي في العالم.

والواضح، أنَّ مفهوم تصدير الثورة الإسلامية ينطلق من منظور أممي عالمي، يُحاول عولمة المشروع الإسلامي الثوري الخاص بالخميني، هذا الأخير الذي رأى أنَّ الثورة الإسلامية الإيرانية تُعد الوسيلة الحقيقية التي يُمكن من خلالها للمسلمين وغير المسلمين (كل مستضعفي الأرض) أن يحرروا أنفسهم من اضطهاد الطغاة والمُستبدين الذين يخدمون مصالح الإمبريالية الدولية. إنَّ هذه القناعة التي اشتهرت في فقه الثورة الإسلامية الإيرانية وعند العالم الخارجي باسم نظرية تصدير الثورة كان لها أنصار كُثر داخل إيران وخارجها، خصوصًا عند الشعوب الإسلامية التواقفة إلى الحرية، فعلى الرغم أنَّ الأنموذج الخميني لم يكن له إلا أثر محدود من الناحية الفقهية على الغالبية السنيَّة، إلا أنَّه شكَّل مثالًا للنضال يحتذى به عند جميع المسلمين آنذاك (2).

أمَّا، بالنسبة للمسلمين الشيعية وبالتحديد في الخليج، فالمسألة أعقد وأكثر حساسية فقد كانت الخمينية بمثابة طوق النجاة لهم من الناحيتين السَّياسية والفقهية، أين أصبح جل الشيعية والخصوص الاثنا عشرية منهم يطالبون إمَّا بالمزيد من الحقوق السَّياسية أو حتَّى ممارسة الحكم باعتبارهم يُشكِّلون أكثرية عددية محكومة من طرف أقلية في بعض دول الخليج على غرار العراق سابقًا والبحرين. حيث قامت العديد من التنظيمات الشيعية مثل: حزب الدعوة في العراق، وحزب الله في لبنان، وحزب الله الحجاز في السعودية، وحركة أنصار الله في اليمن. وضمن هذا الطرح، لا يُمكن أن ينظر لتصدير الثورة إلا كإيديولوجية خطيرة وتخريبية، ضف لها ولاية الفقيه المطلقة ومراجع التقليد الذين يملكون بحكم مكانته الدِّينية نفوذًا وسلطةً روحية وسَّياسة عابرة للحدود والأوطان.

(1) مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، (طهران: قسم الشؤون الدولية، [د.ت.])، ص 12.

(2) سايمون ميردين، "الصراع الثقافي في العلاقات الدولية: الإسلام والغرب"، ضمن: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السَّياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 801.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

كل هذا، من المؤكد أن يجعل أي نظام سياسي مجاور مهما كان شكله يعيش حالة من القلق والخوف الدائمين. ويؤكد هذه الهواجس والريبة العديد من التصريحات التي أدلى — وبديلي — بها المسؤولون السعوديون على غرار ما أشار إليه رئيس المخابرات السابق تركي الفيصل في مؤتمر المعارضة الإيرانية السنوي سنة 2016 في باريس بقوله: "أن تصدير الثورة الإيرانية هو السبب الرئيس وراء خلافات العالم العربي والإسلامي، وأن الشعب الإيراني كان أول ضحايا هذه السياسة"<sup>(1)</sup>. كما كتب وزير خارجية السعودية عادل بن أحمد الجبير، في النيويورك تايمز، مقالاً صرح فيه بقوله: "أن الدستور الذي اعتمده إيران ينص على هدف تصدير الثورة. وعلى هذا الأساس، يعتبر كل السلوك الذي انتهجته الحكومة الإيرانية ثابتاً منذ ثورة 1979 سمته الأساسية خلق الإضرابات والتوتر في المنطقة ودعم الإرهاب"<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية بين الهواجس السعودية والبراغماتية الإيرانية

يعتبر السعوديون أن تصدير الثورة المقصود به على وجه الحقيقة السعي إلى نشر التشيع في العالم الإسلامي السنّي، وهو في نفس الوقت غزو سياسي وثقافي ومد للنفوذ الإيراني لتحقيق الزعامة الشيعية على كل المسلمين بل يتعدى ذلك إلى العمل على احتلال الأراضي والسيطرة عليها أيضاً من خلال الواجهة الدينية واستغلال المذهب الشيعي للدفاع عن حقوق معتقيه بهدف الوصول إلى أطماعهم السياسية. وعليه، يتم دعم الأقليات الشيعية في الدول المجاورة — باعتبارهم طابور خامس لطهران — بالمال والعتاد والتدريب والتوجيه في إطار عملية تصدير الثورة حتى تكون في النهاية هذه الأقليات بمثابة أذرع عسكرية لإيران في الخارج وطابور خامس لها وأداة للاستفزاز والضغط على الغير<sup>(1)</sup>.

ويرى سفير العراق السابق في إيران عبد الستار الراوي أن مصطلح تصدير الثورة هو: "مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي أي إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لزوماً وليس

(1) "تركي الفيصل: الشعب الإيراني أول ضحايا «تصدير الثورة»"، البيان، 10 يوليو 2016، شوهد في 25 جانفي

2019، في: <<http://bit.ly/2CEidMM>>

(2) عادل بن أحمد الجبير، "هل يمكن أن تتغير إيران؟"، New York Times، 19 يناير 2016، شوهد في 06

مارس 2016، في: <<https://nyti.ms/2uuDrZG>>

(1) أبو أنس عبد الله، السعودية وولاية الفقيه، (د. م: د. ن.، د. ت.)، ص ص 19 - 20.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

اختياراً) لحكم الولي الفقيه. كما أن مشروع نشر وتصدير المشروع الإيراني اتخذ أنواعاً وأشكالاً متفاوتة من الخطط والخرائط ومن الوسائل والأساليب، كان من بينها التقليدي المباشر والمستحدث المبتكر إعلاناً وخطاباً، تعبئة وتحريضاً، وتجاوزاً وإيذاءً نحو ما نشهده من التدخلات الإيرانية في الشأن الوطني الخاص للدول الأخرى، وبقي هذا الضرب من السياسات اللاعقلانية سمة ثابتة وتقليداً راسخاً في علاقات طهران الدولية<sup>(1)</sup>.

بينما يرى الجانب الإيراني أنّ مسألة تصدير الثورة الإيرانية كما تُصورها وسائل الإعلام الخليجية العربية، والتي تعني التدخل في الشؤون الداخلية للغير ومحاولة ضرب الاستقرار الداخلي وخلق الفتنة الطائفية بين مكونات نسيجها الاجتماعي عبر تحريض الشيعة على التمرد والعصيان، ما هي سوى إشاعة وكذبة ومادة أساسية للإعلام المعادي للجمهورية الإسلامية في جانبه العربي. كان أول من أطلق هذه التهمة المتمثلة في محاولات إيران تصدير الثورة النظام البعثي الصدامي سابقاً، وبعده لحقه السعوديون والخليجيون بشكل عام، في حين أنّ الحقيقة عكس ما يروجه له خصوم إيران بحيث أنّ المعنى الأصح لتصدير الثورة ما هو سوى تصدير أنموذج الثورة المقاوم فقط من خلال دعم المستضعفين حسب امكانياتها في مواجهة مؤامرات المستكبرين والشيطان الأكبر المتمثل اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وأذنانها<sup>(2)</sup>.

والواقع، أنّ هذا المفهوم يبقى لحد الساعة يشوبه الغموض واللبس، فقد كان الإمام الخميني ذكياً في تعامله معه، فاعتبره تجسيداً لقيم الثورة الإسلامية ومثلها في الداخل والاهتمام الجاد بنشر مبادئها وتطلعاتها في الخارج. وبذلك ترك هامشاً واسعاً للمناورة السياسية وجعله يقبل عدة تأويلات، فالمتمأل في هذا المفهوم الذي يعتبره الكثيرون أساساً في الفكر الثوري الإيراني يلاحظ أنّه لم يكن ثابتاً يوماً، وإنّما حكمته الظروف السياسية والاقتصادية، وكذا الوضع الإقليمي والدولي. فحتّى أثناء وجود الخميني على قيد الحياة. تميّزت خطابه بزدواجية تجاه تصدير الثورة، فأحياناً يعتبرها واجباً من واجبات الثورة الإيرانية وأيّ تقييد فيه سينعكس سلباً على إيران والثورة، وأحياناً أخرى نجده يدعو إلى تصدير الثورة من خلال القدوة والمثال والدعاية لها فقط دون مجابهة الدولة أو محاولة فرضها إلى المجتمعات الأخرى بتحريض الشعوب على إسقاط حكوماتها.

(1) عبد الستار الراوي، "أبجدية تصدير الثورة الإيرانية"، نيسان، 07 أغسطس 2015، شوهد في 06 مارس 2016،

في: <<http://bit.ly/2N9sMLB>>

(2) "الإمام الخميني.. تصدير الثورة أم تصدير النموذج؟"، قناة الكوثر الفضائية، 05 فبراير 2017، شوهد في 06

مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2LkDp0Q>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

هذه البراغماتية السّياسة في التعامل مع نظرية تصدير الثورة تكرست أكثر مع مرور الوقت، وبالتحديد مع وصول عراب البراغماتية في إيران حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الجمهورية، الذي لا يرفض تصدير الثورة كمبدأ لكنه يرفض فرض هذا المبدأ على الغير بالقوة الصلبة، ويطالب بأن يكون التصدير للثورة عن طريقة القدوة والمثال فقط (القوة الناعمة)، "فإيران ستصدر أفكارها في إطار القوانين الدولية" كما قال (1). وتكرست هذه النظرة البراغماتية التي تعطي أولوية للدولة على حساب الثورة أكثر وصول الإصلاحية محمد خاتمي، الذي استطاع بمقارنته الانفتاحية القائمة على حوار الحضارات إعادة إيران إلى المجتمع الدولي، كما أنه كان ضدّ التصدير العنيف للثورة، وبدل على هذا ما قاله في إحدى خطابته السّياسية التي جاءت كرد على منتقديه من المحافظين، أين أشار أنّ مؤسس النظام وزعيم الثورة آية الله روح الله الخميني كان يقصد ب: تصدير الثورة، جعل إيران أنموذجاً يحتذى به في البلدان الأخرى، وليس دعم عمليات التخريب في البلدان الأخرى (2).

هذا ما يعني في النهاية أنّ النّخبة السّياسية الإيرانية توافق على فكرة تصدير الثورة بشكل عام، بيد أنّها لا يوجد إجماع بينها على وسائل تحقيق هذا الهدف. ففي حين يرى المعتدلون من اليمن البراغماتي والإصلاحيون أنّ الدعاية السلمية فقط للأتمودج الإيراني يُعد الطريقة الصحيحة لتصدير الثورة بدليل أنّ الإيرانيين لم يتلقوا أيّة مساعدة خارجية في ثورتهم ولكنهم كانوا ناجحين نتيجة التزامهم بالإسلام. وكذا قول الخميني في الكثير من خطبه أنّ إيران ليس لديها نية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ناهيك أنّ هذا الأسلوب المرن القائم على استعمال الإشعاع الثوري كقوة ناعمة فقط سيسمح لإيران بالحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والسّياسية التي تجمعها مع ودول العالم الأخرى. فإنّ جزءاً آخر من النّخبة السّياسية الإيرانية الأكثر راديكالية وتشددًا ترى عكس هذا.

فبعد وفاة الخميني وعلى أساس أتباع نهج الإمام تشكّل تيار سّياسي قوي يدعو إلى تصدير الثورة باعتبار أنّ هذا الفعل هو حماية للثورة من الداخل في المقام الأوّل وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للأتمودج الإيراني من خلال تقديم كل أنواع المساعدات والدعم للقوى السّياسية خارج إيران بغية إنشاء أنظمة على النمط الإيراني، فترار التجربة الثورية الإيرانية في

(1) وليد عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص 71، 75.

(2) NAZILA FATHI, "Iran: What Does 'Exporting the Revolution' Mean?", *New York Times*, 07/05/2008, accessed on 28/02/2019, at: <<https://nyti.ms/2VxM9IV>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الدول الإسلامية خطوة أولى من أجل التوحد مع إيران في دولة واحدة مركزية تحمي الإسلام من أعدائه (1). أين يرى أنصار هذا التوجه أنّ إيران أصبحت في طليعة الحركات الثورية والتحريرية في العالم لا سيّما في بلدان العالم الثالث بحيث تعتبر إيران أحد أقطاب العالم الثالثية، التي تسعى إلى تحرير المستضعفين من الاستعباد الإمبريالي العالمي. وعليه، فإنّ التصدير الفعال والحقيقي للثورة يجب ألاّ يقتصر القوة الناعمة بل يجب أن يشمل أيضا القوة الصلبة. وعلى غرار الاتجاه الأول أيضا يستند دعاة هذا الرأي أيضا على أقوال وخطب الخميني لتبرير موقفهم. لكنّ يبقى السؤال الجوهرى هو: فيما إذا كان مبدأ تصدير الثورة هدفاً في حد ذاته للسياسة الخارجية الإيرانية أم مجرد أداة فقط للدعاية؟

من الصّعب الجزم بإجابة واحدة، لا شك أنّ إيران مازالت تملك علاقات وطيدة مع أطراف خارجية سواءً كانت جماعات منظمة — غالباً ما تكون منظمات شيعية — أو أشخاص. وتحاول أن تستعملها كأوراق ضغط لصالحها، وتتكفل بدعمها مادياً ولوجستياً، ويُعتبر حزب الله اللبناني حالياً أحسن مثال عن المنظمات غير الإيرانية التي تتلقى الدعم المادي واللوجستي منها. ففي عام 1982، أرسل الحرس الثوري الإيراني قواته إلى لبنان دعماً لحزب الله، ومنذ ذلك الحين أصبح نشطاً في دعم الحركات الثورية الإسلامية في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. أمّا عن العلاقات التي يُمكن أن تتسجها إيران مع الشخصيات، فغالباً ما تكون هذه العلاقة مع رجال الدين الشيعة لما يملكونه من نفوذ وقدره على تعبئة الجماهير، ويُعد كل من الشيخ **نمر باقر النمر** — وقبله الشيخ **حسن الصفار** —، في المملكة العربية السعودية، و**محمد باقر الحكيم** و**محمد صادق الصدر** (والد مقتدى الصدر) في العراق، و**بدر الدين الحوثي** في اليمن أمثلة جيّدة عن العلاقات التي تتسجها طهران مع شخصيات ذات تأثير في الجماهير.

وضمن هذا الطرح، صرح أحد قادة الحرس الثوري الإيراني منذ فترة ليست بالبعيدة أنّ حجم الجيوش الشعبية (الميلشيات) التي تشكّلت في العراق وسورية واليمن والمرتبطة بالثورة الإيرانية يبلغ حجمها أضعاف حجم حزب الله في لبنان. ورغم هذه التصريحات الإعلامية التي يخرج بها بعض المسؤولون الإيرانيون بين الفينة والأخرى حول هذه المسألة، حيث تتأكد الدعاية المعنوية والإعلامية لها، تبقى قضية تصدير الثورة من المفاهيم المرنة حسب الظروف والمناخ السياسي داخل إيران وخارجها، فلا يمكن الجزم أنّ إيران حالياً مازالت تسعى إلى تصدير ثورتها، خصوصاً بعدما وجدت إيران شعار تصدير الثورة دونه صعب كثيرة، تمتد من استعداد

(1) وليد عبد الناصر، المرجع السابق، ص 70.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأنظمة والشعوب العربيّة ضدّها، حيث انكفأت هذه الأفكار بعد الاصطفاف السيّاسي الذي خلفته الحرب العراقية - الإيرانية ووقوف النظام الرسمي العربيّ إلى جانب النظام العراقي آنذاك في مواجهة إيران<sup>(1)</sup>. ووصولاً إلى حشد الولايات المتحدة الأمريكية (الشيطان الأكبر من منظور الخمينية) لقوات عسكرية ضخمة في الخليج العربيّ - الفارسي وتأسيس قواعد ثابتة لها فيه بداعي حماية المصالح الأمريكية<sup>(2)</sup>.

على ضوء ما سبق، فإنّ سياسة تصدير الثورة اثبتت فشلها، فما من بلد حتّى الآن أصبح جمهورية إسلامية، بالعكس انفضت عن إيران بلدان وحركات إسلامية كثيرة. وعلى هذا الأساس أصبحت السياسة الخارجية والأمنية الإيرانية سواءً فيما يتعلق بجيرانها المباشرين في المنطقة أو على الساحة العالمية الأوسع أكثر تأثراً بالاعتبارات البراغماتية وتوازن القوى على أرض الواقع منها بالأغراض الإيديولوجية والمزاعم الثورية. لا سيّما أنّ أولئك الذين يدعون إلى تصدير الثورة فقط من خلال القدوة والمثال (البراغماتيون) قد هيمنوا على رئاسة الجمهورية وزارة الخارجية أكثر من المتشدّدين، فمنذ بداية التسعينيات — كما يقول كامرافا — لم يُعد ينظر إلى الإيرانيين على أنّهم مهتمون كثيراً بتصدير ثورتهم، لكنّ عوض هذا الهاجس هناك عامل آخر هو بالأحرى قديم - جديد، أصبح مصدر قلق الدول الإقليمية والعالم، ألا وهو البرنامج النووي الإيراني<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع: البرنامج النووي الإيراني كمتغيّر مستقل في

### الصراع الإيراني - السعودي

يحظى البرنامج النووي الإيراني لا سيّما في السنوات الأخيرة بهالة إعلامية كبيرة صورته للرأي العام العالمي والإقليمي كأنّه الخطر والتهديد الأكبر على أمن واستقرار الشرق

(1) محمد صالح صديقيان، "إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربيّ وجهة نظر إيرانية"، ضمن: أحمد سعيد نوفل [وآخرون.].، التداخيات الجيوستراتيجية للثورات العربيّة، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 585.

(2) لقاء مكّي، "مستقبل الخليج العربيّ في ضوء العلاقات العربيّة - الإيرانية"، ضمن: مجموعة مؤلفين، العلاقات العربيّة - الإيرانية في منطقة الخليج، (الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة والدولية، 2015)، ص 60.

(1) مهران كامرافا، المرجع السابق، ص 98 - 100.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأوسط، ناهيك أن إليه يعود توتر علاقات إيران مع جيرانها خصوصًا المملكة العربيّة السعودية؛ التي تُعد — بمعية إسرائيل — أكبر المُعارضين لبرنامج إيران النووي بشكل عام، وتُتسعى بشتى الوسائل إلى كبحه، وكذا تفويض خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أو ما يُعرف بـ: **الاتفاق النووي** الذي أبرمته مع السداسية الدولية عام 2015.

وعلى هذا الأساس، يُعد البرنامج النووي الإيراني أحد الأسباب التي كثر عنها الحديث خصوصًا على المستوى الإعلامي — بالأخص بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 — باعتباره سببًا لتوتر علاقة إيران مع جيرانها ومع الدول الغربية. كما تُعد المسألة النووية الإيرانية اليوم القضية المُحيرة التي تغطي على معظم المسائل الأخرى التي تجري بشأنها مناقشات بين إيران وجيرانها أو مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ناهيك أن هذا الملف كان البوابة لفرض عقوبات على طهران كوسيلة للضغط عليها للتفاوض أو تقديم تنازلات. حيث وصل عدد العقوبات الدولية المفروضة من الأمم المتحدة على إيران في أقل من عقد الزمن إلى سبع عقوبات أممية، وهي: قراري مجلس الأمن رقم 1737؛ ورقم 1696 الصادران في 2006؛ القرار 1747 الصادر في 24 مارس 2007؛ القراران رقم 1803؛ ورقم 1835 الصادران في 2008؛ والقرار رقم 1929 الصادر في 09 يونيو 2010. والقرار رقم 2224 الصادر في 2015.

وحتى بعد الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية (JCPOA) في العاصمة النمساوية فيينا بتاريخ: 14 يوليو 2015 وتجميد إيران لبرنامجها النووي بعد مصادقة مجلس الأمن بالإجماع على القرار 2231 في 20 يوليو 2015. فإنّ، هذا لم يكن كافيًا لطمأنة جيرانها وبالأخص الرياض. فعقب أسبوعين فقط من توصل القوى الكبرى (5+1) وطهران إلى اتفاق للحد من البرنامج النووي الإيراني سعت السعودية لشراء 600 صاروخ باتريوت اعترضه جديد حسب تصريحات البنناغون<sup>(1)</sup>. كما تنوي بناء مفاعلين نوويين بالاستعانة بالخبرة الفرنسية، بحيث ترى الرياض أن رفع العقوبات عن إيران قد يكسبها جراءة أكبر في التدخل في الشرق الأوسط والخليج ويجعلها تصبح أكثر إمبريالية على رأي **تقنية**، فرغم كل العقوبات كانت إيران تعاني منها قبل

(1) ماركوس وايزجيريير، "السعودية ترد على الاتفاق النووي الإيراني بشراء 600 صاروخ باتريوت"، راقب، 29 يونيو

2015، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2zLLIU6>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الاتفاق النووي، فإنها ما فتئت تسبب مشاكل للمملكة، فكيف سيكون الحال وقد أُطلقت يدها من قيود العقوبات والحصار<sup>(1)</sup>.

والحال، أنّ نتائج المفاوضات الإيرانية مع السداسية الدولية التي جاءت بعد ما يقرب من عامين من المفاوضات الدولية المكثفة، و13 عامًا من الأنشطة النووية الإيرانية السرية، أسفرت في النهاية عن اتفاق دولي يضمن لإيران اعترافًا دوليًا بحق امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛ اتفاقًا في المقابل تشم فيه الرياض رائحة الخيانة. وعلى هذا الأساس، قد تسعى هي الأخرى للحصول على قدراتها النووية الخاصة، حيث أكد عدة مسؤولين سعوديين هذا الأمر ما ينجم عنه لا محالة المزيد من المنافسة والصراع بين الغريمين التقليديين (إيران والسعودية).

### الفرع الأول: البرنامج النووي الإيراني: لمحة تاريخية

إنّ دراسة البرنامج النووي الإيراني كمُتغيّر مُستقل في علاقات إيران مع الغير يتطلب بلا شك وقفة تأمل لأصل المُشكل حتّى نفهم الموقف على حقيقته. ذلك أنّ المُنتبِع لمسار برنامج إيران النووي لا سيّما في العقدين الأخيرين يدرك جيّدًا أنّه سبب لها الكثير من المشاكل والعقوبات والإدانة الغربية ويعرضها دائمًا لخطر العقوبات والتدخل العسكري. فلماذا تصر عليه هكذا؟

إنّ الجواب ببساطة يكمن بلا شك في طبيعة رؤية القيادة السياسية الإيرانية لهذا الملف والتي أثبتت الزمان أنّها لا تتغيّر وإنّ اختلفت في مستوى الخطاب، لكنّ الهدف يبقى ثابتًا دائمًا. فالملف النووي ليس مُرتبطًا بالمرشد أو رئيس الجمهورية أو غيرهما، وإنّما بالداخل الإيراني بشكل عام<sup>(1)</sup> والأمن القومي الإيراني بالمفهوم الواسع للكلمة، هذا الأخير الذي غالبًا ما تحدده النخبة السياسية الإيرانية في المجلس الأعلى للأمن القومي المسيطر عليه من طرف الجناح المحافظ المُتشدّد داخل إيران. وهذا بغض النظر عن وضع الإصلاحيين أو المُعتدلين في المشهد السياسي، وإنّ كانوا كذلك لا يُعارضون البرنامج النووي من حيث المبدأ، لكنهم لا يجعلون منه الحل الوحيد لكل مشاكل إيران، كما لا يرغبون في أن يكون الحاجز الذي يكون وراء عُزلة

(1) Ray Takeyh , "The payoff for Iran" , *The Washington Post*, 28/06/2015, accessed on 27/02/2018, at: <<https://wapo.st/2mg8Mvh>>

(1) رانية محمد طاهر، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: إيران وكوريا الشمالية)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص ص 147 - 148.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إيران وتوتر علاقاتها مع جيرانها (1). إنَّ الجميع إذن في إيران متفقٌ على ضرورة امتلاكها لبرنامج نووي فهو على هذا يُشكّل نقطة اتفاق يلتف حولها كل الإيرانيين سواءً كانوا مع النظام أو معاديين له (2)، وهذا رغم كل التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فيه، سواءً على مستوى الإنفاق المالي أو على مستوى الضغوط الدولية عليها.

يرجع تاريخ البرنامج النووي الإيراني كما يذهب أغلب الدراسين إلى أواخر خمسينيات القرن الماضي أيام الشاه محمد رضا بهلوي وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، أين وقعت إيران أول اتفاق نووي لها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1957، حيث قضى هذا الاتفاق بأن تملك إيران مفاعلاً نووياً للأبحاث بقوة (05) ميغاواط. لكنَّ الانطلاقة الفعلية لبرنامج إيران النووي يمكن القول أنَّها كانت عام 1967 (3). وفي السبعينيات قرر الشاه إقامة أكثر من عشرين مفاعلاً نووياً، يُعد مفاعل بوشهر أهمها وأشهرها، وهذا بالتعاون مع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، وجنوب أفريقيا، ورصد الشاه لهذا الغرض ما يقارب الأربعين مليار دولار أمريكي. كما قام في سنة 1974 بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية (AEOI)، والتي أسندت لها مهمة تطوير والتحكم في التكنولوجيا والتقنية النووية، والتي كان أكبر اعتماد، المُلقب بـ: "أبو البرنامج النووي الإيراني" رئيسها من عام 1974 إلى عام 1978، في حين يرأسها في الوقت الحالي **علي أكبر صالحى**. بيِّد أنَّه يجب التنويه إلى نقطة مهمة هنا، ذلك أنَّ قرار التحول الذي اتخذته الشاه ومن جاء بعده بجعل إيران ضمن النادي النووي لم يكن لاعتبارات أو طبقاً للقدرات التقنية المتوفرة لديها، وإنَّما كان قراراً سياسياً بدرجة أولى (1)، ما دام يخضع للمنطق السياسي والاعتبارات الأمنية فقط.

(1) شاهرمان تشوبين، المرجع السابق، ص 65.

(2) علي فائز وكريم سجادبور، رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية العدد 142 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 9.

(3) عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة: إيران وأميركا في الشرق الأوسط، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص 28.

(1) أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، ضمن: إبراهيم محمد العناني [وآخرون]، الخيار النووي في الشرق الأوسط، تحرير: إبراهيم منصور، أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 459.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وبعد الإطاحة بنظام الشاه عقب الثورة الإسلامية عام 1979 توقف البرنامج النووي الإيراني أو بالأحرى جُمد، وتوقفت معه كافة النشاطات الإنشائية النووية، وفي منتصف الثمانينيات — أثناء الحرب مع العراق — قررت إيران إعادة الحياة لبرنامجها النووي، لكن ظروف الحرب وكذا العقوبات والضغوطات الأمريكية أعاقَت هذه المحاولات، رغم هذا استطاعت إيران بناء مفاعلات بحثية نووية صغيرة في أصفهان بمساعدة الصين، كما تمكنت من استئناف العمل في محطة توليد بوشهر بمساعدة سوفياتية<sup>(1)</sup>.

وكان من نتائج حرب الخليج الأولى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني في المجال النووي. وعليه، بدأت إيران بشكل جدّي في تنفيذ العديد من الأنشطة في هذه المرحلة<sup>(2)</sup>، حيث شهدت سنوات التسعينيات فترة إعادة إحياء البرنامج النووي من جديد، ساعدها على هذا ذلك الهدوء والاستقرار النسبي الذي عرفتهما البلد. حيث انعكس تعافيهما من آثار الحرب مع العراق وتحسن علاقاتها مع المملكة العربية السعودية (علاق النّفط) على برنامجها النووي الذي أصبح يتقدم مرة أخرى، هذه المرة بناءً على مساعدات من روسيا، الصين، وأيضًا باكستان. وقد وقعت إيران في هذه الفترة بروتوكولين للتعاون النووي، الأول عام 1990، والثاني عام 1995، هذا الأخير أبرمته إيران مع روسيا بغرض لاستكمال بناء مفاعل بوشهر، وتوفير محطة لتخصيب اليورانيوم<sup>(3)</sup>.

وقد انقسم برنامج إيران النووي في هذه المرحلة حسب الباحث الإيراني شاهرام تشوبين (Shahram Chubin) إلى شعبيتين متوازيتين:

— الأولى تضم البرنامج السلمي، الذي كان تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية؛

— والثانية ذات طابع عسكري، وكان تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني.

لكنهما أي الشعبيتين عادتا للتوحد منذ 2000 حتى وقتنا الحالي. أمّا، عملية صناعة القرار في الشأن النووي، فتتصر — حسب تشوبين — بين ثلاث مؤسسات تنسق القيادة

(1) سايمون هندرسون وأولي هاينونز، "إيران النووية؟"، معهد واشنطن، 12 فبراير 2013، شوهد في 11 يوليو

2017، في: <<http://bit.ly/2zCmCmC>>

(2) زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 126.

(3) "Protocol of Negotiations Between Iran and Russia، Signed by Mikhailov and Amrollakhi"، Iran Watch، January 8, 1995، accessed on 27/02/2018، at: <<http://bit.ly/2La0rY1>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

(المُرشد) فيما بينها، وهي: **أولاً: هيئة الطاقة الذرية، التي تهتم بالجوانب التقنية. ثانياً: وزارة الخارجية، التي تهتم بالآثار الخارجية. وأخيراً: الوحدات الخاصة من الحرس الثوري الإيراني، التي تهتم بأمن المنشآت النووية (1).**

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عام 2003 خبراً لن يُعجب الكثير من جيران إيران، حيث أنها خلال تقييمها الدوري لمنشآت إيران النووية سجلت آثاراً لوجود يورانيوم مخصب في هذه المواقع، وهي المادة الأساسية الداخلة في إنتاج السلاح النووي، فما كان من المُرشد الأعلى في إيران علي خامنئي سوى إصدار فتوى تحرم استخدام سلاح دمار شامل لطمأنة الرأي العام وجيران إيران. وبعد هذا التاريخ بسنة - أي في 2004 - وصلت الوكالة الدولية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون أدنى شك من تخصب اليورانيوم (2).

بيدَ أن ما يُميّز البرنامج الإيراني أنه عكس كوريا الشمالية أو إسرائيل ليس برنامجاً غير شرعي، حيث وقّعت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1968 وصدقت عليها في عام 1970. وبهذا صارت جميع نشاطاتها النووية شرعية وقانونية من وجهة نظر العالم، وفي نفس الوقت غير سرية من خلال إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليها وتفتيشها. وتعتبر إيران هذا دليلاً على مصداقيتها، فهي لا تخشى التفتيش الدولي لمنشآتها ما دامت طموحاتها النووية سلمية ولا تتعارض والمعاهدة الموقعة أيام الشاه. فإيران ما زالت تصرح مراراً وتكراراً أن برنامجها النووي سلمي للغاية، وبأنه حق الأمة غير القابل للنقاش (1). حيث تؤكد أنها تطور الطاقة النووية لأغراض اقتصادية واستراتيجية فقط ولا تسعى من وراء هذا إلى امتلاك القنبلة الذرية أو أية أغراض عسكرية أخرى. الهدف الوحيد من برنامجها هو توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود حتى تتمكن في المستقبل من التخلص من استيراد الوقود، فهي باعتبارها دولة نفطية - ريعية تعتمد على النفط والغاز بصفة أساسية في مداخلها. وعليه، فهي بالحاجة إلى تنويع مصادرها خاصة أن عدد الإيرانيين في تزايد مستمر ما أصبح يقلل من فاعلية عوائدها النفطية، كما أن

(1) شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص 73.

(2) يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ترجمة علي مرتضى سعيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص 118 - 119.

(1) علي فائز وكريم سجانبور، المرجع السابق، ص 10.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

برنامجها يجعلها في تواصل دائمًا مع التكنولوجيات العصرية على غرار دول العالم المتطورة. إذن، فالقضية كما تدعي طهران هي قضية علم وتكنولوجيا واكتفاء ذاتي تجعلهم يفتخرون بأنفسهم<sup>(1)</sup>.

ويُلخص خطاب المُرشد علي خامنئي في القمة السادسة عشر (16) لحركة عدم الانحياز في طهران بتاريخ: 29 نوفمبر 2012 موقف إيران الرسمي من الأسلحة النووية والكيميائية بشكل جلي إذ يقول فيه<sup>(2)</sup>:

"إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر استخدام الأسلحة النووية والكيميائية وما شابههما، ذنبًا كبيرًا لا يغتفر. لقد طرحنا شعار «شرق أوسط خالي من السلاح النووي» ونحن ملتزمون بهذا الشعار. ولكن هذا لا يعنى أننا نتنازل عن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وانتاج الوقود النووي. إن الاستخدام السلمي لهذه الطاقة، بالاستناد للقوانين الدولية، لهو حق لجميع البلدان[...]". "إني أؤكد على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تبحث عن الأسلحة النووية، وفي نفس الوقت فإنها لن تتنازل عن حق شعبها في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وإن شعارنا اليوم، هو «الطاقة الذرية للجميع، والسلاح النووي لا لأحد»[...]."

وارتباطًا بما تقدم، بقيت سياسة إيران الرسمية حول برنامجها النووي ثابتة لا تتغير، حيث تواصل إصرارها على تخصيص أكبر قدر من اليورانيوم وفي أقصر مدة زمنية مُمكنة مع ادعائها دومًا سلمية برنامجها. مما بات يطرح الكثير من نقاط الاستفهام والشكوك لدى جيرانها والغرب. فهم لا يرون منطقها بريدًا، بل يعتبرونه تهديدًا حقيقيًا يُخل بميزان القوى في المنطقة، وفي نفس الوقت دليلًا على رغبة إيرانية في الهيمنة الإقليمية. حيث يُعد سعي إيران — حسب هذا المنطق — الحثيث إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ومنه تطوير سلاح نووي بمثابة إعلان حرب لأجل الهيمنة وفتح الطريق لسباق محموم نحو التسلح، ناهيك أن امتلاك سلاح نووي إيراني سيدعم موقفها لا محالة في حالة أية مواجهة عسكرية خارجية.

ويرى مايكل آيزنشتات (Michael Eisenstadt) مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن، في دراسة مقارنة أجراها حول: البرنامج الإيراني للأسلحة الكيميائية وبرنامجها النووي أن برنامج إيران النووي يُعد مشروع نفوذ مزدوج الاستخدام تأسس لكي يوفر لإيران خيار السلاح النووي، بالإضافة إلى كونه أمرًا محوريًا لهوية النظام وصورته الذاتية وتصوره لمكان إيران على خريطة العالم وطموحاته بتحويلها إلى قوة إقليمية، كما أن الغرض منه أيضًا خدمة أهداف سياسية نفسية وأخرى عسكرية لتعزيز القوة الناعمة والنفوذ

(1) شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص ص 55 - 56.

(2) الموقع الإلكتروني لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، شوهد في 11 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2NXrZPf>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

السياسي، فضلاً عن الردع والدفاع<sup>(1)</sup>. في حين يعتقد محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، أنّ أهداف إيران من البرنامج النووي ليست أن تتحول إلى دولة مغزولة على غرار كوريا الشمالية وإنما الهدف الرئيسي منه يتعلق بالاعتراف بها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهو ما يُمكن أن يفتح أمامها الباب — حسب وجهة نظر طهران — لتحقيق صفقة كبرى مع الغرب، لأنّه حتّى ولو لم تكن إيران تعترم تطوير أسلحة للدمار الشامل، فإنّ مجرد الحصول على دورة كاملة للوقود النووي فيه رسالة قوية للغرب والدول المجاورة، ناهيك أنّهُ يحصن إيران ضدّ أيّ خطر أو اعتداء محتمل. وعليه، فإننا هنا أمام سياسة من أجل الردع تحاول أن تنتهجها طهران، فإيران أقرب إلى الأنموذج الياباني أو البرازيلي أيّ دولة لديها القدرة التكنولوجية التي تستعملها في إطار الالتزامات والواجبات المقررة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مع قدرتها في فترة قصيرة على تطوير أسلحة نووية إذ ما اقتضت الظروف السياسية ذلك<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني

تعدّ السعودية في الوقت الحالي أحد الصّقور وأقطاب الجناح المناوئ لبرنامج إيران النووي في الشرق الأوسط والعالم، حيث تعتبر المملكة أنّهُ من المستحيل أن تكون أغراض البرنامج النووي الإيراني سلمية أو اقتصادية بحتة، وهذا راجعٌ لعدة اعتبارات منطقية، ذلك أنّ سعي طهران الحثيث لامتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم (Plutonium) يُثير الكثير من الشكوك والريبة، لأنّ بهذه الخطوات ستمكّن إيران من القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية بدون أيّة صعّوبة تذكر. ضف إلى هذا عدم جدواه الاقتصادية بسبب ارتفاع تكاليفه (الوقود النووي) ما يجعل أغلب الدولة النووية لا تقوم به وتفضل استيراد الوقود الأقل تكلفة. ناهيك عن طبيعة البرنامج وحجمه، بالإضافة إلى عدم التصريح عن بعض الأنشطة لوكالة الطاقة الدولية إلى أن تم اكتشافها بالصدفة (برنامج سري). يجعل كل هذا السعودية والكثير من دول المنطقة تشك في أهدافه وتعتبرها غير بريئة<sup>(1)</sup>.

(1) مايكل آيزنشتات، "ما الذي يخبرنا به ماضي إيران الكيميائي عن مستقبلها النووي"، معهد واشنطن، أبريل

2016، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2LcnwJC>>

(2) محمد البرادعي، زمن الخداع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر، (إ.د.م: بيكادور، 2011)، ص ص 248 - 249.

(1) شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص ص 56، 84.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

لكنَّ المفارقة أنَّ الموقف السعودي — بمعية دول مجلس التعاون الخليجي — الرفض لامتلاك إيران أسلحة نووية يُعد في نفس الوقت إقرارًا بحق الكيان الصهيوني باحتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط. ما يعطي انطباعًا سلبيًا لدى الكثير من الشعوب العربيَّة والإسلامية في المنطقة تجاه الرياض، خصوصًا أنَّ إيران تعتبر القضية الفلسطينية أساسية في سياستها الخارجية وتدعم المقاومة ضدَّ الصهاينة.

ولعل هذا الموقف السعودي المُتشدّد من البرنامج النووي الإيراني يُعد أحد أسباب التقارب السعودي - الإسرائيلي، ذلك أنَّ وجهة النظر الإسرائيلية تتبنى نفس الموقف السعودي المعادي جملة وتفصيلاً للبرنامج النووي الإيراني وامتلاك إيران سلاح نووي، حيث ترى إسرائيل أنَّ تداعيات تحول إيران لقوة نووية له آثار سلبية بعيدة المدى تجاه استقرار الشرق الأوسط، إذ يعزز هذا الأمر من الهيمنة الإيرانية أكثر، وسيُشكّل بدون أدنى شك تهديدًا مباشرًا على استقرار إسرائيل والأنظمة العربيَّة المُحافظة في الشرق الأوسط والخليج العربيّ - الفارسي مما سيخلق بالضرورة سباقًا جديدًا نحو التسلّح، لكنَّ نووي هذه المرة بين دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية وإيران<sup>(1)</sup>.

وبغض النظر عن الإحراج الذي يُسببه الموقف السعودي المقر لاحتكار الصهاينة للسلاح النووي، هناك ثلاثة مُتغيّرات أساسية تجعل السعودية تقلق وتخشى البرنامج النووي الإيراني، المُتغيّر الأوّل، يتعلق بالخوف من امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل أيّ برنامج سلمي إلى أسلحة دمار شامل، أمّا، المُتغيّر الثاني، فيرتبط بنجاح إيران في تطوير أسلحة دمار شامل مما سيؤدي حتمًا إلى تكريس الخلل الراهن في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين يندرج المُتغيّر الأخير ضمن التهديدات البيئية، إذ تتخوف دول مجلس التعاون من الانعكاسات البيئية المحتملة من المفاعلات النووية الإيرانية، خاصةً أنّها متواجدة في مناطق زلزالية وغير مأمّنه كما يلزم (خبرة روسية)، ففي حالة حدوث تسربات نووية، وبالتحديد من مفاعل بوشهر النووي، فإنّ دول مجلس التعاون ستكون أوّل من يتأثر بهذا الأمر بسبب قرب المسافة بينهما، إلى درجة أنّها أقرب لبعض المفاعلات من العاصمة طهران<sup>(1)</sup>. وعلى هذا يخشى جيران إيران الخليجيون أن تتكرر حادثة تشبه كارثة تشيرنوبيل عام 1986.

(1) دانيال افراتي، المرجع السابق، ص 147.

(1) أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، المرجع السابق، ص 83.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

لكن من كل هذه المتغيرات الثلاثة يبقى المتغير الثاني الأكثر واقعية وأهمية بالنسبة للسعودية، التي ترفض أية إخلال بميزان القوى بعد سقوط نظام صدام حسين (2003) والجلء الأمريكي من العراق (2011)، وما تبعهما من أحداث الربيع العربي. ويتفق على هذا الأمر كل من النظام السياسي والشعب السعوديين، فحسب إحدى استطلاعات الرأي، فإن الشارع السعودي يملك موقفاً رافضاً لامتلاك إيران أسلحة نووية وإن كان موقفه يبدو أكثر اعتدلاً حيال امتلاك إيران لبرنامج نووي للأغراض السلمية. فحسب استطلاع للرأي العام أجرته جامعة ميريلاند الأمريكية (University of Maryland) بالتعاون مع معهد زغبي للأبحاث ( Zogby Research Services) في بعض الدول العربيّة — وهي: مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، والأردن — حول النتائج التي يُمكن أن يتركها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. كان رد الشارع السعودي كالتالي: صوت 40% أنّ البرنامج النووي في حالة كان لأغراض سلمية، فإنّ نتائجه ستكون إيجابية، بينما رأى 29% أنّ نتائجه ستكون سلبية على المنطقة، في حين كان موقف 31% من المستجوبين أنّه ليس بالضرورة أن تكون له نتائج سلبية. أمّا، موقف الشارع السعودي حيال امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل من وراء برنامجها النووي فكان رافضاً، حيث صوت 52% على أنّ البرنامج في هذه الحال ستكون نتائجه سلبية، بينما رأى 28% أنّ نتائجه ستكون إيجابية، أمّا الباقية، وهم 20% فقالوا: إنّها ليس بالضرورة سلبية<sup>(1)</sup>.

يدل هذا أنّ المملكة كانت ومازالت متخوفةً من طموحات طهران النووية بل — دعنا نقول — إنّ التخوف السعودي زاد عما كان في الماضي، ما جعل وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في أكثر من مناسبة يتهم السعودية بقيامها بدور سلبي ومعرقل للمفاوضات الإيرانية مع الغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني. هذا رغم أنّ الاتفاق بين إيران ومجموعة 1+5 المعروف باتفاق لوزان النووي يدعو للاطمئنان على الأقل ظاهرياً، حيث يمنع إيران من تطوير أسلحة نووية ويجبرها على الخضوع لتفتيش لمواقعها النووية وبيع قيوداً على مستوى تخصيص اليورانيوم والبلوتونيوم لمدة عشر سنوات على الأقل. كما يُحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل الماء الثقيل (D2O) التي تملكها إيران حسب ما جاء في الملحق رقم (01) من خطة العمل الشاملة المشتركة. كل هذا، مقابل رفع كافة العقوبات الاقتصادية والمالية الأوروبية والأمريكية عنها والسماح لها بتصدير واستيراد الأسلحة. كما يُمكنها في نفس الوقت — كأحد نتائج الاتفاق — من

(1) عزمي بشارة، "العرب وإيران: ملاحظات عامة"، المرجع السابق، ص 6 - 7.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من الأصول المُجمدة بالخارج، واستئناف بيع النّفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة.

وفي هذا السياق، تتمحور أهم بنود خطة العمل الشاملة المشتركة الموقع بين إيران والمجموعة الدولية 1+5 في النقاط الآتية<sup>(1)</sup>:

- جعل البرنامج النووي الإيراني مقتصرًا على الأغراض السلمية فقط، مع تعهد إيران بأنّها لن تسعى أبدًا في المستقبل، وتحت أيّة ظرف كان لامتلاك أيّ أسلحة نووية أو تطويرها (النقطة 2 و3 من الديباجة والأحكام العامة)؛

- الرفع الشامل لكافة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العقوبات المتعددة الأطراف والعقوبات التي فرضها كل بلد على حدة، والمتعلقة ببرنامج إيران النووي، فضلًا عن خطوات لتأمين منفذ لإيران إلى ميادين التجارة، التكنولوجية، التمويل، والطاقة. (النقطة 5 من الديباجة والأحكام العامة).

- تأسيس لجنة مشتركة تضم مجموعة دول (1+5) وإيران للإشراف على تنفيذ هذه الخطة (النقطة 9 من الديباجة والأحكام العامة)؛

- تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف على الإجراءات الطوعية المتصلة بالجانب النووي، والتحقق منها حسب ما هو مفصّل في هذه الخطة، ويطلب من الوكالة تقديم تحديثات منتظمة لمجلس الحكماء وإلى مجلس الأمن (النقطة 10 من الديباجة والأحكام العامة)؛

- تبدأ إيران بالإزالة التدريجية لأجهزة الطرد المركزية في مفاعل الماء الثقيل (IR-1) في فترة تمتد إلى عشر سنوات. وتحتفظ خلال هذه المدة بقدرتها على التخصيب في موقع نطنز (Natanz) عند قيمة تخصيب يورانيوم مركب إجمالية تبلغ 5060 جهاز طرد مركزي في مفاعل الماء الثقيل (IR-1) ويتم تخزين أجهزة الطرد المركزية الزائدة والبنية الأساسية المرتبطة بالتخصيب في موقع نطنز تحت الإشراف المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

(1) "خطة العمل الشاملة المشتركة" (النسخة العربيّة)، ترجمة: أمجد المنير، زينة الحامد، مهدي سليمان، ركانة

المنير، ص ص 2 - 6 . في: <<http://bit.ly/2LWMDxv>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

- تعيد إيران تصميم وبناء مفاعل أبحاث مطّور يعمل بالماء الثقيل في موقع أراك (Arak)، بناءً على تصميم تصوري متفق عليه، باستخدام وقود مخصّب حتى نسبة 3.67% على شكل شراكة دولية تقوم بتصديق التصميم النهائي، وسيدعم المفاعل الأبحاث النووية السلمية وإنتاج النظائر المشعة لأغراض طبية وصناعية.

والحقيقة، أنّ السعوديون قلقون جداً من أن يؤدي الاتفاق إلى تمكن إيران أكثر في المنطقة وتحررها لا سيّما بعد الضوء الأخضر والموافقة الأمريكية على ذلك ما يعني أنّ دورها في زعزعة الأمن ودعم الإرهاب سيتضاعف أكثر. في حين رأت أمريكا والدول الخمسة الكبار أنّ خطة العمل الشاملة المشتركة الناتجة عن الاتفاق كفيلة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، وهذا في حالة نفذت بالكامل، إذ أنّ الرقابة عليها ستمنعها من إنتاج أيّ مواد انشطارية تمكنها من صنّع سلاح نووي، وهذا لفترة من 10 إلى 15 سنة<sup>(1)</sup>. بيد أنّ الرياض لا تؤمن بهذا بل الاتفاق — حسبها — ما هو سوى فرصة أمام إيران لكسب المزيد من الوقت واسترجاع أنفاسها بعد العقوبات الاقتصادية التي أنهكتها لتعود بعد ذلك أكثر شرسة وقوة من ذي قبل، خاصة أنّ الاتفاق الموقع أبقى ولم يشترط عليها تفكيك منشآتها النووية بمعنى أنّها ستبقى محتفظةً ببنيتها التحتية النووية ومنه إمكانية التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق<sup>(2)</sup>.

يدرك جيران إيران وبالأخص السعوديون والإسرائيليون هذا جيّداً، فحصول إيران على التكنولوجيا النووية حتمية لا نقاش فيها، فكل الإيرانيين مُجمعون على ذلك، تبقى مسألة وقت. لهذا، يُعد التشويش عليهم أحسن الاستراتيجيات بدل تركهم يعملون في راحة وهدوء. فامتلاك سلاح نووي أو التحكم في التكنولوجيا سيسمح لهذا النظام المشاغب وغير المرغوب فيه أصلاً بإضفاء المزيد من الشرعية على نفسه، ناهيك عن الثقة في النفس مما يعني في النهاية ثقلاً أكبر وهامشاً أوسع للمناورة على المستوى الإقليمي والدولي.

هذا لا يتناسب أكيد مع المصالح السعودية الحالية. ويؤكد هذه المخاوف التصريحات تلك التي أدلى بها مسؤول سعودي لوكالة رويترز (Reuters)، والذي أكد فيها أنّ اتفاق إيران النووي مع السداسية الدولية سيجعل الشرق الأوسط أكبر بؤرة للتوتر في العالم. لا سيّما أنّ تاريخ

(1) Gary Samore (Editor), *The Iran Nuclear Deal: A Definitive Guide*, Cambridge: Harvard Kennedy School, 3 August 2015, p4.

(2) وحدة تحليل السياسات، "قراءة في الاتفاق النووي الإيراني"، (سلسلة: تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، 2015، ص 3. في: <<http://bit.ly/2JkqVRT>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

إيران الخمينية مليءً بالمواقف المزعزعة للاستقرار، كما أنّ سلوكياتها لطالما اتصف بالانتهازية وعدم التورع في عقد تحالفات تكتيكية أو معاهدات من أجل حماية مصالحها. ضف إلى هذا الطبيعة المغلقة للنظام السياسي التي تُصعب من عملية التنبؤ بسلوكياته. كما أعرب مسؤول سعودي آخر لوكالة الأنباء السعودية أنّ بلاده مع منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال وأن العقوبات التي كانت مفروضة عليها يجب أن تستمر بسبب دعمها للإرهاب وانتهاكها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتسلّح وتدخلها الدائم في شؤون الآخرين<sup>(1)</sup>.

لكنّ يجب الانتباه هنا لنقطة مهمة في الموقف السعودي الذي أصبح أكثر حِدّة تجاه النووي الإيراني — لا يضاويه في هذه الحِدّة سوى الموقف الإسرائيلي — ابتداءً من الانسحاب الأمريكي من العراق وأحداث الربيع العربيّ إلى غاية الاتفاق النووي، ففي: 01 نوفمبر 2007 مثلاً، وعلى الرغم أنّ المُتشدّد محمود أحمددي نجاد كان رئيساً لإيران، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة طبعاً قدمت اقتراحاً يقضي بالتخصيب في بلد مُحايد واعطاء البلوتونيوم لمفاعلات إيران النووية ولباقي دول الشرق الأوسط. وأوضح سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية آنذاك هذا بقوله: "إنّ هذا هو ضمانة الاستقرار في المنطقة"<sup>(2)</sup>. كما أشار مسؤولون سعوديون عام 2011 بقولهم: "إنهم يعارضون هجوماً عسكرياً على المنشآت النووية الإيرانية، والذي سيترتب عليه العديد من الضحايا من الجانبين، ويدعو إلى الحوار باعتباره أفضل طريقة لحل المشكلة"<sup>(3)</sup>.

وفي مؤتمر «أمن الخليج - حوار الخليج»، الذي عُقد في البحرين، وبمشاركة جمعت مسؤولين كبار ومُحللين من دول مجلس التعاون، إيران، الولايات المتحدة، والعراق سنة 2004، انتقد سعود الفيصل التركيز على إيران في الموضوع النووي رغم كونها من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع تجاهل إسرائيل التي لا توافق على المعاهدة ومتطلباتها<sup>(1)</sup>. إنّ ما نريد أن نبينه هنا بصورة رئيسية أنّ الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني ليس

(1) "مصدر مسؤول: المملكة كانت دائماً مع أهمية وجود اتفاق حيال برنامج إيران النووي يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال"، وكالة الأنباء السعودية، 14 يوليو 2015، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2Jo5DCQ>>

(2) طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل، المرجع السابق، ص 70.

(3) Y. Yehoshua, "Saudi Arabia Cautiously Navigating Conflict with Iran amid Arab Spring Storm", MEMRI, (Inquiry & Analysis Series No.778), 23/12/2011, accessed on 18/02/2018, at: <<http://bit.ly/2Ni8nEn>>

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، المرجع السابق، ص 69 - 70.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ثابتاً، وإنما يحكمه بدرجة أولى الوضع الإقليمي وتصور القيادة (الثخينة الحاكمة) لهامش المناورة المتاح، والذي يرتبط غالباً بالموقف الأمريكي.

#### الفرع الثالث: الاتفاق النووي الإيراني من وجهة نظر إيرانية - سعودية

بالعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على إيران والمنطقة، تعتقد وجهة النظر الإيرانية أن الاتفاق النووي الحاصل بين طهران والسادسية الدولية، وتحديدًا مع واشنطن هو انتصار لإرادة الصمود لدى إيران والمنطقة، وسوف يترتب عليه الإقرار بالدور الإيراني ليس للهيمنة على المنطقة — كما تصور البعض — بل في اتجاه استقرار المنطقة أكثر وتأكيد النزوع السلمي للسياسة الخارجية الإيرانية التي لا تريد بل لا تستطيع في الأساس الهيمنة على المنطقة (1). أمّا داخلياً، فعكس ما كان متوقعاً من الاتفاق النووي من حيث الانعكاس الإيجابي على الداخل الإيراني إلا أنه لحد الساعة، ومنذ بدأ تطبيقه في: 16 يناير 2016 والاقتصاد الإيراني لا تبدو عليه علامات التحسن، حيث أضحت الظروف الاقتصادية أشد وطأةً على الإيرانيين مما كانت عليه في عهد نجاد. ما يشكك في جدوى التفاوض وتعطيل البرنامج لا سيّما أن معارضين كثر لم يرضوا عن توقيع الاتفاق النووي منذ البداية وعندما تأزم الموقف مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتبروا أن تجميد البرنامج النووي تم بلا مقابل، حيث لم يستسيغوا نهج حسن روحاني في الانفتاح الاقتصادي مقابل ما يُسمى «نهج الاقتصاد المقاوم» أي المُعتمد على الذات، خاصة أن الانفتاح على الخارج يحمل معه قيماً وافدة على المنظومة الثقافية الإيرانية (2).

وتبقى المملكة حالياً أشدّ المعارضين للاتفاق النووي إضافة إلى إسرائيل طبعاً، وباعتبارها أهم وأكبر دولة في النظام الإقليمي الخليجي، والوحيدة حالياً القادرة أن تنافس وتتحدى إيران نجد بعض الدول الصغيرة غير الراضية هي الأخرى عن الاتفاق تلتف وتُشكّل كتلة موالية لها ترفض وتشكك في جدوى هذا الاتفاق. لكنّ ليس بنفس جدّة موقف الرياض، ويضم هذا التكتل السعودي تقريباً كل الملكيات الخليجية (المشايخ) التي ترى أن الاتفاق سيعيد إلى الجمهورية الإسلامية الشرعية الدولية التي فقدتها، كما يتيح لها في الوقت نفسه التنقل دون رقابة في جميع أنحاء المنطقة، إضافة أنه سوف يعطي شرعية واعترافاً بالبرنامج النووي الخاص بها. ما يزيد من ثقة الإيرانيين في أنفسهم، وفي ثقة حلفائهم ووكلائهم ويجعلهم يتجرؤون أكثر عليهم. كما يرى

(1) سيد حسين موسوي، "الوجه الحقيقي لإيران"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 150، (2015)، ص 5.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، "على أبواب الانتخابات الإيرانية"، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

أصحاب وجهة النظر هذه أنه حتى يكون الاتفاق فعالاً كان بالأحرى أن يفكك بشكل نهائي البرنامج النووي الإيراني إلى جانب تقوية أدوات الحصار على إيران ومنعها من امتلاك أي سلاح. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي أن يكون الاتفاق أكثر اتساعاً، حيث يتناول كل التوترات السياسية الإقليمية التي تفتعلها إيران، على غرار: الأزمة السورية، العراق، حزب الله، والدعم الإيراني للجماعات المعارضة في البحرين واليمن<sup>(1)</sup>.

ويظهر جلياً الرفض السعودي للاتفاق النووي من خلال إقدامها على خطوات جريئة للتعبير عن موقفها الراض جملة وتفصيلاً لهذا الاتفاق، أولها القرار السعودي في: 02 يناير 2016 بإعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر، والذي كانت تربطه علاقات مع إيران. حيث تزامن إعدامه قبل أيام فقط من يوم تنفيذ الاتفاق ورفع العقوبات. في رسالة واضحة من الرياض إلى طهران أنها سوف تتخذ نهجاً استباقياً للحفاظ على أمنها. وتبعها مباشرة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإبرام الصفقة العسكرية مع الرئيس ترامب، انتهاءً بتصريحات وزير الدفاع السعودي وولي العهد محمد بن سلمان بنقل المعركة إلى إيران.

وعموماً، تبقى المواقف متباينة حول الاتفاق النووي. هذا التباين في المواقف جعل التوجهات الدولية والإقليمية تنقسم عمومًا إلى قسمين: الأول، تبنته الدول الغربية بشكل عام، مفاده أن ذلك الاتفاق من شأنه أن يُمثل بداية لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعني بدوره تحقيق الاستقرار العالمي. أمّا، الثاني فقد تبنته بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية وكذلك بعض الدول العربيّة وإسرائيل، ومفاده أن الاتفاق من شأنه أن يعزز من الدور السلبي الذي تمارسه إيران تجاه قضايا الأمن الإقليمي<sup>(1)</sup>. والحقيقة، أنه من الصعب الجزم بتداعيات الاتفاق النووي في الوقت الراهن في ظل رؤية كل من الرياض وطهران للأخرى، والتي يسودها الشك والريبة هذا من جهة. من جهة ثانية وهو الأهم، فإن مستقبل الاتفاق أصبح على المحك، فالإدارة الأمريكية الجديدة في ظل ترامب لها مواقف من الاتفاق مع إيران مغايرة لتلك التي كانت عند إدارة الرئيس بارك أوباما. حيث تكررت تصريحات ترامب بشأن معارضته للاتفاق النووي، إذ وصفه بالاتفاق المُشين وغير الجيد بالمرّة. لكنّ في المقابل، تلتزم روسيا والصين والأوروبيين كما يقول وزير خارجية ألمانيا السابق يوشيكّا فيشر (Joschka Fischer) بالاتفاق

<sup>(1)</sup> Payam Mohseni (Editor), *Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era*, Cambridge: Harvard Kennedy School, 2015, p25.

<sup>(1)</sup> أشرف كشك، "توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسات استراتيجية، (2016)، ص 23.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

النووي، ما يعني أنّ الولايات المتحدة ستجد نفسها وحيدة على أثر موقفها وعلى خلاف مع أقرب حلفائها (1).

وحسب رأي هيكل، فلا ينبغي أن نبالغ في مدى تأثير الاتفاق النووي رغم أهميته، ذلك أنّ السعودية ودول الخليج أضعف من أن تشاغب على الاتفاق النووي ولكنّ يُمكنها أن تشكو إلى الأمريكيين وتعاتبهم، فهم يعتبرون توقيع الاتفاق خيانة لهم. أمّا، أمريكا في المقابل فلن تدع إيران وشأنها، حيث لن تترك العالم كله يجري مباشرةً إلى إيران بل تريد أن تتصل مع إيران علناً بقدر معلوم، لكنّها لا تريد لأحد غيرها أن يتصل. فما ثمّله إيران هو الطموح المستقل الذي وصل إلى حد المعرفة النووية (وتباعاً السلاح النووي)، وهذا غير مقبول من أمريكا. هناك فرق بين أن تتعامل لفترة مع حقائق تدرك أنّها ليس بإمكانك أن تغيّرها الآن، وأن تتعامل معها مع افتراض أنّك قد تكون قادراً على تغيّرها في مرحلة لاحقة. فلو نجح الأنموذج الإيراني وُرفِع عنه الحصار وتركته ينمو تكون الخطة قد فشلت (2).

وحسب هذا التحليل، فليس من الغريب أن ينسحب الأمريكيون من الاتفاق إذا أحسوا أنّ الفرصة حانت أو على الأقل يُعدّلوا في بنود الاتفاقية بما يتناسب مع مصالحهم ومصالح حلفائهم، لا سيّما أنّ أمريكا تزامب انسحبت مؤخراً من العديد من الاتفاقيات التي كانت قد وقعتها (اتفاقية المناخ). ومع أن إلغاء الاتفاقية يبقى من الأمور الصعبة نظراً لأنّ واشنطن مجرد طرف فيه مع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا. بيد أنّ أيّ انسحاب أمريكي يجعل الاتفاق يفقد كل قيمته. وهذا ما كان في: 08 مايو 2018 أين أعلن الرئيس ترامب عن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات جديدة على إيران، هذا رغم التزام هذه الأخيرة بكافة تعهداتها كما أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقب مدى تطبيق إيران للاتفاق من الجانب التقني.

ومن وجهة نظر قانونية — رغم وجود اختلاف بين فقهاء القانون في هذه المسألة — يُعد الانسحاب الأمريكي أمراً ممكناً رغم مصادقة مجلس الأمن عليه (قرار مجلس الأمن رقم 2231)، إذ أنّ الاتفاق النووي الإيراني تنطبق عليه أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة

(1) يوشिका فيشر، "الخطر النووي الجديد"، ترجمة: إبراهيم محمد علي، Project Syndicate، 23 أغسطس 2017،

شوهد في 03 ديسمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2unFvx8>>

(2) طلال سلمان، حوار شامل مع محمد حسنين هيكل: "إيران بعد الاتفاق النووي وصورة المنطقة والعلاقات مع

أميركا"، السفير، 2015، شوهد في 13 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2LbATd6>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

1969، لكونه اتفاقاً معقوداً بين الدول في صيغة مكتوبة وينظمه القانون الدولي. وذلك بمقتضى المادة الأولى (01) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات مما يعني أنّ الاتفاق تنطبق عليه المبادئ العامة بشأن تنفيذ المعاهدات على غرار: حرية الإرادة، وحسن النية، وقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، والحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات (1). ناهيك أنّ الاتفاق النووي في بنوده لا يمنع ذلك. كما أنّ «خطة العمل الشاملة المشتركة» تشكّل — حسب جيفري — رسمياً تفاهماً غير موقّع حول الإجراءات المتبادلة بين عدد من الدول يدعمه قرار مجلس الأمن رقم 2231 ويحث على تنفيذه الكامل، ولكنّ ليس بموجب القانون الدولي، أيّ ليس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (2) من جهة.

من جهة أخرى، فإنّ الرئيس الأمريكي باعتباره أعلى سلطة تنفيذية في البلاد لا يحتاج إلى تفويض من الكونغرس بالانسحاب، حيث أنّ النظام القانوني الأمريكي يسمح للرئيس بتوقيع أمر تنفيذي (An Executive Order) للانسحاب من الاتفاقية، لا سيّما أنّ الكونغرس سبق له أن فوض الرئيس بالتوقيع على الاتفاقية، والتعامل مع الاتفاقية وتنفيذها، واتخاذ كل ما يلزم سلامة التنفيذ الذي يحمي المصالح الأمريكية (1). واستناداً على ما سبق، تعاملت الإدارة الأمريكية مع الاتفاق النووي — الذي لم توقع الأطراف عليه كما أشرنا سابقاً —، كالتزام سياسي، مستندتاً في ذلك إلى عدم إلزامية الاتفاقية.

وعموماً، يُمكننا القول أنّ الرياض ليست ضدّ البرنامج النووي في حد ذاته، فهي مُمكن أن تقبله لولا النتائج المنجرة عنه من حيث رفع أسهم طهران في مجال القوة الصلبة والناعمة وتعزيز دورها الإقليمي أكثر. فنجاح إيران في انتزاع إقرار من القوى الكبرى بالحق النووي يُعدّ إقراراً ضمنياً بدور إقليمي لها، وهو ما سعت له منذ وضع مجلس تشخيص مصلحة النظام ما أطلق عليه «رؤية 2025» في عام 2005. كما أنّ السعوديين غالباً من يبنون موقفهم تجاه النووي الإيراني استناداً على الموقف الأمريكي منه، وكذا الدعم الأمريكي لموقفهم، ما يعني أنّ الموقف

(1) محمود أبكر دقق، «اتفاق إيران النووي أو اتفاق لوزان النووي، من منظور قانوني»، سودانيز اون لاين، 12 مايو 2015، شوهد في 29 يوليو 2018، في: <<http://bit.ly/2K9MdSM>>

(2) جيمس جيفري، «خطة العمل الشاملة المشتركة» ترزح تحت وطأة الضغوط (الجزء الأول): قرارات ترامب الخمسة، (المرصد السياسي 2866)، معهد واشنطن، 06 تشرين الأول/أكتوبر 2017، شوهد في 29 يوليو 2018، في: <<http://bit.ly/2v3rifa>>

(1) محمود أبكر دقق، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

الأمريكي يُعد معيارًا مهمًا لرصد التوجه السعودي حيث أنّ رفض واشنطن أو قبولها لبرنامج إيران يُحدد لنا بشكل كبير موقف الرياض.

أمّا، إيران فيُشكّل البرنامج النووي نقطة جوهرية وأساسية لديها من الصّعب جدًا أنّ تتنازل عنها، ذلك أنّ حماية الثّورة والنظام من أعدائه حسبها يتطلب امتلاكها لوسيلة ردع تحميها، ناهيك أنّ البرنامج النووي يحظى بإجماع داخلي من لدنّ القوى السياسيّة الإيرانيّة المختلفة؛ وكذا المجتمع الإيراني، فضلًا عن تحقيقه للنظام السياسيّ العديد من الغايات والأهداف السياسيّة منها والاجتماعية والتكنولوجية العلمية بدون أنّ ننسى طبعًا الأهداف العسكريّة والأمنية التي تسمح له بتعزيز موقفه الأمنيّ والسياسي (نظرية الردع) في منطقة مليئة بالإضرابات والأعداء. وكذا الجوار النووي بحيث يجب لا ننسى أيضًا أنّ إيران محاطة بالعديد من القوى النوويّة على غرار الهند، وباكستان، وروسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء (بيلاروسية)، وكازاخستان، وإسرائيل. كما أنّ وضع القوات الأمريكيّة والغربيّة المُرابطة في الخليج العربيّ - الفارسيّ يزيد حتمًا من رغبة إيران في امتلاكها لسلاح ردع، وعلى هذا الأساس، تعتبر إيران أنّ لها حقًا مشروعًا في تطوير برنامجها النووي في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي تعيشها.

ويُشكّل سعي طهران لاكتساب القدرة والتحكم في التكنولوجية النوويّة — بغض النظر عن طبيعتها ونواياها من هذا التحكم سواءً أكانت عسكريّة من أجل الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو سلمية مثلما تدعي — قلقًا للعديد من دول المنطقة ويلقى في نفس الوقت مُعارضةً شرسةً من الكثير من الأطراف، لا سيّما السعوديين الذي أصبحوا من أكثر الأصوات في الشرق الأوسط مُعارضةً لإيران النوويّة، بل أنّ التهديد السعودي وصل إلى مرحلة خطيرة، منها الاقتراب أكثر من خصوم إيران والعرب (إسرائيل). ما انجر عنه نتائج سلبية بالضرورة على مكانة السعودية وقوتها الناعمة؛ إضافة طبعًا إلى الرفع من قدراتها ومشترياتها العسكريّة (الأمريكية في الغالب)؛ الأمر الذي جعل من المنطقة تدخل في دوامة من السباق المحموم نحو التسلّح (معضلة أمنية). على أنّهُ يجب التنويه إلى أنّ هذا السباق نحو التسلّح هذه المرة قد يخرج من دائرته الكلاسيكية التقليدية ليتجه نحو اكتساب السلاح النووي، وهذا ما أصبح يُرده القادة السعوديون بشكل متكرر، إذ ليس من المستغرب أن تحاول الرياض الانضمام إلى النادي النووي يساعدها في هذا طبعًا قدراتها المالية الضخمة وعلاقاتها الجيدة مع أمريكا.

وفي هذا الصدد يُشير كيننجر في كتابه: **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ** أنّ هناك احتمالين للصيغة التي تُمكن الرياض من قدرات نووية، الاحتمال الأوّل

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يكون في الغالب بالحصول على رؤوس حربية نووية من إحدى القوى النووية الموجودة والتي من المفضل أن تكون إسلامية، وفي هذا المضمار تعتبر باكستان أقرب إلى هذا الأمر بسبب علاقاتها المُميّزة مع المملكة وتاريخها في مثل هذه الأمور (شبكة عبد القادر خان). ويعزز هذه التصور الزيارات الرسمية — مرتين في عام 2016 — التي قام بها وزير الدفاع السعودي والملك المُحتمل محمد بن سلمان إلى العاصمة إسلام آباد. أمّا الاحتمال الثاني أمام السعودية لتدارك التفوق الإيراني، فيكون عن طريق تمويل تطوير مثل هذا النوع من الرؤوس في بلد آخر كخطة لتأمين نفسها.

رغم نجاح خصوم إيران مؤخرًا في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، غير أن التمعن في اتفاق لوزان؛ وكذا سلوك المملكة تجاهه يُؤكد عدم رغبة السعودية في الوقت الحالي في أيّ تفوق إيراني حتّى ولو كان معنويًا. وعليه، كان الرد والتحرك سريعين من المملكة بعد الاتفاق النووي، وذلك دليلًا على عدم الارتياح له، فقد كانت السعودية غاضبة جدًا إزاءه، حيث اعتبرته كعلامة على خيانة أمريكا لحليف مخلص، خصوصًا وقد جاء في ظرف صعب مرت به المملكة عندما توفي الملك عبد الله في يناير 2015، ناهيك أن الاتفاق يعني من الناحية السياسية أن إيران المنافس الإيديولوجي والاستراتيجي الرئيسي للرياض تلقى اعترافًا دوليًا كدولة نووية بحيث تعتبر المملكة هذا التطور الهام للغاية دليلًا على قوة إيران المتنامية.

إضافة أن المملكة تخشى من أن تكون هذه الصفقة بمثابة أول خطوة لفتح مسار من التقارب الإيراني - الأمريكي على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة. لهذا السبب، فإنّ السعودية أكثر ما يقلقها وتتحفظ عليه ليس البرنامج النووي نفسه بل دور إيران المتنامي، الذي سيعزز بشكل أكبر في الخليج العربيّ - الفارسي والشرق الأوسط بعد رفع العقوبات عنها، لا سيّما أن الملف السوري الذي كانت تعول عليه الرياض في إضعاف طهران يبدو أنه سينتهي لصالح طهران، والملف اليمني لم يُحسم بعد ما سيجرم لا محالة على أرض الواقع بتوسع هيمنة إيران في المنطقة.

ليس نَمّة ما يدهش إذن في الوقت الراهن من موقف الرياض المُعارض جملةً وتفصيلاً لتفوق إيراني، بيّد أن المُتتبع لموقف الرياض تجاه النووي الإيراني قبل 2003 يجد موقفًا سعوديًّا مُغايّرًا لما هو قائم حاليًّا، ما يعني أن السعوديين — كما أشرنا سابقًا — ليسوا ضدّ البرنامج في حد ذاته، وإنّما هم ضدّ أيّ شيء يترتب عنه أفضلية تتيح لإيران هيمنة على

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

المنطقة وإخلال بميزان القوى، الذي طالما سعت الرياض للحفاظ عليه؛ وبنيت عليه جزءاً مهماً من سياستها الخارجية القائمة بالأساس على التحالفات والتوازنات الإقليمية.

وعليه، لا يُمكن اعتبار البرنامج النووي الإيراني سبباً رئيسياً في الصراع القائم بين إيران والسعودية أكثر منه سبباً ثانوياً بحيث يدخل ضمن إطار أوسع وأشمل للعلاقة بين البلدين، ويتمحور هذا الإطار الأوسع في سببين رئيسيين لحالة الصراع المستديمة، الأول يتعلق برغبة إيران في الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي بالتحول إلى الدولة المركزية فيه أو ما يُعرف في الدراسات الإقليمية ب: **دول القلب (Core States)**، أما الثاني، فيرتبط بالتصور المتضارب للأمن الإقليمي بين البلدين.

### المطلب الخامس: أحداث الربيع العربي والصراع الإيراني - السعودي

تُمثل أحداث الربيع العربي بدون أدنى شك شرخاً كبيراً على المستوى السياسي، الاجتماعي، والنفسي. وبغض النظر عن هذه التحولات من حيث تأثيراتها وانعكاساتها سواءً أكانت سلبية أو ايجابية، وبغض النظر أيضاً عن تعريفنا لهذه الأحداث وأسبابها، فإنّ الشيء المؤكد أنّها أحدثت تغييرات جوهرية في الحالة القديمة (ما قبل الربيع العربي)؛ تغييرات لم تكن في المُجمل لصالح المواطن أو الوطن العربيين، لا سيّما أنّها خضعت لعدة مُتغيرات وضغوطات خارجية من أدتاً قوى إقليمية ودولية بما يتناسب طبعاً مع مصالح هذه القوى الخارجية.

ولعل أهم قوتين إقليميتين في الشرق الأوسط كانتا تسعيان لتوظيف أحداث الربيع العربي بما يتناسب مع مصالحهما هما: السعودية وإيران، إذ أضحت دول الربيع مسرحاً جديداً تتنافس وتتصارع ضمنه الرياض وطهران. بيد أنّ الصراع في إطار هذا المُتغير الجديد (الربيع العربي) أصبح — ولا يزال — الأشد والأشرس مقارنة بما مضى بحيث تتابع كل من إيران والمملكة العربية السعودية التغييرات السياسية التي حدثت في مختلف البلدان العربيّة بقلق شديد، وكذا تأثير هذه التغييرات على ميزان القوى بين المعسكرين المُتخاصمين الإيراني - السعودي. كما تسعيان في نفس الوقت إلى التدخل وتوجيه هذه التغييرات بما يتناسب مع توجهاتهما السياسية ومصالحهما.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

وفي هذا الصدد، لا يستطيع أحد إنكار أن جذّة التوتر بين الرياض وطهران ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق مع وبعد أحداث الربيع العربيّ لما أحدثه هذا الأخير من خلل في التوازن السياسي والطائفي القديم للشرق الأوسط. فقد خلط الربيع العربيّ الأوراق في المنطقة وفق معطيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وبدون أن ندخل متاهات جدلية، هل هي ثورات أم لا؟ وهل هو حقاً ربيعٌ عربيّ أم خريف؟، فوضى أم ثورة؟ ذلك أنّ ما يهمننا بشكل رئيسي النتائج المترتبة عن هذه الأحداث خصوصاً تلك المرتبطة بشكل مباشر بالصراع الإيراني - السعودي. وارتباطاً بما تقدم، فإننا سوف نستعمل في هذا المضمار كلمة "الربيع العربيّ" لدلالة على تلك الأحداث فقط لا غير.

وعلى الرغم من أنّ شرارة هذه الأحداث — التي عرفت أوجها في عام 2011 — انطلقت بعيدةً نسبياً عن دائرة الصراع الإيراني - السعودي، إلا أنّها بدأت بسرعة في التنقل نحو الشرق لتصل إلى الخليج والشرق الأوسط لتشمل في النهاية تقريباً كل أرجاء العالم العربيّ من المحيط إلى الخليج. أين بدأ التنافس الإيراني - السعودي مرة أخرى في الظهور بالتوازي مع هذه الأحداث والصراعات الداخلية التي اجتاحت المنطقة العربيّة.

لكنّ هذه المرة على خلاف المرات السابقة أصبحت المنافسة بل الصراع على الهيمنة بين القوتين الإقليميتين أشد وأخطر وبشكل صريح، وقد حاول كل طرف استغلال أكثر من أيّ وقت مضى الصراعات في هذه المنطقة لصالحه، فحاول الطرفان دعم الأحزاب السياسية المعارضة، ودعم الانقلابات، ووصل الأمر إلى غاية تمويل الجيوش وشن الضربات العسكرية المباشرة ضدّ وكلاء الآخرين على غرار ما حصل — ولا يزال — في سورية واليمن.

### الفرع الأول: الربيع العربيّ قراءة في المفهوم

إنّ مصطلح الربيع العربيّ يُعدّ واحداً من بين العديد من العبارات الشائعة في وصف تلك الأحداث التي اجتاحت العالم العربيّ ابتداءً من نهاية سنة 2010. ومثل العديد من هذه الأوصاف، فإنّ استخدامها لا يخلو من الجدل هذا من جهة. من جهة ثانية، تُعدّ دراسة الربيع العربيّ — بغض النظر عن الوصف — أمراً عسيراً لما تخلقه من الارتباك والتشويش عند أيّ باحث نظرًا لأنّ الربيع العربيّ لم يحظ كحدثٍ وظاهرةٍ أوّلاً ثم كمفهوم باتفاق العديد من الناس سواءً كانوا عرباً أو أجانب، مواطنين عاديين أو سياسيين أو باحثين ومتقنين... فكل واحد من هؤلاء له رأي، موقف، وتحليل، فضلاً عن تعريف لهذا الحدث التاريخي الذي لم يُغيّر فقط بعض الأنظمة السياسية، وإنّما

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

غير كذلك من سيكولوجية الفرد. إنَّ هذا الاختلاف في القراءات والتحليلات لما حدث يُعبر لنا في الحقيقة عن تعدد للمواقف إزاء الربيع العربيّ، تعدد لكل واحد منه أسبابه ودوافعه، غير أنّ الأکید وغير المختلف حوله هو أنّ الربيع العربيّ أحدث شرخًا كبيرًا على مستوى العالم العربيّ.

ويُمكن تعريف الربيع العربيّ بشكل عام بتلك الأحداث التاريخية وسلسلة الاحتجاجات والانتفاضات والحركات المسلحة المناهضة للحكومات والأنظمة السياسية التي انتشرت في بعض أقطار العالم العربيّ مع نهاية عام 2010، عندما أقدم أحد الشباب التونسيين (محمد البوعزيزي) في ولاية سيدي بوزيد على إحراق نفسه احتجاجًا على الظلم المسلط عليه من طرق قوات الشرطة يوم 17 ديسمبر 2010، ثم انتقلت إلى مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، وسورية. كما يُمكننا التعاطي مع الربيع العربيّ باعتباره حدثًا من منطلقين أساسيين ينتج عنهما مجموعة من التقسيمات، المنطلق الأول يتعلق بسلمية الأحداث من عدمها، وهنا يُمكننا وضع كل من تونس، الدولة التي انطلقت منها شرارة الربيع، ومصر ضمن الأحداث أو الثورات السلمية وغير العنيفة. وفي المقابل، تندرج كل من ليبيا، اليمن، وسورية في إطار الثورات العنيفة والمسلحة. أمّا المنطلق الثاني فيتعلق بنجاح هذه الأحداث في الإطاحة بالأنظمة السياسية. وهنا نجد تونس ومصر اللتان استطاعت التظاهرات الشعبية في البلدين تغيير رأس النظام، وأيضًا، ليبيا، اليمن. أمّا الأحداث التي فشلت في مبتهاها فكانت في البحرين وسورية لحد الآن.

إنَّ الحراك العربيّ بلا شك غير الكثير من مُعطيات المشهد السياسي وتوزيع السلطة السياسية وتوازنات القوى وكذا القيم والثقافة السياسية في المشهد العربيّ. وكان سقوط أنظمة وقيام أخرى مكانها، فضلًا عن ظهور نُخب جديدة وصعودها إلى السلطة من أبرز التغييرات الظاهرة للعيان، بيّد أنّهُ من المُبكر جدًّا — حسب المُفكر المغربي عبد الإله بلقزيز — الحكم على ما جرى من تحولات عربيّة، ذلك أنّ سياقاتها مازالت ممتدة وتداعياتها متفاعلة (1). ناهيك عن إطلاق عليها اسم ثورة يتطلب إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام الاجتماعي والاقتصادي وليس النظام السياسي فقط. أمّا المُفكر المصري سمير أمين، فتعتبر — على الأقل ما حصل في مصر — أكثر من مجرد انتفاضة أو احتجاج يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه من قبل، لكنّه في نفس الوقت أقل من أن تُسميه ثورة (2). في حين يرى هاشم صالح أنّ الربيع العربيّ لا

(1) عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص ص 19 -

(2) سمير أمين، ثورة مصر، (القاهرة: دار العين، 2011)، ص 15.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

يُمكن اعتباره حدثًا تاريخيًا ذلك أنَّه لا تنطبق عليه خصائص الحدث التاريخي بالمفهوم والمعنى الحصري للكلمة، حيث أنَّ أهم خصائص الحدث التاريخي هو تلك النقلة النوعية في حياة الناس والمجتمعات من حالة سيئة إلى وضع أفضل<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل، يعتقد المفكر اللبناني علي حرب أنَّ أحداث الربيع العربي هي بحق ثورات حقيقية مُتعددة تجري في غير بلد عربي، وفي نفس الوقت تتأثر هذه الثورات المُتعددة ببعضها البعض سواءً بالسلب أو الإيجاب<sup>(2)</sup>. أمَّا الباحث في علم الاجتماع جيمس بتراس (James Petras)، فيعتقد أنَّ بداية ما يُسميه "الحركات الجماهيرية الثورية" كانت بشكل تلقائي بعيدة كل البعد عن نظرية المؤامرة، لكنَّ في المقابل كانت هذه الحركات العفوية رغم كل القدرة على الحشد والتعبئة لعدد كبيرة من الناس في وقت ومكان واحد تفتقر لقيادة وتنظيم سياسيين مما جعلها أولًا لا تحقق ثورتها بالشكل الحقيقي، وثانيًا تتعرض للاختراق والتحكم من طرف جهات غير ثورية بالأساس<sup>(1)</sup>.

وارتباطًا بما تقدم، يُمكننا القول أنَّه ثمة اختلافات وتناقضات حول مفهوم الربيع العربي من طرف مختلف المفكرين والباحثين بين رافضٍ له وبين مؤيدٍ له، بيد أنَّ ما لا يمكن انكاره أو تجاهله حول هذه الأحداث أنَّها تُعد مرحلة حاسمة وتاريخية في تاريخ الدول العربيَّة، وفي نفس الوقت ذات عواقب سياسيَّة واقتصادية وجيوستراتيجية بعيدة المدى، إذ يتطلب محو ونسيان آثار أحداث الربيع العربي الكثير من الوقت والصبر.

(1) هاشم صالح، الانتفاضات العربيَّة على ضوء فلسفة التاريخ، (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص ص 13 -

14.

(2) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المعلومة إلى الشبكة، ط 2 (بيروت: الدار العربيَّة للعلوم - ناشرون، 2012)، ص ص 25 - 33.

(1) جيمس بتراس، الثورة العربيَّة والثورة المضادة أمريكية الصنع، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2012)، ص ص 31 - 42.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### الفرع الثاني: الموقف الإيراني - السعودي من أحداث الربيع العربي

##### أولاً: الموقف الإيراني من أحداث الربيع العربي

لطالما كانت إيران الخمينية تراودها أحلام تغيير بعض الأنظمة العربية الحليفة للغرب، وكانت دائماً تتشد تصدير ثورتها خارج حدودها باعتبار الثورة الخمينية ثورة أممية تتشد الخلاص لكل مستضعفي الأرض. لذا كان من الطبيعي جداً أن تقف القيادة السياسية الإيرانية إلى جانب ما سُمي بالثورات العربية بشكل مُبكر بعدما وصفتها بالصحة الإسلامية التي استلهمت حراكها السياسي من الثورة الخمينية على حد قول المُرشد الأعلى علي خامنئي في خطبة الجمعة يوم: 04 فبراير 2011. كما أعربت طهران عن استعدادها لدعم الشعوب المنتفضة من أجل بناء أنظمة سياسية بديلة<sup>(1)</sup>. الهدف من كل هذا أمرين، الأول فلسفي - إيديولوجي من خلال نصره المستضعفين وكسر شكوة المستبدين والمتكبرين، أمّا الثاني فهو الأكثر واقعية من حيث تغيير الوضع السائد في الشرق الأوسط عبر إضعاف السعودية وحلفائها.

وبالتالي، فإنّ إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، أين تُعارض إيران النظام الإقليمي الذي - كما أشرنا سلفاً - تقوده الولايات المتحدة ومن تعتبرهم عملائها الإقليميين، لا سيّما إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ذلك أنّ تقويض هذا النظام الإقليمي "الاستغلالي" من خلال إضعاف حلفاء الولايات المتحدة أو رحيلهم هو في نفس الوقت ضربة قاسية للولايات المتحدة في المنطقة. ناهيك أنّ هذا الأمر يُعد شرطاً مُسبقاً لا غنى عنه في مشروع الهيمنة الإقليمية الإيرانية<sup>(1)</sup>. غير أنّهُ يُمكن الافتراض أيضاً أنّ إيران لم تكن ترغب في ثورات عربية في هذا التوقيت بالذات، لكنّ الأمر الواقع فرض عليها اتخاذ موقف منها، السبب الذي يخول لنا القول بهذا الافتراض يرجع إلى وضع طهران الداخلي في تلك الفترة نتيجة الضغوطات الغربية تجاه ملفها النووي وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني، إضافة إلى ما صاحب انتخاب الرئيس نجاد (العهد الثاني) من احتجاجات داخلية فيما عرف بـ: **الحركة الخضراء** أو الثورة الخضراء، لذا فإنّها كان ترغب في استقرار أكثر للمنطقة حتّى يتسنى لها ترتيب أوراقها بكل هدوء، لكنّ تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد شكّل الربيع العربي صدمة للعالم ودول المنطقة ككل ومنها إيران

(1) محمد صالح صديقيان، المرجع السابق، ص 586.

(1) Shahram Chubin, "Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated", (GRC GULF PAPERS), Gulf Research Center, 2012, p 8.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

التي لم تتوقع حدوث الثورات (الاحتجاجات) العربيّة، ما جعل التقديرات والسيناريوهات الاستراتيجية مفتوحة على كل الاحتمالات<sup>(1)</sup>.

رغم هذا، فقد اتسم الموقف الإيراني على غرار الموقف السعودي كما سنرى لاحقاً بتناقض واضح حيال ما حصل في المنطقة العربيّة، فمن جهة، تزعم أنّها تؤيد ثورات الربيع العربيّة لأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت سباقةً في هذا الأمر من خلال الثورة الشعبية ضدّ الشاه التي خلصتها من براثن الاستبداد والظلم وهيمنة القوى الإمبريالية، ومن جهة أخرى، يتناقض هذا الأمر مع الموقف الإيراني من الأحداث السورية، ودعمها المُستमित لنظام بشار الأسد الذي بدون شك ليس ديمقراطيّاً. وعلى هذا، ورغم أنّ إيران كانت من أوائل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط التي رحبت بما يُمكن تسميته بـ: الموجات الأولى للربيع العربيّ؛ إلا أنّ موقفها تغير تدريجيّاً عندما امتدت الأحداث إلى حلفائها في الإقليم والمنطقة، أين أصبحت من أكثر الأصوات المُروجة لنظرية المؤامرة (Conspiracy Theory) بحيث اعتبرت الأحداث السورية مؤامرةً دوليةً ضدّها ومن تم وجب عليها التدخل بكل قوتها لمنعها. وعلى هذا الأساس، لا يُمكن الحديث عن موقف إيراني واحد وإنّما عن موقف مُزدوج يحمل في الآن نفسه مزيجاً بين التأييد والرفض لهذه الأحداث

ويُشير الموقف العام لإيران من أحداث الربيع العربيّ على أنّها ساندت بشكل واضح ما وقع في تونس، ومصر، والبحرين، واليمن، علماً أنّ الكثير من هذه الدول التي حصل فيها الربيع العربيّ من الناحية الاستراتيجية (العُمق الاستراتيجي) لا تدخل في الدائرة الأولى — عدا البحرين — للعلاقات الإيرانية أي دائرة دول الخليج العربيّ - الفارسي (التماس المباشر). وفي نفس الوقت رفضت الأحداث الواقعة في سورية، حيث وصفتها بأنّها شأنٌ داخلي وأيدت إجراءات النظام السوري الصارمة في التعامل معها. ثم ما لبثت أن رأت ما يحدث في سورية عبارةً عن مؤامرة دولية على حلفائها وكل القوى المقاومة في المنطقة، أين كانت إيران ضدّ السماح بتدخل القوى الغربية في الشأن السوري وعدم السماح بتكرار التجربة الليبية في سورية، ذلك أنّ مثل هذه الخطوة الخطيرة حسبها سينجم عنها نهاية وتفكك للدولة السورية.

(1) طلال عتريسي، "الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربيّ بعد الثورات"، ضمن: أحمد سعيد نوفل [وآخرون.]، التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربيّة، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 347 - 348.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ومع بداية أحداث الربيع العربي بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب من هذه الوقائع لعل أهمها كان توجيه اهتمام المجتمع والرأي العام الدوليين بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني وكسب مزيد من الوقت بغية التفاوض في أحسن الظروف سواءً لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي تعرض لها البرنامج النووي الإيراني في تلك الفترة، مثل: فيروس ستوكسنت (Stuxnet). هذا الأخير حسب أحد الخبراء الألمان أعاد المشروع النووي الإيراني سنتين إلى الوراء، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث كان لافتاً نجاح إيران منذ فبراير 2011 — خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية — في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% بمقدار 500 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام إلى 4100 كيلو جرام. هذا إضافة إلى تقليص حالة الأهمية والزعج التي حظيت بها الحركة الخضراء، وهو ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على هذه الحركة وقادتها، كما نجحت أيضاً في الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصاً بعد أحداث ليبيا والبحرين<sup>(1)</sup>.

لكنّ بعد مُرور الوقت تبين أنّ إيران لم تحصد من الربيع العربي أيّة ثمار رغم دعواتها المُتكررة على لسان مُرشدها بطرد المُستبدين الذين يُشكّلون عقبة بين الشعب وبين الإسلام الحقيقي إلّا أنّ هاته الدعوات لم تلقَ صدى في العالم العربيّ عمومًا، فقد كان الإخوان المسلمين الذين تولوا السلطة في مصر بعد حسني مبارك في كل مرة يذكرون أنّ ثورة 25 يناير هي ثورة شعب بكل أطرافه ومعتقداته ولا مكانة فيها للأيدي الخارجية، نفس الحالة بالنسبة لإسلامي تونس المُمثلين في حركة النهضة التي تحاشى قادتها أيّة علاقة مشبوهة مع إيران قد تجعلهم يخسرون أكثر مما يربحون، بينما لم تلعب إيران في ليبيا بلد القذافي أيّ دور يذكر، في حين أنّ مُساندتها للطائفية الشيعية في البحرين واليمن كانت لها نتائج عكسية. فقد سمحت للقوات السعودية في الأولى بالتدخل العسكري فيها ودعم حلفائها (آل خليفة) أكثر، أمّا في الثاني فقد دخلت في دوامة من الفوضى وتدخلت فيه القوات العسكرية السعودية أيضاً.

بينما تبقى الحالة السورية الأكثر تعقيداً، والتي تلعب فيها طهران دوراً استراتيجياً، باعتبار أن النظام السوري أهم حليف لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى اليمن لكنّ بدرجة أقل. ويعود السبب في إصرار طهران على بقاء النظام السوري أو بالأصح نظام حليف لها وتثق فيه لأسباب جيوسراتيجية بدرجة أولى على عكس التحليلات التي تعتقد أنّ سبب المُساندة يعود لأسباب طائفية

(1) محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربيّة"، (دراسات) السياسة

الدولية، 06 أكتوبر 2011، شوهد في 17 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2uAJMmi>>

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

باعتبار أنَّ النظام السوري نظامًا علويًا شيعيًا، كما إنَّ سورية كموقع جغرافي تُمثل أهمية في الفكر الجيوستراتيجي الإيراني كونها تخدم استراتيجية طهران بالمنطقة؛ إذ تُشكّل الرابط الحيوي بينها وحزب الله، كما تُؤمّن لها الدفاع عن ممرّات عبور السلاح إلى حزب الله والتصدي للمحور الإقليمي العربيّ (الاعتدال) الذي تنزعه السعودية، الذي يهدف إلى احتواء القوة الجيوسياسية المتزايدة لإيران من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>. أمّا التحليل الطائفي القائم على التآزر الشيعي - الشيعي فإنّه من ناحية عقائدية وفقهية لا يستقيم إذا ما اطلعنا على الموقف الديني الاثنا عشري من النصيرية.

وعليه، فسورية جيوستراتيجيًا أمرٌ حاسم بالنسبة لإيران وغير قابل للتفاوض ولن تتراجع عن دعمها للنظام الأسدي. أين يُعدّ التدخل الإيراني في سورية من جهة نظر إيرانية بمثابة الحرب الاستباقية التي تخوضها طهران ضدّ أعدائها، حيث يعتقد المسؤولون الإيرانيون أنّ سقوط دمشق يعني أنّ طهران ستكون التالية، وعلى هذا الأساس، رمت إيران بكامل ثقلها في الأزمة السورية حيث تعتبرها مسألة حياة أو موت للنظام الإسلامي. إنّ هذا الإصرار الإيراني على سورية في الحقيقة يُعدّ أكثر القضايا التي يتصارع عليها الإيرانيون والسعوديون؛ إذ أنّ مستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية والمنطقة ككل مرتبط بشكل كبير بما تؤول إليه المسألة السورية ومصير بشار الأسد.

ومما يزيد من تعقّد الحالة السورية أنّها بالإضافة إلى كونها أصبحت ساحةً للصراع والحرب بالوكالة بين السعوديين والإيرانيين، فإنّها فوق هذا تحولت إلى مستنقع خطير للتجيش الطائفي والمزيد من التمزق في العلاقات السنيّة - الشيعية<sup>(1)</sup>. ناهيك عن تحول سورية لحلبة للصراع الدولي بما يعزز المزيد من الاختراق والتغلغل للنظام الإقليمي الشرق أوسطي وكذا تنامي التطرف والجماعات الأصولية.

(1) التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الثاني، المرجع السابق، ص 123.

(1) توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربيّ الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 9.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

#### ثانياً: الموقف السعودي من أحداث الربيع العربي

تُعد السعودية دولةً مُحافظَةً بكل ما تحمل الكلمة من معنى وهي لا تحبذ التغيير بالمرّة. وعليه، فرضت هذه الخصائص البُنويّة التي يتمتع بها النظام السعودي مواقف — في بداية أحداث الربيع العربي — مناهضة للثورات كافة بما فيها الثورة ضدّ نظام خضم كنظام القذافي في ليبيا، حيث عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي، فعندما أقدم محمد البوعزيزي على حرق نفسه في 07 ديسمبر 2010 جاء رد المملكة سريعاً ومتوقّعا عبر مؤسستها الدّينية الوهابيّة الرسميّة التي أصدرت فتوى تحرم قتل النفس بوصفه إثماً عظيماً، كما وصفت التظاهرات بالأفعال الخطيرة والخارجة عن الإسلام<sup>(1)</sup>، وفي نفس الوقت، شجعت المملكة ماليّاً وسياسياً وجود أنظمة حكم سلطويّة، ورأت بمعية الملكيات الخليجية فيما بعد أنّ الثورات العربيّة تخص الأنظمة الجمهوريّة دون سواها لأنّ الأنظمة الملكيّة الوراثيّة تتمتع بشرعية تجعلها بمنأى عن رياح التغيير<sup>(2)</sup>.

لكنّ بعدما أصبحت هذه الأحداث أمراً واقعاً تغيير الموقف السعودي نسبياً من الثورات حسب الظروف والمصالح، أين لعبت المملكة العربيّة السعوديّة دوراً غير مسبوق كدولة تَدخُليّة (Interventional) في جميع أنحاء دول الربيع العربيّ فقد اتجه النظام السعودي إلى دعم حلفائه بمختلف الأشكال والوسائل بحيث تدخل عسكرياً في البحرين لإجهاض الأحداث، وقاد حلفاً عسكرياً في اليمن، وفي سورية والتي تُعد أخطر حلبات الصراع الإقليمي فسعت إلى إسقاط النظام بشتى الوسائل والطرق.

حقيقةً أنّ المملكة استطاعت أن تمنع حدوث ربيع عربيّ في عقر دارها وأن تمنعه في دول مجلس التعاون كما كان الحال مع البحرين، وهذا انتصار في حد ذاته للإرادة السعوديّة لكنّها خسرت الكثير أيضاً بفقدان أهم حلفائها في المنطقة. ويمكن تفسير الموقف السعودي الراض بشكل عام لأية عملية تغيير بعاملين أساسيين، أولها: الولع الشديد بالحفاظ على الوضع الراهن الموجود لدى القيادة السعوديّة، وثانيها: محاولة إضعاف إيران. والحال، أنّ القيادة السعوديّة قد استخدمت لهذا الأمر خُططاً واستراتيجيات شتى داخلياً وخارجياً إزاء ثورات الربيع العربيّ، ففي الداخل السعودي كانت المكافآت الماليّة والاقتصاديّة سيّدة الموقف والعلامة البارزة وصاحبها

(1) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص 172.

(2) أحمد سعيد نوفل [وآخرون.]، التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربيّة، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 30.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

بالتوازي خطاب دّيني وَهَابِي يُؤكّد على ضرورة طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه، إضافة طبعاً إلى الإجراءات الأمنية المُشدّدة من أجل إسكات الاحتجاجات لا سيّما تلك التي حدثت في شرق السعودية بمحاذاة البحرين. أمّا خارجياً، وهو الأهم، فسعى النظام السعودي إلى نشر ثلاث حُطط: **أولاً:** احتواء الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا. **ثانياً:** مواجهة الانتفاضات في البحرين واليمن. **وثالثاً:** دعم الاحتجاجات في سورية<sup>(1)</sup>. وتُعد هذه الأخيرة لحد الساعة أهم ساحات الصراع الإيراني - السعودي.

وعلى الرغم أنّ السوريين كان لهم دورٌ بارز في المملكة العربيّة السعوديّة ذلك أنّ الملك عبد العزيز قرب منه العديد منهم، بيّد أنّ العلاقات السعوديّة - السوريّة خاصّةً والعلاقات الخليجيّة - السوريّة عامّة بدأت تدخل في مرحلة التوتر أثناء الحرب العراقيّة - الإيرانيّة نتيجة الموقف السوري المساند لإيران في الحرب والمعاكس في نفس الوقت لموقف دول الخليج العربيّة. هذا الاختلاف في الرؤية وفي العمل السياسي كما يقول وزير خارجية سورية **عبد الحليم خدام:** "أحدث خللاً في العلاقات السوريّة - الخليجيّة بشكل عام، والسعوديّة على وجه التحديد باعتبارها تتزعم الرؤية الخليجيّة"<sup>(2)</sup>.

والحقيقة، أنّ سورية حسب المنظور السعودي لم تكتف بالاصطفاف مع إيران أيام حرب الخليج الأولى، بل سهلت أيضاً إنشاء حزب الله اللبناني بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982. وقد أدى نفوذ حزب الله بشكل مطرد منذ ذلك الحين إلى تغيير التوازن السياسي بين الشيعة والسنة في لبنان بطرق أضعفت من النفوذ السعودي في لبنان. كما كانت المملكة العربيّة السعوديّة غير مرتاحة إزاء التعاون السوري - الإيراني المُوجه لنقل الأسلحة والصواريخ لحزب الله التي ساهمت في كسبه الحرب ضدّ إسرائيل عام 2006، ما عزز في النهاية موقف إيران عربياً بعدما تحولت لأكبر مدافع عن القضية الفلسطينية وفي نفس الوقت أشد خصوم الكيان الصهيوني.

إنّ الثورة السوريّة كما يخلو للسعوديين وصفها تعبر في الواقع عن مدى التناقض في الموقف السعودي حيال أحداث الربيع العربيّ؛ إذ نجد الرياض داعماً قوياً للثورة مادياً

(1) مضايوي الرشيد، "المأزق الداخليّة في السعوديّة والاستجابات الإقليمية للانتفاضات العربيّة"، ضمن: فواز جرجس (تحرير)، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربيّ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2016)، ص 315.

(2) عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة، (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 73.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

ومعنويًا، أكيد ليس لأنّ السعودية دولة ديمقراطية أو حاملة لشعارات الحرية والعدالة، بل لأنّ السعودية التي صادقت القيادة والنظام السوريين سابقًا ودعمتهما مادياً لكنّها ما لبثت أن غيرت موقفها إلى العداوة الصريحة بسبب العلاقة الحميمة التي تربط القادة السوريين مع إيران، فالسعودية تطمح من خلال دعم التغيير في سورية إلى هزيمة إيران في المنطقة وحليفها حزب الله<sup>(1)</sup>، ما يعني أنّ دعم المُتمردين (الثوار) السوريين مدفوعٌ برغبة الرياض الجامعة في سلب إيران واحدةً من حلفائها العرب القلائل.

والجدير بالذكر، أنّ الموقف السعودي أيام بداية الأحداث في سورية منتصف شهر مارس 2011 في مدينة درعا كان مترددًا، حيث اتصل هاتفياً الملك عبد الله بالرئيس بشار الأسد للتعبير عن دعم المملكة في مواجهة المكائد التي تستهدف أمن واستقرار سورية ثم أعاد الاتصال به مرة أخرى للتأكيد على نفس موقف المملكة، غير أنّهُ مع بداية شهر أغسطس / أوت من نفس السنة حصل الانقلاب في الموقف السعودي حيث أستدعي السفير السعودي لإجراء مشاورات وألقى الملك خطابًا دعا فيه إلى إيقاف آلة القتل<sup>(2)</sup>، واستطاعت المملكة أن تلعب دورًا مهمًا في مسار الأحداث وفي تأجيج حالة الاحتقان من خلال آلتها الدعائية ومؤسستها الدّينية، ناهيك عن دعمها للسلفيين الوهابيين في سورية على غرار ما فعلته مع سلفي مصر بعد مبارك عبر المبالغ المالية الضخمة التي كانت تدفع لهم. وكان البارز في هذا الأمر الدور الذي لعبه الشيخ الوهابي **عدنان العرعور** في الدعوات إلى الاحتجاج ضدّ النظام في سورية وإطلاقه الشعارات الطائفية.

إنّ أحداث الربيع العربيّ وما نتج عنها من تساقط لبعض الأنظمة كان بمثابة الانتكاسة بالنسبة للسعوديين الذين فقدوا أهم حلفائهم في معركتهم ضدّ إيران، أمّا فوائد السعودية من الربيع العربيّ فقد أتاح لها تعميق علاقاتها أكثر مع القوى المُحافظة في العالم العربيّ بحيث دعمت بقوة القوى المضادة للتغيير، كما تمكنت من زيادة التنسيق العسكري مع القوى النووية بالتحديد مع باكستان، إضافة الى توسع العلاقة مع الصين، ومن المفارقات أيضًا أنّها اقتربت أكثر من إسرائيل التي تتقاسم معها نفس الرؤى والهواجس حول النووي الإيراني<sup>(3)</sup>.

(1) مضايوي الرشيد، "السعودية ومثلث الثورات"، صحيفة وطن يغرد خارج السرب، 05 أغسطس 2012، شوهد في

15 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2LgxTMQ>>

(2) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص 133 - 134.

(3) Amin Saikal, "Iranian-Saudi Relations in a Changing Regional Environment", in: Amin Saikal (Eds), **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), pp 165-166.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

كما أتاح سياق ما بعد الربيع العربيّ فرصة سانحة للمملكة العربيّة السعوديّة لتغيير صورتها في المنطقة باعتبارها دولة لا تكتف باستخدام البترودولار (دبلوماسية الشيكات) فحسب في سياستها الخارجية، بل أيضاً القوة الصلبة. وتكشف تدخلاتهم العسكريّة في البحرين وبعده اليمن مدى العسكرة التي أصبحت تميّز سياستها الخارجية.

#### الفرع الثالث: الربيع العربيّ كمتغيّر في الصراع الإيراني - السعودي

يُعد جوهر الخلاف الإيراني - السعودي المتعلق بملف الربيع العربيّ مرتبطاً بشكل رئيسي بالنتائج المُتمخضة عنه والتي وإنّ لم تنته بعد غير أنّ تداعياتها المباشرة كما نعلم تبلورت في انفراط عقدة النظام الإقليمي العربيّ والشرق الأوسطي القديم بكل ما يحمله من تحالفات ورؤى مشتركة ضدّ أو مع إيران فيما كان يُعرف ب: محور الاعتدال ومحور المقاومة، حيث غيرت هذه الأحداث غير المُتوقعة الخارطة السياسيّة للشرق الأوسط وجعلت الغريمين في حالة من الدهشة على مستقبلهما، فقد كان نمط التحالفات القديم يضمن لكل طرف هامشاً مهماً من التأثير والمناورة.

وعلى هذا الأساس، يُعتقد كل طرف أنّ إعادة رسم الخارطة السياسيّة وتوجهاتها في الشرق الأوسط بما لا يتوافق مع طموحاته وتصوراتها يشكل خطراً على النظام لا يُمكن السكوت عنه. لهذا، فكل طرف لا يتحرج من استعمال كل الوسائل والطرق للحفاظ على الوضع التي يتناسب معه. وفي نفس الوقت تتغير أو دعم التغيّر في مناطق الخصم. هذا التناقض الواضح يطرح دلالة مهمة مفادها أنّ إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقف إيديولوجي. ذلك لا يعني أنّ إيران استبعدت إيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنّها تستدعيها في كثير من الأحيان لكنّ عندما تكون منسجمة مع مصالحها<sup>(1)</sup>. نفس الحال تقريباً ينطبق على السعوديّة التي تولي اهتمام هي الأخرى للاعتبارات السياسيّة والمصلحية على حساب الإيديولوجية الإسلاميّة التي تتبناها.

لقد مثل سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم لأزيد من 23 سنة، والذي استضافته السعوديّة بعد هروبه من قصر قرطاج صدمة لهم. بيد أنّ هذه الصدمة تعتبر غير مؤثرة مقارنة بما حصل في مصر. حيث كانت أول المعارك الحقيقيّة بين الغريمين على مصير النظام المصري. وقد شكّل سقوط نظام حسني مبارك (1981 - 2011) خسارةً وضربةً موجعة

<sup>(1)</sup> محمد عباس ناجي، المرجع السابق.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

للسعوديين، بينما كان هذا بمثابة انتصار للإيرانيين الذين تخلصوا من أكبر عائق لهم، أين تُعد مصر الدولة الوحيدة التي لم تبعث علاقاتها الدبلوماسية مع طهران منذ قطعها بين البلدين، خاصةً عندما قرر آية الله الخميني قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد (Camp David Accords) مع الكيان الصهيوني عام 1978، واستضافة القاهرة لشاه إيران محمد رضا بهلوي. ناهيك عن حجم هذه الدولة وتاريخها ومكانتها كأكبر دولة عربيّة في الشرق الأوسط والتي تفاوضت باسم العرب لعدة عقود خلت.

كانت المملكة من الدول القليلة التي أبدت علناً وبدون خجل تأييدها المطلق لنظام حسني مبارك، حتّى أنّها في هذا المسعى تحدثت أكبر حليف لها في العالم، فحسب **هيو توملينسون (Hugh Tomlinson)**، فقد هدّدت السعودية بدعم الرئيس مبارك إذا حاول البيت الأبيض فرض تغيير سريع للنظام المصري. كما صرح مصدر سعودي رفيع المستوى آنذاك لـ: **صحيفة تايمز (THE TIMES)** قال فيه: "أن مبارك والملك عبد الله ليسا حليفين فقط بل هما صديقين مقربين، ولن يصمت الملك عند رؤية صديقه يتم تنحيته جانباً وإهانته"<sup>(1)</sup>. إلا أنّ سقوط نظام مبارك بعد تنحيه عن الحكم في 11 فبراير 2011، إضافة إلى النتائج المترتبة عنها والمُتمثلة في الصعود السياسي لما عرف بالإسلام الحركي أو السياسي وفي مقدمته حركة الإخوان المسلمين جعل البيئة السياسية والأمنية في السعودية تصاب بمخاوف تقوم على احتمال أن يتم في مرحلة من المراحل تعاون بين مصر تحت حكم الإخوان وإيران<sup>(2)</sup>، خصوصاً أنّ علاقات تاريخية وفكرية تجمع الطرفين.

لقد ظلت مصر بمكانتها الإقليمية لعدة عقود حصناً منيعاً عن إيران، وفي نفس الوقت أهم حلفاء السعودية، لكنّ بعد تولي الرئيس الإخواني محمد مرسي الحكم بدأت بوادر التحسن بين طهران والقاهرة، أين قام مرسي بزيارة لإيران في نهاية عام 2012 لحضور قمة عدم الانحياز، وفي أبريل 2013 قام الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بزيارة لمصر لحضور القمة الإسلامية في القاهرة. لهذا، كانت الرياض ضدّ حكم الإخوان في مصر وساهمت بشكل كبير في إسقاطه واعتبرت حركة الإخوان المسلمين حركة إرهابية. بيّد أنّ هذه الخطوة السعودية كانت إيذاناً

(1) هيو توملينسون، "السعوديون اشترطوا على أوباما عدم إهانة مبارك"، راقب، 10 فبراير 2011، شوهد في

15 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2uhzZCg>>

(2) محمد غانم الرميح، "تداعيات الربيع العربيّ على الأمن في الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة - رؤية من الداخل - تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015)، ص 63.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

بتصدع البيت الداخلي الخليجي أو ما يُسمى بـ: مجلس التعاون الخليجي، من خلال تضيق الخناق على قطر عاصمة القيادات الإخوانية والداعم لهما، إضافة إلى زيادة التوتر مع تركيا الأردوغانية، وفي المقابل، استفادت إيران من هذا الأمر على مستوى الحلف السني من خلال تدعيم مركزها وعلاقتها مع قطر — ما يعني زعزعة منظومة المشايخ الخليجية — ومع تركيا، بينما سعت السعودية إلى ايجاد حلفاء جدد أو بالأصح التقرب من حلفاء إيران في العراق، حيث قدمت السعودية — عبر ولي العهد محمد بن سلمان — دعوة رسمية للزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر لزيارتها التي تمت في 30 يوليو 2017، كما قام الملك سلمان في أكتوبر 2017 بزيارة إلى روسيا هي الأولى من نوعها في تاريخ البلدين.

أمّا الثورة اليمنية، فقد بدأت بمظاهرة صغيرة يوم 16 يناير 2011، عندما تجمهر أقل من ثلاثين متظاهراً أمام جامعة صنعاء تدعو لاستقالة الرئيس علي عبد الله صالح. وقادة هذا الاحتجاج الناشطة الفائزة بجائزة نوبل للسلام **توكيل كرمان**. وكان القبض على كرمان بعد بضعة أيام إنذاراً بمزيد من الاحتجاجات مطالبين بالإفراج عنها<sup>(1)</sup>، ثم بإسقاط النظام. وقد شكّل خروج الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من الحكم يوم 25 فبراير 2012، وما حمل من اضطرابات على الحدود السعودية ثاني مواقع المواجهة غير المباشرة بين الرياض وطهران. ففي مارس 2015 فرض الوضع المضطرب في اليمن على المملكة العربية السعودية شن عملية عسكرية وحملة غارات جوية (عاصفة الحزم) تحت قيادتها مُتكونة من تحالف من عدة دول عربية وغير عربية ضدّ مُتمردين من الحوثيين الشيعية (الزيدية) — الذين تمكون من السيطرة على أجزاء أكبر من البلاد منذ عام 2004 — والقوات المتحالفة معها التابعة للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بهدف إعادة نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء. وتعتمد المملكة في مسعاها هذا في المقام الأوّل على دول الخليج السنية مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت. أين تدعم الرياض بلا هوادة حرب الحكومة ضدّ المُتمردين الحوثيين، الذين بدورهم يلقون الدعم والتسليح من قبل طهران.

وإلى غاية اليوم مازالت المعركة بين الحوثيين والسعوديين لم تحسم بعد على الرغم من أنّ السعوديين حققوا شبه انتصار في البداية عندما استطاعوا إرغام الرئيس علي عبد صالح على الاستقالة وتكوين سلطة انتقالية بقيت حتى الآن تدين لهم بالولاء<sup>(2)</sup>. إلّا أنّ الأمور أفلتت من أيديهم

(1) Maryam Jamshidi, **The Future of the Arab Spring. Civic Entrepreneurship in Politics, Art, and Technology Startups**, (Oxford: Elsevier Inc, 2014), p11.

(2) رضوان السيد، **العرب والإيرانيون والعلاقات العربية - الإيرانية في الزمن الحاضر**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 150.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

رغم كل الجهود المبذولة والأموال المدفوعة في هذه الحرب ضد ما تُسميه السعودية بـ: أذرع إيران. وما زالت المملكة إلى غاية وقتنا الراهن وبعد عدة سنوات من الحرب لم تتمكن من وضع حد لحالة عدم الاستقرار في اليمن، ناهيك أنها تتعرض بين الفينة والأخرى لهجمات صاروخية مصدرها من اليمن. بيد أنه يُمكن تفسير التدخل العسكري السعودي في اليمن فيما سُمي بـ: عاصفة الحزم بعاملين، إذا أخذنا بعين الاعتبار العقيدة العسكرية السعودية التي تحبذ الدفاع أكثر. **أولاً:** عامل شخصي وداخلي مرتبط بصراع الأجنحة وكسب النفوذ داخل البيت السعودي بين محمد بن سلمان ومحمد بن نايف، **ثانياً:** عامل مُتعلق بالسياسة الأمريكية في عهد أوباما وكذا النفوذ الإيراني على تُخوم المملكة، ما يعني أنّ التدخل السعودي أصبح أمراً حتمياً حتى لا يتحول اليمن إلى لبنان جديد.

ومما يزيد من صُعوبة مهمة السعودية وحلفائها في المستنقع اليمني طبيعة التركيبة الديمغرافية والاقتصادية التي تتميز بها اليمن، إذا يضم اليمن الكثير من العشائر غير المتوافقة، ناهيك أنّ المجتمع اليمني يتميز بخصوصيتين، **أولهما:** حالة الفقر والامية التي يعاني منها أغلب السكان، **وثانيها:** نسبة الأسلحة الموجودة تحت أيدي الأفراد والعشائر، إذ يضم اليمن أكبر نسبة حيازة أسلحة نارية تحت أيدي المدنيين في العالم. هذا إضافة إلى الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة الذي تغذيه الأطراف الخارجية.

والحقيقة، أنّ اليمن يُشكّل من الناحية الجيوبوليتيكية والجيوسراتيجية موقعاً جيداً لضرب العمق الاستراتيجي السعودي أو اختراق الجزيرة العربية بحيث يُشكّل اليمن ظهر السعودية غير القابل تماماً لأنّ يكون غير مُأمناً، وتدل هنا ما يشاع عن مقولة الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود لبعض لأولاده (سعود وفيصل) وهو على فراش الموت "عزكم من نل اليمن ونلكم في عز اليمن"، على الأهمية الاستراتيجية لليمن من منظور السعوديين لذا فقد رمت الرياض بكل ثقلها بعدما تدخلت فيه عسكرياً.

ويعتقد السعوديون أنّ الحوثيين هم بمثابة ذراع لإيران في اليمن إذ تحاول منه خلاله نشر التشيع وزرع البلبلة في المنطقة، وما الهجمات التي يشنها الحوثيون سوى حرب بالوكالة لصالح إيران. لكنّ يجب الانتباه هنا إلى أنّ وضع الزيديين يختلف عن شيعة البحرين أو حتى لبنان، فهم كما يرى **رضوان السيد**، لا يملكون علاقات سابقة مع إيران في التاريخ الحديث، وبينم وبين إيران اثنا عشرية حساسيات عقائدية وثقافية في الأزمنة القديمة والوسيطه

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

(Middle Ages)، وحتى في القرن العشرين ما زالنا نجد في كتبهم جدليات عقديّة بينهم وبين الاثنا عشرية تشبه تلك الجدليات الموجودة بين السنة والشيعية<sup>(1)</sup>.

أمّا البحرين أصغر دولة عربيّة وخليجية مساحةً وأقلها سكاناً، فقد انتصرت فيها الارادة السعودية في المحافظة على منظومة الممالك الوراثية، وتعتبر المسألة البحرينية من أقدم ساحات الصراع والتنافس بين السعودية وإيران. ففي أيام الشاه كان هذا الأخير يعتبر البحرين تاريخياً محافظة إيرانية سيطر عليها البريطانيون في فترة ما وينبغي استردادها، في حين يعتبر النظام المملّكي البحرين دولة يُضطهد فيها الشيعة وهم الأكثرية على يد النظام سنّي على غرار ما كان حاصلًا في العراق. ومن الناحية الاستراتيجية تملك مملكة البحرين أهمية كبيرة في الخليج العربيّ - الفارسي، حيث تقع هذه الجزيرة الصغيرة المتكونة من أرخبيل من 33 جزيرة ضمن مياه الخليج أي أنّها تُشكّل مكانًا استراتيجيًا وتهديدًا مباشرًا في نفس الوقت للدول الخليجية الثمانية، سواءً من الناحية العسكرية أو من الناحية الاقتصادية. وتترك كل من إيران والسعودية هذا الأمر جيّدًا.

والواقع، يُشير أنّه لطالما كانت طهران والرياض تشعران بالقلق إزاء تأثير أحدهما على هذه الأرخبيل. لهذا، نجد السعودية ومن خلفها قوات مجلس التعاون الخليجي (قوات درع الجزيرة) سارعت إلى انفاذ نظام آل خليفة الحاكم عبر جسر الملك فهد ودخلت المنامة لفك ما اعتبرته حالة تمرد ضدّ النظام الحاكم (آل خليفة). علاوة على ذلك، فإنّ التدخل السعودي في البحرين خنق الزخم الموجود في الإقليم الشرقي السعودي الغني بالبتروول لا سيّما والأقلية الشيعية المضطربة قد سعى إلى تكرار ما حدث في البحرين.

وتُوفر حالة البحرين مجالًا غنيًا لتحليل العلاقة الصراعية بين طهران والرياض على أسس أيديولوجية وجيوسياسية. أين تُعتبر مملكة البحرين بؤرة حرمان طائفية في الخليج، ذلك أنّ أكثر 70% من السكان هم من العرب الشيعة الاثنا عشرية، وهم يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للبحرين حيث يُطلقون على أنفسهم تسمية: "البحارنة". في المقابل، هناك السنة الذين يطلق عليهم تسمية: "البحرينيين"، وهم منقسمون بين عرب وبعض الآسيويين المُجنسين. علاوة على هذا تضم البحرين العديد من ذوي الأصول الإيرانية (الهولة). كما تعتبر عائلة آل خليفة الحاكمة سنّية من حيث المذهب، وقد استطاعت هذه العائلة أن تحكم الجزيرة منذ أزيد من قرنين من الزمن (1765 -)

<sup>(1)</sup> رضوان السيد، المرجع السابق، ص 156.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

بعد هجرتها من جنوب نجد إلى البحرين، كما تتمتع بعلاقات تاريخية قوية مع السعودية ومع أسرة آل سعود.

ويوفر الموقع الجغرافي للبحرين فرصة لزيادة المنافسة الجيوسياسية بين إيران والسعودية. وقد اعتبرت السعودية الإطاحة بالنظام البحريني خطراً مباشراً عليها حيث سيغير من منظومة الحكم المشيخي في الخليج. كما أنّ سقوط هذا النظام السنّي ينذر بقيام نظام شيعي آخر موالي لإيران، ما يعني أنّ الأهمية الاستراتيجية لآل خليفة بالنسبة للمملكة أمرٌ غير قابل للتفاوض أو التفكير، لا سيّما أنّ البحرين تقع فقط على بعد حوالي 16 كيلومتراً من السعودية، وهي قريبة جداً من المنشآت النفطية الرئيسية السعودية وطرق ناقلات النفط السعودي. كما أنّ الشيعة العرب البحرينيين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع شيعة السعودية.

إضافة إلى هذا، يمتلك الفلق السعوديين لسبب آخر وجيه، فدوتهم اللدودة إيران مازالت منذ أمد طويل ترى في البحرين جزءاً منها وتطالب بحقها التاريخي فيها، وعلى هذا أقامت علاقات جيدة مع شيعة البحرين. استناداً على هذا، كان تصرف السعودية سريعاً وحاسماً حيال ما يقع في المنامة، ورمت الرياض بثقلها العسكري والمالي في هذه المسألة، ففي: 15 مارس 2011، أرسلت المملكة جنوداً يقدر عددهم 1200 جندي سعودي و800 جندي إماراتي تحت لواء قوات درع الجزيرة — حسب صحيفة النيويورك تايمز —<sup>(1)</sup> إلى البحرين لقمع ثورة ساحة اللؤلؤة، وقد ساعدها في النجاح في ضمان استمرار نظام آل خليفة عاملين أساسيين: يتمثل الأول في التدخل السريع للحلف السعودي، أمّا الثاني فيتمثل في مساندة الجيش البحريني للنظام، ولعل هذا العامل الأخير يبدو منطقياً، ففي البلدان التي يُمثل النظام الحاكم أقلية سواءً كانت أثنية أو طائفية أو مناطقية كما يُشير غوز، واستطاع أن يخلق جيشاً تُهيمين عليه تلك الأقلية، تمضي الجيوش شوطاً كبيراً في مساندة أنظمتها، ففي البحرين ذات الغالبية الشيعية، وقفت قوات الأمن البحرينية التي يمسك الأقلية السنّية بقيادتها في وجه المتظاهرين، نفس الحالة في سورية أين يمسك العلويون بزمام الجيش، في بلد ذو أغلبية سنّية<sup>(2)</sup>.

(1) Ethan bronner & Michael slackman, "Saudi troops enter Bahrain to help put down unrest", **THE NEW YORK TIMES**, 14/03/2011, accessed on 18/02/2018, at: <<https://nyti.ms/2Nfl4yf>>

(2) ف.غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392 (تشرين الأول /أكتوبر 2011)، ص 150.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

في حين تبقى الأزمة السورية الأكثر إثارةً للجدل والأكثر أهمية حيث سيحدد لنا مصير الأسد ونظامه الخطوط العريضة للخارطة الإقليمية الجديدة خاصةً أنّ إيران تبدو في موقع الراجح في هذه الحرب الجديدة في الشرق الأوسط والسعوديون على خط الدفاع، خصوصاً بعد سقوط نظام مبارك الذي شكّل انتكاسة لجهود مجابهة النفوذ الإيراني. لهذا السبب باتت سورية محورية بالنسبة للسعودية، أين رمت الرياض — منذ بداية عام 2012 — بكامل ثقلها في الأزمة السورية.

بيد أنّ الموقف السعودي حيال سورية يبدو ضعيفاً مقارنةً بالموقف الإيراني الذي وجد مساندةً من القوى الكبرى وبالأخص روسيا، التي تدخلت بشكل مباشر في سورية، بينما بدا الموقف الأمريكي تعثره الكثير من الضبابية مما أربك حلفائهم السعوديين الذي كانوا يعولون كثيراً على تدخل أمريكي لإسقاط نظام الأسد. لكنّ الولايات المتحدة الأمريكية لحد الساعة (إدارة أوباما وترامب) لا تمتلك استراتيجية واضحة تجاه نظام الأسد، وقد شهدت عدة تحولات في موقفها، من مغادرة السلطة بالنسبة للأسد، إلى أهمية إدماجه في أية مفاوضات مستقبلية. وبالتالي، يمكن قراءة هذه الاستراتيجية الأمريكية المتذبذبة تجاه سورية التي كانت تصنفها الإدارة الأمريكية إلى وقت قريب ضمن دول الممانعة والداعمة للإرهاب (محور الشر) على أنّها تقع في إطار السياسة البراغماتية، أين تسمح للقوى الإقليمية بالتدخل بين الأطراف المتصارعة، في حين تكثف هي بتقديم الدعم الإنساني الرمزي، مع التردد في توفير أسلحة مضادة للطائرات إلى المعارضة. وقد أثرت هذه الاستراتيجية لا محالة في الموقف السعودي الراغب في رحيل النظام إلى الأبد<sup>(1)</sup>، حيث بدا الموقف السعودي مهلهلاً وبدون غطاء أو دعم دولي قوي، لا سيّما أثناء مؤتمر جنيف 2 للسلام في سورية في 22 يناير 2014، والخلاف السعودي - الأمريكية حوله.

إنّ مستقبل ونتيجة المسألة السورية يُمكن اعتبارهما بدون مبالغة من سيحددان نتيجة الربيع العربيّ باعتباره مُتغيّراً في الصراع، فإذا ما سقط النظام السوري، فسوف تتأثر إيران لا محالة بشدة، كما سيكون توازن القوى بين إيران والمملكة العربية السعودية لصالح هذه الأخيرة. في حين قد نشهد انكماشاً لدور إيران الإقليمي، أمّا نجاح النظام السوري في الاستمرار فإنّ هذا بالضرورة يصب في مصلحة الجانب الإيراني الذي سينتقوى أكثر.

(1) عدنان هياجنة، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغيّر"، دراسات، المجلد 2، العدد 1 (2015)، ص 149.

## الفصل الثاني:

### أسباب الصراع الإيراني - السعودي

واستناداً على كل ما قيل يتضح لنا أنّ أول نتائج أحداث الربيع العربيّ أنّها قسمت العالم العربيّ المُنقسم أصلاً بين مجموعتين أساسيتين: الأولى مع الأحداث وداعمة لها والثانية عكسها تماماً، وتتوسطهما مجموعة ثالثة تقف على الحياد. كما أنّ ما حصل في العالم العربيّ من أحداث ابتداءً من نهاية عام 2010، والتي مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن بحيث نتج عنها خلل كبير على عدة مستويات، لعل أبرزها من الناحية السياسية ذلك الشرح على مستوى الأحلاف السياسية القديمة والخارطة السياسية الشرق أوسطية حيث سقطت أنظمة سياسية وحلت محلها أخرى، في حين مازال البعض منها يقاوم.

إنّ هذا الشرح والخلل المفاجئ وغير المتوقع يُمكن اعتباره السبب الأساسي فيما يحدث من تنافس وصراع بين القوتين الإقليميتين إيران والسعودية ذلك أنّ ما وقع من تغييرات لم تتماش دائماً مع مصالح وأهداف هاتين القوتين الإقليميتين، ناهيك عن القوى العالمية. وعلى هذا الأساس، نجد كل من المملكة والجمهورية يجتهدان بكل الطرق والأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل ضبط نتائج هذه الأحداث وفق رؤيتهما ومصالحهما أو على الأقل العودة إلى الوضع القديم (ما قبل الربيع العربيّ).

كما أنّ الصراع الإيراني - السعودي ضمن الربيع العربيّ هو في الحقيقة صراعاً على البقاء والاستمرار وعلى الهيمنة والنفوذ، إنّهُ صراعٌ سياسي بامتياز إذ تُستعمل فيه كل الأوراق والسُبل السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية، إنّهُ على ذلك لا يتعلق بكل ما يروج له في الإعلام من ثورات نحو الحرية والديمقراطية. كما أنّ الربيع العربيّ كشف لنا بصورة جلية جدّة وعمق الصراع بين طهران والرياض، فكل طرف أصبح يعتبر مسألة فشله في هذه المعركة بمثابة خسارة للحرب. وبالتالي، فإنّ الطرفين يعتبران تدخلهما بمثابة الحرب الاستباقية (Preemptive War) للحفاظ أولاً على بقائهما ومن ثم على مصالحهما وحلفائهما، أين كسرت المعركة الإيرانية - السعودية الناتج عن الربيع العربيّ كل الخطوط الحمر وكل الطابوهات، وأصبحت المعركة والصراع على المكشوف بحيث أنّ الأمر ليُعد خطيراً جداً على مستقبل المنطقة في ظل استمرار النظامين في رؤية الواحد منهما للآخر.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

إنّ الحديث عن المستقبل — كما نعلم — يُعد من الأمور الصّعبة والمُعقدة للغاية على الرغم من التطور الكبير الذي عرفه العلم والمناهج المُتعلقة بالاستشراف أو علم المستقبلات (Futurology)، الذي يعني القيام بعملية علمية مؤداها البحث في مستقبل الظواهر ومشاكلها، ومحاولة التنبؤ بالحلول لها، رغم هذا يبقى التنبؤ بمستقبل الظواهر ومشاكلها أمرًا عسيرًا لا سيّما إذ اقترن الأمر بالظواهر والبحوث الإنسانية والاجتماعية التي يغلب عليها التعقيد والتشابك، ناهيك عن الديناميكية والتغيّر المُستمرين.

ويحاول هذا الفصل بصفة عامة صياغة رؤية استشرافية مستقبلية للعلاقات الإيرانية - السعودية ومآل الصراع الدائر بين طهران والرياض، وهذا بالاعتماد نهجين أساسيين:

(1) الأوّل يتمحور حول رصد أهم ما قيل في هذا الشأن من طرف الباحثين المُتخصصين، أخذين بعين الاعتبار التحولات الجديدة التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط والخليج وكذا الوضع الدولي السائد والتغييرات التي يعرفها، فضلًا عن حدود التغيّر المتوقع على مستوى الأنظمة السّياسية والنّخبية الحاكمة وتوجهاتهما السّياسية.

(2) في حين يركز النهج الثاني على تصور الباحث لمستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته.

وقد قَسَمْنَا هذا الفصل إلى مبحثين، يُعنى الأوّل بدراسة مستقبل الصراع الإيراني - السعودي. أمّا الثاني، فهو عبارة عن دراسة لتداعيات الصراع الإيراني - السعودي. وفيما يلي تفصيل ذلك.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

## المبحث الأول:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي

يُعد بحث مستقبل الصراع الإيراني - السعودي من الأسئلة التي حاول الإجابة عنها العديد من الباحثين والمُهتمين بهذا الشأن، حيث أدلى كل واحد منهم بدلوه في هذه القضية المعقدة، فمنهم من كان مُتفائلاً في تحليله للصراع واعتقد أنّ الوصول إلى تسوية أو حل للصراع بين الغرمين أمرٌ لا مفر منه ومسألة وقت فقط بحيث سيدرك الطرفان بمرور الزمن أنّ التسوية والوصول إلى توافق يُعدان أفضل حل لمشاكلهما العالقة.

وآخرون كانوا على نقيض الرأي الأول وحكموا على مستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية بالاضطراب والتوتر الدائمين، ذلك أنّه حسب وجهة النظر هذه يندرج الصراع الإيراني - السعودي ضمن الصراعات التي لا تموت وتتوارثها الأجيال، وهو وإن خف صوته في فترات زمنية معينة فإنّه ما يلبث لينهض أكثر شراسة من السابق. فالصراع الإيراني - السعودي شبيه إلى حد ما بالصراع العربيّ - الصهيوني، أين تتداخل عدة مُتغيّرات فيه سياسية واقتصادية ثقافية ودينية... تجعل من الصُعوبة بمكان الوصول إلى تسوية — أو حل — مقبولة من جميع الأطراف.

علاوة على ذلك، فإنّ التوتر وتراشق الاتهامات لفترة طويلة — بين طهران والرياض — زادت عن الثلاثة عقود، ناهيك عن الموروث الثقافي والتاريخي الراض للتعاشيش وقبول الآخر بحيث جعل العداوة بين الرياض وطهران تنتقل من على مستوى الأنظمة السياسية والنُخبة الحاكمة لتتهبط إلى المستوى الشعبي والجماهيري. وتسهر هنا قنوات التنشئة الاجتماعية والتنقيف السياسي والديني المسيطر عليها من طرف المؤسسة الوهابية في السعودية وعلماء الشيعة المُتشددين في إيران على تغذية هذا التصور لدى الجماهير أكثر فأكثر في كلا البلدين.

وعلى الرغم، من أنّ الصراعات الدولية تأخذ نظرياً أحد أربعة اتجاهات، وهي: **التصعيد (Escalation)؛ التناقص والانحسار (Abatement)؛ الاستقرار (Stabilization)؛** **النهاية (Termination)؛** بيد أنّ احتمال انتهاء أو استقراره الصراع الإيراني - السعودي وفق المُعطيات الحالية يبقى — حسبنا — أمراً صعب المنال ومُستبعداً إلى حد كبير، لنكون أمام

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

خيارين رئيسيين، إمّا التصعيد أيّ الزيادة في ناحيتي المدى والكثافة؛ بمعنى اتساع حدود الصراع وارتفاع درجة التوتر فيه أو ما يُمكن تسميته ب: السيناريو المُتَشائم حول مستقبل الصراع الإيراني - السعودي. أمّا الخيار الثاني فهو عكس الأوّل بمعنى انحسار الصراع أيّ ما يُمكن تسميته ب: السيناريو المُتفائل.

ومما يجب الانتباه إليه هنا أنّ موضوع الكثافة والمدى — من الناحية النظرية — في الصراع يرتبط هو الآخر بالعديد من الأمور والمتغيّرات المختلفة، لعل أهمها (1):

- الحدود الجغرافية للصراع؛
- عدد الأطراف المشتركة فيه؛
- حجم الموارد والإمكانات التي تخصص للصراع؛
- نوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع والأهداف التي تحددها الدول من وراء الصراع، وما إذا كانت شاملة أو محددة.

### المطلب الأوّل: مستقبل الصراع الإيراني - السعودي: من وجهة

#### نظر بعض الباحثين

في خضم بحث مستقبل الصراع الإيراني - السعودي يعتقد الباحث الإيراني أمين سيكل (Amin Saikal) مدير مركز الدراسات العربيّة والإسلامية (CAIS) بالنظر إلى القضايا الخلافية والمشاكل المتراكمة بين الغرمين، فإنّ هناك سيناريوان مُحتملين للعلاقة المستقبلية بين الرياض وطهران، فمن ناحية أولى يُمكن أن تتسبب الخلافات الإيرانية - السعودية في اتساع وتفاقم شدة التوتر والخلاف بينهما مما يؤدي حتمًا لعدم استقرار أكثر في المنطقة غير المُستقرة أصلًا، كما يُمكن من جهة أخرى أن تقوم طهران بأخذ زمام المبادرة في راب الصدع بينها بين الرياض، وهذا بتسريع جهودها من أجل التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدورها يُمكن أن تساعد القيادة السعودية والإيرانية على تحويل علاقاتهما بشكل أسرع إلى تعاون وتنسيق، وبالتالي استقرار إقليمي أكثر (2).

(1) محمد نصر مهنا وخذلون ناجي معروف، المرجع السابق، ص ص 14 - 15.

(2) Amin Saikal, Op.cit, p166.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

وإذا اعتمدنا التصور الثاني ل: **سيكل**، فإنّ مفتاح حل الصراع الإيراني - السعودي بيد الطرف الأمريكي أكثر من أي طرف آخر، فالوصول إلى تسوية أمريكية - إيرانية سيجبر السعوديين لا محالة على الرضوخ إلى هذا الأمر والكف عن التشويش على إيران. ومع ذلك، يبقى الوصول إلى تسوية أمريكية - إيرانية يمثل هذا الشكل الذي يتحدث عنه **سيكل** - أي تطبيع شامل للعلاقات الإيرانية - الأمريكية - أمرًا مُستبعدًا وصعبًا، فعلى الرغم أنّ إيران تُدرك أنّها في ظل موازين القوى الحالية، والتي هي لصالح أمريكا طبعًا، فإنّ علاقتها مع هذه الأخيرة تُشكّل المفتاح الرئيسي لكل مشاكلها السياسية والاقتصادية، وكذا مستقبل دورها السياسي في المنطقة<sup>(1)</sup>. لكنّها بحكم الواقع تصطدم أمام مُعوقين جوهريين، الأوّل يمكن اعتباره داخلي: ويتعلق ببُنية النظام السياسي الإيراني في حد ذاته، فالعداء لأمريكا - التي تُمثل الشيطان الأكبر (Great Satan) من منظور الخمينية - يُعد أحد الأسس غير القابلة للنقاش التي أرساها الخميني للجمهورية الإسلامية وأيّ مساس به يُهدد شرعية واستقرار النظام ككل، ومنه استمراره. أمّا المُعوق الثاني: فهو خارجي إنّ صح التعبير إذ يتعلق أكثر بحلفاء أمريكا في الشرق الأوسط والخليج ونقصد هنا بدرجة أولى السعوديين والإسرائيليين، فهما ضدّ أيّ تقارب أمريكي - إيراني من شأنه أن تعطي إيران شرعية دولية في المنطقة ويعزز من نفوذها - ونفوذ حلفائها - الإقليمي أكثر فأكثر.

أمّا الباحثة الأردنية **فاطمة الصمادي**، المُتخصصة في الشأن الإيراني والتي لها العديد من المؤلفات والبحوث المهمة في هذا الشأن، فإنّ الحديث حسبها عن مستقبل للعلاقات الإيرانية - السعودية يضعنا أمام سيناريوان لا ثلاثة لهما: الأوّل يتمحور حول الوصول إلى عملية تسوية بين الطرفين تنزع فتيل الأزمة، خصوصًا إذا كان هنالك دعم أمريكي لمثل هذا الأمر، لا سيّما بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والذي يُمثل تهديدًا وتحديًا أمنياً مشتركًا للإيرانيين والسعوديين على حد سواء مما قد يدفع لتعاون إيراني - سعودي لمواجهة ضمن تسوية تضمن للطرفين مستوى مقبول من النفوذ الجيوسياسي والجيوسراتيجي، وفي نفس الوقت، قد يكون العامل الاقتصادي وأسعار النّفط سبب آخر للتقارب بعد أن وظف هذا العامل في الصراع.

أمّا السيناريو الثاني التي تراه الصمادي للعلاقات الإيرانية - السعودية، فيتمحور حول استمرار التوتر والصراع، بل من المُحتمل أن يزيد ويتطور - عمودياً وأفقيًا -

(1) ظافر ناظم سلمان، "حول مستقبل الدور الإيراني"، مجلة المستقبل العربي، مج 23، العدد 258 (2000)، ص 189.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

نحو مستويات أعلى، حيث أنّ إيران في ظل استمرار الأزمة القائمة بينها وبين الرياض، ومع استمرار التهديد والتنافس الشديدين حول مستقبل الشرق الأوسط، قد تنتهج سياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبيين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السياسة سوف تسعى السعودية ودول الخليج العربيّة بصورة عامة إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران، وبخاصة مع بدء تُشكّل قناعة لديها بأنّه لم يُعد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأمريكي كالسابق (تشكّلت هذه القناعة في فترة أوباما)، وسيدفعها ذلك إلى تعزيز خيار الحرب بالوكالة. ومنه، لن تقف الأزمة عند حدود التوتر والقطيعة الدبلوماسية بل قد تأخذ شكّل مواجهة<sup>(1)</sup>.

والواقع، أنّ مستقبل الصراع الإيراني - السعودي حسب المُعطيات الحالية — حسب اعتقادنا — تميل الكفة فيه إلى السيناريو المُتسائم، فالقضايا الخلافية زادت عما كانت عليه أيام الخميني، والوضع في المنطقة أصبح أكثر هشاشة، خصوصًا عقب أحداث الربيع العربيّ؛ فالسعوديون يعتقدون أنّهم خسروا لحد الآن الكثير من المعارك، أين وصول لهيب الحرب والصراع بينهم وبين إيران إلى عقر دار آل سعود المتصدع، بدءًا من اليمن والبحرين إلى غاية تمرد قطر عن السرب السعودي ووصفها إيران بـ: "الدولة الشريفة"، ناهيك عن تداخل أسطورة الصراع السنيّ - الشيعي، والتي كانت المملكة تستعملها كورقة لكسب دعم السنتّة في العالم ضدّ طهران.

هذا، إضافة إلى مُشكل النظام السوري الذي أصبح حلم زواله بعيدًا، وكذا العراق ولبنان ما جعل اللذان هما تحت سيطر طهران كما يعتقد السعوديون مما يجعلهم يحسون بخطر داهم يُهدد استقرارهم، فهم ليسوا مستُعدين لخسارة أخرى قد تهدد وجودهم من الخريطة. لهذا، فإنّهم هذه المرة لن يدخروا جهدًا أو مالًا في مواجهة إيران وبشتى الطرق والوسائل المشروعة منها وغير المشروعة. خصوصًا وأنّ محمد بن سلمان ولي العهد ووزير الدفاع، والذي يُمكن أن يكون ملكًا في أيّة لحظة مؤمن بهذا أيما إيمان، ويسعى إلى تعزيزه من خلال تقوية علاقته بالولايات المتحدة بل وإسرائيل أيضًا، وحتّى الجماعات الشيعية العربيّة في العراق التي كانت تتحرج السعودية سابقًا من دعمهم.

**فمحمد بن سلمان، — كما قال هندرسون — مهووس بالخطر الذي تُشكّله إيران، ناهيك أنّ كمية السلطة التي تتركز في يد هذا الشاب المغموّر لا مثيل لها في تاريخ**

(1) فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية ... حدود التنافس والصراع"، المرجع السابق، ص 133.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

المملكة. وهو ما فتى يصرح ويقول: "أنه لا يمكننا التفاهم مع إيران ونقاط الالتقاء معها تكاد تكون منعدمة"، وأتينا سننقل المعركة إلى الأراضي الإيرانية. وهذا استناداً على عقيد سلمان الهجومية وذات النزعة العسكرية المؤمنة بأن إيران تُشكّل السبب الجذري للعديد من المشاكل السياسية، والأمنية... وغيرها التي تعصف بالشرق الأوسط والخليج.

ويبدو واضحاً أنّ صعود بن سلمان يُقلّل الإيرانيين — إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريحات المسؤولين الإيرانيين —، فهم كانوا يفضلون محمد بن نايف كأخف الضررين، إذ يُشكّل محمد بن سلمان حسبهم حجرة عثرة أمام حل الخلافات بين البلدين، أين عبر الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ووزير الدفاع السابق علي شمخاني، ل: وكالة مهر للأنباء الإيرانية، بقوله: "إنّ خلفنا مع السعودية قابل للحل ولكن بعض القادة حديثي العهد بالسياسة يفتقرون للمنطق ومغرورون مثل محمد بن سلمان، الذي هو أشبه بفقاعة ما تلبث أن تنفجر"<sup>(1)</sup>. ويرى عبد الحي، — الذي أحد أهم باحثي الاستشراف في العالم العربي — أنّ التناقض بين إيران والسعودية هو تناقض استراتيجي (في البنية الداخلية) و(الروابط الإقليمية) و(الروابط الدولية) وما يتفرع عن كل منها، حيث تمثل الأزمة السعودية - الإيرانية الراهنة امتداداً لصراع قديم وأحداث متراكمة منذ عام 1979. وبلغة الأرقام، فيما يُسميه باحثو العلاقات الدولية ب: المسافة السياسية (Political Distance) التي تقيس مؤشرات التباعد بين دولتين، فإنّ المسافة السياسية بين الدولتين تصل إلى 25 نقطة عداً من بين 27 نقطة يتم من خلالها قياس المسافة السياسية<sup>(2)</sup>.

وبأي حال، فإنّ هذا التحليل الرقمي لواقع الأزمة السعودية - الإيرانية يدل بما لا يدع مجالاً للشك أنّ مستقبل الصراع الإيراني - السعودي يتجه نحو المزيد من التصعيد والتصادم. وعليه، مازالت الطريق طويلة أمام الغرمين لإدراك أنّ لا جدوى من الصراع بينهما. فمن المستبعد جداً أنّ يحدث تقارب بين البلدين أو حتّى الوصول إلى اتفاق يسوي المشاكل على المدى القريب بحيث أنّ عودة العلاقات بين الرياض وطهران إلى الحالة الطبيعية أمرٌ يتطلب المزيد من الوقت والكثير من الوعي من الجانبين، فضلاً عن الرغبة السياسية المتبادلة، لأنّه لا يُمكن التوقع بأنّ الطرفين المُختصمين سينسيان بسهولة ما سبباه لبعضهما البعض من جروح لأنّ الأمر سيبدو

(1) شمخاني: السعودية مصدر انتاج الفكر التكفيرى الذي يغذى داعش"، وكالة مهر للأنباء، 08 يونيو 2017، شوهده

في 20 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2waRO6i>>

(2) وليد عبد الحي، "الأزمة السعودية الإيرانية"، شوهده في 20 يوليو 2018، في: <<https://bit.ly/2u0ifKH>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

حينها غير منطقي وغير واقعي<sup>(1)</sup>. فالصراع الإيراني - السعودي كما عبر عنه سجادبور: "تحول إلى حرب جيوسياسية بالوكالة مغلقة بمنازعات عرقية (عربية - فارسية) وطائفية (الشيعية - سنية). إنها على هذا حلقة مفرغة حيث تشعل الطموحات الإقليمية المتصارعة الشوفينية وسياسة الهوية في كلا البلدين ما يؤدي إلى تفاقم خلافاتهما الجيوسياسية"<sup>(2)</sup>.

أمّا، السيد فيعتقد أنّ العلاقات العربيّة - الإيرانية بشكل عام والإيرانية - السعودية بشكل خاص، من المتوقع أن تبقى دائماً في حالة من التوتر السائد مادام هناك ثلاث مسائل أو مسالك لم تسوى بعد، وهي السبب في بقاء الصراع مشتتلاً دائماً، أولها: التدخل الإيراني المستمر والمتفاقم أمناً وسياسةً في العراق ولبنان والبحرين واليمن. ثانياً: الدخول الإيراني القوي في خط القضية الفلسطينية عسكرياً وسياسياً بحيث صارت إيران هي التي تقود جبهة المقاومة والمعارضة الراضة للحلول الاستسلامية والتطبيع مع الكيان الصهيوني، بينما تتجه الرياض أكثر فأكثر إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني والقبول بشروطه. ثالثاً: الدخول في خط الاستقرار الداخلي في الدول العربيّة عن طريق الأقليات الشيعية أو حركات الإسلام السياسي السنية<sup>(3)</sup>.

بينما يرى محجوب الزويري أنّه ثمة أربعة ملفات كبرى بين البلدين يتم حولها الصراع، وتتفرع منها جملة من القضايا العامة. أول هذه الملفات الهامة هو الملف الديني المذهبي، والثاني متعلق بالتنافس على القيادة والصدارة في العالم الإسلامي. والملف الثالث العلاقة مع الغرب وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً ملف النّفط ضمن منظمة أوبك<sup>(4)</sup>. في حين يرجع البادي، أسباب الصراع الإيراني - السعودي إلى عوامل تاريخية - دينية، تتمحور حول أربع قضايا جوهرية، وهي في المقام الأول الوصاية على الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ وطقوس الحُجاج الفُرس الشيعية؛ والتدخل في الشؤون الداخلية؛ وسيادة البحرين. وبالتالي، فإنّ كل التقلبات الإيجابية والسلبية على السواء التي شهدتها العلاقات الإيرانية -

(1) نور الدين الدغير، "أيّ مستقبل للعلاقات السعودية - الإيرانية؟"، الجزيرة، 12 سبتمبر 2017، شوهد في 20 يوليو 2018، في: <<https://bit.ly/2z53iwP>>

(2) كريم سجادبور، "ما آفاق التقارب بين السعودية وإيران؟"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 18 أبريل 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://ceip.org/2NmOQsX>>

(3) رضوان السيد، المرجع السابق، ص 127.

(4) محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية - السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة"، المرجع السابق.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

السعودية ترجع بالدرجة الأولى إلى أسس العلاقات بين الدولتين والمبادئ التي بُنيت عليها أيام الشاه (1)، وفي المقابل، فإنّ عدم الوصول إلى تسوية حول هذه الملفات يجعل مستقبل العلاقات الثنائية بين الدولتين يتسم بالاضطراب الدائم وعدم التفاهم مما يعني استدامة الحالة الصراعية.

أمّا، تحسن العلاقات الخليجية - الإيرانية عموماً والسعودية - الإيرانية على خصوصاً، فإنّه حسب أبو القاسم قاسم زاد، مستشار وزير الخارجية الإيرانية السابق في عهد الرئيس خاتمي، مرهونٌ بفتح باب الحوار مع هذه الدول بغرض إزالة التوتر على أن يكون شاملاً وعميقاً (2)، غير أنّ الحوار الإيراني - السعودي نتيجة لتعقد الوضع الراهن لا يبدو أنّه سهل المنال، فحسب رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران كمال خرازي، فإنّ أول شروط هذا الحوار حتّى يكون مفيداً أن يؤمن به الطرفان معاً، إضافةً أنّ على السعودية توقيف تدخلها في اليمن وسياستها في البحرين وإعادة النظر في مواقفها تجاه سورية والعراق (3). وهذا ما يصعب تحقيقه على المدى القريب والمتوسط على الأقل.

وحسب زاد، فإنّ المُعوقات التي تعرقل وجود علاقة طيبة بين السعودية وإيران كثيرة لكنّ أغلبها ناتج عن سوء فهم للآخر أو سوء إدراك التهديد، وقد لخصها (المُعوقات) كتاب: نظريات أمنية في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، في النقاط التالية (4):

- وجود خلافات عالقة حول الأرض والحدود بين دول الخليج العربيّة وإيران، أهمها الخلاف حول الجزر الإماراتية؛
- تخوف الدول الخليجية من السياسات الإيرانية وهيمنتها على المنطقة؛
- وجود قوى من خارج الإقليم، بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية تربطها علاقة قوية مع الدول الخليجية وصلت إلى انشاء قواعد عسكرية أمريكية داخلها، الأمر الذي تعتبره إيران تهديداً مباشراً لها.

أمّا، الباحث الإيراني كامرأفا فيبدو متفائلاً حول مستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية، إذ يعتقد أنّ كل السياسة الإيرانية والسعودية هما في صلبهما سياستان مبنيتان على

(1) Awadh Al-Badi, Op.Cit, p190.

(2) أبو القاسم قاسم زاد، "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربيّة - الإيرانية"، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 255 (إيار/ مايو 2000)، ص ص 29 - 30.

(3) نور الدين الدغير، المرجع السابق.

(4) أبو القاسم قاسم زاد، المرجع السابق، ص ص 29 - 30.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

أسس براغماتية - مصلحة، فكل التوتر والتعقيدات الحالية بين البلدين من المحتمل على المستوى القصير والمتوسط على الأقل أن نشهد تحللاً في العلاقة بينهما، خصوصاً أن الديناميات الناشئة في صلب النظام الإيراني ستعمل على الأرجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر وعلاقات جوار أفضل مع دول المنطقة بما فيها السعودية (1). فقد جلست السعودية وإيران على طاولة المباحثات الخاصة بالملف السوري في فيينا منتصف نوفمبر 2015، أين اتفقت الدولتان من حيث المبدأ على عملية سياسية من شأنها إنهاء الحرب في سورية وتأمين وحدة البلاد، إلا أنهما لا تزالان تختلفان حول المصير السياسي لبشار الأسد.

### المطلب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي: أي مستقبل؟

إن مستقبل الصراع إذن مرهون بعدة قضايا وعدة أطراف وليس من السهولة بمكان تجاوزها إلى تسوية وعلاقات طبيعية بين ليلة وضحاها بل تتطلب المزيد من الوقت والكثير من الجهود المبذولة من الطرفين لا سيما فيما يتعلق بمسألة الهيمنة على الإقليم والدور الإيراني في المنطقة، حيث أن تراجع الدور الإيراني أو تقدمه سيحددان شكل العلاقات الإيرانية - السعودية ومستقبلها، فإما أن نشهد استمراراً للتنافس والصراع على النفوذ والتأثير في قضايا الإقليم، وهو التنافس الذي يقوم على الاختلاف في معظم المواقف ليستمر الصراع بين القطبين السني والشيعي، أو أن يأخذ شكل العلاقة منحي تنافسياً طبيعياً لكن بعيداً عن العداوة الصريحة والواضحة، وربما يتحول ذلك لتعاون ثنائي يحلحل بعض القضايا (2).

وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع غير المطمئن يضع مستقبل النظامين الإيراني والسعودي والمنطقة على المحك بحيث أضحت تحكمه العديد من القضايا والمتغيرات والأطراف، وقد لا نكون نبالغ إذا ما قلنا إن العلاقات الإيرانية - السعودية خرجت من إطارها الثنائي، حيث لم تُعد علاقة بين دولتين ونظامين يسعيان إلى توسيع دائرة النفوذ والهيمنة الخاصة بهما، إنما امتد الأمر إلى علاقات مُتشابكة يتحكم في مصيرها عدة أطراف داخلية وخارجية بما يخدم مصالحها مما جعل من عملية التوافق مهمة شاقة تستدعي العديد من التوضيحات. بيد أن احتمال وقوع حرب ساخنة بين البلدين يبقى غير مرجح، إذ من المحتمل أن تستمر الحرب الباردة الإقليمية دون أن تتحول إلى نزاع مسلح مباشر بين الطرفين.

(1) مهراڤ كامرافا، المرجع السابق، ص 115.

(2) فرح الزمان أبو شعير، المرجع السابق، ص 6.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

والسبب في هذا يعود إلى عاملين أساسيين: الأول يتمثل في تجربة إيران المؤلمة في الحرب مع العراق (1980 - 1988) والتي لا يفضل بكل تأكيد النظام تكرارها، فضلاً على أن المملكة تضم الأماكن المقدسة الإسلامية (مكة والمدينة) لذلك فإن أي هجوم على الدولة التي تأويهم سيكون بمثابة مشكلة كبيرة تواجه النظام الإسلامي في إيران لا سيما على الصعيدين العربي - الإسلامي. أما العامل الثاني فهو مرتبط بالسعودية، فقد أبانت تجربة اليمن مطلع عام 2015 (عاصفة الحزم) أنها لا تملك الامكانيات الحقيقية - رغم التسليح الجيد - لخوض حرب حقيقة وكسبها لا سيما وأن مجلس التعاون الخليجي يعرف انشقاقيًا داخليًا تجلى بشكل واضح في الأزمة القطرية. كما أن خوض حرب في ظل انخفاض أسعار النفط والجبهات العديدة التي فتحها الطرفان يُعد مُغامرة خطيرة قد تمس بالاستقرار الداخلي لكلا للبلدان.

وعلى هذا، سيستمر الطرفان في الحروب بالوكالة والتهديدات الإعلامية بالحرب من أجل السيطرة على الشرق الأوسط دون أن يتمكن الطرفان من تجسيدها على أرض الواقع، ما يعني أن مواجهة العسكرية المباشرة بين السعودية وإيران ليست هي السيناريو الأكثر احتمالاً، بالنسبة لكلا الدولتين، إذ ستكون الحرب خطيرة جدًا ومكلفة، وسيكون من الصعب صياغة هدف قابل للتحقيق بالنسبة للطرفين، والأرجح في هذه الحالة أن يستمر الصراع في التصاعد من خلال الحروب بالوكالة (Proxy war) والحروب القذرة (Dirty Wars) أو أن يتم فتح ساحات جديدة للصراع، لا سيما عقب أحداث الربيع العربي، كما هو الحال في اليمن أو سورية أو النزاعات السياسية بين اللبنانيين، والعراقيين، والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالصراع الإيراني - السعودي وتداعياته.

مع ذلك، تبقى تداعيات مواصلة شن الحروب بالوكالة على جميع الجبهات والأصعدة من طرف القوتين الإقليميتين الكبيرتين اللتين تجسدان أنموذجين سياسيين وطائفيين مختلفين، مدمرةً بالنسبة للمنطقة بأسرها. وعلى هذا، يُمكن القول إنَّ الصراع والاضطراب الدائرين حاليًا يفوق بكثير ذلك الذي كان أيام الخميني وشعارات تصدير الثورة؛ فالطرف السعودي هذه المرة لم يُعد يعمل في الكواليس بل أصبح يبادر هو الآخر إلى الهجوم مثلما تفعل إيران. ناهيك عن ظهور عدة عوامل جديدة - بالإضافة إلى القديمة - أصبحت تُؤثر بشكل رئيسي مباشرة على الصراع. فقد أجبرت التغييرات في هيكله صُنْع القرار بالمملكة - منذ وفاة الملك عبد الله - السعوديين على إعادة النظر في الخيارات السياسية التي استخدموها في الماضي. ذلك أنَّ القادة الجدد يملكون نظرة مغايرة

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

للصراع مع إيران والتعامل معه، لا سيّما في ظل الوضع الإقليمي المضطرب في العراق وسورية واليمن.

إنّ مستقبل الصراع الإيراني - السعودي أصبح مرهوناً بقيام نظام إقليمي جديدة لتوازن القوى والذي يُعوض ذلك الدور الذي كانت تقوم به العراق، ولأنّ احتمال عودة العراق في المستقبل القريب إلى مكانتها السابقة يُعدّ أمراً مُستبعداً على المدى المتوسط، ستبقى الحالة الصراعية بين إيران والسعودية في تزايد بدون أيّ طرف ثالث يضبط ميزان القوة من جهة. من جهة أخرى، يرتبط قيام علاقات طبيعية بين السعودية وإيران بعاملين رئيسيين هما: الأول هو موقف علماء الدين الوهابيّون في السعودية من الشيعية - الخمينية، وموقف المُلالي الإيراني من الوهابية - السعودية حيث تُعدّ المؤسسة الدينية الرسمية أخطر قناة والمورد الرئيسي لتغذية الصراع الإيراني - السعودي واعطائه شرعية دينية وسياسية لدى الطرفين. في حين يرتبط العامل الثاني بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تُعتبر أساس الأمن السعودي وفي نفس الوقت أكبر تهديد يراه الإيرانيون.

## المبحث الثاني:

### تداعيات الصراع الإيراني - السعودي

#### المطلب الأول: التداعيات الإقليمية للصراع الإيراني - السعودي

ما من شك أنّ الأزمات الحاصلة بين طهران والرياض تُؤثر على منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وعليه، فإنّ تداعيات الصراع الإيراني - السعودي - بعد كل الذي ذكرناه سابقاً - هي بلا شك كارثية ومدمرة ليس فقط على النظامين والبلدين، وإنّما على المنطقة ومستقبلها بحيث أصبح الشرق الأوسط حلبة للصراع والحرب الباردة الإقليمية ناهيك عن تدخل القوى الإقليمية والدولية وإقامتها قواعد عسكرية في أراضيه. وهذا، أكيد ليس في صالح الطرفين. وعلى غرار الصراع الإيراني - السعودي المُعقد والمُتشابك من حيث أسبابه، تُعدّ تداعياته هي الأخرى مُعقدة ومُتشابكة من حيث النتائج، أين يُمكن تقسيمها - أيّ التداعيات - وتصنيفها

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

في عدة اتجاهات وأبعاد وأطراف. إذ تأخذ تداعيات الصراع بُعدًا زمنيًا يتمثل في تداعيات آنية، وأخرى متوسطة المدى، وأخرى بعيدة المدى.

أمّا، التداعيات من حيث الاتجاه فتتراوح بين البُعد المحلي، الإقليمي، والدولي. أين أصبحت كل الساحات وكل القارات أرضًا للصراع بين الرياض وطهران، حتى أنّ الحرب الكلامية بين الرياض وطهران — كما تُشير **كيم غطاس** — وصلت إلى شواطئ الولايات المتحدة أين يبدو الجدل واضحًا على مستوى النُخب والإعلام الأمريكيين اللذان أصبحا منقسمين بين الطرفين (1). في حين كان من تداعيات هذا الصراع الطويل تعدد الأطراف فيه، ولا نقصد هنا الأطراف الدولية فقط بدل تدخل الفواعل غير الدولية (Non-State Actors) من جماعات وطوائف وأفراد بشكل قوي في هذه اللعبة.

وعلى الرغم من أنّه ليس من السهولة بمكان الحديث عن تداعيات بعيدة المدى للصراع الإيراني - السعودي لا سيّما في ظل التطورات السريعة والكثير التي يشهدها العالم والمنطقة، بيّد أنّ المعطيات الحالية في حال استمرارها لا تبشر بالخير، ذلك أنّ الجروح التي سببها الطرفان لبعضها البعض يستحيل أن تتدمل أو يتم تناسيها على المستوى القريب أو المتوسط، خصوصًا أنّ الطرفان عازمان على المضي قُدّمًا في مشروعهما ونهجهما.

وفي حين تُعدّ التداعيات الآنية للصراع ظاهرةً للعيان ولا تتطلب الكثير من الذكاء أو التحليل السياسي لإدراكها، فما يشهده الشرق الأوسط من تفتت وتمزق ومن تهافت القوى الكبرى عليه في جزءٍ كبيرٍ منه راجعٌ إلى الصراع بين إيران والسعودية. كما يرمي الصراع بينهما بظلاله على كل القضايا والملفات منها السياسية، والاقتصادية، والدينية، والأمنية، والعسكرية، ... وغيرها. كما ينعكس الصراع بالوكالة على الدول في الشرق الأوسط من اليمن إلى سورية ومن العراق إلى لبنان وفلسطين. كما أنّ استمرار العداء بين الغريمين يطيل أمد الأزمة والمعاناة في هذه الدول بالتحديد، خاصةً في ظل استبعاد التوصل إلى حلٍ سياسي أو دبلوماسي، فقد أصبح لبنان — الذي يُعدّ إحدى أقدم ساحات التنافس والصراع بين الرياض وطهران — مثلًا مُنقسمًا داخليًا على نفسه إلى مُعسكرين مع / ضدّ السعودية أو إيران، وما الأزمة التي نجمت عن استقالة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري (مولود بالسعودية يحمل الجنسية السعودية

(1) كيم غطاس، "الحرب السعودية - الإيرانية تصل إلى واشنطن (1-2)", ترجمة: فاطمة زيدان، المصري اليوم،

شوهده في 02 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2KWvQy4>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

أيضاً) سوى صورة من التنافس المتنامي بين القوتين الإقليميتين السُّنية والشيعية. فوفقاً لعدد كبير من المراقبين، كان ضغط السعوديون على رئيس الوزراء اللبناني للاستقالة التي بُثت حصرًا عبر القنوات السعودية (قناة العربيّة) هدفه زعزعة استقرار هذا البلد الصغير عن طريق الضغط على حليف إيران في لبنان ألا وهو حزب الله.

وفي اليمن أيضاً، والعراق، وسورية تبقى رهانات النفوذ والمصالح الجيوستراتيجية الإيرانية -السعودية مستمرة. أمّا الجزيرة الصغيرة البحرين فيزيد الصراع من تنامي الطائفية وعدم استقرار الأوضاع، وحتّى القضية الفلسطينية تم التضحية بها نتيجة هذا الصراع، حيث قاومت السعودية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية لصالح الإسرائيليين حسب ما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمز، ذلك أنّ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وعرض عليه اقتراحًا بالتخلي عن القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية لصالح مدينة أبو ديس جنوب شرق المدينة المقدسة<sup>(1)</sup>.

في حين، أصبح اليمن السعيد تعيسًا — نتيجة الصراع الإيراني - السعودي المُستمر منذ سنوات — وهو في حالة أقرب إلى الحرب الأهلية المصبوغة بلون طائفي مقيت بين جماعات وطوائف تلقى الرعاية والدعم من طهران والرياض. بينما مازال وضع العراق غير مستقرٍ منذ عام 2003، بل تنامت فيه الطائفية والأصولية إلى درجة غير معقولة (ظهور داعش). وفي سورية كان الدعم الإيراني للرئيس بشار الأسد موجهاً إلى حد كبير لصد الجماعات المُتمردة المدعومة من السعودية وحلم هذه الأخيرة في إضعاف إيران عبر إسقاط أهم حليف استراتيجي لها.

ومن تداعيات الصراع أيضاً تفكك المنظومة الخليجية نتيجة الأزمة القطرية والمزيد من التفكك في الصف العربيّ الخليجي من خلال فرض الحصار على قطر ومحاولة إجبارها على الامتثال لسلطة السعودية، وحسب ما نقلته وكالة مهر للأخبار الإيرانية عن مقابلة تلفزيونية أجريت مع أمير قطر على شبكة سي بي أس (CBS) الأمريكية، فإنّ الأمير الشاب تميم بن

(1) Yves Cornu, "Jérusalem le spectaculaire revirement de l'Arabie saoudite", *Le Point*, 06/12/2017, at : <<https://bit.ly/2NgJgCu>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

حمد، صرح: "أنه لن يتراجع عن التعاون مع إيران" (1). وعليه، وفي حالة لم تتجح جهود رَأب الصراع بين دول مجلس التعاون الخليجي فمن المُحتمل أن ينهار.

ومن تداعيات الصراع الخطيرة المزيد من السباق نحو التسلّح، تسلّح قد يكون هذا المرة السباق فيه نوويًا، وهذا أكيد لا يخدم استقرار المنطقة لا سيّما أنّ الصراع الإيراني - السعودي قد قوض على حد ما - بعد الانسحاب الأمريكي منه - الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية والذي أُعتبر معلمًا بارزًا لحل سلمي لهذه لمشكلة امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي طال أمدها في العالم العربيّ والإسلامي. وعليه، فإنّه من المُحتمل أن تستأنف طهران برنامجها النووي، وفي المقابل تسعى المملكة بشتى السبل إلى الحصول إلى القدرة النووية، نتيجة هذا المزيد من التفكك في العالم العربيّ والإسلامي المُفكك أصلًا وبمزيد من التدخل في شؤونه.

ويُشير الصحفي الأمريكي ماكس فيشر (Max Fisher) في هذا المِضمار بقوله: "أنّه إذا أردت تفسير تفكك الشرق الأوسط فما عليك سوى تتبع تاريخ الخصومة والصراع بين إيران والسعودية" (2). كما نشب عن الصراع تقارب سعودي - إسرائيلي لا سيّما وأنّ إسرائيل والمملكة العربيّة السعوديّة تُعتبران الدولتان اللتان تعارضان بشدة الاتفاق النووي مع إيران، وقد اتضح الموقف الصهيوني تجاه التقارب مع السعودية بشكل جلي أثناء الأزمة القطرية، والتي اختار فيها الصهاينة الاصطفاف إلى جانب السعوديين، على الرغم أنّ العلاقات القطرية مع إسرائيل لم تكون بذلك السوء، فالقطريون كانوا من الدول الخليجية السباقة لإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيل ابتداءً من عام 1996، أين كان سامي ريفيل (Sammy Revel)، صاحب الكتاب المشهور: قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، أول مدير إسرائيلي للمكتب التجاري في الدوحة.

ويُعد هذا التقارب السعودي - الصهيوني بمثابة أحد الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها المملكة إذ نتج عنه المزيد من التباعد بين السعودية والعديد من الشعوب والأنظمة العربيّة والإسلامية الراض لهذا الأمر، حيث أنّ استمرار السعودية على نهج "عدو عدوي صديقي" سيؤدي لا محالة بالمساس بأهم عوامل القوة السعودية والتي لا تستطيع لا إيران ولا غيرها

(1) أمير قطر: لن نوقف قناة الجزيرة ولا تعاوننا مع إيران"، وكالة مهر للأخبار، 29 أكتوبر 2017، شوهد في 11

نوفمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2Nu7CYX>>

(2) MAX FISHER, "How the Iranian-Saudi Proxy Struggle Tore Apart the Middle East", *The New York Times*, NOV. 19, 2016, accessed on 13/10/2017, at:<<https://nyti.ms/2CDWsMX>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

منافستها فيها، والمُتمثل في الزعامة الإسلامية الناتجة عن البُعد الجيوبوليتيكي لها وإدارتها للأماكن المقدسة.

كما نتج عن الصراع المزيد من الاختراق للنظام الإقليمي الخليجي والشرق أوسطي حيث لم تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الوحيدة التي تحتكر السيطرة على المنطقة وتحمي مصالحها فيها عسكريًا، بل أنّ حلفائها الغربيين وخصومها كذلك — على غرار الدب الروسي — أصبحوا يتنافسون من أجل ضمان مصالحهم، والحصول على منطقة نفوذ، وعلى التغلغل أكثر في هذا الإقليم. وفي هذا الصدد، نجد الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة لا تعارض كثيرًا هذه التدخلات لا سيّما تلك الصادرة عن حلفائها في حلف الناتو (NATO)، وبالأخص الدول الأوروبية. أين لعبت هذه الأخيرة أدوارًا مساعدة في جل الحروب التي قادتها الولايات المتحدة بدءً من العراق في عام 1991، كما تحملت جزءً من أعباء الحرب في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وفي عام 2003 كان البريطانيون حلفاء حقيقيين مع الولايات المتحدة في الحرب الثانية ضدّ العراق<sup>(1)</sup>. والحقيقة، أنّ سياسات الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين تجاه المنطقة وإيران ذات أثر بليغ على ديناميات العلاقات الإيرانية - السعودية، ذلك أنّ سياسة القوى العظمى للحد من التوترات الإقليمية وتشجيع الأمن والتعاون بين الدول الإقليمية سيحسن العلاقات بين إيران والسعودية. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ التنافس بين هذه القوى العظمى كما هو حاصل حاليًا واستخدامهم للوكلاء الإقليميين سيؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة بين طهران والرياض.

### المطلب الثاني: التداعيات الدولية للصراع الإيراني -

#### السعودي

على الرغم من كون الصراع الإيراني - السعودي صراعًا إقليميًا إلاّ تداعيات هذا الصراع تجاوزت منطقة الخليج والشرق الأوسط بحيث أصبح الصراع عابر للقارات والذي من الممكن أن نجده في أفريقيا السوداء، كما هو مُمكن بصورة أكيدة أن نجده كذلك في شرق آسيا،

<sup>(1)</sup> Richard L. Russell, "The Gulf in a Wider Context: Outside Nation-States in the Intensifying Iranian Arab Security Competition", in: Gawdat Bahgat, Anoushiravan Ehteshami & Neil Quilliam, **Security and Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), 43.

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

كما مُمكن أن نجد حاضراً في أوروبا، كما تعدى الصراع التحالفات التقليدية، وسنحاول أن نشير إلى بعض الساحات الجديدة التي امتد إليها الصراع.

ففي شمال أفريقيا تُعاني دولة مثل الجزائر أو ليبيا وهي دول كما نعلم نفطية - ريعية بامتياز من تداعيات الصراع النفطي بين عملاق النفط السعودية وغريمته إيران، بينما تستفيد أطرف أخرى على الأقل اقتصادياً من بقاء الصراع، حيث برز عدد من المستفيدين من تراجع أسعار الطاقة التي تُعتبر نعمة اقتصادية تعزز من مستوى الأداء الاقتصادي للدول المستوردة للنفط. ويُشير أحد التقارير (الصادر في 2018) المُعدة من قِبل البنك الدولي حول منطقة شمال أفريقيا أن المغرب ومصر وتونس شهدت تحسناً في موازين معاملاتها التجارية بعد انخفاض فواتير أسعار النفط<sup>(1)</sup>. ولعل المغرب الأقصى يُعد أكثر الدول في منطقة المغرب العربيّ تأثراً من حيث مواقفه السياسية تجاه الصراع الإيراني - السعودي، أين لم يتردد في قطع علاقاته الدبلوماسية مع طهران من خلال الادعاء أن حزب الله اللبناني المدعوم من إيران يقوم بتزويد جبهة البوليساريو (Polisario Front) بالأسلحة في الصحراء الغربية. وفي المقابل، نجد موقف الجزائر تجاه الصراع الإيراني - السعودي أقرب إلى طهران منه إلى الرياض، لا سيّما بعد موقف الجزائر من الأحداث في سورية ومن الأزمة الخليجية، وكذا تصويتها بـ: لا على التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، الذي اقترحته السعودية في عام 2015، وبهذا كانت واحدة من خمس دول صوتت بـ: لا - وهي: الجزائر، سورية، العراق، إيران، وقطر - من أصل 41 إسلامية.

أمّا في شرق آسيا، فقد تشهد العلاقات السعودية - الصينية المزيد من التقارب على أساس أن الصين تعتبر من أكبر المُستفيدين من انخفاض أسعار النفط خصوصاً وهي ثاني أكبر سوق للنفط في العالم، خاصة بعدما كانت المملكة العربية السعودية ترفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كدولة في الماضي بحيث لم تكن هناك أية علاقات دبلوماسية بين الدولتين قبل عام 1990. وبالتالي باتت المملكة تحاول تعميق التقارب مع الصين لتتوسع قاعدتها الاقتصادية ولكسب الموقف السياسي الصيني المهم في التحولات الإقليمية. وقد تجلّى هذا التقارب مؤخرًا في زيارة العاهل السعودي الملك سلمان الأخيرة إلى الصين في مارس 2017 وإبرام صفقات بقيمة 65

(1) نوح الهرموزي، "عن تداعيات الصراع الإيراني - السعودي على منطقة شمال أفريقيا"، معهد واشنطن، 31

مارس 2016، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <<https://bit.ly/2ISE2Ad>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

مليار دولار<sup>(1)</sup>. كما فاوضت أمريكا الصين على نفط الخليج والعراق في للضغط على الصين حتى تقبل العقوبات على إيران سنة 2011<sup>(2)</sup>.

إنّ الحرب الباردة بين الرياض وطهران وهما العضوان الأقوى في منظمة الأوبك وهي بلا شك واحدة من أسباب انخفاض أسعار النفط. فالمملكة استعملت لفترة طويلة ضمن سياستها تعويم السوق النفطية ومنه ضرب الأسعار بهدف إضعاف منافستها (إيران) على الجانب الآخر من الخليج، والتي تعتمد ميزانيتها الحكومية على أكثر من 70 في المائة من عائدات النفط. لكنّ هذه الخطورة أدت في نفس الوقت إلى جعل المملكة تعاني من تداعيات الصراع نتيجة العجز القياسي في الميزانية. هذا ما يعني أنّ تداعيات الصراع الإيراني - السعودي الذي ينجر عنه انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تدمير ميزانية الدولة في كلا البلدين. كما تؤدي هذه الحالة الصراعية لكبرى دولتين ربيعيتين في المنطقة إلى استنفاد مواردهما الطبيعية والمالية بشكل أسرع، ما يعني انخفاض مستوى التنمية وارتفاع معدلات البطالة ما يهدد الاستقرار الداخلي.

كما أنّ المواجهة بين الدولتين وصلت إلى العديد من المنظمات الإسلامية الدولية والدولية مثل: جامعة الدول العربيّة، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي. وعن هذه الأخيرة فقد كان لها دورًا كبيرًا وواضحًا في الصراع حيث استطاعت السعودية أن توظف ثاني أكبر هيئة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم 57 دولة مسلمة، في حربها الباردة ضدّ إيران، من خلال القرار الصادر ضدّ إيران في 21 جانفي 2016، حيث اتهم القرار طهران بدعم الإرهاب والتدخل في شؤون البلدان الأخرى، فضلًا عن ذلك ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي صامته وبدون أي موقف تجاه تنفيذ حكم الإعدام في حق الشيخ نمر النمر<sup>(3)</sup>.

ومن تداعيات الصراع تنامي الطائفية وهو ما يُضعف تماسك الدولة ويزيد من احتمال التمردات والنزاعات الانفصالية والتوظيف السياسي للأقليات، حيث تدمر الطائفية السنية - الشيعية الشرق الأوسط، ناهيك عن تبلور الفكر الأصولي والمُتطرف، أين يُعدّ تداعيات الصراع

(1) أحمد القيسي، "التقارب الصيني - السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية - الأمريكية"، معهد واشنطن، 02 فبراير 2018، شوهد في 03 فبراير 2018، في: <<https://bit.ly/2INGx71>>

(2) محمد حامد الأحمري، "الأوهام والحقائق في العلاقات العربيّة - الإيرانية"، (سلسلة ملفات)، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 3.

(3) Ildus G. Ilishev, "The Iran-Saudi Arabia Conflict and its Impact on the Organization of Islamic Cooperation", Woodrow Wilson International Center for Scholars, 30/01/2016, at: <<https://bit.ly/2aMXpol>>

## الفصل الثالث:

### مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته

لذلك التفرخ للفكر التكفيري والمُتشدّد، وعلى هذا، فإنّ الأمن سواءً كان داخلياً مُجتمعي أو إقليمياً سيكون أولّ المُتضررين من هذه الوضعية. إنّ انعدام الأمن لا محالة سيؤدي إلى المزيد من التعزيزات الأمنية وتكثيف التسلّح ما يدخل النظامين فيما يُعرف في نظريات العلاقات الدولية بـ: المعضلة الأمنية (\*) نتيجتها تحول المنطقة إلى حلبة للتنافس العسكري السابق المحموم نحو التسلّح. وفي هذه الحالة، يُعد المحور (المُجمع) الصناعي العسكري (-The Military Industrial Complex) أكبر المستفيدين من استمرار وتنامي الصراع، فالحرب والسباق نحو التسلّح ما هما إلّا أمرًا جيّدًا وحيويًا لقطاع الصناعات العسكرية على رأي البروفسور بول روجرز (Paul Rogers) (\*\*).

لا شك إذن، بأنّ الصراع بين السعودية وإيران بات يُشكل معضلةً كبيرة للشرق الأوسط، كما لا شك أنّ الخلافات الإيرانية - السعودية في أوجها حاليًا، وهي تعرف مُنعطفًا خطيرًا للغاية قد يُهدد بقاء النظامين ويدخل المنطقة في دوامة أخرى من الفوضى وعدم الاستقرار، إذ أنّ المؤشر الصراع لا يزال تصاعديًا، فهناك ملفات ثنائية مُعقدة، وهناك ملفات إقليمية أكثر تعقيدًا لم يتم التوصل إلى حلها أو تسوية بشأنها (1). ما قد يعني أنّ الأزمة الإيرانية - السعودية تسير في نهج وطريق غير محدد المعالم، ومن المُتوقع أن يطول أمد الأزمة والصراع أكثر في ظل استمرار المعطيات الحالية. إذا، فالمرحلة الراهنة من العلاقات الإيرانية - السعودية هي أقرب للاستمرار في المزيد من لصراع غير محدد المعالم والحدود، وحتّى الملفات والقضايا محل الخلاف أصبحت تحديدهما بشكل دقيق مسألة غاية في الصُعوبة مما يعني أنّ عملية فهم وتفسير الصراع الإيراني - السعودي أصبحت أكثر صُعوبةً وأكثر تعقيدًا.

(\*) صاغ هذا المصطلح لأول مرة الباحث الألماني جون هارتز (John H. Herz)، سنة 1951 في كتابه: الواقعية

السياسية والمثالية السياسية Political Realism And Political Idealism.

(\*\*) تُعد أمريكا في هذا الصدد أكبر المستفيدين حيث من ضمن أكبر عشر (10) شركات عالمية لصناعة السلاح تمتلك الولايات المتحدة أهمها، على غرار: لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)، وشركة بوينغ (Boeing)، وجنرال داينامكس (General Dynamics)، وفرايثون (Raytheon).

(1) محمد بن صقر السلمي، "مستقبل العلاقات السعودية - الإيرانية"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية،

10 يوليو 2016، شوهد في 23 مايو 2017، في: <<https://bit.ly/2ILN3UM>>

### خلاصة واستنتاجات

لعل أهم ما يُمكن استخلاصه من هذا الباب الثاني يكمن في أنّ دراسة تاريخ العلاقات الإيرانية - السعودية يبين لنا أنّها لم تكن على نمط واحد فهي مزيجٌ مُعقد ومُركب من الصراع والتعاون. كما أنّ الكثير من التفسيرات الشائعة والمُتداولة على نطاق واسع لا سيّما إعلامياً تُعد غير دقيقة لتفسير حالة الصراع المُستديمة بين طهران والرياض، إمّا لأسباب تتعلق بمحاولة مغالطة الرأي العام وتوجيه الصراع لأهداف سياسيّة أو نتيجة جهلها بالموضوع وحيثياته.

كما يتبين لنا من الدراسة الأكاديمية للصراع الإيراني - السعودي أنّ الخطاب الإعلامي يتعمد - سواءً السعودي أو الإيراني - التركيز على أسباب مُعينة ويوليها أهمية على حساب البقية بما يتماشى طبعاً مع أهدافه ومصالحه، كما تدل الدراسة العلمية أنّنا أمام صنفين من الأسباب والعوامل المُؤدية للصراع. **الصنف الأول** يُمكن أن نُسّميه أسباباً رئيسية وبُنوية للصراع الإيراني - السعودي، حيث تُعد المنبع الرئيسي للصراع، وهي تتمحور حول ما يُمكن أن نُسّميه بـ **الهيمنة (القوة)**، والدين، والنّفط. بينما **الصنف الثاني** من الأسباب فهو أقرب إلى الثانوية أو الفرعية رغم أهميتها، وهذا لعدة اعتبارات لعل أهمها أنّها تُعد جزءاً أو فرعاً من أحد الأسباب الرئيسية، ناهيك أنّها غير ثابتة إذ من المُمكن أن تختفي في مرحلة ما أو أن يتم تعويضها بسبب جديد.

وارتباطاً بما تقدم، وبعد دراسة فرضيات البحث صنفنا أربعة مُتغيّرات ضمن الأسباب الرئيسية للصراع وهي من حيث الأهمية على النحو التّالي:

- السبب الرئيسي الأول سياسي يتعلق بالهيمنة، ليس فقط على النظام الإقليمي، وإنّما بالهيمنة الروحية والثقافية أيضاً؛
- السبب الرئيسي الثاني أمني يتعلق بتصوّر الأمن الإقليمي الخليجي عند طرفي الصراع والعلاقة مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة؛
- السبب الرئيسي الثالث اقتصادي يتعلق بالسياسة النّفطية المُتضارب بين الغرمين؛
- السبب الرئيسي الرابع إيديولوجي وثقافي يندرج ضمن الصراع بين الوهابية - السعودية والشيعية - الخمينية.

## خلاصة واستنتاجات

أمّا الأسباب الثانوية أو الفرعية فهي كل من: التوظيف السياسي للأقليات والطوائف المتبادل بين الطرفين؛ والصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية؛ ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية؛ والبرنامج النووي الإيراني؛ وأخيراً، أحداث الربيع العربي. بيدّ أنّه يجب الانتباه إلى نقطة مهمة هنا، إذ رغم تصنيف هذه الأسباب — من طرفنا — إلى فرعية إلا أنّها مهمة ومؤثرة في صيرورة الصراع، ناهيك أنّ البعض منها قد يأخذ حيزاً إعلامياً أكبر من الأسباب الرئيسية، وعليه، فإنّ تصنيفها في خانة الأسباب الثانوية لا يتعلق بأهميتها وإنّما بكونها مرتبطة بالأسباب الرئيسية السالفة الذكر.

ويتضح لنا — بعد الدراسة العلمية — أنّ الصراع الدائر بين الغرمين يُعد صراعاً متعدد الزوايا والأبعاد، يتداخل فيه السياسي مع الديني مع الإيديولوجي مع الاقتصادي... وغيرها، إذ لا يوجد سبب واحد وصريح، بيدّ أنّ أكثر الأسباب تفسيراً للصراع الإيراني - السعودي وأقربها إلى المنطق العلمي والسياسي تندرج في إطار البعد السياسي، حين يُمكن وصف ما يحصل بين إيران والسعودية أنّه عداء سياسي وتنازع في الرؤية والمنطق السياسيين للقوتين الإقليميتين، أين يسعى الطرفان إلى الهيمنة والنفوذ مستعملين في ذلك مختلف الوسائل والأوراق المتاحة.

إنّ تفسير الصراع الدائر رحاه بين إيران والسعودية إذن قائم على من يهيمن ويبسط نفوذه على الخليج العربي - الفارسي، إنّ الهيمنة بالمفهوم الواسع للكلمة على ذلك تُعد من الأسباب الرئيسية وأقدمها في حالة التوتر المستديمة بين الرياض وطهران بل وأكثرها تأثيراً في الصراع دون أن ينفي هذا وجود عوامل أخرى، علماً أنّها تبقى دائماً مرتبطة في غايتها النهائية بالهيمنة. كما أنّ ثلاثة عوامل رئيسية كانت الأكثر مسؤولية عن المواجهات بين النظامين وهي:

- (1) الاختلافات الإيديولوجية والثقافية؛
- (2) التصور الأمني والوجود الأمريكي في المنطقة.
- (3) السياسة النفطية المتباينة والكفاح من أجل قيادة الأوبك؛

كما يُمكننا القول أنّ الصراع الإيراني - السعودي من حيث الحِدّة، والمدى، والكثافة يتأثر بعاملين أو مُتغيّرين: الأول، يُمكن أن نسميه داخلي مرتبط ببينة النظام السياسي في كلا البلدين من حيث طبيعة النظامين السياسيين، والثّلبة الحاكمة السياسية في البلدين وتوجهاتها، وكذا نظرتها لبعضهما البعض، وأخيراً تصورهما للسياسة الدولية وأزماتها وطرق التعامل معهما. أمّا

## خلاصة واستنتاجات

المُتغيّر الثاني، فهو أقرب للعوامل الخارجية التي تُؤثر في النظام السّياسي وفي الصراع، ويتسّنها الدور الأمريكي، الذي يُعد حجر الزاوية في العديد من سلوكيات النظامين الإيراني والسعودي، هذا فضلاً عن الوضع (النظام) الإقليمي. وعلى كل حال، فإنّ الصراع لا يُعد صراعاً إيرانياً - سعودياً خالصاً، وإنّما تتشابه معه وفيه عوامل وأطراف خارجية تدفعه إمّا نحو المزيد من التصادم أو التقارب أكثر.

وارتباطاً بما تقدم أيضاً، من الصّعب تفسير الصراع الإيراني - السعودي بنظرية جامعة مانعة أو سبب (مُتغيّر) واحد فقط. كما أنّ مستقبل الصراع لا يزال غامضاً بل مُبهماً في ظل التحولات والتطورات الدولية الكثيرة والمتسارعة والتي تجعل من أيّة عملية توقع أو استشراف عملية غير دقيقة وفي غاية الصّعوبة. بيدَ أنّه — يبقى من جهة نظرنا وكذا العديد من المُتخصصين — أقرب إلى السيناريو التّشاؤمي أي المزيد من التصادم والصراع في ظل استمرار الأوضاع على حالها. وعليه، مازالت الطريق طويلة وغير متهيئة أمام الطرفين لقيام علاقات طبيعية بينهما، ذلك أنّ إذابة الجليد المُتراكم عبر سنوات طويلة من التنافس والصراع يتطلب المزيد من الصبر وفي نفس الوقت الكثير من الإرادة من الطرفين لتجاوز مخلفات وآثار هذا الصراع المُعقد، حيث أنّ الوصول إلى علاقات طبيعية مبنية على المصلحة المشتركة — في الوقت الحالي — يُعد أمراً صّعب المنال لا سيّما مع انعدام الثقة والرغبة المُتبادلة.

أمّا تداعيات الصراع، فهي في المُجمل تخلق نوعاً من الفوضى عبر الوطنية التي توفر الظروف المثالية لزعزعة الأمن والاستقرار والتدخل في شؤون الغير، ناهيك عن تنامي التطرف والأصولية. إنّ عواقب الصراع تزعزع بالفعل الشرق الأوسط بأكمله — من سورية ولبنان إلى العراق واليمن إلى قطاع النّفط —. وعليه، لا يُمكن التوصل إلى حل للصراع إلّا إذا اتفق الطرفان على حل وسط ثم تنفيذه. إلّا أنّ جرعة وكثافة الصراع الإيراني - السعودي يجعل ذلك يبدو غير واقعيّاً على الأقل في المستقبل القريب والمتوسط.

## خاتمة

يُمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أنَّ الصراع الإيراني - السعودي يقدم لنا خير مثال على الحالات الصراعية الدولية المُعقدة والطويلة الأمد، فالمسائل الخلافية كثيرة وهي في تزايد مستمر، أمَّا نقاط التوافق والاشترك فهي نادرة جدًا بحيث وصل الصراع إلى درجة عالية من التوتر جعلت كل الأدوات والأساليب مُباحة، ولم يبق سوى الحرب الساخنة المباشرة التي لم يُجرها الطرفان.

وعلى إثر هذا الجو المُكهرب تحولت المنطقة إلى حلبة لحرب باردة إقليمية تتنافس فيها إيران والسعودية على القوة والهيمنة والنفوذ على جميع الأصعدة. في حالة تعيدنا إلى خمسينيات القرن الماضي أين كان الصراع القطبي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على أشده، والذي انتهى بسقوط أحد الطرفين. وعلى الرغم أنَّ حالة دراستنا لا تتطابق مع ما جرى في الحرب الباردة، ذلك أنَّ الطرفين المُتصارعين لا يتحلمان في الصراع وفق رغبتهما بل تتدخل القوى الكبرى في تحديد نتيجة الصراع وحدوده. مع هذا، لا يُمكن نفي بعض مظاهر الحرب الباردة الحقيقية، على غرار الصراع الإيديولوجي بين إيران والسعودية، والحرب الإعلامية والكلامية والدعاية، والحروب الاقتصادية، والحروب بالوكالة والتحالفات، والسباق المحموم على التسلُّح،... إلخ. كلها مظاهر تُؤكد بما لا مجال للشك أنَّ الصراع وصل لدرجة مخيفة من الحِدَّة والخطورة. وإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأسباب جعلت من الصراع الإيراني - السعودي صراعًا متشابكًا مُتعدد الأبعاد والأوجه، إذ يجمع بين الصراع الإيديولوجي وصراع المصالح، ما جعل منه صراعًا استراتيجيًا مرتبط بدرجة كبيرة بالنظام السِّياسي من حيث شرعيته وديمومته.

ولعل أكثر الأسباب المؤدية إلى تردي الأوضاع هو الصراع من أجل الهيمنة، ولا نقصد هنا الهيمنة السِّياسية فقط بل أن الأمر يتجاوز هذا، وإنَّ كانت الغاية الأخيرة سِّياسية. لذلك أنَّ النظام الإسلامي في إيران جاء ليس فقط من أجل مشروع للهيمنة العسكرية أو السِّياسية فحسب، بل أنَّه يسعى إلى تجريد المملكة من أقوى أسلحتها وأهم أدوات نفوذها ألا وهي تزعمها للعالم الإسلامي من خلال احتكارها للإسلام ورعايتها للأماكن المقدسة. وعلى هذا يخشى السعوديون المساس بهذا الاحتكار أكثر من أيِّ تهديد آخر، وهم في هذا لا يفرقون بين شِيعَة أو

## خاتمة

سنة، فأى نظام إسلامي في المنطقة هو بمثابة تهديد غير مباشر للشرعية السعودية والزعامة الإسلامية.

وجاءت الأسباب الأخرى لتعطي للصراع الإقليمي — الذي أصبح عالمياً — بُعداً أكثر حِدَّةً، حتى أصبحت السياسة في الشرق الأوسط بمثابة الحرب الباردة الإقليمية الجديدة التي تتنافس فيها إيران والسعودية على القوة والنفوذ والأدوار في مختلف ملفات المنطقة، وهما ضمن هذه المواجهة يستعملون مختلف أنواع الأوراق ووسائل الضغط المتاحة بما في ذلك الدين، حيث أن تسييس الدين وتدين السياسة، هي صفة مشتركة بين النظامين الإيراني والسعودي. ناهيك عن ورقة النفط والأقليات وصولاً إلى السباق المحموم على التسلح مما نتج عنه تناقض في التصور الأمني للقوتين الإقليميتين بحيث أصبح الوصول إلى تفاهم بين الغريمين أمراً في غاية الصعوبة.

وعليه، تحولت الخصومة بين إيران والسعودية إلى الصراع جيوسراتيجي حيث ترى الرياض أن النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة يشكل تهديداً لأمنها واستقرارها، لا سيما أن طهران تسكب مواقع جديدة في العراق وسورية، واليمن ولبنان وهي مستمرة دائماً في برنامجها العسكري الصاروخي والنووي. أما إيران، فتعتبر نفسها محاطة بالقواعد العسكرية الأمريكية والغربية. وكذا جيران يسعون إلى إضعافها بثتى السبل. وعلى هذا الأساس، تجري معركة ضارية بين البلدين من أجل القيادة والزعامة الإقليمية.

ويبقى استمرار الصراع بهذه الوتيرة له نتائج عكسية على الطرفين، فكلاهما خاسر بغض النظر عن النتيجة، أما الفائر الأكبر، فهي القوى الإمبريالية الكبرى الطامعة في ثروات المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وعليه، يتوجب على كلا البلدين الالتفاف حول المصالح المشتركة والتركيز على الفوائد الناتجة من تضافر الجهود بين دولتين في حجم السعودية وإيران. وكذا تركيز الجهود المبذولة والأموال المصروفة ليس من أجل الصراع فحسب بل في خدمة البلد والتنمية بمختلف أنواعها والتطور العلمي والتكنولوجي، لأنَّه بمثل هذه الأمور غالباً ما ترتقي وتتقدم الأمم وليس بشراء الأسلحة وقتل الأبرياء.

كما يبين هذا الصراع مرة أخرى الحقيقة المحزنة والتي تقول إن القيادات السياسية في أغلبية البلدان الإسلامية تفتقر إلى الرؤية والحكمة والتفاهم من أجل التوصل إلى حل سلمي وعقلاني للصراعات. حيث حاولت القيادة السياسية لكلا الجانبين معالجة أهدافها من خلال رؤية قصيرة المدى، وفي نفس الوقت نجدها تتجاهل الآثار البعيدة المدى على الناس والمنطقة ككل.

## خاتمة

ومنه، وبهدف تحويل حالة الصراع والتطاحن بين الغريمين الإقليميين السعودية وإيران إلى علاقة طبيعية يسودها التعاون والتفاهم والتنسيق ضمن المصالح المشتركة، نقترح عدد من التوصيات التي من شأنها أن تسهم ولو بالندر اليسير في رسم وجه أفضل للعلاقات الإقليمية ذات التوجهات العدائية بين البلدين، على النحو الآتي:

- التزام الطرفان سياسة الحوار بدل سياسة الصراع والتوتر ومحاولة حل القضايا الخلافية بالطريقة السلمية والدبلوماسية؛
- التعديل في السياسة الخارجية لكلا الطرفين بما يتناسب مع أمن واستقرار المنطقة والتخلي عن سياسة الهيمنة ودعم الوكلاء؛
- زيادة الانفتاح والاعتدال في المشهد السياسي الداخلي لإيران وعدم الدخول في الشؤون الداخلية للدول المنطقة واحترام سيادتها؛
- التركيز على نقاط التلاقي وتجنب نقاط الاختلاف؛
- الكف عن الدعاية السلبية المروج لها من الطرفين؛
- تدعيم التعاون والتبادل الاقتصادي والاستثماري بين البلدين؛
- الاتفاق على سياسة أمنية مشتركة للأمن الإقليمي تضمن أمن واستقرار المنطقة ومصالح مختلف الأطراف؛
- التقليل من النفقات العسكرية والكف عن السباق نحو التسلح؛
- بذل جهود وساطة للتقريب وجهات النظر بين الطرفين؛
- الأخذ بتجارب الدولة المتقدمة في مجال التعاون والاعتماد المتبادل؛
- محاربة الفكر الأصولي والمتطرف بنشر مبادئ الإسلام السمحة عن طريق المنظمات والجمعيات الدينية والخيرية في كلا البلدين؛
- تشجيع المزيد من الحوار الخليجي - الخليجي؛

## خاتمة

---

- تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني وبين المؤسسات الاقتصادية، وكذا التبادل الثقافي؛
- تعزيز التواصل بين مختلف النُخب من الطرفين؛
- تشجيع مبادرات التقريب بين المذاهب؛
- عدم الخلط بين السياسي والديني.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربيّة

#### أ- المكتوب:

1. إبراهيم، علي حيدر، حنا، ميلاد. أزمة الاقليّات في الوطن العربيّ. دمشق: دار الفكر، [د. ت.].
2. إبراهيم، بدر والصادق، محمد. الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
3. إبراهيم، فؤاد. السلفية الجهادية في السعودية. بيروت: دار الساقى، 2009.
4. (-، -). العقيدة والسياسة آل سعود مثلاً. [د. م.] دار الميزان، 2012.
5. ابو زيد. سر كيس. إيران والمشرق العربيّ مواجهة أم تعاون؟. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010.
6. أحمد خليل، خليل. سوسيولوجيا الجمهور السياسي الدّيني من الشرق الأوسط المعاصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
7. إدريس، محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربيّ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000. (سلسلة أطروحات الدكتوراه 34)
8. ارتس، بول، ونونمان، غيرد. المملكة العربيّة السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2013.
9. ارتس، بول، ورولاننتس، كارولين. العربيّة السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2016.
10. الأسطل، كمال. نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
11. الأعرجي، علاء الدين صادق. الأمة العربيّة الممزقة بين البداوة المتأصلة والحضارة دراسة لتفسير الصراع بنظرية العقل المجتمعي. لندن: E-Kutub Ltd، 2015.
12. آل الشيخ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله. مشاهير علماء نجد وغيرهم، ط2، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1394هـ.

## قائمة المراجع

13. ايزدى، بيثرن. **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران**. (ترجمة: صعيد الصباغ)، دار الثقافية للنشر، 2000.
14. بادي، برتران، وفيدال، دوميناك (إشراف). **من يحكم العالم، أوضاع العالم 2017**. (ترجمة: نصير مروة)، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016.
15. باديب، سعيد. **العلاقات السعودية - الإيرانية 1932 - 1983**. بيروت: دار الساقى، 1994.
16. البدران، عبد العظيم. **كيف تُحكم إيران؟ دراسة في صنع السياسة العامة بعد 1989**. بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2014.
17. البرزنجي، دانا علي صالح. **السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربيّة السعودية بعد أحداث 11 أيلول**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009.
18. برودين، فرجينيا، سلون، مارك، السر المعروف، مبدأ نيكسون وكينجر في آسيا. (ترجمة: نصير عازوري، أحمد طرييه)، بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 1974.
19. البريدي، عبد الله. **السلفية الشيعية والسنية بحث في تأثيرها على الاندماج الاجتماعي**. بيروت: الشركة العربيّة للأبحاث والنشر، 2013.
20. بريسك، تاج محمد. **القومية البلوشية أصولها وتطورها**. (ترجمة: أحمد يعقوب)، بيروت: الانتشار العربي، 2013.
21. بشارة، عزمي، الزويري، محمود (تحرير). **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**. الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
22. بكر، تامر طه. **السلفية بعيون غربية**. الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015.
23. بن بشر النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله. **عنوان المجد في تاريخ نجد**. (تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ)، ج 1، ط 4، الرياض: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، 1982.
24. (-، -). **عنوان المجد في تاريخ نجد**. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، ج 2، ط 4، الرياض: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، 1983.
25. بن صنيان، محمد. **السعودية الدولة والمجتمع محددات تكون الكيان السعودي**. بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2010.
26. (-، -). **السعودية؛ السياسي والقبيلة**. بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2008.

## قائمة المراجع

27. (-، -). النُخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2005.
28. بن عبد الوهاب النجدي، سليمان. الصواعق الإلهية في الرد على الوهابيّة. ط3، إستانبول: مكتبة أشيق كتاب أوى، 1979.
29. بن غنام، الحسين. تاريخ نجد. تحرير وتحقيق: ناصر الدين الأسد، ط 4، بيروت: دار الشروق، 1994.
30. بن نوى، حسين. تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسيّة في الشرق الأوسط، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
31. بوختا، ويلفريد. من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2000.
32. البوطي، محمد سعيد رمضان. السلفية: مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي. دمشق: دار الفكر، 1988.
33. تايلور، فرنسوا. الشيعة في العالم صحوة المستبعدين واستراتيجيتهم. (ترجمة: نسيب عون)، بيروت: دار الفارابي، 2007.
34. تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية. (ترجمة: بسام شيحا)، بيروت الدار العربيّة للعلوم - ناشرون، 2007.
35. التقرير الاستراتيجي العربيّ. أمن الخليج في الإطار الإقليمي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، 1992.
36. تقيّة، راى. إيران الخفية. (ترجمة: ايهم الصباغ)، الرياض: دار العبيكان، 2010.
37. ج. براون، ناثن، حمزاوي، عمرو. بين الدّين والسياسة - الإسلامي ون في البرلمانات العربيّة. بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2011.
38. جابر، محمد. تاريخ جبل عامل. ط 4، لبنان: دار النهار للنشر، 2004.
39. الجبوري، مصلح خضر. الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
40. حبيب، جون س. الإخوان السعوديون في عقدين (1328 هـ - 1349 هـ. 1910 م - 1930). (ترجمة: صبري محمد حسن)، الرياض: دار المريخ للنشر، 1998.
41. حتى، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

## قائمة المراجع

42. الحراشي، ميلاد مفتاح. تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: (دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط). السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.
43. حسن، حمزة. الشيعة في المملكة العربية السعودية. ج 2 (العهد السعودي 1913-1991)، بيروت: دار الساقي، 2010.
44. حمادة، أمل. الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2007.
45. خدام، عبد الحليم. التحالف السوري الإيراني والمنطقة. القاهرة: دار الشروق، 2010.
46. الخضر، عبد العزيز. السعودية سيرة دولة ومجتمع قراءة في تجربة ثلاث قرن من التحولات. ط 2، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011.
47. خليل، خليل أحمد. سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني من الشرق الأوسط المعاصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
48. خليل، نبيل خليل. اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية. بيروت: دار الفارابي، 2007.
49. الخميني، آية الله. الحكومة الإسلامية. ط 3، [د. م: د. ن.، د. ت.].
50. دحلان، أحمد بن زيني. فتنة الوهابية. إستانبول: [د. ن.].، 1978.
51. الدخيل، خالد. الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.
52. ذبيح، سبهر. قصة الثورة الإيرانية سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية. (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة، 2004.
53. رحمانى، قدرت الله. مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني. (ترجمة: دار الولاية للثقافة والاعلام)، إيران: دار الولاية للثقافة والاعلام، 2005.
54. الرشيد، مضاوي. مآزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين. بيروت: دار الساقي، 2005.
55. (-، -). مساءلة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد. بيروت: دار الساقي، 2008.
56. (-، -). السياسة في واحة عربية إمارة آل الرشيد. ط 2، بيروت: دار الساقي، 2003.

## قائمة المراجع

57. (-، -). تاريخ العربيّة السعودية بين القديم والحديث. بيروت: دار الساقى، 2002.
58. رضا، محمد جواد. صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربيّ أزمات التنمية وتنمية الأزمات. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1997.
59. الرفاعي، يوسف بن السيد هاشم. نصيحة لإخواننا علماء نجد. دمشق: دار اقرأ، 2000.
60. رفسنجاني، أكبر هاشمي. حياتي. (تعريب: دلال عباس)، بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر، 2005.
61. روجرسون، برنابي. ورثة محمد صلى الله عليه وسلم: جذور الخلاف السنّي الشيعي، (ترجمة: عبد الرحمن عبد الشيخ)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.
62. روس، مايكل ال. نقمة النفط كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم. (ترجمة: محمد هيثم نشواتي)، الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2014.
63. الريس، رياض نجيب. العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربيّ. ط 2، لندن - قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، 1991.
64. زايد، أحمد. سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006. (سلسلة عالم المعرفة)
65. الزبيدي، نوال كشيح محمد. الحركة الوطنية في الأحواز ما بين 1956 - 1979. بغداد: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
66. الزبيدي، مفيد. التيارات الفكرية في الخليج العربيّ 1938 - 1971. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2003. (سلسلة أطروحات الدكتوراه)
67. السبكي، آمال. تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1999. (سلسلة عالم المعرفة)
68. سكوت كوبر، أندرو. قبل سقوط الشاه بقليل. (ترجمة: حمد العيسى)، دبي: دار مدراك للنشر، 2014.
69. (-، -). ملوك النفط: كيف قلبت الولايات المتحدة وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط؟. (ترجمة: أحمد حسن المعيني)، بيروت: دار جداول للنشر، 2017.
70. سلامة، غسان. السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، معهد الإنماء العربيّ، 1980.

## قائمة المراجع

71. (-، -). المجتمع والدولة في المشرق العربي. ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2008.
72. السمهوري، رائد (تحرير). الوهابية والسلفية: الأفكار والآثار. بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2016.
73. السيد، رضوان. العرب والإيرانيون والعلاقات العربيّة - الإيرانية في الزمن الحاضر، بيروت: الدار العربيّة للعلوم - ناشرون، 2014.
74. سيمبسون، وليام. الأمير: القصة السرية للأمير الأكثر إثارة للاهتمام في العالم الأمير بندر بن سلطان. (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2010.
75. شرارة، وضاح. الأهل والغنيمة مقومات السياسة في المملكة العربيّة السعوديّة، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981.
76. شريعتي، علي. التثبيح العلوي والتثبيح الصفوي. (ترجمة: حيدر مجيد)، ط 2، دار الأمير للثقافة والفنون، 2007.
77. شلحت، يوسف. نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني. بيروت: دار الفارابي، 2003.
78. الشهابي، عمر هشام (تنسيق وتحرير). الخليج 2013 الثابت والمتحول. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013.
79. الشهابي، عمر، والمحمود، محمود (تحرير). الثابت والمتحول 2015 الخليج والأخر. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2015.
80. شوفالبيه، جان ماري. معارك الطاقة الكبرى. (ترجمة: لميس عزب)، الرياض: كتاب العربيّة، 2010.
81. الشويلي، جواد كاظم خطاب. مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربيّ 1979 - 1969. العراق: دار ومكتبة البصائر، 2014.
82. الشيرازي، صادق الحسيني. المسائل الإسلامية. بيروت: منشورات دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، 1430 هـ - 2009.
83. صبحي، أحمد محمود. نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية. القاهرة: دار المعارف، 1969.
84. الصفار، حسن. السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته. بيروت دار الساقى، 2002.

## قائمة المراجع

85. الصمادي، فاطمة. التيارات السياسية في إيران. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
86. الطائي، تاج الدين جعفر. استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي. دمشق: دار مؤسسة أرسلان، 2013.
87. الطحاوي، عبد الحكيم عامر. العلاقات السعودية - الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2004.
88. عبد الحي، وليد. إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2011.
89. عبد الرحمن النعيم، مشاري. الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار. بيروت: دار الساقى، 1999.
90. عبد الرحمن، فائز. فضائح ملوك النفط. بيروت: دار الرياض للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
91. عبد الله، أنور. خصائص وصفات المجتمع الوهابي السعودي بحث سوسيولوجي وانثربولوجي. باريس: مكتبة الشرق، 2005.
92. (-، -). العلماء والعرش ثنائية السلطة في السعودية. لندن: مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، 1995.
93. عبد الله، عبد الخالق. النظام الإقليمي الخليجي. بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
94. عبد المنعم، محمد نور الدين. النشاط النووي الإيراني منذ النشأة وحتى فرض العقوبات. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 2009.
95. عبد الناصر، وليد. إيران دراسة عن الثورة والدولة. القاهرة: دار الشروق، 1997.
96. عتريسي، طلال. الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية. بيروت: دار الساقى، 2006.
97. (-، -). جيو استراتيجية الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009.
98. العجمي، ظافر محمد. أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. (سلسلة أطروحات الدكتوراه 56)

## قائمة المراجع

99. عدنان، أحمد. *السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة*. بيروت: دار التنوير، 2012.
100. العطار، عدنان. *البلوش قبائل البلوش العربية ودورها في الدفاع عن العرب والمسلمين*. دمشق: [د. ن.]، 2009. (سلسلة الأرض والإنسان العربي)
101. العطاونة، محمد. *الإسلام الوهابي يواجه تحديات الحداثة*، (ترجمة: أبو بكر أحمد بادقار)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.
102. العلي سري الدين، عابدة. *الأحواز - عربستان إمارة في دائرة النسيان*. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2016.
103. عمارة، محمد. *السلفية: واحدة أم سلفيات*. دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 2008.
104. (-، -). *الفرق الشيعية*. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، 1994.
105. (-، -). *تيارات الفكر الإسلامي*. ط 2، القاهرة: دار الشروق، 1997.
106. (-، -). *فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفي*. القاهرة: وزارة الأوقاف، 2006. (سلسلة قضايا إسلامية، العدد 124)
107. العوامي، علي السيد باقر. *الحركة الوطنية شرق السعودية 1953 - 1973*. ج 1، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2011.
108. العودة، سلمان بن فهد. *حوار هادي مع محمد الغزالي*، الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1989.
109. الغادري، نهاد. *السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأساليب*. باريس: [د. ن.]، د.ت.
110. الغامدي، سعيد فالح. *البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية*. ط 5، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990.
111. الغريب، فنسان. *دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء*. بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
112. غولد، دور. *مملكة الكراهية.. كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد*. (ترجمة: محمد جليد)، بيروت: منشورات الجمل، 2014.
113. فاسيلييف، أليكسي. *الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه*. ط 4، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013.

## قائمة المراجع

114. (-، -). تاريخ العربيّة السعودية. (ترجمة: خيرى الضامن)، بيروت: دار الفارابي، 2011.
115. الفالح، متروك. الإصلاح الدستوري في السعودية القضايا والأسئلة الأساسية، دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة العربيّة الأوربية للنشر أوراب، 2004. (سلسلة براعم (11))
116. فائز، علي، سجادبور، كريم. رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014. (دراسات عالمية، العدد 142)
117. فيليبي، هاري سانت جون. تاريخ نجد ودعوة محمد بن عبد الوهاب السلفية. ترجمة عمر الديسراوى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009.
118. القحطاني، محمد فهد. دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة. لندن: الصفا للنشر والتوزيع، 1988.
119. الكاتب، أحمد. السنّة والشّيعة.. وحدة الدّين خلاف السياسة والتاريخ. بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
120. (-، -). الفكر السياسي الوهابي قراءة تحليلية. ط 3، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
121. (-، -). تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه. بيروت: دار الجديد، 1998.
122. (-، -). الإمام المهدي "محمد بن الحسن العسكري" حقيقة تاريخية؟ أم فرضية فلسفية؟. ط 6، [د. م : د. ن] 2012.
123. كاتزمان، كينيث. الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره. (ترجمة وتحقيق: مركز الإمارات للدراسات والبحوث)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 1996.
124. كشك، محمد جلال. السعوديون والحل الإسلامي : مصدر الشرعية للنظام السعودي. ط4، القاهرة: المطبعة الفنية، 1984.
125. الكواز، محمد سالم. العلاقات السعودية - الإيرانية (2011 - 1979) دراسة سياسية تاريخية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013.
126. كوستنر، جوزيف. العربيّة السعودية: 1916 - 1936 من القبلية إلى الملكية. (ترجمة: شاكر سعيد)، القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.].
127. كوفيل، تيبيري. إيران الثورة الخفية. (ترجمة: خليل أحمد خليل)، لبنان: دار الفارابي، 2008.

128. كيسنجر، هنري. النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ. (ترجمة: فاضل جتكر)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015.
129. كيشيشيان، جوزيف. السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربيّة. (ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي)، الجزء الثاني، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2013.
130. (ب، -). الخلافة في العربيّة السعودية. (ترجمة غادة حيدر)، بيروت: دار الساقى، 2002.
131. كيلبي، جي. بي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربيّة. (ترجمة: خيرى حماد)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1971.
132. كيمن، فؤاد. توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط (سياسات ومصالح). أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014. (سلسلة محاضرات الإمارات 168)
133. لاکروا، ستيفان. زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية. (ترجمة: عبد الحق الزموري)، بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2012.
134. اللباد، مصطفى. حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه. ط 3، القاهرة: دار الشروق، 2008.
135. ليسبي، روبرت. المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينيّة - الليبراليون والمتطرفون. (ترجمة: خالد بن عبد الرحمن العوض)، ط 4، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
136. لينديمان، توماس. الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
137. م.ديفيدسون، كريستوفر. ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للممالك الخليجية. بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2014.
138. المازمي، أحمد بن يعقوب. البلوش وبلادهم في دليل الخليج 1515-1908. دمشق: مؤسسة الانتشار العربي، 2012.
139. المبيض، وليد خالد، كتن، جورج شكري. خيارات إيران المعاصرة تغريب...أسلمة...ديمقراطية. دمشق: دار علاء الدين، 2002.
140. مكاوي، نجلاء [وآخرون]. الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.
141. مجموعة باحثين. الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2012.

142. مجموعة باحثين. الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة - رؤية من الداخل - تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015.
143. مجموعة باحثين. التغيير الاجتماعي في إيران بعد حقبة الخميني، الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015. (تقرير موجز رقم 10)
144. مجموعة باحثين. العلاقات العربيّة - الإيرانيّة: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2001.
145. مجموعة باحثين. أهل السنّة في إيران. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.
146. مجموعة مؤلفين. البازار السوق في التراث الإسلامي. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.
147. مجموعة مؤلفين. الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014. (سلسلة الدراسات الحضارية)
148. مجموعة مؤلفين. العلاقات العربيّة - الإيرانيّة في منطقة الخليج. الدوحة: منتدى العلاقات العربيّة الدولية، 2015.
149. مجموعة مؤلفين. دراسات في الفكر السياسي للإمام الخميني. بيروت: مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي، 1995.
150. محمد طاهر، رانية. السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: إيران وكوريا الشمالية). القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.
151. محمد قاسم، عبد العزيز. الحوار والتقارب المذهبي في المشهد السعودي مكاشفات الشيخ حسن الصفار أنموذجاً. الرياض: العبيكان، 2007.
152. محمد أحمد، منال. إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009.
153. محمد ناصر، شحاته. سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربيّة السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011.

## قائمة المراجع

154. (-، -). السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014. (رقم السلسلة 191)
155. محمودي، عبد القادر. النزاعات العربيّة - العربيّة وتطور النظام الإقليمي. الجزائر: منشورات ANP، 2000.
156. المرآغي، محمود. حرب الجلباب والصاروخ وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب. القاهرة: دار الشروق، 2002.
157. مسعد، نفيين عبد المنعم. صنّع القرار في إيران والعلاقات العربيّة - الإيرانية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002.
158. المشاط، عبد المنعم (محرر). أمن الخليج العربيّ: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.
159. مغنية، محمد جواد. الشيعة في الميزان. إيران: منشورات الشريف الرضا، 1413هـ.
160. المكي، أحمد زيني دحلان. الدرر السنوية في الرد على الوهابيّة. دمشق: دار غار حراء - مكتبة الأحباب، 2003.
161. المليجي، سامي قاسم أمين. الوهابيّة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
162. ملين، محمد نبيل. علماء الإسلام تاريخ وبنية المؤسسة الدنيّة في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين. (ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله)، ط2، بيروت: الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، 2013.
163. المميز، أمين. المملكة العربيّة السعوديّة كما عرفتها. بيروت: دار الكتب، 1963.
164. مهنا، محمد نصر، ناجي، خلدون معروف. تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة غريب للطباعة والنشر، 1996.
165. الموسوي، موسى. الشيعة والتصحيح الصراع بين الشيعة والتشيّع. دار عمار، 1988.
166. الناصر، عبد الواحد. العلاقات الدولية الراهنة. المغرب: النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2003.
167. النجدي، سليمان بن عبد الوهاب. الصواعق الإلهية في الرد على الوهابيّة. ط3، إستانبول: مكتبة أشيق كتاب أوى، 1979.

## قائمة المراجع

168. النشار، سامي علي. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. ج 8، ط 2، القاهرة: دار المعارف، 1996.
169. نصر، ولي. صحوة الشيعة الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط. (ترجمة: سامي الكعكي)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
170. النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية الإيرانية 1979 - 2011. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002.
171. النفيسي، عبد الله فهد. إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ. الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.
172. النفيدان، منصور. الملوك المحتسبون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية (1927-2007). دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.
173. هاورد، روجر. نَفْطُ إِيْران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة. (ترجمة: مروان سعد الدين)، بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2007.
174. هويدي، فهمي. إِيْران من الداخل. ط4، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1991.
175. واكيم، جمال. سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط 1991 - 1996. ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011.
176. ويوفي، إلهه روستامي. تأثير إِيْران ونفوذها في المنطقة. (ترجمة: فاطمة نصر محمد)، القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2011.
177. وهبة، حافظ. جزيرة العرب في القرن العشرين. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1961.
178. الياسيني، أيمن. الدين والدولة في السعودية. (ترجمة: كمال اليازجي)، ط2، بيروت: دار الساقى، 1990.
179. اليوسف، يوسف خليفة. مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنَّفْط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- ب- المقالات:
1. ابن جدو، غسان. "إِيْران.... إلى أين؟". المستقبل العربي: مج 21، العدد 235، 1998.
2. أبو زيد، أحمد محمد. "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة". مجلة العلوم السياسية: العدد 44، 2012.

## قائمة المراجع

3. احتشامى، أنوش. "النظام الإيراني الجديد: التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية". *المستقبل العربي*: العدد 258، 2000.
4. إدريس، محمد السعيد. "تحديات الحكم السعودي الجديد ومستقبل مجلس التعاون الخليجي". *آفاق سياسية*: العدد 15، 2015.
5. آل سعود، نورة بنت تركي. "الرد على المزاعم حول دوافع المملكة وسياسته في سوق النفط". *مجلة الفيصل*: السنة 41، العددان 475 - 476، ماي/جوان 2016.
6. اوريد، حسن. "ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية". *آفاق المستقبل العربي*: العدد 17، يناير/فبراير/مارس، 2003.
7. بهالا، ريفا. "المملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية". *المستقبل العربي*: مج 38، العدد 445، 2016.
8. حداد، إيفا. "الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية - السعودية". *سياسات عربيّة*: العدد 25، كانون الأول /ديسمبر، 2017.
9. الدخيل، خالد. "الجزور الاجتماعية للحركة الوهابية قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية". *المستقبل العربي*: تموز/يوليو، 2000.
10. راهي، قيس ناصر. "فلسفة التغيير مستقبل النظام السياسي السعودي من منظور فلسفي". *حولية المنتدى*: المجلد: 1 الاصدار: 19، 2014.
11. الرشيد، مضاوي. "مشروع تحديث الحكم السعودي (حلقة نقاشية)". *المستقبل العربي*: العدد 368، تشرين الأول / أكتوبر 2009.
12. زاد، أبو القاسم قاسم. "دولة خاتمي: نظرة في مستقبل العلاقات العربية - الإيرانية". *المستقبل العربي*: العدد 255، ايار/مايو، 2000.
13. الزويري، محجوب. "العلاقات السعودية - الإيرانية: الواقع والمستقبل". *مجلة دراسات شرق أوسطية*: مج 20، العدد 76، 2016.
14. (-، -). "إيران واتفاق جنيف: تجديد للشرعية أم استجابة لتحدي مرحلي؟". *سياسات عربيّة*: العدد 6، كانون الأول /ديسمبر 2013.
15. الزيدي، مفيد. "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية". *المستقبل العربي*: العدد 435، أيار/مايو، 2015.
16. السيف، توفيق. "علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم". *المستقبل العربي*: العدد 407، كانون الثاني/يناير 2013.

## قائمة المراجع

17. شرقية، إبراهيم. "الدلالات الإقليمية والدولية للاتفاق النووي الإيراني." سياسات عربية: العدد 6، كانون الأول /ديسمبر 2013.
18. الصمادي، فاطمة. "إيران والسعودية... حدود التنافس والصراع." رؤية تركية: السنة 5، العدد 2، صيف 2016.
19. (-، -). "الاتفاق النووي الإيراني: الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب." سياسات عربية: العدد 6، كانون الأول /ديسمبر 2013.
20. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. "النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية رؤية مقارنة." دراسات إقليمية: الاصدار (30)، 2013.
21. عبد الحي، وليد. "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية." سياسات عربية: العدد 6، كانون الأول /ديسمبر 2013.
22. (-، -). "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل." سياسات عربية: العدد 1، آذار / مارس 2013.
23. علي محمد حسين العامري، علي محمد حسين. "العلاقات الإيرانية - السعودية للفترة ما بين 1997 - 2008." مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: الاصدار: 30، 2010.
24. عمران، عاصم محمد. "النظام السياسي السعودي في الأدراك الأمريكي." مجلة دراسات دولية: الإصدار 26، 2005.
25. العوفي، أحمد سعد غازي. "الهوية الشيعية في صيرورة سياسية: تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية." عمران: العدد 3/11، شتاء 2015.
26. غازي، وداد جابر. "مجلس صيانة الدستور في جمهورية إيران الإسلامية .. واقع الدور في الحياة السياسية وآفاقه المستقبلية: قراءة تاريخية سياسية." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 2014.
27. غوز الثالث، ف. غريغوري. "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية." المستقبل العربي: العدد 392، تشرين الأول /أكتوبر 2011.
28. فرطوسي، محمد رضا. "تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية." سياسات عربية: العدد 16، كانون الأول /ديسمبر 2015.
29. قبلان، مروان. "العلاقات السعودية - الأمريكية: انفرط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟." سياسات عربية: العدد 6، كانون الأول /ديسمبر 2013.

## قائمة المراجع

30. كشك، أشرف محمد. "السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون بعد الاتفاق النووي: المضامين والانعكاسات الإقليمية." **دراسات استراتيجية**: يوليو 2016.
31. (-، -). "توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات مواجهه." **دراسات استراتيجية**: فبراير 2016.
32. (-، -). "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية." **السياسة الدولية**: المجلد 49، العدد 196، أبريل 2014.
33. كوردسمان، أنتوني. "استقرار السعودية في زمن التغيير." **المستقبل العربي**: العدد 389، تموز/يوليو 2011.
34. ماتيسن، توبي. "الربيع السعودية؟ الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية 2011-2012." **مجلة الشرق الأوسط**: الجزء 66، العدد 4، 2012.
35. مبيضين، مخلد. "العلاقات الخليجية - الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة)." **مجلة المنارة**: المجلد 14، العدد 2، 2008.
36. مرهون، عبد الجليل. "المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية." **شؤون الأوسط**: العدد 50، 1996.
37. مسعد، نيفين عبد المنعم. "صُنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية." **المستقبل العربي**: العدد 256، آذار (مارس) 2001.
38. مشرف، عبد الحميد عبد الكريم. "مبدأ كارتر وأمن الخليج العربي." **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: المجلد 26، العدد 79، 2000.
39. المنصور، عبد العزيز شحادة. "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات." **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: العدد 01، 2009.
40. موسوي، سيد حسين. "الوجه الحقيقي لإيران." **شؤون الأوسط**: العدد 150، 2015.
41. ناصر، شحاته. "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة." **المستقبل العربي**: العدد 387، أيار/مايو 2011.
42. هوبكنز، نيكولاس. "الطبقة والدولة في المجتمعات العربية الريفية." **المستقبل العربي**: العدد 109، آذار 1988.

## قائمة المراجع

43. هوليس، روزماري. "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل." **المستقبل العربيّ**: مج 23، العدد 258، 2000.
44. يغين، عبد الله. "القوة الصلبة والناعمة لإيران." **رؤية تركية**: السنة 5، العدد 2، صيف 2016.
45. يلوح، رشيد. "تائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية: الدلالات والتحديات." **سياسات عربيّة**: العدد 4، كانون الأوّل /ديسمبر 2013.
- أ- الوثائق الرسمية:
1. الجمهورية الإسلامية الإيرانية، "الدستور الإيراني"، الصادر عام 1979، والمعدل عام 1989.
  2. المملكة العربيّة السعودية، أمر ملكي رقم: أ/13، يتضمن: "نظام مجلس الوزراء السعودي"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 3 ربيع الأوّل 1414 هـ.
  3. المملكة العربيّة السعودية، أمر ملكي رقم: أ/90، يتضمن: "النظام الأساسي للحكم"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1412/08/27 هـ.
  4. المملكة العربيّة السعودية، أمر ملكي رقم: أ/91، يتضمن: "نظام مجلس الشورى السعودي"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1412/8/27 هـ.
  5. المملكة العربيّة السعودية، أمر ملكي رقم: أ/92، يتضمن: "نظام المناطق"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1412 /08/27 هـ.
  6. المملكة العربيّة السعودية، أمر ملكي رقم: أ/135، يتضمن: "نظام هيئة البيعة"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1427/09/26 هـ.
  7. المملكة العربيّة السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام القضاء في السعودية"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1428/09/19 هـ.
  8. المملكة العربيّة السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام ديوان المظالم"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1428/09/19 هـ.
- ت- المواد غير المنشورة:
1. أبو جزر، فداء يوسف. "العلاقات الإيرانية - السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربيّ، 1997-2005"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، فلسطين: جامعة الأزهر، 2014).

## قائمة المراجع

2. آل رشيد، حمد بن محمد. "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011 - 2012).
  3. دندان، عبد القادر. "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستثمار والتغيير 1991\_2006"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 2007 / 2008).
  4. السديري، سلطان فايز. "العلاقات السعودية - الإيرانية وأثرها على توجه السياسة الخارجية والأمن القومي السعودي للفترة من 2006 - 2012"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الأردن: جامعة مؤتة، 2012).
  5. عيساوة، آمنة. "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 2009 / 2010).
  6. فضل المولى حامد، بهاء عبد الواحد. "مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي (2001 - 2008)"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2011).
  7. يحيى، عبد الرحمن. "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية"، (ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2009).
- ث - المصادر الإلكترونية:
1. "المعضلة الأمنية وتصاعد الإرهاب في الخليج". شؤون خليجية: 09 يوليو 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uxf2U9>>
  2. "استنكار من سماحة الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني بسبب إعدام المجاهد العلامة الشيخ نمر باقر النمر". شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mvpCGK>>
  3. "الأزمة الخليجية: هل يُعزل "بن نايف" بتهمة التخابر مع قطر؟" وكالة أنباء فارس: 19 يونيو 2017، شوهد في 04 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zC64Kf>>
  4. "الإمام الخميني.. تصدير الثورة أم تصدير النموذج؟". قناة الكوثر الفضائية: 05 فبراير 2017، شوهد في 06 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2LkDp0Q>>
  5. "القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: 30 أكتوبر 2015، شوهد في 19 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2NayzjX>>

## قائمة المراجع

6. "إيران: تفكيك خلية إرهابية يدعمها "أذئاب الاستكبار" بالمنطقة." CNN بالعربية : 30 أكتوبر 2015، شوهد في 19 يونيو 2017، في: <<https://cnn.it/2KZxXkF>>
7. "خريطة القوى السياسية في المملكة العربية السعودية."، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: 2016، في: <<http://bit.ly/2Lv2Vxe>>
8. "شمخاني: من العجيب أن تكون أول زيارة لترامب لمعمل انتاج الارهاب اقليمياً وسبب حادثة 11 سبتمبر." كيهان العربي: السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهد في 23 سبتمبر 2017، في: <<http://kayhan.ir/ar>>
9. "لاريجاني: السعودية ومنذ 60 عاما كانت عاملا لنشر ايديولوجية العنف." وكالة أنباء فارس: 23 مايو 2017، شوهد في 01 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2NLAnB3>>
10. "محمد بن نايف.. الخاسر الأكبر من التغييرات السعودية الأخيرة." ساسه بوست: أبريل 2017، شوهد في 30 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2uvEpoB>>
11. "محمد طاهر آل شبير الخاقاني رحمة الله عليه." كارون ثقافي: 1616 فبراير 2012، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uzIybl>>
12. "من هم رجال «محمد بن سلمان» في السُلطة؟." ساسه بوست: 18 يونيو 2017، شوهد في 18 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2Jl62pP>>
13. "وثيقة "شركاء في الوطن". الجزيرة. نت: 30 أبريل 2003، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zPoaIC>>
14. الإسلامي، جعفر شيخ. "حول الهوية الكردية: رؤية اجتماعية - سياسية وتاريخية (1)." (ترجمة: مسلم طالاس) مدارات كدر: 08 مايو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uGDdhW>>
15. آل الشيخ، عبد الملك بن أحمد. "إيران وعسكرة البازار." جريدة الشرق الأوسط: العدد 11190، 18 يوليو 2009، شوهد في 02 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2L55GII>>
16. الجبير، عادل بن أحمد. "هل يمكن أن تتغير إيران؟." New York Times : 19 يناير 2016، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<https://nyti.ms/2uuDrZG>>
17. جميل، ياسين. "نفوذ العرب في إيران" الحاقدة على العرب"!." رأي اليوم: 16 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NkM1C2>>
18. جوزانسكي، يوثيل. "التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً." (إعداد: باسم راشد) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية: 24 أغسطس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mdudNz>>

## قائمة المراجع

19. جيفري، جيمس. "احتواء إيران؟ حسناً، ولكن يجب الإجابة على هذه الأسئلة أولاً." **معهد واشنطن**: 01 يونيو 2017، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2JAYHHm>>
20. "حراك: هل أعلن الربيع العربيّ نهاية القبيلة؟." **YouTube**: 21 ديسمبر 2012، شوهد في 06 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2zIi7Wa>>
21. الحسن، حمزة. "الخارطة المذهبية في السعودية." **الجزيرة نت**: 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NoOjA1>>
22. حلمي، هالة. "الواقعية الجديدة سياسة أوباما من طهران إلى هافانا." **مجلة الوعي العربي**: 29 يوليو 2015، شوهد في: 19 أبريل 2016، في: <<http://bit.ly/2uuxuM9>>
23. خلجي، مهدي. "روحاني قد يسلم من الزلزال الانتخابي." **معهد واشنطن**: 17 أبريل 2017، شوهد في 18 أبريل 2017، في: <<http://bit.ly/2NspqQ2>>
24. (-، -). "اختيار المرشد الأعلى المقبل لإيران." **معهد واشنطن**: 04 فبراير 2016، شوهد في 06 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2L7UZf3>>
25. (-، -). "الحذر بين المملكة العربية السعودية وإيران." **معهد واشنطن**: 04 أكتوبر 2016، شوهد في 01 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2ujgPfg>>
26. (-، -). "إيران واستغلالها الإيديولوجي للحج." **معهد واشنطن**: 12 سبتمبر 2016، شوهد في 06 فبراير 2017، في: <<http://bit.ly/2JAMC06>>
27. (-، -). "روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات." **معهد واشنطن**: أبريل 2014، شوهد في 12 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2zGc5pb>>
28. (-، -). "وفاة رفسنجاني قد تزيد من دور «الحرس الثوري الإيراني» في الخلافة." **معهد واشنطن**: 09 يناير 2017، شوهد في 16 يناير 2017، في: <<http://bit.ly/2JzfdD9>>
29. (-، -). "الخلافة العليا: من سيقود إيران في المرحلة ما بعد خامنئي؟." **معهد واشنطن**: 02 فبراير 2012، شوهد في 07 أبريل 2015، في: <<http://bit.ly/2Jzwagw>>
30. الخنيزي، نجيب. "النشاط السياسي للشيعّة في السعودية"، **الجزيرة**، 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2Ni6bwg>>
31. الراوي، عبد الستار. "أبجدية تصدير الثورة الإيرانية." **نيسان**، 07 أغسطس 2015، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2N9sMLB>>
32. الرشيد، مضاي. "السعودية والخطر القادم." **أمجاد العرب**، 16 يوليو 2012، شوهد في 02 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2mxMLIN>>

## قائمة المراجع

33. (ـ، ـ). "السعودية ومثلث الثورات." **صحيفة وطن يغرد خارج السرب**، 05 أغسطس 2012، شوهد في 15 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2JyRfb4>>
34. **رؤية المملكة العربية السعودية 2030**، في: <<http://bit.ly/2O065uD>>
35. الزاهد، مسعود. "رفسنجاني قبل رحيله: نجاد نكت اتفاقنا مع السعودية." **العربية**. نت: 2525 يناير 2017، شوهد في 03 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zNykK4>>
36. الزويري، محجوب. "العلاقات الإيرانية - السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة." **مركز الجزيرة للدراسات**: 09 مايو 2012، شوهد في 06 مارس 2016، في: <<http://bit.ly/2KVWNlx>>
37. سلمان، طلال. حوار شامل مع محمد حسنين هيكل: إيران بعد الاتفاق النووي وصورة المنطقة والعلاقات مع أميركا." **السفير**: 21 يوليو 2015، شوهد في 13 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2LbATd6>>
38. شقيق، شفيق. "كرد إيران." **الجزيرة نت**: 11 يونيو 2006، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uF6cml>>
39. شميدت، باتريك. "فهم تصويت «مجلس الخبراء» الإيراني." **معهد واشنطن**: 16 فبراير 2016، شوهد في 15 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2ujHQiA>>
40. شينكر، ديفيد. "التحول في السياسة الخارجية السعودية." **معهد واشنطن**: 10 فبراير 2016، شوهد في 18 سبتمبر 2016، في: <<http://bit.ly/2zz4xEB>>
41. الصيداوي، رياض. "الوهابية السعودية أخطر الحركات الدينية." **الحوار المتمدن**: العدد: 3020، 31 مايو 2015، شوهد في 01 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2uqxQn4>>
42. عبد الحي، وليد. "اسعار النفط المطلوبة: نظرة مستقبلية." شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uuvljO>>
43. (ـ، ـ). "التغيير في السعودية: هذا ما كتبه منذ 3 سنوات حتى الآن." 21 يونيو 2017، شوهد في 21 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2L5aCgC>>
44. (ـ، ـ). "السعودية وخيارات المستقبل." شوهد في 15 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NMndUx>>
45. (ـ، ـ). "الجيرو وهاوية." شوهد في 01 فبراير 2018، في: <<http://bit.ly/2uuvljO>>
46. عبد الله، معتصم صديق. "مذكرات حاج إيراني." **مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية**: 10 سبتمبر 2016، شوهد في 18 سبتمبر 2016، في: <<http://bit.ly/2uJTAKJ>>
47. عبيدي، جمال. "مراكز القرار في إيران." **حركة النضال العربي لتحرير الأحواز**: 08 أكتوبر 2013، شوهد في 15 يونيو 2015، في: <<http://bit.ly/2L17Fi9>>

## قائمة المراجع

48. عدنان، أحمد. "الشّيعَة في السّعوديّة." العرب، 15 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zMBEoA>>
49. عزيزي، يوسف. "البازار والنظام الإيراني: جدلية الاقتصاد والسياسة." مركز الخليج العربيّ للدراسات الإيرانية: 15 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2JvCdCN>>
50. (-، -). "الشعب العربيّ الأهوازي، تاريخ سياسي ناصع وواقع مؤلم." الحوار المتمدن: العدد: 1182، 15 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NR6U93>>
51. العمري، حسن أحمد. "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة." مركز الجزيرة للدراسات: 16 أبريل 2013، شوهد في 22 يوليو 2015، في: <<http://bit.ly/2zB5b4G>>
52. الفيصل، تركي. "الولاة هم الحكام وطاعتهم واجبة أما العلماء فهم مستشارون." صحيفة الشرق الأوسط: العدد 8454، 20 يناير 2002، شوهد في 11 يناير 2015، في: <<http://bit.ly/2NZ9ARO>>
53. كاتزمان، كينيث. "إيران: الأدوار الاقتصادية والسياسية لمجموعات البنياد." شوهد في 13 يونيو 2014، في: <<http://bit.ly/2Ng9q7J>>
54. الكسواني، هيثم. "موسوعة مصطلحات الشّيعَة (حرف التاء)." الرّاصد: 09 سبتمبر 2010، شوهد في 20 يوليو 2014، في: <<http://bit.ly/2KVTHhp>>
55. اللباد، مصطفى. "النّفط: الملعب المتجدد للصراع السعودي الإيراني." جريدة السفير: 30 مايو 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2L7II93>>
56. (-، -). "مشرح الصراع على السلطة في إيران." جريدة السفير: 06 يونيو 2016، شوهد في 13 أكتوبر 2016، في: <<http://bit.ly/2ujTrhX>>
57. (-، -). "نتائج الانتخابات الإيرانية: «فالوده شيرازي»." جريدة السفير: 29 فبراير 2016، شوهد في 25 فبراير 2016، في: <<http://bit.ly/2ufEq0v>>
58. مصطفى، منى. "انفوجراف تفاعلي: خريطة الأعداء والأصدقاء في الشرق الأوسط." المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية : 29 فبراير 2016، شوهد في 25 فبراير 2016، في: <<http://bit.ly/2mdudNz>>
59. مورتان، كينان. "إيران واقتصاد الملاي الفاشل." Project Syndicate : 25 فبراير 2010، شوهد في 19 أكتوبر 2016، في: <<http://bit.ly/2uicbyi>>
60. نسيرة، هاني. "الحرس الثوري الإيراني.. بين القوة والضعف." معهد العربيّة للدراسات: 06 نوفمبر 2012، شوهد في 30 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2zB0zvvr>>

## قائمة المراجع

61. النعيمي، هدى. "الحرس الثوري ... ذراع إيران الخارجي." مركز الروابط للبحوث والدارسات الاستراتيجية: 0909 يونيو 2014، شوهد في 02 يوليو 2016، في: <<http://bit.ly/2ujJd0I>>
62. هندرسون، سايمون. "عام واحد على «رؤية السعودية 2030»." معهد واشنطن: 24 أبريل 2017، شوهد في 30 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2mehOcn>>
63. (-، -). "عبء التاريخ في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية." معهد واشنطن: فيفري 2017، شوهد في 18 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2mrkmE7>>
64. (-، -). "الأمير الذي يُمثل مستقبل السعودية يلتقي إدارة ترامب." معهد واشنطن: 13 مارس 2017 شوهد في 30 مايو 2017، في: <<http://bit.ly/2zRjFgP>>
65. (-، -). "الملك الجديد للمملكة العربية السعودية." معهد واشنطن، 21 يونيو 2017، شوهد في 23 يونيو 2017، في: <<http://bit.ly/2LidZAW>>
66. هيرست، ديفيد. "انقلاب في قصر آل سعود.. التتمة." ساسة بوست، 27 أبريل 2017، شوهد في 18 أغسطس 2017، في: <<http://bit.ly/2ukZVNf>>
67. وايزجيريير، ماركوس. "السعودية ترد على الاتفاق النووي الإيراني بشراء ٦٠٠ صاروخ باتريوت." راقب، 2929 يونيو 2015، شوهد في 18 يوليو 2017، في: <<http://bit.ly/2zLL1U6>>
68. يمانى، مي. "آخر السبعة السديريين." (ترجمة: مايسة كامل)، Project Syndicate، 13 فبراير 2014، شوهد في 02 يونيو 2016، في: <<http://bit.ly/2Lk1iWl>>

## ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

### 1- المراجع باللغة الإنجليزية

#### (ENGLISH LANGUAGE)

##### A- BOOKS:

1. Commins, David. **The Wahhabi Mission and Saudi Arabia**. New York: I.B.Tauris & Co Ltd, 2006.
2. Etheredge, Laura (edited). **Middle East: region in transition Saudi Arabia and Yemen**. New York: Britannica Educational Publishing, 2011.
3. Mohsen, Payam. (Editor). **Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era**. Cambridge: Harvard Kennedy School, 2015.
4. Al-Turaiqi, Abdullah. **The Political System of Saudi Arabia**. Ghainaa Publications, 2008.

5. Henderson, Simon .**After King Fahd: Succession in Saudi**. (2nd ed), The Washington Institute, 1995.
6. Henderson, Simon .**The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy**. The Washington Institute (2003).
7. Henderson, Simon .**After King Abdullah Succession in Saudi Arabia**. The Washington Institute (2009).
8. Henderson, Simon & Heinonen, Olli. **Nuclear Iran: A Glossary**. The Washington Institute (2015).
9. Akbarzadeh, Shahram & Conduit, Dara (Eds). **Iran in the World President Rouhanis Foreign Policy**. Palgrave Macmillan, US, 2016.
10. Kamrava, Mehran. **Iran's Intellectual Revolution**. Cambridge University Press, 2008. (Cambridge Middle East Studies (No. 29))
11. Quandt, William. **Saudi Arabia's Oil Policy**. Brookings Institution Press, December 1982.
12. Vitalis, Robert. **America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier**. Stanford University Press, 2006.
13. Lacey, Robert .**Inside the Kingdom: Kings, Clerics, Modernists. Terrorists and the Struggle for Saudi Arabia**, Viking/Penguin Group (NYC), 2009.
14. Bradley, John. **Saudi Arabia Exposed inside a Kingdom in Crisis**. St. Martin's Griffin, 2006.
15. Al-Rasheed, Madawi .**A History of Saudi Arabia**. Cambridge University Press, 2002.
16. Bronson, Rachel. **Thicker Than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia**. USA: Oxford University Press, 2006.
17. Lacroix, Stephane. **Saudi Arabia in Transition. Insights on Social, Political, Economic and Religious Change**. Cambridge University Press, 2015.
18. Lugo, Luis (Director). **MAPPING THE GLOBAL MUSLIM POPULATION a Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population**. The Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, October 2009.
19. Bahgat, Gawdat, Ehteshami, Anoushiravan & Quilliam, Neil .**Security And Bilateral Issues between Iran and Its Arab Neighbours**. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017.
20. Akbarzadeh, Shahram & Conduit, Dara. **Iran in the World President Rouhani's Foreign Policy**. New York: Palgrave Macmillan, 2016.
21. Keynoush, Banafsheh. **Saudi Arabia and Iran Friends or Foes?**. New York: Palgrave Macmillan, 2016.
22. Saikal, Amin (Eds). **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**, Palgrave Macmillan. Middle East Today, 2016.
23. Majd, Hooman .**The Ayatollahs' Democracy: An Iranian Challenge**. W. W. Norton & Company, 2010.
24. Molavi, Afshin. **The Soul of Iran: A Nation's Struggle for Freedom**. W. W. Norton & Company, 2005.
25. Alavi, Nasrin (Editor). **We Are Iran: The Persian Blogs**. Soft Skull Press, 2005.
26. Mohseni, Payam (Editor). **Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era**. Cambridge: Harvard Kennedy School, 2015.
27. Samore, Gary (Editor). **Belfer Center for Science and International Affairs** .Harvard Kennedy School, 3 August 2015.

28. Geller, Daniel & Singer, J. David. **Nations at War A Scientific Study of International Conflict**. Cambridge Studies in International Relations, 1998.
29. Etheredge, Laura (edited). **Middle East: region in transition Saudi Arabia and Yemen**. New York: Britannica Educational Publishing, 2011.
30. Sivan, Emmanuel & Friedman, Menachem (Editor). **Religious Radicalism and Politics in the Middle East**. Albany: State University of New York Press, 1990.
31. Haas Ernst B. **The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing**. 1970.
32. AL- Suwaidi, Jamal (Ed). **Iran and the Gulf: A Search for Stability**. Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.
33. Kechichian, Joseph. **Succession in Saudi Arabia**. New York: Palgrave Macmillan, 2001.

#### B- ARTICLES :

1. Kechichian, Joseph. "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: the Case of Saudi Arabia." **International Journal of Middle East Studies**: Volume 18, Issue 01, and February 1986.
2. Cordesman, Anthony H, "Saudi Arabia Enters the 21st Century: The Military and Internal Security Dimension: Chapter Eleven: Summary and Conclusions. " **Center for Strategic and International Studies**: Revised July 21, 2002
3. Cordesman, Anthony H. Al-Rodhan, Khalid R. "The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War: Iran. " **Center for Strategic and International Studies**: Washington, DC 20006, Revised June 28, 2006.
4. Guzansky, Yoel. "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf. " **Middle East Policy**: Vol. XXII, No. 1, spring, 2015.

#### C- E-SOURCES :

1. "Demography of Religion in the Gulf." Mehrdad Izady. 2013, , accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2JlnaLW>>
2. A.J. Chavar, Quynhanh Do, David Frank, Abe Sater & Ben Werschkul, "Iran and the Obama Doctrine." **The New York Times**: APRIL 5, 2015, , In an interview with President Obama, accessed on 02/08/2016, at: <<https://nyti.ms/1DPg7pa>>
3. ALFONEH, ALI AND MARC GERECHT, REUEL. "An Iranian Moderate Exposed." **New Republic**:24/01/2014, accessed on 13/10/2017, at:<<https://bit.ly/2ILAkZo>>
4. BOUCHARD, MIKAYLA. "The Big Four in Saudi Arabia's Government. " **The New York Times**: JAN. 23, 2016, accessed on 13/10/2017, at: <<https://nyti.ms/2ILmyPe>>
5. DaBell, Bijan. "Iran Minorities 2: Ethnic Diversity." **The Iran Primer**: September 3, 2013, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2KZwVFj>>
6. JAVAD ZARIF, MOHAMMAD, "Let Us Rid the World of Wahhabism." **The New York Times**:13/09/2016, , accessed on 22/08/2017, at: <<https://nyti.ms/2rfNBKu>>
7. KAPLAN, ROBERT D. "A Bazaari's World." **The Atlantic**: MARCH 1996, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2L7tBqR>>
8. Katzman, Kenneth. "The Politics of Iran's Regular Army." **Congressional Research Service**: Nov 15, 2011, , accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2NLYHHL>>
9. Klebnikov, Paul. " Millionaire Mullahs. " **Forbes** : 7/21/2003, accessed On 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2zyKvdz>>

10. Obaid, Nawaf. "The Salman Doctrine: the Saudi Reply to Obama's Weakness." **The National Interest**: 30/03/2016, accessed on 13/10/2017, at: <<https://bit.ly/1RZK7Ry>>
11. (—, —). "President Trump Goes to Saudi Arabia." **Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School**: 19/05/2017, accessed on 03/10/2017, at: <<https://bit.ly/2tXJky5>>
12. Takeyh, Ray. "The payoff for Iran." **The Washington Post**: 28/06/ 2015, accessed on 27/02/2018, at <<https://wapo.st/2mg8Mvh>>
13. Taylor, Evan. "Blood, Oil and the Geopolitics of the Gulf. " **CounterPunch**, September 22, 2014. at : <http://www.counterpunch.org/2014/09/22/blood-oil-and-the-geopolitics-of-the-gulf/>
14. Zand, Bernhard. "The New Kingdom Saudi Arabia's Contradictory Transformation." **Spiegel Online**: 19/01/2015, accessed on 27/10/2016, at: <<https://bit.ly/1J9KwlO>>

-2 المراجع بالغة الفرنسية

(LA LANGUE FRANÇAISE)

**A- LES LIVRES :**

1. Lamchichi, Abderrahim. **Jihâd : un concept polysémique : Et autres essais**. éd. L'Harmattan, 2006.
2. Chabar, Hamid. **L'Arabie Saoudite d'hier à demain**. Louvain-la-Neuve : C.R.N.A.C., 1980.

**B- E-SOURCES :**

1. "Qui dirige vraiment l'Arabie saoudite ?." **L'Obs** : 21 /01/ 2016, , accédé le 13/10/2017, sur : <<https://bit.ly/1NIQTOW>>
2. Hautemanière, Nicolas. "Contestation politique et pouvoir d'Etat en Arabie saoudite." **Les clés du Moyen-Orient** :28/01/2015 accédé le 13/10/2017, sur :<<http://bit.ly/2mhjkKM>>
3. Lacroix, Stéphane. "Arabie Saoudite : une transition sous haute tension." **NEWSLETTER** : 19/02/2015, accédé le 06/06/2016, sur :<<https://bit.ly/2tJPAub>>

# الفهرس

﴿ فهرس الجدول ﴾

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	جدول رقم (01) يتضمن أهم نقاط الاختلاف بين التيار المحافظ والتيار الإصلاحى فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية	رقم (01)
281	جدول رقم (02) يوضح القوة العسكرية لدول الخليج العربى - الفارسى	رقم (02)
284	جدول رقم (03) يوضح متغيرات القوة بين إيران والسعودية	رقم (03)

﴿ فهرس الخرائط ﴾

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
251	خريطة رقم (01) توضح التوزيع الطائفى (السنى-الشيعى) فى الشرق الأوسط	رقم (01)
354	خريطة رقم (02) توضح التوزيع العرقى والدينى فى إيران	رقم (02)

﴿ فهرس الأشكال ﴾

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
251	دائرة نسبىة رقم (01) توضح التوزيع الدينى والمذهبى فى الخليج العربى - الفارسى	رقم (01)

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة
17	الباب الأول: دراسة حول طرفي الصراع
19	الفصل الأول: النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه
20	المبحث الأول: الفواعل الرسمية في صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
20	المطلب الأول: القائد (المُرشد)
26	المطلب الثاني: السلطات الحاكمة
27	الفرع الأول: رئيس الجمهورية
32	الفرع الثاني: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)
35	الفرع الثالث: السلطة القضائية
41	المطلب الثالث: مجالس صنع القرار
41	الفرع الأول: مجلس الخبراء (مجلس خبراء القيادة)
44	الفرع الثاني: مجلس صيانة الدستور (أوصياء الدستور)
46	الفرع الثالث: مجمع تشخيص المصلحة العليا للنظام
48	الفرع الرابع: مجلس الأمن الوطني الأعلى الإيراني (SNSC)
50	المطلب الرابع: التيارات السياسية في إيران
52	الفرع الأول: في معنى التيارات السياسية في إيران

53	الفرع الثاني: تيار المحافظين (المبدئيون والمعتدلون)
61	الفرع الثالث: تيار الإصلاحيين
68	المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
68	المطلب الأول: القوى الدينية (الملاي والحوزة العلمية)
68	الفرع الأول: عن تبلور الشيعة كإيديولوجية دولة
70	الفرع الثاني: حوزة قم والخمينية وحدة مذهبية واختلاف في الرؤى السياسية
77	المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الإيرانية
78	الفرع الأول: حرس الثورة الإسلامية (GRI)
88	الفرع الثاني: جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية (Artesh)
93	المطلب الثالث: القوى الاقتصادية غير الرسمية
93	الفرع الأول: نخبة التجار (البازار)
99	الفرع الثاني: البونيات (Bonyads)
106	الفصل الثاني: النظام السياسي السعودي وآليات صنع القرار فيه
108	المبحث الأول: الفواعل الرسمية في صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية
108	المطلب الأول: العاهل ونوابه (ولي العهد ولي ولي العهد)
108	الفرع الأول: العاهل (الملك السعودي)
113	الفرع الثاني: نواب العاهل (ولي العهد ولي ولي العهد)
116	المطلب الثاني: سلطات الدولة
116	الفرع الأول: مجلس الوزراء
118	الفرع الثاني: مجلس الشورى

121	الفرع الثالث: السلطة القضائية
125	المبحث الثاني: الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية
126	المطلب الأول: العائلة المالكة (آل سعود)
126	الفرع الأول: آل سعود لمحة عامة
127	الفرع الثاني: صراع الأجنحة داخل البيت السعودي
145	المطلب الثاني: المؤسسة الدينية الوهابية
145	الفرع الأول: الوهابية والدولة السعودية التاريخ والواقع
151	الفرع الثاني: المؤسسة الدينية الرسمية والنخبة الدينية في السعودية
157	المطلب الثالث: القبائل
158	الفرع الأول: القبائل والقبائلية مقارنة مفاهيمية
161	الفرع الثاني: القبائل في السعودية
170	المطلب الرابع: القوى العسكرية والأمنية
170	الفرع الأول: القوات المسلحة الملكية السعودية (وزارة الدفاع والطيران)
176	الفرع الثاني: الحرس الوطني السعودي (وزارة الحرس الوطني)
177	الفرع الثالث: الشرطة والأمن الداخلي (وزارة الداخلية)
181	المطلب الخامس: النفط
181	الفرع الأول: أثر متغير النفط على النظام والسياسة السعوديين
184	الفرع الثاني: التوظيف السياسي لسلح النفط من طرف السعودية
190	خلاصة واستنتاجات
197	الباب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي أسبابه وتداعياته
199	الفصل الأول: العلاقات الإيرانية - السعودية بين التباعد والتقارب

	(لمحة تاريخية)
201	المبحث الأول: العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل حكم الشاه (1921 - 1979)
207	المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1979 - 2015)
224	الفصل الثاني: أسباب الصراع الإيراني - السعودي
224	المبحث الأول: الأسباب الرئيسية للصراع الإيراني - السعودي
224	المطلب الأول: الصراع الإيديولوجي بين الوهابية والاثنا عشرية (الخمينية)
227	الفرع الأول: عن الوهابية
235	الفرع الثاني: عن الاثنا عشرية (الخمينية)
243	الفرع الثالث: الصراع الوهابي / الاثنا عشري
252	المطلب الثاني: الصراع الطائفي (المذهبي) بين السنة والشيعة
253	الفرع الأول: الطائفة والطائفية دراسة إيتيمولوجية (تأصيلية)
256	الفرع الثاني: الصراع الطائفي (المذهبي) بين السنة والشيعة
264	الفرع الثالث: التفسير الطائفي للصراع الإيراني - السعودي
271	المطلب الثالث: الصراع على الهيمنة ضمن النظام الإقليمي
271	الفرع الأول: الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي: دراسة في النظرية والواقع
275	الفرع الثاني: مقومات الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي
284	الفرع الثالث: الهيمنة على النظام الإقليمي كتفسير للصراع

291	المطلب الرابع: الأمن القومي والأمن الإقليمي الخليجي
292	الفرع الأول: الأمن القومي والأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية
298	الفرع الثاني: أمن الخليج العربي - الفارسي نظرة عامة
300	الفرع الثالث: التصورات الأمنية للخليج العربي - الفارسي
318	المطلب الخامس: السياسة النفطية كمدخل لتفسير الصراع الإيراني - السعودي
320	الفرع الأول: أثر اكتشاف النفط على النظام والسياسة في إيران والسعودية
326	الفرع الثاني: النفط كمتغير مستقل في الصراع الإيراني - السعودي
335	المبحث الثاني: الأسباب الفرعية للصراع الإيراني - السعودي
335	المطلب الأول: التوظيف السياسي للأقليات والطوائف
336	الفرع الأول: في معنى الأقليات والطوائف
338	الفرع الثاني: الأقليات والطوائف في إيران
354	الفرع الثالث: الأقليات والطوائف في السعودية
363	المطلب الثاني: الصراع بين الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية
363	الفرع الأول: الأنظمة الجمهورية والأنظمة الملكية الوراثية أية علاقة؟
366	الفرع الثاني: الأنظمة الملكية الوراثية في فكر وفلسفة الإمام الخميني
370	المطلب الثالث: مبدأ تصدير الثورة (نظرية التولي والتبري)
370	الفرع الأول: فهم مبدأ تصدير الثورة الإيرانية
373	الفرع الثاني: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية بين الهواجس السعودية والبراغماتية الإيرانية
377	المطلب الرابع: البرنامج النووي الإيراني كمتغير مستقل في الصراع الإيراني - السعودي
379	الفرع الأول: البرنامج النووي الإيراني: لمحة تاريخية
384	الفرع الثاني: الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني
390	الفرع الثالث: الاتفاق النووي الإيراني من وجهة نظر إيرانية - سعودية
396	المطلب الخامس: أحداث الربيع العربي والصراع الإيراني -

	السعودي
397	الفرع الأول: الربيع العربي قراءة في المفهوم
400	الفرع الثاني: الموقف الإيراني - السعودي من أحداث الربيع العربي
407	الفرع الثالث: الربيع العربي كمتغير في الصراع الإيراني - السعودي
415	<b>الفصل الثالث:</b> <b>مستقبل الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته</b>
416	المبحث الأول: مستقبل الصراع الإيراني - السعودي
417	المطلب الأول: مستقبل الصراع الإيراني - السعودي: من وجهة نظر بعض الباحثين
423	المطلب الثاني: الصراع الإيراني - السعودي: أي مستقبل؟
425	<b>المبحث الثاني: تداعيات الصراع الإيراني - السعودي</b>
425	المطلب الأول: التداعيات الإقليمية للصراع الإيراني - السعودي
429	المطلب الثاني: التداعيات الدولية للصراع الإيراني - السعودي
433	<b>خلاصة واستنتاجات</b>
436	<b>خاتمة</b>
440	<b>قائمة المراجع</b>
467	<b>الفهرس</b>
468	فهرس الجدول
468	فهرس الخرائط
468	فهرس الأشكال
469	فهرس المحتويات

## « Le Conflit Irano-Saoudien et ses Implications sur les États de la Région » (1979-2015)

### Résumé :

Les Relations irano-saoudiennes sans aucun doute prennent une part importante sur le plan médiatique ou sur le plan académique. Un nombre important de chercheurs axent leur étude sur différentes spécialités, cela revient en premier lieu au caractère important que revêt les deux pays sur le plan régional et international et la nature des relations qu'ils entretiennent. Cette relation a souvent connu de tensions et de conflits entre les deux régimes. La situation complexe qu'a connu les relations entre l'Arabie saoudite et l'Iran en particulier après 1979, et les ruptures répétées des relations diplomatiques ce qui rend le conflit actuel beaucoup plus difficile en raison des différents facteurs et interprétations par conséquent les rapports entre les deux pays sont devenus source de provocations médiatiques.

Par le biais de cette recherche on essaie de repérer les raisons qui se dressent derrière cette situation conflictuelle complexe et éclairer la problématique suivante : **quelles sont les raisons du conflit entre les deux pays ?** Et ce par l'intermédiaire d'étude de probabilités liées à cette problématique d'une part. Et d'autre part donner une vue globale portant sur l'avenir des relations des deux pays dans le cadre des développements des événements actuels.

**Mots-clés :** Conflit ; Les relations irano-saoudiennes; Le système Saoudien ; Le système Iranien; Golfe Arabique (Golfe Persique).

## « The Iranian-Saudi Conflict and Its Implications for the States of the Region » (1979-2015)

### Abstract:

Iranian-Saudi relations are one of the most controversial issues. On this basis, this study, which is in our hands, seeks to investigate the underlying causes of this complex conflict by attempting to answer the following problem: What are the causes and motives of the conflict between the Islamic Republic of Iran and the Kingdom of Saudi Arabia (after 1979)?

On the other hand, this study also seeks to give a future vision of the relations between Iran and Saudi Arabia based on current events.

**Keywords:** Conflict; Iranian-Saudi Relations; The Saudi System; The Iranian System; Arabian Gulf (Persian Gulf).

## الصراع الإيراني - السعودي وتداعياته على دول المنطقة (1979 - 2015)

### الملخص:

ما من شك أن العلاقات الإيرانية - السعودية تشغل حيزًا مهمًا، سواء على المستوى الإعلامي أو على المستوى الأكاديمي والبحثي، إذ تحظى باهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مختلف التخصصات؛ يرجع هذا بدرجة كبيرة لمكانة الدولتين الإقليميتين والدولية وطبيعة العلاقة التي بينهما، علاقتا كان عنوانها البارز التوتر والصراع بين النظاميين. إن هذه الحالة المعقدة التي عرفتها العلاقات لإيرانية - السعودية لا سيما بعد عام 1979، والقطع المتكررة للعلاقات الدبلوماسية بينهما مما جعلت فهم الصراع القائم بينهما من الصعوبة بمكان، إذ تعددت الأسباب فيه وكثرة التفسيرات حوله، وأصبح موضوع العلاقات الإيرانية - السعودية كما يقال واحداً من أكثر المواضيع إثارة للجدل.

استناداً على هذا الأساس، فإن هذه الدراسة التي بين أيدينا تسعى إلى البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة الصراعية المعقدة، وهذا من خلال محاولة الإجابة عن إشكالية مفادها: ما هي أسباب ودوافع الصراع الحاصل بين الجمهورية الإسلامية لإيرانية والمملكة العربية السعودية؟ وذلك عن طريق اختبار أو بالأصح دراسة الفرضيات المرتبطة بهذه الإشكالية من جهة، كما تعكف هذه الدراسة أيضاً إلى إعطاء رؤية استشرافية مستقبلية حول العلاقات الإيرانية - السعودية في ظل التطورات الراهنة من جهة ثانية.

**الكلمات المفتاحية:** الصراع؛ العلاقات الإيرانية - السعودية؛ النظام السياسي السعودي ؛ النظام السياسي الإيراني؛ الخليج العربي - الفارسي.